

المكتور
سليم ناصر بركات

مفهوم الحرية

في الفكر العربي الحديث

مفهوم الحرية

في الفكر العربي الحديث

مقدّم (الطبع محفوظ) للمؤلف

طبعة أولى ١٩٨٢
طبعة ثانية ١٩٨٤



للإسلام

الى قدوة العرب في الحرية
والتحرر ، نحومستقبل أفضل ،
الانسان العربي فيه سيد
نفسه ورسول محبة وسلام
إلى الإنسانية .

الى حافظ الأسد

القائد الملهم عظيم هذه الأمة
ورائد لها نحو النصر والحضارة

سليم ناصر كجات

تقديم

يطيب لي ، في هذه الكلمة ، المقدمة المقتضية ، أن أستجيب لرغبة الزميل الكريم الدكتور سليم ناصر بركات ، في أن أقدم لكتابه عن مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث .

والحق إن تلبية هذه الرغبة تلقى في نفسي استجابة مزدوجة . فمن جهة أولى ، عرفت الزميل المؤلف قبل أن أعرف كتابه الحالي ، وقد مرت وإياه خلال سني دراسته الجامعية الأولى فالثانية فالثالثة مواكباً خطى تدرجه في معارج المعرفة العلمية الجامعية منذ أن بدا لي حرصه على الاهتمام بالفكر العربي - الإسلامي في مجالات بحوث الكلام والفلسفة وما تنطوي عليه تضاعفها من إمكان تدقيق في النظر ، وتعمق في المناقشة ، وكان منذ السنة الجامعية الرابعة من درجة الإجازة يسعى إلى إبراز العامل السياسي خلف ضروب الاقتراق في الرأي بين المعتزلة والشيعية والمرجئة والخوارج وأهل السنة ومن إليهم ، ثم مضى في درجة الماجستير إلى دراسة جانب متمم من جوانب هذا الخط العربي في الفلسفة ، فدرس « الفكر القومي وأساسه الفلسفية عند زكي الأرسوزي » . وكأني به وقد أنجز في كتابه الحالي طماح مشاغله العلمية الأولى فأخرج إلى حيز الوجود إمكانات تفكيره وذخائر اهتماماته ، فجاء كتابه بهذا الاعتبار بترويج مسيزة طويلة في التعلم والدراسة ، نال فيها درجة الإجازة فالماجستير فالدكتوراه في الآداب من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب من جامعة دمشق . وكان في نياله اللقب الأخير أولى من حظي بلقب دكتور في الآداب من هذه الكلية ، مسجلاً بذلك رقم الريادة يتمتع به بمثل تمتع الكلية والجامعة بتحقيق تلك الريادة .

أما الوجه الآخر الذي حدا بي لهذه الاستجابة فيرجع إلى غياب من هو أحق مني بها ، وهو زميلنا العزيز الأستاذ الدكتور محمد بديع الكسم ، وهو المشرف الوحيد

بالفعل على هذا الكتاب - الرسالة . فقد أدرك الدكتور الكسم أعماق الاهتمامات الفكرية للزميل بركات ، واختار وإياه الموضوع وأشرف على إعدادة من الألف إلى الياء ، كما يقال ، وجاء سفره إلى الخارج ليحرم هذا الكتاب من أن يكون هو مقدمه .

لقد قرأ عليّ الزميل بركات صفحات كثيرة من مختلف فصول بحثه ، ثم أتيحت لي فرصة الاطلاع على النسخة الكاملة ، فقرأت ماجاء في الكتاب بإمعان أكبر . ووجدت أن المؤلف قد بذل غاية الجهد للإحاطة بموضوع مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث ، فأظهر في المقدمة أهمية هذا الموضوع ، وسبب تحديده في القرن التاسع عشر الذي هو نقطة تحول في تاريخ الأمة العربية ، وسعى إلى ربط الموضوع بأصوله العربية من جهة ، وبما يتوقع له من تأثير مستقبلي في الفكر العربي من جهة أخرى ، ولم يفته الاستشهاد بآراء عدد من المعنيين بشأن الحرية في القديم والحديث ، من أمثال (عمر بن الخطاب) و (ديفرجيه) و (غوستاف لوبون) وقد استخلص من آراء المفكرين العرب المحدثين من أمثال (رفاعة الطهطاوي) و (جمال الدين الأفغاني) و (محمد عبده) و (شبلي شميل) و (قاسم أمين) و (فرح أنطون) و (عبد الحميد بن باديس) و (خير الدين التونسي) . تيارات ثلاثة : أولها ، هو تيار التغيير في ضوء معطيات الغرب ، والثاني تيار سلفي عقلائي ، والثالث تيار علمي . ولئن ركز الباحث دراسته على مفهوم الحرية في القرن التاسع عشر العربي زمانياً ، فإنه اتخذ لدراسته شمولاً ، باعتبار المكان ، يطابق اتساع الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه .

وليس من شأن هذه المقدمة أن توجز ، ولو بالإشارة الخاطفة ، مضمون الكتاب وإنما هي دعوة إلى قراءة أفكار صاحبه من خلال صفحاته الملأى بالمعلومات وبالإنجازات ولاسيما منذ الفصل السادس ، إذ عمد المؤلف إلى الإلحاف على الجانب العربي من الموضوع ، متحرراً من جو المقارنة بين الفكرين العربي والغربي في الجوانب « الميتافيزيقية » من موضوع الحرية بوجه عام . وقد أبرز الزميل بركات في هذه الفصول الأخيرة من كتابه حقيقة اهتمامه باتصال حلقات الفكر العربي الإسلامي منذ التساؤل عن صلة الجبر بالاختيار حتى تطور هذا الفكر في العصر الحديث ، له

إلى الفترة المعاصرة ، حيث يميز الاتجاهات المادية والعقلية والروحية والوجودية والشخصانية والعلمية . وينحصر بالعناية المدرستين الوجودية والماركسية وبرى أن مفكرينا العرب هم أقرب إلى أفكار المدرسة الوجودية منهم إلى الماركسية .

والذي يوضح لباب تفكير المؤلف الدكتور بركات ، أكبر الايضاح ، بحثه الممتاز في الفصلين الأخيرين عن الحرية الإجتماعية والحرية السياسية . وقد جلا في أول هذين الفصلين معطيات الواقع الإجتماعي السائد في تلك الفترة مبرزاً الصعاب التي صادفها المفكرون العرب حين شاوروا العمل في أجواء يخيم عليهم الظلم والجهل فمن ظلم الاستعمار إلى ظلم الحكام إلى ظروف التخلف التي كانت تفتك في جماهير الأمة العربية ، وانتهى إلى وصف هؤلاء المفكرين بأنهم مشاعل نور في ظلام حالك . وحدد في الفصل الثامن الأخير ماتفينه كلمة سياسة « عندنا وعند غيرنا من الأمم ، مبنياً صراع المدرستين السياسيتين الليبرالية والاشتراكية ومدى تأثيرهما في الفكر العربي الحديث ، وان ثمة ثلاثة تحديات أساسية تواجه مفكرينا العرب وهي : فكرية العصور الوسطى ، والسلطة العثمانية ، والحضارة الغربية واطماعها الاستعمارية . وقد وجد أن المفكرين العرب أجابوا هذه التحديات بمقاومتها بسبل عربية ، بغية الخروج منها باتجاه عالم الاستقلال والحضارة . وختم المؤلف بحثه بأن تعاليم الليبرالية هي الطابع العام لمجتمع القرن التاسع عشر . وخلص من دراسته كلها إلى أن الإنسان العربي أخرج مايكون إليه الآن لتحقيق حريته هو تحقيق قوميته والعودة إلى ذاته لبحث حقيقة هذه الذات ، وحقيقة العالم من حوله ، ليعرف موقعه الحقيقي ، ويدرك حقيقة ذاته ، وانه لابد لمن أدرك ذلك أن يقلع عن التعلق بماليس خليقاً بالإنسان كإنسان » ، والكلمة الأخيرة في الرسالة كلها هي : «إن الوعي بقضية الحرية هو منبع الحرية ».

وبعد ، فإن هذا الكتاب الرسالة ثمرة قيمة يانعة تؤلف منعطف تحوّل في نشاط الزميل بركات ونتاجه المعرفي : به تنتهي بنجاح مرحلة التعلم والانتاج المشفوع بإشراف أساتذة لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه في الآداب ، وليس أعلى منهما ، درجة في تعليمنا الجامعي الراهن ، وبه تبدأ أيضاً مرحلة الحياة العلمية المستقلة التي تحمل اسم صاحبها وحده لتعرب عن أصالته الذاتية ، واسهامه الجدير بالتكامل

الموصول . وقد ذهب رئيس جامعة الصوريون ، (ريمون بولان) ، قبل سنوات
معلومات ، إلى تعريف الحرية في كتابه : (الحرية في عصرنا) على أنها قدرة المرء
على أن يمضي إلى ما وراء ذاته ، أن يصنع ذاته بذاته ، أي أن يبدع ذاته . فالحرية بهذا
الإعتبار شباب متجدد ، ولا أرى مثل الدكتور سليم ناصر بركات باحثاً جديراً
بالمضي في صنع ذاته وتجاوز كل انتاج إلى ما هو أفضل منه وأروع وأكمل ، في جو
شباب مثمر لا ينال منه كر الأيام ، شباب الإبداع والتقدم والتجديد .

عادل العوا

المقدمة

بعد القرن التاسع عشر نقطة تحول في تاريخ أمتنا العربية . ففي هذا القرن بدأ الوطن العربي يشق طريقه إلى عالم الحضارة ، مفجراً واقع الظلم والجهل والتخلف في كل الميادين ، الفكرية ، والاجتماعية ، والسياسية ، التي خيمت على إنساننا العربي زمناً طويلاً ، فأخرجته عن أصالته الحقيقية ، وجعلته يغط مستسلماً في سبات عميق لواقع اجتماعي ، وفكري ، غريب كل الغرابة عن حقيقته الحضارية ، التي امتدت آثارها إلى كل أنحاء الدنيا لتشمل شعوباً وأممًا متعددة ، على سطح هذا الكوكب .

لقد كانت يقظة الأمة العربية في هذا القرن ، بذابة نهضة حديثة ، أدرك العرب من خلالها أنه لا بد من أن يكون لهم شأنهم في الأمرة الإنسانية ، وهذا بطبيعة الحال لا يتم إلا بانسلاخهم عن جهلهم ، والاحتفاظ بأصالتهم ، واستيعابهم لمعطيات العصر العلمية .

ولقد كان عامل هذه النهضة الأسامي أن هب نسيم الحرية في بقاع وطننا العربي بتحريض من النهضة الأوروبية ، حيث بدأ العرب يعودون إلى أنفسهم ، وأخلوا يفكرون في استقلال وطنهم من سيطرة المستعمر ، وينظرون بعمق في أفكار غيرهم . فبدأ لديهم التسليح بأسلحة العلم الحديث . فكانت نهضة فكرية عربية حديثة ، عمت آثارها أنحاء الوطن العربي ، هيأ لها وعي جديد ، وقيادة فكرية جريئة .

وإذا كان هنالك الكثير من القضايا الفكرية قد فرزتها تلك المرحلة من عمر الأمة العربية . وهي جديرة بالاهتمام والدراسة ، منها ما عالج المفكرون ، ومنها ما لم يعالج حتى الآن ، فإنني أجد نفسي متجهاً إلى تحليل قضية من أخطر القضايا التي شغلت الفكر العربي في تلك المرحلة من الزمن ، وهي (مفهوم الحرية) . وقد يبدو للبعض أن

هذه القضية ليست إلا واحدة من قضايا كثيرة ، كان يحفل بها فكرنا العربي في تلك المرحلة ، ولكنني أعتبرها المسألة الوحيدة ، والهامة التي استقطبت وتستقطب تجليات الفكر العربي الحديث والمعاصر ، وهي خلف كل الفعليات النظرية والعملية التي تسهم في عمليات الهدم والبناء في دنيا العرب . ولا تخفى أهمية هذا الموضوع ، والفوائد المرجوة من خلال معالجته ، والقيمة الفكرية التي يمكن أن يقدمها لإنساننا العربي ، وهو يشق طريقه بصعوبة ضمن كل الظروف القاسية والأخطار المحدقة به ، إلى مستقبل حضاري طريقه الوحيد (الحرية) وهدفه النهائي ، حرية الوطن العربي . وما زادني رغبة في معالجة هذا الموضوع ، تأصله عند أجدادنا العرب .

فصرخة سيدنا عمر بن الخطاب ، لاتزال تلوي في هذا العالم ، ويتناقلها الأحفاد عن الأجداد ، عبر الأجيال العربية : (متى استعبدتم الناس ، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) .

يقول هردر - وقد نقل عنه الكثيرون من الباحثين - : لا يزال العرب محافظين على طبائع أسلافهم ، منهم ذوو فتوة ، يقدرون بها على القيام بجليل الأعمال ، وهم أحرار ، كرام ، شمس الأنوف ، غضاب ، مقاديم ، يجمعون الكثير من الفضائل في نفوسهم ، والعربي حر ، نشيط ، ويعود نشاطه إلى أنه يكسب عيشه بنفسه ، وهو صبور ، ويرجع صبره إلى مالا يحض عنه ، من احتمال الآلام والمحن ، ومحبة للحرية ، والحرية أقدم ، ما يطمح فيه ، ويحرص على التمتع به .

ويقول (ديفرجه) : (الحرية عند العرب مضرب مثل ، ولا يعلوها شيء) .

أما (غوستاف لوبون) فيقول : (إن العرب يحبون الحرية حباً جما ، لا يقدر الأوروبي أن يتصوره ، ولم يقدر جميع الفاتحين من الاغريق إلى الرومان والفرس ، وغيرهم من الأمم التي دوخت العالم ، أن يستعبدوهم ، وكل قهر للعرب لا محالة زائل ، والقهر إذا ما وقع ، فعلى أيدي أعراب آخرين) . ومع أن الحرية كانت

أظهر مظاهر المجتمع القبلي العربي منذ أقدم العصور ، فإن العرب لم يستطيعوا أن يقوموا بأي دور في نشرها ، ونقلها، إلا على يدي الرسول العربي الكريم (ص) الذي حمل للعرب والإنسانية رسالة روحية حضارية خالدة ، نقلها العرب بإيمانهم ، وبغريمتهم ، إلى الإنسانية ، فعلموا الشعوب مفاهيم الحرية ، والحق والعدالة .

كل ذلك زاد في رغبتني ، ودفعني لمعالجة هذه المسألة، واستقصاء جنورها في الفكر العربي الحديث ، ومن خلال أبرز المفكرين العرب الذين كان لهم الفضل الكبير في تعميق مفهوم الحرية بين صفوف جماهيرنا العربية ، وكان لهم الفضل كذلك في وضع أسس نهضةنا العربية الحديثة ، والتي نعيش الآن معطياتها المعاصرة .

هؤلاء المفكرون الذين تمحوروا من خلال ثلاثة تيارات أساسية:

الأول : تيار التغيير على ضوء معطيات الغرب ، ومن أبرز قادته: رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي ، ومن تأثر بهم، وهو التيار الذي اقترَب رواده من الحضارة الأوروبية الحديثة ، وتأملوها بعقولهم ، ولبسوا الروعة والعظمة فيما حققته لأهلها من انجازات. وقد دعا هذا التيار إلى مخالطة الأوروبيين ، والتفاعل مع حضارتهم ، والافتداء بهم ، والأخذ عنهم فيما لا يخالف الشريعة والدين ، ودون أن تفقد الأمة حضارتها ومميزاتها .

الثاني : تيار سلفي عقلاني ، تزعمه جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وعبد الحميد بن باديس ، ورشيد رضا . . . ومن تأثر بهم . . . دعا هذا التيار إلى تحرير العقل ، وإصلاح الدين ، ومواجهة الأفكار التقليدية، والجمادة واللاعقلانية، التي اقتنعت أصحابها بالجمع والتصنيف والتدوين. كما دعا هذا التيار إلى تجديد الدين ، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ، واعتمد الاستنارة والتجديد الذاتي ، ورأى بالعودة إلى منابع الدين الأصيلة السبيل إلى إعادة مجد العرب ، وبناء حضارتهم ، وارتقاؤهم سبل التطور والتقدم .

الثالث : التيار العلمي ، الذي تزعمه شبلي شميل ، وفرح أنطون ، ويعقوب

صروف ، وفتح الله مراش ، وجميل صدقي الزهاوي . . . وغيرهم. تأثر هذا التيار بمذهب داروين ، وبالأفكار التقدمية ، ومنها الاشتراكية الاصلاحية ، وألخوا جميعاً على أهمية العلم في المجتمعات ورفض الدين ، وكل ما يمت إليه بصلة .

إن بحثي سينصب على تلك الفترة من الزمن ، والممتدة من بدايات القرن التاسع عشر ، وحتى مطلع القرن العشرين ، وسيركز بشكل أساسي على الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين . وإن كانت الضرورات تستلزمي أحياناً سبر أغوار هذا المفهوم قريباً وبعيداً في أعماق فكرنا العربي القديم والمعاصر ، وأنا أتابع معطيات هذا المفهوم ، وشفيعي في هذا التجاوز عما هو مقرر للبحث ، شمولية الموضوع من الجوانب كافة ، وحرصني على تقديم أكثر ما أستطيع من فائدة متوخاة لإنساننا العربي ، باظهار الحقيقة جلية واضحة ، من خلال أمانة البحث العلمي والابتعاد عن المسايرة لواقع تلك الفترة ، وحقيقة مفكرها .

إن موضوعي يشمل الوطن العربي بكامله ، وليس قطراً عربياً واحداً ، أو منطقة عربية واحدة ، كما تعود أن يفعل الباحثون والدارسون ، في بحوثهم ودراساتهم . والذي دفعني لهذه الشمولية منذ فكرت في الموضوع ، والتصدي لمهمة هذا البحث ، ليماني العميق بالقومية العربية والوجود العربي الكامل حقيقة حضارية قائمة في التاريخ ، ومستمرة عبر تطوره ، مهما كانت مؤامرات الأعداء عليها ، ومهما كبلتها ظروف الاستعمار والاستغلال والاقليمية ، والتخلف ، والطائفية ، والعشائرية ، والمفاهيم البالية الفاسدة .

إنني بحسب مبدئي القومي أتطلع إلى الثورة القومية العربية الشاملة ، كضرورة قائمة ومستمرة لتحقيق أهداف الأمة العربية نحو بناء المجتمع الواحد ، والدولة الواحدة للعرب . وبدون أن يحقق العرب قوميتهم ، ووحدتهم ، ودولتهم ، ستبقى الأمراض تقتك بهم ، والعدو يحتل أرضهم ، والضعف يزيدهم تمزقاً ، والتخلف ينخر في عقولهم .

وانطلاقاً من هذا المبدأ أيضاً أتطلع إلى حضارة عربية تواكب حضارة الأمم الراقية في هذا العالم ، وإلى مستقبل يكون الإنسان العربي بهويته العربية ، سيد نفسه ، ورسول سلام ومحبة وإخاء للعرب والإنسانية .

هكذا وجدت نفسي ، ولاعجب في ذلك ، فأنا ابن (البعث) الذي آمن بالقومية العربية وبرسالة الأمة العربية الخالدة عبر التاريخ تراثاً وحاضراً ومستقبلاً ، وآمن بالثورة العربية الشاملة ، بليدولوجيتها العلمية والثورية ، لتخليص الوطن العربي من جميع العوائق التي تشكل عراقيل أمام مسيرته الثورية الحضارية الأصيلة ، أنا ابن حزب البعث العربي الاشتراكي وأهدافه القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية . مبدأي هذا ، وحرصني على شمولية البحث جعلاني أضاعف جهودي ، حتى توصلت إلى الصياغة الأخيرة لهذه الرسالة ، التي سأحدث عنها بارتياح يخفي وراءه الكثير من المصاعب التي ذللتها بفضل تشجيع الأستاذ الدكتور رفعت الأسد وإرشادات الأستاذين المشرفين الدكتور محمد بديع الكسم ، والدكتور عادل العوا ، إذ أجلوا بيدي جميعاً منذ البداية الأولى للسیر في رحلي الشاقة هذه ، حتى وصلوا بي إلى شاطئ السلامة ، وأنقلوني في حالات كثيرة من اليأس عندما كان يهددني نظراً لاتساع البحث وشموليته ، واختلاف ظروف ، وواقع ، وثقافات وآراء المفكرين العرب ، الذين شملهم موضوع بحثي هذا . كما ذلل هذه المصاعب أمامي أيضاً المصادر التي توفرت لي ، العربية منها والأجنبية ، والتي تلور حول مفهوم الحرية عربياً ودولياً . جهودي ورعاية الدكتور رفعت الأسد وتوجيهات الأستاذين المشرفين ، والمصادر المتوفرة ، أعانتي على تجاوز كل الصعوبات ، حتى أخرجت البحث بشكله النهائي على الصورة التالية : « مقدمة ، وثمانية فصول ، وخاتمة » .

في الفصل الأول ، تحدثت عن معاني الحرية ، ومبادئها ، وأسسها الفلسفية والاجتماعية . وركزت بشكل أسامي على معنى الحرية في الفكر العربي ، تراثاً ، وحاضراً ، وسبرت أغوار هذا المفهوم عند العرب في العصر الجاهلي ، وفي ظل الإسلام ، وعند المدارس الكلامية ، والفلاسفة العرب ، الكندي ، والفارابي ، والغزالي ، وابن رشد . . . مروراً بحركات التجديد الإسلامية ، إلى مفكرينا العرب في العصر الحديث .

ولقد وجدت هذا المفهوم يعني قبل الإسلام حرية فردية ، قائمة على شعور المرء

بأنه مخلوق حر مستقل ، لاسيطرة عليه إلا السيطرة العشائرية القبلية العائلية ، وأن صون هذه الحرية يتوقف على مالدى المرء من القوة للدفاع عنها ، إنها حرية مطلقة . وسمها إن شئت : مزاجية ، فوضوية ، لاضابط ولا وازع لتصرفات الأفراد من خلالها .

أما الإسلام فقد نظم حرية الأفراد ، ووضع لها الحدود لتتفق مع حرية المجتمع ، ويبتعد الإنسان من خلالها عن التعصب ، والتقوقع ، والتحجر العقلي . وقد سار على هذا النهج ، المدارس الكلامية ، وبشكل خاص مدرسة المعتزلة ، وبعض الفلاسفة العرب ، وعلى رأسهم ابن رشد . لكن مسألة الحرية بقيت تدور في أذهان هؤلاء حول مسألة الجبر والاختيار ، أمجبى الإنسان في هذا الكون أم غير ؟ فهي لم تأخذ بعُدها الاجتماعي إلا عند المفكرين العرب المحدثين ، الذين حاولوا التعامل معها لفهمها . ويعود الفضل في ادخال هذا المفهوم إلى وطننا العربي إلى رافع رفاعه الطهطاوي ، ولقد حار مفكروننا في ترجمته وتحديده ، إلا أنهم فهموه جميعاً في البداية على أنه يعني العدالة الاجتماعية ، ولم يستطع هذا المفهوم أن يشق طريقه في النهضة العربية معتمداً على هويته الشخصية حتى مطلع القرن العشرين ، وما زال حتى يومنا هذا يلاقي تعثراً في ترسيخ أبعاده الشخصية ، والاجتماعية ، نظراً لظروف الأمة العربية ، وواقعها السيامي ، والاجتماعي ، حيث بشكل هذا المفهوم خطراً حقيقياً على وجود البالي منه .

وفي الفصل الثاني : تحدثت عن حرية الفكر ، بشكل عام ، فوجدتها تعني ، امكانية الفرد التعبير عن آرائه ، أو تفكيره ، حول أية مشكلة كانت ، سياسية أو دينية ، وذلك بالوسيلة التي تناسبه ، بالحديث ، وبالمطبوعات ، بالعرض ، بواسطة وسائل الاعلام . . . الخ ، وقد أغنيت هذا البحث في آراء بعض المفكرين الأجانب ، ومن خلال المقارنات بين فهم هؤلاء لحرية الفكر ، وفهم المفكرين العرب الذين عنيانهم يبحثنا هذا .

وفي الفصل الثالث عابجت موضوع علاقة الحرية بالعقل . فالإنسان جوهر مفكر ،

يتميز بعقله عن سائر مخلوقات الله ﷻ . وقد تابعت في هذا الفصل مفهوم العقل في الثقافتين العربية . والغربية مستوحياً من خلال ذلك ربط التناظر بين الشرق والغرب برابط قويم . هو رابط العقل الانساني .

وفي الفصل الرابع : عالجت علاقة الحرية بالضرورة . وركزت على مفاهيم المفكرين الغربيين في فهم هذه المسألة . لأن آراء مفكرينا العرب الذين نعينهم بدراستنا تفتقر التعمق حول هذا المفهوم . وإذا ما وجدت فهي مستوردة من المفكرين الغربيين . وتبقى السطحية تلازمها بحيث لاتلامس الجوهر ، من أجل ابرازه ، بل تبقى تدور حول المسائل الشكلية .

وقد وجدت نفسي أمام فهمين أساسيين بخصوص هذه العلاقة :

الأول : يتصور الحرية من خلال وجهة نظر فردية صرفة . فهي مطلقة . كأنما هي لابد من أن تكون كل شيء ، وإلا فإنها لن تكون شيئاً على الإطلاق ، وهذا الموقف يمثله الوجوديون ، ومن يدور في فلكهم .

والثاني : يمثله الماركسيون ، والذين يقولون إن الحرية نسبية ، وهي تصطدم بعوائق الطبيعة والظروف ، والحرية في هذا المفهوم هي الضرورة . وفتشت عن موقع العرب بين هذين القطبين ، فوجدتهم بشكل عام أقرب إلى المفهوم الوجودي ، باستثناء التيار العلمي الذي تأثر بفلسفة داروين . إذ كان أقرب إلى الفهم الماركسي فيما يخص هذه المسألة .

الفصل الخامس : وتحدثت به حول مفاهيم القيمة والحقيقة من خلال موقفين :

الأول مثالي ، فالحقيقة في نظره لا يمكن اكتشافها إلا بالفعل الحر ، لأن الانسان من خلال حريته يجعل الحقيقة ظاهرة ، وساطعة ، فلا حقيقة بدون حرية ، والقيمة هي نتيجة الفعل الحر ، وهي مطلقة لاعلاقة لها بالضرورة التاريخية . هذا اللون من

ألوان الحرية يعتبر الحرية الفردية منبع الإصلاح ، وكل اصلاح أو تطور أو تقدم انساني .

الثاني ماركسي : فهو يرى الحرية وعي الضرورة ، بمعنى أن نعرف قوانين التاريخ والتطور ونصرف باتجاه هذه القوانين . هذا الاتجاه يلتفت إلى المجتمع والشعب والانسان والقيمة . والحقيقة بحسب هذا المنظور هي ضمن ما يحققه المجموع في ميادين التطور والتقدم الانساني . المعركة إذن بين اتجاهين : الوجوديون ومن يدور في فلکهم ، والماركسيون ومن يدور في فلکهم أيضاً ، فأين موقع العرب بين هذين الاتجاهين ؟ هذا ما أجبت عنه ، في الفصل السادس من هذه الرسالة .

الفصل السادس : حرية التفكير عند العرب ، إن قضية الحرية والموقف من الإنسان أجبر هو أم غير ، من القضايا التي شغلت المفكرين العرب منذ القدم ، ونلاحظ ذلك في معظم مخطوطاتهم ، ومطبوعاتهم ، وآثارهم الفكرية ، التي تمثل التراث العقائدي للفكر العربي . هذه المسألة كانت قائمة عند العرب ، وما زالت ، ولكنها في العصر أو الفترة التي نؤرخ لها أخذت أبعاداً أكثر ، إذ اتسعت مباحثها . فقد كانت هذه المسألة في الماضي موضوعة تحت مصطلحات الجبر والاختيار ، وقد عولجت من قبل مفكرينا القدماء من خلال علاقة الإنسان بالقدرة الإلهية ، وعلاقة القدرة الإلهية بالإنسان ، بينما نراها تعالج من قبل مفكرينا المحدثين تحت مصطلحات (الحرية) و (الاستبداد) . وهذا يعني أنها قد بدأت تأخذ أبعادها التحديثية عند عرب اليوم ، على غرار ما هو موجود عند المفكرين الغربيين . لقد قارنت في هذا الفصل بين مفكرينا ومفكري الغرب ، وحددت اتجاهات الفكر العربي ، فوجدتها متعددة الوجوه ، ويكاد يكون لها عدة اتجاهات ، منها ما هو أصيل في تراثنا العربي ، ومنها ما هو مستورد من الغرب ، وقد ظهرت لي هذه الاتجاهات على الشكل التالي :

الاتجاه المادي ، والعقلي ، والروحي ، والوجودي ، والشخصياني ، والعلمي ، وقد ذكرت ممثلي هذه الاتجاهات في فكرنا العربي الحديث . لكنني ، ومن خلال مقارنة

أفكار مفكرينا . مع مفكري الغرب . مع المدرستين الوجودية ، والماركسية . أمل
إلى القول إن مفكرينا أقرب إلى أفكار المدرسة الوجودية .

الفصل السابع : الحرية الاجتماعية . ذكرت في هذا الفصل الواقع الاجتماعي
السائد في وطننا العربي في تلك الفترة ، وصعوبة عمل مفكرينا في أجواء ينجيم عليها
الظلم والجهل ، فمن ظلم الاستعمار إلى ظلم الحكام . إلى ظروف التخلف التي
كانت تفتك في جماهير الأمة العربية . وبينت قدرة مفكرينا وجراحتهم في التصدي
لواقعهم المظلم . واتضح لي أن هؤلاء المفكرين . متاعل نور في ظلام حالك ،
وأبرزت علاقة مفهوم الحرية مع غيره من المفاهيم الأخرى كالعدالة . والمساواة ،
وعقيدة التوحيد . والتطور والتقدم . وبينت ميادين هذه المفاهيم من خلال علاقتها
مع مفهوم الحرية : في مجالات الحريات العامة والحقوق . الحرية والعمل . حرية
المرأة . الحرية ومشكلة الفقر والغنى ، وبدأ لي من خلال المعالجة لهذه المشكلة الاتجاهان
الاشتراكيان عند مفكرينا المحدثين ، اتجاه الاشتراكية الأوروبية . واتجاه الاشتراكية
الاسلامية : وحددت ممثلي هذين الاتجاهين في فكرنا العربي . ثم ختمت الفصل
بمعالجة الاتجاه الليبرالي في فكرنا العربي . وحددت المفكرين الذين أخذوا عنه وتأثروا به .

الفصل الثامن : الحرية السياسية ، حددت في هذا الفصل ماتعنيه كلمة سياسة
عندنا ، وعند غيرنا من الأمم ، واستعرضت آراء المفكرين الغربيين في علاقة الحرية
بالسياسة ، وركزت على تأثير مفكرينا العرب المحدثين بهم . واستعرضت مذاهب
المدرستين السياسيتين : الليبرالية ، والاشتراكية ، وأوضحت مدى تأثيرهما في فكرنا
العربي الحديث . ومدى تأثير مفكرينا بهما . وحددت التحديات التي تواجه مفكرينا
العرب ، ووجدتها في ثلاثة تحديات : فكرية العصور الوسطى ، والسلطة العثمانية ،
والحضارة الغربية ، وأطامعها الاستعمارية . ثم استعرضت آراء مفكرينا العرب .
للإجابة على هذه التحديات والسبيل العربي إلى مقاومتها ، والخروج منها باتجاه عالم
الاستقلال والحضارة ، ثم عالجت مسألة علاقة الحرية بالاستعمار . وبينت آراء
مفكرينا في ضرورة مقارنة المستعمر ، وأوضحت الاتجاهات الرئيسية في نظرة
مفكرينا للمستعمر ، فوجدتها تتمحور في عدة اتجاهات : اتجاه الجامعة الاسلامية ،

الذي ظهر كرد نتاج الغزو العسكري والثقافي الغربي للعالمين العربي والإسلامي .
... الذي ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها امتداد للخلافة الإسلامية .
... بمعنى الوطن والولاء له من خلال وجهة نظر اقليمية ،
... تلك المرحلة . وأخيراً الاتجاه القومي وكيف بدأ هذا الاتجاه
يشق طريقه في الوطن العربي متجاوزاً حدود الوطنية الضيقة ، وداعياً إلى التخلص من
الاستعمارين الأوربي والأوربي . ثم ختمت هذا الفصل بمعالجة علاقة الحرية بمفاهيم
الاستبداد والديمقراطية .

وأخيراً ، أجملت في الخاتمة معطيات الرسالة ، وأشارت إلى الآفاق المتعددة
التي طرحتها . أما كيف فكرت بالموضوع حتى أخرجته كما هو ، فتلك قصة طويلة ؟

حاولت تفهّم هذا العنوان : (مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث) وحاولت
استبطان العلائق بين مفرداته ، لادراك الحدس الفلسفي عند المفكرين العرب في
تلك الفترة . ولقد تعلق في هذا البحث ، لاهية آراء عدد من مفكرينا العرب في
تلك المرحلة ، وبشكل خاص الذين أهتمتهم الدراسات الحديثة ، ومن له منهم
علاقة في بحثي ، ثم وسعت الدائرة الجغرافية للبحث لتشمل الوطن العربي بأسره ، بالقدر
الذي يسمح به الموضوع وبالقدر الذي هيأته لي المصادر الأساسية ، ولاشك في أن
صعوبات عديدة قد واجهتني في الحصول على المصادر ، نظراً لفقدانها من جهة ،
ولصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى ، لكن توجيهات أستاذي المشرف الدكتور
بديع الكسم ، وغناء مكتبته ، ومساعدة الأصدقاء في أنحاء الوطن العربي قد ظلت
أمامي المصاعب .

كما أن صعوبة ملاحقة الفكرة وتشتتها عند مفكرينا ليست بالأمر السهل ، فهي
تحتاج إلى الكثير من التأمل بعمق للحصول عليها ، نظراً لعدم الترابط المنطقي في
كثير من الأحيان عند هؤلاء من جهة ، ولعدم وجود مفكر في الوطن العربي ،
يمتلك مذهباً فلسفياً مترابطاً في عصرنا الحديث حتى الآن ، كما هو موجود في
تراثنا ، كالكندي ، والفارابي ، وابن سينا ، وابن رشد . . . أو على غرار ما هو
موجود في الغرب كديكارت ، وكانت ، وهيغل . . . وغيرهم من جهة أخرى .

أما مفهوم الحرية الذي يدور عليه البحث ، فيلزمني في تقديم بعض التحديدات التي تساعد على الدخول في صلب المشكلة بشكل عام . ومن المؤكد أن ليس لدي رغبة تدفعني إلى إضافة أكثر ما أضفته في هذه المقدمة عن كيفية المعالجة ، لأن خطوة كهذه تبدو لي ضرباً من البدء بالنهايات أحيد اجتنابه تماماً . والمسألة فضلاً عن ذلك معقدة أصلاً ، لأن هذا المفهوم جديد عند مفكرينا العرب ، إذ كانت مهمة الأوائل منهم تحبيبه إلى النفوس والتقرب إليه ، ولم يبدأ بشق طريقه حتى بداية القرن العشرين وربما لا يزال يتعثر الآن ، في شق هذه الطريق على ضوء ما هو متوفر في العالم الحضاري ، الأمر الذي يستدعي ملاحقة تفصيلاته في مضمون البحث بشكل عام .

وفي كل الأحوال ، أستطيع القول إن فكرة الحرية ومفهومها ، تعبر في جوهرها عن مفهوم سياسي اجتماعي ، بمعنى أنها حصيلة ظروف سياسية واجتماعية ، كانت قد سادت في تلك الفترة . وهي وثيقة الصلة بالتطور الاجتماعي والثقافي للعرب وللإنسانية في تلك المرحلة . وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التطور والتغيير ، الأول وليد الفلسفة الداروينية التي لاقت تمثيلها في وطننا العربي . والثاني هو ضرورة تفتضيها معطيات التطور الحضارية المتراحمة في هذا العالم .

ويمني بعد هذا العرض أن أنبه إلى مسألة أساسية ، وهي أنني لا أؤرخ لفكرنا العربي الحديث . فأننا مهتم في مسألة أساسية هي الحرية ، ولذلك حاولت قدر المستطاع أن أوضح هذا المفهوم في فكرنا العربي ، وكنت في الكثير من الأحيان أكلفي وأنا أحدد اتجاهات هذا المفهوم بإعطاء أبرز الشواهد لأبرز المفكرين ، وإذ كنت قد أهملت البعض ، أو لم أذكر البعض الآخر ، فسبب ذلك أنني كنت ألاقي تشابهاً في الأفكار ، وذكرها ليس إلا نوعاً من تكرارها ، ولهذا كنت وفي أحيان كثيرة أحدد التيار الفكري وأذكر من يمثله ، أو تأثر به ، وسبب ذلك معاناتي من أمر المصادر والدراسات التي تدور حول الفكر العربي الحديث ، ومؤلفات من شملتهم هذه الدراسة ، وهي على ما هي عليه من ميول وأهواء وأغراض ، ومع كل هذا فقد عودتنا معاشرتنا للدارسين والباحثين ، والمتقدمين (برسائل الدكتوراه) وموجهيها ، الشعور بالتقصير والاعتذار ، ان نحن أغفلنا شيئاً .

إن رسالتي هذه هي أول رسالة (دكتوراه) في تاريخ القطر العربي السوري في مجال العلوم الانسانية - من جامعات القطر - والفضل الكبير للرئيس القائد حافظ الأسد الذي أوجد لي ولأبناء أمتنا العربية الطامحين في كسب المعرفة المناخ الملائم للعلم ، وذلك باصدار مرسوم أمر بموجبه بافتتاح الدراسات العليا في جامعات القطر بعد قيام الحركة التصحيحية المباركة بقيادته الحكيمة والشجاعة ، التي كانت هذه الرسالة أولى ثمارها . أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا . كما وأرجو أن يتقبل شكري ، القائد العظيم ، حافظ الأسد قدوة العرب في الحرية والتحرر ، اعترافاً بفضلته ، وأرجو أن يتقبل شكري أيضاً الذين أشرفوا على عملي وشجعوني وإلى كل من قدم لي مساعدة ، استطعت من خلالها أن أضع لبنة أساسية في رسالتي هذه الموجهة إلى أبناء أمتي العربية المتطلعين إلى الحرية باستمرار ، ولي وطيد الأمل أن يقبل المهتمون بالفكر العربي والإنساني عملي المتواضع هذا .

سليم ناصر بركات

الفصل الأول

الحرية بشكل عام

أخذت الحرية تعريفات مختلفة عند المفكرين والباحثين ، فمنهم من قال : إنها استقلال عن أي شيء ماعدا القانون الخلفي ، ومنهم من قال : إنها القدرة على التصرف طبقاً لما تحدده الإرادة. ومنهم من قال : إنها الأحوال الاجتماعية التي تنعدم فيها القيود التي تقيد قدرة الإنسان على تحقيق سعادته ، ومنهم من قال إن الحرية هي الحالة التي يكون فيها الإنسان سيد نفسه ، ومنهم من قال : هي الاستقلال الذي يملكه الفرد إزاء المجتمع الذي هو جزء منه ، من حيث أن هذا الاستقلال هو حق من حقوقه . وفي الحقيقة إن مشكلة الحرية من أقدم المشكلات الفلسفية وأعقدها ، إذ واجهت الباحثين والمفكرين من قديم الزمان ، وما زالت مركز اهتمام مفكري وباحثي اليوم. لقد اكتسبت أهمية أساسية في كل المراحل التاريخية ، بحيث نستطيع أن نعلها مفتاح المشكلات الفلسفية جميعاً . إن مسألة الحرية اليوم هي بحق من أخطر المسائل التي يتعرض للدراستها العلماء والباحثون ، حيث أصبحت من خلال التطور الإنساني عبر التاريخ شاملة للوجود الإنساني بأسره . إن مسألة الحرية مشكلة حيوية لا تكاد تنفصل عن الوجود الإنساني نفسه ، من حيث أن الوجود الإنساني ماهو إلا وجود « حرية » تضع نفسها موضع التساؤل . « إن الحرية وحدها هي التي تستطيع أن تتساءل عن الحرية » (١) فالحرية ليست مجرد مشكلة نظرية يثيرها العقل الإنساني ، بل هي مشكلة عملية متضمنة في صميم وجودنا . فالبحث في مسائل الحرية يعني البحث في جميع مسائل الوجود الإنساني: الذاتية، والقيمية ، والفكرية والاجتماعية ، والسياسية . إنها عملية روحية ، تعبر عن مقدرتنا على تحرير ذاتنا مع الأخذ بعين الاعتبار أن مسألة التحرر وممارستها من أشق المسائل ، إذ ليس من السهل على الناس أن يتحرروا وأن

١ - إبراهيم ، (تربية : مشكلة الحرية ، دار مصر للطباعة ، بدون تاريخ ، ص ١٢ .

يمارسوا هذه الحرية بالفعل . فالحرية ليست منحة جادت بها علينا الطبيعة ، ولكنها في الحقيقة كسب لا بد لنا من العمل على احرازه . فالحرية عندما تضعف في نفوسنا فإننا سرعان ما نبرر هذا الضعف ونلقي تبعته على الزرارة والبيئة والمجتمع والقدر والقضاء الإلهي . . . مبتعدين عن الاعتراف بضعفنا . ولكن عبثاً أن نقتل في أنفسنا روح الحرية ، أو نلقي عن ظهورنا عبء المسؤولية . لأن حريتنا كما يقول سارتر : « هي الشيء الوحيد الذي ليس لنا الحرية في أن نتخلى عنه » (١) .

فالحرية إذن هي الوجود الإنساني بالذات ، حيث لا حرية ، لإنسان ، لأن حرية التصرف المطلق هي حرية الله وحده ، وحرية الإنسان هي تلك الحرية النسبية نتيجة رضوخه القسري لعوامل الطبيعة ونواميسها ، إضافة إلى اضطرابه للالتزام بالحدود المعينة للمجتمع التي لا بد من أن تحد من حريته . لأن الإنسان إذا لم يراع قواعد المجتمع ستكون النتيجة انهيار هذا المجتمع الذي يعيش فيه . ويمكننا القول هنا : إن حرية الإنسان تفسر على أنها حق ، يقدر ما تحمله الخير للنافع للإنسان ومجتمعه الذي ينضوي إليه . إذ : لاجتماع للمجتمع بدون حرية الفرد ، ولأحياء لهؤلاء الأفراد بدون حرية مجتمعهم .

في مثل هذه الحالة نستطيع أن نشخص الحرية على أنها علوة القوضى كما أنها علوة الاستبداد والاستعباد ، وضمن هذه الحدود أي « الحرية المنظمة » عمل الأنبياء والمصلحون ورجال الفكر والفلاسفة والعلماء والباحثون من أجل صرح الحضارة وتقديم البشرية وتحقيق الخير والسعادة للإنسانية . إذ « لاجتماع للأمة بلا حرية ، ولأحياء للحرية بلا فضيلة » كما يقول روسو (٢) . فالحرية حريتان كما يقول « كنجزلي » « واحدة كاذبة ، وهي أن يفعل الإنسان ما يريد ، والأخرى صحيحة ، وهي أن يفعل الإنسان ما يجب عليه أن يفعله » (٣) . وكان واشنطن يقول : « إنه لأسهل عليك أن تزعج الجبال وتقذف بها بعيداً ، من أن تفلح في وضع أغلال العبودية في أعناق الذين يصرون على الحرية » (٤) . إن الحرية ركن من أركان السعادة

(١) المصدر السابق : ص ١٤

(٢) حداد ، إبراهيم : الحرية من العرب ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ص ٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٧ .

(٤) نفسه ص ٨ .

الإنسانية ، لابل هي السعادة عينها ، لأن تجريد الإنسان من حريته يعني أنك صيرته عبداً ، وهذا مايتنافى مع كرامته الإنسانية ، فالحرية إذن أئمن مايملكه الإنسان ، ومايسعى إلى تحقيقه ، لأن حياته الإنسانية مرتبطة بالضرورات التي يتطلبها وعلى رأس ذلك حريته . إنها ضرورة كالطعام والشراب والهواء المعتبرة شرطاً «أساساً» لاستمرار حياته . فملكات الإنسان لايمكن أن تفتح وتصل ، إلا إذا تمتع بحريته ، وكانت لديه الإمكانيات الكافية لتطورها واعدادها . ان تجريد الإنسان من حريته ، وسلبه هذه الحرية عبارة عن تحويله إلى آلة ، مجترّة ، متحركة ، ناطقة ، تسير ضمن حدود ، وتنطق ضمن حدود بعيدة عن الخلق والابداع ، غريبة عن البناء الخلاق . فتاريخ الإنسان مرتبط بتاريخ الحرية ، حيث تفتح الملكات ، ويزدهر العلم ، ويعلو مستوى الثقافة والفن والمجتمع ، وتقوم الحضارات الفنية الراقية ، وحيث نلمس آثار الحضارة والتقدم . « وقد تعظم هذه الحرية أو تقلّ » ، ولكنها على كل حال ، شرط أساسي لا بد منه (١) . ولما كان الإنسان كائناً اجتماعياً ، لأبد له من العيش مضطراً مع أقرانه ، إذ لا يستطيع أن يعيش أبداً متروياً في جزيرة نائية ، بعيدة عن كل اتصال واحتكاك بالآخرين . « كانت حريته متأثرة بحياة مجتمعه ، وبالنظام الاقتصادي القائم فيه وبطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمعه » (٢) .

وهكذا نستطيع القول مع ابن باديس : « إن حق الإنسان في الحرية كحقه في الحياة . فمقدار ما عنده من حياة هو مقدار ما عنده من حرية » (٣) لأن الحرية كما يقول قاسم أمين : « هي قاعدة ترقى النوع الإنساني ومراحجه إلى السعادة ، ولذلك عدتها الأمم التي أدركت سر النجاح من أنفس حقوق الإنسان . . . إنها حق طبيعي للإنسان » (٤) كيف لا ، وصرخة سيدنا عمر بن الخطاب لا تزال الأجيال تردد صداها : « متى

(١) السباعي ، بدر الدين : اصول الحرية ، تحرير بدر الدين السباعي ، مطبع التقدم العربي بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٣ - من المقدمة فقرة ٢ .

(٢) المصدر السابق : فقرة ٢ .

(٣) الكيلي ، محمد : ابن باديس وعروبة الجزائر ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٤٦ .

(٤) أمين ، قاسم : الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق ، د . محمد حمادة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٨

استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراًه . وبحق ، لا يوجد في لغات العالم كلمة تخفق لها القلوب كما تخفق لكلمة حرية . وليس بين مشكلات البشر مشكلة حارت لها الأنفهام قبل ما حارت لمشكلة الحرية . إنها مر الوجود الإنساني ، وأحجية هذا الكائن العجيب الذي لاهو بالحماد ، ولاهو بالحيوان ، ولاهو بالآلة . وهي كذلك مشكلة الإنسان في صراعه مع الله ، والطبيعة ، والمجتمع ، والذات . في الحقيقة إن تحديد هذا المفهوم من أصعب مشكلات الفكر ، حيث يختلف في تحديده المفكرون ، لابل قد يصل الأمر بالبعض منهم إلى حد التناقض ، لأن الحرية ، ككل مفهوم إنساني « مفهوم حي التطور مرتبط بالمجتمع » . . . يمثل قيمة تعني شيئاً خاصاً بالنسبة لي ولك . . . وهي إضافة لذلك قيمة ومثل أعلى . . . ومعركة الإنسان في وجوده ، معركة من أجل تحقيق قيمه ومثله . ولن تنتهي هذه المعركة ، حتى ينتهي الإنسان من الوجود . . . وهي كذلك مشكلة قائمة في أنها تبدو وكأنها تناقض نفسها ، فالحرية في مجتمع بدائي غير الحرية في مجتمع متطور . . . إن مفاهيمها تتسع لتشمل القوانين والأنظمة والمعادات والتقاليد والعقائد ، والدوق العام ، والتربية ، والأخلاق ، والثقافة . وتحقيقها ليس عملاً سهلاً ، إنها عمل متواصل ، ونضال مستديم متطور نحو طموحات إنسانية .

١ - معنى الحرية وأبعادها

إن لمفهوم الحرية استخداماً خاصاً في تاريخ الفكر الفلسفي ، إذ تشير هذه الكلمة إلى الظروف الناشئة عن علاقة الإنسان بالإنسان ، أو إلى الظروف الخاصة بالحياة الاجتماعية . ومن المعروف عندما يقيد معنى هذه الكلمة ، تنشأ اختلافات بين المفكرين والباحثين في وجهات النظر بصدد استخدام مفهومها . في كل الأحوال تتضمن الكلمة معنى انعدام القسر ، وهذا ما يؤكده في هذا المجال ، المفهوم التقليدي الأوروبي من خلال المفهوم الليبرالي ، والفردية الذي يشير إلى حالة تتميز بانعدام التقييد ، أو القسر الذي يمكن أن يفرضه إنسان على إنسان آخر . فالإنسان حر بقدر ما يتمكن من اختيار أهدافه ، ونهج سلوكه ، دون أن يرغم على أي عمل لم يختره بنفسه .

وهذا النوع من الحرية يدعى بالحرية الليبرالية . أما النوع الثاني ، والذي يطلق

عليه الحرية الماركسية، فيؤكد إضافة إلى انعدام القسر، الشرط الضروري لتعريف الحرية. على أن ممارسة حريتنا مرتبطة في نمو معرفتنا، أو أي شيء آخر يزيد في قدرتنا على إخضاع الظروف الطبيعية، واستخدامها لتحقيق أهدافنا، ولتحصيل حريتنا.

والشروط الضرورية لوجود الحرية بالنسبة للذين يعتقدون هذين المبدأين مرتبطة بالأمور التالية :

١ - عدم وجود القسر الخارجي ، أو التقييد الذي يمنع المرء من اختيار أمر ما يودّ اختياره .

٢ - انعدام الحالات الطبيعية التي تمنع المرء من تحقيق هدف مختار .

٣ - امتلاك الوسيلة أو القوة لتحقيق الهدف الذي يختاره الإنسان بمحض إرادته ، لأن امتلاك الوسيلة أو القوة لتحقيق الأهداف المفضلة جزء من الحرية. وهذا يؤكد المقولة التالية : إن قول : « المرء حرّ في عمل شيء ما ، يتضمن أن المرء قادر على تنفيذ هذا العمل » (١) .

انطلاقاً من هذه المفاهيم في فهم كلمة حرية يمكننا أن نتساءل : ما الحرية ؟ ولم يقدّر لها الناس هذا القدر العظيم ؟ هل الرغبة فيها أصلية في الطبيعة البشرية ؟ أم هي ثمرة أحوال خاصة ؟ وهل يرغب الناس فيها من حيث هي غاية في نفسها ، أم يرغبون فيها من حيث هي وسيلة للحصول على أشياء أخرى ؟ وهل يضمن الاستمتاع بها تبعات معينة ؟ وهل هذه التبعات مرهقة حتى ليبلغ في إرهابها أن يسارع غالبية الناس إلى التفريط في حريتهم من أجل راحة أعظم وأرخص ؟ وهل الكفاح من أجل الحرية وفي سبيلها شاق مرير ، حتى أن الناس لينصرفون بسهولة عن مواصلة السعي وراء الحصول عليها ، ثم عن العمل لصيانتها والمحافظة عليها ؟ وهل الحرية من حيث هي هي ، ومن حيث ما يترتب عليها ، تبدو هامة أهمية اطمئنان المرء إلى وسائل

(1) Paul Edwards, Ed.; The Encyclopedia of Philosophy 8Vol.; Collier Macmillan; London & New York: 1967 Vol.3, pp.221-223.

عيشه ، مثل الطعام والمأوى والملبس ، بل ومثل اطمئنانه إلى الاستمتاع بوقت طيب يقضيه ؟ . . . « وهل كانت الحرية في يوم من الأيام شيئاً أكثر من رغبة في التخلص من بضعة قيود معينة ، إذا ما تخلصنا منها ماتت هذه الرغبة ؟ . . . وإلى أي حد يمكن أن نقارن ثمرات الحرية بالمتع واللذات التي تنشأ عن الشعور بالاتحاد مع غيرنا من الناس ، والتضامن معهم ؟ » (١) ولما كانت أوضاع العالم الحاضر تستدعي توجيه أمثال هذه الأسئلة إلى أفراد البشرية في كل مكان على سطح هذه المعمورة ، يحق لنا أن نتساءل عن معنى الحرية ، وأن نتعمق في أبعاده لنسبر أغوار هذا المضمون ونكتشف خفاياه ، لأن ممارستنا لحررتنا مرتبطة كل الارتباط بوعينا وبمعرفتنا لأصول هذه الحرية « فالحرية تعطي على قدر العقل » ومدى استخدامنا لهذا العقل ، ولا حرية لمن تعطلت عقولهم ، أو لمن ليس لديهم القدرة على استخدام هذه العقول ، فما هو معنى الحرية إذا ؟ .

الحرية في اللغة الفرنسية هي ترجمة للكلمة الفرنسية « Liberté » ، وفي الانكليزية Liberty ، Freedom ، وفي اللاتينية ، ترجمة للكلمة اللاتينية Libertas وقد عرفها القاموس الفلسفي على أنها « خاصة الوجود ، الخالص من القيود ، العامل بإرادته أو طبيعته . والحر ضد العبد ، والحر الكريم ، والخالص من الشوائب ، والحر من الأشياء ، أفضلها ، ومن القول والفعل ، أحسنه » . وهنا يأخذ معنى الحرية جملة من الأبعاد منها :

١ — البعد السياسي والاجتماعي للكلمة ، ويعني بهذا المعنى قسمين : الحرية النسبية والحرية المطلقة .

فالحرية النسبية ، هي الخلاص من القسر ، والاكراه الاجتماعي ، والحر هو الذي يأتمر بما أمر به القانون ، ويمتنع عما نهى عنه . . . والغرض من التقيد بالقانون ضمان الاعتراف بحقوق الغير ، واحترام حرياته ، وتحقيق ما يقتضيه النظام العام من شروط

(١) ديوي ، جون : الحرية والثقافة ، ترجمة أمين مرسى قنديل ، مكتبة الانجلو المصرية — مطبعا الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٥ ص ٢ .

عادلة . والحريات السياسية هي الحقوق المعترف بها في الدولة : كحرية الفكر ، والرأي والضمير ، والدين ، والتعبير ، وحرية الاشتراك في الجمعيات ، وحرية الاسهام في إدارة شؤون الدولة مباشرة ، أو بواسطة ممثلين يختارهم المواطن اختياراً حراً^(١) . أما الحرية المطلقة ، فهي « حق الفرد في الاستقلال عن الجماعة التي انخرط في سلوكها . وليس المقصود بهذه الحرية حصول الاستقلال بالفعل ، بل المراد منها الاقرار بهذا الاستقلال ، واستحسانه ، وتقديره ، واعتباره قيمة خلقية مطلقة . ولقد فرق المفكرون بين الحرية المدنية ، والحرية السياسية فقالوا : الحرية المدنية هي استمتاع الأفراد بحقوقهم المدنية في ظل القانون ، أما الحرية السياسية فهي استمتاع الأفراد بحقوقهم السياسية ، واشترآكهم في إدارة شؤون بلادهم مباشرة ، أو بواسطة ممثلهم . وإذا أطلقت الحرية السياسية على الدولة نفسها ، دلت على استقلالها وسيادتها^(٢) .

٢ - البعد النفسي والخلقي . وهنا نغني الحرية . إذا كانت مضادة للإندفاع اللاشعوري ، أو الجنون ، واللامسؤولية القانونية ، والخلقية ، دلت على حالة شخص لا يقوم على الفعل إلا بعد التفكير فيه ، سواء كان ذلك الفعل خيراً أو شراً . لذلك قيل : إن الحرية هي الحد الأقصى لاستقلال الإرادة ، العاملة بذاتها ، المدركة لغايتها . وقيل أيضاً : الحرية هي عليّة النفس العاقلة . ومعنى ذلك أن الفاعل الحر هو الذي يقيد نفسه بعقله وإرادته ، ويعرف كيف يستعمل ما لديه من طاقة ، وكيف يتنبأ بالنتائج ، وكيف يقرنها بعضها ببعض ، أو يحكم عليها ، فحرية ليست مجردة من كل قيد ، ولا هي غير متناهية ، بل هي تابعة لشروط متغيرة توجب تحديد لها وتخصيصها ، وتسمى هذه الحرية بالحرية الأدبية أو الخلقية . أما إذا كانت الحرية مضادة للهوى والغريزة ، والجهد والبواعث العرضية ، دلت على حالة إنسان يحقق بفعله ذاته من جهة ما هي عاقلة وفاعلة . والحرية بهذا المعنى حالة مثالية ، لا يتصف بها إلا من جعل أفعاله صادرة عما في طبيعته من معان سامية ، ولذلك قال (لينينز) : « إن الله وحده هو

(١) صليبا ، جميل : المجمع الفلسفي ، المجلد الأول ، دار الكتاب اللبناني بيروت ، لبنان ، ط . ١ ، ص ٤٦١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٦٢ .

الحر الكامل ، أما المخلوقات العاقلة فلا توصف بالحرية إلا على قدر خلوصها في الهدى » (١).

أما إذا كانت الحرية مضادة للحتمية، دلت على حرية الاختيار ، وهي القول : إن فعل الإنسان متولد عن إرادته . قال بوسويه : « كلما بحث في أعماق نفسي عن السبب الذي يدفعني إلى الفعل لم أجده فيه غير إرادتي » (٢) فالإرادة إذن علة أولى وابتداء مطلق ، وهي خالصة من كل قيد ، لأنها لا توجب أن يكون الفعل مستقلاً عن الأسباب الخارجية فحسب ، بل توجب أن يكون مستقلاً عن الدوافع والبواعث الداخلية أيضاً. وهذا يدل على أن بين معاني الحرية واللاتعيين واللاحتمية تناوفاً وتلازماً. وإذا سلمنا بحرية الاختيار ، وجعلناها مقصورة على الأحوال التي تتساوى فيها الأسباب المتعارضة ، حصلنا على معنى آخر للحرية ، وهو حرية عدم المبالاة. وقد عرفت على أنها القدرة على الاختيار من غير مرجح ، وتطلق أيضاً الحرية على القوة التي مافي صميم الذات الإنسانية من صفات مفردة ، أو على الطاقة التي يحقق الإنسان بها ذاته في كل فعل من أفعاله. فيشعر بحريته مباشرة، ويدرك أنها ميزة نظام فريد من الحوادث ، تتفقد فيه مفاهيم العقل كل دلالة من دلالاتها . قال (برغسون) : « الحرية هي نسبة النفس المشخصة إلى الفعل الصادر عنها » (٣) أما عند (كونت) ، فهي صورة معقولة متعالية، ذلك أن لكل ظاهرة في نظره تغييراً مزدوجاً : الأول هو تغييرها بحسب السببية الطبيعية، والثاني أن تربط تلك الظاهرة بأسبابها المعقولة المتعالية. وكل سبب متعال فهو زمني ، وهو من عالم الشيء بذاته ، لامن عالم الظواهر ، ونسبة الظواهر إلى هذه الأسباب المتعالية هي الحرية بعينها . ومعنى ذلك كله ، أن الفعل إذا نسب إلى عالم الشيء بذاته ، أي إلى عالم الحقيقة ، أمكن اعتباره حراً ، لأن الحرية صورة معقولة متعالية ، وهي مبدأ الأخلاق ، لأنك لا تستطيع أن تتصور معنى الواجب من دون أن تتصور الإنسان حراً فيما يختار من سلوك . أما حرية الضمير فهي : « الشعور بالحرية في ابداء الرأي واعتناق المعتقدات » (٤) .

(١) المصدر السابق : ص . ٤٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ص . ٤٦٢ .

(٣) نفسه : ص . ٤٦٤ .

(٤) نفسه : ص . ٤٦٤ ، ص . ٤٦٥ .

ولقد اختلف الباحثون في تحديد معنى هذه الحرية الذي يعتبر من أغنى المفاهيم الفلسفية التي تميز الكائن الناطق من حيث هو موجود عاقل ، يصدر في أفعاله عن إرادته هو ، لاعن أية إرادة أخرى غريبة عنه . وبشكل عام نستطيع أن نقول : إن الحرية بحسب معناها الاشتقاقي هي عبارة عن انعدام القسر الخارجي ، والإنسان الحر بهذا المعنى هو من لم يكن عبداً أو أسيراً . ومن هنا فقد اصطلح التقليد الفلسفي على تعريف الحرية بأنها : «اختيار الفعل عن روية مع استطاعة عدم اختياره ، أو استطاعة اختيار ضده» (١) ولكننا إذا عدنا إلى المعاجم الفلسفية لوجدنا أن كلمة « الحرية » تحتل من المعاني ما لاحصر له ، بحيث قد يكون من المستحيل أن نتقبل تعريفاً واحداً ، باعتباره تعريفاً عاماً يصدق على سائر صور الحرية . فهذا « لالاند » مثلاً ، ينسب إلى الحرية من المعاني ما يزيد عن ستة أو سبعة « فينص » على معناها السياسي والاجتماعي ، ثم يشير إلى معناها النفسي والخلقي ، كما يورد معاني أخرى بعضها يتصل بالعلم ، وبعضها الآخر يتصل بالميتافيزيقا . . الخ » (٢) .

أمّا في الفكر العربي ، فيعرفها الطهطاوي على أنها «رخصة العمل المباح ، من دون مانع غير مباح ، ولامعارض محظور . فحقوق جميع أهالي المملكة المتعدنة ترجع إلى الحرية فتتصف المملكة للهيئة الاجتماعية بأنها مملكة حاصلة على حريتها ، ويتصف كل فرد من أفراد هذه الهيئة بأنه حر ، يباح له أن ينتقل من دار إلى دار ، ومن جهة إلى جهة ، بدون مضايقة مضايق ، ولا إكراه مكروه ، وأن يتصرف كما يشاء في نفسه ووقته وشغله ، فلا يمنعه ذلك إلا المانع المحدد بالشرع والسياسة ، مما تستدعيه أصول مملكته العادلة . ومن حقوق الحرية الأهلية ، أن لا يجبر الإنسان على أن ينفي عن بلده ، أو يعاقب فيها ، إلا بحكم شرعي أو سياسي مطابق لأصول مملكته ، وأن لا يطبق عليه في التصرف في حاله كما يشاء ، ولا يجبر عليه إلا بأحكام بلده ، وأن لا يكتم رأيه في شيء ، بشرط أن لا يخل مايقوله أو يكتبه بقوانين بلده» (٣) .

(١) إبراهيم ، ذكرها : مشكلة الحرية ، ص ١٨ (٢) نفسه : ص ١٨

(٢) نفسه : ص ١٨ .

(٣) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة : دراسة وتحقيق محمد عبادة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٧٣ ، ص ٤٧٢ .

إنها استقلال الإنسان في فكره وإرادته وعمله . . فغاية التمدن أن ينال الفرد أقصى ما يمكن من الاستقلال والحرية ، لأنها هي الطبيعة من وجود آخر ، حيث أنها قوة الاختيار الواعية لأفضل وجود ، أو أفضل حركة ، ومن ثم أفضل علاقة للكائنات الحية المتطورة ، لأن حقيقة التطور غاية الحرية أو الطبيعة الواعية ، وإن ما يظنه الإنسان من قدرة ذاتية على التولد والابتكار ، إنما هو خاص بقدرة التطور الموضوعية اللامحدودة في الخلق والابداع . حيث يسمى الإنسان في حكم ذلك ، وسيلة الوعي اللامحدود»^(١) . أما أديب اسحق ، فيعتبرها ثالوثاً موحداً الذات، متلازم الصفات ، يكون بمظهر الوجود فيقال له الحرية الطبيعية ، وبمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنية ، وبمظهر العلائق الجامعة فيسمى بالحرية السياسية . إنها المقدرة على فعل كل ما يتعلق بذاتي . . إنها مقدرة المرء على فعل مالا يضر بغيره من الناس»^(٢) . ويتغنى بها اسحق واصفاً إياها : « لا يتركها الحس فهي مفردة بصفاتها ، لا تشبه إلا بذاتها ، يموت في حبها العشاق غيرة عليها ، ثم لا يمنعونها عن المشتاق إليها ، فهي المورد يراه الظمآن ، والمأمن يجده الخائف ، والسبيل يلقاه التائه ، بل مقصد الساعي يناله بعد اليأس ، وكلمة العفو يسمعها من كان على النطع ، بل هي فوق ما يصف الواصفون ، وينعت العارفون ، بل هي الحرية وكفى بذلك وصفاً لقوم يعقلون . . . إنها خاصة طبيعية وجدت لينمي بها الإنسان قواه البدنية ، والعقلية متدرجاً في مراتب كمالات الوجود... وهي ليست بالطاعة العمياء ، أو التسليم المطلق». ويتغنى فيها أيضاً جبران خليل جبران^(٣) ويربطها بمفاهيم أخرى كالحياة والحب والجمال فيقول : « الحياة بغير حب كشجرة بغير أزهار ، ولا ثمار ، والحب بغير جمال كأزهار بغير عطر ، وأثمار بغير بذور . الحياة بغير حرية كجسم من غير روح . والحرية بغير الفكر كالروح المشوشة . . الحياة والحرية والفكر ثلاثة أقانيم في ذات واحدة أزلية لاتزول

(١) المصدر السابق : الأعمال الكاملة ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٢) اسحق ، اديب : الكليات السياسية والاجتماعية ، جميعها وقدم لها تلجي علوش ، دار الطبيعة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، آذار ١٩٧٨ ، ص ٨٤ ، ص ٨٥ .

(٣) جبران ، جبران خليل ، مجموعة جبران ، دار المصيد ، بيروت ، لبنان ، بدون تقييد ، ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

ولا تضمحل . . . الحياة بغير تمرد كالفصول بغير ربيع . والتمرد بغير حق كالربيع في الصحراء القاحلة الجرداء . . . الحياة والتمرد والحق ، ثلاثة أقانيم في ذات واحدة ، لا تقبل الانفصال ولا التغيير ، فالحب وما يولده ، والتمرد وما يوجده ، والحرية وما تنميه ، ثلاثة مظاهر من مظاهر الله ، والله ضمير العالم العاقل .

وفي الحقيقة فإن معنى الحرية يتوقف كثيراً على الحد المقابل الذي تثيره في أذهاننا هذه الكلمة ، إذ نضع في مقابل كلمة « الحرية » كلمات عديدة مثل الضرورة ، أو الحتمية ، أو كلمة القضاء والقدر ، أو كلمة الطبيعة ، . . . الخ . ولكن من الممكن أن نميز بصفة عامة بين نوعين من الحرية : حرية التنفيذ ، وحرية التصميم (أو ملكة الاختيار . .) والمقصود بحرية التنفيذ تلك المقدرة على العمل (أو الامتناع عنه) دون الخضوع لأي ضغط خارجي . . . والحرية بهذا المعنى ، هي القدرة على المبادأة مع انعدام كل قسر خارجي . . . أما حرية التصميم فهي القدرة على تحقيق الفعل دون الخضوع لتأثير قوى باطنة ، سواء كانت تلك القوى ذات طابع عقلي كالبدائع والمبررات ، أم ذات طابع وجداني كالذوافع والأهواء ، فنحن هنا إزاء حرية سيكولوجية تعبر عن انعدام كل ضرورة باطنة ، وامتناع كل قسر سيكولوجي ، أكان مبعثه العواطف ، أم التصورات أم الإدراكات . . . فالحرية هنا هي القدرة على الاختيار ، حينما نكون إزاء فعلين مختلفين . . . والاختيار « إرادة تقدمتها روية مع تمييز » وأما الفعل فهو ، على حد تعبير الغزالي « ما يصلر عن الإرادة حقيقة » بينما الفاعل هو « من يصلر منه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار مع العلم المراد » (١).

وهكذا إذا رجعنا إلى نظريات الفلاسفة المختلفين في الحرية ، فقد نستطيع أن نجد لهذه الكلمة عدة مفهومات معينة تتمحور جميعها حول مفاهيم أساسية تتعلق « بحرية الاختيار القائمة على الإرادة المطلقة ، والحرية الأخلاقية ، أو حرية الاستقلال الذاتي ، وحرية الكمال ، وكذلك الحرية القائمة على الغلبة السيكولوجية أو النفسية . . المنبعثة من أعماق ذاتنا » (٢) . ضمن هذا الإطار كان الفلاسفة والمفكرون يسبرون

(١) إبراهيم ، ذكريا : مشكلة الحرية ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٢) نفسه : ص ٢١ - ٢٢ .

أغوار معاني الحرية . فالحرية (واقعة) كما يقول برجسون « إن لم تكن أكثر الوقائع الملموسة ، وضوحاً وجلاءً ، ولكن . . . عبثاً يحاول المرء أن يرهن على وجود الحرية ، فما الحرية بشيء يمكن تحديد وجوده ، بل هي في الحقيقة اثبات للشخصية ، وتقرير لوجود الإنسان . إنها ليست « موضوعاً » يعاين ، بل هي حياة تعانى » (١) . .

وقد يكون برجسون محقاً في قوله « بأن كل تعريف للحرية لابد أن ينتهي إلى تقوية أنصار الجبرية » (٢) . لكننا لسنا في حاجة إلى فهم (مضمون) الحرية من أجل الشعور بها ، لأن فكرة الحرية شيء ، والشعور بها شيء آخر ، وربما كان تقريرنا للحرية كما قال (مين دي يران) هو « مجرد نتيجة مباشرة لتلك الواقعة الأولية ، التي يقدمها لنا الحس الباطن ، ألا وهو الشعور بالجهد » (٣) . وماذا عسى أن تكون الحرية في الحقيقة إن لم تكن هي الشعور بقدرتنا على الفعل ، والاحساس بما لدينا من قدرة على تحريك جسمنا حسبما نريد ؟ . . . فإذا كان الإنسان يترك ذاته ، فإنه لا يدرك هذه الذات إلا باعتبارها علة ، وقوة ، وإرادة ، وجهداً ، وفعلاً ، وحرية . . . وتبعاً لذلك فإن الواقعة الأولية عند (دي يران) ليست هي الفكرة بالمعنى الذي نبه إليه الكوجيتو الديكارتي (أنا أفكر فأنا إذن موجود) ، بل هي (الجهد) الذي يقوم عليه إدراك الذات نفسها ، من حيث هي قوة حرة ، تعمل وتشرع في الحركة بإرادتها الخاصة ، ولهذا استبدل (مين دي يران) عبارة ديكارت « أنا أفكر فأنا إذن موجود » بعبارة الجديدة « أنا أريد (أو أنا أفعل) فأنا إذن موجود » . . . وهو يعبر عن هذه الحقيقة بعبارة أخرى فيقول : « أنا أدرك نفسي باعتباري علة حرة ، فأنا إذن علة موجودة بالفعل » (٤) وهذا مفكر آخر وهو « ياسبرز » يدعونا قائلاً أن لاسبيل إلى البحث في نطاق الظواهر . . . « فالبحث عن الحرية ، والشك في الحرية ، والإيقان

1- Bergson, Sur les données immédiates de la conscience; In: A.E. Taylor: Elements of Metaphysics; London 1961; pp.379-80.

(١) إبراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٢٣ .

(٢) نفسه : ص ٢٤ .

(٣) نفسه : ص ٢٤ .

في الحرية ، هو مما يدخل في صميم وجود الحرية . وذلك لأنني حينما أبحث عن الحرية ، فإن هذا لا يعني أن في ذهني مفهوماً أبحث عن مقابل له في العالم الخارجي بل الواقع أن مشكلة الحرية إنما هي أولاً وأخيراً مشكلة في تلك الذات الإنسانية التي تريد أن تكون ثمة حرية^(١) . وفي الواقع أن الحرية ليست مشكلة، إلا أن الإنسان عرضة باستمرار لأن يفقد حريته ، أي أنه في خوف مستمر على هذه الحرية .

أما عند الفيلسوف الفرنسي (لافل) فإن الحرية ليست ظاهرة ولا واقعة ، ولا خاصة ، ولا كيفية ، . حقاً إننا كثيراً ما نتساءل عن ماهية الحرية ، ولكن الحرية « ليست شيئاً قبل أن نشرح في استعمالها بل في خلقها »^(٢) . فليس من الممكن الكشف عن الحرية إلا بالرجوع إلى ذات الفعل الذي به تتحقق وتمارس ذاتها . ومعنى ذلك أن الحرية لا يمكن أن تترك إلاً بالفعل الذي تتحقق بمقتضاه ... وهنا يجب القول : إن الحرية والشعور شيء واحد . فالحرية إذن ليست حالة ، بل هي فعل . . . وهذا هو السبب في أن الحرية لا تفصل مطلقاً عن المسؤولية التي نستشعرها بإزاء ذواتنا . فالحرية إذن « ليست شيئاً باطناً فينا ، بل هي عين وجودنا ، وهي التي تسمح لنا أن نخلق ذواتنا ، فنحقق بذلك مصيرنا »^(٣) . أما (جبريل مارسيل) فإنه متفق مع (يسبرز) و (لافل) بل ومع (سارتر) أيضاً في أن حريتنا هي عين وجودنا ، وهو يقول « إنه إذا كانت حريتنا كثيراً ما تبدو لنا شيئاً منيعاً بعيد المنال ، فذلك لأنها ليست شيئاً آخر سوى وجودنا نفسه ، فهي روح روحنا »^(٤) . . . فالصلة هنا وثيقة جداً بين (العقل والحرية)^(٥) ولكن إذا استحال فهمنا للحرية فهماً عقلياً كما هو واضح من خلال العرض في أنه من الصعب أن نصبل إلى تعريف محدد للحرية . فهل يمكننا أن نستنتج من خلال ذلك أن الحرية « ليست سوى وهم أو خلداع »^(٦) كما قال

١١) نفسه : ص ٢٨ .

١٢) نفسه : ص ٢٠ .

١٣) نفسه : ص ٢٠ .

١٤) نفسه : ص ٢٢ .

١٥) نفسه : ص ٢٢ .

١٦) نفسه ص ٢٢ .

(لدا نلتك) أم هل نلتب الءرة طابعا سلبا محضا فنقول « إنها ءققة لاسبل إلى ءءلءها أو ءصرها أو إءماءها فف أفة صورة من صور الوءوء المءروفة . إذا سلمنا فف هذا الرأف فسنقول مع شبنهور : « إن الءرة لست سوى انعءام الضرورة » (١) فهل فكون معنى هذا أننا لسنأ أءراراً على الاطلاق ؟ هنا ففبب (كانت) أنه لا فنبغف أن نطفر هكذا من نطاق إلى نطاق ، بل فنبغف أن نفهم أنه لا فكفف من أءل ففسفر ءفاة أف فأنسان أن ففن أن كل ظاهرة من الظواهر الفف فأألف منها ءفاة محدوءة ضرورة بما سبفها من ظواهر . إذ ، الواقع أنه سفكون علفنا بعء ذلك ، أن ففسرالكل ، أعف ءفاة ذلك الفأنسان بمءموعها . . . إءن على رأف (كانت) فإن فف وسعنا أن نقرر أننا أءرار فف طابعا الءلفف ، ءسناً كان أم رءفناً ، ونحن الءفن نءلق بأنفسنا هذا الطابع الءلفف بفعل ءر عال على الزمان . بل قد فكون ذاأنا الءقففة المءقولة اللامرففة هف الفف فرفء أن فكون ءفرة أو شرفرة بفعل لا زمانف ، ثم فبف ءفاأنا الزمانية ففكون بمأابة فعبفر مرئف عن ذلك الاختفار الأصلف الءف ءقففة الءاأ . . . وهكذا فقرر (كانت) أننا أءرار وفبفرون معاً « فنءن أءرار إذا فظرنا إلى ذاأنا العالفة على الزمان . ونحن فبفرون إذا فظرنا إلى أفعالنا الفف ففءقق فف الزمان » (٢) .

وهنا ففبب (كانت) بالأءلاق ، لأن الأءلاق فف نظره هف وءءها الفف فسأطف أن نءل الإشكال بعء أن فشل كل من المنهء المنطقف والمنهء السفكولوجف فف فمءاء ءل له على ءء رأف (كانت) . لكن فف الءققة لا بعء أن نءءطف (كانت) وواءبه المطلق الءف فملفه العقل لنفء عنها فف نطاق الوءوء الواقف ، بل فف نطاق المءآمع نفسه ، وهذا فقوءنا إلى فمءاء الءلفل الاءآماعف مع ووءوء الءرة ، وهو الءلفل القأئم ، على القوانفن والءزاءاأ ، وهذا فءءلنا فف ضرورة سبر أغوار المءآمع الفأنسانی من ءلال ممارساأ العقوء بفن الناس ، ووءوء الشرائع والقوانفن ، وكل هذا فففرض أن الفأنسان رب أفعاله ، وبالفالف أنه مسؤل . . . ولكن من المؤكء أن مسؤلفة الفأنسان لا ففصل عن شعوره بأن ءفاة هف صنفة فءه . وانه الأصل فف أفعاله المءموءة

(١) نفسه : ص ٢٢ .

(٢) نفسه : ص ٢٩ .

والمذمومة معاً . فالحرية ليست مفهوماً مجرداً بل مفهوم ملموس كلياً مرتبط بإمكانية كل امرئ في تأمين وضعه المادي وانشاء ظروف عادية للحياة . وكل إنسان يريد قبل كل شيء أن يملك مسكناً له وأن يأكل ويلبس جيداً فإذا لم يتحرر من الجوع والفقر ، وإذا لم يكن له سقف فوق رأسه ، فإن جميع الحريات الأخرى تبقى بالنسبة له كلمات ظريفة لا أكثر . ولهذا لا يجوز النظر إلى الحرية من الزاوية السياسية أو الروحية فقط « فبدون حرية اقتصادية تبقى جميع الحريات الأخرى كلمات فارغة (١) . » فلكل إنسان الحق في العمل وفي حرية اختيار العمل ، وفي شروط عمل عادلة ومقبولة وفي الحماية من البطالة (٢) . ولكن التقدم هو قدرة الإنسان المتعاظمة التي يمارسها على الطبيعة ، وعلى نفسه ، وليس تقسيم العمل ، غير الظفر الأول لهذه القدرة المتعاظمة ، غير الخطوة الأولى الحاسمة في تحرير الإنسان من عبوديات الطبيعة بحسب وجهة النظر الماركسية الشيوعية . وإن أول تقدم تضمن تقسيم المجتمع إلى طبقات . وتقسيم العمل هو شرط تمتع الإنسان بالحرية ... وإن تاريخ الحرية ليختلط منذ البدء مع تاريخ الاضطهاد الطبقي ، وهو تاريخ مرتبط بتاريخ نضال الإنسان ضد الطبيعة يقول (انجليز) : لا ، لم يكن في المجتمعات القديمة أناس أحرار ، إلا أن هناك عبيداً . إن تقسيم العمل الذي هو شرط لتمتع بعض الناس بالحرية ، يؤدي إلى الانقسام الطبقي ، أي إلى اضطهاد أعظم عدد من الناس ، واستعبادهم (٣) فالحرية بغير هذا المعنى كلمة سحرية مطاطة تخفي جميع أشكال العبودية . فهي ليست وسيلة من وسائل التعبير ، ولكنها وسيلة للحياة ، ومن الواجب انزال المناقشات الدائرة حولها من سماء الأفكار إلى أرض البشر ، من خلال وجهة النظر الماركسية .

وهكذا ، ومن خلال العرض تأخذ الحرية أبعاداً أساسية ، بحيث :

(١) رولانثال ، العالم الحر ، أين هو ؟ توزيع مكتبة الزهراء - دمشق ، سوريا ، بدون تاريخ ص ٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٦ ، وهذا ما نصت عليه شريعة حقوق الإنسان التي اقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ .

(٣) غارودي ، دواحي : اصول الحرية ، تحرير الدكتور بند الدين السباني ، دار الجملعير دار ابن الوليد ، مطابع التقدم العربي . بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ ، ص ٢٦ .

١ - لا توجد حرية بصفة مطلقة مجردة ، بل حرية كذا . . أو كذا . . بمعنى إن لم يرتبط مفهوم الحرية بإضافة ، أو بوصف ، بقيت اللفظة مجردة ، «بقدر ما تطبع صيغتها المطلقة ، وتتخلى عن اتساعها الكلي للمجرد ، بقدر ما اكتسب معنى واقعياً» .

٢ - «لابد من تكاملية بين الحريات ، أي أن كل حرية تستلزم حريات أخرى ، نغني أن لائحة لأية حرية إلا في مجموعة من الحريات تتكامل معها ، وتتكيف وتكمل بها» .

٣ - «لأنهم أية حرية إلا إذا ارتكزت على معايير» (١) .

٤ - «إن مشكلة الحريات أخلاقية في صميمها ، لأن مصدرها الضمير ولأنها ، أولاً وآخراً تدعو إلى حكم قيمة : الخير والشر والقبح والجمال في أصلها ، إنسانية ، طبيعية نوعية ، أصيلة» (٢) .

وهكذا ورغم اختلاف وجهات النظر في تحديد هذا المفهوم بين الإثبات والنفي ، ورغم صعوبات تحديد معناه ، ستبقى الحرية أئمن ما يملكه الإنسان ، وأئمن ما يناضل من أجل تحقيقه ، مادام النضال الإنساني من أجل الحرية قائماً ، فهي التي تحدد مستقبل العلاقات بين الأفراد والدول والشعوب ، والذي يهم الإنسان من الحرية ليس تحديد معناها ، بل التقدم الذي يحرزه في تحقيق مختلف صورها ، وفي خلق مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : ميادين الحرية وأسسها النفسية والاجتماعية

الحرية مطلب أساسي في حياة الأمم والأشخاص . وهذا اللفظ يهز الوجدان ويلهب المشاعر ويدفع إلى العمل والتضحية ، فباسمه قامت الحضارات ، والثورات

(١) الحجابي ، د . محمد حرق : من الحريات إلى التحرر - دار المعارف بدمر ، للقرعة ١٩٧٢ ،

ص ١٧ ، ص ٢٠ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٢ .

التحررية ، ضد الاستعمار والحكم القاسد ، وباسمه نهضت الشعوب والأمم من نومها العميق ، وأصبحت تحس بذاتها وتدأب على تحقيق أحلامها ، وتخلص نفسها من العادات والتقاليد ، وجميع الرواسب القديمة العفنة . وهي ليست شيئاً معلقاً في فراغ ، بل إنها كأني شيء آخر محدودة بمحدود معينة ، وإذا ما أردت أن أقف عليها ، فلا بد من التطلع إليها من خلال إطار زمني ومكاني معين ، أكان هذا الإطار نفسياً ، أم خارجياً على صعيد الواقع المحسوس . كما أن لها جانباً داخلياً لدى الشخص ، أو لدى المجتمع ، فالإنسان له واقع داخلي وخارجي ، والأمة أيضاً لها ذات هذا الواقع ، وكذلك الإنسانية برمتها . والواقع أن الحرية لا تستطيع أن تفهمها من خلال مفهومها المطلق ، فهي نسبية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . وإن لهذه الحرية زوايا لا يمكن ادراكها إلا من خلال النظر منها ، فإذا ما أردنا تقييم حرية ما من الحريات ، فلا بد من دراسة الموقف من جميع زواياه ، قبل الانتهاء إلى هذا التقييم . « أما دعاة الحرية المطلقة فهم في الواقع يعبرون عن رد فعل لما يعانون من قيود . فالثورة الفرنسية أعلنت شعار الحرية والإخاء والمساواة ، لا عن إدراك لواقع موضوعي منطقي لتلك الألفاظ ، بل لواقع نفسي فقط ، خرج من النطاق النسبي الضيق إلى النطاق المطلق الواسع » (١) نعم ان الشعارات تلعب دوراً أساسياً وكبيراً في حياة الأفراد والشعوب . ولكن الواقع أن الصورة الكاملة لا تتحقق إلا في ضوء الواقعين الخارجي والداخلي معاً . وهذا لا يعني أننا نستطيع الاستغناء عن المفهوم المطلق للحرية بشكل قاطع ، لأن ذلك ضرورة أساسية للمعرفة والوعي وغاظة الجماهير والأطفال . ويبقى المعنى النسبي للحرية بشكل عام هو المفهوم الناضج لها . « وهذه النسبية لا تنصب على الأفراد وحدهم ، بل إنها تتعداهم إلى المجتمعات . فعندما نتناول ميادين الحرية يجب أن ننظر إليها من جوانب مختلفة تتعلق بالحضارة والمجتمع ، والعقائد الشائعة ، والفلسفات السائدة ، والمكتشفات والعلوم ، بل وفي ضوء المثل العليا التي تعمل في كيان المجتمع وتداعب خياله » (٢) .

(١) اسعد ، يوسف ميخائيل : ميادين الحرية ، دار المكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ،

١٩٦٨ ، ص ١٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨ .

على أن الحضارة الإنسانية قد استمرت في التطور والتقدم منذ فجر التاريخ ، أي منذ وجود الإنسان على الأرض . فبعد أن كان الإنسان يحس كثيراً ويفكر قليلاً ، فإنه أصبح وقد تقدمت به أسباب الحضارة والاستقرار والرخاء ، يتأمل الوجود . ليكتشف الخير والشر ، والرخاء والقحط ، والحق والباطل ، والروح والجسد ، والأرض والسماء ، والخلود والزوال والجنة والنار ، والآلهة والشياطين ، ثم تطور هذا الإنسان ليكتشف واقعه الفردي قبالة واقعه الاجتماعي ، فهو يعيش في أحضان الجماعة التي ترعاه ، ويقوم هو بخدمتها ، ولكنه في نفس الوقت يستشعر رغبات وآمالاً تحول الجماعة بينه وبينها ، فهي تطالبه السلوك وفق خط مرسوم له من قبل لا يجيد عنه ، فالعرف والتقاليد الاجتماعية تحد من تفكيره الشخصي ، كما أن مطالعته تجد في الجماعة مابعضها ويقف لها بالمرصاد . ومن هنا اكتشف الإنسان ثنائية جديدة تقوم بينه كفرد وبين المجتمع الذي يعيش فيه ، ومن هنا كان الصراع القائم بين الحوافز الفردية والحوافز الجماعية ، فكان مفهوم الحرية منصباً على تحرر الفرد من قيود المجتمع . وإلى جانب هذا الصراع بين الفرد والمجتمع نشأ صراع آخر بين المجتمعات بعضها ببعض ، وإلى جانب هذا وذاك برزت حرية أخرى يمكن أن نطلق عليها الحرية الإنسانية . فالإنسان بعد أن وجد نفسه مغموراً في طيات الحضارة بدأ بضيق ذراعاً من القيود المختلفة التي تفرضها عليه تلك الحضارة ، فأخذ الفلاسفة والشعراء يحنون شوقاً إلى العودة إلى أحضان الطبيعة ، والحياة البدائية متهمين الحضارة بأنها تعوق طاقات الإنسان الروحية ، وأنها تعمل على الوقوف حائلاً دون سعادته لأنها تقيد من حريته التلقائية التي كان يتمتع بها أيام كان يعيش حياة القطرة .

وهكذا تشعبت مفاهيم الحرية لتشمل مفاهيم متعددة : فهناك المفهوم النفسي للحرية الذي يعتقد أصحابه أن السلوك الإنساني يخضع للدوافع النفسية تعمل على مقومات الإنسان^(١) وهناك أيضاً المفهوم الوجودي الذي يعتقد أصحابه « أن هناك عقلاً أوقانوناً وجودياً عاماً يشمل الكون بأسره يجب الخضوع له حتى تتوفر الحرية للإنسان . . وأن مخالفة هذا القانون يؤدي بالشخص إلى فقدان الحرية »^(٢) . وهناك

(١) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٢) نفسه : ص ٢٢ .

كنلك المفهوم التربوي الذي يعتقد أصحابه أن وظيفة التربية الحقيقية هي العمل على إطلاق طاقات الفرد وإبرازها في مجالات مختلفة ، وذلك عن طريق المثيرات التي تسمح بإطلاقها^(١). وهناك أيضاً المفهوم الاقتصادي الذي يعتقد أصحابه « أن الحرية الحقيقية للفرد والجماعة تتمثل في تخليصهما من العوامل التي قد تعوق حريتهما الاقتصادية^(٢) » وهنا نجد رأيين متعارضين : الأول — هو رأي الرأسماليين الذين يعتقدون أن الحرية الاقتصادية الحقيقية ، هي حرية الفرد ، وعدم تدخل الدولة في شؤونه الاقتصادية ، والحد من نشاطه الفردي ، أما الرأي الثاني : فهو رأي الاشتراكيين الذين يعتقدون أن الحرية الاقتصادية الحقيقية هي حرية الجماعة ، والحرية هنا هي حرية الطبقة العاملة من استغلال الاقطاعيين والبرجوازيين^(٣) وهناك مفهوم آخر للحرية هو المفهوم السياسي الذي يعتقد « حرية المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية ، في إطار الفلسفة السياسية التي يقوم عليها المجتمع ، وهي أيضاً حرية الدولة من ضغوط الدول الأخرى ، بحيث تصدر في سياستها عن مصالحها الحقيقية وألا تكون مسوقة بتيارات تحتية لمصلحة بعض الدول الأخرى^(٤) ». وفي كل الأحوال ، مهما اختلفت مفاهيم الحرية « ستظل أبداً حالة إنسانية ، وحاجة اجتماعية ، ونوراً ينبثق لكي يؤكد للإنسان كرامته وإنسانيته^(٥) . فقد كانت وستظل أبداً عرقاً من الذهب يجري من عصر إلى عصر ، وعلماء لا يسقط من يد إلا لكي تلتقاه اليد الأخرى ، لأنه علم البشرية الخالد وقد وقفت الحرية وراء كل تقدم ورخاء وأمن لبني البشر ، ولولاها لظل الإنسان حتى اليوم في الكهوف ، وظل عقله حبيساً لم يتحرك ولم يتحرر . لم ينشئ الحضارة الباهرة في هذا العالم إلا الإيمان بالحرية والتمسك بها ، والعمل على تحقيقها « وحتى الأديان ماقبل السماوية ، والسماوية لم تكن في واقعها إلا جهاداً متصلاً لتحرير العقل

(١) نفسه : ص ٢٢ .

(٢) نفسه : ص ٢٢ .

(٣) نفسه : ص ٢٣ .

(٤) نفسه : ص ٢٣ .

(٥) عبد القادر ، محمد زكي : الحرية والكرامة الإنسانية ، مؤسسة الخلدجي في القاهرة ، ومكتبة الأمانة العربية في دمشق ، ١٩٥٩ ، ص ٥ .

وإثبات حريته وكرامته»^(١). لقد خلقت الحرية مع الإنسان ، وستظل سمة النوع الإنساني كمجموع ، وفضيلة من فضائله ومزية من مزاياه . إن فقدت من فرد بقيت في فرد آخر ، وإن فقدت في شعب بقيت في سائر الشعوب فهي تجاوب بين النوع الإنساني كله ، وأي حديث عن الحرية في أية بقعة من بقاع العالم يستهوي سائر أنحاء الدنيا ، ويجد صدهاء في كل القلوب ، وحتى تلك الشعوب التي حرمت نعمة الحرية بسبب الضغط ، أو الاستعمار أو الخوف . . .»^(٢) . إن سعادتنا تتوقف غالباً على الحرية التي يسود حكمها في دخائلنا . . . تلك الحرية التي تنمو ويتسع مداها بالأفعال الطيبة وتنكمش وتتضاءل تحت وطأة الأفعال الشريرة . « إنه ليصعب على المرء أن يحيا بدون حرية . . وكما أن هناك شمساً مشرقة ، تضيء على صفحة هذه السماء الزرقاء ، فإن هناك شمساً أكثر بهاء على وشك البزوغ في أفق الإنسانية ، تلك هي شمس الحرية ، الحق نورها ، والحب حرارتها»^(٣) . هكذا سيبقى الإنسان بواسطة الحرية من أكبر أسرار الكون ، وسوف يستجلي ماغمض ، وخفي من أسرار الطبيعة ، وسوف يصل بالعلم ، وباطلاق سراح العقل إلى تصديق تصوراته فيرى ما كان من التصورات مستحيلاً قد صار ممكناً ، وما صوره جموده وتوقف عقله عنده بأنه خيال قد يصبح حقيقة»^(٤). ولما كانت الحرية خاصة إنسانية لا بد من أن يكون لها شروطها الذاتية بالنسبة للفرد ، لأن الفرد هو الأساس في هذه الحرية فحرية المجتمع تتوقف على حرية أفرادها ، وما يتمتع به هؤلاء الأفراد من حرية ضمن هذا المجتمع . من هذا المنطلق نستطيع القول إن للحرية شروطاً ذاتية نفسية لا بد من توافرها في الإنسان حتى يستطيع أن يمارس هذه الحرية ، ويعي أبعادها . وحتى تتمكن الذاتية الإنسانية من أن تفكر بحرية لا بد لها من أن تمتلك شروط ممارسة هذه الحرية التي تتوقف أول ما تتوقف على الأسس النفسية لامتلاكها . فالعمليات الشعورية والعمليات اللاشعورية تنبثق جميعاً من المقومات الحيوية . والتغيير الحديث للعمليات

(١) المصدر السابق : ص ٧ .

(٢) نفسه : ص ١٠ .

(٣) نفسه : ص ٢٢٠ .

(٤) نفسه : ص ٨١ (القول لجمال الدين الكفائي ورد في نفس المصدر) .

العقلية ، يؤكد أن النشاط النفسي والنشاط العقلي يعتبران حالة من حالات الكائن الحي ، وليساً شيئاً مستقلاً عنه ، حيث ينظر إلى الكائن الحي بطريقة فيما يبدو منه من تفكير أو شعور أو عواطف ، إنما يترد في النهاية إلى وظائف معينة بالجهاز العصبي . فالفكر بالنسبة للإنسان كالنار بالنسبة للجسم الذي يحترق. فكما أن النار تعد حالة من حالات الأجسام المحترقة ، وليست شيئاً مستقلاً عنها ، كذلك يمكن أن يقال عن النشاط العقلي وحالات الشعور المختلفة بالنسبة للجسم ، والتي هي أصل وعي الحرية وممارستها . لأن أي عطب يصيب الجهاز العصبي أو الغدد الصماء إنما تبدى آثاره أيضاً في السلوك . وبالتالي في مقومات الشخص النفسية . وإن الاضطرابات التي تقع في الآليات الداخلية، تظهر آثارها في الإدراك والشعور والعواطف والإرادة، بل وفي العلاقات الاجتماعية وفي التصرفات والقيم . من هنا نستطيع تعريف المقومات النفسية للحرية على أنها : « توافر الشروط اللازمة للصحة النفسية والعقلية والعصبية بحيث تكون علاقة الشخص بالعالم الخارجي وب نفسه علاقة موضوعية » (١). والواقع أن الحرية بهذا المعنى يمكن أن تعتبر الأساس الذي لامناص منه للحریات الأخرى ، كالحرية الفكرية ، والحرية الإجتماعية ، والحرية السياسية ، وغير ذلك من حريات . ومن هنا يمكننا القول إن ممارسة الحرية النفسية نسبية ، ومتوقفة إما على الرأي الشخصي المستمد من الخبرة اليومية ، وإما على الرأي العام الشائع ، وإما على المقارنة بين حالة الشخص في وقت ما ، وحالته في وقت آخر . لأن المقومات الداخلية تحتم ظهور خصائص سلوكية معينة . والإرادة الحرة لا تتوفر إلا للشخص الخالي من المقومات المعوجة ، الذي يمتلك جميع المقومات المواتية للفعل الحر . وهذا يدفعنا في الواقع إلى التعرض للعناصر الموروثة والعناصر المكتسبة في الشخصية . العناصر البنيّة في احراز ممارسة الحرية النفسية « إذ ليست الوراثة دكتاتوراً أو سيفاً مصلتاً على رقاب الخلق ، بل إن السلوك في صورته النهائية هو حصيلة تفاعل الوراثة مع البيئة » (٢). من خلال ذلك نستطيع أن نميز في مقومات الحرية النفسية جوانب ثلاثة :

« الأول هو الجانب الذهني : ويتضمن الذكاء والذاكرة والتخيل والتمثل

(١) نفسه : ص ٧٥ .

(٢) نفسه : ص ٧٨ .

والتصور . والثاني هو الجانب الوجداني الانفعالي . والثالث هو الجانب الإرادي (١) ولا شك أن الشخص الحر نفسياً ، هو ذلك الذي يحظى على مستوى من الإرادة ، ومن التوافق الانفعالي ، ومن الذكاء بحيث يتم له التكيف لجميع مقوماته الشخصية والبيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة به . وفي هذا التكيف تكمن الحرية النفسية الحقيقية . والواقع أن هذا الطريق طريق طويل وشاق ، فهو بحاجة إلى كفاح طويل ومستمر من جانب الفرد والمجتمع على السواء . إذن نستطيع أن نقرر بحق أن الإنسان الحر هو من تحررت نفسه قبل أن تتحرر يداه ورجلاه من الاغلال ، وان الحرية الخارجية لا يمكن أن تكتمل قبل أن تتحقق الحرية الداخلية ، أعني الوجدان وحرية الفعل .

هكذا بعد أن قدمنا لمفهوم الحرية بشكل عام ، واستقصينا معانيها واسسها النفسية ، نستطيع أن نبحث في ميادينها الأساسية التي هي موضوع هذه الرسالة والتي تلبو على أنها متعددة الوجوه والمظاهر ، كحرية الفكر ، وحرية الكلام . وحرية الانتماء الاجتماعي ، وحرية العقيدة ، وحرية التنقل ، وحرية استعمال الملكية ، وحرية اختيار المهنة ، وكذلك الحرية الموجهة ، والحرية من الخوف ، والحرية الاقتصادية والحرية الخلقية ، والحرية الميتافيزيقية ، وحرية المجتمع ، والحرية العلمية . . الخ .

هكذا يمكن أن تتجلى الحرية من خلال مذاهب مختلفة وفي ميادين متعددة . في مجال الفكر والمجتمع . على صعيد الإنسانية في هذا العالم المتطور المتقدم باستمرار . إلا أنني سأحاول مناقشة هذه المفاهيم . والتعمق بها في الفكر العربي الحديث الذي يشكل موضوع بحثي . ومن خلال أبحاث المفكرين ، العرب البارزين الذين كان لهم الفضل الكبير في وضع أسس نهضتنا العربية التي نعيش معطيائها الآن . وسوف أحاول ما استطعت الى ذلك سبيلا ، ان أغني هذا البحث في معرفة وتحديد مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث . من خلال إبراز هذا المفهوم ومثليه من رجال الفكر ، والباحثين الذين يشكلون النواة الأساسية لتلك المرحلة . وسوف اتقصى أسس هذا المفهوم وجنوره العربية والغربية ، لاعتقادي ان كل فكر لا يمكن أن يأتي من العدم ، إذ

(١) نفسه : ص ٨٠ .

لأبد له من أرضية أساسية يتحرك عليها ، ومن مؤشرات ثرائية ، وخارجية ، تغنيته وتطوره على مدى التاريخ .

٣ - معنى الحرية في الفكر العربي

يتميز الإنسان على أنه يتخطى بعقله ومعرفته الزمان والمكان الذي يعيش فيه ، وهو باستطاعته أن يتصور أفكاراً تتفاوت وتتجاوز في عمقها وتركيزها تبعاً للدرجة نموه العقلي ، وقدرته على التفكير المجرد من كل القيود التي يمكن أن تعيق حركة تفكيره فهو حر طليق يعيش في الحاضر والماضي والمستقبل ويتخطى الأشياء جميعاً . لأن جوهر الإنسان يكمن في قدرته على التحرر من حدوده الضيقة ، والانفلات من تيارات العالم المحيط به ، ولو لفترة قصيرة يبتعد فيها عن دنيا الناس وابتذال الأشياء . إنه يعلو على الوجود الطبيعي للأشياء ، ثم يعلو ويعلو ليرى ما وراء الأشياء ، وبطل من أبعاد وعوالم وآفاق لا تتكشف له إذا ظل أسير العالم المحسوس والعلاقات المحسوسة . فالإنسان قلماً يحس بال لحظة الحاضرة ، إذ هو « في تجاوز مستمر للحاضر نحو مستقبل لا يحده الموت نفسه ، أو في عودة دائمة نحو ماض لا تقطعه الولادة ، بل يتحرقها وينفذ إلى ما وراءها ، فالحاضر عنده منطلق للمستقبل في محاولة لتجميع عناصره ، أو كوة نحو الماضي في محاولة للاعتبار به والإفادة منه ، أو لتصحيحه واستدراك ما يمكن استدراكه منه ... أنه ينقلب إلى حر طليق « هنا ، وهناك » و « الآن وبعد الآن » (١) . فالإنسان دائماً يقفز فوق ذاته ، ليقف أمامها أو وراءها ... فوجود الإنسان يتراوح بين الخروج عن الذات ، والعودة إلى حرم الذات ، لأنه عاجز عن أن يبقى قابلاً فيها لا يغادرها ... فنحن كما يقول فاليري : « محبوسون خارج ذواتنا » (٢) . لا تنفك عن التحرر من حدود العضوية والتغلب عليها ، إذ لا تتحقق الشخصية ، ولا يكون للوجود الإنساني معنى إلا بالخروج من الذات ، فالبعد الخارجي

(١) محيا ، الدكتور عبد الرحمن : من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية ، منشورات

عويكات ، بيروت ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٦ .

للإنسان داخل في مفهوم الإنسان وشروطه . وإن ذلك لا يتحقق إلا بالحرية ، فهذه الحرية كان الإنسان سيد المخلوقات ، بيدد الظلام ، وينشر النور ، ويخضع الأشياء ، ويسيطر على الحياة والصحة والمرض والموت ، يقتحم معقل الذرة ، ويحترق أطباق الأرض ، يعلو أجواز السماء والنجوم . ومن خلالها صال وجال . إنها أعلى مراحل الوجود الإنساني وهي التغيير الكبير للإنسان ، كما أنها مأساة الإنسان ، لأن الإنسان هو أشقى الكائنات وأتمسها ، وما ذلك إلا لأنه يفكر ، ليس سواء يتألم بالتفكير ويشقى بالتفكير ، ويعيش بالتفكير ، .. انه وجود ميتافيزيقي ، انه لا يعيش فقط ، وإنما هو يعيش ويلدك أنه يعيش ... أجل ، إن الحياة تدفع بنا إلى التفكير بحرية ، فليت شعري كيف يشنى للإنسان أن يتغاضى عما يحيش في صدره من الأسئلة التي تقض مضجعه ، عندما يسكن إلى نفسه ، ولا تلاحقه الحياة بمشاغلها وهمومها ... ومهما حاولنا أن نكبح جماح النفس وهفوها إلى عالم المعاني ... عالم الحرية ... فلن نستطيع إلى ذلك سيلا . من هذا المنطلق نقول إن الحرية وممارسة هذه الحرية تتعلق بالثوى العقلي الذي يتحلى به الإنسان ، ويتعامل بموجبه من خلال دوافعه واهتماماته وحاجاته وعقائده وأفكاره ومثله وقيمه ، وهي تتأثر بالعوامل الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية التي تحيط بها ، وبالموقف الذي تستمد منه عناصر الخبرة نظرتها الأساسية إلى العالم ، وبالوروث الذي انحدر إليها من أجيال خلت وأصول غبرت . وهي في مجال خبرتها هذه لا تنحصر في إطار عصر معين وحده ، بل تمتد قليلا أو كثيرا إلى الوراء باتجاه تراث الإنسانية الخاص العام ، أو إلى الأمام في حركة متموجة نحو آفاق المستقبل ، فهي تستلهم الماضي وتبني المستقبل في صراع الحاضر وتلاطم أمواجه . وما ينطبق على الفرد يمكن أن ينطبق على الأمم والشعوب والتاريخ ، إذ لكل عصر من العصور طابعه المميز ، ومزاجه الفكري العام ، وكذلك لكل أمة حضارتها وطابعها ومزاجها . وأمزجة العصور كأمزجة الأفراد فهي تتعارف وتتناكر ، وتأتلف وتختلف ، فالمزاج لا يكون على درجة واحدة من الحضارة الواحدة ، والعصر الواحد ، بل يكون على درجات متفاوتة تختلف بحسب الأفراد والجماعات . على هذا الأساس ستكون دراستنا لمفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث حتى نتيين المستوى الذي بلغه العرب بمعرفتهم وتقديرهم وممارستهم له ، من خلال الواقع الذي رافق الأمة العربية .

في تلك الفترة من التاريخ والذي يشكل الأرضية والمنطلق الأساسي لحياتنا المعاصرة التي نعيشها الآن . وقبل أن أغوص في غمار هذا الموضوع الشاق الشيق في تاريخ العرب الحديث ، لابد لي أن استقصي هذا المفهوم تاريخياً من خلال جذوره في الفكر العربي .

يقول هيردر : « لا يزال العرب محافظين على طبائع أسلافهم ، فهم ذوو فتوة يقدرون بها على القيام بجليل الأعمال ، وهم أحرار ، كرام ، شمس الأنوف ، غضاب . مقاديم ، يجمعون الكثير من الفضائل في نفوسهم ، والعربي حر نشيط ، ويعود نشاطه إلى أنه يكسب عيشه بنفسه ، وهو صبور ويرجع صبره إلى ما لا يحيط عنه من احتمال الآلام والمحن ، ومحب للحرية والحرية أقدم ما يطمح فيه ، ويحرص على التمتع به ، وإلى ذلك فهو محارب قوي ، ويحارب ببطولة كل من يحاول استعباده ، وقاس على نفسه ، صارم ، ولوع بالانتقام عند الضرورة . ونرى العرب متماثلين في أمور العز والشرف ، لتماثل أحوالهم ومشاعرهم ، ويقوم فخرهم على السيف والقرى . وبالبلاغة يحسمون مالا يقدر عليه السلاح من خصام » وقال (ديفرجه) : من فضائل العربي محبته لحرية ، وهو يفعل ما لم تسمع به أذن دفاعاً عنها ، وإلى ذلك فهو كريم يحمي المستغيث به ، ولو كان عدوه ، وإذا جاءه ضيف وليس عنده ما يطعمه يذبح جمل جاره طوعاً أو كرهاً لإطعام الضيف ، والكرم أفضل فضائل العرب ، كما أن الحرية مضرب مثل عندهم ولا يعلوها شيء » (١) . وقد وصف (ديودوروس الصقلي) العرب بأنهم « يعشقون الحرية ، فيلتحفون السماء ، وقد اختاروا الإقامة في أرض لا أنهار فيها ولا عيون ماء فلا يستطيع العدو المغامر الذي يريد الإيقاع بهم أن يجد له فيها مأوى . أنهم لا يزرعون حباً ، ولا يغرسون شجراً ، ولا يشربون خمرًا ، ولا يبنون بيوتاً ، ومن يخالف العرف يقتل ، وهم يعتقدون بالإرادة الحرة ، وبالحرية » (٢) . وهو يشارك في ذلك رأي (هيرودوتس) الذي أشاد بحب العرب للحرية ، وحفاظهم عليها ومقاومتهم لأية قوة تحاول استرقاقهم واستذلالهم ، فالحرية

(١) حنّاد ، إبراهيم : الحرية عند العرب دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ص ٤٥٥
(٢) طلي ، الدكتور جواد : الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء الأول ، دار المعلم للملايين ، بيروت مكتبة النهضة بغداد ١٩٧٦ ص ٣٦٢ .

عند العرب هي من أهم الصفات التي يتصف بها العرب في نظر الكتبة اليونان واللاتين « (١) . ويقول (لامانس): « إن العربي نموذج للديمقراطية » ولكنها ديمقراطية مبالغ فيها إلى حد بعيد ، وإن ثورته على كل سلطة تحاول أن تحد من حريته ولو كانت في مصلحته، هي السر الذي يفسر لنا سلسلة الجرائم والحيانات التي شغلت أكبر جزء في تاريخ العرب ... وجهل هذا السر هو الذي قاد الأوروبيين في أيامنا هذه إلى كثير من الأخطاء ، وحملهم كثيراً من الضحايا كان يمكنهم الاستغناء عنها ، وصعوبة قيادة العرب وعدم خضوعهم للسلطة هي التي تحول بينهم وبين سيرهم في سبيل الحضارة الغربية ، ويبلغ حب العربي لحريته مبلغاً كبيراً ، حتى إذا حاولت أن تحدّها أو تنقص من أطرافها ثار ثورة جنونية لتحطيم أغلاله والعودة إلى حريته. ولكن العربي من ناحية أخرى مخلص مطيع لتقاليد قبيلته ، كريم يؤدي واجبات الضيافة والمخالفة في الحروب ، كما يؤدي واجبات الصداقة مخلصاً في أدائها بحسب مارسه العرف ...

بشكل عام فإن الحياة الخلقية العربية تتخصص بميل إلى حرية قلّ أن يجدها حد... ولكن الذي فهموه من الحرية في تلك الفترة من الزمن قبل الإسلام هو الحرية الشخصية لا الاجتماعية، فهم لا يدينون بالطاعة لرئيس ولا لحاكم ... والعربي يحب المساواة، ولكنها في حدود القبيلة... أما (غوستاف لوبون) فيعطي هذا المفهوم بعداً نضالياً لدى العرب ضد من حاول استعمارهم فيقول : « إن العرب (البدو) من سكان الجزيرة والأقطار الأخرى يحبون الحرية حباً جماً لا يقلر الأوروبي أن يتصوره ، وهم يزودون سكان المدن ويعلمونهم أرقاء ، ويتضمن الارتباط بالأرض عندهم معنى توديع الحرية والخضوع لسيّد ، والبدوي لا يملك سوى حريته ، يراها أعلى ما في الوجود ، وقد حافظ عليها بتوالي الأجيال ، ولم يقدر جميع الفاتحين من الاغريق إلى الرومان والفرس وغيرهم من الأمم التي دوخت العالم أن يستعبدهم ، وكل قهر للعرب لامحالة زائل ، والقهر إذا ما وقع فعلى أيدي أعراب آخرين فلا يغلّ الأعراب إلا الأعراب » (٢) . ومع أن الحرية كانت أظهر مظاهر المجتمع القبلي

(١) المصدر السابق : ص ٦٢ .

(٢) . حداد : ابراهيم : الحرية عند العرب ، ص ١٧

العربي ، منذ أقدم العصور ، فان العرب لم يستطيعوا أن يقوموا بأي دور في نشرها ونقلها إلى ماحولهم من أقطار إلا بعد مجيء النبي الكريم (ص) يقول (أرنست رينان): « ليس للعرب تاريخ سياسي وثقافي وديني يذكر قبل مجيء النبي محمد(ص) ولم يكن لبلاد العرب شأن في القرون القديمة حين كانت غارقة في دياجير الجهل ، ولم يظهر بأس العرب وفضائلهم إلا بعد القرن السادس للميلاد أي بعد مجيء النبي (ص) فعندما وحد الإسلام القبائل العربية تحت راية الدين برزت مواهبهم وفضائلهم، وأثمر تعلقهم بالحرية ، ما اعتبر بحق أعجوبة الدهر، إذ أنه في أقل من مائة عام استطاعوا أن يقيموا دولة عظيمة ، ويبدعوا حضارة خالدة ، ويعلموا الشعوب التي قهروها معاني الحرية ، والحق والعدل » (١) .

وهكذا نقل العرب هذه المفاهيم إلى الشعوب التي وصلوا إليها فبشوا روح الحرية في أفراد هذه الشعوب ، واشعلوا جذوة الإباء الإنساني في نفوسهم . وهكذا اتخذ الإسلام الحرية الفردية دعامة لجميع ماسنه للناس من عقائد ونظم وتشريع ، وتوسع في اقرارها ، فلم تقيد حرية الفرد الا في الحدود التي يقتضيها الصالح العام ، أو تدعو إليها حرية احترام الآخرين . وقد حرص الإسلام على تطبيق مبدأ الحرية في هذه الحدود في مختلف شؤون الحياة ، وأخذ به في جميع النواحي التي تقتضي كرامة الفرد أن يؤخذ به في شؤونها وهي : النواحي المدنية ، والنواحي الدينية ، والنواحي التفكير والتعبير ، والنواحي السياسة ونظم الحكم ، ووصل به في كل ناحية من هذه النواحي إلى شأو رفيع لم تفصل الى مثله شريعة أخرى من شرائع العالم في تلك الحقبة التاريخية من الزمن .

يظهر لنا مما تقدم ، أن حرية العربي إذن تعني قبل الإسلام كونها حرية فردية قائمة على شعور المرء بأنه مخلوق حر مستقل ، لا سيطرة عليه إلا السيطرة العشائرية القبلية العائلية ، وإن صون هذه الحرية يتوقف على مالدى المرء من القوة للدفاع عنها . إنها حرية شبه مطلقة سمها إذا شئت مزاجية ، فوضوية ، لا ضابط ، ولا وازع لتصرفات الأفراد من خيلائها ، ولقد صور جعفر بن أبي طالب الوضع المحزن الذي

كان عليه العرب في جاهليتهم قبل الإسلام أثناء هجرته إلى الحبشة هروباً من ملاحقة المشركين له بعد اسلامه فقال : « كنا قوماً أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ونأكل الميتة ، ونأني الفواحش ، ونقطع الأرحام ، ونسيء الجوار ، ويأكل القوي منا الضعيف ، فكنا على ذلك حتى بعث الله رسولاً منا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه ، فدعانا إلى الله لنوحّد ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ، وأمرنا بصدق الحديث ، وأداء الأمانة وصلّة الرحم ، وحسن الجوار ، والكفّ عن المحارم ، والدماء . ونهانا عن الفواحش وقول الزور ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات ، وأمرنا بالزكاة ، والصيام ، فصدقناه ، وآمنا به ، واتبعناه على ما جاء به من الله ، فعبدنا الله وحده ولا نشرك به شيئاً ، وحرّمنا ما حرّم ، وأحللنا ما أحل لنا » . ووصف حال العرب في الجاهلية قبل الإسلام رسول سيدنا عمر بن الخطاب (رض) الى كسرى ملك الفرس عندما سأله كسرى عن دينه فقال : « فاما ما ذكرت عن سوء حالنا ، فما كان أحد أسوأ حالاً منا ، وأما جوعنا فلم يكن يشبه الجوع ، كنا نأكل الخنافس والجعلان والعقارب والحيات ، فكنا نرى ذلك طعامنا ، وأما المنازل فكانت ظهر الأرض ، ولم نلبس إلا ما غزلنا من أوبار الإبل ، وأشعار الغنم . كان ديننا أن يقتل بعضنا بعضاً ، ويغير بعضنا على بعض ، وكان أحداً يدفن ابنته حية كراهية أن تأكل من طعامنا ... فبعث الله إلينا رجلاً معروفاً ، نعرف نسبه ، ونعرف وجهه ومولده ، فأرضه خير أرضنا ، وقبيلته خير قبائلنا ، فقذف الله في قلوبنا التصديق له واتّباعه ، فما قال لنا فهو قول الله ، وما أمرنا به فهو أمر الله » (١) .

الإسلام إذن نظم حرية الأفراد ، ووضع لها الحدود لتتفق مع حرية المجتمع ، وجعل منها كل الفائدة للفرد ومجتمعها على السواء ، وقد استطاع رسول الله (ص) أن ينهض في هذه الأمة من ذلك الواقع المريض الذي يسوده الجهل ، والتعصب ، والتفوق ، والتحجر العقلي ، إلى واقع جديد جعل هذه الأمة سيدة العالم في تلك الفترة من التاريخ . من هنا انبثقت عظمة العرب بقيادة الرسول العربي الكريم (ص) لتملأ الدنيا من أقصاها إلى أقصاها حاملة مشاعل الحرية والعدل والمساواة ، لتحرير

(١) المصدر السابق : ص ٦٤ - ٦٥ .

الإنسان من العبودية والرق والاستبداد ، تتعشق المثل العليا وتعمل لتحقيقها ، وتبتعد عن القيم الدينية المرسولة التي لاتفرق بين الإنسان والبهائم ، فكانت هذه الأمة بحق منارة للإنسانية ، تهدي على سبيلها طريق الصواب نحو الحق والحقيقة . وكان العرب آساتذة لكل الأمم والشعوب على سطح هذه المعمورة .

وهناك الكثير من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية التي تؤكد ترسيخ مفاهيم هذه الحرية في الفكر الإسلامي وتنظيمها ، هذا الفكر العربي يعدّ المصدر الأساسي للتفكير والسلوك العربي . قال الله في كتابه العزيز (لا إكراه في الدين) (ولو شاء الله لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) . (ادفع بالتي هي أحسن) (وجادلهم بالتي هي أحسن) (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (كل أمرئ بما كسب رهين) . (وأمرهم شورى بينهم) . ونبي الإسلام صلى الله عليه وسلم هو القائل : (لافضل لعربي على أعجمي ولا لقرشي على حبشي إلا بالتقوى) (١) . « يا أيها الناس . ان ربكم واحد وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أبيض فضل إلا بالتقوى » وهو القائل صلوات الله عليه : (يا معشر قريش اشترُوا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً ، وياعباس بن عبد المطلب ، ما أغني عنك من الله شيئاً ، يا فاطمة بنت محمد سليني ماشئت من مالي . لا أغني عنك من الله شيئاً) (٢) . هكذا أكد الإسلام على تقدير الحرية وأثبت بصورة قاطعة لانتقبل الشك ان الحرية في الدين والحرية في التصرف ، والحرية في المعاملة هي التي كانت سائدة عند أجدادنا العرب في ذلك العصر الخالد ، في ظل المساواة ، والمسؤولية الفردية الكاملة في التصرف ، وقيام الحكم على الشورى في ظل ديمقراطية حقة لاتعرف لها البشرية في السابق بديلاً قبل مجيء الإسلام ، الذي حمل رسالة العرب إلى كل أنحاء الدنيا .

(١) العقاد ، عباس محمود : بحوث اسلامية ، ص ٥٥ ، دار الكتب العربي ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٩٧١ ، ص ١٥١ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٥١ .

هكذا كان الإسلام دعامة للحرية ، للعرب وغيرهم من الأمم التي اعتنقتها في ماسنّه للناس من عقائد ونظم وتشريع ، وتوسع في اقرارها على مستوى الفرد والمجتمع فلم يقيد حرية الفرد الا في الحدود التي يقضيها الصالح العام ، أو يدعو إليها احترام حرية الآخرين ، وعمد إلى كل نظام يتعارض مع هذه المبادئ ، فألغاه مرة واحدة ، إن كان لا يترتب على إلغائه مرة واحدة زلزلة أو اضطراب في الحياة الإجتماعية ، أو ألغاه على مراحل وقيده بقيود تكفل القضاء عليه بالتدريج ، ان كان في الغائه مرة واحدة ما يؤدي إلى هذه النتائج . لقد حرص الإسلام على تطبيق مبدأ الحرية في هذه الحدود ، وبهذه المناهج في مختلف شؤون الحياة وأخذ به في جميع النواحي التي تتمضي كرامة الفرد أن يؤخذ به في شؤونها ، وهي النواحي المدنية ، والدينية ، والتفكير والتعبير ، ونواحي السياسة ونظم الحكم ، ووصل به في كل هذه النواحي إلى شأو رفيع لم تصل إلى مثله شريعة أخرى من الشرائع . لقد نشأ هذا المفهوم للحرية في ظل الإسلام تحت « مصطلحات » الجبر والاختيار « فهو لم يأخذ بعداً تحت مصطلحات « الحرية » و « الاستبداد » كما هو موجود في العصر الحديث والمعاصر » (١) وقد لحق هذه المفاهيم التطور ، وهذه هي طبيعة الحياة ، ويشهد لهذه الفكرة بالأصالة في تراثنا ، واتساع القاعدة والأرض التي ضمت العديد من التيارات والمدارس الفكرية ، والفرق الإسلامية التي قامت بالحرية والاختيار . لقد فتح باب الاجتهاد الذي يعتبر ركناً أساسياً من أركان الإسلام على مصراعيه ، في صدر الإسلام ، وفي ظل الحكم العباسي ، وبلغت المعرفة ذروتها على ضوء التأكيد على ضرورة أن تأخذ الحرية أبعادها في ضوء العقل ، إذ أخذت حرية الفكر أبعادها لدى الفرق الإسلامية المتعددة التي ظهرت في تلك الفترة من الزمن من معتزلة ، وشيعية ، ومرجئة ، وخوارج ، ومتصوفة ... إلخ. ولقد بلغ العقل العربي ذروته عند المعتزلة ، إذ منح من السلطة والسعة ما يمكنه من إقامة البرهان حتى على ما يتعلق بالله ، فلا حدود للعقل إلا براهينه ، ولا زلل ولا خطأ متى صح البرهان ، فلنستعمل البراهين في أدق الأمور وأصعبها وأعقدها ، ففي استطاعة العقل الوصول إلى الحق فيها » (٢) . فسلطان عقل

(١) عبارة ، محمد : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط ١ - ١٩٧٢ ص ٥ - ١٢ .

(٢) امين ، احمد : فقه الإسلام ، ج ٣ دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان بدون تاريخ ص ٣٩

الإنسان واراادته وتحررها من سلطان القدر أساسي عند المعتزلة ، لأن « العقل حر في التفكير ، لم يقيده قدر سابق ، والارادة حرة في التنفيذ ، لم تقيدھا إرادة سابقة ، ومن أجل هذا تحددت مسؤولية الإنسان وتعينت تبعته ، فهو إذا كان حراً ، كان مسؤولاً ، وإذا فقد حريته زالت تبعته ، وكان كالصغير والمجنون بل والحيوان والجماد » (١) . زد على ذلك مالاقتته هذه المسألة من اهتمام عند الفلاسفة والمفكرين العرب في مدارس الفقه الإسلامي من جهة ، وعند الكندي والفارابي ، وابن رشد . لكن في عصور الانحطاط دبّت عوامل الضعف والإغلال في حياة العرب ، وتوالت عليهم المحن والنكبات ، وتعرضوا لموجات الغزو المتتالية من صليبية وتركية وشعوبية (المغول — تيمورلنك) . فساد الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه حالة من الجهل والتخلف ، ابتعد العرب من خلالها عن واقعهم ، وسلموا زمام أمورهم إلى غيرهم ، وبدأت الأمة العربية في الانحدار إلى واقع مؤلم ، لا يمكن أن تحسد عليه ، بعد أن كانت في أوج عظمتها ، سيدة لهذا العالم ، حيث حملت إليه رسالة السماء إلى الأرض على يد الرسول العربي الكريم محمد (ص) . فكانت أمة الحضارة والتقدم والمثل العليا ، وعلمت الأمم مبادئ الحق في الحرية والمساواة والعدالة . ثم جاء العثمانيون في مطلع القرن السادس عشر الميلادي وسيطروا سيطرة تامة على الوطن العربي وعزلوه عن العالم الخارجي ، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تشهد نهضة علمية وأدبية ، زافقتها اكتشافات جغرافية ، وحركة استعمارية ضمنت لها السيطرة على أمم وشعوب متعددة في هذا العالم ، بما في ذلك الوطن العربي . واجتاحتها في القرن الثامن عشر ثورة صناعية ، وأخرى سياسية واجتماعية قلبت أوضاعها رأساً على عقب ، وأعطتها مركز القيادة للعالم بأسره ، بينما كانت هذه التطورات الهائلة تجري في أوروبا ، كان العرب مغلقين على أنفسهم في ظل الحكم العثماني الكريه ، فلا اختراع ولا تقدم في العلوم الصناعية ، بل جمود فكري وترديد لما ورد في الكتب الفقهية والنحوية والصرفية . حيث اقتصرت العلوم عند العرب في ذلك الوقت ، وفي أوساط التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري على « المعلومات القديمة في أصول الدين والفقه والنحو والصرف وبعض الحساب البسيط والفلك القديم لمعرفة أوقات الصلاة .

(١) المصدر السابق : ص ٧٢ .

واكتفى العلماء العرب باجترار المعلومات القديمة دون الإقدام على أي تجديد
في هذا الوضع كان الدين هو المسيطر على حياة الناس الفكرية ، وكان علماء الدين
يشكلون الطبقة الفكرية الوحيدة في الأمة ، يشاركهم في ذلك مشايخ الطرق الصوفية
التي عم انتشارها في مختلف أنحاء الوطن العربي (١) . وقد كان علماء الدين في
الدولة العثمانية يعتبرون أنفسهم حماة الشريعة ، حيث يتمتع هؤلاء المشايخ بصلاحيات
واسعة ، فله حق (عزل السلطان) و (إعلان الجهاد) ، وقد كان هؤلاء ، بوجه
عام دور هام في إدارة شؤون الدولة العثمانية ، وفي المشاركة في السلطة ، حيث كان
لهم كل الاحترام والتقدير من قبل السلطة وجماهير الشعب . . . وأصبح العلم مع
الزمن احتكاراً لهذه الطبقة من العلماء ذات الامتيازات الخاصة ... فانخلوا موقفاً ضد
التجديد الفكري ، حيث أشرف هؤلاء على التربية والتعليم في الدولة ، وحتى هذا
التعليم كان حصراً بطبقة معينة من أبناء الذوات بالإضافة إلى تدني مستوى القائمين
على التدريس ، وضيق أفقهم ، زد على ذلك عدم وجود المناهج المحددة ... ويتساءل
المعلم بطرس البستاني في خطبة القاها في ١٥ شباط سنة ١٨٥٩ (أين كان العرب
وأين هم الآن) قد قضى جيل أدهم الذهبي ، وخيم عليهم جيلها المظلم ، وكان
ابتداء جيلها المظلم أواخر القرن الرابع عشر ، وما زال ينمو ويتزايد حتى عم البلاد
والعباد ... أين الشعراء ، أين الأطباء ، أين الخطباء ، أين المدارس ، أين المكاتب ،
أين الفلاسفة ، أين المهندسون ، أين المؤرخون ، أين الفلكيون ، أين كتب هذه
الفنون ، أين العلماء المحققون والأدباء المدققون ؟ ! (٢) . لا يوجد شيء من كل
هذا في الوطن العربي ، وإن وجد فقلة ضئيلة لا تشكل نقطة في بحر من الجهل المخيم
في جميع أوساط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . لم يبق من جامعة بين
الناس على الأغلب على رأي حال جمال الدين الأفغاني إلا العقيدة الدينية « مجردة
عما يسبقها من أعمال » (٣) . فلا تواصل بين العلماء بل جفوة وهجران ، كذلك
بين الملوك والسلاطين من المسلمين ، فافترق الناس إلى فرق « كل فرقة تتبع داعياً

(١) محاضرة : علي : الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية في عصر النهضة . الإعلية

للتشر والتوزيع ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٢ .

(٢) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة سنة ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر نفسه : ص ٨٨ .

إما إلى ملك أو إلى مذهب « (١) . أسباب كثيرة أدت إلى هذا الواقع في نظر شكيب أرسلان « الجهل ، العلم الناقص ، فساد الأخلاق ، فساد أخلاق الأمراء ، الجبن والهلع واليأس والقنوط ، وضيق الإسلام بين الجامدين والجاحدين » (٢) . وهذا شيء طبيعي على حد قول قاسم أمين : لأنه تابع « إلى انحطاط العقول ... وإهمال التربية في الرجال والنساء معاً » (٣) . وأهم من هذا ما قاله عبد الرحمن الكواكبي : « وعندي أن البلية فقدنا الحرية ، وما أدراك ما الحرية ، هي ما حرمتنا معناه حتى نسيناه ، وحرّم علينا لفظه حتى استوحشناه . فالحرية أعز شيء على الإنسان بعد حياته ، وان بفقدانها تفقد الآمال ، وتبطل الأعمال ، وتموت النفوس ، وتتعطل الشرائع ، وتختل القوانين » (٤) .

هكذا وجد العرب أنفسهم في حالة من التخلف على جميع المستويات في ظل استثمار بغض سب ثرواتهم الفكرية والاقتصادية وجعلهم في حالة من العزلة التامة زادت تخلفهم تخلفاً .

ولقد بدأت ردة الفعل العربية على هذا الواقع المؤلم للتخلص منه ، وكانت في انطلاقتها الأولى على مظاهر الفساد والضعف والإغلال التي أصابت مجتمعهم تشكل ردة فعل دينية ، حيث كانت لا تزال أقوى الحركات الفكرية المتبقية عندهم ، وأكثرها أصالة ... « فقد أثار الجحود الفكري والتقليد الأعمى لدى الأجيال المتعاقبة من علماء المسلمين ، وما علق بالإسلام ، منذ أن أغلق باب الاجتهاد في القرن الهجري الرابع من ضلالة وبدع ، وما نشأ في ظلاله من طرق صوفية اعتمدت المبالغة والتطرف وابتعدت بما ابتدعته من احتفالات وحلقات للذكر وممارسات شاذة عن جوهر العقيدة ، كما أثار الجهل بأصول الدين والعبادات عدداً من العلماء المتنورين ، أفرخوا الحاجة إلى الإصلاح ، وإيقاف التدهور الديني والاجتماعي » (٥) . هكذا

(١) المصدر نفسه : ص ٨٩ .

(٢) نفسه : ص ٩١ .

(٣) نفسه : ص ٩٣ .

(٤) نفسه : ص ٩٤ .

(٥) نفسه : ص ٩٤ .

كانت بواحد النهضة الفكرية العربية، تستند أوّل ماتستند على الاصلاح في الدين وتخليصه من الشوائب التي علقت به عبر التاريخ فكانت هناك محاولات متعددة لقيادة عملية الاصلاح هذه ، ولقد لعبت الحركات (الوهابية) (١) . في الجزيرة العربية . والسنوسية (٢) في ليبيا و (المهديّة) (٣) في السودان ، بالإضافة إلى (المذهب الشوكاني) (٤) في اليمن ، و (الألوسيان) (٥) في العراق ، دوراً بارزاً في الرد على مفاصد المجتمع والدعوة إلى الاصلاح بالعودة إلى جوهر الدين الذي دخل عليه الكثير من البدع والآراء التي لا تمت إليه بصلة ، حيث طالبت هذه الدعوات متأثرة في بعضها البعض ،

(١) الوهابية كلمة أطلقتها الخصوم - على هذه الدعوة ، لما انعموا الدعوة فيسمون انفسهم الموحدين أو المسلمين ، اسسها الشيخ محمد عبد الوهاب من بني تميم ولد في قرية العيينة في نجد . م : ١١١٥ هـ / ١٧٠٣ م ، الف محمد بن عبد الوهاب عدة كتب ورسائل ، فمنها اراده في الاصلاح الديني .

(٢) مؤسس الحركة السنوسية محمد بن علي السنوسي المولود في إحدى قرى الجزائر عام ١٧٨٧ م عاش متقلداً بين الجزائر وتونس ومصر والحبشة وأخيراً استقر في ليبيا ، وقد حكمت السنوسية ليبيا فترة طويلة من الزمن .

(٣) محمد بن أحمد السيد الملقب بالهادي هو مؤسس الحركة المهديّة ولد سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م عاش في السودان ، ولعبت حركته دوراً بارزاً بعد أن أعلن نفسه أنه المهدي ، وتبته نفسه بالرسول وقد انضم إلى حركته العديد من زعماء المشايخ وقبائل في السودان .

(٤) مؤسس المذهب الشوكاني ، محمد بن علي الشوكاني المولود عام ١١٧٢ هـ / ١٧٦٠ م في هجرة شوكان باليمن ، تولى القضاء الأكبر في اليمن وكان شاعراً في عهد ينقسم شاعرية وريدية وباطنية وأسماعيلية ، ويعم البلاد فساد الحكم ، وانتعاش المجتمع ، وتسلط الأسرة الحاكمة والفتن الداخلية وانتشار الفلوات والبدع وعبادة الأولياء ، والتشيع بالصالحين . في ظل هذه الأوضاع برز الشوكاني متأثراً بالحركة الوهابية .

(٥) صاحب هذا الاتجاه أبو الثناء شهاب الدين محمود الألوسي ، المولود في بغداد ١٢١٧ هـ / ١٨٠٢ م كان أميناً للافتاء في عهد . ومعهد شكري الألوسي الوليد في العراق عام ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ وتوفي ١٢٤٢ هـ / ١٩٢٤ م عهد التنظيمات في الدولة العثمانية ، وعاش ملاعباتها السياسية والفكرية ، وتبته حركة الجماعة الإسلامية التي نادى بها الشيخ جمال الدين الافطحي ، وتبناها السلطان عبد الحميد ، هاجم شيوخ الطرق الصوفية في عصره ، حيث بدأت علاقته بالصوفية عن طريق أبي الهادي الصيادني ، الذي كان من كبار شيوخ الطريقة الرفعية ، ومستشار السلطان عبد الحميد الثاني ، حيث عارضه الأخير ودير له النفي .

وبالأفكار التي سبقتها كأفكار (محمد بن تيمية) (١) . و (محمد بن قيم الجوزية) (٢) بفتح باب الاجتهاد في الإسلام ، والعودة بالعقيدة الإسلامية إلى عهد الرسول ، وكذلك بضرورة إلغاء المذاهب الدينية ... ولم تقتصر هذه الحركات على دعوات التجديد في الإسلام بل تعدته إلى قيام الثورة ضد الأتراك العثمانيين فكانت من روافد حركة اليقظة العربية الحديثة فكراً من حيث التجديد في الدين ، وسياسياً في النضال ضد المستعمر » (٣) هذه الحركات الدينية السلفية السابقة الذكر نشأت

(١) ظهر تقي الدين احمد بن تيمية في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي (٦٦١ - ٧٢٨ هـ / ١٣٦٢ م - ١٣٢٧ م) ولد في حران ، وانتقل إلى دمشق ، ودرس فيها ، دعا إلى تحرير الإسلام من بدع الصوفية وهاجم كبار المتصوفة أمثال ابن سبعين وابن الفارض ، وأبي الحسن العربي وابن عربي ، والمليف التلمساني قال : (هكذا يريد الضالون التحيرون أن يفعلوا بالمؤمنين ، يريدون أن يدعوهم من دون الله ، لا يفرهم ولا ينفعهم ، وهي الخلوقات والأولاد والأصنام وكل ما عبد من دون الله ، ويريدون أن يردوا المؤمنين على أعقابهم ، يريدونهم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت ، ويصيروا حائرين ضالين كالدلي استهوت الشياطين في الأرض ، حيران له أصعاب يدعوهم إلى الهدى ...) (راجع الاتجاهات الفكرية عند العرب ، المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٣٩) (وكتاب حقيقة مذهب الاتعابيين لتقي الدين احمد بن تيمية الجزء الرابع ، ص ٥٥)

(٢) محمد بن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ / ١٢٩٠ - ١٣٥٠ م) تولى نشر الفكر بن تيمية في مصر وبلاد الشام .

للتوسع في فكر هذه الدعوات الدينية ، راجع الاتجاهات الفكرية عند العرب ، المصدر السابق ، ص ٣٧ - ٧٠ .

(٣) كان المهدي يقول لانتصاره « أن النبي (ص) قد حرصني على قتال الأتراك وجهادهم فالتزم لا تظهرهم المواقف ، بل لا يظهرهم إلا السيف ، وكان يدعوهم إلى مخالفة الأتراك حتى في العادات والتقاليد والمسالك والأزياء ، وكذلك السنوسية خافت حراً طويلة ومرة ضد الزحف الاستعماري على أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها ، وقد تمت هذه الحركة هي الأخرى نطاق التجديد الديني ، الذي امتزجت فيه السلفية والصوفية ، إلى حيث كانت موقفاً من مواقف اليقظة العربية ، بما مثلته من موقف غير ودي تجاه الصف النعماني أمام الغرب الاستعماري ، وتجاه سيطرة العثمانيين .

أما الحركة الوهابية التي شهد المواقع الإسلامي حركتها حول منتصف القرن الثامن عشر فقد مثلت واحدة من بواكير حركة اليقظة العربية ، والتصني للعثمانيين ، فهي لم تقف عند التجديد السلفي لمعتقد الإسلام ، وهو موقف مصادمتها الفكر العثماني التثاق بالشعوذة والخرافات ، وإنما تقدمت فأعلنت دولة عربية ، وحاربت في سبيلها آل عثمان وعلى جهة الفكر السياسي والقومي كان بين الوهابيين شرط « قرشية » الخليفة يعني تبنيها لضرورة مروية الدعوة أي الدعوة لاسقاط سلطة العثمانيين (راجع مجلة قضايا عربية عدد خاص يناير ١٩٨٠ رقم العدد ١٢ ص ٨٣) .

من تحسّس القائمين بها والدّاعين لها ، للانحلال الاجتماعي وانتشار البدع والضلالات في الإسلام ، والابتعاد عن أصول العقيدة ، ولقد كان الاحتلال العسكري الغربي لبعض الأقطار العربية ، والغزو الثقافي الذي رافقه ، والبون الشاسع بين التقدم العلمي والتفوق الاقتصادي في أوروبا ، وما كان عليه العرب والمسلمون بشكل عام من تأخر في العلوم وتخلّف في الحياة الاقتصادية أثره في نفوس المتنورين ، حيث عمد هؤلاء العلماء إلى تعلم اللغات الأوروبية ، والذهاب إلى أوروبا مما مكّنهم من الاطلاع على المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية فيها ، ودراسة التيارات الفكرية المتعددة واستيعاب آراء المفكرين البارزين ، وترجمة خيرة آثارهم الفكرية ، فكان طبيعياً ، والحالات هذه ، أن يقارنوا بين ما رأوه وعاشوه ودرسوه ، وبين ما كانت عليه أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولم يجلّوا بدءاً من العودة إلى بتابع الإسلام الأولى ، يستلهمون منها الحل للمشكلات الملحة التي تواجههم ، وأن يؤثّموا بين جوهر عقيدتهم وبين العلوم والمبادئ والمؤسسات الغربية ، معتمدين في ذلك على ماتوفر لهم من الثقافة القديمة والحديثة . فكانت دعوات الإصلاح الشامل لأمر الدين والدنيا ، والإقبال على الأخذ بأسباب الحضارة الغربية ، والعلوم الحديثة . وذهب هؤلاء مذاهب شتى في كيفية التجديد الديني ، والإصلاح الاجتماعي والسياسي ، والدعوة إلى الأخذ بمعطيات العلم ... فبرز الكثير من المفكرين العرب لممارسة الإصلاح في هذه الاتجاهات المختلفة على كل الصعد ، وكان هناك مفكرون بارزون لعبوا دوراً أساسياً في تلك المرحلة . كرفاعة الطهطاوي ، وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، ورشيد رضا ، وخير الدين التونسي ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وقاسم أمين ، وشلي شميل وفرح انطون ، وأحمد لطفي السيد ، وأمين الريحاني ، وعبد الحميد ابن باديس وجميل صدقي الزهاوي ، وسلامة موسى ، ومي زيادة ، وجبران خليل جبران ، وأديب اسحق ، وعبد الله النديم ، وبطرس البستاني ، وشكيب أرسلان ، وجرجي زيدان ، وأحمد فارس الشدياق ، وفرنسيس مراش ، وظاهر الجزائري ، وعبد الحميد الزهراوي وغيرهم . مما كان لهم الأثر الكبير في تلك الفترة التي يشملها موضوع بحثي ، وأنا استقصي فكرة الحرية ومفهومها عند المفكرين العرب المحدثين ، في عصر النهضة .

وفي الحقيقة لا يمكن دراسة الفكر العربي على انه نظام قائم بذاته مستقل عن الفكر السائد في الغرب ، كما إنه لا يمكن دراسته اليوم بمنأى ومعزل عن الفكر العالمي، قديمه وحديثه . إن الأفكار الرئيسية التي سادت القرن التاسع عشر في أوروبا مثل (الحرية - والتقدم - والحضارة - والوطنية - والقومية) قد دخلت في نظام الفكر العربي ، وأصبحت جزءاً من تراثه . وكانت المشاركة في أفكار العصر تزداد مع الأيام ، وهي كذلك في ازدياد إلى يومنا هذا . لقد كان يتجاذب الفكر العربي في تلك المرحلة قطبان رئيسيان - التقليد العربي الإسلامي من جهة ، والحضارة الغربية الحديثة من جهة أخرى ، وكان كلما تقدم الفكر العربي في منتصف القرن التاسع عشر ، إلى أواخره ، إلى أوائل القرن العشرين، كان من حيث الظاهر يتمتع عن التقليد ويقترب من التجديد . حيث قبلور تيار ثالث مهم ورئيسي ، جرى في الوسط بين التيارين آخذاً منهما ، مازجاً بينهما ، مختلفاً عنهما جميعاً .

ويمكن أن نلخص الاتجاهات الفكرية في تلك المرحلة ضمن التيارات التالية :

١ - « التيار الذي دعا إلى هدم التراث أو التجاور له ، مع استبداله بتراث الحضارة الغربية ، لإيماناً منه أن الحضارة واحدة ، وإن مالدينا من تراث لا بدلو أن يكون قيداً كتيب المنظر والجوهر، يعوق الحركة المستقبلية ، ويشد الأمة والمجتمع إلى عصور الظلمات »

٢ - « التيار الذي تربى في أحضان المؤسسات التقليدية الجامدة والمحافظة ، والذي لم ير في تراثنا سوى ثمرات عصر الركاقة والانحطاط ، والذي عاش أصحابه بأجسادهم في تلك الفترة على حين ظلت عقولهم ابناً شرعياً وفيماً لسليبات الماضي بما فيه من تخلف وانحطاط »

٣ - « تيار آخر اعتمد الاستنارة والتجديد الذاتي ، دعا إلى الانفتاح على حضارة الغرب، ونادى بالتفاعل مع الحضارات العريقة ، دون أن تفقد الأمة خصائصها ومميزاتها ، بشر بالتمايز الحضاري ، وفتح أمامها السبيل كي تستفيق من كبوتها

ونسهم في إغناء الفكر الإنساني ، في حال نهضتها . « (١) . وفي كل الأحوال نجد أن الكثير من المفاهيم والأفكار كالحرية والمساواة والعدالة والشورى ونظم الحكم قد بحثها مقرونًا بتأثير من النظريات والأفكار القادمة من الغرب ، (٢) . حيث وفقوا إلى حدٍّ ما في نقل هذه الأفكار إلى الشرق العربي ، واكتشفوا أصولاً عربية لهذه المبادئ بالاعتماد على تراثهم .

ولكنني ، وأنا استقصي مفهوم الحرية في الفكر العربي في هذه الفترة من الزمن ، لا بد لي من أن ألمح بشكل أو بآخر عن الظروف الذاتية والاجتماعية والسياسية التي سادت الوطن العربي ، حيث أن الفكر يتأثر دائماً بواقع الحال الذي يرافقه ، فينصب لمعالجة هذا الواقع في جميع أبعاده لأن أي فكر أو مفكر في هذا العالم ، لا بد له من أن يتأثر بالفكر الذي سبقه ، وبالفكر الذي يعاصره . وهذا ماحدث بالتأكيد للمفكرين والفكر العربي ، إذ كان هناك عاملان أساسيان لهذا التأثير :

١- العامل التراثي .

٢- عامل النهضة الأوروبية ، والأفكار القادمة إليهم من الغرب . ولقد حاول المفكرون العرب بشكل أو بآخر تسخير مكتسباتهم الفكرية الناجمة عن هذين العاملين لمعالجة قضاياهم الأساسية التي يعاني منها المجتمع العربي سياسياً واجتماعياً وفكرياً في تلك المرحلة من عمر الأمة العربية .

إن الفترة التي يشملها موضوع بحثي والتي تمتد ما بين القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن العشرين تتميز في أنها كانت غنية بأحداثها التي خيمت على الوطن العربي من كل الجوانب . فالبلاد العربية بمعظمها واقعة تحت ظل الحكم العثماني منذ فترة طويلة من الزمن ، إلا أن القرن التاسع عشر قد تميز بغزو عسكري للبلاد العربية ،

(١) عملره ، الدكتور محمد : التراث في ضوء العقل ، دار الوحدة ، بيروت ، لبنان ط١ ، ١٩٨٠ ص ٦ .
ص ١٤ ط

(٢) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مئة عام ص ١٤١ .

وبحركة اصلاحية واسعة ، لم يشهدا الوطن العربي من قبل ، إذ تمثلت في انفتاح على الحضارة الغربية ، لاسيما في أيام حكم أسرة محمد علي باشا في مصر ، وفي ظهور حركة التنظيمات العثمانية ، وما رافق ذلك من غزو ثقافي غربي ، ونهضة فكرية ، اتخذت اتجاهات عديدة في الدين والسياسة والاجتماع والعلم والأدب والفن ، هيئت لها عوامل ساعدت على تلك النهضة ، كالحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) والبعثات العلمية إلى أوروبا ، حيث كانت هذه البعثات من العوامل الهامة في الانفتاح على حضارة الغرب ، وترجمة العديد من المؤلفات العلمية والأدبية والفنية الغربية إلى اللغة العربية ، وتدريس العلوم الحديثة في المعاهد والمدارس التي أنشأها محمد علي باشا وخلفاؤه على النمط الأوروبي. وكان في طليعة هذه الحركة رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) والشيخ علي مبارك (١٨١٦ - ١٨٨٦) . وعبد الله أبو السعود ، وعبد الله فكري وغيرهم (١) . وكذلك الإرساليات التبشيرية في البلاد العربية ، وخاصة بلاد الشام ، حيث نجحت الحركة التبشيرية في تأسيس المدارس وتأسيس الجمعيات العلمية والأدبية ، والكليات التعليمية الكبرى ، إذ برز من خلال نشاطات هذه الحركة مفكرون عرب ، كناصريف اليازجي وبطرس البستاني ، والدكتور ميخائيل مشاقة ، وميخائيل ملور ، ونعمة ثابت وانطونيوس الأميوني ، بالإضافة إلى بعض الأجانب . ولقد ساهمت هذه الحركة في خلق الوعي العربي ، وإن كانت أهدافها استعمارية طائفية ، ولكنها عمّت الوطن العربي ، وامتدت في الأوساط المسلمة حيث كانت الفائدة منها في تفتيح الذهنية العربية ، على النهضة الأوروبية ، زد على ذلك انتشار الطباعة ، والصحافة والترجمة والجمعيات العلمية بالإضافة إلى حركة الاستشراق التي عمّت الوطن العربي في تلك الفترة من الزمن ، نتيجة اهتمام الأوروبيين بالإنتاج الفكري العربي والإسلامي إلى العهود الإسلامية الأولى ، والذي كان له الأثر الكبير في نهضة أوروبا العلمية والأدبية (٢) . وهكذا شهد هذا القرن ، وبشكل خاص النصف الأول منه ، زحفاً لأفكار جديدة عمّت

(١) محافظة ، علي : الاتجاهات الفكرية عند العرب ص ٢٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٧ .

الوطن العربي. وكان في طليعة هذه الأفكار (الحرية) واتخذت لنفسها مفاهيم متطورة عما كانت تعنيه في السابق . إذ كانت هذه الكلمة تستعمل في الأدب الديني الإسلامي من حيث علاقتها بقضية الجبر والاختيار ، وحرية الإنسان ، لكن الذي وصل إلى وطننا العربي في هذه الفترة هو المعنى المدني للكلمة : الحرية من حيث دلالتها الاجتماعية والسياسية ، ومن حيث علاقة الفرد بالسلطة والمجتمع ، ومن حيث العلاقة المباشرة بين الأفراد أنفسهم (١) ، فهي كما عالجها رفاعة الطهطاوي ، تعني في نظره حرية طبيعية وسلوكية ودينية ومدنية وسياسية . أما عند جبران فهي حاجة أساسية وضرورية لابلد للوطن العربي من انتراعهما والحصول عليها، يخاطبها جبران خليل جبران فيقول : « من أعماق هذه الأعماق نناديك أيتها الحرية فاسمعينا . من جوانب هذه الظلمة نرفع أكفنا نحوك فانظرينا ، وعلى هذه الثلوج نسجد أمامك فارحمنا: أمام عرشك الرهيب نقف الآن ناشرين على أجسادنا أثواب آباءنا المملوطة بدماهم ، عافرين شعورنا يتراب القبور الممزوج ببقائهم ، حاملين السيوف التي أغمدت بأكبادهم ، رافعين الرماح التي خرقت صدورهم ؛ ساحين القيود التي أبادت أقدامهم ، صارخين الصراخ الذي جرح حناجرهم ، ناثحين النواح الذي ملأ ظلمة سجونهم ، مصلين الصلاة التي انبثقت من أوجاع قلوبهم فاصفي أيتها الحرية واسمعينا . من منبع النيل إلى مصب الفرات يتصاعد نحوك عويل النفوس متموجاً مع صراخ الهاوية ، ومن أطراف الجزيرة إلى جبهة لبنان تمتد إليك الأيدي مرتعشة بنزع الموت ، ومن شاطئ الخليج إلى أذيال الصحراء ترتفع نحوك الأعين مغمورة بنبوبان الأفتدة . فالتفتي أيتها الحرية وانظرينا في زوايا الأكواخ القائمة في ظلال الفقر والهوان تفرع أمامك الصلور ، وفي خلایا البيوت الجالسة في ظلمة الجهل والغباء تطرح لديك القلوب ، وفي قراني المنازل المحجوبة بضباب الجور والاستبداد تحن إليك تناجيك الشبية اليائسة ، وفي الكنائس والجوامع يستميلك الكتاب المترك ، وفي المحاكم والمجالس تستغيث بك الشريعة المهملة ، فاشفعي أيتها الحرية وخلصينا من شوارعنا الضيقة . يبيع التاجر أيامه ليعطي أثمانها للصمصام المغربي ،

(١) صروف هزاد : الفكر العربي في مقالة عام ، ص ١٢ - ١٤ .

ولامن ينصحه. وفي حقولنا المجدبة يحفر الفلاح الأرض بأظفاره، ويزرعها حبات قلبه، ويسقيها دموعه، ولا يستغل غير الأشواك، ولامن يعلمه. وفي سهولنا الجرداء يسير البدوي عاريا حافياً جائعاً ولامن يترأف به، فتكلمي أيتها الحربة وانقذينا ...

منذ البدء، وظلام الليل يخيم على أرواحنا. فمتى يجيء الفجر؟ من الحبوس إلى الحبوس تنتقل أجسادنا والأجيال تمر بنا ساخرة، فالى متى نحتمل سخرية الأجيال؟ ومن نبو ثقييل إلى نير أثقل تذهب أعناقنا وأمم الأرض تنظر من بعيد ضاحكة منا. فلإلام نصبر على ضحك الأمم؟ ومن القيود إلى القيود التي تسير في ركابنا، فلا القيود تفنى ولا نحن نتقرض. فالى متى نحيا؟ من عبودية المصريين إلى سبي بابل، إلى قساوة القرس، إلى خدمة الإغريقين، إلى استبداد الروم، إلى مظالم المغول إلى مطامع الأفرنج فإلى أين سائرون نحن الآن، ومتى نبلغ جهة العقبة؟ من مقابض فرعون، إلى محالب نبوختنصر، إلى أظافر الاسكندر إلى برائث نيرون، إلى أنياب الشيطان، فإلى يد من نحن ذاهبون الآن، ومتى نبلغ قبضة الموت فترتاح من سكينه العدم؟ بعزم سواعدنا قد رفعوا أعمدة الهياكل والمعابد لمجد آلهتهم، وعلى ظهورنا نقلوا الطين والحجارة لبناء الأسوار والبروج لتعزيز حماهم، وبقي أجسادنا قد أقاموا الأهرام لتخليد أسمائهم، فإلى متى نبي القصور والصروح، ولانسكن غير الأكواخ والكهوف؟ ...

نجبنهم واحتياهم قد فرقوا بين العشيرة، وأبعدوا الطائفة عن الطائفة، وبغضوا القبيلة بالقبيلة. فمتى، متى نتبدد كالرماد أمام هذه الزوبعة القاسية، ونتصارع كالأشبال الجائعة قرب هذه الجيفة المتنة؟ ...

اصغى أيتها الحربة واسمعينا، التفقي يا أم ساكني الأرض وانظرينا، فنحن لسنا أبناء ضرتك، تكلمي بلسان فرد واحد منا، فمن شرارة واحدة يشتعل القش اليابس، أيقظي بحفيف أجنحتك روح رجل من رجالنا، فمن سحابة واحدة ينبثق البرق، وينير بلحظة خلایا الأودية، وقمم الجبال. بددي بعزمك هذه الغيوم السوداء وانزلي كالصاعقة، واهدمي كالمجنينق قوائم العروش المرفوعة على العظام والجماجم المصفحة بنهب الجزية والرشوة، المغمورة بالدماء والدموع.

اسمعينا أيها الحرية ، ارحمينا يا بنة أثينا ، أنقلدنا يا أخت روما ، خلصينا
يا رفيقة موسى ، اسعفينا يا حبيبة محمد، علمينا يا عروسة يسوع ، قوّي قلوبنا لنحيا
أو شدّدي سواعد أعدائنا علينا فنفتي ونقرض ونرتاح » (١) .

أما أحمد لطفي السيد فقد وضع الحرية في مترلة الحياة : « فلو كنا نعيش بالخبز
والماء لكأنت عيشتنا راضية وفوق الراضية ، ولكن غذاءنا الحقيقي الذي به نحيا
ومن أجله نحب الحياة ليس هو اشباع البطون الجائعة ، بل هو غذاء طبيعي كالخبز
والماء ، لكنه كان دائماً أرفع درجة ، وأصبح اليوم أعز مطلباً وأعلى ثمناً ، فهو
لإرضاء العقول ، وعقولنا لا ترضى إلا بالحرية ... وأعجب من الذي يظن الحياة شيئاً
والحرية شيئاً آخر ولا يريد أن يقنع بأن الحرية هي المقوم الأول للحياة ولأحياة إلا
بالحرية » (٢) . أما رفاة الطهطاوي فقد فهمها وقرنها على أنها العدل والإنصاف
بحيث قد أعطاها بعداً اجتماعياً وسياسياً كان الوطن العربي بأمرس الحاجة إليه : « وما
يسمونه الحرية ويرغبون فيه ، هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف » (٣) ،
ويربطها كذلك بالسعادة « إن نتيجة الحرية هي السعادة ، بل ماهي إلا وسيلة من
أجل غاية ، والغاية هي السعادة ... فالحرية بهذه المعاني هي الوسيلة العظمى في
إسعاد أهالي الممالك (٤) ... أنها شرط ضروري للمدنية بالنسبة لكل الأمم ، وإن
سعة التمدن في تلك الدول إنما تنشأ من الحرية فالحضارة والتقدم والبرية في
الأمم توفر الحصول على الحرية (٥) .

أما قاسم أمين فيربطها في مفهوم التطور. ذلك « أن التغير والتحول ، بل الحركة
المستمرة إلى جهة الترقى ، هي قانون الحياة ... فالشعوب قد بدأت حياتها بالحرية ،
ومستتبي إلى الحرية ، غير أن فيما بين هاتين الفترتين مقضي عليها أن تعاني محنة

(١) جبران ، جبران خليل : مجموعة جبران ، ص ١٦٠ - ١٦٢ .

(٢) صروف ، هزاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) طهطاوي ، رفاة : الأعمال الكاملة ، ص ٤٧٤ .

(٤) قرني ، عزت : العدالة والحرية ص ٧٢ انظر المرشد الأمين للطهطاوي ص ١٢٨ .

(٥) المصدر نفسه ص ٢٧١ انظر المرشد الأمين ص ١٢٨ .

الاستبداد ، الذي يبدو أنه ضروري لاختيارها ، وما أسعد الدول التي يكتب لها بعد هذه المحنة البقاء (١) . أما المسألة في نظر شبلي شميل فهي مسألة تغير مبني على العلم والمنطق بحيث لا يكون هذا التغير المتطور الا بمحاربة القديم البالي بالجديد ، ولا يكون ذلك إلا بتغير الإنسان تغيراً جوهرياً بحيث يتجدد كلياً ، كأنه وجد موجوداً جديداً من خلال تغير أخلاقه وفلسفته وسياسته وشرائعه وحكوماته وغير ذلك بما يتعلق بهيئته الاجتماعية « فالإنسان كالشجرة لا تستقيم إذا نمت عوجاء ، ولا تنعوج إذا نمت مقومة ، لأن صفات الإنسان تنمو فيه قومة إذا استقامت بالعلوم الحقيقية ، والمبادئ الصحيحة . فإذا كانت مبادئ الإنسان صحيحة ، كان صحيح القياس ، صحيح الحكم ، وإلا فإن كانت فاسدة ، كان فاسد القياس ، فاسد الحكم » (٢) . فالحرية المقرونة بالعلم والخزم رائدها تحقيق فكرة الخير ، يجب أن لا نخشى الحرية ولا نخشى معها الضرب بيد من حديد عند اللزوم لتقويم الأخلاق ، مادام الرائد فكرة الخير ، (٣) أما ابن باديس فيعتبرها حقاً جماعياً لكل جماهير الشعب من الواجب الحصول عليها . إنها « لا تعني حقاً فردياً يمارس في حدود الحاجات والمطالب الفردية ، ولكنها قبل كل شيء تعني حقاً جماعياً ، يشمل كل مظاهر الحرية ، من حرية المعتقد إلى ممارسة الحقوق السياسية ، ثم هي بعد ذلك كله مرتبطة عنده بمفهوم حضاري هو مفهوم الحضارة العربية الإسلامية » (٤) . أما أديب اسحق فيعطيها مفهوماً ثورياً ضرورياً لبلدان الشرق ومنها وطننا العربي « فإما أن يبدد الشرق بأنوار الحرية ظلمات التعصب ، ويقطع بسيف العزم علائق الاستبداد ، ويهدم بأيدي العلم سجون الاستعباد وإما أن يتحسر على حاله راضياً بوجود يشبه العدم ، وبقاء يحاكي الفناء ... فلا يبقى للشرق من ذاكرة فاطلبوا الحرية ولو كانت في قبة الفلك ، فإن وجدتم من حولها الأهوال فلا ترجعوا عنها خائفين ، فهي قصارى الأمنية ، ومنتهى الغاية الإنسانية (٥) .

(١) أمين ، قاسم : الأعمال الكاملة ص ٢٨

(٢) شميل ، شبلي : مجموعة شميل ج ١ مطبعة القنصل في مصر ١٩١١ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١

(٣) المصدر السابق : ص ٢٢٧

(٤) اتيلي ، محمد عبد الحميد بن باديس ، ص ١٨٢ - ١٨٩

(٥) اسحق ، اديب : الكتابات السياسية والاجتماعية ، ص ٨٥

هكذا تتخذ الحرية لنفسها مظاهر وصوراً في فكرنا العربي الحديث ، فهناك الحرية المتعلقة بمصالح الفرد المادية ، كالحرية الشخصية « أي الحرية الفردية بمعناها الضيق » ، وكذلك حرية التملك « حق الملكية » ، وحرية العمل والتجارة والصناعة التي تعتبر من مكملات الحرية الشخصية ، وكذلك حرية الرأي والعقيدة والعبادة والاجتماع والتأليف والتعليم^(١). إلى ما هنالك من المظاهر التي يمكن أن يتصف بها مفهوم الحرية . وحتى تتمكن من ضبط هذا المفهوم وتحديد مدلولاته في الفكر العربي الحديث ، سنستعرض تقييم الطهطاوي لطبيعة فهم الحرية ، واخترت الطهطاوي لانفراده في التقييم الشامل لمعنى الحرية ، دون المفكرين الآخرين من جهة ، ولأنه أول من نقل البلاد العربية هذا المفهوم عن الغرب . قسم الطهطاوي الحرية إلى خمسة أقسام : حرية طبيعية ، وحرية سلوكية ، وحرية دينية ، وحرية مدنية ، وحرية سياسية .

فالحرية الطبيعية : « هي التي خلقت مع الإنسان ، وانطبع عليها ، فلا طاقة لقوته البشرية على دفعها بدون أن يعدّ دافعها ظالماً ، كالأكل والشرب والمشي ، مما يشترك فيه جميع الأفراد ، ولا يستغنون عنه ، مما لا ضرر فيه على الإنسان نفسه ، ولا على إخوانه ، فلا يجوز مثلاً التخمّة ، ولا أكل السموم ، ولا أكل طعام الغير بدون إذنه » .

والحرية السلوكية : هي « حسن السلوك ومكارم الأخلاق ، هي الوصف اللازم لكل فرد من أفراد الجمعية ، المستنتج من حكم العقل ، بما تقتضيه ذمة الإنسان وتطمين إليه نفسه في سلوكه في نفسه وحسن أخلاقه في معاملة غيره » .

والحرية الدينية : « هي حرية العقيدة والرأي والمذهب بشرط ألا تخرج عن أصل الدين ، كآراء الأشاعرة والماتريدية في العقائد ، وآراء أرباب المذاهب المجتهدين في الفروع . فإن الإنسان يأمن على أن يتبع مذهباً من المذاهب يتمسك به في العبادة ، ومثل ذلك حرية المذاهب السياسية ، وآراء أرباب الإدارات الملكية في اجراء أصولهم

(١) ليلى ، محمد كفل : النظم السياسية ، مطبعة نضة مصر ، ١٩٦٠-١٩٦١ ، ص ٧٠٤-٧١١

وقوانينهم وأحكامهم ، على مقتضى شرائع بلاده . فإن ملوك الممالك ووزراءهم مرخصون في طريق الإجراءات السياسية بأوجه مختلفة ترجع إلى مرجع واحد وهو حسن السياسة والعدل .

والحرية المدنية : هي « حقوق العباد والأهالي الموجودين في مدينة بعضهم على بعض ، فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالي المملكة تضامنت وتواطأت على أداء حقوق بعضهم البعض ، وإن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقي أن يساعدهم على فعل كل شيء لا يخالف شريعة البلاد ، وأن لا يعارضوه . وأن ينكروا جميعاً على من يعارضه في اجراء حريته ، بشرط أن لا يتعدى حدود الأحكام » .

والحرية السياسية : - أي الدولة ، هي « تأمين الدولة لكل واحد من أهاليها على املاكه الشرعية المرعية ، واجراء حريته الطبيعية بدون أن يتعدى عليه في شيء منها ، فبهذا يباح لكل فرد أن يتصرف فيما يملكه جميع التصرفات الشرعية ، فكأن الحكومة بهذا ضمنت للإنسان أن يسعد فيها مادام محتجباً لأضرار اخوانه» (١) .

فالحرية إذن كما يراها مصطفى الغلاييني في فكرنا العربي الحديث أنواع . منها : « حرية الفرد ، وحرية الجماعة ، والحرية الاقتصادية ، والحرية السياسية . ولا تقوم لشعب قائمة إلا بهذه الحريات الثلاث » (٢) . إنها كما يقول أديب اسحق : « ثالث موحد الذات متلازم الصفات ، يكون بمظهر الوجود ، يقال له الحرية الطبيعية ، وبمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنية ، وبمظهر العلائق الجامعة فيسمى بالحرية السياسية » (٣) هكذا ، وضمن هذا الإطار الذي قدمناه خاض مفكرون العرب المحدثون معركتهم الفكرية في تحديد مفهوم الحرية متأثرين بواقعهم وتراثهم ، وبما أثأهم من أفكار الغرب الأوروبي ، فخاضوا المعركة بوجوه متعددة : سلفية ، وتجديدية . وحائرة بين السلفية والتجديد . بحيث توزعت أفكارهم على ثلاثة محاور أساسية :

(١) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ج ٢ ١٧٢ - ١٧٤ . راجع كتاب رشيد الصالح

(رفاعة رافع الطهطاوي . دار القدس ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ - ص ١٢٠)

(٢) الغلاييني ، مصطفى : عظة الناشئين ، المكتبة الأهلية ، مصر ١٩٢٥ ص ٧-١٢

(٣) اسحق ، أديب : كتاب الندى ، طبعة بيروت ١٩٠٩ بإشراف عوني اسحق ص ٤٢

ليبرالية ، وقومية ، واشتراكية ، وكانت غائبة كل واحد من هذه المحاور إلى حد بعيد .
موجهة ضد الجانب الآخر ، وضمن هذا الإطار يمكننا التعمق في الفكر التحديثي العربي
في فهم الحرية وتحديد مفهومها في هذه الرسالة ، وحتى نستطيع الإحاطة بشمولية
هذا المفهوم على ضوء فهم مفكرينا له رأينا أن نبهته في الفصول القادمة بميادين ثلاثة
نعتبرها ضرورية لهذه الشمولية من جهة ، وكافية إلى حد وضع إنساننا العربي ضمن
إطار الفهم الحقيقي لهذا المفهوم ، وإن كان الأمر يحتاج باستمرار إلى تجديد وتمحيص
وتدقيق وإضافة ، وهذا ما تتميز به طبيعة تطور الفكر الإنساني ، هذه الميادين التي
اخترناها تتركز في الحرية الفكرية ، والحرية الإجتماعية ، والحرية السياسية .



الفصل الثاني

الحرية الفكرية

وهي تعني إمكانية الفرد التعبير عن آرائه أو تفكيره ، حول أية مشكلة كانت . سياسية أو دينية ، وذلك بالوسيلة التي تناسبه : بالحديث ، بالمطبوعات ، بالعرض . بواسطة وسائل الإعلام . . . الخ . . . واتمد ظهرت الحرية الفكرية عبر التاريخ . كثمرة جهاد في سبيل الحرية الدينية الفكرية ، باعتبار أن الخيار مابين الأديان والخيار مابين الايمان وعدمه ، تبعه تلقائياً الخيار بالتفكير أو التعبير عن الرأي : أما في المجتمعات الحديثة ، وعلى الأخص الغربية منها ، فإن الحرية الفكرية تشغل المقام الأول في سلم الحريات العامة ، حيث أن طيات دساتيرها قد أكدتها ، وأحاطتها بهالة كبيرة من القدسية . بحيث لو استعرضنا كل دساتير أمم العالم لوجدناها تنص وتؤكد وتدعو إلى صيانة الحرية الفكرية ، والمطالبة بها . ولكن كيف تمارس هذه الحرية بالنسبة للإنسان ، وما هي حدودها ؟ فذلك هو السؤال الأساسي الذي تختلف الإجابة عليه من أمة إلى أمة أخرى . ومن نظام إلى نظام آخر . وكذلك من فرد إلى فرد آخر ضمن الأسرة الإنسانية . .

في الحقيقة . ليس من السهل السيطرة على الأذهان ، مثلما يمكن السيطرة على الألسنة كما يقول سبينوزا (١) . لأن ذهن الإنسان لا يمكن أن يقع تحت سيطرة إنسان آخر « إذ لا يمكن أن يخول أحد بإرادته أو رغماً عنه إلى أي إنسان حقه الطبيعي ، أو قدرته

(١) سبينوزا ، رسالة في اللاهوت ، ترجمة وتقديم د. حسن حنفي ، ترجمة مؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ ص ٤٥

على التفكير أو على الحكم الحر في كل شيء . وعلى ذلك فإن أية سلطة تدعي أنها تسيطر على الأذهان ، إنما توصف بالعنف لأنه من المحال أن تمنع الناس من الاعتقاد ، بأن آراءهم الخاصة أفضل من آراء الآخرين ، وبأن اختلاف الأذهان لا يقل عن اختلاف الأنواق» (١) . .. فلو تأملنا الإنسان ، كما يراه جبران خليل جبران ، من حيث كونه إنساناً ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصدر هذا الإنسان وقلبه في الزمان والمكان ، وفي الروح والمادة وفي الموت والحياة لخلصنا إلى نتيجة واحدة هي « إن كل مافي الوجود كائن في باطنك ، وكل مافي باطنك موجود في الوجود ، وليس هناك حد فاصل بين أقرب الأشياء وأقصاها ، أو بين أعلاها وأخفضها ، أو بين أصغرها وأعظمها ، . . . أما معرفة هذه الأمور كلها فلا تأتي إلا عن طريق التشوق إليها ، وإن هذا التشوق ميسور للجميع ، ففي استطاع كل إنسان أن يتشوق ، ثم يتشوق حتى جوهر الحياة المجرد» (٢) .

وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون إلا من خلال معرفة النفس ، وهذه المعرفة التي لا تتم إلا بالحرية ، إذ الحرية تمثل جوهر الإنسان التي بموجبها يمكن أن يتعامل مع واقعها المحسوس . إذن الحرية هي الوسيلة العظمى في إسعاد الناس وتحقيق سعادتهم التي يناضلون باستمرار للانتقال بها من حالة إلى حالة أخرى أكثر رقياً وتطوراً . إذن فحريتنا كما يقول لطفي السيد : « هي نحن ، هي ذاتنا ، هي معنى أن الإنسان إنسان ، وما حريتنا إلا وجودنا ، وما وجودنا إلا الحرية . ليس من استطاعة أحد أن يسلب أحد حريته قبل أن يسلبه روحه . وليس للمزء أن يتزل عن حريته لغيره مادام لاحق له أن يتزل عن حياته التي وهبها الله له ، والتي لا يأخذها إلا هو» (٣) فالحرية شمس يجب أن تشرق على كل نفس ، لأن من عاش محروماً كان في ظلمة

(1) W. H. Coates et al; The Emergence of Liberat Homanism, mc Graw-Hill co. New York, 1966, 246-49

(١) جبران جبران خليل : الأعمال الكاملة ، من المقدمة ليخايل نعيمه ص ٢٩

(٢) السيد ، احمد لطفي : المتخيلات ، ج ١ مكتبة الانجلو المصرية ، بإشراف اسماعيل مظهر ، ص ٢٩٦ - ٢٨٩ ، وردت كمقالة في كتاب حصاد الفكر العربي الحديث ، في قضية الحرية ، اعداد لجنة من الباحثين ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ، لبنان ط ١٩٨٠ ، ص ٢٩

حالكة ، يتصل أولها بظلمة الرحم ، وآخرها بظلمة القبر « فلا سبيل إلى السعادة في الحياة إلا إذا عاش الإنسان فيها حراً طليقاً ، لا يسيطر على جسمه وعقله ونفسه ووجدانه وفكره مسيطر إلا أدب النفس . . . فالحرية هي حياة الإنسان ، ولولاها لكانت حياة الإنسان أشبه شيء بحياة اللعب المتحركة في أيدي أطفال صناعية . . . فالإنسان الذي يمد يده لطلب الحرية ليس بمتسول ولا مستجد ، وإنما هو يطلب حقاً من حقوقه التي سلبته إياها المطامع البشرية ، فإن ظفر بها فلا منة لمخلوق عليه ، ولا يد لأحد عنده» (١) والدليل على وجود الحرية كما يقول المفكرون «هو شهادة الوجدان» (٢).

وهذه شهادة واضحة كل الوضوح ، فلا تسمى في الحقيقة دليلاً أو برهاناً ، وإنما هي تجربة ومشاهدة ، فما أن نتصور غاية ما حتى نقف التصور وما يحف به من رغبات ونمنعها من التحقيق بما لها من قوة تحريك ، ريثما نتأملها ونصدر حكماً ، فإن الحالة الوجدانية التي لا تنفع تعقبها حركة تحقيقها ، فتخرج من سلطان الإرادة ، ويحدث هذا في حالات كثيرة ، بعضها نتيجة اندفاع وقوي ، وبعضها نتيجة مرض عصبي أو ضعف إرادي ، والتأمل أو المشورة بحث في قيمة ما يختلج في النفس من دواع ، أي أسباب عقلية كالواجب والشرف ، ومن بواعث أي انفعالات حسية كالملحبة والكراهية ، والطمع والحسد وما إليها . فإذا ماتمت هذه الموازنة صدر الحكم الذي هو الاختيار . . . وهذا الاختيار صرف من الناحية الوجدانية ، بغض النظر عن الوجهة الأخلاقية ، فإذا قدرنا قيمته من هذه الوجهة أحسننا فضل العمل الصالح وتبعة العمل السيء . والذي يجمع الدواعي والبواعث في هذه المرحلة الأولى يدل على سلطان وإرادة ، والذي يدخل في مشورة يعتقد ويشعر أن الأمر راجع إليه . . . تلك شهادة الوجدان . وذلك تأويلها البديهي ، تؤيدها الإنسانية جمعاء ، حلّى الفلاسفة والمفكرون المنكرون للحرية يعترفون بها عملياً ، فإنهم في أفكارهم منقادون لأفكار مذهبية ، منها الإلهية الكلية في الطبيعة وضرورتها لقيام علم ، ولكن الناس يبدون استثناء يملجون ويذمبون ، يثييون ويعاقبون ، يبدلون النصائح والوعد

(١) المنفلوطي : مصطفى لطفي : النظرات ، ج ١ مكتبة الهلال مصر ط ٤ ، ١٩٢٢ ص ١٨٢-١٨٨

(٢) كرم ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ ص ١٠٥

والوعيد ، يستنون القواعد والقوانين ، وهم في كل هذا ، يدلون دلالة واضحة على أن بني الإنسان أحرار . . . وهذا دليل لشهادة الوجدان الإنساني الفردي . أجل ومن خلال هذا المنطلق ، تكون شهادة الوجدان التي ، هي المنطلق في حرية الفكر وحرية المشاعر على حد تعبير لطفي السيد ، ليكون الإنسان في استخدامه لحرية الفكرية ، مادامت روحه في جسده « حر الإرادة ، حر الاختيار ، بين الفعل والترك . حر في أن يعيش أو يموت . . . فالحرية الناقصة حياة ناقصة ، وفقدان الحرية يعني الموت » (١) . وحرية الفكر « هي حرية البوح بالقول » (٢) . على حد تعبير سلامة موسى وحق الكلمة حق مطلق لا قيود عليه ، ولا منتهى له » (٣) . كما يقول خالد محمد خالد والكلمة في رأيه هي الفكرة الصادرة عن رؤية واقتناع . . . تستهدف الخير ، لا الأذى . . . والبناء لا الهدم . . . وليس يعنينا بعد هذا أن تكون أقرب إلى الصواب أو إلى الخطأ ، مذامت صادرة عن رؤية ذكية ، وعن رغبة صادقة في إرساء الخير العام ومساندته . . . والكلمة بهذا الاعتبار حق مطلق ، ليس عليها سلطان غير سلطان نفسها . وإذا كنا نحقق مراحل التقدم بالمعرفة والإرادة ، ونعانق المستحيل المعجز ، ونحوله إلى ثمرة الكلمة النافعة الهادية ، سواء أكان بالكلمات التي استشهد في سبيلها أصحابها ، أم بتلك التي كتب لنويناها السلامة والعافية . . . « ففي البدء كانت الكلمة . . . وخير جوانب التقدم الإنساني وأبقاها ، وأبقاها ، هي تلك التي قامت ونمت بين تيارات أمينة من الحوار والمناقشة » (٤) . والكلمة هي الفكرة في حالة الإفصاح ، التي تخضع لتوجيه الفكر . . . وحين نضع أبصارنا على أي عمل من أعمال الحياة نجد الفكر سيد هذا العمل ومنشئه . . . فالفكر يخلق الأعمال ، ويرسم خططها ومناهجها . . . « فالقانون فكر . والفكر قانون والقوانين العادلة الخيرة ، ثمرة الفكر العادل الخير » (٥) .

(١) هروفي ، نواد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٢٨

(٢) موسى ، سلامة : حرية الفكر وإبطالها في التاريخ ، ص ١٥

(٣) خالد ، خالد محمد : (في البدء كانت الكلمة) القاهرة مكتبة الانجلو العربية ١٩٦١ ، ص

٥٣ ، ص ١١٧

(٤) المصدر السابق : ص ١١٧ - ١١٨

(٥) نفسه : ص ٥٤ - ١١٧ .

إذن الفكر هو الذي يضع قيوده، ويرسم حدوده حين يحتاج إلى قيود وحدود.. وهو حين يختار هذه القيود والضوابط، يختارها ملائمة لطبيعته المنطلقة الحرة، وهو أيضاً يراس تقدمنا المادي والروحي. إذا ما استعرضنا التاريخ أو الحياة بعظيم من عظماء البشر ورواد الحياة، نجد ابناً شريعياً وباراً للكلمة الحرة، حتى عند الرسل والأنبياء... فنحن لانكون اقتناعنا وإيماننا إلا بالكلمة وحدها. إذن فمن واجبا احترام الكلمة، وتنمية فرصها فالذين يحاولون توجيه الفكر، وإخضاع الكلمة، والذين يقمعون الكلمة دفاعاً عن خير عام، ومصلحة عامة لا يدركون حقيقة الخير والصالح، لأن الخير العام لا يجد اكتماله إلا في ظل الحوار والمناقشة... ففي الكلمة الحرة النافعة تكمن أذكى ضرورات الحياة الإنسانية، والنفع الاجتماعي والفرد، والأمة، والدولة، لا يجدون ذواتهم، وحقيقتهم إلا من خلال الكلمة الحرة والفكر الطليق... والناس حينما يتكلمون، قد تختلف ألسنتهم وآراؤهم، لأنهم لم يخلقوا في قالب واحد. ولكن تبقى حاجة الوصول إلى الحقيقة بحاجة إلى آرائهم مجتمعين، وإلى رأي كل فرد منهم وحده... لأنه لا يوجد شيء يرفع من أقدار الناس، مثل قنوتهم على أن يقولوا ومثل إحساسهم لما يقولونه نفوذاً واعتباراً... وجوهر الثقة بالنفس يكمن في التعبير الحر، والرأي الحر... ولهذا كان اقرار هذه الكلمة دعماً لحق الإنسان في الطمأنينة والأمن... ولقد صدق (مل) حينما قال: «إن شخصاً واحداً ذا عقيدة، يساوي تسعاً وتسعين من ذوي الهوى والغرض» (١). وإننا نجد من ذوي الهوى والغرض من الذين لا رأي لهم ولا إيمان... بينما نجد ذوي العقائد الصادقة من الذين يتعبون في اختيار آرائهم وتمحيصها، ولا نجد أحدهم يعدل عن رأي إلى آخر إلا عن اقتناع جديد، فظروف الحياة على مستوى الإنسانية والأمم، لانكون رشيدة وقوية إلا بقدر ما تنشئ «الوطن الكبير»، والمواطنون الكبار والمواطن الكبير يبدأ وجوده في قنوته على التعبير الحر عن نفسه، وما يعمل داخل فكره من رأي وقرار دون أن يحس من مجتمعه ولا من دولته إنه بهذا التعبير يشكل عبئاً ينبغي أن يدحض، أو يخطأ يجب أن يقاوم... وحاجة الجماعة إلى حرية الكلمة وسيادة الفكر، لا تقل عن

(١) أوردها لجنة من الباحثين في كتاب حصاد الفكر العربي الحديث في قضية الحرية المصدر السابق ص ١٥٦

حاجة الفرد ، بل تزيد . . . لأن حيوية المجتمع متمثلة في قدرته على مساهمة التقدم الإنساني ، والتقدم الحقيقي يكون ثمرة نبوغ الجماهير . . . وإذا كانت حرية الكلمة ، الطريق الوحيدة لكشف الحقيقة ، فإن الحقيقة يتأخر كشفها ، بقدر مانضع على الكلمة من قيود وزواجر . والتجربة الإنسانية في كل حين تؤكد ذلك . فالأديان على مختلف مذاهبها ما انتصرت في يوم من الأيام على خصومها إلا من خلال حرية الكلمة ، والمذاهب المادية لم تجد لنفسها في الحياة مجالاً لولا الكلمات التي حملتها ، والفكر الذي صورته ، والديمقراطية في كل جيل ومكان مارأت النور بين البشر لولا حرية الكلمة ، أو انطلاقة الفكر . . . حتى المحبة . . . والعدل . . . والخير . . . والحق . . . والسلام . . . وكافة القيم لم تمخر زوارقها الهاوية باب الزمن إلا بمجداني الفكر والكلمة . فبأي حق تحاول عقيدة ، أو يحاول مذهب أو فلسفة ، أو تحاول قيمة من القيم حماية نفسها من الكلمة بحد حريتها .

إن أي عقيدة تنكر حرية الكلمة تفقد حقها في الوجود ، لأنها لم توجد إلا بسبب من حرية الكلمة نفسها . . . وإن خوف أية عقيدة على نفسها من حرية الكلمة ، يعني أن هذه العقيدة تنطوي على نقص وخطأ ، وهي تريد أن تعوض عجزها عن الاقتناع برغبتها في الأكراه . . . لأن أي عقيدة أو فكرة أو منهج يضع نفسه فوق النقد ، تغفل منه الفرص اللازمة لتطوره وتنقيته وتنميته ، كما أنه بهذا يصير فريسة سهلة للتعصب والانطواء . . . على أنه ما من مذهب ، ولا عقيدة ، ولا فلسفة ، إلا وقد انتفعت بغيرها من العقائد والمذاهب والفلسفات إما في نشوئها ، وإما في تطبيقها ، وامتداد مفاهيمها . فكيف كانت ستحظى بهذا النفع ، لولا حرية الكلمة التي نقلت إليها الأفكار التي اقتبستها وانتفعت بها . . . لقد مزقت البشرية نفسها طويلاً بالحروب الدينية حتى بين أصحاب الدين الواحد ، واليوم تمزق نفسها بالصراع المذهبي ، ولا يحتاج هذا الوفاء الحكومات وحدها ، بل ويحتاج الأمم والأفراد أيضاً . . . صحيح أن وراء هذا الصراع المذهبي ، كما كان وراء ذلك الصراع الديني ، لث الأطماع ، ونزعة السيطرة .

ولكن النتيجة واحدة بالنسبة لكلمة الحرية ، فهي مهما يكن باعث الصراع الضحية المسكينه ، والقربان الأسيف ، وقد يسأل سائل : ما معنى أن يكون المرء معتقداً ، إلا إذا كان ملتزماً بعقيدته ، ضعيفاً بإيمانه . . . وهذا الالتزام ، يحمل للمعتقد على نبذ

ما يناهض اعتقاده . . . وتأني الإجابة : نحن لائلوم أصحاب العقائد على إيمانهم واعتزازهم بما يعتقدون . . . إنما نلومهم إذا لم يحترموا هذا الحق لغيرهم ونلزمهم حين يتوسلون لنشر إيمانهم بالإكراه لا بالإقناع . . فإذا قالوا : إننا نعتمد على الإقناع لا على الإكراه ، فقد سلموا من فورهم بحق الفكر والكلمة في مناقشة عقائدهم وتمحيصها . . .

إن جميع العقائد والفلسفات ، استمدت وجودها من حرية الكنمة وسيادة الضمير ، وهي لهذا تقع في هوة فارغة من التناقض حين تعتمد في بقائها ، على تحطيم القوة التي منحتها وجودها . . . وحقاً إنه لا يثير الدهشة مثل خوف صاحب العقيدة على عقيدته من مناقشتها . . . فإذا كانت عقيدته حقاً وصواباً ، فلن تريدها مناقشة الفكر إلا ألقاً وتمكناً . . . وإذا كانت باطلاً ، فما نفع هذا المعتقد في أن يظل عبد عقيدة زائفة . . . وإذا كانت خليطاً من الصواب والخطأ ، فإن المناقشة الكاملة لها ستكشف عن مواطن الضعف والتصور فيها ، فتستكمل العقيدة صوابها . . . هكذا لابد من سلامة المصير الإنساني كله من الاتفاق على أن حرية الكلمة حق مطلق . . . ولابد من أن تفصح تشريعات الأمم وقوانينها عن هذا الإقناع . فأحاديث الأمم كما يقول محمد عبده : « تلور على محور أفكارها ، إذ اللسان هو المترجم عما يخلج بالضمير من الصور المحفوظة والمعاني المستحيلة ، على اختلاف أشكالها ، وتنوع فنونها ، وتشعب مجادلاتها ومخاوراتها » (١) . وهذه بطبيعة الحال تشكل الأساس في تطور البشرية وتقدمها ، وهي مستفيدة من كل فكرة على مستوى الفرد والأمة ، والانسانية .

الحرية الفكرية يجب أن تتميز بإبراز الحقيقة كما يقول قاسم أمين ، فهي تحتاج إلى أن تكون مترهنة عن الزيادة والنقصان . . . ولا يقبل أن يبدل فيها أو يغير منها أو يتنازل عن حرف مراعاة لأي أمر كان » (٢) . وهي تحتمل « ابداء كل رأي ، ونشر كل مذهب ، وترويج كل فكر » (٣) . والحرية بهذا المعنى تحتاج إلى استقلالية الشخصية المتميزة باستقلالية الفكر فلا يجوز مطلقاً

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج٢ ص ٤٤

(٢) أمين قاسم : الأعمال الكاملة ، ص ١٥٦

(٣) نفسه : ص ٤٣ راجع ص ١٥٢ من نفس المصدر

أن ندّعي أننا عرفنا الحرية ، وأننا تقدروها قدرها إلا إذا كنا نحترم استقلال الفكر على حسب رأي رشيد رضا : « فلا نعارض أحداً في إبداء رأيه وإظهار علمه باللسان أو القلم ، ولا يمكن أن نخطو إلى الأمام بدون هذا » (١) .

إذن إبراز الحقيقة لا يمكن أن يكون إلا باستقلالية الفكر ، والتي هي شرط ضروري للارتقاء من كل علم وكل عمل . والحقيقة يجب أن تبرز وأن تقال . فالتفكير كما يقول سلامة موسى « لا يكون حراً طليقاً حتى تستطيع البوح والافضاء به إلى غيرنا ، لأن الفكرة طاقة ، أي قوة من قوى الذهن ، لا تزال منجسة شأنها شأن جميع القوى المحبوسة تعذب الذهن حتى تنصرف بالعمل . . . وكل منا يعرف أن في الافضاء والبوح منفرجاً للصذور ، وإن همومنا تخف إذا شاركنا غيرنا فيها ، والخواطر العلمية أو الفلسفية تؤذي صاحبها وتعذبه إذا لم يجد لها منصراً بالبوح بها إلى الناس ، لأنها تبقى في نفسه كالسهم الرابض لا يسرع منه حتى يفضي بها إلى الناس » (٢) . إذن حرية الفكر هي حرية القول كما يراها سلامة موسى .

فحرية القول إذن تتوقف عليها مسألة إبراز الحقيقة ، التي يتوقف عليها عنوان ارتقاء الأمم كما يقول رشيد رضا ، ويراد بحرية القول هنا « أن يقول الإنسان ما تدله عليه حرية الفكر ، أي أن يصرح بما يعتقد به بلا تلجيل أو مداجاة أو تمويه ، فلا يقول شيئاً وهو يعتقد خلافه ... فإذا نظرت إلى الأمم الراقية رأيتها تقرب من الارتقاء بقدر تعويلها على حرية القول ، أي أن أكثرها حرية أرقاها منزلة ، وأقواها شكيمة » (٣) . والمقصود بالقول هنا ، أن يكون مساعداً وهاذاً للوصول إلى الحقيقة التي يتوخاها الناس كما يرى شبلي شميل . فمن الواجب أن ينصرف الإنسان عن تنميق الكلام وبذلك « تقوم طباعه ، وتقل سخافاته ، ويكثر جده ، ويقل رباؤه ، وينشط من الذل ، ويرتقي ارتقاء حقيقياً » (٤) . وبهذا يحق له فعلاً أن يعدّ إنساناً .

(١) رضا ، رشيد : (المنار) المجلد ١٢ مصر ، ١٣٢٧ ص ١١٢ - ١١٧ . أوردها لجنة المباحثين

في كتاب حصاد الفكر العربي في القضية الحرية ، ص ١٨٦

(٢) موسى ، سلامة : حرية الفكر وإبطالها في التكوين ، ص ١٣ ص ١٧

(٣) رضا ، رشيد : المصدر السابق ص ١٨٨

(٤) شميل ، شبلي : مجموعة شبلي شميل ج ١ ص ١

والحرية الفكرية ترتبط بعامل المعرفة والوعي ، « فالإنسان في أكثر أعماله وأفكاره ليس ابن غرائزه » كما يرى شبلي شميل « بل صنع تربيتنا من المهد إلى اللحد » (١) . يقول أحد الحكماء : إن سمحتم لي بتحسين التربية ألزمت نفسي لكم بإصلاح أحوال العالم بأسره . فالحقول البشرية كما يقول الطهطاوي : « متى بلغت مبلغاً عظيماً في فهم المعارف المعاشية ، اتسعت في المعاملات ، وتشبث باختراع مايعين على المنافع العمومية من الأدوات والآلات ، واهتم أهل العصر بتمامهم في مزاوله الأعمال والأشغال ، وصار للماهرين في الفلاحة والصناعة والتجارة اقتدار على تدوين كتبها وتقسيدهم فيها جميع التجديدات ، فبهذا تتجدد بالمعارف المكاسب الوفرة ، والمغانم المتكاثرة يوماً فيوماً » (٢) . فالحرية إذن بحاجة إلى مربٍّ كما يرى أديب إسحاق « ولايتوهم من محب الحرية أن الحاجة إلى المربي والدليل منافية لما نفتضيه حريته ، أو مشعرة ببقاء الاستبداد . فإن هذه الحاجة قد عرفت ، وألفت في أظهر البلاد تمدناً ... وما تزال من لوازم النماء والبقاء في الاجتماع الإنساني مادام في الأرض علماء، وجهلاء، وحكماء، وسفهاء، وخاصة، وعامة، ومادام الإنسان محل خطأ ونسيان ، ولكن يشترط في المربي والدليل أن يكونا ممن اجتمعت الكلمة عليهما، وحصلت الثقة بهما(٣) . » فالإنسان يجب أن لا يكون عبداً ذليلاً لا يملك أدنى حرية في القول والفكر والعمل تجاه القضايا المألوفة من واقع، وعادات، وتقاليد(٤) . على حدّ تعبير شبلي شميل . لأن الإنسان يجب أن لا يترك لغرائزه، فالتربية أساسية له، وهي السبيل إلى ارتقاء طريق العلم والمعرفة الأساس في بناء الحضارة وتقدمها وازدهارها ، فالضرورة الإنسانية تستدعي الإلتفاف حول كعبة العلم الصحيح ، لأنها الوسيلة الوحيدة لهدم الجهل « فليتوخ دعاء الإصلاح هذه الغاية في معاهد التعليم ، فذلك أدعى لاتساع المدارك » (٥) . نعم ، نستطيع القول : إن حرية التعليم هي

(١) المصدر السابق : ص ٢

(٢) الطهطاوي ، رافع رفيلة : الأعمال الكاملة ج ٢ ص ٤٧٧

(٣) إسحق ، أديب : الكتابات البيسياسية والاجتماعية ، ص ٦١-٦٢

(٤) شميل ، شبلي : مجموعة شميل ج ١ ص ٦

(٥) شميل ، شبلي : مجموعة شميل ج ٢ ص ٢٨٦

ضرورة إنسانية من أجل تمتين وتوسيع الروابط ما بين مختلف أفراد المجتمعات ، وقد أصبحت بديهية من أجل التطور والحضارة ، وهي في نفس الوقت مرتبطة وبشكل منطقي بحرية القول أو التعبير ، فإذا كانت حرية التعبير تعني حرية الإنسان في نشر آرائه وأفكاره ، فمن البدهي أن يستطيع تعليمها ، وذلك ، إما عن طريق حلقات خاصة كما فعل العلماء والكتاتيب قديماً ، ولما عن طريق المدارس والمعاهد المنظمة كما يجري حالياً . ومن تحليل فكرة التعليم وحريتها اتضح بأنها تنطوي على ثلاثة حقوق أساسية هي : الحق بالتعليم ، والحق بالتعلم ، والحق باختيار المعلم . فالإنسان لا يكون إنساناً حقيقياً على حد رأي محمد عبده إلا بالترية « وليست هي إلا عبارة عن اتباع الأصول التي جاء بها الأنبياء والمرسلون من الأحكام والحكم والتعاليم ، وهي عبارة عن السعادة الحقيقية ، تعلم الإنسان الصدق ، والأمانة ومحبة نفسه ، فإذا تربى أحب نفسه لأجل أن يحب غيره ، وأحب غيره من أجل أن يحب نفسه (١) . باختصار إذا ترى الإنسان أحس في نفسه أنه سعيد ، فمن كانت لديه موهبة علمية يجب أن يكون حراً في التعبير عنها أو نشرها وتعليمها ، فالإنسان يظل حراً ، طالما استطاع ، أن يقدم للآخرين ماله من علم أو إيمان أو عقيدة . وحرية الإنسان في هذا المجال ، تعني بأن ينهل من العلم ما يشاء ، وأن يتتقن بالطريقة التي يشاء ، وأن لا يحيد قسوة بممارسة هذا الحق إلا في إمكاناته العقلية والذهنية أو القدرة على الاستيعاب . وفي الحقيقة فإن الترية ليست بنت يومها ، أو وليدة حاضرها ، وإنما هي نتاج اجتماعي تاريخي ، تمتد جلوره بعيداً في أعماق الماضي . ولها أصولها التاريخية التي تعين على فهم القضايا . وقد كان سقراط على حق عندما قرن « المعرفة بالفضيلة ، وأكد أن من يقتنع بشيء يتحمس لفعله ويدفع الآخرين إلى فعله بنفس الحماس » (٢) .

إن كل سلوك هادف لا بد له من فكرة وراءه تحركه وتوجهه وتبعث فيه ومن حوله الحياة . والحق مع أفلاطون لأنه ربط النظام الاجتماعي بعملية التربية . فهو ينظر إلى التربية بأنها جزء لا يتجزأ من المشكلات الاجتماعية الكبيرة ، وأنها وسيلة لحل هذه المشكلات

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ج ٣ ص ١٥٦

(٢) الجليل ، الدكتور سيد إبراهيم : دراسات في تاريخ الفكر التربوي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٩

الاجتماعية والسياسية . . . ولقد نادى أفلاطون بمبدأ تكافؤ الفرص من ناحية وضع كل شخص في المكان المناسب حسب موهبته الطبيعية من أجل عملية الربط هذه^(١) . أما تسيثرون الذي رأى أن « المعرفة هي المرشد العملي في شؤون الحياة العامة والخاصة فهو على حق أيضاً ... لأن الإنسان لابد أن يكون غنياً بالثقافة، واسع الإطلاع ، وأن يكون قوي الذاكرة وعليه أن يلم بالأدب والهندسة والفلك والموسيقى والطبيعة والتاريخ والقانون المدني والفلسفة »^(٢). وكل ذلك ضرورة لإعداد الفرد للحياة العامة ، فأهم أغراض التربية إذن في الفكر اليوناني ، هو تكوين المواطن الصالح ، والخطيب الصالح، والجندي الصالح وهذه ضرورة أيضاً، وإذا كان دور التفكير الإنساني الذي كان في العصور الوسطى منصّباً على أساس اعتباره « إنه الوسيلة للوصول إلى الحق »^(٣) . حيث تضمن الإسلام في نظامه التربوي ، ما خلفته الثقافات القديمة، بالإضافة إلى ما أضافوه من تعاليمهم، وفلسفتهم، وطريقة حياتهم التي رسمها الدين الجديده إذ « طبق هذا التراث في إطار اجتماعي وحضاري ، استطاعت التجربة الإسلامية من خلاله أن تحقق حركة فكرية شجعت حرية البحث والباحثين، مع توفير الوسائل بالنسبة لكل راغب في العلم والثقافة »^(٤). كان هدف التربية الإسلامية التعمق في الأمور الدينية والدنيوية ، وطلب العلم لذاته لالشيء آخر . فامترج من خلال ذلك « العلم بالعقيدة ، وارتبطت بحاجات البشر ، واستندت على دور العقل على أنه وسيلة العلم والمعرفة »^(٥) . وذلك من أجل أن تأخذ الحرية الفكرية أبعادها التربوية ، أما في عصر النهضة والعصر الحديث ، فقد كان للفكر العربي التربوي انعكاسات في جميع مجالات الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية ، حيث كان للتربية اتجاهات شملت قيام نظم تعليمية ، ارتبطت بالترعة الفردية ، وبقيمة الفرد وأهميته ، ودوره في بناء مجتمعه ، من خلال الدعوة إلى المساواة ،

(١) خلاصة السنيق : ص ٨١

(٢) نفسه : ص ١١٠

(٣) نفسه : ص ١٢٤

(٤) نفسه : ص ١٣٦

(٥) نفسه : ص ١٤٢

وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص مع توجيه التربية وجهة اجتماعية ، تستمد سماتها ومقوماتها من أهداف المجتمع . من خلال ذلك نرى أن التعليم في عصورنا الحديثة قد تأثر بالمذاهب والاتجاهات السياسية والاقتصادية والفكرية المتصارعة .

هكذا أصبحت حرية التعليم في أغلب الدول الحديثة ، ومنها وطننا العربي ، حرية بديهية، وذلك بعد أن أخذ التعليم يشكل أحد اختصاصات الدولة الأساسية. والشرعة العالمية لحقوق الإنسان ، لم تهمل ذلك حيث نبهت إلى ضرورة التعليم وأهميته . فالمادة -٢٦- تنص على :

« لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن تهدف التربية إلى إتمام شخصية الإنسان إتماماً كاملاً ، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية ، وتنمية التضامن والتسامح والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام » (١) . .

وأخيراً ، لا بد للحرية الفكرية من أن تأخذ أبعادها من خلال نشرها وإذاعتها بوسائل الإعلام كافة ، من كتابة وخطابة وطباعة وإذاعة وتصوير وأفلام ، فحرية الرأي ، وحرية التعبير عنه تستدعي ذلك من أجل ، أن تستفيد منها المجتمعات والإنسانية قاطبة . فمن الواجب أن لا تكون احتكاًراً لأحد ، وأن لا تمنع قهراً واستبداداً من قبل أحد ، وكما يقول جمال الدين الأفغاني: «متى رسخ في نفوس قوم، إنه لا خيار لهم ، في قول، ولا عمل ، ولا حركة ولا سكون . وإنما جميع ذلك بقوة جبارة ، وقدرة كاسرة ، فلا ريب ستتعطل قواهم ويفقدون ثمرة ما وهبهم الله من المداير وتمحي من خواطرهم قدرة السعي والكسب . وأجلد بهم بعد ذلك أن ينجلوا من عالم الوجود إلى عالم العدم » (٢) . فالأمة التي تتخذ القوة القاهرة سلاحاً في تقض المبادئ المخالفة لمألوفها بعيدة عن أسباب التقدم ووسائل التمدن على حد قول شبلي شميل « حتى تقطع السلاسل وتمزق الحجب الحائلة بينها وبين حرية البحث التي تطلق للعقل عنان الفكر ، فتزداد معرفة

(١) ملهم ، حسن : مخطوطات في نظرية الحريات العامة ، مطابع ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، بدون تاريخ ، ص ٢١

(٢) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ص ١٨٣ - ١٨٤

بالأسباب والحقائق وتشغل بكل ما يعرض لها فتتمسك بما تؤيده الشواهد ، وهكذا يستخدم المرء أفكاره لفهم الحوادث عوضاً عن أن يستخدم الحوادث لتأييد أفكاره حرصاً عليها» (١) .

هكذا تتضمن حرية المطبوعات ، على أن باستطاعة الفرد التعبير عن أفكاره ونشرها بواسطة الكتابة في الصحف والمجلات ، والكتب والإعلانات ، وبواسطة التقدم التقني كالراديو والتلفزيون والمسرح والسينما ، من أجل أن يستفيد منها الفكر الإنساني مهما كانت اتجاهات هذا الفكر ومذهبيته ، فهي ضرورة بالنسبة له لتطوره . فمما يعين على سعة دائرة التمدن في بلاد الدنيا حسب رأي الطهطاوي « ترخيص جميع الملوك للعلماء وأصحاب المعارف في تدوين الكتب الشرعية والحكومية والأدبية والسياسية ثم توسيع حرية ذلك بنشره طبعاً وتمثيلاً» (٢) .

ومهما يكن من أمر للحرية الفكرية، فإنها تبقى الأساس والمنطلق لكل تطور بالنسبة للإنسانية ، وإن كان لها الكثير من المخاطر ، والتاريخ أكبر شاهد على ذلك ، إذ يؤكد أن معظم الذين أباحوا بما في صلورهم ، مما اعتقلوه حقيقة علمية أو فلسفية أو أدبية ، نالوا من الاضطهاد والعذاب والحبس حتى والقتل الشيء الكثير . وسبب ذلك أو علته أن الناس مطبوعون على الكسل والإستقامة إلى ما ألفوه من العادات الفكرية والعملية ، فمن السهل على الإنسان أن يجري على عادة أمسه، من أن يلجأ إلى التجديد، وإذا ما ابتدع إنسان فكرة جديدة ، أو نظرية جديدة ، في مجالات الحياة المتعددة، فإنه لابد من أن يصدم في أول وهلة ، لما يكلفه إبداعه هذا من تفكير لدى الآخرين كانوا بغنى عنه ، وربما المصلحة المعاشية والمالية كثيراً ما تكون متعلقة بتلك العادات المألوفة وتبديلها يضيّع على بعض الطبقات مصالحها . فالغني يكره الإشتراك لمصلحة واضحة ، والذين تعودوا على الإستغلال والرشوة لا يناسبهم تطبيق العدالة . وكذلك الذين عاشوا في ظل التعصب لأفكارهم البالية القديمة ، وغطوا في غياهب الجهل

(١) شمائل ، شمائل : مجموعة شمائل ، ج ٢ ، ص ٤

(٢) الطهطاوي ، دافع وقلعة : الأعمال الكاملة ج ٢ ، ص ٤٧٠ ، ٤٨١

تؤذيهم مسألة التطور والأخذ بمعطيات العلم ، والذين عاشوا في ظل القهر والخوف بسبب استبداد العادات والتقاليد والسلطة فإن خوفهم هذا يمنعهم من أن تطلق لديهم الحرية ، ومع كل هذا لابدّ للإبداع من أن يفوز في النهاية ، لأن كل تقدم مشروط بإبداع بني البشر ، ولولا ذلك لما تم اختراع ولا اكتشاف ، ولما استطاعت الحضارة أن تصل بالإنسان إلى ما وصلت إليه الآن .

في كل الأحوال، الذي يهمنا الآن - ونحن نعالج موضوع الحرية الفكرية - إنساننا العربي ، لأن تحريره شرط جوهرى من أجل تحقيق طموحاته وأهدافه نحو التطور والحضارة ، والتي يكمن فيها شرط تحرره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ونحن إذ نعالج في هذا الباب موضوع مفهوم الحرية الفكرية عند مفكرينا العرب في العصر الحديث ، فانا نؤكد أننا لانتطلق في هذه المعالجة من السديم والمتاهة ، بل ننتقل من تاريخ إنساننا العربي الفكري ، من تراثه الممارس والمكتوب ، كي نستعيد معه حاضره المحاصر وهويته المهدورة، نستعيد تراث العربي في الحرية كي نضيف إليه، ونمارسه في ظرفه الراهن ، بعد أن نكون قد استقدنا من معطيات الإنسانية ضمن هذا الإطار ، ففكرنا العربي ، كأى فكر في الدنيا ، لابد له من أن يتأثر بغيره ، وأن يأخذ من هذا الغير كما يعطيه ، وهذه ضرورة لتطور البشرية .

ونحن إذ نؤرخ في هذه الدراسة فترة محددة من تاريخنا الطويل الغني ، وهي الفترة الممتدة ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن العشرين. فإننا لابد لنا من أن نؤكد أن القرن التاسع عشر ، هو القرن الذي استقرت ورسخت فيه الحرية الفكرية ، و القرن الذي ولد في حجر الثورة الفرنسية. وهو القرن الذي أعلن داروين في منتصفه للناس « إن الإنسان لم يكن عالياً فسقط ، بل كان ساقطاً فتطور وارتفع » (١) ويمكن القول إن هذا القرن اتسم بترعات تعززت من خلالها الحرية الفكرية منها :

١ - « تمرد العمال في جميع أقطار أوروبا ، وتفشى بينهم النظر الثوري في

(١) موسى « سلامة : حرية الفكر ولبطانية في التاريخ ، ص ٢١٠

أحوال معيشتهم ، وتعدي هذا النظر أحوال المعيشة إلى أحوال الضمير ، فترعوا إلى الحرية في الدين ، والحرية في الإقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع .

٢ - إقبال العلماء بشراة وإدمان على درس العلوم على اختلافها ، مما كان له الأثر الكبير في ترويج الحرية الفكرية .

٣ - « تحول الدرس في الكتب المقدسة جميعها من الإيمان والتسليم إلى النقد والتمحيص والتنقيب عن الآثار » (١) .

إن القرن التاسع عشر حافل بأسماء العلماء والفلاسفة: لابلاس ، وليال . وداروين وسبنسر وهلمهولتز ، وماركس ، ونيتشه ، وكينجوجرد ، وغيرهم من الذين لهم أثر كبير في تشجيع حرية الفكر ، واعطائها أبعادها بين صفوف الإنسانية .

فأين موقع الوطن العربي في تلك الفترة التي نؤرخ لها ؟ . وكيف فهم العرب الحرية الفكرية وأبعادها كما تبناها مفكروهم ، وباحثوهم ؟ .
هذا ما سأعالجه ضمن الفصول الأربعة القادمة .

(١) المصير السابق : ص ٢١٠ - ٢١٨

الفصل الثالث

أحرية العقل

في الطبيعة أجسام حية عديدة مختلفة الجوهر والماهية : وهي كما هو معترف عليها ثلاث ممالك : مملكة النبات ، ومملكة الحيوان ، ومملكة الإنسان . تتميز مملكة الإنسان عن المملكتين الأخريتين بالعقل . هذا العقل الذي جعل من الإنسان كائناً ممتازاً للغاية ، بينه وبين سائر الحيوانات مسافة سحيقة ، تستحق له مكانة خاصة (١) . وقد عرف ديكارت الإنسان على إنه جوهر مفكر (٢) . وهذا التعريف يمنع أن يكون الإنسان حيواناً ناطقاً ، كما عرف في الماضي ، ويوجب أن يكون ناطقاً ومفكراً . وهو بواسطة هذا العقل يحقق ذاته ، ويتعامل مع الواقع والوجود والله ، ويتعرف على ما في هذا الكون من ظواهره وخوافيه كونه مفكراً . ويعتبر المثاليون « العقل موهبة خاصة بالإنسان تميزه عن سائر المخلوقات » (٣) . فمن طريق هذا العقل يستطيع الإنسان أن يلج عالم المعنويات ، وإن يفهم الأمور المجردة التي لا يستطيع أن يدركها بالحواس . فالعقل شيء معنوي ، يختلف عن الجسم بطبيعته ووظيفته . لأن الجسم بنظرهم شيء مادي يخضع لجميع القوانين التي تخضع لها المادة ، وله أيضاً صفاته المعروفة ، ولو كان العقل مادياً لأصبح جزءاً من الجسم ، يخضع لقوانينه ، ويشاركه صفاته المادية . ولكنه غيره . وآية ذلك أنه مصدر الإرادة ، ومنبع الفرح والحزن ، ومبعث الحب والكراهة . وما الجسم إلا أداة العقل المادية التي يسخرها لتنفيذ مآربه ، وذلك أن العقل عند تعامله مع المادة ، يستعمل العين مثلاً لرؤيتها واليد

(١) كرم ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، ص ٢٤

(٢) نفسه : ص ٥٥

(٣) جعفر ، د. نوري : الفكر طبيعته وتطوره ، المكتبة الوطنية ، ط ٢ ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٢١

لتحريكها ، أو نقلها من مكان إلى مكان آخر ، والأذن لسماع ما تحدثه من أصوات ، فالعين والأذن واليد لا تدرك معنى الأشياء ، لأن ذلك من خواص العقل . ثم إن العقل يتذكر ويتأمل ، يتذكر الماضي وقد يتنبأ بالمستقبل . فالعقل يدرك الجسم ، ولكن الجسم لا يدرك العقل . والعقل كذلك يميز بين الخير والشر ، وبين الحسن والقبح ، وبين الطول والقصر ، وبين البعد والقرب ، وما يجري مجراها من الأمور المجردة اللاحسية ... ومع كل هذا فإن العقل موجود داخل الجسم من وجهة النظر المثالية ، وإنه يقوم بواجباته عن طريق الجسم ، فما طبيعة الصلة بينهما ؟ وما هي العلاقة بين الجسم المادي والعقل اللامادي ؟ .

كيف يتم الإتصال بين هذين الشئين المتناقضين ؟ تلك مشكلة فلسفية عويصة واجهت الفلاسفة ، وذهبوا في تفسيرها مذاهب شتى ... وبشكل عام فإن نظرية الفلاسفة المثاليين في نشوء المعرفة الإنسانية ، تستند إلى نظريتهم في العقل ... وبما أن المعرفة تتعلق بإدراك الإنسان لمحتويات الكون المؤلف بعد التحليل والتدقيق من الظاهر والجوهر ، أو المادة والفكر ... هكذا فإن لدى الإنسان نوعين من المعرفة هما : المعرفة الحسية أو الجسمية ، والمعرفة العقلية ، أداة أُولاهما الحواس ، وأداة الثانية العقل . والمعرفة الحسية بطبيعتها معرفة ناقصة وسطحية ، وكثيراً ما تكون ممسوخة ومشوّهة ، ولا بد من أن يقوم العقل بتصحيحها ... ولقد أثرت نظرية الفلاسفة المثاليين هذه على مسائل التربية ، وتركزت آثاراً ملحوظة ضمن هذا المجال ، بحيث يمكن أن نقسمها إلى قسمين أساسيين « التربية الحرة » ، و« التربية المهنية »^(١) . تتعلق الأولى بتربية العقل دون الالتفات إلى ما يجنيه هذا العقل من فوائد مادية منها ، أما التربية المهنية فاهتمامها منصب على تعلم الحرف المعروفة ، ولا علاقة لها بالعقل ، وإنما يتعلمها الفرد بالممارسة الجسمية . وهناك كذلك النزعة السيكولوجية ذات الأساس الفلسفي في تفسير العقل . وتسمى نظرية الملكات العقلية ، حيث تتلخص هذه النظرية « في أنها تعتبر العقل مؤلفاً من قوى أو قرائح أو ملكات متخصصة ومنفصلة عن

(١) المصدر السابق : ص ٢٧

بعضها . أهمها الذاكرة والفكر والخيال والانتباه . لكل منها غذاؤه الثقافي الخاص به » (١) . فغذاء الفكر مادة الرياضيات ، وغذاء الذاكرة مادة التاريخ ، وغذاء الخيال مادة الأدب ، ومعنى هذا أن العقل مكوّن من قوى فطرية موجودة سلفاً بشكل فجّ أو بدائي عند الولادة يحتاج إلى صقل أو تهذيب عن طريق التعليم . ولهذا فإن وظيفة التعليم ، هي من وجهة النظر هذه ، تدريب هذه الملكات وتنشيطها عن طريق تزويد كل منها بالغذاء الفكري اللازم ، ويسمى هذا المبدأ « مبدأ التدريب العقلي أو الشكلي » ، فإذا دربت الذاكرة مثلاً على حفظ التواريخ والأسماء ، فإنها تتدرب تلقائياً ... مثلاً في هذا الشأن كمثال عضلات اليد التي عندما تقوى في التدريب على رفع الأثقال مثلاً ، فإنها تقوى في الوقت نفسه على طرق الحديد وسائر وجوه النشاط البدني الذي تستعمل اليد فيه ، ويصدق المبدأ نفسه على الملكات الأخرى . ويسمى هذا المبدأ « المبدأ السايكولوجي » (٢) . مبدأ انتقال أثر التدريب . وهناك التفسير العلمي للفكر الذي يستند « على مجموعة العلوم الفلسفية والتشريحية التي تدرس تركيب خلايا المخ ، وتوزيع هذه الخلايا في أرجائه المتعددة ، ووظائف كل منها ومزاياها الخاصة » (٣) ، وما يجري مجراها كعلم تركيب خلايا المخ ، وعلم توزيع مواقع الآليات العصبية ، وعلم تشريح الخلايا العصبية ، وعلم الأعصاب التشريحي . هذا بالإضافة إلى مجموعة العلوم التي تدرس موجات الجسم الكهربائية . كعلم فلسفة كهرباء الجسم ، وعلم تسجيل موجات القلب الكهربائية ، وعلم تسجيل موجات الدماغ الكهربائية . ومجموعة العلوم التي تدرس تركيب الخلايا العصبية المخية ووظائفها ، وبلاستعانة بالميكروسكوب الاعتيادي والميكروسكوب الألكتروني ، الذي يكبّر حجم الخلية التي لا تراها العين المجردة ... والحياة العقلية للإنسان بحسب التعبير السايكولوجي ، إذن هي من ناحية أساسها الفلسفي ، النشاط العصبي والتكوين الفيزيولوجي لجسم الإنسان ، وإذا كنا نقصد بالوظائف العقلية ، الذاكرة والانتباه والخيال والفكر واللغة ، وهذه وظائف عقلية عليا ، لأن مركزها الجسمي أو العصبي أو الفلسفي وقع في القسم الأعلى من الدماغ (أي في القشرة

(١) المصنوع السابق : ص ٢٨

(٢) المصنوع السابق : ص ٢٨

(٣) نفسه : ص ٦٢

المخية) كما يؤكد العلم . ولأنها الأساس الفكري الذي ساعد الإنسان على التغلب على الطبيعة ، وإيجاد الحضارة الإنسانية . ولأنه يقابلها وظائف عقلية دنيا ، هي الغرائز والإنفعالات التي تقع في القسم الأسفل أو الأدنى من الدماغ « (١) . فإننا لا بد لنا من أن نؤكد على أن الوظائف العقلية مترابطة متلاحمة فيما بينها من الناحية العملية . ومتبادلة الأثر رغم تخصصها . وهي أيضاً موجودة بتلاحم غير قابل للعزل من الناحية العملية مع العمليات العقلية الدنيا من جهة ، ومع نشاط الجسم كله من جهة ثانية ، وهذا الجسم بدوره ، مرتبط بالبيئة التي يعيش فيها ، الطبيعية ، والاجتماعية ، ارتباطاً غير قابل للانفصام .

يتضح من كل ما مر معنا إذن «أن العمل الذهني ، بالتعبير الشائع ، أو الوظائف العقلية العليا ، أو العمليات العقلية العليا ، بالتعبير السايكولوجي ، أو الحياة العقلية ، بالتعبير الفلسفي أو نشاط العصبي الأعلى ، بالتعبير الفلسفي ، كيان متماسك موحد مترابط كترابط الجسم الحي مع تخصص وظيفي في مناطق متعددة ، يقع ضمن إطاره العام ، لاخرجه أو على حسابه ... معنى هذا ان النشاط العقلي الأعلى ، ماهو بعد التحليل والتدقيق ، سوى « نشاط الجسم بأسره بارتباطاته البيئية الطبيعية والاجتماعية » (٢) .

هكذا يتضح لدينا ، بأنه قد تقاسمت دراسة الحياة العقلية عند الإنسان منذ بدايتها نزعتان متنافرتان ، هما : التزعة « الفلسفية المثالية » والتي أخذت بالتضائل مع تقدم المعرفة العلمية ، والتزعة الجسمية الفلسفية التي أخذت تشتد مع الزمن ومع تطور العلم الحديث .

من هذا المنطلق ، وإذا ما أردنا أن نعرف العقل قلنا إنه « قوة في الإنسان تدرك طوائف من المعارف اللامادية . فهو يدرك ماهيات الماديات ، ويدرك معاني عامة كالوجود ، والجوهر ، والعرض ، والعلية ، والمعلولية ، والغاية والوسيلة ، والخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والحق والباطل . ويدرك كذلك علاقات أو نسباً كثيرة كالعلاقة بين أجزاء الشيء الواحد ، وعلاقات الأشياء فيما بينها ، وعلاقات المعاني ،

(١) المصدر السابق : ص ٢٨

(٢) المصدر نفسه : ص ١٩٤

والعدد والترتيب ويدرك أيضاً مبادئ عامة في كل علم وفي العلوم إجمالاً ، وليس في التجربة شيء عام . ويدرك وجود موجودات غير مادية ، كالنفس والله وخصائصها الذاتية ، وذلك بالاستدلال بالمحسوس على المعقول ، أو بالمعلول البادي للحواس على العلة الخفية عليها . وبواسطة الاستدلال أيضاً الفنون والعلوم « (١) . إذا كان هذا دور العقل ومفهومه وأبعاده واتجاهاته بشكل عام ، فكيف أخذ مفهومه وأبعاده عند العرب ؟ .

أولاً - العقل في الفكر الفلسفي الاسلامي

يأخذ العقل جملة من المعاني عند العرب ، أكثرها يؤيد وجهة النظر المثالية ، ومنطلقها الديني ، « فعقل الشيء ، معناه فهمه وتدبره ، وعقل فلان من الناس ، معناه عرف الخطأ الذي كان عليه ، والعاقل هو المدرك الفاهم الحكيم ، والعقول هو المدرك الفاهم الأمور . والعقل كما هو مبين في التراث العربي يقال على أنحاء كثيرة : منها الشيء الذي يقول به الجمهور في الإنسان إنه عاقل ، ومنها كذلك العقل الذي يردده المتكلمون على ألسنتهم فيقولون : هذا ما يوجب العقل أوفيه العقل » (٢) .

لقد مجد العرب العقل كثيراً ، ففي كتاب الطب الروحاني لأبي بكر بن زكريا الرازي ، يتجلى مفهوم العقل ومدحه ومكانته (إن الباري عز اسمه إنما أعطانا العقل وحبانابه لننال ونبلغ به من المنافع العاجلة والآجلة غاية ما في جوهر مثلنا نيله وبلوغه ، وأنه أعظم نعم الله عندنا ، وأنفع الأشياء لنا وأجداها علينا . فبالعقل فضلنا على الحيوان غير الناطق ، حتى ملكناها وسسناها وذللتناها وصرفناها في الوجوه العائدة منافعها علينا وعليها . وبالعقل أدركنا جميع ما يرفعنا ، ويحسن ويطيب به عيشنا ونصل به إلى بغيتنا ومرادنا . فقد أدركنا صناعة السفن واستعمالها حتى وصلنا بها إلى ما قطع وحال البحر دوننا ودونه . وبه نلنا صناعة الطب الذي فيه الكثير من مصالح أجسادنا ، وسائر الصناعات العائدة علينا النافعة لنا . . . وبه أدركنا الأمور الغامضة البعيدة منا المستورة عنا . وبه عرفنا شكل الأرض والفلك ، وعظم الشمس والقمر ، وسائر الكواكب وأبعادها وحركاتها . وبه وصلنا إلى معرفة الباري ، عز وجل ، الذي هو أعظم

(١) كرم ، يوسف ، العقل والوجود ص ٨

(٢) طوقان ، شعري حلف : مقام العقل عند العرب ، ص ٥ .

مما استلزمنا ، وأنفع ما أصبنا . وبالحملة فإنه الشيء الذي لولاه كانت حالتنا حالة البهائم والأطفال والمجانين ، والذي به نتصور أفعالنا العقلية قبل ظهورها للحس ، فزأها كأن قد أحسناها ، ثم تتمثل لأفعالنا الحسية صورها فتظهر مطابقة لما تمثلناه وتخليناه منها ، وإذا كان هذا مقداره ومحلّه وخطره وجلالته ، فحقيق علينا أن لا نخطئه عن رتبته ولا ننزل من درجته ، ولا نجعله وهو الحاكم محكوماً عليه ، ولا وهو الزمام مزموماً ، ولا وهو المتبوع تابعاً . بل نرجع في الأمور إليه ، ونعتبرها به ، ونعتمد فيها عليه . فتمضيها على امضائه ونوقفها على إيقافه . ولا نسلط عليه الهوى الذي هو آفته ومكدره ، والحائذ به عن سسته ومحجته ، وقصده واستقامته ، والمانع من أن يصيب به العاقل رشده وما فيه صلاح عواقب أمره . بل نروضه وننلله ونحمله ونجبره على الوقوف عند أمره ونهيه ، فإننا إذا فعلنا ذلك صفّا لنا غاية صفاته ، وأضياء لنا غاية إضاءته ، وبلغ بنا نهاية قصد بلوغنا به ، وكنا سعداء بما وهب الله منه ومن علينا به . . . (١) ولقد بلغ تمجيد العرب للعقل حداً دفعهم إلى القول : « إن الله عقل ، وهو المصدر لجميع العقول . وفي نظرية الفيض لابن سينا يتجلى لنا مقام العقل في شرح « أن الله عقل ولما كان الله عقلاً فالذي يصدر عنه عقل ... » ومن علماء العرب من جعل العقل هو الطريق الموصل إلى الملكوت الأعلى . ويرى الفارابي أن الدين والفلسفة لا تتناقضان وليس بينهما من اختلافات ، ذلك لأنهما تنفرعان من أصل واحد ، يحوي المعرفة والحق والحياة وهو العقل الفعال . . . » الذي هو فعال دائماً ، والمتحقق تحقّقاً تاماً ، وهو الله . . . وهذا العقل الفعال هو المنهل الذي ينهل منه الفلاسفة والأنبياء . . . وإذا كان المصدر واحداً ، فالفلسفة واحدة والدين واحد ، ودعا المعري إلى تحكيم العقل في كل شيء وإلى طاعته . ففي ذلك الرحمة والخير . وفي رأيه أن الخير لا يكون خيراً حقيقياً إلا إذا كان خاضعاً لحكم العقل ، وقد بلغ ابن طفيل درجة جعلته يقول : العقل يستطيع بالاستقراء والتأمل أن يدرك الحقائق العليا إدراكاً تاماً . وإن هذا العقل لا يحتاج إلى شريعة في تثقيفه وتوجيهه . . . ومن الآراء التي بثها ابن رشد في كتبه - يتبين أنه كان يتقيد

(١) طوقان ، المعري حلفك : مقام العقل عند العرب ، ص ١٠ - ١١ .

بالعقل ، ولايسير إلا على هداه ، حتى أنه دعا إلى تأويل الإجماع إذا كان الإجماع يخالف العقل . . . (١) .

لقد قال الكثير من علماء العرب بسلطان العقل وبالغوا فيه ، فإذا نحاكموا إلى العقل ، وإذا حاجوا فبحكم العقل ، يقرون مايرشد إليه العقل ، وإذا تعارض دليل النقل ودليل العقل ، أوجبوا تأويل دليل النقل بما يوافق دليل العقل ، أو عملوا بدليل العقل ، وإذا تعارض حديث مع العقل ، اعتبروا الحديث مزوراً وغير صحيح . وفوق ذلك ، أخضعوا الأدب والتشريع إلى العقل ، وساروا في أساليبهم وفي معالجتهم القضايا على أساس العقل والمنطق ، فانطلقوا في ساحات الفكر وميادين العقل لم يعبأوا بالعراقل والتقاليد والعوائق ، ولا بقداسة أو تقديس الماضي وسلطة الماضي ، فظهروا الفلك من أدران التنجيم ، وصححوا الكثير من الآراء التي كانت قائمة على جملة من الأخطاء ، ونبذوا النظريات التي لا تستقيم مع العقل في الطبيعة ، وأطاحوا بالخرافات التي تسود بعض فروع المعرفة . وأنشأوا مذهباً جديداً عرف بالمذهب العربي أو الطريقة العربية التي تقوم على جعل العقل المرجع والدليل والحكم .

وإذا ما تتبعنا مفهوم العقل وتطوره وتطور مبحثه في الثقافة العربية ، اتضح لدينا الدور الكبير الذي أعطاه العرب للعقل في ثقافتهم وحياتهم وعلاقتهم مع واقع الإنسانية ، وقيمها ، ومثلها العليا ، وإذا ما ألقينا نظرة خاطفة على مفهوم العقل في الثقافة العربية طالعنا ثروة عظمى ، لا يتسع المقام إلى إيرادها ضمن هذه الصفحات القليلة إلا بقسبات متفرقة عن تنوع نماذجها في مجالات مختلفة ، كيف لا ، وقد وصف العرب في الجاهلية « بالعقل » (٢) . ففي مجال اللسان العربي ، حفلت اللغة بمعاني العقل والنهي

«١» نفسه : ص ١٦٠ .

«٢» القول (ابن خنبة) قال : « لم تول العرب في الجاهلية تتوالى بالحلم والحياء والتعلم ، والتميز والميثل والفرد والسلف ، وتنتزه من الدناءة واللثة وتندرب بالتجدة والصبر والبسالة ، وتوجب للجار من حفظ الجوار ورعاية الحق فوق ما توجب له التعظيم والشقيق » . راجع كتاب العقل والمايير (لاند) تعريب وتقديم الدكتور عادل العوادة : مطبعة الشريعة ١٩٦٦ م من مقدمته؛

وما يتفرع عنها فقال العرب : العقل هو الحجى (١) ، وهو الحجر (٢) وهو اللب (٣) وفي الاصطلاح الفكري : « العقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته ، وهو النفس الناطقة التي يشير إليها كل أحد بقوله (أنا) وقيل : العقل جوهر روحاني ، خلقه الله تعالى متعلقاً بيدن الإنسان ، وقيل : العقل نور في القلب ، يعرض الحق والباطل ، وقيل : قوة للنفس الناطقة ، وقيل : العقل والنفس والذهن واحد ، إلا أنها سميت عقلاً لأنها مدركة ، وسميت نفساً لكونها متصرفة ، وسميت ذهناً لكونها مستعدة للإدراك . إن العقل هو ما يعقل به حقائق الأشياء . وهو قوة النفس . وهو العلم بصفات الأشياء حسناتها وقبحها وكمالاتها ونقصاتها ، أو هو العلم بخير الخيرين وشر الشرين (٤) . والحق أنه نور في بدن الآدمي يضيء به طريقاً يتبدى به من حيث ينتهي إليه درك الحواس فيبدو به المطلوب للقلب ، فيدرك القلب بثوليق الله وهو كالشمس في الملكوت الظاهر .

وفي الاصطلاح الفلسفي ، قال قوم من قدماء الفلاسفة إن العقل من العالم العلوي . وهو مدبر هذا العالم . . . ومن التعابير الفلسفية : العقل الميولاني ، وهو الاستعداد المحض لإدراك المعقولات . . . والعقل بالملكات هو علم الضروريات ، واستعداد النفس بذلك لاكتساب النظريات . . . والعقل بالفعل هو أن تصير النظريات مخزونة عند قوة العاقلة بتكرار الاكتساب ، بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجسم كسب جديد ، لكنها لا تشاهدها بالفعل . . . والعقل المستفاد : هو أن تحضر عنده النظريات التي أدركها بحيث لا تنيب عنه . . . إن العقل الكلي هو ما لم يكن بينه وبين (الواجب) واسطة ، وإن كان ، فإن كان مبدأ للحوادث العنصرية

(١) الحجى : لاصابة الحجة والاستظهار على جميع المعاني .

(٢) الحجر : لحجره من ركوب المناهي ، وهو النهي : لانتهاه الذكاء والمعرفة والنظر إليه ، وهو نهاية ما ينهي المبدأ من الخير المؤدي إلى صلاح الدنيا والآخرة .

(٣) اللب : لأنه صفوة الرب وخلاصته ، وقال رجل (عقل) و (عقول) وثورة أي عقل لأن (أصل الربة احكام القتل ، ففرب مثلاً) والعقول بالفتح الدواء الذي يمسك البطن والعقل واللجا وبه سمي الرجل . والعقلية بفتح القاف الدابة . والمقيلة كريمة الهي وكريمة الأبل . وعقيلة كل شيء أكرمه . والمقدرة عقيلة البحر ، أما المقال فاته صدقة عامة (ملاحظة يمكن أن تكمل ونمود لكتاب العقل والمعايير ص ٤٥) .

(٤) لاند ، اندريه : العقل والمعايير ، ص ٦ - من المقدمة للدكتور عادل العوا .

فهو العقل الفعال وإلا فهو العقل الوسط (١) والعقل في الإسلام هو أساس الدين. ومنبع العلم ومطلعه ، هل جرى علم أو ازدهر فنّ إلا على أساس العقل؟ وهل سيستقيم دين أو عقيدة أو مبدأ بلا عقل؟ وهل يعرف إنسان ما أمر الله وما نهى عنه إلا بالعقل؟ فعلى أساس العقل شرعت الشرائع ، وسنت القوانين ، وقامت الحضارات ، وامتدت المدينيات . لهذا لا عجب إذا ورد ذكره في كتاب الله ، وعلى لسان نبيه الكريم . فقد شرف الله العقل ، وأعلى مكانته ، وعظم الرسول العقل ، وقُدس حرمة ، ومجده الفلاسفة والحكماء والعلماء ، فصرفوا جهودهم إلى إعلاء شأنه ، والبحث فيه ، ودعوا إليه ، وساروا بمقتضاه ، وجعلوه الدليل والقائد والحكم .

لقد أحلّ القرآن العقل منزلاً سامياً ، وجعله نوراً يهدي به الناس ، وطلبهم باستعماله والتحاكم إليه ، وسماه نوراً في قوله تعالى : « الله نور السموات والأرض ، مثلُ نوره كمشكاة » (٢) وسمي العلم المستفاد منه روحاً فقال تعالى : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا » (٣) وقال كذلك : « أو من كان ميتاً فأحييناه ، وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس » (٤) .

وحين يجادل القرآن الماديين والذهريين وأرباب الملل والنحل ، إنما يجادلهم بالبرهان ويدعوهم إلى إمعان النظر والفكر ، يتجلى ذلك في قوله تعالى : « لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام ، بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون » (٥) .

وقد حمل القرآن على المقلدين الذين يعطلون عقولهم ، ولا يستعملونها فقال : « إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون » (٦) . وفي القرآن دعوة إلى

(١) نفسه : ص ٦ .

(٢) سورة النور : ٢٤ الآية ٢٥ .

(٣) سورة الشورى : ٤٣ الآية ٥٢ .

(٤) سورة الأنعام : ٦ الآية ١٢٢ .

(٥) سورة الأعراف : ٧ ، الآية ١٧٩ .

(٦) سورة الأنفال : ٨ ، الآية ٢٢ .

الخروج على التقاليد البالية والثورة على المقلدين بغير إدراك وعلم . قال تعالى :
« وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا
أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون » (١) .

ويرى الإسلام أن النفوس المبتلاة بالهوى ، لا تفكر في الأمور إلا من زاويتها
الخاصة ، ولا تترك المشاكل إلا من منظارها الخاص ، قال تعالى : « أفمن كان
ذا بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم » (٢) وقال أيضاً : « ولو
اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (٣) هذا بالإضافة إلى
كثير من الآيات التي تؤكد دور العقل ومكانته ، والتي وردت في القرآن بهذه الجوامع :

« بل أكثرهم لا يعقلون » (٤) :

« إنما يتذكر أولوا الألباب » (٥) .

ولقد مجد الإسلام الحرية العقلية ، قال تعالى :

« لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي » (٦) .

« وقل الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (٧) .

وبهذا أطلق القرآن حرية النظر ، وسجل على المترمتين لثم ما يفعلون. وجعل
رسول الله (ص) مبلغاً ومذكراً لا مسيطرأ ومهيمنأ « فذكر إنما أنت مذكر ، لست
عليهم بمسيطر » (٨) .

(١) سورة البقرة : ٥ ، الآية ١٠٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢ ، الآية ١٧٠ .

(٣) سورة المؤمن : ٢٢ ، الآية ٧١ .

(٤) سورة العنكبوت : ٢٩ ، الآية ٤٣ .

(٥) سورة الرعد : ١٢ ، الآية ١٩ .

(٦) سورة البقرة : ٢ ، الآية ٢٥٦ .

(٧) سورة الكهف : ١٨ ، الآية ٢٩ .

(٨) سورة الفاشية : ٨٨ ، الآية ٢١ و ٢٢ .

وهناك كذلك الآيات التي تدعو الإنسان إلى النظر في الكون والتفكير ، وإلى جعل العقل أساساً للتحكيم ، قال تعالى : « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون » (١)

وفيه كذلك آيات تدعو إلى إيقاظ العقل ، وإعمال الفكر والشعبي على الآخذين بالظنون والأوهام . قال تعالى : « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » (٢)

وفي القرآن كذلك آيات ترفع من شأن العلم والعلماء . قال تعالى :

« هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (٣)

« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » (٤)

وفي القرآن الكريم آيات تدعو إلى التطور والتغيير والارتقاء . قال تعالى :

« وقل ربي زدني علماً » (٥)

ولقد كان رسول الله (ص) ينظر إلى العقل نظرة كلها تعظيم وإجلال ، فلقد رأى فيه أنه أصل الدين وأساسه ، وأنه لادين لمن لا عقل له . قال عليه السلام « . . . والعقل أساس ديني . . . » وقال أيضاً : « أول ما خلق الله العقل فقال له : أقبل ، فأقبل . ثم قال له أدبر ، فأدبر ، ثم قال الله عز وجل : وعزني وجلالي ما خلقت أحكماً علي منك ، بك آخذ ، وبك أعطي ، وبك أثيب ، وبك أعاقب » وقال أيضاً : « أفضل الناس أعقل الناس » وقال أيضاً : « أفلح من رزق لباً . . . أي عقلاً . »

(١) سورة البقرة : ٢ ، الآية ١٦٤ .

(٢) سورة يونس : ١٠ ، الآية ١٠١ .

(٣) سورة الزمر : ٣٩ ، الآية ٩ .

(٤) سورة المجادلة : ٥٨ ، الآية ١١ .

(٥) سورة طه : ٢٠ ، الآية ١١٤ .

وقد شجّع الرسول (ص) العلم فقال : « اطلبوا العلم ولو بالطين » ، « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » وقال كذلك : « العلماء مصابيح الأرض وخلفاء الأنبياء وورثتي وورثة الأنبياء » وكذلك حثّ الرسول (ص) على الاجتهاد وإعمال العقل ، وكانت أحاديثه ولا تزال القوة التي تدفع الفقهاء والمفكرين إلى إشغال عقولهم وتحريكها .

قال (ص) : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ، فله أجران . وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » (١) وعن (ابن عباس) قال رسول الله (ص) : « ولكل شيء آلة وعدة وإن آلة المؤمن العقل ، ولكل شيء مطية ، ومطية المرء العقل ، ولكل شيء دعامه ودعامة الدين العقل ، ولكل قوم غاية ، وغاية العباد العقل ، ولكل قوم داع ، وداعي العابدين العقل ، ولكل تاجر بضاعة ، وبضاعة المجتهدين العقل . ولكل أهل بيت قيم ، وقيم بيوت الصديقين العقل ، ولكل خراب عمارية ، وعمارية الآخرة العقل ، ولكل امرئ عقب ينسب إليه ، ويذكر به ، وعقب الصديقين الذين ينسبون إليه العقل ، ويذكرون به العقل ، ولكل سفر فسطاط ، وفسطاط المؤمنين العقل » (٢) ولولا تلك الآيات التي وردت في القرآن الكريم ، وتلك الأحاديث التي قالها الرسول (ص) ، لما تقدم العرب والمسلمون تقدمهم المشهود في الحضارة وفي خدمة العلم في سائر ميادينهم وحقوقهم . والمعروف عن الصحابة والفقهاء والعلماء من العرب أنهم كانوا يحكمون بما لم يرد فيه نص صريح في القرآن ، ولسيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) دعوة صريحة إلى إعمال العقل والفهم والقياس فيما لم يرد فيه نص قال :

« ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم ، فراجعت فيه عقلك ، وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق ، فإن الحق قوم ، ومراجعة الحق خير من التماسه في الباطل . الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة . ثم اعراف الأشباه والأمثال ، ففس الأمور عند ذلك ، واعمد إلى أقربها إلى الله ، وأشبهها بالحق . . . » (٣) وما

(١) طوقان ، قنري حافظ : مقام العقل عند العرب ، ص ٢٩ - ٣٣ .

(٢) لاند : العقل والعباس ، ص ١٦ ، من المقدمة

(٣) الصخر المسبق : (في كتاب سيدنا عمر إلى أبي موسى الأشعري) .

بيناس والاجتهاد إلا إعمال العقل ، وإعطاؤه الحرية والرجوع إليه والتوصل إلى
 المستقول بالنظر والاستدلال . والعقل عند المعتزلة معرفت موجب في وجوب الإيمان ،
 وفي حسنه ، وفي قبح الفكر . . . (١) وجملة القول : إن العقول متفاوتة بحسب فطرة
 الله التي فطر الناس عليها بتفاق العقلاء ، للقطع بأن عقل نبيتنا ليس مثل عقول سائر
 الأنبياء . وفي مجال السلوك « العقل اسم يقع على المعرفة بسلوك الصواب ، والعلم اجتناب
 الخطأ . فإذا كان المرء في أول درجته يسمى أديباً ، ثم لييباً ، ثم عاقلاً » (٢) أما
 في الفكر الكلامي : فإن مفهوم العقل عند المعتزلة يرتدي لدى المعتزلة عامة ، والنظام
 الخاصة ، والخاص ، وإخوان الصفا ، حلة انتقادية واعية شاملة . فالمعتزلة يؤمنون
 بالنقل إيماناً شديداً ، ويطلقون له العنان في نقض السنة والأحاديث وأعمال الصحابة
 وآراء الفقهاء والمفسرين ، كما ينقلون العامة وعاداتهم وخرافاتهم وتطويعهم ، والعلماء
 بمزالتهم وأخطائهم ، ويعتمدون البحث العلمي المبني على الشك والتجربة ، وإلى
 العناية في مجال المعرفة الحسية الاختبارية ، وإلى العقل الذي يتفحصها ، ويصحح
 أخطاءها عند الاقتضاء ، ويحدد قيمتها في جميع الأحوال . يقول النظام : « فلا تذهب
 إلى ماتريك العين ، واذهب إلى مايريك العقل . وللأمور حكمان : حكم ظاهر
 للحواس ، وحكم باطن للعقول ، والعقل هو الحجة » (٣) . ولقد كان المعتزلة
 دعاة عقيدة ، وقادة حرية في الرأي ، ومن أعظم المصلحين الدينيين الذين ظهروا
 في القرن الثاني للهجرة . فقد قالوا : « بسلطان العقل وآمنوا به فاطلقوا له العنان وجعلوه
 حكماً في كل شيء ، وبحوثاً على ضوئه في جميع الموضوعات ، دينية كانت أو علمية .
 فالعقل عندهم هو المرجع وهو الأساس » (٤) . فإذا تحاكموا إلى العقل ، وإذا
 حاجبوا فبحكم العقل ، يقررون ما يرشد العقل في جرأة وإقدام ، يأخذون بالنقل إذا
 سائر النقل والبرهان العقلي ، ويرمونه إذا خالفه وناقضه ولم يحتمل تحليلاً أو تأويلاً ،
 ولقد كان لهم الفضل الكبير في اعزاز العقل وتمجيده وترقيته ، وإنهم السابقون إلى

(١) لا تند ، العقل والمعايير ، ص ٧ ، من القيمة

(٢) نفسه : ص ٨ .

(٣) نفسه : ص ١٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٢ .

تقرير سلطان العقل ، وفلسفة الدين ، من خلال مناقشتهم لتأكيد مذاهبهم الخمسة القائمة على القول بالتوحيد ، والعد ، والوعد ، والوعيد ، والمتزلة بين المتزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فلقد وسّع المعتزلة دائرة التفكير ، وقالوا بسلطان العقل ، حتى دفعهم ذلك إلى محاولة إخضاع النقل للعقل ، وأكلوا أن الحسن والقبح في الأشياء ، ويجب معرفتهما في العقل ، وقالوا بسلطان العقل وإرادته وتحرره من سلطان القدر . وقد كانوا ضد من قال بنظرية الجبر ، واحترموا الحرية الفردية في الفكر والعمل ، وقدّروا المواهب العقلية ، وساروا في تفسير القرآن على أساس العقل ، وقادهم ذلك إلى عدم الأخذ بالأحاديث التي تغاير أسسهم ومذاهبهم ، وبرز منهم الكثير من الشخصيات الفكرية كواصل بن عطاء ، وعمر بن عبيد ، وأبو الهذيل العلاف ، والنظام ... وغيرهم ، بمن أكلوا مكانة العقل ودوره وأبعاده على أساس أنه الأصل^(١) ولقد كان واصل بن عطاء السباق ما بين المعتزلة بالقول ، على أن الحقيقة تعرف . (بحجة العقل) ، وإن تمامة بن أشرس كان أول من قال بتقديم المعرفة العقلية على المعرفة السمعية ، لما عرف عنه من سعة اطلاع على الفلسفة اليونانية وحرية الرأي ، حتى أنه رمي بالزندقة وسجن . ولم يكن معاصره أبو الهذيل العلاف أقل منه اطلاعا على تلك الفلسفة التي يتم تعريفه للعقل عن تأثيرها في فكره ، فالعقل عنده : « منه علم الاضطراب الذي يفرق به بين نفسه . . . والمخلوقات الأخرى ومنه القوة على اكتساب العلم » . ويظهر أن أبا الهذيل العلاف أدرك علاقة العقل بالوعي أو الشعور ، فجعل مفهومه يصبح على الاثنين من حيث أنه به تعقل الأشياء ، وهو في تصوّره للعقل كقوة أقرب إلى الأصول اليونانية المعروفة له^(٢) .

أما أبو عثمان الجاحظ ، فألى جانب إثباته قدرة العقل على الفهم ، وتجنب الإنسان ما يضره ، يضيف قدرة يمكن أن تسمى (نقدية) ، فيقول : « فلا تذهب إلى ماتريك العين ، واذهب إلى مايريك العقل ، وللأمور حكمان : ظاهر للحواس وحكم باطن

(١) لعين ، فحمد : معنى الإسلام ، ج ٢ ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) زينه ، حسني : العقل عند المعتزلة ، دار الإفاق الجديدة ، بيروت ط ١ ١٩٧٨ ص ٢٩ .

كتاب الأوائل لأبي الهلال العسكري ، تأليف بن بنيه ، ترجمة عبد الهادي أبو زيد ، القاهرة ١٩٤٦

ص ١٢٤ وراجع كذلك مقالات الإسلاميين ، لاشعري ، طبعة ريتز امتنويل ١٩٧٠ ، ص ٤٨٠ .

للعقول، والعقل هو الحجة « (١) أما القاضي عبد الجبار فيقول: (الشيء يعقل أولاً ثم يحس (٢)).

هكذا نستطيع القول إن المعتزلة كانت دعوة للاعتماد على العقل أو النظر العقلي. ولقد انساق المفكرون والمتكلمون في تيار المعتزلة عندما بدؤوا يردون عليهم . ويحاولون تفنيد أقوالهم . فكان ذلك مجالاً للمفكرين العرب والأوروبيين للاستفادة من فكر المعتزلة . فاقتبسوا في هذا المجال الشيء الكثير منهم في فهم المبادئ القائمة على العقل وتقديس حرية الفكر من أجل التطور والتقدم .

أما إخوان الصفا، فيقودهم تفكيرهم العقلي إلى ترك الهوى ومجانبة التعصب على المذاهب، والتعاون في سبيل الكمال في المعرفة والكمال في السلوك وبلوغ السعادة في الدارين « فالهوى الغالب نحو شيء ما ، والعجب المفرط من المرء برأي نفسه ، والكبر المانع عن قبول الحق ، والجسد الدائم للأقران وأبناء الجنس ، والحرص الشديد على طلب الشهوات ، والعجلة في الأمور ، والبغض والعداوة عند الحكومة ، والخصومات وحب الرئاسة من غير استحقاق » (٣). كل ذلك وأضرابه آفات عارضة على العقل تفسده ، فيتبع فسادها فساد الآراء والمعتقدات التي لا يقرها العقل السليم ، ولا يستسيغها المنطق الصحيح . لقد كان الباعث الأول الذي دعاهم إلى التألف والتصافي والعمل هو « إن الشريعة قد دنست بالجهالات واختلطت بالضلالات ، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة ، وذلك لأنها حاوية إلى الحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية » (٤) ويحاولون درس الطرق التي يبلغ بها الإنسان إدراك المعقولات ، فيرون أنها على « ثلاثة أنواع . إحداهما طريق الحواس الخمس . وهو أبسطها ، ويشترك فيه عامة الناس والحيوان ، ويتميز به الأطفال في طورهم الأول ، وثانيها : طريق العقل

(١) المصدر السابق : ص ٢٠ راجع كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون طبعة مصر بدون تاريخ

ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) نفسه : ص ٢١ .

(٣) لاند : العقل والمعايير ، ص ١٣ .

(٤) عبد التور ، د. جبر ، إخوان الصفا ، سلسلة نوافذ الفكر العربي ، دار المعارف في مصر ،

ط ٢ ، ١٩٧٠ ، ص ١٥ .

وهو يختص بالإنسان ، ويكون عند البلوغ ، وثالثها طريق البرهان : ويتفرّد به قوم من العلماء دون غيرهم من الناس ، ولاتّم هذه المعرفة إلا بعد النظر في الرياضيات والهندسة والمنطق . والنفس التي تتوصل إلى إدراك المعقولات بالبرهان المنطقي تصبّو وتكمل ، ويتميز بالفصائل وتنمو بالحكمة ، وتضيء بالمعارف وتعلّم إلى اشياء، الأمور الخالدة ، والنظر في العلوم الإلهية ، والمذاهب الروحانية ، متشبهة في ذلك بجوهرها الكلي . والذي هو الله « العقل الكلي » (١) . ولاريب في أن الغزالي - رحمه الإسلام ، واحد من كبار ممثلي الفكر الديني « يمتاز على غيره من علماء الكلام في أنه قرب الدين من العقل الاعتقادي ، وكشف دقائقه أمام الأذهان العامة . . . وهو حين قرب الدين لم يتزل به، بل استطاع بما أوتي من قوة العارضة وصفاء التفكير وسعة الاطلاع أن يرفع الإيمان من حضيض السذاجة إلى قوة التفكير العالي، مما جعل المفكرين في الشرق والغرب يرون فيه النزل الأعلى للتفكير الإلهي ، والنهـد المبدؤ لروح الشك والتشاؤم . . . فلقد زين الله الإنسان بالعقل ، وكرّمه بالنفس الناطقة ولكن شرف الإنسان بالنطق وتلقه أيضاً بالنطق ، والنطق « وإن كبر أسرّه ، وعظم قدره ، وارتفع شأنه ، ولاح برهانه ، واستوى بنيانه ، وعلت أركانه ، صفة النفس الإنسانية ، ووصف العقل البشري إذ ليس هو إلا عبارة النفس الإنسانية ، والنفس الإنسانية جوهرية حية عالمة معالة، داركة علامه» (٢) . أما العقل عند الفلاسفة العرب فقد كانت مهمته البحث عن الحقيقة التي لا تتغير بتغيير الملل والأديان ، مستندين في البحث عن هذه الحقيقة على علوم المنطق ، فالعلوم العقلية غير مختصة بجملة ، لأنها موجودة في النوع الإنساني منذ عمران الخليقة ، وتسمّى هذه العلوم علوم الفلسفة والحكمة ، على حد تعبير ابن خلدون الذي أعلن بطلان الفلسفة ، وفساد متحلها ، لكنه لم ينكر دور العقل . ولا أغفل العلوم العقلية التي هي في نظره « طبيعية للإنسان من حيث أنه فو فكر » (٣) . وابن خلدون مفكر متزن ، فقد حارب

(١) المصدر السابق : ص ٤٧ .

(٢) لاند : العقل والحايير ، ص ١٤ راجع مقام العقل عند العرب ص ١٦٢ - ١٦٨ .

(٣) نفسه : ص ٢٠ .

الكيمياء وحارب التنجيم ، بالأدلة العقلية . . ويرى في العقل « أنه من نعم الله ، ميّز به الإنسان على المخلوقات ، وان الإنسان يستطيع أن يستفيد من تلك السنن الثابتة في جلب المنافع ، ودفع المضار في حياته الشخصية ، وفي تقرير سياسة عقلية » (١) . من هنا نقول إن ابن خلدون من الذين يعتمدون العقل ويثقون به ، ولكن إلى حد ، إذ لا يسترسل في الاعتماد على العقل استرسالاً كلياً . أمّا الكندي : فقد كان منصرفاً إلى جدّة الحياة ، عاكفاً على الحكمة . . . وهو ذو روح علمي صحيح ، أبعد عن الغرور . وجعله يرى الإنسان العاقل مهما يبلغ في العلم ، فهو لا يزال مقصراً ، وعليه أن يبقى عاملاً على مواصلة البحث والتحصيل ، وقد قال في هذا الشأن :

« العاقل من يظن أن فوق علمه علماً ، فهو أبداً يتواضع لتلك الزيادة ، والجاهل يظن أنه تنهى فتمتته النفوس لذلك » (٢) والكندي يخلص للحقيقة ، يقدر الحق ويرى « في معرفة الحق كمال الإنسان ، ولأن غرض الفيلسوف في علمه ، إصابة الحق ، وفي عمله ، العمل بالحق . . . وينبغي أن لا نستحي من الحق واقتناء الحق من أين أتى ، وان أتى من الأجناس القاصية عنا ، والأمم المبينة لنا ، فإنه لا شيء أولى بطالب الحق من الحق . . . ولا أحد نجس بالحق ، بل كان يشرفه الحق » (٣) .

أما الفارابي ، فيذهب إلى أن صنّاعة المنطق تعطي جملة القوانين التي من شأنها أن تقوم العقل ، وتسدد الإنسان نحو طريق الضواب ، ونحو الحق ، في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات ، والقوانين التي يمتحن بها في المقولات ، ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غلط . وإن الله في نظر الفارابي « واجب الوجود ، مصدر كل كون ، وعن وجوده الواجب يفيض أولاً وجود هو عينه إحدى الذات ، ويسمى العقل الأول ، أو العقل المفارق الأول ، وهو ممكن الوجود بذاته ، واجب الوجود بالله ،

(١) طوقان ، شعري حافظ : مقام العقل عند العرب ، ١٨٨ - ١٩٤ .

(٢) نفسه : ص ١١٠ .

(٣) نفسه : ص ١٠٨ .

وعن العقل الأول باعتباره واجب الوجود بغيره، أي (الأول) يفيض عقل ثان وثالث.. هكذا حتى العقل العاشر وتولد في سياق هذا الفيض العقلي الموصول أجرام الكواكب ، ثم أجسام الطبيعة على وجه الأرض ، ويأتي دور الجملادات فالنبات فالحيوان فالإنسان. ويتميز الإنسان عن سائر الكائنات المخلوقة بأنه يتوق إلى الرجوع إلى مصدره ليتحد بالله . وذلك حين يتسامى عن المادة والشهوات « (١) . وفي نظر الفارابي أن المنطق قانون التعبير بلغة العقل الإنساني عند جميع الأمم . . . وقد تعرض لنظرية المعرفة فاعتبر أنه يمكن بالمنطق معرفة الآراء، صحيحها وفاسدها ، سواء أكانت منّا أو من غيرنا . . فالدين والفلسفة في نظر الفارابي لا يتناقضان ، وليس بينهما من اختلافات جوهرية ، ذلك لأنهما ينترعان من أصل واحد ، يحوي المعرفة والحق والحياة — هو العقل الفعّال « الذي هو فعّال دائماً والمحقق تحقّقاً تاماً وهو الله . . » (٢) ويوضح الفارابي في كتابه (آراء أهل المدينة الفاضلة) مذهبه الفلسفي ، ويبين قواعد وأصولاً تتصل بالمجتمعات والأمم على أنها جسد واحد لا تستقيم إلا بالتعاون والتضامن وتوزيع الأعمال وتنسيقها على أساس الاستعدادات والمواهب والقابليّات . وإن الدولة لا تنقدّم ، ولا تسير نحو السعادة قدماً إذا لم يكن على رأسها الحكماء ، والفلاسفة المعروفون بكمال العقل وقوة الإدراك وقوة الخيال ، وقد شبه الفارابي التعاون بين أهل مدينته الفاضلة ، بالبدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها وفيها رئيس هو القلب . . حتى تنتهي إلى أعضاء وخدم . . . فهي مرتبة على شكل هرم ، تبدأ بالرئيس وتنتهي بالطبقة التي لا شأن لها . . . والإنسان لا يصلح أن يكون إلا إذا كان متصلاً بالعقل الفعّال ، وذلك لأن القوانين العادلة والأفعال الحسنة . . هي من وحي العقل الفعّال الذي ينتقل بواسطة الرئيس إلى المدينة ، ويتحقق من أجزائها . . وإن أول الخصال الإرادية تبدأ بأن يكون الإنسان صاحب حياة طبيعية معدّة كي يصبح عقلاً بالفعل . . . والإنسان الكامل هو الذي استكمل قواه العقلية . .

(١) لاند : العقل والمعايير ، ص ٢٢ . راجع كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة لابن النضر الفارابي،

ص ٤٠ - ٤١ . للتعقّل في نظرية الفيض عند الفارابي .

(٢) الفارابي ، أبو النضر ، كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة ، قدم له وشرحه إبراهيم جزيني ، دار

الكتاب الحديث ، بيروت ، ص ١٩ - ٢٢ .

بمحيث يصبح عقله مادة وموضوعاً للعقل الفعال^(١). ومن هنا يتجلى لنا أن الفارابي كان يؤمن بالكفاح وحياة العمل ، ويدعو إلى عدم الانطواء والكفاح ، وإن الإنسان يجب أن لا يقف عند العلم والتحصيل ، بل يجب أن يتعداهما إلى العلم الكلي حتى يتمكن من القيام بما عليه من تبعات وواجبات هي اصلاح الفرد والجماعة . ولقد كان ابن سينا أميل إلى الناحية العقلية منه إلى الناحية الروحية والتصوفية ، فكان يقدس العقل ، ويرى فيه أعلى قوى النفس ، وفي الإنسان عقل عملي « وفعله يظهر التعدد في الطبيعة الإنسانية ظهوراً اعتيادياً ، غير أن وحدة العقل تتجلى مباشرة في شعورنا بأنفسنا واحداً كنا لذاتنا ادراكاً خالصاً . والعقل لا يترك قوى النفس الدنيا في مكانها بل هو يرقى بها » (٢) . ولقد أدى إلى تحطيم القيود التي فرضتها الأجيال على العقل حتى تتم السعادة . . . فالعقل يتمتع بقوة هائلة تؤهله لإدراك الحقائق الكلية ، والتواصل إلى عالم العقول المشرقة والتوصل على ضوئه بالسعادة . . . فمن الواجب تحرر العقل ، وإزالة الموانع عنه حتى يستطيع أن يؤدي عمله على أحسن وجه ، ويحقق كماله على أهون سبيل . . . ليتمكن من تأدية واجبه حراً طليقاً . . . (٣) .

أما، البيروني فقد كان يؤكد على الروح العلمية . . . « وقد كان باحثاً علمياً مخلصاً للحق ، نزيهاً . . . وقد بين أن التعصب هو الذي يحول دون تقرير الحق ... وبطالب في نقد الأمور والجرأة في الرأي » (٤) . . . أما المعري فقد جعل من العقل « إماماً ونبياً يصدر لقراراته ويتقيد بأحكامه » (٥) . أما ابن حزم الأندلسي ، فقد كان له آراء علمية ونظريات فلسفية أهمها « نظريته في المعرفة التي تعتمد العقل وتتدرج من الحس إلى العقل . إلى البرهان » (٦) وكل ذلك تأكيد للنور العقل وضرورة تحرره ليبلغ الإنسان كماله . أما (ابن باجة) فقد بنى فلسفته العقلية على الرياضيات والطبيعات . فأعطى الفلسفة الإسلامية روح العلم الصحيح ، وسيرها في طريق جديدة « فالحياة

(١) نفسه : ص ٨٤ - ٨٦ .

(٢) طوفان ، شعري حلفاء : مقام العقل عند العرب الصنوبر السابق ص ١٣٨ .

(٣) نفسه : ص ١٣٥ . راجع كتاب العقل والمعيار ، لاندريه لاند ، ترجمة د. عادل الموا ص ٢٤ - ٢٥ .

(٤) نفسه : ص ١٣٩ - ١٤٤ .

(٥) نفسه : ص ١٤٥ - ١٥٢ .

(٦) نفسه : ص ١٥٨ .

السعيدة لا يمكن نيلها إلا بالروية ، وتنمية القوى العقلية تنمية خالصة من القيود^(١) وفي رأيه أن الفرد لكي يعيش كما ينبغي ، أن يعيش الإنسان على نور العقل وهدية^(٢) أمّا ابن طفيل ، فقد فضل طريق العلم على طريق الدين ، من حيث أراد أن يبيّن في قصته (حيّ بن يقظان) أن العقل يستطيع بالاستقرار والتأمل أن يدرك الحقائق العليا إدراكاً تاماً^(٣) : أمّا ابن رشد ، فيعتبر مؤسس الفكر الحرّ ، فهو جريء ومنطقي . . . حيث امتاز بالنقد . . . وقد اتفق مع مذاهب الزهد والتصوف . . . وحارب الآراء الفكرية المخالفة للعقل . وكان كتابه (تهافت التهافت) يؤكد هذه الحقيقة . هذا الكتاب الذي ردّ به على الغزالي في كتابه (تهافت الفلاسفة) ، حيث حارب الآراء الدينية التي أتمى بها الغزالي والمنافية للمنطق والعقل . . . ويظهر من كتب ابن رشد أنه كان أقل الفلاسفة تصوّفاً ، وأكثرهم تأييداً للعقل . . . وقد أنكر بعض الآراء الدينية القائلة ببعث الأجسام ، وعدّ القول بذلك خرافة : . لقد كان مخلصاً للحق إلى أبعد الحدود ، يسعى إلى الحقيقة ، ويعمل جاداً على الوصول إليها . والأخذ بها دون اعتبار القائل أو الدين . . . وكان يدعو إلى قبول الآراء الصحيحة ، سواء جاءت من مسلم أو من غير مسلم . . . ويحمل ابن رشد على مذهب الفقهاء الذين يقولون إن الخير يكون خيراً لأن الله أمر به ، وإن الشر يكون شراً لأن الله نهى عنه ، ويخالفهم في هذا كله ، ويعلم أن العمل يكون خيراً لنفسه وشرّاً لنفسه أو ذاته أو بحكم العقل . والعمل الخلقى هو الذي يصدر عن رؤية عقلية . . . ولا ين رشد مذهب في العقل ، وقد امتاز به على غيره ، وقال فيه قولاً اهتزّ له علماء اللاهوت في القرن الثالث عشر للميلاد ، واعتمد في مذهبه هذا على آراء أرسطو في العقل . . . «لكمال الإنسان الأعلى الذي لا يمكن أن يكون إلا بالدرس والتفكير ، والترفع عن الدنايا والشهوات ، بعد تكميل العقل المفكر الذي هو في نظره كائن مطلق مستقل كأنه جزء من الكون»^(٤) .

(١) نفسه : ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٧٦ .

(٣) نفسه : ص ١٨٦ .

(٤) العقاد ، عباس محمود : ابن رشد ، دار المعارف بمصر ، سلسلة نوايغ الفكر العربي ١٩٧١ ص

وصفة القول . إن للعقل دوراً كبيراً في الثقافة العربية الإسلامية متواترة رئيسية ، وأهمية عظيمة ، تتجلى صورها الكثرية في نشاطه الفكري ، وخصاله في مختلف ميادين المعرفة والفكر ، من لغة وأدب ، وفقه وفلسفة ، وتاريخ ودين وقد كان للعرب النصيب الأوفر في تنمية الوعي العقلي ، وذلك بفضل الرؤية الإنسانية الواحدة ، متجاوزين بذلك ، العروق والألوان ، والقوميات ، واللغات ، والديانات ، والفلسفات ، إذ جاء تحقيق أعلى صورة من التعاون الإنساني ، والصلابة البشرية ، على أساس العقل ، ووحدته ، ورفع القيود عنه ، والوصول إلى غاية النور التي هي الأساس لتقدم الإنسانية وتطورها .

ومفيد هنا قبل أن ندخل في البحث للفترة التي نقتضيها بالمعالجة والبحث ، عند المفكرين العرب المحدثين ، أن نوضح مقام العقل ومكانته في الفكر العربي الذي تأثر فيه الفكر العربي الحديث أكبر تأثير ، مستمد من خلال ذلك ربط النشاطين العقلين في الشرق والغرب برابط قويم ، هو رابط العقل الإنساني .

ثانياً - العقل في الفكر الفلسفي الغربي

يقول (أنلره لالاند) : « إن الشيء الوحيد الذي يتمتع بالذاتية لا هو الإنسان ، باعتداف الناس جميعاً ، هو صفته كإنسان ، أي اتصافه بالعقل الذي لا يختلف الإنسان عن أقرانه أبداً ولا يقتصر العقل على أن يكون واحداً بين الناس ، بل إنه يترع إلى توحيد الأشياء يلرجاعها إلى مبادئ بسيطة . . . » ويقول : « إن العقل الحق في حرية مطلقة ، لا الغريزة ، ولذا فإن الفرد الراهن المشخص ، وهو عقار أقل منه غريزة ، يخضع خضوعاً مشروعاً للقوة الجمعية ، من حيث أن هذه القوة تمثل إرادة لأشخاص ، وتأملية » (١) ولحق العقل من الناحية الفلسفية تغيرات شديدة في الفلسفة الغربية ، يكاد يكون عددها مطابقاً لعدد هذه الفلسفات ، وهي تصطبغ حتماً بصباغها ، وتتفاوت بتفاوت ألوانها ونزعاتها . ومفيد هنا بعد أن أعطينا راجية نظر (لالاند) في المسألة ، حيث تعتبر وجهة نظره هذه في العقل ملقحي تيارين فلسفيين كبيرين ، أحدهما سكوتي أو مدرسي تقليدي ، ساد منذ أقدم العصور الفلسفية

(١) لالاند : العقل والماضي ، ص ٢ .

اليونانية إلى أواخر الفلسفة الغربية في العصر الحديث ، والآخر تيار حركي أو معاصر يمثل التمرعات الرئيسية في الفلسفات الراهنة اليوم . والذي كان له تأثير بارز في طبيعة انطلاق الفكر العربي الحديث الذي نتحدث في أحد مفاهيمه الأساسية حول الحرية في هذه الرسالة .

هنالك مترعان رئيسيان في تاريخ الفلسفة المدرسية ، يعرف أولهما بالمتزع الاختباري والآخر بالمتزع العقلي .

المتزع الأول يمثل الفلسفة الاغريق « هذا المتزع لم يميز العقل عن الحواس إلا قليلاً »: وقد أدرك المغالطون أول من أدرك . أثر الإنسان في المعرفة .. ومهدوا بذلك السبيل لظهور الفلسفة العقلية السقراطية . . . وقد خلصوا إلى القول بتعذر وجود حقائق كلية ضرورية . انطلق (بروتاغوراس) في الفلسفة (هرقليط) القائلة بالضرورة . وانتهى إلى أن الأشياء عندي هي كما تبدو لي ، وهي عندك كما تبدو لك ، مادام كل شيء يجري ، وكل شيء يتغير ، والإنسان هو مقياس الأشياء جميعاً (١) لأن الأشياء في تغير متصل ، كما يقول هرقليط : « فأنت لا تنزل النهر الواحد مرتين ، فإن مياهاً جديدة تجري من حولك أبداً . . . ولولا التغير لم يكن شيء ، فإن الاستقرار موت وعلم . . . والتغير صراع بين الأضداد ليحل بعضها محل بعض ، . . . فالمسألة إذن تدور حول الذهاب بالشك إلى أبعد الحدود ، للبحث عن حقيقة مطلقة فوق التغير المحسوس ، وعلماً يقينياً من الجوهر الأوحد ، وفي العقل الإنساني الذي يتركه (٢) . وعلى ذلك تبطل الحقيقة المطلقة ، لتحل محلها حقائق متعددة بتعدد الأشخاص ، وتعدد حالات الشخص الواحد ، ويمنع الخطأ إذ يمنع أن تتصور غير ما تتصور في وقت ما ، والنتيجة المنطقية ما يصدق على المعرفة يصدق أيضاً على العمل ، وإن الفرد في نظر (بروتاغوراس) مقياس النفع والضرب ، والخير والشر ، والعدل والظلم ، غير أن هذا لا يعني ترك الأمور فوضى ، وإنكار الحكمة والحكيم (٣) ولقد ألح (الرواقيون) على أثر الإرادة في التصديق ، وذهبوا إلى أن

(١) المصدر السابق : ص ٤٢ .

(٢) تروم ، يوسف : تاريخ الفلسفة اليونانية ، ص ١٨ - ١٩ .

(٣) نفسه : ص ٤٧ .

الإرادة هي التي تقلب الاحساس معرفة ، وامتدحوا اشتداد النفس ، وهو ضروري للعلم ورأوا أن البشر كافة يؤلفون مجتمعاً كبيراً ، يضم كائنات عاقلة تتواصل مع العقل الكلي فالفلسفة عندهم تنطلق من محبة الحكمة ومزاولتها ، والحكمة : « علم الأشياء الإلهية والإنسانية والعقل يربط المعلومات بالعلل في الطبيعة ، ويربط التالي بالمقدم في المنطق ، وهو الذي يطابق بين أفعاله وقوانين الوجود في الأخلاق ، وبعبارة أخرى فإن المنطق عند الرواقين الماديين الحسيين صورة الطبيعة في العقل ، والأخلاق خضوع العقل للطبيعة »^(١). أما الأبيقوريون فإنهم يمثلون الوجه النقي للمذهب الاختباري ، ويرى أبيقور أن الاختساس هو ينبوع المعرفة ، ينبوعها الأول. والتنبؤ هو معادل الأفكار العامة التي تؤلف العلم كل العلم فالحدس الفكري استدلال يؤدي بنا إلى استخراج تفاصيل العالم من « نظرة إجمالية »^(٢) ، ولقد تطور المذهب الاختباري في الأزمنة الحديثة ، وغدا مذهباً تجريبياً ينكر في بعض الأحيان أثر فاعلية العقل إنكاراً تاماً ، إن لم ينكر واقع العقل النفسي .

يعترض جان لوك ، وهو ممثل هذا المذهب في القرن السابع عشر على ديكارت ، القائل بالأفكار الفطرية ، فلوك ، ينكر المعرفة الفكرية التي قال بها ديكارت وبعض الفلاسفة المسلمين كالغزالي^(٣). ويرى أن شيئاً ليس بفطري في المبادئ والأفكار وقواعد الأخلاق وإن الروح صفحة بيضاء خالية من كل انطباع ، بريئة من أية فكرة على الإطلاق ، وإنما تنشأ أفكار الزمان والمكان والعدد والانهاية والهوية وفكرة الله ذاتها ، تنشأ في نفوسنا من التجربة ، وبالتجربة . . . ويعترف جان لوك أن لهذه التجربة ينبوعين : الحواس التي نطل بها على الأشياء الخارجية ، والفكر الذي يدرك عمليات العقل بالتفكير ، والتفكير هو معرفة النفس بعملياتها المختلفة. ومن هنا يسهم العقل في تشكيل أفكاره^(٤). فالتجربة لا تتوفر لنا المعرفة الحقة ، وإن

(١) نفسه : ص ٢٢٤ .

(٢) نفسه : ص ٢١٦ .

(٣) اسلام ، عزمي : جون لوك ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ، ص ٤١ - ٤٧ .

(٤) لانسند : العقل والمعايير ص ٤٤ - ٥٥ . راجع جون لوك لعزمي اسلام المصدر المذكور ،

ص ٤٧ - ٥١ .

أدق حل من هذا الأصل على المثالي الفهمية لديهم والأخلاق ، والعلم يرتفع
نوع الجنس ، والأخلاق تلعب على ما يجب أن يكون ، لا على ما هو كائن . والعقل
لا يجد اطمئنانه النهائي إلا بمنزلة الأولى للسودات .

وخلاصة مذهب (لوك) : أن سررتنا مقصورة على التجربة الظاهرة والباطنة ،
فيستعين على الفلسفة أن لاقتنع بما يدرك بالملاحظة والاستدعاء فحسب ، وإن تبدل عن
المسائل الميانيزية وعن المفاهيم العقلية (١) . وكل فلسفة نقادي بالفرد ، تقتضي
الحرية . لأن الحرية هي الشخصية ، والشخصية هي أساس الحرية ولكن (٢) .
(كوندريك) يرجع الأفكار والملكات والعقل ذاته إلى الاحساس يقول : « إننا لانرى
عندما نفكر كيف تسربت الأفكار والقواعد إلى ذواتنا ، ونحن نسميها بأسماء
العقل والنور الطبيعي ، أو الأفكار الفطرية أو المبادئ المنقوشة في جبلتنا » (٣) .
وكوندريك يقصر التجربة على الاحساس الظاهري ، ويستغني عن (التفكير) كمصدر
أصيل للمعرفة (٤) . أما دافيد هيوم ، فيستعاض عن هذه العلاقة بعلاقة أخرى هي
« رباط تداعي الأفكار » الذي يقيم في فكرنا مثلاً نزع الانتقال السير من مفهوم
ألمة إلى مفهوم المعلول ، وهو يواكبها في الغالب . وما بدأ السببية سرى عادة ذاتية
شائعة من عادات فكرنا . . . وهذا الارتباط الثابت ينسج في غزلنا خيالات من
الشعور ، قوامه استعدادنا لترتب حدوث اللاحق ، أو المتطول ، بحدوث السابق ،
أو ألمة (٥) . وينسج تفكير هيوم على تحليل المعرفة ، كما تبدل للوجدان خالصة من
ذل إضافة عقلية ، وفقاً للمبدأ الحسي . وعلى تقدير تسميه تبعاً لهذا التحليل ومن جهة
ملاحياتها لأدراك الوجود مع العلم « بأن شيئاً لا يختص في الذهن إلا أن يكون سروراً
أو إدراكاً » على ما يقتضي به المبدأ التصوري . فمذهبه يرجع إلى نقطتين : حسية
تصورية . وذهب في هذا المذهب بكل دقة لتطبيق المبدأين حتى أعلن الشك صراحة (٦)

- روا : كرم ، يونس : تاريخ الفلسفة المعاصرة ، ص ١٤١ ، ص ١٥٠ .
لوك : العلم ، غزني : جرن لوك ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٤ ، ص ١٥٠ .
روا : نفس : ص ١٥٠ .
روا : نفس : ص ١٥٠ .
روا : لوك : العقل والخيال ، ص ١٥٠ .
روا : كرم ، يونس : تاريخ الفلسفة المعاصرة ، ص ١٥٢ .

أما « ستورت مل » فيرى كما رأى (هيوم) ، إن وهماً ذاتياً يجعل الناس يتخيلون أن لديهم مبادئ كلية وضرورية وهو يفسر هذا الوهم بتداعي الأفكار ، يقول : « لئن استطاعت قوانين التداعي أن تولد في طبيعتنا شعوراً ، فإنه بالضرورة... فعندما يجتمع حادثان في أغلب الأحيان ، ولا يفرقان أبداً ، يقوم بينهما ترابط لا تنقسم عراه ، ولنفرض أن الشروط التي تخلق مثل هذا الارتباط القوي شروط مشتركة بين الناس جميعاً ، منذ نعومة أظفارهم ، وتلك هي حال المبادئ العقلية ، عندئذ نفهم كيف تستطيع هذه الاقتراعات بالتداعي أن تصبح كلية تقريباً ، ولا يفرق بعضها عن بعض ، فتعتبر علاقات سابقة للتجربة (١). وكان (مل) ينتقد أن المذهب العقلي هو المذهب الحدسي ، وأن المذهب العقلي يعني التعويل على الرأي الخاض كيفما كان ، ويحمل على التكاسل والمحافظة على القديم ، بأن يحسم كل مشكلة بقوله : إن العقل يرى كذا ، أو يجد في نفسه كذا وكذا من المعاني والمبادئ ، فعارضه في المذهب التجريبي القائل : إن الأفكار آتية كلها من التجربة ، وإن جميع النسب والعلاقات تفسر بقوانين التداعي (٢). وقد نظر (هربرت سبنسر) إلى المذهب الاختباري عبر مذهبه في التطور ، وإذا كان (مل) قد انطلق من تجربة الفرد فإن (سبنسر) ينطلق من تجربة النوع ، فينكر فرضية العقل كصفحة بيضاء ، ويرى أن الذكاء وظيفة حيوية ، وإنه كالحياة ، تكييف الفكر والطبيعة . إن فاعلية الفكر مواءمته حتى يصبح تقابلاً منسجماً بين الفكر والطبيعة . إن فاعلية الفكر لا تنفصل إذن عن الدماغ . وإن ارتباط فكرتين يعني ارتباطاً بين خلايا دماغية . وهذا الارتباط يستجيب للانطباعات ، ولعلاقاتها في نفوسنا ، وبالموراثية لإلا قانون الحياة ، فالدماغ الإنساني يتغير ويتحول عبر تعاقب الأجيال ، ويختزن تجارب لانهاية لها ، هي أكثر التجارب تماثلاً وأعظمها تكراراً ، وهذه التجارب المختزنة عادات تنتقل بالموراثية وترقى بالتدريج إلى رتبة الذكاء الرفيع الكامن في ذهن الطفل ، إن عادة الآباء تصبح طبيعة الأبناء . لذا فإن المبادئ العقلية فطرية لدى الفرد ، ومكتسبة لدى النوع ، خلا تجربته الموروثة ، والعقل غريزة حقيقية ، مازالت تتكامل باستمرار ، وإن تكاملها

(١) لاند : العقل والمعايير ، ص ٢٥ .

(٢) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ٢٤٢ .

رهن بتكليف علاقات الفكر الداخلية على نحو أكثر مواعمة من العلاقات الخارجية للأشياء^(١). فموضوع المعرفة عند سبنسر ينحصر في جملة العلوم الواقعية^(٢) ولنتقل الآن إلى المترع الثاني في المذاهب المدرسية . وهو المترع العقلي .

لقد عارض (سقراط) اختبارية المغالطين الحسية ، وخلص من حرجها إلى القول بأن الحقيقة هي معرفة الذوات الثابتة القطرية لدى الناس جميعاً . فالمعرفة تفترض وجود ذات ثابتة لكل شيء ، وهذه الذوات يحددها المفهوم ، وماتوليد العقول سوى حوار منهجي يستهدف استخلاص المعرفة بالذات ، أي الحقيقة ، من النفس التي تظهرها ، وذلك بعد مرحلة سلبية تستهدف تنقية النفس من الأخطاء^(٣) . والتوليد السقراطي يعني استخراج الحق من النفس . وكان سقراط في هذا المعنى يقول : إنه يحترف صناعة أمّة — وكانت قابلة — إلا أنه يولد نفوس الرجال . وهكذا كان سقراط من خلال منهجه في (التحكم والتوليد) يرى أن لكل شيء طبيعة أو ماهية هي حقيقته ، وكشفها يكون عن طريق العقل وراء الأعراض المحسوسة^(٤) ولقد غدت الذوات الثابتة السقراطية لدى (أفلاطون) (أنكاراً) أو (مثلاً) أي أنماطاً معقولة خالصة ، ونماذج ثابتة خالدة لكل موجود . وفي وسع الفكر أن يبلغ معرفة هذه المثل بالتذكر ، أي بحدث مباشر شبيه بالذكرى التي تنبثق في النفس فأبحاثه في المعرفة فيها منطق وفيها ميثافيزيقا ... أخذ الحد والاستقراء عن سقراط ، وتعمق في تفسير الحكم وأقامه على مشاركة المثل بعضها في بعض ... ونظر في أسلوب المعرفة نظراً عميقاً ودقيقاً ، وبلغ إلى عالم معقول ، هو أساس المعرفة والوجود المحسوس ، فكان وصفه المثل جواهر قائمة بأنفسها توكيداً لهذا الوجود الأعلى ، لفت به الإنسانية لفتاً قوياً إلى الفرق بين الجزئي والكلّي والمحسوس والمعقول^(٥) . أما أرسطو فإنه يفسح للتجربة في مذهبه العقلي مجالاً أوسع . رفض أن يكون للأفكار

(١) لاند : العقل والمعايير ، ص ٤٥ .

(٢) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ٣٥٧ .

(٣) لاند : العقل والمعايير ، ص ٤٦ .

(٤) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة اليونانية ، ص ٥٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٧٨ .

أو للمثل وجود مفارق ، ورأى أن المعقول ، باعتبارها ، مضمراً في المحسوس . ولكن أرسطو يضع فوق العقل المنفعل عقلاً فاعلاً ، يستطيع وحده استخلاص المعقول من المحسوس ، ويمكننا من أن ندرك حلياً المبادئ التي يتعلل البرهان عليها ، وهي أساس كل برهان . إن العقل الفاعل في نظر (أرسطو) عقل لا شخصي يفيض عن العقل الإلهي ، أي المعقول المحض . وموضوع المنطق عند (أرسطو) أفعال العقل من حيث الضحة والفساد ... وأفعال العقل ثلاثة : التصور الساذج ، والحكم أو تركيب التصورات وتفصيلها ، والاستدلال أو الحكم بواسطة . (١) وعندما امتزجت المسيحية في الفكر الغربي ، نشأ في علم الكلام مذهب عقلي ، ساد العصر الوسيط ، حيث استخدم (أوغسطين) نظرية المثل الأفلاطونية ، واتبع (توما الاكويني) خطأ أرسطو في تمييز العقل الفاعل عن العقل المنفعل (٢) . أما ديكارت أبو الفلسفة الحديثة فبالرغم من ثورته على أساليب الكلاميين ، فإنه ظل يعتقد مثلهم ، بأن العقل يتسبح إدراك ذات الأشياء ، وما اللوات سوى طبائع حقيقية ثابتة ، يدعو مفاهيمها باسم الأفكار القطرية وفي كتابه التأملات يوضح (ديكارت) في التأمل الثاني : ان التمكن يستعمل حريته الخاصة (٣) وللمنهج الديكارتي أربع قواعد عملية : القاعدة الأولى « أن لا أسلم شيئاً إلا أن أعلم انه حق » عن طريق الإدراك بالحدس المباشر وبالحدس غير المباشر أو بالاستنباط . والقاعدة الثانية (أن أقسم كل مشكلة تصادفني ماوسعني التقسيم ، ومالزم حلها على خير وجه » وذلك بأننا لما كنا نطلب الوضوح ، فيجب علينا أن نذهب من المركب إلى بساطته ، ومن الكل إلى أجزائه ، أي مما هو تابع لغيره ومعقول بهذا الغير إلى ما هو مستقل بنفسه ومعقول بذاته . وهذا هو التحليل والغرض منه الحدس الذي هو المعرفة الحقة . والقاعدة الثالثة (أن أسير بأفكاري بنظام فأبدأ بأبسط الموضوعات وأسهلها معرفة ، وأرتقي بالتدرج إلى معرفة أكثر الموضوعات تركيباً) وهذه قاعدة التركيب بعد

(١) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة اليونانية ، ص ١١٩ .

(٢) لاند : العقل والمعايير ، ص ٤٧ .

(٣) ديكارت ، رينه : التأملات ، ترجمة : د. شعلان أمين ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الفنية المطبوعة بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٩ ، ص ٥٥ .

قاعدة التحليل . أما القاعدة الرابعة فهي « أن أقوم في كل مسألة باحصاءات شاملة ، سواء في الفحص على الحدود الوسطى أو في استعراض عناصر المسألة ، بحيث أتأكد أنني لم أغفل شيئاً » وهذه القاعدة ترمي إلى استيعاب كل ما يتصل بمسألة معينة ، وهي تفيد في التحقق من صدق النتائج « (١) . فمنطق ديكارت ينطوي على نظرية في العقل والعلم بأن واحد . وقد دفع (نقولاً مالمبرانش) نظرية ديكارت هذه إلى حدها الأقصى ، ورأى أن العقل الذي يسهم فيه جميع البشر عقل كلي ثابت ضروري لا نهائي . يقول : « ان عقلي لا يمكن ان يكون إلا عقل الله أو بالأحرى الله ذاته يباحث خلود الله وجوهه ، ونحن إذن نرى في الله أفكار الحقيقة الخالدة ، حقائق العقل وحقائق القوانين الخالدة ... إن الله ملتقى العقول ، كما ان المكان ملتقى الأجسام ... وفي الله يوجد العقل الذي ينيرني بالأفكار المعقولة الخالصة ، الذي يقدمها بغزارة إلى فكري وإلى فكر البشر كافة . » (٢) « فكل شيء في نظره » إذا متأملناه كما ينبغي رَدنا إلى الله « (٣) والعقل هو صوت الله فينا ، من لا يصغي إليه يقع في الخطأ والخطيئة « (٤) . أما (لبيتر) الذي اعترف بضرورة التجربة في العمليات الفكرية ، فقد اعتمد التحليل العقلي للبحث عن الحقيقة للوصول إلى الممكنات ، ومجرداتها النهائية ... وإن الله قد أوجد العالم بالتفكير فيه ، فالكائن والفكرة الإلهية هما إذن شيء واحد ... وقد رأى (لبيتر) من خلال الجدل العقلي تأويلاً للفكر الإلهي ، وإن ما يعقله الله يوجد في عقله أولاً ، ثم يوجد في العالم . وإن العقل البشري إنما هو القلرة على تقليد هذا العقل الإلهي ... مع أنه لم يوحد الله والعالم ، بل كان بعيداً عن مذهب وحدة الوجود « (٥) . ويسينغ (سبنوزا) على العقل خصائص مذهبه الصوفي ، فيميز ثلاث درجات أو ثلاثة أنواع للمعرفة ، فالمعرفة من النوع الأول هي المعرفة السماعية ، والمعرفة بالتجربة المبهمة ، والمعرفة من النوع الثاني أو العقل ، تقوم

(١) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ٩٤ .

(٢) لاند : العقل والمعايير ، ص ٤٨ .

(٣) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ٩٤ .

(٤) نفسه : ص ١٠٤ .

(٥) طيمه ، جورج : فلسفة (لابينتر) ط ٢ مكتبة atlas ، دمشق ١٩٦٥ ص ٨ .

على ربط النتائج بالمبادئ ، إنها تتناول النوات ، الأشياء الثابتة الخالدة ، والقوانين التي تستمد منها الأشياء الفردية . أما المعرفة من النوع الثالث فإنها تسمى العلم الحدسي ، وقوامه إدراك النتائج في المبدأ ، وإدراك ذات الأشياء في ذات الله الالاهائية . (١) وقبل كل شيء عند (سبنوزا) يجب التفكير في وسيلة شفاء العقل وتطهيره لكي يجيد معرفة الأشياء .. وهذه الوسيلة هي التمييز بين ضروب المعرفة وتقدير قيمة كل منها لأجل الاهتمام إلى المعرفة الجيدة (٢) ولقد قام (كانت) بثورته العقلية « الكوبرنيكية » فجعل الأشياء تدور حول الفكر ، بعد أن كان الفكر هو الذي يدور حول الأشياء فـ « كانت » أراد للكون كله أن يدور حول إنسان وذهب إلى القول إن الفكر مشرع الأشياء (٣) . ويجاوز (ميكل) أخيراً منطق المنطقين العقلي ، وينظم « عقلياً » منطق التناقض ، أو الجدل ، ويرى أن العقل أو الفكر يتصف بالصفة التاريخية أول ما يتصف ، وإن حياته حياة الخلق الكوني المتصل ، فالعقل ليس بالفكر البشري المعطى في لحظة من الزمان ، بل هو تاريخ الكون ذاته . وما التاريخ الكوني إلا تجلي « العقلي » الوحيد وهذا يعني أن « كل معقول موجود وكل موجود معقول » . والعقل هو أرفع وحدة في سلم المعرفة ، معرفة الأشياء ومعرفة الذات ، إنه وعي بالاتساق الرئيسي بين الحقيقة الموضوعية وبين أفكارنا الذاتية . ولكن هذا الوعي يختلف عن المعطى الجاهز ، لأنه غزو يرسم تاريخ البشرية مراحل وخطاه . (٤) وإذا تركنا هذه المذاهب جانباً ، وجدنا تياراً قوياً من التفكير الفلسفي ينشأ من مفهوم الحياة ، ويرى أنصاره أن الفكر المنطقي بمثابة تفتح الشعور ، أو ازدهاره ، والشعور بأصله مبهم يظل كامناً في الحياة العضوية إلى أن تعبّر المبادئ العقلية عن بعض مطالب الشعور ، وهي ذاتها مطالب تستجيب لحاجات إنسانية لدى الحي أكثر من استجابتها « تأكيدات وأحكام » . إن الحياة تطلب منا أن نسلك على نحو واحد ازاء وقائع مختلفة ، ولذا يرتبط المفهوم بالقانون الأساسي ، قانون التكيف والموازنة . ولا شيء

(١) لاند : العقل والمبادئ ، ص ٤٩ .

(٢) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ١٠٨ .

(٣) لاند : العقل والمبادئ ، ص ٤٩ .

(٤) نفسه : ص ٥٠ .

بمستغرب إن كان قانون الحياة المذكور هو أيضاً قانون الفكر . وإن عقلنا ليتصرف من الناحية العملية على نحو واحد تجاه الحوادث ، وتتجلى مصلحته في أن يتصرف على هذا النحو ، ومن أصحاب هذا المبدأ (رويس) الذي يرى أن مبدأ الهوية عند المناطق ليس سوى التعبير الصوري عن قانون العادة والتكرار . « (أمّا برغسون) فيدقق في تمييز الإنسان العارف عن الإنسان الصانع ... فالفكر وليد التقنية . ويمضي وليم جيمس إلى اعتبار الحقيقة على أنها اليسر والتجاح . أما (ليفي ربول) فقد أظهر من خلال دراسة الوظائف العقلية أن لها أنماطاً اجتماعية تقابل ذهنيات مختلفة . فالذهنية العقلية (المتمدنية) تخضع لمبدأ عدم التناقض ، وهي خاصة بالمجتمعات المتميزة . (أما دور كهاميم) فيرى أن ليس للفرد عقل ولا وسيلة فهم ووعي لولا المجتمع والتربية الاجتماعية (١) .

ثالثاً - ماضي الغرب وحاضر العرب

أما وقد أتينا على هذه المقارنة لمقام العقل عند العرب والغرب ، لا بد لنا من التركيز على نقطتين أساسيتين :

الأولى تتمثل بـ « ماضي الغرب » ، والثانية تتعلق بـ « حاضر العرب » .

النقطة الأولى تدور حول أثر الطريقة العربية على الغرب ، وهي الطريقة التي سار عليها العرب وفلاسفتهم وعلماءهم في تمجيد العقل ، والاعتماد عليه ، واعتباره الدليل والحكم والقائد . وقد مهدت هذه الطريقة إلى عصر النهضة وبعث أوروبا الجديدة .. ولقد أكد (لويس برنارد) في دراسته ذلك ، إذ قال : « إن أوروبا تحمل ديناً مزدوجاً للعرب » (٢) . كما أكد « أدلارواوف باش » الإنكليزي ذلك أيضاً إذ قال : « إني وقائدي ودليلي هو العقل ، قد تعلمت شيئاً من أساتلتي العرب .. » (٣) ويعترف (غوستاف لوبون) بأن العرب أوّل من آمن بما نطلق عليه حرية الفكر والتسامح الديني (٤) وكما هو معروف كذلك فإن الغرب اقتبس فلسفة ابن رشد بكاملها التي تقوم على إعزاز العقل وتمجيده ، والتي كان لها تأثير عظيم في أوروبا ...

(١) المصدر السابق ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) طولان ، قنوي حافظ : مقام العقل عند العرب ، ص ٢٢٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٢٨ .

(٤) نفسه : ص ٢٢٩ ، راجع الأعمال الكاملة ، لعبد عبده ، ج ٢ ص ٢٠٦ .

وقد اطلع (بيكون) على فلسفة ابن رشد ومؤلفاته ودورها دراسة عميقة واستناد منها فوائد جليلة كان لها أثر كبير في نتاجه واتجاهات فكره .

أما النقطة الثانية التي تتصل بخاض العرب ونهضتهم الحديثة ، فلذلك في أن العرب في هذا العصر ، هم بأشد الحاجة إلى الروح التي تجلت في التراث العربي الإسلامي . وسادت المعتزلة وبعض الفلاسفة العرب وحكمائهم تلك الروح التي تعجد العقل ، وتدعو إلى التجديد وتقدير حرية الفكر ، وتترع إلى الخلاص والانعتاق من قيود الماضي وإطلاق التقليد . وتتول بالتححر من سلطان القدر . ان هذه الروح هي التي تثير الطريق لحل المشاكل العديدة التي واجهت وتواجه العرب في تاريخهم الحديث المعاصر ... ومن الواجب أن تسود هذه الروح المجتمع العربي : لأنها وحدها تدفع إلى التقدم المستمر ، والنمو المتواصل وتحول دون تعطيل العقل وتجميده . فينطلق متحرراً خلاقاً منتجاً في جميع ميادين الحياة . ولقد أدرك الكثير من مفكري العرب في العصر الحديث رغم كل المصاعب التي اعترضتهم ، أن التقدم لا يصل إليهم إلا على جسر من حرية الفكر . هذه الحرية التي كان أسلافهم يرون فيها الجمال والقداسة والخلاص . وهذه الحرية هي التي أخرجت للعالم الحضارة العربية . فأثمرت في كل أنحاء الدنيا علماً وتقدماً وحضارة . كان منبعها الأساسي عند العرب . لأنها هي وحدها أحد العوامل الأساسية البارزة التي دفعت العرب إلى القيام بدورهم بحماسة متناهية وفهم قوي .

لقد أنتج العرب وأثمرت قرائنهم عندما كانوا أحراراً . يؤمنون بحرية الفكر ويطبقونها . ويقدمون العقل ويصدعون لأحكامه ، ولكن ، حينما ابتلوا بالاستعمار وما صحبه من ضغط على المواهب وكبت للحريات وقتل للقبليات : ضعفت عزائمهم . وتبلدت عقولهم . وهزلت هممهم . وأحاطهم الجمول واليأس . حتى لقد تسرب إلى الكثيرين أن العرب ليسوا أهلاً لعظائم المبتدعات ، ولا أكفاء لحمل الرسالات . ولا صالحين لخدمة المدنية . ويبدو لي أننا لو أخذنا عن أسلافنا منظار العقل ، الذي استخدموه وهم أشداء أقوياء . لانبثقت لنا على الفور أسس جديدة ، نقيم عليها حياتنا الفكرية بدلاً من الأسس السائدة ، والأسس الجديدة المرجوة هي أسس الحوار الحر الذي تعادل فيه قامات الناس ، وان تفاوتوا ، ففي هذا سداد الرأي وقوة الحجج :

وأما الأسس التي نريد لها الزوال ، فهي تلك التي تحيي فيها الفكرة من علي ، تنهبط كالقدر على رؤوس الناس . وعندئذ يكون الصواب هو المعيار الذي تمليه تلك الفكرة (السامية) ويكون الخطأ هو الجرأة على مناقشتها ، فضلاً عن الجرأة على تجريحها والتمرد عليها « فأصل الفكر إذا جرى مجراه الطبيعي المستقيم هو أن يكون حواراً بين (لا) و (نعم) وما يتوسطهما من ظلال وأطياف ، فلا الرفض المطلق الأعمى يعدّ فكراً ، ولا القبول المطلق الأعمى يعدّ فكراً ، ففي الأول عناد الأطفال ، وفي الثاني طاعة العبيد ... ولم تكن مصادفة أن أخذ (سقراط) يطوف في الأسواق محاوراً كلا ونعم ، ولا هي مصادفة أن ساق لنا أفلاطون فكره في حوار ، ولكنه كان في الحاليتين امرأً مدبراً مقصوداً ليكون إمام الناس من بعد ، بمثابة الإعلان عن حرية الفكر كيف تكون » (١) .. فتلك هي طبيعة الفكر الحر ، أن يكون حواراً متعادلاً الأطراف ، لا يأمر فيه أحد أحداً ، ولا يطيع فيه أحد أحداً إلا بالحق ، والإقناع إستناداً إلى العقل ، والمنطق السليم . لأن حد (العقل) هو « أن ينتقل الإنسان من معلوم إلى مجهول ، من شاهد إلى غائب ، من ظاهر إلى خفي خبيء ، من حاضر إلى مستقبل لم يحضر بعد أمام البصر ، أو إلى ماضٍ ذهب وانقضى ولم يعد مرثياً مشهوداً ، فالعقل يتعقب الحدث إلى أسبابه ، أو إلى نتائجه » (٢) وديكارت من خلال وافته المشهورة ، التي يميز فيها بين الذات من جهة والطبيعة من جهة أخرى . فالأولى فكر خالص والثانية امتداد خالص . فهو حين قال قولته التي لم يعد بين المثقفين مثقف لا يحفظها ، قولته : « أنا أفكر ، فأنا إذاً موجود » أراد بها أن « الأنا » أو « الذات » قوامها فكر ، قوامها عقل ، وهي تترك نفسها بنفسها ، ولا تحتاج في إدراكها هذا إلى برهان .. وبهذه الأنا المفكرة ، يستطيع أن يبرهن على كل موجود آخر ، ممّا يقوم على وجوده برهان عقلي . من ذلك وجود الله ، ووجود الطبيعة » (٣) .. من هذا المنطلق نرى المفكرين العرب المحدثين يمجّدون العقل ، ويستندون إليه ، ويدعون للأخذ به ، ولا غضاضة علينا في أن نستفيد من غيرنا في هذا المجال ، من البلدان المتقدمة المتطورة :

(١) محمود ، د. زكي نجيب : تجديد الفكر العربي ، دار الشرق ، بيروت ، أيلول ١٩٧١ ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣١١ .

(٣) نفسه : ص ٣٧٠ ، راجع كتاب التأملات لديكارت ، التأمل الثاني ، ترجمة الدكتور عثمان امين .

ط ، ١٩٦٩ .

فلقد أخذت الأمم منا في الماضي ، فكانت بحاجة لنا . فلماذا لا نأخذ منها الآن . ونحن بحاجة إليها معتمدين على عقولنا في انتقاء ما يناسبنا ، فالعلم ليس له موطن « فالإنسان يتميز عن سائر الكائنات الحية بالعقل ، هذا العقل هو أداة الإنسان لحسن التدبير . فالعمران أو الحضارة تقوم على العقل وهي أهم نتائجه والعالم رغم انقسامه إلى عالم إسلامي وعالم أفرنجي أو أوروبي ، وحدة متماسكة تعيش في أمم يؤثر بعضها في بعض وتشكل المجتمع الإنساني الواحد . وهذه الأمم تساعد وتتعاقد على التقدم والازدهار (١) . مستندة إلى العقل . وفي رأي محمد عبده (إن ديننا وتراثنا حضارة أنا على الاستنارة بنور العقل) إن أول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي . والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح ، فقد أقامك منه على سبيل الحجة . وقاضاك إلى العقل ، ومن قاضاك إلى حاكم فقد أذعن بسلطته . فكيف يمكنه أن يجور أو يثور عليك (٢) .

ويدعو الطهطاوي إلى الأخذ بالأشياء التي يقبلها العقل من أي مصدر كان ، لأن « العدل أساس والمرجع هو العقل ، وعند الفرنجة أشياء يقبلها ذوق العقل ، فلماذا لا تأخذ بها ... كما أن هناك أشياء لا توجد في الشريعة الإسلامية . ولكن العقل لا ينكرها ، بل يقبلها فلماذا لا تقبل بها » (٣) وهو في نظر الطهطاوي « الحكم الطبيعي الذي استند على أصله قبل ورود الشرائع ، فعليه مدار العالم ، ويجرى قوامه ، وهو النظام الذي وضعته الحكمة الإلهية في القوى البشرية وجعلته مشتركاً بينهم ، مستوياً فيهم ، ليميزوا فيه المباحات بلون نظر لبلد دون الآخر ، ولالقوانين مملكة دون ماعداها » (٤) . وهو الأصل لاكتساب المعرفة من أي مكان في دنيا العالم ، على حد تعبير محمد عبده : « فعلينا أن نجد السير في إكتساب المعرفة الصحيحة من أي أفق بزغت شمسها ، ونطرح كل ما يعده العقلاء عديم الفائدة » (٥) . وإذا أهملنا العقل ،

(١) المتوفسي ، خير الدين : مقدمة كتابه ألقوم مسالك في معرفة أحوال الممالك ص ٤٤ و ٤٥ .

(٢) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٣) الطهطاوي ، رفاعة : تخلص الأبرار ص ٧٣ راجع كتاب العدالة والحرية ، لمرة قروني ص ٤٠ - ٤١ .

(٤) المصدر السابق : الأعمال الكاملة ج ٢ ص ٤٧٦ .

(٥) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ج ٢ ص ٦٣ .

وانصرفنا عن سرّ ما أودع الله في شرائعه ، وغفلنا عن فهمه ، فاتبعنا الهوى في أفعالنا ، وجلبنا بذلك الشر على أنفسنا كان ما أصابنا من ذلك صادراً عن سوء اختيارنا .. (١) فقد منحنا العقل للنظر في الغايات والأسباب والمسببات ، والفرق بين البسائط والمركبات (٢) . فالعقل ينبوع اليقين في الإيمان بالله وعلمه وقدرته والتصديق بالرسالة (٣) . ويذهب محمد عبده إلى أكثر من ذلك ليدعو إلى تقديم العقل على ظاهرة الشرع : وإلى قلب السلطة الدينية من خلال الاعتماد عليه : فقد « هدم الإسلام بناء تلك السلطة . ومحا أثرها ، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم . لم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ، ولا سيطرة على إيمانه ، على أن الرسول عليه السلام كان مبعثاً ومذكراً ، لا مهيمناً ولا مسيطراً . قال الله تعالى : « فذكر إنما أنت مذكر . لست عليهم بمسيطر » (٤) . لم يجعل لأحد من أدله أن يحل ولا أن يربط ، لا في الأرض ولا في السماء . بل الإيمان يعتق المؤمن من كل رقيب عليه فيما بينه وبين الله وحده . يرفع عنه كل رق إلا العبودية لله وحده . وليس لمسلم مهما علا كعبه في الإسلام على آخر مهما انحطت منزلته فيه ، إلا حقّ النصيحة والإرشاد ... فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه .. (٥) . ويعتبره الطهطاوي الأساس « في ميدان العلوم العلمية والإنسانية وإن كان يتحفظ على قدراته عندما يكون الحديث متعلقاً بالعلوم الإلهية ، والقضايا الدينية ، وما هو متصل بها بسبب وثيق .. » (٦) وهو في رأي شبلي شميل الأساس « الذي يتصرف في المعاني بحسب قوته سواء أكانت المبادئ المؤسسة عليها صحيحة أو فاسدة . فالمبادئ على حدّ قوله : لا تؤثر في قوة العقل ، بل في مجرى أفكاره ، ولا في قوة استنباطه الأدلة العقلية ، بل في صحة أحكامه أو عدمها ... لأن العقل يسير في الطريق التي يألفها ، وينمو على المبادئ التي ينشأ فيها . صحيحة كانت أو فاسدة ، وينبغ فيها بحسب ماله من الذكاء ... وإن مجرى الأفكار لا يتغير

(١) المصدر السابق : الأعمال الكاملة ج ٣ ص ٤٧٨ .

(٢) نفسه : ٢٢٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٢٥ .

(٤) سورة الفلقية : الآية ٢٢ .

(٥) عبده ، محمد : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٦) الطهطاوي ، رحمه الله : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

إلا بتغير المبادئ ، وإن أقرب المبادئ إلى الحقيقة ماوافق الاختيار فمن كان قليل الخبرة في شيء ، كان شديد التوهم فيه ، فالمعرفة في رأيه ليست أصيلة ، بل مكتسبة بالاختبار ، وقس عليها معارف الإنسان الصادرة عن سائر الحواس ، وإذا علمت أن جميع معارف الإنسان مكتسبة حكمت معنا بأن أفكاره مكتسبة وعقله مكتسب» (١) فالعلم بالنسبة للعقل في نظر شميل ، كالمال بالنسبة للعمل . لأنه مبني على صدق الحواس في نقله التأثيرات إلى العقل « فإذا صدقت في نقلها ، صدق العقل في أحكامه . واعتدلت الإرادة في شهواتها ، وتولد عن هذه الصفة الأولية الغريزية ، كثير من الصفات الفرعية الرفيعة ، كالكرم والشرف والشهامة والمروعة والصدق والعدل وحب الإلفة والتعاون ، وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تسبب بها راحة الإنسان وسعادته منفرداً ، ومجتمعاً . وبخلاف ذلك إذا انحدرت الحواس في نقلها ، وكذب العقل في أحكامه وضلت الإرادة في شهواتها ، تولد عنها الدناءة والكبرياء والجبن والكذب والظلم ورياء المحكوم واستبداد الحاكم والافتراء ، وغير ذلك من الصفات السافلة التي ترجع على الفرد بالويل ، وعلى الاجتماع الإنساني بالخراب » (٢) . فالعقل هنا عند شميل « ليس قوة خصوصية ، بل مجتمع القوى العاقلة كالتأمل والاستقراء والتصور . لأنه في نظره ليس خاصاً في الإنسان ، بل هو في الحيوان أيضاً ... » فمن الواجب أن لا نعتبر يجعل العقل صفة مميزة لسائر البشر على السواء ، ونحن نعلم أن بين فروع البشر ، بل الأفراد تفاوتاً من هذا القبيل ، فكل واحد ، عقله بقدر ما قسم له من التهذيب . فإن العقل البشري إذ يقتل المتوحش عدوه ، ويشرب من دمه . وإن قيل أن ما يميز الإنسان عن سواه ، إن لم يكن العقل نفسه ، فقابلته لأن يصير عاقلاً ، فالأختبار يكذب ذلك لأنه إذا كنا قادرين أن نعقل فالفضل في ذلك لحواسنا ولجميع وسائطنا العقلية » (٣) إذن تربية العقل ضرورية ، وسلطان التعليم الشائعة على العقول حتى الراقية له آثاره ، فالتمدن في الإسلام ما كان ليحصل لولا أنه « نقض الوثنية وهدم الأصنام ونفى تعدد الآلهة » (٤) . ولقد كان للمفكرين العرب المحدثين باعتمادهم على العقل الأثر

(١) شميل : شبلي : مجموعة شميل ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩ .

(٣) نفسه : ص ١٤٢ - ١٤٤ .

(٤) نفسه : ص ٦ - ٧ .

الكبير في النهضة العربية الحديثة لتخليص العرب من الجهل الذي خيّم عليهم فترة طويلة من الزمن ، هذه الفترة الممتدة عبر عصور الانحطاط وما رافقها من غزوات شعوبية واستعمارية إلى وطننا العربي. ولقد كانت فكرية العصور الوسطى التي بدأت بسيطرة العسكر المباليك على مقاليد الأمور في عالمي العروبة والإسلام تنفر من العقل كميّار للبحث والحكم والتفكير ، وتتنكر للعلوم العقلية . ولقد كان العداء للفلسفة في تلك الفترة من الزمن يحسّد هذا الموقف من العقل والعقلانية . كما أن للدولة العثمانية مؤسسات وشيوخاً وسلاطين ، كانت تشجّع الفكر المؤسس على الخرافة ، وتنفر من الفلسفة ، وتعادي أدائها في البحث ، وهي العقل ، وإذا كان المقام لا يتسع لاستقصاء أدلة هذا الحكم فإن بعض الأمثلة تكفي في هذا المجال فالإمام الغزالي قد ألف كتابه « تهافت الفلاسفة » الذي شنّ فيه أكبر هجوم على الفلسفة والفلاسفة ، على قوانين السببية وقوانين الطبيعة ... إلخ ، وردّ عليه أبو الوليد ابن رشد بكتابه (تهافت التهافت) الذي انتصر فيه للفلسفة والعقل والعقلانية . .) فلما جاء الكاتب التركي العظيم « حاجي خليفة » (١٠١٧-١٠٦٧ هـ - ١٦٠٩-١٦٥٧ م) فصنّف موسوعته (كشف الظنون ، عن أسامي الكتب والفنون) كانت وقفته أمام هذين الكتابين تجسّداً لمكان كلّ منهما في المناخ العثماني . . فقد أفرد حديثاً (لتهافت الفلاسفة) استغرق مئة واثنين وثلاثين سطراً بينما لم يفرّد (لتهافت التهافت) حديثاً ، وإنما عرّف له في التذييل والتعقيب على حديثه عن كتاب الغزالي ، ولم يزد هذا التعقيب عن ستة أسطر (١) ولقد كان الأزهر في ذلك الوقت لا يطبق حتى مجرد سماع مصطلحات وأسماء : مثل الفلسفة ، والمنطق ، والمعتزلة ومن العبارات التي غدت حكماً على ألسنة شيوخه : « من تمنطق فقد تزندق » (٢) من هنا نقدر الدور الكبير الذي لعبه المفكرون العرب في الفترة التي نؤرخ لها في إحيائهم لأحكام العقل ، التي هي قيم العلم والفكر الحرة للإنسان والذي يعتبره جمال الدين الأفغاني « من أكبر أسرار هذا الكون ، ولسوف يستجلي بعقله ما غمض وخفي من أسرار الطبيعة » هذا الإنسان المتميز بعقله ، لأن العقل في رأيه « جوهر إنسانية

(١) عملره ، د. محمد : الإسلام وفضائله ، ص ١٢٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢٨ .

الإنسان ، وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة ... والله قد جعل قوة العقل للإنسان محور صلاحه وفلاحه ، فيه أفرق وتميز عن الحيوانات « (١) ولقد كان لتيار التجديد الحديث واليقظة الحديثة ، الذي بدأ بالأفغاني ، وتجسدت قيادته فيه وفي محمد عبده ، الأثر الكبير في نهضتنا الفكرية الحديثة وتخليصها من البدع والخرافات ابستناداً على معطيات العقل . ولقد دخلوا هذه الساحة داعين الناس إلى العودة للبهيات . فلقد بدأ الإنسان بداية لتمييزه على غيره من الحيوانات . لكن نقطة الإفراق كانت قوته العاقلة ، والله جعل قوة العقل للإنسان محور صلاحه وفلاحه « (٢) » والعقل هو جوهر إنسانية الإنسان .. وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة « (٣) » الحكمة « أي الفلسفة » وألقتها العقل ، وهي مقننة القوانين وموضحة السبل ، وواضحة جميع النظامات ، ومعينة جميع الحدود وشارحة حدود الفضائل والرزائل ، وبالجملة ، فهي قوام الكمالات العقلية الخلقية فهي أشرف الصناعات « (٤) » ونقيض العقل وعلوه الجمود . فإذا لم يظفر الإنسان بالعقل فإن الجمود لا بدّ مرافقه والعقل هو الوسيلة الأساسية للتطور والانتصار على الجمود والأوهام « وسوف يستجلي الإنسان بعقله ماغمض وخفي من أسرار الطبيعة ... وسوف يصل بالعلم وباطلاق سراح العقل إلى تصديق تصوّراته ، فيرى ماكان من التصورات مستحيلاً ، قد أصبح ممكناً . وماصوره جموده بأنه خيال قد أصبح حقيقة « (٥) . والأفغاني الذي يقول « إن الحكم للعقل والعلم » لا ينكر أن للعقل نظرات ، وله ظرائر ثمرات هي فوق إدراك العامة والجاهل.

وهنا نتذكر منهج ابن رشد عندما قسم الناس إلى مستويات ثلاثة : « العامة : وسيلهم إلى المعرفة والإيمان ، الوعظ والخطابة ، والأسلوب الشعري . وأوساط الناس وسيلهم الجدل وحجج المتكلمين .

(١) نفسه : ص ١٢٧ .

(٢) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٥ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٩٨ .

(٤) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة : ص ٣٦٠ .

(٥) المصدر السابق : ص ٢٥٦ راجع كتاب خاطرات جمال الدين الأفغاني لمحمد الخرومي ص ١٩٥ .

والخاصة : وسيلهم صناعة الفلسفة وبراهين العقل « (١)

وانطلاقاً من هذا الواقع الذي ساد في عصر النهضة، يقول الأفغاني: « إن العقل لا يوافق الجماهير ، وتعاليمه لا يفقهها إلا النخبة من المتورين ، والعلم ، على ما به من جمال لا يرضي الإنسانية كل إرضاء ، وهي تتعطش إلى مثل أعلى ، ونخب التحليق في الآفاق المظلمة السحيقة التي لا قبل للفلاسفة والعقلاء برؤيتها أو ارتيادها » (٢) ولم يكن تصدي مفكرينا في عصر النهضة بابرّاز العقل مقتصرّاً على أمور الدنيا وعلومها فقط، بل تعدّاه إلى أمور الدين ، والدين الإسلامي على وجه الخصوص ، فالإيمان ، يقين « ولا يقين مع التحوّج من النظر ، وإنما يكون اليقين بإطلاق النظر في الأكوان ، طولها وعرضها ، حتى يصل إلى الغاية التي يطلبها بدون تقييد . فالثّمة يخاطب في كتابه الفكر والعقل والعلم بدون قيد ولا حدّ ... والوقوف عند حدّ فهم العبارة مضّرّ بنا ، ومنافٍ لما كنّه أسلافنا من جواهر المعقولات ، التي تركنا كتبها فراساً للأتربة وأكلة للوسواس ، بينما انتفعت بها أمم أخرى أصبحت الآن تنعت باسم النور والقرآن دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم ... فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي ، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري فلا يدهشك بخارق العادة ، ويغشى بصرك بأطوار غير معتادة ، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية ، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إيفية ... وإن التقليد حتى في العمل الديني الصالح ليس من شأن المؤمنين ... فالمرء لا يكون مؤمناً إلا إذا عقل دينه ، وعرفه بنفسه حتى اقتنع به . فمن ربي على التسليم بغير عقل ، والعمل ، ولو صالحاً ، بغير فقه ، فهو غير مؤمن . لأنه ليس القصد من الإيمان أن يدلّل الإنسان للخير ، كما يدلّل الحيوان . بل القصد منه أن يرتقي عقله ، ويتذكر نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه ، فيعمل الخير لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله ، ويترك الشر لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرتّه في دينه ودنياه ، ويكون فوق هذا على بصيرة وعقل في اعتقاده ، فالعاقل

(١) همارة ، د. محمد : الإسلام وقضايا العصر ، ص ١٤٠ .

(٢) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ١٠٢ .

لا يقلد عاقلاً مثله. فأجلد به أن لا يقلد جاهلاً هو دونه (١) من هذا المنطلق الفلسفي المسترشد بالعقل أبرز هذا التيار التجديدي العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات.. وهي من الأفكار المحورية في معارضة التواكل التي لعبت دوراً أساسياً في تحلّف الإنسان العربي... فالعالم الجزائري « عبد الحميد بن باديس » ، وهو من أعلام ذلك التيار التجديدي ، يرجع نجاح الأمة في عصر حضارتها الذهبي إلى إيمانها بارتباط الأسباب بالمسببات ، وهو الإيمان الذي أثمر الاعتقاد بحرية الإنسان واختياره ، وبأن للأشياء ، في ذاتها وبطبيعتها نفعاً أو ضرراً ، حسناً أو قبحاً ، بصرف النظر عن النصوص والنقل والمأثورات (٢) من هذا المنطلق يرى محمد عبده أن طبيعة الإسلام مبنية على العقل ، وهي تطلق له العنان على قنن حدوده التي يتمكن من الوصول إليها بحسب إمكانياته ، ومعطياته فهي : « تنبّه العقل البشري وتوجهه إلى النظر في الكون ، واستعمال القياس الصحيح ، والرجوع إلى ما حواه الكون من النظام والترتيب وتعاقد الأسباب والمسببات ، ليصل بذلك إلى أن للكون صانعاً واجب الوجود ، عالماً حكيماً قادراً ، وأن ذلك الصانع واحد... وأطلق للعمل البشري أن يجري في سبيله الذي سنّه له الفطرة بدون تقييد... على وجه يتيسر للبشر أن يستعملها في تسخير أشياء الكون لمنافعه... وأن يبحث في عوالم الكون معتمداً العقل ، يجري شوطه الذي قدّر له في طريق الوصول التي كانت عليه الأكوان.... وفي هذا المجال فإن القرآن لا يقيّد العقل بكتاب ، ولا يقف به عند باب ، ولا يطالبه فيه بحساب.. (٣) فلقد حرّره من الجمود ليسير إلى الأمام ، وهل يبقى مستحيلاً ، كما يقول الأفغاني « إيجاد مطية توصله للقمر أو الأجرام الأخرى ، وما يلزمنا بعد ذلك ما يأتيه الإنسان في مستقبل للزمان ، إذا هو ثابر على هذا السير كاشفاً السرّ بعد السرّ من مجموع أسرار الطبيعة التي ما وجدت إلّا للإنسان ، وما وجد الإنسان إلّا لها. » (٤) هكذا ارتقى الإنسان بالعلم ، ولطف وجدانه بالفهم ، ونفذ عقله بالتفكير في أسرار الكون ،

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص ١٥١ . ٢٧٩ - ٢٨١ ج ٤ ، ص ٤١٤ .

(٢) عمارة ، محمد : مسلمون شواهد . ص ٢٦٨ .

(٣) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص ٣٣٩ .

(٤) الخزومي ، محمد : خاطرات جمال الدين ، ص ١٩٥ .

وتمزقت دون روحه حجب المادة ، وانجلي له بوجود الأعلى كل تفاوت.... لأن ضعف العقل ، وقلة العلم ، ونقص الإدراك تقف بصاحبها عند الوسائط ، وقوة العقل ونفوذ البصيرة وسعة العلم تصعد بأهلها إلى مشهد الوجود... الوجود الأعلى ، وتشرق بها من هناك على العالم بأسره فيروحه ، عظيمه وحقيقه . سواء في النسبة إلى تلك القدرة الشاملة والعظمة الغالبة ، والفاضل والمفضول والفروع والأصول ، وما ظهر للأبصار وما نفذت إليه العقول ، كل ذلك يستمد وجوده من مشرق الوجود إلى مراتب قدرتها الحكمة وتمت بها النعمة (١) . فالإنسان كون عقلي ، سلطان وجوده العقل ، فإن صلح السلطان ، ونفذ حكمه . صلح ذلك الكون ، وتم أمره ... « فالله وكل بالعقل ، متبهاً لا يغفل ، وحسيباً لا يهمل ، وكالئلاً لا ينام » . وطالما الإنسان يملك هذا العقل فمن الواجب أن ينظر إلى القضايا والأمور نظرة نقدية لأن « الانتقام نفسه من الروح الإلهية في صدر البشر ، تظهر في مناطقهم سوقاً لانتقاص إلى الكمال ، وتنبيهها يزعج الكامل عن موقفه إلى طلب الغاية مما يليق به ، فالانتقاء تنفس عنه القلوب وتنشق فيه الألسنة » (٢) وكل ذلك غاية في الوصول إلى الكمال المنشود . من هذا المنطلق يجب أن يأخذ العقل أبعاده ، وأن يعطي حريته بلون أن توضع عوائق في طريقه « فقيد الأغلال أهون من قيد العقول بالأوهام ، والعقل أشرف مخلوق فهو عالم الصنع والإبداع ، ولا معطل له إلا الوهم ، ولا يبعده عن عمله إلا الجبن... فكل عناصر الوجود في هذا العالم الثاني خاضعة للعقل المطلق الإنساني فكل مستحيل اليوم سوف يكون غداً ممكناً » (٣) . فلماذا لا نترك للعقل الحرية في أن يعمل وينتق ويسيّر أوضاع الواقع . فنحن عندما لا نفعل ذلك نبتعد بأنفسنا عن مجالات العلم والتطور ، ونهمل ما هو مفيد لنا وقائم على العلم ، حتى في قضايا الدين لأنه « بإهمالنا للعلوم... صار الجهل المطلق سيد العقول جميعاً... فانبثقت من جراء ذلك من كل جانب أبشع الخرافات... وأصبح حتى الدين نفسه ، مجرد عبارات وإشارات وتمتمة كلمات ، بدلاً من أن يكون هادي النفوس ومنارة الطريق ومنطلق

(١) عبده : محمد : الأعمال الكاملة ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٦٦ .

(٣) «الافتاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٢٢٤ .

جميع التصرفات « (١) . فالتحرر الفكري من الجمود والتقليد والأوهام لا يكون إلا « بسلوك طريق العقل. ولابد من إحداث ثورة فكرية « تغريل بها موروثاتنا ... وخصوصاً أهل قرون التخلف والركاكة والإنحطاط » (٢) .. ولكن ليس معنى هذا أن نقفز فوق الواقع، وأن لانراعي المستوى العقلي الذي يسود حالة الجماهير. « فالعقل يمنع الإطلاق التام، والإطلاق التام معناه عدم العقل، وما العقل في اللغة إلا الربط، وهو ضد الإطلاق كما لا يخفى » (٣) لكن المسألة مسألة تطوّر وتقدّم على ضوء الحقائق المتوفرة ، وبأفضل طريقة ممكنة. فعلياً أن نحارب الأوهام ، ونبدّدها بقوة الحقيقة ، كي لا يقوى أمرها فتعدم أسباب التقدم ؛ فإن الإنسان إذا تمكن الوهم منه سقطت قواه ، وفقد أسباب العمل ، إذ يستولي الخوف على طباعه، والرعب على حواسه ، تستلفته حوادث الكون فيستهيها عوضاً عن أن يستفيد منها ، ولا تهمة شمس تسطع أو قمر يطلع ، أو ريح تهب أو نار تشب . وإذا نظر إلى السماء كف عنها الطرف خشية واحتراماً ، لأنه لا يرى كواكبها إلا آله ، ولا يحسب صواعقها إلا عذاباً ، وإذا نظر إلى الأرض قال : أمي ارحمني. وما يستدعي إلا خيالات وأوهاماً لا تجلب له خيراً ، ولا تدفع عنه ضيراً « على هذا النحو تألف العقل عند المفكرين العرب المحدثين . فأعادوا له مكانته الحقيقية إلى جادة الصواب ، وإن كان هنالك اختلاف في وجهات النظر حول هذه المسألة بين مفكر وآخر، على ضوء ثقافته وعقيدته ، ووعيه وجراته . ولكن بشكل عام نستطيع القول : إن هؤلاء المفكرين قد وضعوا الأسس لنهضة فكرية عربية حديثة ، منطلقها ورائدتها حرية العقل التي تعتبر الأساس والضرورة لتطوّر وتقدّم كل الأمم ومجتمعاتها على سطح هذا الكوكب .

(١) أمين ، قسم : الأعمال الكاملة ، ص ٢٠٦ .

(٢) عبيد ، محمد . الأعمال الكاملة ، ج ١ ، ص ٢٧ لثرائي محمد حمزة من مقدمة .

(٣) لرمضان ، شكيب : هاجية القومية العربية ، ص ١٦٤ .

الفصل الرابع

الحرية والضرورة

أولاً - الإرادة الحرة :

إنّ فوق الحياة الحاسّة ، الحياة الناطقة ، التي تتميز بقوتين أساسيتين : أولاهما قوة إدراكية وهي العقل ، والثانية قوة نزوعية وهي الإرادة . . . وهنا لابدّ من القول : إن هناك فرقاً جوهرياً بين المعرفة العقلية ، والمعرفة الحسية ، مع الحرص التام على إبقاء الصلة بين العقل والحس ، وبين النفس والجسم لأنّ ذلك ضروري من جهة ، ولأنّ موضوع دراستنا ليس من مجالاته الغوص في تفصيلات وجزئيات المذهب الحسي الذي يرد المعرفة العقلية إلى المعرفة الحسية مركبة ، وبين المذهب التصوّري الذي يجعل من المعرفة بنوعها مجرد تصور عديم العلاقة بالتجربة الخارجية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نقول بكل صراحة : إنّ المفكرين العرب الذين نتناولهم بدراستنا في المرحلة التي نؤرخ لها ، يفترضون الإمكانات حول مفاهيم العقل والضرورة والإرادة والحتمية والقيمة . كما هو موجود بالنسبة لمن عاصروهم من المفكرين الغربيين . وإذا ما وجد من أفكار عند العرب حول هذه المفاهيم ، نلحقه إما منقولاً من التراث عن الفلاسفة العرب الأوائل ، أو مستورداً من المفكرين الأوروبيين ، وإذا كان من محاولات للبعض من هؤلاء في هذا المجال ، فالسطحية تلازمهم ، إذ لا يلامسون جوهر المسألة ، من أجل إبراز هذا الجوهر ، بل تبقى أفكارهم تدور حول المسائل الشكلية .

المهم ، لقد تميز الإنسان منذ أرسطو وأفلاطون بمعارفه العليا . وهي أولاً معرفة الكليات المجردة ، أي المعاني المجردة عن المادة ، وخصوصاً تلك التي تعود إلى الرياضيات وإلى ما بعد الطبيعة ، وهي أساس المعرفة العقلية إجمالاً ، والشاهد الأوضح

على الإدراك « النسبة » ذلك الإدراك المقوم لجميع أفعال العقل^(١) وما الإدراك ، والحكم ، والاستدلال ، إلا إثبات أكيد تنحصر فيه المعرفة العقلية ، وما الاستقراء في العلوم إلا دليل على أن هذه المعرفة تنقل إلى ماهيات الأشياء وتترك ما بينها من نسب جبرية^(٢) . وما المعاني المجردة الكلية التي ترجع إليها الأخلاق والقائمة على معاني الخير والجمال والواجب والمسؤولية ، إلا دليل على طبيعة هذه المعرفة العقلية ، التي تميز الإنسان على أنه عاقل . . . وهذا دليل على أن الطبيعة الإنسانية طبيعة أصيلة تستطيع التسامي على الماديات واللاحاق بالعالم الروحي .

وما الدين الملازم للإنسان في كل عصر وكل بيئة ، والذي قوامه الاعتقاد بقوى ، أو قوى غير منظورة . إلا نتيجة من نتائج العقل ، إنه ناشيء مما للعقل الإنساني من يقين طبيعي بأن العالم لم يصنع نفسه ، وأنه لا يدبر نفسه ، وإنما هو صنع موجود كلي القدرة ، فإذا كان الإنسان متديناً ، فما ذلك إلا لأنه ناطق ، مدرك مبدأ العلية ، مجاوز للعالم الذي تقع عليه الحواس إلى عالم يراه فهو يؤمن به ، وما الفن القائم على المعنى المجرد ، القائم على الابتكار والمؤلف من صور شتى ، أي أنه معنى ، والتأليف تجمع حول معنى هو القطب والمحور ، والعقل يختار له الصور والأوضاع الملائمة ، إلا دليل وإثبات لهذه الحقيقة الإنسانية ، أما اللغة فهي آية من آيات العقل ، إنها مجموعة إشارات دالة على حالتنا الوجدانية ، وما الضحك الذي طالما استشهد به المناطق إلا أثر للعقل ، فهو خاص بالإنسان لا يشاركه فيه نوع من أنواع الحيوان^(٣) كل ذلك دليل على ارتقاء الإنسان وتمييزه له عن باقي مخلوقات الله . ومهما تبلغ الجرأة بالفلاسفة الحسنيين ، فلا يزعمون أن للحيوان علماً أو فناً ، ولا أخلاقاً أو ديناً ، فإنه لا يعرف سوى المحسوسات . وما الإرادة إلا نزوعاً للإدراك العقلي ، أو ميلاً إلى الفعل مطابقاً له . وإذا كان في كل موجود ميل إلى الفعل ، فإن أصل الميل يختلف باختلاف الموجودات ، ففي الجماد والنبات ، وهما عاطلان من الإدراك ، يحدث الميل

(١) كرم ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، ص ٩٥ .

(٢) نفسه : ص ٩٦ .

(٣) نفسه : ص ١٠٠ - ١٠١ .

بتعيين الطبيعة ، فيتجهان إلى الغاية منه اضطراباً على نحو واحد ، وفي الحيوان يحدث الميل مع إدراك للموضوعات المعروضة في الحواس ، يحدث بتعيين أساسي من الطبيعة في الأفعال الغريزية ، وبدون تعيين في سائر ما يسعى إليه أو ينفر منه ، فإن الغايات والأفعال ههنا متنوعة كتنوع المدركات ، يقبل عليها أو يهرب منها حسبما تولد فيه لذّة أو ألم ، فإن طبيعته مقصورة على الحس ، وبينها وبين الموضوعات المحسوسة معادلة ومطابقة ، فلا يستطيع السيطرة عليها ، بل يميل دون مدافعة إلى مايلذ له ، أو يألّم منه ، فلا يعرف الاختيار بين شيئين : أحدهما محسوس ، والآخر مَقُول ، أو أحدهما حاضر والآخر غائب . وفي الإنسان يحدث ميل كالسابق ، لأن الإنسان حسّاس كالحَيَوان ، ويحدث ميل تابع لإدراك الخير أو سع وأعمق ، يدل عليه مايلوح في النفس من معان وعواطف تشهد بأن هناك قوة أعلى من التزوع الحسي التابع للمعرفة الحسية ، ذلك أن العقل يدرك المجرد الكلّي فيدرك الخير الكلّي المطلق الذي يحقق السعادة التامة ، والذي نرى أثره حين نلاحظ عجز الخيرات الجزئية . يقول باسكال : « أما يريد الإنسان أن يكون سعيداً ، ولا يريد إلا أن يكون سعيداً ، ولا يسعه إلا أن يريد أن يكون سعيداً » (١) فالإنسان يطلب بالضرورة الخير الكلّي المعلوم بالعقل ، ويطلب باختياره كل مايجد له نسبة إلى الخير الكلّي .

« هذا التزوع العقلي المغاير للتزوع الحسي يسمّى إرادة » (٢) . وقد تحدث الفارابي عن الحصول الإرادية فقال : « إن أولها هو مايجعل الإنسان صاحب هيئة طبيعية معدة كي تصبح عقلاً بالفعل ، وهذا أمر مشترك للجميع ، ولكن الإنسان الكامل هو الذي استكمل قواه العقلية بتحصيل الفلسفة النظرية ، فوصل إلى درجة العقل المستفاد ، وأصبح عقله مادة وموضوعاً للعقل الفعال . . . ولم يعد بينه وبين العقل الفعال شيء آخر ، يفيضه العقل الفعال إلى العقل المنفعل بواسطة العقل المستفاد ، ثم إلى قوته المتخيلة » (٣) لأن الإرادة هي أن تتزوع بالقوة التزوعية إلى ماأحركت . . . فعندما تحصل المعقولات للإنسان يحدث له بالطبع تأمل ، ورؤية وذكر ، وتشوق

(١) المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٢) نفسه : ص ١٠١ .

(٣) الفارابي ، أبو النعمان : إرشاد أهل المدينة الفاضلة ، ص ٢٠ - ٢١ .

إلى الاستنباط ، ونزوع إلى بعض ماعقله ، وشوق إليه ، وإلى بعض ما يستنبط كراهية له . والنزوع إلى ما أدركه بالجملة هو « الإرادة » : فإن كان ذلك (النزوع) على احساس أو تخيل ، سمي بالاسم العام وهو الإرادة ، وإن كان ذلك عن رؤية أو عن نطق في الجملة سمي الاختيار^(١) . أما ابن رشد فيرى أن الإرادة هي : « قوة فيها إمكان فعل أحد المتقابلين على السواء »^(٢) وابن رشد يميز بين (الإرادة) و (العزم) حيث يجعل (التراخي) بين المعقول والإرادة جائزاً . إلا أنه كشف حقيقة جوهرية وهي : « إنه وحده بين العزم على تحقيق الشيء وتحقيق الشيء فعلاً »^(٣) بقوة روحية ، موضوعها لامادي ، وهو مطلق الخير ، ولا بد أن تكون القوة المتأزعة معادلة للقوة المشتركة .

والإرادة عند ديكرت « مصدر الخطأ ، لأنها تحكم ، يقول ديكرت : نتائج الأشياء التي يمرضها الفكر علينا ، أو نهجم عنها فإننا نصرف بمحض اختيارنا دون أن نحس ضغطاً من الخارج يمل علينا ذلك التصرف » وهناك أنواع للإرادة : « إرادة صالحة ، وهي التي تعمل بمقتضى الواجب دون اعتبار آخر ، وإرادة كلية تحمل محل الإرادة الفردية ، وإرادة الاعتقاد كما يقول وليم جيمس : ومعناها القدرة على الإيمان بعقيدة ليس من الامكان التلليل عليها بالعقل ، ولكن النتائج العملية هي التي تحققها ، وإرادة الحياة كما يقول (شبنهور) « وهي الشيء بالذات يتجلى في مختلف الموجودات ، وهذا الاختلاف أصل تعارض هذه الموجودات ، وتصارعها » . وهناك أيضاً إرادة القوة كما يقول (نيتشة) : « وهي ضرورة تحب ذاتها ، وتقسو على الغير ، بل تقسو على نفسها ، إذ ترى في المخاطرة والألم ضرورة لها ، وهي من أجل ذلك تقلب جنود القيم المتعارف رأساً على عقب ، فتضع القوة مبدأ أول . وهناك الإرادة في القانون وهي أحد مصادر الالتزامات ، ويتم التعرف عليها بالتعبير عنها ، وهناك كذلك إرادة العبودية وهي « اعتماد مطلق من الإرادة البشرية

(١) المصدر السابق : ص ٨٤ - ٨٦ .

(٢) ابن رشد : « طبيب : مشروع رؤية حقيقة الفكر القوي في العصر الوسيط » ، دار دمشق ص ٣٦٨ .

(٣) مراد وهبه ، ويوسف كرم ، ويوسف شلاكة ، « مفهوم الفلسفي » ، دار الثقافة الجديدة ط ١ ، ١٩٧١ ، القاهرة ، ص ٩ .

على الإرادة الإلهية . وهناك إرادة (فقدان) وهي العجز عن منع الحركات الاختلاجية والاندفاعية « فقدان العزم ، فقدان التنفيذ ، فقدان الحركة » (١) . والإرادة موضوعة في اللغة لتعيين مافيه غرض . وهي في الأصل : طلب الشيء ، أو شوق الفاعل إلى الفعل ، إذا ما فعله كفت الشوق ، وبحصل المراد . . . فهي إذن بمعناها العام صورة الفاعلين الشخصية (٢) .

وحيثما نتحدث عن (الإرادة) فإننا نعني المبدأ الحقيقي للفعل ، والفعل هو الجسر الوحيد الذي به نعبّر الهوة الموجودة بين الفكر والوجود . والواقع إن الإرادة لا يمكن أن تظل محصورة في دائرة (النية) أو (التصور) أو (الفكر) وإن كانت الفكرة لازمة للإرادة حتى تستطيع أن تحدد نيتها وتعيّن مقصدها . « فالإرادة تفترض غاية تسعى إلى تحقيقها ، وفكرة تعمل على تنفيذها ، ومادة تسعى إلى بعث الروح فيها ، وبهذا المعنى عبارة عن حلقة الاتصال بين الذات والموضوع » (٣) . إنها الانتباه إلى موضوع يتصف بخصائص معينة ، وهي كما يقول بعض المفكرين ، لا يوجد ملكة تسمى (بالإرادة) ولكن هناك أمثلة للإرادة « لأن الانتباه سابق عليها » (٤) . على حد قول برادلي . . . وهذا يشكل الموضوع المباشر للإرادة . . . وهو يهدف إلى التغيير بواسطة الفكرة . والشرط في هذا التغيير أن يحقق الفاعل نفسه حين يحقق الفكرة ، إذن « الانتباه إلى فكرة التغيير حتى يظهر التغيير المطلوب فعلاً إلى الوجود بنشاط الفاعل المنتبه إلى الفكرة ، وبشرط أن يشعر الفاعل أن ذاته قد تحققت في هذا الفعل » سواء أكان ذلك على صعيد الفكر أم على صعيد الواقع .

وبالطبع ينكر الحسيون وجود الإرادة ، فيرجعها (كروندياك) إلى ما للتصور من قوة التحريك ، كما يبدو كثيراً في الحياة العادية وفي النوم الصناعي ، ويعتبر المشورة

(١) المصدر السابق : ص ١٠ .

(٢) صليبيا ، جميل : المعجم الفلسفي ، ص ١١٠ .

(٣) غريغوريم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ١٦٤ .

(٤) محمود ، د. ، زكي نجيب : الجبر الثاني ، ترجمة الدكتور تمام عبد الفتاح . ترجمة وتقديم الدكتور زكي نجيب محمود . الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٢٩ - ١٣٠ - ١٥٧ .

صراعاً بين تصوّرين متعارضين ، والجزم ، إما قمع التصور الذي يميل إلى التحقق ، أو تثبيت الانتباه إلى التصور الذي يريد تحقيقه ، فيتحقق ، يقول ستورات : « إن النفس التي تتشاور ، مثلها كمثل الميزان المتردد قبل السكون ، وإذا أحطنا علماً بجميع الظروف أمكننا أن نتوقع النهاية ، ونتنبأ بها ، فإن عدم التعيين ظاهري ، وإن الدواعي والبواعث يمكن تثبيتها بالقوى الآلية . ويقول سبنسر : إن عدم التعيين ظاهري وإنه يفسر بما للعلل من شدة التعقيد »^(١) وهم جميعاً ، أي الحسيّون ، يردّون جميع الأفعال الإنسانية إلى المزاج ، والذي هو جملة الاستعدادات البدنية التي حصرها القدماء في الأربعة المعروفة وهي : الدموي والصفراوي والعصبي والبلغمي ، والمتكونة بالوراثة ونوع المعيشة والمناخ وسائر العوامل الخارجية ، فإن الإنسان كائن طبيعي خاضع للتأثيرات المادية ، حتى من الوجهة الأخلاقية « فما الفضيلة والرذيلة سوى مركب حاوي كالسكر وماء ونار » على حد قول (تين) وما الاختيار سوى فعل منعكس موعى ، ولما كان لكل شخص مزاجه البدني كان هذا المزاج قاعدة الخلق الذي هو جملة استعداداتنا النفسية الدافعة للعمل »^(٢) ومن الطبيعي أن يكون للاستعدادات البدنية ، والأحوال الخارجية والعلل الكونية أثرها في الناس ، ولكننا نزعّم أن الناس في جملتهم يستطيعون أن يضبطوا هذه الانفعالات والميول ، وأن يتخذوها موضوع مشورة ، وأن يختاروا بعد ذلك ما يشاؤون . كما أننا نرى أن بعض العقليين المتطرفين أبوا ، هم أيضاً ، الإقرار بوجود خاص للإرادة ، وردّوها إلى العقل . وعلى رأسهم أفلاطون . فقد ذهب إلى أن (الفضيلة علم ، والرذيلة ، جهل) أو خطأ ، لأن أحداً لا يريد الشر عمداً وإنّما نتبغ دائماً ما يدل عليه العقل إنه الأحسن . وذهب سبينوزا إلى أن الفعل الإرادي فكرة جليلة ماثلة بذاتها إلى التحقق من جراء جلائها ، وإن تعليق الحكم أو إرجاءه ما هو إلا عدم إدراك الموضوع المقصود إدراكاً مطابقاً له »^(٣) . ولكن المعروض على العقل إن كان خيراً أو شراً يجعله دائماً في حال اتزان ، فإذا ما حكم ، كان حكمه صادراً عن اتجاه نظره إلى واحد منهما ، فيراهما خيراً إما

(١) كرف ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٤ .

طبيعياً وإما خلقياً، ولا تتجاه النظر علة قد تكون مغايرة للعقل، فهل هذه العلة هي الإرادة ؟ ولولاها ما حكم العقل وما كان فعل، فليست الفضيلة علماً ، ولكنها فعل قوة صادرة عن علم العقل بوجهة له في الحصول على هذا العلم . وكذلك ليست التذيلة جهلاً أو خطأً ، ولكنها هي أيضاً فعل تلك القوة ، صادرة عن علم آخر هي موجهة للعقل إليه ، فالإرادة مفترقة إذن عن العلم والجهل، قائمة على حيالها متجهة إلى الخير بمختلف أنواعه^(١). ويكفي أن نقول : إن جلّ الناس يعملون أشياء مقصودة بإرادة قوية دون ادراكها ادراكاً مطابقاً ، بل إن الكثيرين يعملون بقوة أعظم كلما كان ادراكهم أشدّ غموضاً ، ويعملون الشرّ مع علمهم بشريته ، وكل هذا خارج عن حكم العقل القويم ، وهو راجع إلى ، قوة أخرى نسميها الإرادة. « وللإرادة خاصة لازمة هي (الحرية) بحيث لا يمكن التحدث عن إحداهما إلا ونذكر الأخرى . والدليل المباشر على وجود الحرية هو شهادة الوجدان . والتأمل أو المشورة يبحث في قيمة ما يختلج في النفس من دواع أي أسباب عقلية كالواجب والشرف، ومن بواعث الوجدان؛ الانفعالات الحسية كالمحبة والكراهية والطمع والحسد وما إليها . وإذا ما تمت هذه الموازنة صلب الحكم الذي هو الاختيار^(٢) فالذي يجمع الدواعي والبواعث يسمى سلطاناً وإرادة . والذي يدخل في مشورة يعتقد ويشعر أن الأمر راجع إليه وحينما نضع حدّاً للمشورة نشعر أننا أردنا ذلك الحد . . . ونشعر أننا نختار بحيث (نستطيع) . وحين نقدر مسؤوليتنا من أفعالنا المروية نراها واقعة علينا . وبالحملة نشعر بسلطاننا على الفعل في جميع مراحلها .

تلك هي الحرية القائمة على شهادة ، بموجبها يمدح الناس ويذمّون ، يشيرون ويعاقبون، يبذلون النصائح والوعد والوعيد ، يسنون القواعد والقوانين، فيدلتون بكل أولئك على أنهم يعتبرون بني الإنسان أحراراً .

والإرادة عند العرب المحدثين « إنما هي أثر من آثار الإدراك ، والادراك هو

(١) نفسه : ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) نفسه : ص ١١٥ .

انفعال النفس بما يعرض على الحواس وشعورها بما أودع في الفطرة من الحاجات» (١). وهي الكفيلة بأن تبلغ بموجبها درجة الإنسان الأمثل ، أو المتفوق» (٢). لأن الإبداع ثمرة لهذه الإرادة ولاختيارها « فأكثر الناس ممن يعمن النظر في القرينة يعتقد أنها حدة قوية في النفس تهديها بالصدقة والاتفاق إلى صوب أي شيء من الأشياء . . . بل هي قوة تبرز عملها على الأشياء . . . تتحرى التصرف في مفعولها بجميع التصرفات المطلوبة ، وتشكله بأشكال حقيقية مرغوبة ، فهي كالتحير بفن التشريع . . . وكالة عمومية نباشة ثابتة في بحثها عن الأشياء ، ومن أفضل وظائفها أنها لاتزول البحث في المستحيل الذي لا يتصوره وجوده ، ولكن من استخراج الممكن الموجود . . . فكل من اتصف بالقرينة المتصرفة هذا التصرف حكم له بقوة روحه ، واتساع عقله ، وسرعة حكمته وإنتاجه . . . وانه جوهرى العقل . . .» (٣).

ولقد نظر العرب المحدثون نظرات متعددة بدون التعمق بمسائلها وعللها وأسبابها. فقد اعتبرها الكواكبي ملكة وطالب بتقويتها من خلال « تنوير العقول بمبادئ الحكمة وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته» (٤) . وعزج الكواكبي بين الإرادة والحرية عند الإنسان « إرادته أي حريته في أفكاره ، واختياره في أعماله» (٥). وهو يدعو إليها بشكل مطلق « فلو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الإرادة» (٦) . أما محمد عبده فقد اعتبرها القوة التي تحرك الإنسان ومصدرها الله « فالإنسان متحرك بالإرادة» (٧). ولذلك فهي شاملة للعقل والوجدان ، لا يختلفان في الحكم بصحة الاختيار ، وشمول العالم الإلهي ، ونفوذ قدرة الله فيما لا اختيار

(١) «الإلهي» جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ١٨٤ .

(٢) خليل ، جبران خليل : مجموعة جبران ، ص ٢٥ .

(٣) الطهطاوي ، رفيع رفاعة : الأعمال الكاملة ، ج ٢ ، ص ٤١٨ .

(٤) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٨٤ .

(٥) المصدر السابق : ص ٨٤ ، راجع كتاب طبائع الاستعداد ص ١٧ - ٦٣ .

(٦) نفسه : ص ٨٥ .

(٧) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ج ٢ ، ص ٤٤ .

لنا فيه ، وفي حسية الاختيار نفسها» (١). ومحمد عبده يمثل بقوله ، هذا اتجاه مثالياً قائماً على التراث والدين .

إلا أننا نشاهد كذلك بخصوص هذه المسألة اتجاهاً آخر أقرب إلى المذهب الحسي ، والعقلي المتصرف ، عثر عنه شبلي شميل حيث اعتبر « أن النفس ليست سوى خاصية من خصائص المادة ، أو عملاً من أعمالها ، وبالحصر من أعمال الدماغ » (٢) وهي في نظره ذاتية لا تقلد أن تفعل « إلا لغاية تفرّضها لها بحجة الذات مهما اختلفت القوى العقلية » التي تقف وراءها .

ولكن ، هناك الكثير من المفكرين الذين يعتبرون الحرية وهماً ناشئاً من شعورنا بحركاتنا النفسية ، يصحبه جهلنا بالأسباب الدافعة إلى الفعل ، بحيث يكون هناك ضرورة غير موعية لاحرية موعية . يقول اسينوزا : « أليس الحالم والمستهوي والسكران يتوهمون أنهم يفعلون بحرية ، ويقول (ميل) و (هوبس) : « ولو كانت الإبرة الممغنطة أو دوارة الهواء ، أو دوامة الماء ، مفكرة واعية وشعرت بدورانها وهي تجهل سببه ، أليست تتوهم أنها تدور من تلقاء نفسها حرة مختارة » ونحن نقول : « إن توهم الحرية يستلزم مزاوله سابقة للحرية ، فإن المضطر بطبعه بالحرية لا يتوهمها كما أن الأكمه لا يتوهم الألوان ، والأصم والأبكم لا يتوهمان الأصوات » (٣) . وثمة اعتراض منطقي مأخوذ من مبدأ (العلية) فإن المنطق يعلمنا أن اختلاف قضيتين سلباً أو إيجاباً ، وهذا هو التناقض ، يقضي صدق إحداهما وكذب الأخرى ، وإذن فأفعالنا المستقبلية معينة في أنفسها ، ولا سبيل إلى القول بالحرية . ويترجمون عن مبدأ العلية بأن نفس العلل في نفس الظروف تحدث نفس المعلولات ، ويستنتجون من هذه الترجمة أن لا مجال للحرية ، وإلا كان الفعل الحر بلا علة ، يقول ليبير : « إن الإرادة إذ تختار تميل مع أقوى الدواعي أو البواعث أثراً في النفس كما يميل قبة الميزان إلى جهة الثقل » ويقول سينيوزا : « إن الفكرة الجلية تميل إلى التحقيق بفضل

(١) المصدر السابق : ج ٢ ص ٤٨٤ .

(٢) شميل ، شبلي : المجموعة ، ج ١ ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٣) كرم ، يوسف : الطبيعة وما بعد الطبيعة ، ص ١٠٧ .

جلأها وقوتها» (١) . من هذا المنطلق نرى أن خصوم الحرية كثيراً ما يستشهدون بالإحصاءات الاجتماعية ، ويرتبون عليها جبرية ناتجة من تأثير البيئة الطبيعية ، وتأثير الوراثة والتربية ، وما إلى ذلك .

هذه الاعتراضات على الحرية تؤلف القسم السلي من المذهب الجبري ، أما القسم الإيجابي فيستلزون عليه من خلال فكرة (العلم) التي تجعل من الوجود مجموع علل ومعلومات مترابطة ترابطاً ضرورياً ، وينتج منها أن الإنسان آلة ، إما آلة مادية خاضعة لمختلف التأثيرات الخارجية والداخلية كما يقرر الماديون ، وإما آلة روحية على حد تعبير ليبتر ، وكثيراً ما يقولون : إن افتراض علل حرة تهدد النظام الطبيعي بالاضطراب والانهيار ، ويقضي على كيان العلم ، إذ أنه لا ينهض إلا بتصور الطبيعة كلاً متفاعلاً للأجزاء ، ثابت القوانين . وللمبدأ الجبري صورتان : أحدهما عقلية والثانية علمية مبنية على العلم . الأول عبّر عنه ابن سينا حيث قال : « لو أمكن لإنسان من الناس أن يعرف الحوادث التي في الأرض . والسماء جميعاً وطبائعها ، لفهم كيفية ما يحدث في المستقبل » وأيضاً « الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن ، فلها أسباب تتوافى فتوجبها . . . والإرادات تحدث بحدوث علل هي الموجبات ، واللواحي تستند إلى أرضيات وسماويات ، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة » وأيضاً الإرادات التي لنا كائنة بعد ما لم تكن (وعللها) أمور تعرض من خارج أرضية وسماوية . والأرضية تنتهي إلى السماوية ، واجتماع ذلك كله يوجب الإرادة» (٢) . . . والرأي في هذا الموقف هو ، من جهة واحدة ، إن الأفلاك تؤثر حقاً في الأجسام الأرضية ، ومن جهة أخرى إن هذا التأثير غير موجب إلا في المادة الصرفة ، كتأثير القمر في البحر مدأ وجزراً . . . والأجسام الأرضية يختلف قبولها للتأثير باختلاف استعداداتها ، فما العقل والإرادة إذن سوى قوتين روحانيتين راجعتين إلى النفس وحدها ، فليس لهما عضو ، ولكنهما متصلان بالبدن . أما الصورة العلمية للجبرية فهي بقاء في الطاقة . فمنذ العصر القديم قال الماديون : إن المادة أزلية أبدية ، غير

(١) العصر السابق : ص ١١٥ .

(٢) نفسه : ص ١١٨ .

حادثة ولا منندرة، وكذلك الطاقة أو القوة الملازمة لها، باقية خلال تحولاتها ، بحيث تكون كل ظاهرة صورة جديدة لطاقة سابقة، مستدين بذلك على قانون (بقاء الطاقة) (١) فثبت هذا القانون يمنع اقتدار الإرادة تغيير مجرى الحوادث ، وإن الفعل المقول حراً وغير معين بسوابقه ، يفترض خلق طاقة لترجيح كفة الداعي أو الباعث المختار . والواقع أن مفهوم (الحرية) لا يتحدد إلا على ضوء مفهومات أخرى تتضمن معاني الضرورة ، أو الحتمية أو الجبرية . أو أن الحرية بالمختصر لا يمكن أن تفهم إلا على ضوء تقيضها كما يرى (ياسبرز) و (هيلجر) (٢) . لأنها لو كانت مطلقة لأصبحت كلمة جوفاء ، لا تعني شيئاً ، ولاتدل على أي شيء ، فالحرية على حد قول (سبيرز) هي في النهاية « أمر لا معنى له ، فإن الحرية تصبح خاوية إذا لم يكن ثمة شيء ، يضادها . . . » (٣) . لذلك نقول : إن فهم معنى (الضرورة) يساعدنا على تحديد معنى الحرية . ولقد ظهرت الضرورة عند اليونان أول ما ظهرت على صورة فكرة (القدر) الذي لا بد من الخضوع إليه . ولقد ظهرت عند (ليوقبس) وعند (برفيدس) الذي جعل منها آلهة تحتل مركز العالم . كما وردت عند (أفلاطون) فالكون يدور حول محور من الضرورة ، ثم ظهر التعارض بين الحرية والضرورة بشكل واضح عند مفكري اليونان حينما ناصر الأبيقوريون الحرية ، بينما نادى الرواقيون بالضرورة (٤) . والذين يقولون بالضرورة، إما أن يكونوا من أصحاب مذهب القضاء والقدر ، أو الجبرية ، والفارق بين المذهبين ، أن القائلين بالجبرية ، يتصورون وجود علة كونية شاملة ، هي التي تحقق إرادتها الخاصة بغض النظر عن إرادة الإنسان ومشيته ، بينما يذهب القائلون بالحتمية ، إلى أن كل فعل إنساني محدد بما سبقه من أحداث، وما تقدمه من أفعال فيزيولوجية كانت أم سيكولوجية . وإذا وعينا هذه المعرفة فقد نكون من الممكن أن ننسب إلى (سينيوزا) فلسفة واحدة تقول (بجبرية) منطقية، بينما يصبح أن ننسب إلى لبيتر فلسفة تعددية تقول بحتمية أخلاقية.

(١) المصدر السابق : ص ١١٦ .

(٢) إبراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٤٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٤٧ .

(٤) نفسه : ص ٤٨ .

يقول سينيوزا : « إن النفس لا تنطوي على أية إرادة حرة أو مطلقة ، بل هي مجبورة على أن تريد هذا أو ذلك بمقتضى علة هي أيضاً مشروطة بعلة أخرى ، وهذه العلة محدّدة بعلة أخرى ، وهكذا... إلى ما لا نهاية » (١) فكلّ ما يحدث في الوجود يرجع في نهاية الأمر إلى تلك العلة الأولى التي تحقق كل شيء بضرورة أزلية وبكمال أسمى. وبعبارة أخرى يقول : « إن الله هو العلة لساير الأشياء ، وإن كان كل شيء يصدر عنه وفقاً لما في الطبيعة من ضرورة... فالله قدرة لا متناهية على الوجود ، ومن ثمّ فهو موجود بالضرورة » فهو جوهر ، والجوهر ما هو في ذاته ، ومتصور بذاته ، أي مامعناه غير مفقّر لمعنى شيء آخر يكون منه... ولما كان الله هو الأوحد ، كان مطلق الحرية ، بمعنى أنه هو الذي يعين ذاته ، أما حرّيته فمصادرة للضرورة ، والضرورة غير القسر ، فإن الفعل الضروري فعل ذاتي منبعث من باطنه (٢) وإذا ما تتبعنا المذاهب الفلسفية التي قالت بالضرورة في العصر الحديث ، فإننا نراها متعددة ومتنوعة ، ولكن لا بد لنا ونحن نعالج هذا المفهوم عند العرب المحدثين من أن ننوه إلى البعض من هؤلاء من قالوا (بالضرورة). «فهو بس» في القرن السابع عشر يرى أننا : «لا نملك سوى حرية طبيعية أو فيزيائية ، وهذه ليست سوى القدرة على عمل ما نرغب فيه رغبة شديدة، أي أنها مجرد صدى لما لدينا من رغبات لا تقهر ، فكل علم في نظره هو آت من الإحساس... والإحساس هو المصدر الوحيد للمعرفة» (٣) . وما الإرادة إلا أقوى رغبة تغلب على غيرها من الرغبات فتؤدي إلى الفعل... وما نسميه بالحرية الأخلاقية... أي القدرة على الإرادة أو عدمها ، ليس إلا وهماً كاذباً لأساس له (٤) أما عند (هيوم) فإن الضرورة «تتحكم في الأفعال الإنسانية كما تتحكم في الأحداث الطبيعية ، بدليل أن هناك اطراداً في سلوكنا ، يسمح بتقرير وجود نوع من الارتباط بين بواعثنا وأفعالنا» (٥). فالمعرفة مجموعة ادراكات ،

(١) المصدر السابق : ص ٥٢ .

(٢) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ١١٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

(٤) إبراهيم زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٥٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٥٢ .

والإدراكات منها انفعالات ومنها أفكار ومعان، ومنها علاقات بين المعاني بعضها بعضاً ، وبينها وبين الانفعالات ، والانفعالات هي الظواهر الوجدانية الأولية ، أو هي ادراكاتنا القوية البارزية^(١). وحقاً إن أفعالنا قد تبدو وليدة نزوات عارضة ، وأهواء عابرة لاسبيل إلى تحديددها ، ولكن ثمة ضرباً من الاتحاد بين البواعث والأفعال هو من الثبات بحيث قد يكون من الممكن أن نحدد نوع الضرورة التي تتحكم في فعالنا .

أما عند (تين) فإن مذهب الضرورة يتمثل في صورة ميكانيكية تجعل من الإنسان مجرد حيوان هو من الناحية الفيزيائية كالألة ، ومن الناحية العقلية كالنظرية الهندسية^(٢) فالإنسان خاضع لمؤثرات خارجية وعوامل نفسية ينبغي تحليلها حتى نصل إلى فهم طبيعته . أما عند (سبنسر) فإننا نجد محاولة سيكولوجية للتوفيق بين الضرورة وشعورنا بالحرية. فهو يقول من جهة بحرية الإرادة ، إذ لدينا شعور بحرية إرادتنا ، وهذا الشعور ليس من الوهم بشيء . . . وما نعنيه بالحرية أي أننا نعمل كما نحب ، فمن المؤكد أننا أحرار ، ولكن الواقع أننا لانملك أن نعلن أي شيء آخر لأننا لانستطيع أن نحب كما نحب . . . فالطبيعة إذن هي التي نحدد لنا مانحب ، وهي بهذا تعين لنا نوع السلوك الذي ينبغي أن نتخذه ، وتفرض علينا نفس العمل الذي يجب أن نحققه ، فنحن مجبرون على السير في الطريق التي رسمته لنا الطبيعة^(٣) . أما (شبنهور) الذي تأثر في (كانت) على أن الحرية طابع ميتافيزيقي ، لأنها مستحيلة في نطاق العالم فيرى أن الحرية لاتنسب إلى أعمالنا ، بل إلى خلقنا أو طباعنا ، وهكذا فإن الإرادة مبدأ أولي يكون جوهر الفرد ، ويتمثل في كل فرد ، ولكنها مستقلة عن كل معرفة ، من حيث أنها سابقة على كل معرفة . . . وهي ثابتة غير متغيرة نظراً لأنها تقع خارج الزمان^(٤). فالحرية عنده تنحصر في الوجود ، لاني الفعل . أما (آشتين) العالم

(١) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ١٧٢ .

(٢) أبراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٥٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥١ .

(٤) نفسه : ص ٥٧ .

الرياضي الكبير : فقد تأثر بنظرية شبنهور في الحرية ، إذ يعتبر أن لاسبيل إلى الإيمان بالحرية على نحو ما يفهمه الفلاسفة ، لأن كل فرد منا إنما يعمل ، تحت تأثير ضغط خارجي فحسب ، بل وفقاً لضرورة باطنة أيضاً^(١) . أما عند نيتشة : فإن فكرة الضرورة تأخذ صورة جديدة هي ما عبر عنه نيتشة باسم (حب المصير) ، حيث ربط فكرة المصير بفكرة العود الأبدي ، وجعل من حب المصير شيئاً أكثر من مجرد الخضوع السلبي للضرورة ، فحب المصير إذن يتضمن التزوع إلى تحقيق ضرب من (التكافؤ) بين إرادتنا وبين الضرورة^(٢) . أما (يسبرز) فيجعل هذا المصير (ضرورة وجودية) لانتفضل عن فكرته عن الحرية التي يعتبرها (مرادفاً للوجود الإنساني) ولكنه يجعل من الضرورة جزءاً لا يتجزأ من الحرية الوجودية . . . فالحرية والوجود شيء واحد . . . لكنها لا تفهم إلا بمعارضتها للضرورة . . . وليست فكرة المصير سوى مجرد تعبير فلسفي عن تلك الضرورة . . .^(٣) . وبهذا تستحيل الإرادة إلى (المصير) فلا تعود هناك عقبات اصطلاحية بها ، بل تصبح بمثابة المركز الذي تنبعث منه الأفعال بشكل شبه تلقائي ، نتيجة الاخلاص المزدوج للذات والعلم . . . أما الاختيار في نظر (يسبرز) فهو ذلك الاختيار الضروري الذي تحققه ذات تشعر بالضرورة الأصلية لذاتها الحقيقية ، وهذه الضرورة الخاصة هي المعيار الذي لاسبيل إلى التحقق منه موضوعياً لصحة اختيارنا أو مدى شرعيته . . . ولا سبيل إلى فهم هذا الاختيار إلا إذا فهمنا المعاني التالية التي قد تبدو منفصلة متعارضة : (أنا أختار) ، (أنا أريد) ، (أنا ملزم) (أنا موجود) . وهذا معناه بعبارة أخرى أنه « ليس ثمة اختيار بدون تصميم ، ولا تحكيم بدون إرادة ، ولا إرادة بغير إلزام ، ولا إلزام بغير وجود »^(٤) . فهل يكون معنى هذا في نهاية الأمر أن الحرية القصوى والضرورة القصوى شيء واحد؟ وهذا ما يجيب عليه (يسبرز) بالنفي (فإن الضرورة هي نفسها مصنوعة من نسيج الحرية)^(٥) . أما (لافيل) فينكر أن تكون الحرية مطلقة ، مثله مثل يسبرز ، لأنه لما

(١) نفسه : ص ٦٠ .

(٢) نفسه : ص ٦١ .

(٣) نفسه : ص ٦٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ٦٢ .

(٥) نفسه : ص ٦٢ .

كانت الحرية الإنسانية مجرد مشاركة، فإن ما في العالم من ضرورة لا بد أن يكون بمثابة حدود لاستطيع الحرية أن تعدوها ... وحریتنا تقام على أساس من الضرورة نفسها، لأن النشاط الإنساني لا يمكن أن يتحقق إلا في عالم محدود علينا أن نغالب عوائقه، وأن نتصر على ما فيه من عقبات . فالفعل الإنساني يفترض دائماً مادة تمارس فيها الإرادة نشاطها ، ومقاومة تجتهد في أن تتغلب عليها ، ولولا ذلك لما كان للحرية الإنسانية أي معنى « حقاً، إنه لاسبيل إلى استخلاص الحرية من الضرورة ذاتها ، ولكن نشاط الحرية إنما يبدأ حينما تتخذ من الضرورة نقطة بدء تستند إليها في فعلها ، (١) هكذا نستطيع القول بأن حرية الإرادة تتوقف على فهم الضرورة والحرية على أنهما ليستا حدثين متعارضين ، بل هما حدثان متماسكان يعبران عن حقيقة واحدة ، ذلك لأن العالم كله متماسك » .

ثانياً - مشكلة الجبرية :

لقد ظهرت ، اجمالاً (مشكلة الجبرية) في عدة صور متباينة خلال المراحل المختلفة التي مر بها التطور العقلي للإنسان ، فكانت في صورها البدائية البسيطة مشكلة لاهوتية هي : كيف نوفق بين وجود إله قادر على كل شيء ، عالم بكل شيء من ناحية ، وبين حرية الإنسان المسؤول أخلاقياً من ناحية أخرى . . . وكانت في المرحلة الثانية من النمو العقلي للإنسان مشكلة ميتافيزيقية بصفة خاصة هي : كيف نوفق بين الحرية الأخلاقية ، وبين فكرة السببية وعمومية القانون وشموله . فأصبحت العصور الحديثة ، بعد أن سلّم العلم بنظرية التطور ، أكثر دقة وأكثر عمقاً ، أصبحت مشكلة الحياة نفسها ، فهل الحياة حصيلة لعدة عوامل من الممكن حسابها رياضياً ، والتنبؤ بها بدقة ، أم أنها حدث جديد في مجرى التطور . . . وبمعنى آخر . إذا ما حصرنا المشكلة في نطاق أضيق ، وهو نطاق الإنسان الفرد الذي يهمنا الآن ، فإن المشكلة تصبح : هل سلوك الإنسان ليس سوى نتيجة ضرورية للظروف الموجودة؟.

وفي كل الأحوال ، فإن دعاة الجبرية يعنون بمذهبهم هذا ضمن معان تتمحور في ثلاثة اتجاهات مختلفة ، وإن كان كل منها يعتمد على الآخر اعتماداً كبيراً . فهي تعني - أنه من المستحيل على الشيء أن يكون خلاف ما هو عليه - إن مبدأ

(١) المصدر السابق : ص ٦٤ .

السببية هو المبدأ السائد في الطبيعة . إن كل شيء يمكن التنبؤ به ، إذا توافرت معطيات معينة (١).

وهنا ، ونحن نبحث في موضوع الحرية والحتمية أو الضرورة ، لا بد لنا من أن نميز في طبيعة الأشياء لكي نميز مكانة العقل في التعامل مع الأشياء ، ودور الإنسان في تعامله مع الطبيعة ، وما هي قدرته على هذا التعامل .

إن التمييز بين الأشياء الصناعية والأشياء الطبيعية يبدو لكل منا أمراً مباشراً لا غموض فيه . فالصخرة والجبل والنهر والغميم أشياء طبيعية . ولكن السكين والمندبل والسيارة أشياء صناعية ، أو قل مصنوعات من قبل الإنسان . ونحن نحكم على هذا الشيء بأنه طبيعي ، وعلى هذا الشيء الآخر بأنه صناعي ، بالاعتماد أولاً على فعاليتنا الخاصة ، الواعية والمادة ، ثم بالاعتماد على أننا نحن أنفسنا ننشئ منتجات صناعية ، فهل يكون بالإمكان أن نعرف بمعايير موضوعية وعامة ، تلك السمات المميزة للأشياء الصناعية ، التي هي منتجات الفاعلية المادية الواعية ، بعكس الأشياء الطبيعية الناشئة عن الحركة الحرة للقوى الفيزيائية (٢) . المسألة تتوقف على وعي الإنسان ومعارفه وقدرته على التأثير بالأشياء وعدم التأثير فيها ، بحيث أننا نشاهد أننا نستطيع أن نتعامل مع أشياء كثيرة في هذا الكون ونخضعها لإرادتنا ، ولكن في نفس الوقت فإننا نشاهد أن هنالك الكثير من الأشياء كثيراً ما نتوقف في حدود العجز عن التأثير فيها ، فإلى أي مدى يمكن أن يكون العقل الإنسان حراً في تعامله وإخضاعه للأشياء ، ومتى يفقد هذه الحرية بوقوفه عاجزاً عن بعض الأشياء الأخرى بحيث يعترف هذا العقل بضعفه ، وبأن له حداً « إنني حراً » أن أقطع المحيط الأطلسي سياحة ، ولكن إذا استطعت (٣) .

فهل التعارض المزعوم إذن بين الحرية والضرورة إنما ينطوي على فهم خاطيء لمعنى الحرية ؟ والحق إن الحرية الإنسانية ليست خلقاً من العدم ، أو قدرة إبداعية

(١) محمود ، لكي نجيب : الجبر اللاتبي ، ص ١٦١ .

(٢) مونو ، جورج : الصلابة والضرورة ، ترجمة حاتف الجمالي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٥ ، ص ١٥ .

« Nncyclopedía of Philosophy » Vol. 3. P. 224

مطلقة، بل هي اختيار عقلي يقوم على تقدير البواعث وفهم المؤثرات . وإذا كان البعض قد توهم أن الأفعال الحرة أفعال عفوية لا ضابط لها ، ولا نظام يحكمها ، فإن من واجبتنا أن نقرر، على العكس من ذلك، أن هذه الأفعال معقولة تستند إلى مبررات ، وتهدف إلى غايات ، وترتبط ماضي الشخصية بحاضرها ومستقبلها . وما دام باستطاعة الإنسان بوصفه كائنًا ناطقًا ، أن يفهم حقيقة أمر تلك القوى التي تؤثر على سلوكه فإن في وسعه — إلى حد كبير ، التحكم في مجرى العوامل الخارجية والداخلية التي تحدد مصيره . وبهذا المعنى يمكن القول بأن الحرية الحقيقية إنما تمثل نضج الشخصية وتكامل القدرات الذاتية، وتوافق الإنسان مع بيئته الداخلية وبيئته الخارجية على السواء. من هنا نقول إنه « لا يمكن أن تتحقق الحرية بصورتها المتكاملة إلا في ظل فهم حقيقي للمواقف البشرية ، وإدراك واع لدوافع السلوك البشري » (١) . وهذا هو السبب في أن الحرية لا تتعارض مع المحاولات العلمية التي يضطلع بها أهل الدراسات الإنسانية ، وإنما هي حاجة ماسة إلى كل جهد علمي مخلص ، قد يبذل في سبيل الكشف عن بعض المشكلة الإنسانية . ولن يتأتى للإنسان أن يتحرر من شتى مظاهر عبوديته ، سواء أكانت أمراضاً نفسية ، أم جرائم ، أم اضطرابات، أم حروباً ، أم غير ذلك من مظاهر الشقاء ، إلا إذا نجح في الوقوف على أسبابها بطريقة علمية منظمة (٢) . ولكن، مع كل هذا، فنحن لا نستطيع أن نلحق الظاهرة النفسية بالعالم الطبيعي ، وكأن الحرية مجرد وهم من الأوهام سرعان ما يقضى عليها بالعلم . لأن الحرية الحقيقية لا تنحصر في حلم الاستقلال عن قوانين الطبيعة ، وإنما هي تنحصر في معرفة تلك القوانين من أجل استقلالها لتحقيق غايات معينة ، بطريقة منهجية مرسومة ، ولبن يتحرر الإنسان من أسر الضرورات الخارجية ، إلا حينما تزداد معرفته بقوانين الطبيعة . وبعد أن كان الإنسان، في مستهل التاريخ الكوني مجرد ألعوبة في أيدي القوى الطبيعية العاشمة ، أصبح الإنسان (أو كاد) سيداً للكون كله ،

(١) إبراهيم ، ذكرى : مشكلة الحرية ، ص ٧٥ .

(٢) إبراهيم ، ذكرى : ((النقلة الاجتماعية)) وزارة التربية والتعليم ١٩٥٩ ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧٢ ، ص ٩٩ .

واليوم، أصبحنا نرى إنساننا المعاصر يستخدم معرفته الحتمية الكونية في تحرّ ذاته، وصرنا نشهد البشر يستغلون قوانين الطبيعة لتدعيم مملكة الإنسان ، ويتخلون من (الضرورة) الكونية « أداة لتحرّهم . وليس من شك أن حرية الإنسان قد تزايدت بتزايد معارفه العلمية ، وقدراته الفنية . واختراعاته الآلية ، وأصبحنا نراه اليوم يحيل (العوائق) نفسها إلى (وسائل) بالالتجاء إلى بعض الأساليب التكتيكية الفعالة . ومعنى هذا أن تحرّ الإنسان لا يستلزم معجزات تقضي على قوانين الطبيعة ، أو تلغي نظام الأشياء ، بل هو يستلزم استخدام قوانين الطبيعة بمهارة وبراعة من أجل العمل على تحقيق أهدافه .

ولكن الحرية لا تقف عند هذا الحد ، بل هي أيضاً عملية الخلق التي تقوم على تلك المعرفة . والواقع إنه لم تظهر الحرية محمولة على أعناق الضرورة ، وكأنما هي الزهرة التي يحملها الساق ، فإنها لن تكون إلا حرية تعسفية لقيمة لها . وقد عبر (هيجل) عن هذه الحقيقة فقال : « إن الحرية قد توجد أيضاً على صورة حرية مجردة لا أثر للضرورة فيها ، ولكن هذه الحرية الكاذبة إنما هي التعسف بعينه ، ومن ثم فإنها على وجه التحديد — مناقضة لذاتها تماماً . لأنها بمثابة تسلسل لاشعوري أو مجرد صورة وهمية من صور الحرية أو هي بالأحرى مجرد حرية صورية مخضة » (١) . وهنا قد يحق لنا أن نقف وقفة قصيرة عند نظرية الماركسية في الحرية . وهذه النظرية التي تربط الحرية بالضرورة وتأبى إقامة أية تفرقة بين الحرية الميتافيزيقية والحرية السياسية ، وتتصور إنه لا يمكن أن تكون ثمة حرية إنعزالية على الإطلاق ، وليست الحرية الحقيقية — في نظر الماركسيين — هي ذلك الحلم الذي طالما راود البشر بأن نجني أفعالهم مستقلة عن قوانين الطبيعة ، بل هي عبارة عن معرفة لتلك القوانين ، مع نشاط فعال من أجل الاستفادة من تلك القوانين عن طريق استخدامها لتحقيق بعض الأهداف المعينة . ولا تصدق هذه الحقيقة على قوانين العالم الخارجي فحسب ، بل تصدق أيضاً على تلك القوانين التي تتحكم في حياتنا الجسمية والعقلية على السواء ، وعندما يتحدث فلاسفة الماركسية عن حرية الإرادة ، فإنهم لا يعنون بهذا المصطلح

(١) إبراهيم ، ذكريا : مشكلة الحرية ، ص ٧٨ .

سوى عملية اتخاذ تصميمات تكون وليدة دراية حقيقية بالموضوع ، تبعاً لذلك فإن الحرية ليست « سوى القدرة على التحكم في أنفسنا ، وفي الطبيعة الخارجية وهي تلك القدرة التي تقوم على معرفة بالضرورة الطبيعية » (١) ولا يؤمن دعاة الماركسية بوجود تعارض جوهري بين (الحرية) و (الضرورة) بل هم يقولون مع هيجل «إن الحرية إنما تعني في صميمها الشعور بالضرورة » (٢) . وهذا السبب في أن مؤرخي الماركسية قد اعتادوا القول بأن (المادية الجدلية) مذهب حتمي يؤمن بالضرورة المطلقة ، في حين أن دعاة الماركسية أنفسهم يصرون على القول بأنهم يؤمنون بالحرية ، ولكنهم يركضون أن الحرية عندهم إنما تعبر عن تلك الإمكانية التي تستطيع بمقتضاها في أن تجعل قوانين الطبيعة فعالة مثمرة ، ولئن كان الإنسان — في رأيهم — محكوماً بقوانينه الخاصة ، إلا أن لديه شعوراً بتلك القوانين ، وهذا الشعور نفسه هو المظهر الحقيقي للحرية البشرية على نحو ما ينبغي أن نفهمها. ولهذا يقرر الماركسيون إنه ليس أمعن في خطأ ، من أن نتصور الحرية على أنها خرق للقوانين الطبيعية ، وانفصال تام عن الضرورة الكونية ، فإن مثل هذه الحرية المزعومة إن هي إلا وهم من أوهام أولئك الميتافيزيقيين الحالمين الذين لا يعرفون بالعلم ، ولا يقيمون وزناً للعلاقة الوثيقة التي تجمع بين الإنسان والطبيعة .. والماركسيون « ينظرون إلى قوانين العلم سواء أكانت قوانين العلم الطبيعي ، أم قوانين الإقتصاد السياسي ، باعتبارها انعكاساً لعمليات موضوعية تتحقق في استقلال عن إرادة الإنسان » (٣) على قول ستالين . وقد يستطيع الإنسان أن يكشف تلك القوانين ، أو أن يتوصل لمعرفة أو أن يقوم بدراساتها ، أو أن يعتمد عليها في نشاطه العملي ، مستخدماً إياها لتحقيق مصالح المجتمع ، ولكنه لن يستطيع أن يلغيها أو أن يحوّل فيها » (٤) ومعنى هذا في رأي دعاة الماركسية أن الإنسان لا يحيا بمعزل عن الطبيعة ، أو في استقلال عنها بل هو كائن طبيعي بشري يخضع للقوانين الطبيعية والاجتماعية ، ويتأثر بكل ما يترتب عليها من نتائج ضرورية

(١) المصدر السابق : ص ٧٩ .

J.J.O.Rourke « The problem of Freedom in marxist . Thought » D. Reidet (١)
Holart 1974, pp. 132-34

(٢) إبراهيم ، ذكرى : مشكلة الحرية ، ص ٨٠ .

(٣) نفسه : ص ٨١ .

حتمية . وحرية البشر تتوقف على مدى معرفتهم بتلك القوانين ودرجة علمهم بما يترتب عليها من نتائج ... فالحرية تقوم على فهم العلية ومعركة الضرورة ... ولو لم يكن هناك ضرورة موضوعية في الطبيعة ، لما كان في وسعنا أن نتخذ تصميمات معينة ، أو أن نحقق أفعالاً محددة ... وإذن فليس يكفي أن نقول إن الضرورة الكونية هي الشرط الأول لكل حرية بشرية ، بل لابد لنا أيضاً من أن نضيف إلى ذلك إن درجة حريتنا تتناسب طردياً مع درجة معرفتنا بتلك الضرورة ، بيد أن الماركسيين لا يؤمنون بأن المعرفة هي السبيل إلى تحقيق الحرية البشرية فحسب ، بل هم يقولون أيضاً إنه لابد للنشاط البشري من العمل على تضيق دائرة الصدفة أو الاتقان ، وذلك بتوسيع دائرة معرفته بالقوانين الضرورية التي تتحكم في الفاعلية البشرية من جهة ، وفي الطبيعة الخارجية من جهة أخرى . وكلمة حق تقال : أن ليس باستطاعتنا القضاء على (الضرورة) . ولكن ربما كان في استطاعتنا القضاء على (الصدفة) ، وحينما يكون علينا أن نحقق مهمة عملية ، فإن من واجبنا ألا ندع شيئاً رهناً للصدفة ، أو رهناً للظروف ، بل لابد لنا أن نجعل نجاح تلك المهمة رهناً بالمعرفة العلمية الصحيحة لشئ العلل التي يتوقف عليها تحقق مثل هذا المشروع ، وليس العمل البشري في جوهره سوى تلك الفاعلية المستبصرة التي يحقق الإنسان عن طريقها سيطرته على الطبيعة ، بالاستناد إلى معرفته بالضرورة ، واستبعاده لعناصر الصدفة أو الإتفاق .

فالحرية في نظر الماركسيين ليست هبة فطرية أو ملكة موروثية ، بل هي ثمرة من ثمار التطور التاريخي ، وعملية مستمرة يحقق من خلالها الإنسان انتصاره على الطبيعة الخارجية ، وتمردّه على العبودية الاجتماعية . ومن هنا فإن الحرية في رأيهم ليست على النقيض من الحتمية أو الضرورة ، بل هي على النقيض من العبودية أو الاسترقاق ، وتبعاً لذلك فإن مشكلة الحرية ليست مسألة باطنية محضة تخص الذات وحدها ، بل هي مسألة اجتماعية واقعية تخص الحياة العينية للإنسان باعتبارها دراما حية تنشأ بين الفرد والعالم المحيط له .

يقول أنجلز : « الإنسان الأول لم يكن يتميز عن الحيوان ، ولذلك فإن سيطرته على نفسه وعلى الطبيعة لم تكن بعد تحققت ، وبالتالي فإن حفظه في الحرية لم يكن يزيد

عن حظّ الحيوان منها . ولكن من المؤكد أن كل خطوة خطاها الإنسان في سبيل الحضارة لم تكن سوى مرحلة من مراحل تحرره « (١) . وإذا كان روسو قد ذهب في كتابه « العقد الإجتماعي » إلى أن الإنسان قد ولد حراً « حيث نشأ وحيداً منعزلاً لا يعرف أهله وذويه، وكان يحصل بسهولة على حاجاته الضرورية . وكانت هذه الحياة هي أسعد حالة بالنسبة لفطرته الأولى : فلا قانون ولا سلطة ولا ظلم وعدل . لأن الأفراد يعيشون على فطرتهم البريئة عيشة سعيدة ، وكانوا على قسط كبير من حسن الأخلاق » (٢) . فإن الماركسيين يقرون على العكس تماماً من ذلك، إن الإنسان قد ولد مستعبداً مقيداً بشئ الظروف الخارجة عن إرادته . وأصحاب الماركسية يؤكدون أن فلسفتهم فلسفة واقعية عينية بعيدة كل البعد عن التجريد، فهم لا يهتمون كالوجوديين الذين يبنون فلسفتهم على الحرية المطلقة للإنسان على حد تعبير (سارتر) . الذي يعتبر أن الحرية هي المطلب الأساسي للوجود والإنسان « في الحقيقة، نحن حرة نتحرر ، لكننا لا نختار أن نكون أحراراً ، فنحن محكوم علينا بالحرية ... ونحن ملقى بنا في الحرية ، والإنسان هو الكائن الذي يرمي إلى أن يكون الله... أن تكون إنساناً . هذا يعني أن تميل إلى أن تكون الله » (٣) ولا يهتمون بوصف الوجود البشري أو تحليل وجود الفرد ، بل هم يهتمون ، على وجه الخصوص ، بالعمل على وضع حد لعبوديته واقترابه من ذاته ، وتبعاً لذلك فإن للإنسان - في رأي الماركسيين - مهمة محددة لا بدّ من أن يضطلع بها ، وتلك هي أن يتحرر ، لأنه ليس بطبيعته حراً، أو هو على الأصح لا يتمتع بأية حرية في البداية ومن تلقاء نفسه ، ومعنى هذا أن على الإنسان أن يعمل على اكتساب وجوده الموضوعي ، وأن يسعى في سبيل الوصول إلى المستوى (الإنساني) الحق ، بكل ما لهذه الكلمة من معان . ولما كانت الحرية عند الماركسيين معرفة وسيطرة معاً ، فإن مهمة الإنسان إنما تنحصر في القيام بعملية

(١) الفصل السابق : ص ٨٣ .

(٢) الخشاب ، د. مصطفى : «فكرات والمذاهب السياسية» ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ط ٢ ،

القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٧٤ .

(٣) لوكتش ، جورج : ماركسية أم وجودية ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار البقعة العربية للتأليف

والنشر ، دمشق ص ٧٨ - ٧٩ .

إبداعية مستمرة ، ألا وهي عملية التحرر . ولن يتسنى للإنسان أن يبلغ مرحلة الوعي والحرية ، إلا إذا عمل جاهداً في سبيل (استئناس) الطبيعة و (روحتها) ، وإن كان هذا الجهد نفسه يتوقف إلى حد كبير على المقاومة التي تبديها الطبيعة نفسها ، فالماركسيون لا يقبلون تلك التفرقة التي يقيمها الفلاسفة الميتافيزيقيون في الماديين مشكلة حرية الإرادة من جهة ، ومشكلات حريات الأفراد السياسية والاقتصادية من جهة أخرى . وهم يرفضون كل فهم فردي للحرية ، لأنهم يصرون على أن (القول بالحرية) أو (الشعور بها) ليس أمراً باطنياً أو شعوراً نفسياً ، أو أمراً ذاتياً يخص (الأنا) كما ترى (الوجودية) ، بل هي حركة اجتماعية يشارك المرء من خلالها بطريقة ثورية في صنع التاريخ (١) . إنهم قد ربطوا النظر بالعمل ، وبينوا أن حل المشكلات النظرية لا يكون ممكناً إلا بطريقة عملية . وتبعاً لذلك فإن مهمة الفيلسوف لا تنحصر في تحرير الإنسان من (الحتمية) كما وقع في ظن فلاسفة الحرية من أمثال (لكبيه) و (برجسون) ، وإنما تنحصر في تحريره من العبودية (٢) فالماركسيون يضعون (الحرية) مقابل (العبودية) ، ويتناسون أن الأصل في مشكلة الحرية ، إنما هو تساؤل الإنسان عن علاقته بالطبيعة ، ورغبته في التعرف على مدى استقلاله عن النظام الكوني . وإذا كان كثير من الفلاسفة قد ذهبوا إلى أن الأصل في الحرية هو شعورنا التلقائي بمالدينا من حرية ، فذلك لأنهم لاحظوا منذ البداية أن الإنسان يمثل في الكون موجوداً فريداً من نوعه ، أو مخلوقاً مستقلاً قائماً على حدة ، وكأنه يمثل « مملكة صغرى في داخل المملكة الكبرى » ، حقاً إن قوانين العالم تحكمه ، ولكنه قد يرجع ذلك على إضافة ضروب من (الجدة المطلقة ، إلى هذا العالم ، عن طريق ما يبدع من أفعال ، وما يحقق من أحداث ، وما يحدث من تغييرات . فليس بدعاً إذن أن يكون ظهور مشكلة الحرية قد ارتبط بموقف الإنسان من الحتمية الكونية . وليس بدعاً أيضاً أن يكون تساؤل الميتافيزيقيين عن الحرية قد تمثل على صورة قياس الإحراج المعروف (أجبر أم اختار) . لقد فسّر برغسون

(١) إبراهيم ، ذكرى : مشكلة الحرية ، ص ٨٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٨٥ .

الحرية « على أنها إبداع وإبتكار ، مادامت الحتمية هي مجرد إعادة وتكرار » (١) . وهي في نظر هيجل ليست تمتع الفرد بحرية الاختيار ، إنها تعبير عن علاقة متناغمة بين الفرد ومدينته إنها اندماج الفرد في الكل .. إنها عكس حرية الاختيار إذن « (٢) وإن التقدم في الإدراك الواعي للحرية هو الذي يتألف منه التاريخ ، وهو بالرغم من صفته الحتمية والضرورية تقدم على كل حال . فالحرية في ذاتها تضمن ضرورة نزوع نحو إدراك أقصى حالات الوعي وبالتالي نحو إدراك الحقيقة ، لأن الحرية بحسب مفهومها هي معرفة بذاتها ، والحرية من أجل ذاتها ، هي غاية ذاتها ، فهي إذ تسعى لتحقيق غايتها تكون سائرة في سبيل تحقيق ذاتها . وهذه الغاية التي تسعى الحرية لتحقيقها هي غاية الروح الوحيدة، ألا وهي الوعي المطلق للحرية « (٣) إن حربي ألاقها في التفكير (في التفكير أكون حراً لأنني لست آخر .. فالحرية اكتماء ذاتي واستقلال عن كل ماهو خارجي، وهي حالة تمتلك فيها الذات لنفسها كل حرية خارجية... إنها ترتكز على عنصر الفكر .. على الوعي الذاتي واستقلاله ، هذا الوعي الذاتي الذي لايشكل سوى مرحلة عابرة في تطور الذهن نحو الحرية الحقيقية .. وهذا البعد الجديد يتم بلوغه عندما يتخطى الإنسان عن حرية الفكر المجردة ، ويدخل العالم وهو على وعي تام بأن هذا العالم عالمه فالذات الواعية لنفسها لاتصل إلى هذه الحرية في صورة (الأنا) بل في صورة (نحن) (٤) . وهل ينكر الماركسيون أن قدرة الإنسان على الابتكار هي المظهر الأول للحرية البشرية ؟ فلماذا إذن يضع الماركسيون الحرية مقابل العبودية ؟ ، في حين أن نشاط الإنسان الحر لم يتحدد منذ البداية إلا في علاقته في العالم ، ومعارضته للطبيعة ، وثورته على الموضوع . أليس في وسعي أن أقول : (إنني حر) لأن لدي من القدرة ما أستطيع معه أن أنتزع نفسي من (الموضوع) .

(١) المصدر السابق : ص ٨٧ .

(٢) هيبوليت ، جان : مدخل إلى الفلسفة التاريخ عند هيجل ، ترجمة أنطوان حمصي ، مطبع وزلرة الثالثة ، والسيلحة ، والإرشاد القوي ، دمشق ١٩٦٨ ، ص ٢٥ - ٢٩ .

(٣) هيجل : تأليف أندريه كريسون ، أميل برييه ، ترجمة د. محمد كوي ، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٥٥ ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هيجل : العقل والثورة ، تأليف هيربرت ماركيوت ، ترجمة فؤاد زكريا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ط ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

وأن أعلن حكمي عليه ، وأن أنكره ؟ ، وما عسى أن يكون معنى حرتي ، إن لم يكن هو أولاً وقبل كل شيء مقدرتي على أن أكون : (لا) ؟ أفلا يحق لنا إذن أن نقول هنا إن (الحرية) إنما تبدأ عندنا من (الكوجتو الديكارتي) كل معرفة واضحة . ومتميزة هي شيء ما ، فلا يمكن أن تنجيء من العدم ، إنما الله خالقها ، وإذن فهي صحيحة ، ولذلك يجب عليّ في المستقبل أن أوجه كل انتباهي للفصل بين الأشياء ، لا أتصورها إلا في غموض وإبهام وبين الأشياء التي أتصورها تصوراً كاملاً ، وإن أعقد العزم على ألاّ أطلق حكماً أبداً إلاّ على ما كان تصوّره تامّ الوضوح : وتلك وسيلتي في أن أنحرر من الخطأ على الدوام ، وفي أن أصل في الوقت نفسه إلى الحق^(١) .

إن الماركسيين حملوا بشدة على كل فلسفة تتخذ نقطة بدايتها من (الكوجتو) ورفضوا أية حرية (حرية روحية) بدعوى إنه ليس ثمة حياة باطنية ، ولكن في الواقع إن الإنسان لا يؤمن بالحرية ، إلا على قدر ما يمارسها ، وهو لا يمارسها إلا حين يواجه العالم الخارجي بما لديه من قدرة على الرفض أو النفي أو الإنكار ، وهي بحاجة أيضاً إلى مواجهة أعدائها الباطنيين بما لديها من مقدرة ، فهي ترتدّ إلى ذاتها في بعض الأحيان لكي تواجه مافي باطنها من عادات متصلبة ، وأنماط سلوكية متحجرة .. ولا شك أن هذه العملية الروحية الشاقة تحاول فيها الذات إنكار ماضيها ، أو التحرر من بعض رواسبه العميقة المترسّبة ، إنما هي مظهر من مظاهر تلك الحرية الباطنية التي لا يعيرها الماركسيون أدنى اهتمام . ولئن كان الماركسيون على حق حين يقولون إن حياتنا الباطنة ليست مستقلة عن العالم الخارجي طبيعياً كان أم اجتماعياً ، إلا أنهم لا يمكن أن يكونوا قد جانبوا الصواب بلا ريب ، حينما أغفلوا ذلك الخصم الباطني الذي ينخر في أعماق الذات ، ألا وهو (العادة) و (الطبيعة الثانية) وحينما قال نتشه : إنه لا بد للإنسان من أن يتنكر لنفسه لحظة بعد أخرى ، حتى لا يصبح عبداً لذاته ، أو حتى لا يقع فريسة سهلة بين براثن ماضيه الشخصي ، وهذا لا يتحقق إلا بواسطة الإنسان الخلاق ، والإنسان الخلاق هو ذلك الإنسان العامل ، الذي ينبغي وهو يلعب ، والذي يخلق قيماً ، الذي يريد ويتمتع بإرادة كبيرة ، والذي يرسم لنفسه هدفاً ولديه

(١) ديكارت ، رينه : التاملات ، ترجمة الدكتور هشام أمين ، ص ١٧٤ .

الشجاعة في خلق جديد والخلاق يتخذ موقفاً أصيلاً حيال كل شيء، ويخلق مقاييس جديدة وموازين جديدة ، ويعطي الحياة الإنسانية شكلاً جديداً تماماً ، ويوجد (تاريخياً) بكلية التاريخية أي مبدعاً ... « فما دعوتوه عالماً لا بد أن تبدؤوا بخلقه ، فعقلكم وخيالكم وإرادتكم وحكمم ينبغي أن تصبح هذا العالم » (١) . ولكن هذا الموقف الخلاق في جوهره والبناء، قد يحدّ ويقلّص، إذا كان الإله موجوداً ، وتصبح الحرية محدودة في دائرة عملها من جراء الأوامر والوصايا والتواهي، فالإله يقاوم الحرية الإنسانية ، ولا تطبق هذه الأخيرة فكرة الإله من بعد، بمجرد أن تفهم ذاتها « إذا كان هناك إله فكيف أصدق أن لا أكون الله » (٢) . ويرى ننشه الذي تقوم فلسفته على إرادة القوة « إن الانتصار الحقيقي هو الانتصار على الذات » والانتصار على الذات بمثابة برج لا ينفك يتعالى، إذ يضاف طابق جديد إلى الطوابق القديمة دونما إنقطاع (٣) ، حينما قال ننشه : ذلك كان ينبه إلى إرادة الإنسان الخلاقة القائمة على التجاوز والتي (لا تخلص) إلا في سبيل المستقبل ولا تستطيع أن تريد إلا في مجال الممكن ، لا في مجال ما لا يحدث بعد ، ولا يمكنها العمل إلى الخلف . . . فالإرادة إرادة التقدم بشكل مستمر ، وعلى أن تكون هذه الإرادة مستقلة عن كل ضرورات، مهما كان نوع هذه الضرورات .

ثالثاً - الحرية والضرورة وملاعنها العربية :

والواقع إن حياتنا البشرية إنما هي في صميمها انتقال مستمر من الضرورة إلى الحرية، فإننا لانكف عن التحرر من ضرورات كثيرة ترين علينا كل يوم، وتلك هي الضرورات الطبيعية والجسمية والنفسية والاجتماعية ، وإذا كان البعض يتوهم أن مشكلة الحرية ، إنما هي مشكلة ميتافيزيقية محضة تثار على مستوى مطلق عال على الزمان، فإن من واجبتنا أن نقرر - على العكس من ذلك - إن هذه المشكلة لا تثار إلا في صميم معركة الحياة اليومية العادية ، « فإذا كانت الحرية لفظاً خاصاً يعني ، بمعنى

(١) هناك ، أوليغن : فلسفة ننشه ، ترجمة الياس بدوي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٤ ،

ص ٨٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٨٥ .

(٣) نفسه : ص ٩٢ - ٩٣ .

من معانيه انعدام القيود ، فإن الحرية المطلقة لا بد أن تعني أن تكون حراً من جميع القيود . أن تتحرر من الأشياء الخارجية ومن الطبيعة ، ومن الناس من حولك ، ومن القانون ، ومن العقل ، ومن الوراثة ، لكنك من ناحية أخرى ، « لو تحررت من كل شيء لكان معنى ذلك أنك لاشيء ، فلا شيء أو العدم هو وحده الحر حرية مطلقة ، الحرية المطلقة هي العدم المجرد ، ومن هنا فإذا كان الإنسان بالموت يتوقف عن أن يكون شيئاً ، فإنه — بالموت أيضاً — يكون لأول مرة حراً حرية مطلقة لأنه سيصبح لاشيء » (١) من هنا نقول إن الجبرية تنامة ، واللاحبرية الخالصة مذهبان خاطئان ، فأحدهما المذهب الجبري يزعم ، إن لكل شيء سبباً ، وينتهي إلى إنكار حرية الإرادة ، بينما يفترض الآخر الحرية كحقيقة مقررة ، وينكر أن يكون للإرادة سبب . وقد يجوز أن يكون كل مذهب منهما محققاً فيما يؤكد مخطئاً فيما ينكره ، أعني إنه من الممكن أن يكون للإرادة سبب ، وأن يكون هذا السبب نفسه مع ذلك سبباً . (٢) . ولا بد لنا من القول إذن ، إن هذا الصراع بين الحرية والضرورة على أنه مخاطرة غير مضمونة سلفاً لأنه ليس في عملية التحرر شيء يكسب دون أن يكون في الإمكان استرداده أو كسبه من بعد ، ولئن كان الإنسان مضطراً دائماً إلى تقبل الأحداث ، وتحمل الضرورات ، إلا أن عليه دائماً أن يعطي الأحداث دلالتها ، وأن يحيل الضرورات نفسها إلى وسائط للحرية . وحقيقة الحياة الإنسانية أن التحرر لا يمكن أن يكون مغنياً نظراً به مرة واحدة وإلى الأبد ، بل هو واجب يومي يحتم علينا أن نعبئ كل قوانا في سبيل العمل على الظفر به حيناً بعد آخر .. ومعنى هذا أن الإيمان بالحرية هو ثقة بالمستقبل ، وتفاؤل بقدرة الذات على حل متناقضات حياتها . ومواجهة شئ عوائقها . ولئن كانت معركة الحرية لا تعرف نهاية ، إلا أنها معركة إنسانية تكمن من ورائها الثقة بالمستقبل .

إذن ، نحن أمام موقفين أساسيين في فهم الحرية . الأول يتصور الحرية من خلال

(١) محمود ، زكي نجيب : الجبر اللغوي ، ص ٢٥٢ القول لبرادلي في كتابه دراسات أخلاقية ، ص ٥٩ ، ط ٢ .

(٢) المصدر السابق : القول لجيمس وورد « عالم الغايات » ص ٢٧٢ ، وانظر ايضاً Tylor, AE. « Elements of metaphysice »; pp.368-71

« لا علم بلا حتمية ولا أخلاق بلا حرية ».

وجهة نظر فردية صرفة ، فيقول دعائه على أن الحرية المطلقة ، وكأنا هي لابد من أن تكون كل شيء ، وإلا فإنها لن تكون شيئاً على الإطلاق ، وهذا الموقف يمثل الوجوديون . ومن يلور في فلهم ، والثاني ويمثله الماركسيون ، الذين يقولون إن الحرية درجات ، إذ قد يكون فعلنا قائماً على معرفة تجريبية بالصدق التي يبدو في الظاهر إنها سائدة على سطح التاريخ ، أو يكون فعلنا قائماً على معرفة بالضرورة الباطنة العميقة التي ليست « الصدفة » منها سوى مجرد تعبير سطحي . وبين هذين القطبين من المعرفة توجد ضروب لاحتصر لها في المعارف المختلفة ، وبالتالي فإن هنالك مالا نهاية له من درجات المسؤولية . فأين موقع العرب من هذين القطبين والمعارف المختلفة التي تدور بينهما في فهم مسألة الحرية والضرورة ؟ . لقد فهم العرب هذه المسألة من منظورين مختلفين ، وإن كانوا يفتقرون إلى التعمق بها كما هو موجود بالنسبة للمفكرين الآخرين الغربيين ، وذلك نظراً لضحالة الفكر العربي في تلك المرحلة . المنظور الأول ، ويمثله الاتجاه الأقرب إلى الماركسية ، والذي عبّر عنه شبلي شميل إذ قال : النفس ليست سوى خاصية من خصائص المادة أو عمل من أعمالها ... وبالنتيجة لا يوجد أفكار غريزية ولا آميال أدبية ولا إرادة حرة مطلقة ، بل كل شيء ناتج عن الحواس والتربية والتشبه والعادة ، وتعلم الإرادة الحرة يجعل الإنسان يجهل ضرورة ارتباطه الكلي بالطبيعة . إرادة الإنسان لا تطلب النافع وتنفر من الضار لما لها من الحرية ، بل لما في ذلك من الضرورة لكيانها ، فإننا نظن أنها تختار ما بين الأشياء عن حرية . والحال ، إن في الأمر سبباً قوياً على الإرادة ، فمال بها من حيث غلبت « (١) » . فمهمة الذات الإنسانية التغلب على العوائق من خلال اكتشاف قوانينها ، وهذا ناتج الطبيعية ليسهل السيطرة عليها ، وهذا عائد إلى محبة هذه الذات في اكتشاف هذه السيطرة « فلما كانت محبة الذات ضمن الصفات الغريزية والإحساسات الطبيعية التي تتأثر بالمؤثرات ، وتتغير بالمغيرات ، كانت لا تثبت على حال ، ولئن كانت غايتها أبداً ذاتية ، إلا أنها لاشك دائماً الطريق المؤدية إلى هذه الغاية لانقيادها إلى أحكام الإرادة ، وما نظنه موصلاً إلى شيء يؤدي بها أحياناً كثيرة إلى آخر ، لجهلها بالوسائل » (٢)

(١) شميل ، شبلي : المجموعة ، ج ١ ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٧ .

وهذا الموقف لشبلي شميل يمثل اتجاهاً من اتجاهات الفكر العربي الحديث ، هذا الاتجاه الذي اعتمد أساساً لفكرة المعطيات العلمية التي توصل إليها العقل البشري والبعيد كل البعد عن المفاهيم الغيبية التي تحدّ من قدرات الإنسان ، وتلزمه بمحتميات ضرورية خارجة عن إرادته . أما التطور الثاني ، فيتمثل من خلال المنظور الديني في تطويق حرية الإنسان بأنواع شتى من الضرورات ، وقد مثل هذا الاتجاه مدرسة الأفغاني التي عرفت بعدائها للأفكار الماركسية ، والقائلين فيها . يقول الأفغاني : « فلظواهر الكون من السلطة على الفكر والإرادة ما لا ينكره أبه ، فضلاً من عاقل ، وإن مبدأ هذه الأسباب التي ترى في المظاهر مؤثرة إنما هو بيد مدبر الكون العظيم ، الذي أبدع الأشياء ، على وفق حكمته ، وجعل كل حادث تابعاً لشبهه ، كأنه جزء له ، وخصوصاً في العالم الإنساني . ولو فرضنا أن جاهلاً ضلّ عن الاعتراف بوجود إله صانع للعالم ، فليس في إمكانه أن يتخلص من الاعتراف بتأثير الفواعل الطبيعية والحوادث الدهرية في الإرادة البشرية » (١) . كما نرى من بين هذا الاتجاه من هو أقرب إلى المفهوم الوجودي في هذه المسألة ، وقد مثل هذا الاتجاه محمد عبده ، إذ يقول : « إن تحرير الفكر من قيد التقليد ... والرجوع في كسب المعارف التي يتابعها الأولى ، وإعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وظفها الله لترد من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، ولتم حكمه الله في نظام العالم الإنساني ، وإنه على هذا الوجه يعدّ صديقاً للعلم ، باعثاً على البحث في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها وإصلاح العمل ، كل هذا أعدّه أمراً واحداً ، وقد خالفت بالدعوى إليه رأيي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة ، طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم . وهكذا دعا محمد عبده إلى تحرير العقل الإنساني بما يوافق العقل والعلم للتغلب على الكثير من العوائق الطبيعية بواسطة العقل والفهم الصحيح لمسائل هذا الكون ، فلم يتخالف العقل والوجدان في مسألة القدر » فإن كليهما يتفقان على صحة « الاختيار » ونفي (الاضطرار) فيما هو من الأعمال البشرية المعروفة ، ولا يتنازعان في حكم

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الإصطلاحات ، ص ١٨٤ .

من أحكام هذا الاختيار ، ثم يتفقان كذلك في الحكم بأن صانع هذا الكون محيط بدقائقه علماً ، وهاتان العتيدتان هما ركنا الإيمان بالله ورسله وشرائعه . . . فإذا كبح العقل جماح الوهم وقف عند حدة ، وذاق حلاوة الإيمان الصحيح ، وإلا وقع فيما لا مخلص منه من الريب والشكوك « (١) . فالإنسان من حيث هو مفكر ، لا يقف عند محدود فيما يتعلق بلوازم حياته ، وهو في ذاته غير مكلف ، بل فرض مطلوب يعده من قبيل التمدن أو الحضارة أو الترف في المعيشة أو غير ذلك ، ما يسدّ الرّمق من القوت ، وبقية الحر أو البرد من اللباس غير أنه لما تأنق في هذه الضروريات بعض التأنق ، ورأى أنها تقبل التحسين شيئاً فشيئاً ، أخذ على نفسه أن لا يقَرّ له قرار ، ولا يهدأ له جأش ، حتى يخرج من دائرة الإمكان كل ما تأدى إليه فكرته ، فجدّد واجتهد « (٢) . أمّا عبد الرحمن الكواكبي فقد نبّه إلى مضمار عقيدة الجبر التي تتنافى مع جوهر تحرير الإرادة الإنسانية ؛ إن عقيدة الجبر انقيض لروح الإسلام وجوهره ، فإذا كانت الحرية هي أن يكون الإنسان مختاراً في قوله وفعله ، لا يعترضه مانع ظالم ، فالحرية هي روح الدين « (٣) فالحرية مشروطة عند هذا الاتجاه بالقلّة الإلهية ، والاعتراف بها والقبول بما ورد في الشرائع « والمقصود بالحرية هنا هو استقلال الإنسان في فكره وإرادته وعمله ، متى كان واقفاً عند حدود الشرائع محافظاً على الأدب ، وعدم خضوعه بعد ذلك في شيء لإرادة غيره « (٤) . وقد نلاحظ كذلك من العرب من نظّرف في مواقفه أكثر ضمن هذا الاتجاه ، إذ يدعو إلى قلرة الإنسان الخلاقة كما يرى (نتشه) ، ويعبّر عن رأي هؤلاء جبران خليل جبران إذ يرفض العقيدة الجبرية التي يمثلها في رأيه رجال الدين ، فيحملهم مسؤولية كل ظلم فهم يفرضون على الإرادة الإنسانية العوائق والمصاعب ، ويكبلون الفكر في جملة من الضرورات ، إذ بنى هؤلاء فكرهم « على أسس واهية أقاموا عليها صرح حياتهم ، فلا أديانهم ولا سياساتهم ولا فلسفاتهم حررتهم من الخوف والذل والعبودية

(١) عبده محمد : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢) نفسه : ص ٦٤ .

(٣) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٩٦ ، راجع كتابه (أم القرى) ص ١٦ .

(٤) أمين قاسم : الأعمال الكاملة ، ص ١٤٠ .

والمسكنة ، بل إنها على العكس مكنت في نفوسهم مخاوف ورددات لا حصر لها ، قضت على الإرادة الخلاقة فيهم » (١) . لقد كان يملأ قلب جبران نقمة أثارها فيه (نتشه) على ضعف الناس وخنوعهم وتواكلهم ، وكل ما في حياتهم الباطنية والخارجية من قذارة وبشاعة ، فلا يجد جبران في روايته «حفار القبور» أحب إلى قلبه من حفر القبور وإلحاد الأموات ، ومن هم هؤلاء الأموات ، الذين يلحد لهم ؟ هم جميع الناس الذين (يرتشون أمام عاصفة الحياة فتظنهم أحياء وهم أموات منذ الولادة ، ولكن لم يجدوا من يدفنهم فظلوا منطرحين فوق الثرى ، ورائحة التثنية تنبعث منهم) (٢) . ويرفض قاسم أمين أن تقيد إرادة الإنسان بحجج واهية لا تملك إلا أصحاب النفوس الضعيفة الجبانة ، غير جديرة بالحياة (وكأنّ أمور الدنيا تجري ، والقدرة الإلهية لا تلاحظها ، أو كأنها تجري الجبانة وتبارك في أعمالهم وأعمارهم وأموالهم وذريتهم .. فالنفس الضعيفة تنحني للقوي وتنكمش أمام الظالم ، وتهاب كل صاحب سلطة ، وبالعكسها النفس القوية تجرد في إظهار جرأتها على هؤلاء وأمثالهم منفذاً يخرج منه ما يزيد عندها من القوة عن حاجة حياتها (٣) .

أما الاتجاه الأخير فهو الاتجاه السلفي الجبري ، الذي يرى الذات الإنسانية كالريشة في مهب الريح ، هذا الاتجاه الذي كان يناهض حركة الإصلاح في الفترة التي نؤرخ لها ، ويناهض كذلك أي تجديد مهما كانت طبيعته ، وقد يمثل هذا الاتجاه إلى أبعد حدّ برجال الدين الذين كانوا يسيطرون على الأزهر ، والذي كان محمد عبده يسعى إلى تخليص الأزهر من علومهم . ولا أرى هنا حاجة إلى تعداد هؤلاء الذين لانجد في كتبهم وآرائهم ما يمتّ إلى الحرية بصلة ، يقول أحد ممثليهم أبو الهدى الصيادي : إن على الإنسان التسليم لإرادة الله ، ومشيئته ، الاعتقاد بالقضاء والقدر والامتثال . فالواجب على العبد أن يرضى من سيده في كل حال ، وعلى كل حال ، فإنّ من أكرم بالرضى أكرم بالتقرب الأعلى . قال سيد البشر محمد (ص) : « من

(١) جبران ، جبران خليل : مجموعة جبران ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) المصدر السابق : من القصة ليخائيل نعيمة ، ص ٣٦ .

(٣) أمين ، قاسم : الأعمال الكاملة ، ص ١٨٦ .

آمن بالقدر أمن من الكدر». وقال الحسين بن علي (ض) من اتكل على حسن اختيار الله تعالى له ، لم يتمنّ غير ما اختاره الله عز وجل ، وقال موسى عليه السلام : إلهي دلني على عمل إذا عملت رضيت به عني ، فأوحى الله تعالى إلي : يا ابن عمران. رضائي في رضاك بقضائي .. والالتقياد لأمر الله تعالى حقيقة التسليم له جلّ علاه .. وشرط التسليم الرضا بكل ما أنفذه وأجراه (١) .

هذا ، الانجاء كان عامّاً وشاملاً في جميع أنحاء الوطن العربي خلال تلك الفترة .



(١) موسى ، منير مشايك : الفكر العربي في العصر الحديث ، ص ١٤١ .

الفصل الخامس

الحرية ومفاهيم القيمة والحقيقة

١ - الحرية والقيمة :

رأينا أن الحتمية هي المذهب الذي يعتقد بأن كل ما يقع في الكون من أحداث، بما في ذلك الظواهر النفسية والأفعال الإنسانية، نتيجة ضرورية ترتب على ما سبق من أحداث. فالعالم في نظر القائلين بالحتمية، مجموعة عضوية ترتبط أجزاؤها فيما بينها كأجزاء آلة دقيقة محكمة، وهو لهذا يكون نظاماً مغلقاً يؤذن حاضره بمستقبله، وتخضع سائر أجزائه لقوانين مطردة صارمة. ومعنى هذا أن العالم دائرة مغلقة يتصل بعضها ببعض اتصالاً عالياً بحيث، بحيث أن في استطاعتنا، باستقصاء الظواهر الحاضرة، أن نتنبأ بما سيحدث من الظواهر تنبؤاً، تعينياً مطلقاً. وهذا ما عناه (لاباس) بعبارة المشهورة: « إن في وسعنا أن ننظر إلى الحالة الحاضرة للكون، على أنها نتيجة للماضي وعلة للمستقبل.. فالعقل الذي يستطيع أن يعرف في لحظة معينة كل القوى السارية في الطبيعة، وأوضاع الكائنات الموجودة فيها، بعضها بالنسبة لبعض، إذا بلغ من السعة حداً يستطيع معه أن يخضع كل هذه المعطيات للتحليل، فلا بد أن يضم في صيغة واحدة شاملة الحركة، أكبر الأجسام في الكون وحركة أصغر ذرة فيه، وعندئذ لن يكون شيء مجهولاً بالنسبة إليه. بل سيكون المستقبل حاضراً أمام عينيه كالماضي سواء بسواء^(١). فالحتمية إذن

(١) إبراهيم، ذكريا: مشكلة الحرية، ص ٥٤.

Tylot, A. E. « Elements of metaphysics » pp. 368-69

تقوم على إمكان التنبؤ بالأحداث الكونية ، نظراً لوجود تعاقب حتمي مطرد بين الظواهر الطبيعية .

وفي الحقيقة ، فإن مبدأ العلية من أوليات ما يدركه البشر في الحياة الاعتيادية . هذا المبدأ القائل « إن لكل شيء سبباً هو من المبادئ العقلية الضرورية ، لأن الإنسان يجد في صميم طبيعته ، الباعث الذي يبعثه إلى محاولة تعليل ما يجد من أشياء ، وتبرير وجودها باستكشاف أسبابها . وهذا الباعث موجود بصورة فطرية في الطبيعة الإنسانية ، بل قد يوجد عند عدة أنواع من الحيوان أيضاً . فهو يلتفت إلى مصدر الحركة غريزياً ، يعرف سببها ، ويفحص عن منشأ الصوت ليدرك علته . وهكذا يواجه الإنسان دائماً سؤال : لماذا . ؟ مقابل كل وجود وظاهرة يبحث بها ، حتى أنه إذا لم يجد سبباً معيناً ، اعتقد بوجود سبب مجهول ، انبثق عنه الحادث (١) » . فعلى مبدأ العلية يتوقف جملة من الحقائق :

أولاً : إثبات الواقع الموضوعي للإحساس .

ثانياً : كل النظريات ، أو القوانين العلمية ، المستندة للتجربة .

ثالثاً : جواز الاستدلال وانتاجه في أي ميدان من الميادين الفلسفية أو العلمية . فلو لمبدأ العلية وقوانينها ، لما أمكن إثبات موضوعية الإحساس ، ولا شيء من نظريات العلم وقوانينه . ولما صح الاستدلال بأي دليل كان ، في مختلف مجالات المعرفة البشرية . وهناك نوعان من العلية : العلية الفاعلية ، واللية الغائية . فاللية الفاعلية تنقسم الوجود إلى علته ومعلول ، ومنى انقسم الوجود على هذا الأساس ، كان لكل موجود علة وجود ، إما ذاتية ، وإما خارجية . والايحاد أو التحقيق أشهر معنى لللية ، ولكنه ليس المعنى الأوحده ، ولا المعنى الأول أو الأعم ، فالمعنى الأول والأعم ، أن العلة أو السبب (والاسمان مترادفان) ما يلزم عنه شيء ما ، وبهذا المعنى الأعم تنقسم العلة الفاعلية إلى منطقية ووجودية .

(١) فطرس ، محمد باقر : فلسفة المشهورات ص ١٦٢ ، بيروت ، ١٩٦٢ ص ٢٨٨ .

المنطقية تبدو واضحة في القياس والاستقراء ، حيث المقدمتان علة النتيجة ، متى اجتمعتا في العقل لزمتهما النتيجة ، أي صدرت عنهما الضرورة ، فكانت معلولة لهما . أما الوجودية فهي : « كل ما يشارك في إيجاد الشيء ، إما ذاته أو في وجوده » فمن حيث ذاته ، نطلب تعليقه بمادته وصورته ، وهذا واضح في الصناعات إذ نفسرها بالمادة المركبة منها مع الخواص الطبيعية لهذه المادة ، وبالصورة ، أي بيئة أجزاء المادة ، وتركيبها بعضها مع بعض ، ونفاعلها بفصل هيشها وتركيبها^(١).

وهناك العلية الغائية ، والعقل هو الذي يستشف العلية الغائية من وراء الظواهر المحسوسة ، ويرى بين الغائية والفاعلية علاقة السابق واللاحق ، فإذا رفعنا الغايات رفعنا العقل ، وفاتنا التفسير النهائي للأشياء ، المستند على قضيتين كبيرتين : اولاهما أن كل فاعل يفعل لغاية ، والثانية أن كل مفعول قد كان غاية قبل أن يفعل . . .

فالعلة الغائية هي التي لأجلها الشيء ، أو الفعل ، « وهي علة بماهيتها ومعناها لعلية العلة الفاعلية ، ومعلولة لها في وجودها »^(٢) . . . فالعلة الفاعلية مبدأ الحركة . والعلة الغائية مبدأ قصد الحركة . وهي نهايتها متى صدر الفعل^(٣) . ونستطيع أن نفهم لماذا تحتاج الأشياء إلى علة من خلال النظريات التالية :

١ — نظرية الوجود : وهي النظرية القائلة : « إن الموجود يحتاج إلى علة ، لأجل وجوده ، وهذه الحاجة ذاتية الوجود ، فلا يمكن أن تصور وجوداً متحرزاً من هذه الحاجة ، لأن سبب الافتقار إلى العلة سرّ كامن في صميمه ، ويترتب عن ذلك أن كل موجود معلول »^(٤) .

٢ — نظرية الحدوث : وهي النظرية التي تعتبر « حاجة الأشياء إلى أسبابها

(١) كرم ، يوسف : العقل والوجود ، ص ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق : العبارة لابن سينا ، ص ١٨٨ .

(٣) نفسه : ص ١٨٨ .

(٤) المصدر ، محمد باقر : فلسفتنا ، ص ٢٩٩ .

مستندة إلى حدوثها»^(١) فالانفجار ، أو الحركة ، أو الحرارة ، إنما تتطلب أسباباً لها ، لأنها أمور حدثت بعد العدم . فالحدوث هو الذي يفتقر إلى علة ، وهو الباعث الذي يثير فينا سؤال : لماذا وجد ؟ أمام كل حقيقة من الحقائق ، التي نعاصرها في هذا الكون .

٣ — نظرية الإمكان الذاتي ، والإمكان الوجودي . وهاتان النظريتان تؤمنان « بأن الباعث على حاجة الأشياء إلى أسبابها ، هو الإمكان ، اعتبر أن لكل من النظريتين مفهومها الخاص عن الإمكان ، الذي تختلف به عن الأخرى ، وهذا الاختلاف بينهما مظهر لاختلاف فلسفي أعمق ، هو الماهية للوجود»^(٢) .

ونحن نستعمل في الفلسفة كلمة الحتمية كمرادف للضرورة الموضوعية . وأما في العلم فإن الحتمية تعني إمكانية التنبؤ بالحالة المستقبلية للعالم الطبيعي ، بالاستناد إلى الحالة الحاضرة .

ولكن، ماهو الأصل في فكرة الحتمية ؟ أم هي وليدة التجربة ذاتها ، أم هي مجرد فرض عقلي أو مصادرة عقلية ؟ . هنا يقول (يونكاريه) : « إن علم الفلك هو الذي علم الإنسان أن ثمة قوانين»^(٣) . فالأصل في أصل المبدأ الحتمي (أو الحتمية) هو ملاحظتنا لسير الكواكب وحركات الأجرام السماوية . والواقع أن القدرة على التنبؤ، بأوضاع الكواكب وحركاتها في المستقبل ، هي في علم الفلك النتيجة الطبيعية التي ترتب على معرفتنا بالوضع الراهن لكل كوكب في اللحظة الحاضرة . وهذا ما أبدته تجارب العالم الفرنسي (ليفرييه) الذي استطاع أن يكشف عن وجود كوكب (نبتون) بملاحظة لبعض الاضطرابات في مسار الكوكب أورانس»^(٤) . بيد أن العلماء لم يلبثوا أن عثموا تلك الحتمية التي شاهدها في نطاق الميكانيكا السماوية ،

(١) المصدر السابق : ص ٢٠٧ .

(٢) نفسه : ص ٢٠٣ .

(٣) إبراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٩٤ .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٤ .

فطبّقوا العليّة الميكانيكية على العالم الطبيعيّ كله ، ثم على الظواهر الحيّة ، وأخيراً على الإنسان نفسه . وهكذا انتهى البعض إلى القول : « بأن الظواهر النفسيّة ليست سوى مجرد أحداث كونيّة يمكن تحديدها وتغييرها والتنبؤ بها ، إذا عرفنا شروطها وأسبابها وعللها القرية والبعدة » (١) .

ولكن تقدم العلم ، وبخاصة في القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، قد زعزع من قيمة المبدأ الحتمي ، إذ جاء النجاح الذي أحرزته الميكانيكا التوجيئة بمثابة ضربة قاضية على الفيزياء القديمة . وبعد أن كان العلماء ، منصرفين إلى دراسة ظواهر الكون الكبرى ، أخطوا يتجهون إلى دراسة ظواهر الكون الصغرى ، فجاءت نتائج بحوثهم معارضة لمبدأ الحتمية ، بخلاف الحال عند العلماء المتأثرين بدراسة الفلك أو علم الأجرام السماوية ، وانتشرت بين علماء الفيزياء الجديدة نزعة احتمالية مؤداها أن ليس في عالم المادة سوى قوانين إحصائية ، فالقوانين الطبيعية لا تنفرد عن القوانين الاجتماعية . ومعنى هذا إن الجبرية التي نشاهدها في مستوانا ، ليست إلا نتيجة لما يمكن تسميته بقانون الأعداد الكبيرة . فهي إذن وليدة قوانين احتمالية أوليّة ، وليست وليدة عليّة حتمية صارمة .

ويمكننا أن نتساءل عن الصلة بين تقرير مبدأ لاهتمي ، وبين القول بحرية إرادتنا . لقد وجد كثير من العلماء الذين سارعوا إلى القول : « بأن الإيمان بالحريّة ، نتيجة طبيعية لما أظهرتنا عليه الفيزياء الجديدة من انعدام الحتمية الصارمة » (٢) .

وهكذا نرى أن الحريّة قد نفذت إلى مملكة العلم حينما تصدّع بناء الحتمية القديمة . حتى لقد قال العالم الانكليزي (جيمز جتر) : « إن العلم لم يعد يستطيع أن يقدم لنا حججاً قاطعة لاسبيل إلى تفنيدها ضد شعورنا الفطري بحريّة إرادتنا » (٣) .

(١) نفسه : ص ٩٥ .

(٢) نفسه : ص ١٠٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

حقاً إن الحرية لا بد أن تحتك بالقوى الطبيعية التي تعتمد بها كل حياة جسميّة تتحقق في الزمان والمكان ، ولكنها تعبّر أولاً وأخيراً ، وقبل كل شيء ، عن ذلك النشاط الإنساني الذي تقوم به شخصيّة حسية تريد أن تحقق وجودها في عالم روحي يأثلف من ذوات حرة وموجودات فاعلة . فالحرية ستبقى مظهراً لصراع إنساني مستمر ، فيه يحاول المرء أن يتصر على كثير من العوائق التي تمنع فيه انبثاق الشخصيّة . ولهذا فإننا نلاحظ أن الحرية وثيقة الصلة دائماً بعملية تكوين الشخصيّة ، أو اختيار الذات . وربما كان من فضل العلم الحديث على العالم ، أنه قد بصره بزوال التناقض المطلق بين العلم والشعور الإنساني ؛ مما ترتّب عليه التقريب بين وجهات النظر المتباعدة . هكذا نرى فيما تقدم ، أن الحتميّة العلميّة قد حاولت أن تطبق على العالم السيكلوجي مبدأ الحتميّة السائدة في العالم الطبيعي ، بدعوى أن الإنسان مجرد جزء من الأجزاء الطبيعيّة ، فمن الممكن أن نتنبأ بسلوكه على نحو ما نتنبأ بما سيقع من الأحداث الطبيعيّة . ولكن مبدأ الحتميّة قد عرض لنقد شديد ، من قبل العلماء والمفكرين ، مما حدا بالكثيرين إلى التردد في تعميم مبدأ التفسير الآلي ، وتطبيق العليّة الميكانيكية على الإنسان نفسه ، ولكن رفض فكرة (الضرورة الخارجيّة) لا يعني إنكار (الحتميّة) في شئ صورها . فإنّ الضرورة قد تتخذ صورة باطنة ، فتصبح (الحتميّة سلوكيّة) مؤداها أن كل نشاطنا الإرادي متوقف بالضرورة على حالتنا النفسيّة السابقة ، سواء أكانت وجدانيّة ، كالرغبات والأهواء ، أم إدراكيّة كالصورات والأفكار . والواقع إن سائر ضروب الحتميّة (كما يقول برجسون) : « يستوي في ذلك أن تكون فيزيائيّة أو فيزيولوجيّة (كحتميّة كارل ماركس) لأنما ترجع في نهاية الأمر إلى الحتميّة السلوكيّة » (١) . هكذا نرى أن الحتميّة العلميّة ، تتخذ صورة فيزيولوجيّة ، مادامت حياتنا النفسيّة ستكون خاضعة للضرورة العضوية التي هي مظهر آخر للحتميّة الطبيعيّة .

ومع أن الذي يهمنّا هنا ، معالجة مفاهيم الحرية على ضوء مفاهيم الحقيقة (العلم) والقيمة ، إلا أن ذلك لا يمنع أن نعرض للدراسة الحتميّة السيكلوجيّة على ضوء

(١) المصدر السابق : ص ١١٦ .

نقدنا لفكرية حرية الاستواء ، أو اللامبالاة أو عدم الإكتراث ، وهنا نجد أن ديكارت هو أول فيلسوف بين المحدثين اهتم بدراسة حرية عدم الاكتراث ، إن لم يكن أول فيلسوف عني بتحديد معنى الحرية على الإطلاق . وهذا لا يعني أن أحداً لم يكثر بها من قبله ، لكننا نعي أننا نجد عند ديكارت لأول مرة في تاريخ الفلسفة دراسة ميتافيزيقية حقيقية لمشكلة الحرية .

إن الروح عند ديكارت ليست منفصلة فقط ، بل هي فاعلة أيضاً . ولكن إذا كان العقل عنده شيئاً محدداً مقيداً . فنظراً لما في أفكارنا من تسلسل ضروري ، فإن الإرادة حرة ، نظراً لأنها تعلو على العقل وعلى قوانينه الضرورية . فلأفكار طابع قناة ، في حين إن للإرادة طابعاً لامتناهياً . وأما الحرية فهي عنده « أقرب ما تكون إلى معجزة » لأن مثلها كمثال الخلق من العدم ... « إنها القدرة على فعل هذا الشيء أو الامتناع عن فعله » ولكن هذه القدرة عنده بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرد حالة استواء ، أو عدم اكتراث ، أو حياد مطلق ، لأن عدم الاكتراث الذي نشعر به عندما لانكون مدفوعين إلى اختيار هذا الجانب أو ذاك تحت تأثير أية قوة سببية (أو أي مبرر عقلي) هو أدنى درجات الحرية . والرأي الذي يذهب إليه ديكارت في هذا الصدد ، هو أن البواعث قلما تقضي على الإرادة ، حتى لقد يكون في وسعنا أن نقول ، إنه كلما كانت البواعث حاسمة ومعقولة ، كانت الإرادة حرة بكل معنى الكلمة ، وإن استحال عندئذ أن تكون في حالة استواء أو عدم اكتراث ، بل لهذا السبب عينه ، وهو في أنها ليست في حالة استواء أو عدم اكتراث . وكلمة استواء تحتل في نظر ديكارت معنيين مختلفين :

الأول : « إن حرية الإستواء (أو عدم الإكتراث) هي أدنى درجة من درجات الحرية . وهي بهذا المعنى تعبر عن نقص في المعرفة ، أكثر مما تعبر عن كمال الإرادة .

الثاني : يستعمل كلمة (استواء) أو حياد عقلي . كمرادف لكلمة حرية (بمعناها الواسع) . (هي حرية الاستواء) . وحرية تقوم على تحدّد الإرادة (وتلك هي الحرية المعقولة) . وهذان النوعان من الحرية يختلفان درجة وقيمة ، إن بالنسبة

إلى الإنسان ، أم بالنسبة إلى الله . فعند الوجود اللاتناهي (أو الله) ، نجد أن الحرية تقوم على لاتحدّ الإرادة ، لأن الله لا يمكن أن يخضع لأية بواعث خارجية ، مادامت الحقائق الأبدية هي نفسها تتوقف عليه . فالحرية الإلهية هي حرية الاستواء أو عدم الاكتراث . وما يعدّ أدنى درجة من درجات الحرية عند الإنسان ، هو بعينه جوهر الحرية الإلهية فحرية الاستواء عند ديكارت هي حرية دنيا سابقة . بينما حرية العقل هي حرية عليا لاحقة . أمّا فيما يتعلق بقدرتنا على فعل الشر ، فإن الأصل فيه لا يرجع إلى ماهية الحرية ، لأن الحرية لا تتبع بالضرورة (عند ديكارت) القدرة على السقوط ، بل إن القدرة على السقوط إنّما ترجع إلى نقص حريتنا بحيث أنّها مشوبة دائماً بعدم اكتراث . وهذه ناجمة عن النقص الذي يتسم به عقلنا ، وإنّ الجهل وعدم الاكتراث هما شرطاً الخطيئة ، ولكنهما ليسا بالضرورة شرطي الحرية . لأن الحرية لا تنحصر في تلك الحالة السلبية التي نسميها بالاستواء أو عدم الاكتراث ، بل هي في الحقيقة عبارة عن قدرة واقعية إيجابية على أن نحدّد ذاتنا ، ونفصل في وجودنا . على أنه من الواجب أن لا تقتصر اليوم على تعلّم ما ينبغي أن نتجنب ، لكي لا تقع في الخطأ ، بل نتعلّم ما ينبغي أن نفعل لكي نصل إلى المعرفة الحقّة ، لأننا نصل حقاً إذا ركزنا انتباهنا تركيزاً كافياً في الأمور التي ننصورها على الوجه الأكمل (١) . فالبواعث التي لم تحفزني إلى العمل ، هي بواعثي أنا . وحينما أعمل وفقاً لها ، فإنّما أنصت لصوت نفسي ، وأعمل ما تمليه عليّ إرادتي . وليست الحرية ، أولاً وآخراً ، سوى توقفي على ذاتي واستنادي إلى نفسي . فالفلس كما يقول ليبنتس . « لا توصف بأنها حرة » ، إلا بقدر ما تحقق من أفعال إرادية قوامها الأفكار المتميزة ، ورائدها الاستماع إلى صوت العقل » ... وحينما يعمل الإنسان بمقتضى عقله وحرية ، فإنه لا بدّ أن يجد نفسه في انسجام أكمل مع العالم كله والله نفسه » (٢) . لأن الوجود الإنساني كما يقول سارتر . « لا ينحصر في اختيار الذات لنفسها . وهذا الاختيار نفسه هو الذي يحدّد بواعث أفعالنا » (٣) هكذا نستطيع أن نقول ، مع برغسون :

(١) ديكارت ، دينة : التمام ، ص ١٦٩ - ١٩٧ .

(٢) أبلرهم ، ذكوي : مشكلة الحرية ، ص ١٣٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٢٩ .

إن الفعل الحر هو أولاً وبالذات ، فعل مرتبط ارتباطاً جوهرياً بالزمان ، وعلى الأخص بهذا البُعد الزمني الذي نسميه بالمستقبل . وكلما كان فعلنا متصفاً بطابع الخلق ، كان التنبؤ به أكثر صعوبة فالحرية ترتبط في نظر (برجسون) بفكرة الخلق أو الإبداع ، لأن الإنسان هو ذلك الموجود الذي تنحصر حريته في خلقه لنفسه بنفسه ... فالحرية في أعلى صورها عند برجسون « تلقائية روحية خالصة ... والفعل الحر » ، إنما هو ذلك الذي يخلق فيه الإنسان نفسه ، بنفسه ، كأنما هو عمل فني حققته الروح مبتكرة أصيلة » (١) . وبهذا المعنى فإن الحرية تعبير عن الشخصية وتأكيد للوجود الذاتي .

وعلى كل حال ، فالإنسان الحر ، إنما هو ذلك الإنسان الذي يعرف أن حياته ليست سوى تحقيق مستمر لكل القيم المتضمنة على شكل قوى أو إمكانيات في ثنايا ذاته . وتبعاً لذلك ، فإن مشكلة الحرية لا تكاد تنفصل عن مشكلة الفعل ، مادام تحويل القوة إلى فعل ، هو جوهر الحياة الإنسانية ، ومعناها الأوجد . وبعبارة أخرى يمكننا القول : إن وجود الإنسان ينحصر في حريته . إذ ليست الحرية سوى القدرة على تحويل إمكانيات ذاتية . ليس لها معنى إلا بالقياس إلى صاحبها وحده ، إلى وجود موضوعي واقعي من شأنه أن يحدد مصير صاحبه ، ومصير الكون نفسه إلى حد ما . وبهذا المعنى قد يصح أن نقول : إن الحياة لا تنطوي أولياً (أو قبلياً) على أي معنى ، بل لابد أن تأتي الحرية فتخلق عليها مائرضى من معنى ، وتضفي عليها مائشاء من قيمة ... وماذا عسى أن تكون الحرية في النهاية ... إن لم تكن تلك القدرة على الخلق ، خلق الجدة والعمل على تحقيقها ، بل خلق وجود خصب يكون من شأنه أن يجيء نسيج وحده ، وأن يحقق في الكون مالا سبيل إلى تحقيقه بدونها ؟ . إننا نحيا في عالم مليء بالعوائق ، ولابد للحرية من أن تصطدم (بالعائق) حتى تستجيل إلى قيمة . فالحرية ليست منحةً جادت بها علينا الطبيعة ، لكنها في جوهر حقيقتها كسب ، لابد لنا من أن نعمل على إحرازه .

فالإنسان يمتاز بمحاسة شديدة للبحث عن الحقيقة والسعي الدائب وراءها . . .

(١) المصدر السابق : ص ١٢٠ .

ويشعر بلهفة إلى أن يرى ويسمع ويعرف الجديد من الأشياء ، ومعرفة أسرار الخلق وعجائبه ، من أجل الظفر في حياة سعيدة ، ويستنبض فيه شعوراً بالرغبة في الحرية والاستقلال . ذلك أن العقل الانساني يأبى الخضوع إلا لمن يصوغ قواعد السلوك أو من يعلم الحكمة والحقيقة ، أو لمن يحكم في سبيل الخير العام طبقاً للعدالة والقانون... ولم يكن عجباً أن جعلت الطبيعة والعقل ، الانسان ، الحيوان الوحيد الذي يدرك معنى التنظيم والملكية والاعتدال في اللفظ والاشارة . كذلك ليس ثمة مخلوق آخر غيره ينوق الجمال والبهاء والانسجام والتوافق في عالم المراتب ... فالجمال والنظام والتوافق يمكن استيعابها بسهولة تامة بالفكر والسلوك . وكذلك تحرص الطبيعة والعقل على تجنب ما يدفع الانسان إلى القيام بأعمال غير لائقة ، أو التفكير طبقاً للأهواء والنزعات الطارئة .

فالإنسان إذن ، كما يقول المفكرون ، يختلف عن المخلوقات الأخرى ، بأنه يجعل وسطه موضوعياً. وهذا يعني أن الإنسان يعرف وسطه على أنه مغاير له ، وهو يعمره بمواضيع يستطيع أن يطلق عليها أسماء ، فهو يبرز نيات تتيح له أن يميز هو عن تجربته ذاتها . ولكن الانسان يرتبط أيضاً ارتباطاً واعياً بكل ما يباينه . وهو في سلوكه يعقد علاقات كثيرة ماثلة في أحكام مختلفة الأنواع . وهذه الأحكام تساعد على أن يستخدم كل شيء استخداماً عقلياً . وبللك ينظم الانسان عالمه . ويركن إليه في نشاط حريته اللانهائي بالمرودة . ومن هنا ، فإنه يثير في الذهن ذكر الصانع (الله). ومن شأن الفكر الانساني أنه يتمتع عن أية محاولة ترمي إلى تعريفه ، ولكن مسمته الأساسية قد تتجلى في صيغة من نوع الصيغة الآتية : (إن الفكر كون ذو شعور يكشف النقاب ، أول ما يكشف ، عن موضوع من حيث مباينته ذاتها ، من حيث اتصافه بأنه (خارج ..) من حيث أنه — وضع خارجي . ان الموضوع هو ما يوضع ، أما الكائن ، أي إنه شيء يعاش ويعرف على انه غير الذات ، على أنه خارجي عن الذات ، وأنه مُعطى ومأخوذ متلقى . الموضوع حد (١) . والموضوع هو أيضاً شيء يمكن فهمه فهماً عقلياً ، وهو شيء موحد مع الفكر ، ومن طبيعة مماثلة لطبيعة

(١) كومتز ، يوسف : القيمة والحرية ، ترجمة وتقديم الدكتور عادل المصاوي ، دار الفكر دمشق ١٩٥٧ ، ص ٥ .

الفكر ، وإنما الفكر يمارس تلقائيةً حياله. إن الموضوع لا يوجد بدون فاعل، ولكن الفاعل، وعلى الأقل الفاعل المحدود لا يوجد خارج موضوعه... لأن الفكر لا يقف موقفاً سليماً تماماً من موضوعه . إنه فعل .. فال موضوع مزيج لا تنقسم أو اصره من الفاعلية والافتعال . يقول كانت : « ان الموضوع لا يوجد بدون إتحد فهم بناء مع حاسة آخذة » (١) فال فهم لا يوجد حدسياً ، وتتيح لمقولات الفكر أن تكون ذات مضمون ، وعلى هذا ستكون علاقة الانسان بالعلم أكثر من تصور مجرد . إنها ستكون على على هذا النحو استحضاراً مشخّصاً ، استحضاراً يتعرض للخطر دوماً ، وبه يدع الانسان العالم أن يظهر أمامه بين غيابين ويجعل نفسه حاضراً فيه ... وعلى هذا فإن الكون لا يلبو أمام السلوك الإنساني إلا وتكتنفه هالة من الممكنات . وهذه الممكنات ليست بالممكنات المحضة ، الممكنات الحيادية تماماً ، والتي قد توائم الطبيعة الإنسانية بوجه عام وحسب ، بل إنها لا تتجلى بالصيغة الواقعية إلا بالنسبة لحرية « في » وضع . وما تتجلى الممكنات بوصفها قيماً إيجابية أو سلبية إلا تبع الأنا - الموجودة - في وضع - من الأوضاع . وهذه الممكنات أشبه ماتكون بعارضات تستجيب حتماً لادراك تساؤل ، وهي تزود الأشياء ، في نظرنا بزاوية التقدير أو من الثفور ، وهي تغيرنا نحن أنفسنا . وعلى صعيد السلوك الرمزي ، كما يقول الأستاذ (مرلو - بونتي) : « يتكشف لنا العالم على أنه متميز عنا ، ولكننا نحن الذين نضفي عبر هذا التعارض ذاته الذي يحدد بُعد الموضوعية ، نضفي (معنى العالم) في نظرنا ، نسقط عليه الإهتمام الذي يبعثه فينا ، أو خيبة الأمل التي يطلعون بها ، والامكانات المشخصة للقيم التي بها نستطيع أن نمسح (بصيغة فكرية) (٢) . فالسلوك الإنساني ، وهو يتميز بأنه يعطي نفسه غاباته عبر وسائل العوالم المتداخلة ، إنما هو علاقة جدلية بين العالم المعطي الذي تجلّي بصيغة موضوعية ، وبين العالم الذي اختاره لنفسه واتخذته حامل (قيمة) . إن القيمة غاية عالمية دينوية قصوى ، أسعى إليها من خلال العوالم التي أختارها . إنها ما وراء عالم الوجود المحض ، وهي تشع في هذا العالم وتهب جميع الأشكال التي ألقاها فيه قيمتها ، أو تنزعها عنها .. هكذا نميز الكيفية عن القيمة . « فالكيفية هي

(١) المصدر السابق : ص ٦ .

(٢) نفسه : ص ٨ .

دوماً تحديد اختياري. والقيمة معيار وأ نموذج « (١) إن إسباغ القيمة على الوجود هو بالنسبة لحريتي كشف عن الوجود في سجلّ كامل منظم... وإن غاية السلوك القيمي، هي الغاية التي نكتشفها على أنها كمال من خلال شكل موضوعي، أو تحديد يحملها، ولكنها تجاوز ذلك الشكل. إن السلوك القيمي مقصد يتوسع باطراد بنية مفتوحة، انتشائية، والقيمة إنما هي غاية هذه النية بدون أن تكون نهايتها البتة.... وهي توجه الحرية، ولكنها لا تستطيع القيام بذلك دون مراعاة الشروط التي تكفل صحة هذه الحرية. إن على القيمة أن تخاطب حرية الحق. وإن تحقق القيمة يوجب أن يجري توجيه القيمة للحرية في إنجاز الحرية، من حيث (كونها) حرية... فالقيمة ارتقاء بالحرية.... وسموها، وجهتها بالمعنى الدقيق « (٢). ولكن متى توجد للحياة ولل فکر قيمة؟ يكفي أن يكون الكائن حياً، أم يكفي أن يكون شاعراً بدون تفكير؟. إننا لانعتقد ذلك. فليس في مجال الحيوانات قيمة، ولا في مجال الإنسان على مستوى الوجود العفوي الذي لا ينعكس في حكم قيمه، والذي قد لا يتحقق حالياً في سلوك الحرية... إن قيمة الحياة لا تتكشف إلا من حيث أنها موضوع نتطلع إليه قصديةً خاصة. هذه القصدية ليست بقصدية الحياة حصراً. أجل إن الحياة، باعتبار، هي نية نموها وتوسعها، وهي غائية...

إن الحياة لا تظهر مزودة بالقيمة، إلا أمام شعور يسأل عن معناها. وإن قيمة الحياة لا تتكشف إلا في إنارة الغائية البيولوجية. بقصدية روحية. يقول (ماكس شلر): «إنما تتسم الحياة بأن لها قيمة من القيم... بقدر وجود قيم روحية أو أفعال روحية تدلّك هذه القيم من خلالها. فلو كانت للقيم صلة نسبية بالحياة لما كانت للحياة أية قيمة. ولكانت بذاتها كوناً حياً من الناحية القيميّة « (٣). فسلوك القيمة يختلف كل الاختلاف عن سلوك الحياة الطبيعية الأولى. فالنية التي تتطلع إلى قيمة، هي اشتداد صحيح، وهي لا تخضع لتحديد جاذبية وضع، ولا لآلية

(١) نفسه : ص ١٤ .

(٢) نفسه : ص ٢٥ ..

(٣) نفسه : ص ٢٥ .

الغريزة . إنها حرّة ، وهي بالمعنى الصحيح : الحرية المطلقة ، الهادفة ، الحرية التي تشرّب . وهذه النية تمتاز بتحديد التجربة ، ومن خلال هذا الاجتياز تتطلع إلى القيمة ، فترقى بذلك شطر القيمة ، وتحقّق تبديل أفقها كله ، ووسطها كله . إن النية تميز الواقع عن المثل الأعلى ، تميز الموجود عما ينبغي أن يوجد . إنها وعي بهذا الواجب الموجود ، لابتغاء ردّ الوجود ، بل من أجل دمجها في الوجود . وعلى هذا فإن السمة الأصلية للقصدية تبدو على « إنها جميع التحديدات التي تفرض تدخل الحرية باعتبارها شعوراً بالقيمة » (١) وإن هذه النية تمتلئ بتجديد تظهر لدى إضافتها في مختلف ضروب التجربة الإنسانية البيئات التي تؤلف المخلود الداخلية في تجربة القيمة . وذلك بما يشبه أشعة النور التي تنبجس عنها أبعاد الحقل الذي تنتشر فيه . إن النور يغلّف المواضيع التي تقع في حقله ، وهو يتيح قياس أبعادها ، بقدر ردّ هذه المواضيع للنور فيما حولها . فالقصدية القيمة تتمّ ، بوجه تقريبي ، في عمق تجربة القيمة ، إذ تميز هذه التجربة عن الحدود الظاهرة في التجارب الموضوعية والذاتية التي تؤلف قوام تلك التجربة . إن تجربة القيمة تبدو تجربة نوعية ، تستخدم مصادر سائر التجارب كلها ، وتغمرها في عملها — إن صحّ القول — في سلوك تطلع الحرية فيه ، إذ تقرنها بمطلب ما ينبغي أن يكون وهي تظهر ، أوّل ما تظهر ، في حالة سلبية ، في حالة تجربة بالمحدد من حيث هو محدّد . إنها التحقق العلمي للسمة المحددة التي نسم كل تجربة إنسانية على مستوى الأوضاع الاختيارية اليومية ، وعلى مستوى التجربة النفسية الناضجة ، وعلى مستوى التجربة التقنية العلمية للعلاقات الاجتماعية . إلخ . إنها تميّط اللثام عن نهائية شتى أشكال الموضوعية القيمة ، نجما التناقض القيمي للمحدد . إنها قضية تحديد مواضعنا الصورية ، والمنازعة في هذا التحديد ، بل بالحرى ، قضية التحديدات التي تفرضها عاداتنا وأحكامنا المبنية على وجهات نظرنا وعلى المواقف التي نتخذها في المجالات القيمة بالدرجة الأولى ، فهي على هذا النحو « نفى حقّ ، نفى جمال ، نفى دين » (٢) وهذه كلها قد تزعم دحض كل شيء في علاقات موضوعية عامة محضة . إن تجربة القيمة تنازع ميثاقها النوات المجردة

(١) المصدر السابق : ص ٣٦ .

(٢) نفسه : ص ٢٨ .

الخالصة. إن المثل الأعلى (الأنا) هو ألا تكون شيئاً برفضها كل تجديد ، وإن ذلك هو سبيلها الوحيد للانفتاح على القيمة. ولكن، لا بدّ كذلك من أن يكون أمام الأنا شيء ما، تنازعه وتجادله ، لأن حركة التّعالى لا تجري إلا في نوايا محدّدة سلفاً، وفي مطلب أوضاع محدّدة . إن القيمة شيء يُشعر به شعوراً مسبقاً وهذا الشعور لا يقوم على حذف النظر الطبيعي ، بل على تغيير اتجاهه ، بمطلب تبرير هو الحرية ذاتها ، باعتبارها شعوراً تفكيرياً بالقيمة (أمّا بدونه فلا تكون القيمة قيمة بالنسبة للمرء) . «إن الحرية التي تأخذ بالانتباه إلى الكمال الذي يفترض كل موضوع وجوده في ذات الفعل الذي يحدده إذ يطرحه ، هذه الحرية تشعر بالقيمة شعوراً مسبقاً ، وكأن القيمة هي ما تستدعيه كل قصديّة . إن الشعور يلزم الحلود جميعاً في سجلّ وظائفه ، وهو يضيفي التحديدات ذاتها في مطلبه بالكمال ، وذلك بنفي أسلوبها وبسعيه لاتخاذها وسائل لبلوغ القيمة » (١) .

يتضح لنا من كلّ ما سبق ، أن من المتعدّر أن تكون القيمة موضوعاً محضاً ، ولذا فإنها تقترح ذاتها في نوع من وجدّ ، يختلط فيه الغياب بالحضور في نطاق التجربة الإنسانية. هذه التجربة التي تحوّلها القيمة إلى داخلها ، وتندمج فيها ، يقول سارتر: « إن معنى القيمة يمثل في مانتحوه يُجاوز كل كائن ذاته، وكل فعل ذو قيمة ، إنما هو انتزاع كونه شطر ... ولما كانت القيمة دوماً ، وفي كل مكان ، هي ما يقع أحوال التجاوز كلها ، فمن الجائز اعتبارها وحدةً ، لاشريطة لجميع تجاوزات الكائن ... إن وجود الذات هو القيمة ، عند سارتر . وهي : « تلاحق الوجود من حيث أنه يؤسس نفسه لامن حيث هو . إنها تلاحق الحرية . ومعنى هذا إن علاقة القيمة بما هو من أجل ذاته علاقة خاصة جداً . إنَّها الوجود الذي عليها أن تكونه ، من حيث أنها أساس لعدم وجوده . وإذا كان عليه أن يكون هذا الوجود ، فذلك لا يتم تحت ضغط قسري خارجي ... وهي في انبثاقها الأصل ، جوهرية ، بحيث لا يوجد شعورٌ لاتلاحقه قيمة » (٢) .

(١) المصدر السابق : ص ٥٤ .

(٢) سارتر ، جان بول : الوجود والعدم ، دار الآداب ، بيروت ، ط ١ ، آب ١٩٦٦ ص ١٨٠-١٨٥ .

فالقِيمة تُنكشِف فيمَا وراء التَّجديد الَّذِي تُشتمِل هِي عَلَيْهِ في مشروع الحرية، وهي لَا تتجَلَّى بِصورة مُطابِقة ، بل عَلَى نَحْو أَشْبَه بِمَنْحَى غَيْر مَحْدُود ، فِيهِ تُكون إِحداثِيَّات الحرية والتَّجديد إِحداثِيَّات مُتقَابِرة . وَإِن الحرية إِذ تُحوَّلُ إِلَى مُطلَبِهَا لِلكَمَالِ جَمِيعَ تَحْدِيَّات التجربة ، قَدْ تُقِيم فِي عِيْط لِإِضْفَائِهَا عِدداً مِنَ القِيَمِ المُمكنة مُطابِقاً لعدد الموضوعات الَّتِي يُمكن تَحْدِيدُهَا وَمناقشتها . يَقول (لافيل) : « إِن من خَاصَّة القِيمة ، إِنها تُحتاج إِلَى الموضوع حَتَّى تُشعر بِمَحْدُودِهَا الخَاصَّة وتُغلب عَلَيْهَا . يَبْد أَنها هِي الَّتِي تُنفي هَذِهِ الحُدُود وتُضَيِّ دوماً إِلَى ماوراءها () » . فَنظَرِيَّة القِيمة فِي نَظَرِهِ ، عِلْمٌ بِالْإِرادَةِ ، عِلْمٌ بِإِرادَةِ حَرَّة يُمكن أَن تُحدِد ذاتها ، وَتُتَوَقَّف حِيال موضوع اختياريها . غَيْر أَن لها حَرَكَةً تُتَرَع إِلَى التَّجاوز ، وَإِن تُتَطَلَّعَ لِإِرادَةِ ، حِينما تُوجد قِيمة حَقِيقِيَّة لَا تُقْتَصِر عَلَى اِمْتِلاكِ الموضوع ، بل يُلْقِي فِي الموضوع ما يَرِضِيهِ وَيُغْذِّي حَرَكَتَهُ الخَاصَّة اللامعْنِيَّة بِدَلِّ إِيقافها ، وَبَرِّها ، إِنها اِكتِشافُ اللاتَّهائِي فِي النِّهائِيَّة (١) .

إِن جَدَلَ القِيمة إِذْن ، هُوَ : اِن القِيَمِ تُنْهَض عِنْدما تُغْلَف الحرية وَضِعاً يُتَطَلَع تَطَلُّعاً ضَمْنِيّاً عَلَى الأَكْلِ إِلَى (المَطْلُوقِ) . فَالحرية تُولِد حَرَكَةً (المُتَعَالِي) وَعَلَى الحرية أَن تُنظِم التجربة بِعَرْضِها عَلَى عَمَلِك لَانْهائِيَّة تُتَطَلَّعُهَا . وَعِنْدئذ تُظْهِر القِيمة ظُهور أَصالة التَطَلُّع المُتَعَالِي ، وَهِيَ تُوَحِّدُ التجربة الْإِنسانِيَّة وَمَقولاتها المَحْدُودَة دوماً عَلَى مُستَوَى الحِوادثِ الموضوعِي . وَإِذ تُنفي الحرية هَذِهِ الحُلُود من حَيْثُ هِيَ حُدُود تُحوَّلُها بِتَجاوُزِها ، فَإِنها تُدْعُو هَذِهِ الحُلُود لِقَبُولِ مُتَعَالِي القِيمة وَالْمُساهِمَةِ فِي كَمالِها المُحايِثِ الخَاص . تُدْعُو إِلَى تَبَرِيرِ ذاتِها . اِن الشُّعُور بِتَطَلُّعِهِ القِيَمِيِّ ، يَلْمِج عَلَى هَذَا النَحْوِ التجربة بِأَمْرِها فِي السُّلُوكِ ، يَعْنِي سَبَبُ ذاتِها ، وَيَمْتَنِعُ مَعْنَى جُودَتِها مِنْ تَجاوُزِها بِانْجِماهِ القِيمة . فَالقِيمة تُحرِّرُ الحرية بِأَمْرِها مِنْ أَسْرِ الأشْكالِ الموضوعِيَّة الَّتِي تُمَسِّكُ بِها وَتُحْبِسُها ، ما دَامَتِ الحرية تُجْري فِي هَذِهِ الأشْكالِ جَرِيانَ عَفْويَّةِ الطَّبِيعَةِ ، وَالْقِيمة تُنْكَشِفُ للحرية فِي تَفْكِيرِ يَعْمَلُ عَلَى النِّقَاءِ ، وَلَكِنَّها فِي الوَقْتِ ذاتِها تُنْكَشِفُ للحرية مَعْنَى بَنِيَّتِها الخَاصَّة . اِن القِيمة تُنْكَشِفُ لها عَن مَاهِيَّتِها الصَّحِيحَةِ ، وَهَذِهِ المَاهِيَّةُ تُثَمِّلُ

(١) النُّعُومُ ، الدُّكتورُ عَمَلِل : القِيمةُ الأخلاقِيَّةُ ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

في أنها تناقش جميع التحديدات ، وتحتويها في مطلب رجوعها إلى (المطلق) الذي يصدر عنه . وإن القيمة لتُعَلَّمُ الحرية ، إن هذا الرجوع ليس سوى وعي أصلها المتعالي الذي لا تنفصل عنه انفصلاً حقيقياً . إن الحرية هي وثوبٌ متعالٍ نحو (المطلق) بالمثل الأعلى للقيمة . وإنما تُرجع الأشكال الطبيعية والمقولات الموضوعية إلى تعالي الكمال المعني ، مثلما ويتضمن المشروط في الشرط . بيد أن النظام الذي نحصل عليه على هذا المنوال ليس نظاماً خارجياً وتصورياً محضاً ، بل إنه يخدم الحرية مادام يحيا بها . إنه يصدر عنها ، ولكنه يرغمها أيضاً . إنه الحرية التي ترغب ذاتها بلذاتها وهي تنجز ماتنجز .

إن المطلب القيمي أشبه بمطلب (مطلق) في مشروع الحرية والوضع ، وإن القيمة تنهض بوظيفة المطلق بالنسبة لمنظومة ما . وإن اختيار الحرية ينطوي في الواقع على (سبب) القيمة الذي لن يكون موضع مناقشة إلا تباع (سبب) آخر . إن اختيار الحرية ، حتى عندما يكون اختياراً افتراضياً ، يتضمن في ذاته أمنية لشرطية ، وإنما يمثل المعنى الدقيق للقيمة ، وتمثل وظيفتها في أنها (تبيع) سلوكاً فتجعله جائزاً مشروعاً . وعلى هذا المنوال يجري التزام السلوك في أساس مطلق قيمي ، ينبغي عدم خلطه (بالمطلق) ولكنه ليس خلواً من أية صلة به . والقيمة لا تتميز بوجه الدقة بأنها ما يرغب به وحسب ، بل هي أيضاً ، وعلى نحو أساسي ، إلزام . والإلزام ، في آخر المطاف ، وعلى مايلدو ، هو الذي يحيز الرغبة ويبيحها . وإن كان من الخطأ الغلو بتمجيد الإلزام . بلعله يؤلف وحدة قوام كل قيمة ، فهذه القيمة لا تصبح عندئذ مما يرغب به أبداً . وربما فرضت ذاتها فرضاً لا إنسانياً ، فلا تظل قيمةً بالنسبة للحرية . ينبغي ألا تقلب نظام الحدود ، ولا أن نضحى بأحدها من أجل الآخر . ولا يمكن أن نتحد الجاذبية مع الإلزام ، إلا اتحاداً جدلياً في مزيج يقوم على علاقة الحرية - القيمة . لا احترام للقيمة بدون احترام الحرية . وبهذا الشرط الوحيد ستكون إرادة إلزام القوة هذا الإلزام باعتباره (ضرورة مفهومة) بحسب تعبير سبينوزا^(١) . ستكون إرادته باعتباره ضرورة حريتنا . والحق إن فهم الضرورة يحتوي سلفاً على

(١) كوين ، يوسف : القيمة والحرية ، ص ٨٤ .

فعل إرادتها ، وإنّ فهم ضرورة القيمة هو تأليف هذه القيمة بفعل الحرية ، وإذ تجعل الحرية قيمةً من القيم حقيقة حاضرة ، فإنها تؤلف ذاتها بفعلها ، وهي تجعل ذاتها صحيحة باعتبارها حرية . وإذ تطرح الحرية القيمة في السلوك ، فإنها تطرح إذن ذاتها بذاتها .

من هنا يتضح لنا أن القيمة ذات شكل .

لنفتح معجباً من المعاجم ، ولنصطف ألفاظ الصفات والنوع التي يضمناها :
أي ، أثير ، أثير ، أثير ، أديب ، أريب ، أسير ، أفن ، ... بار ، بائس ، بخيل ، بديع ...
تأناً ، تشمتي ، تابع .. إن طائفة كبرى من هذه النوع تتقابل مثني مثني : كبير - صغير ، منير - مظلم ، شجاع - جبان ، عزيز القبضة - ابر - أزرق ، إلخ أو أنها على الأقل ، لا يضادها إلا نقيضها ، اللأثير ، اللاأبر ، اللا أزرق ، إلخ . وهذه الأضداد لا تدل على صفة معينة ، فإذا رغبتنا عنها ، اقتصرنا على الصفات ذات القطيعة ، ألفينا أن في وسعنا أن نقسمها كذلك إلى فئتين : فئة الأزواج التي يترتب علينا بوجه عام أن نرجع بعضها على بعض من غير اكتراث ، كما ترجع بدون اكتراث (أ) و (أ) ولنخص الطرف عن هذه الفئة ، ولنسبق على فئة النوع التي لا نشعر عامة بتفضيلها وحسب ، بل نقول عنها : من الأفضل أن تكون (أ) دون (أ) من الأجدر أن يكون المرء شجاعاً لا جباناً ، قوياً لا ضعيفاً ، ماهراً لا فاشلاً ، عندئذ يتوفر لدينا ، مبدئياً حقل القيم كله ، وتتوفر القيم كلها . ولكن ما تقدم ليس سوى تحديد موقوت للقيم ، وليس بتعريف حقيقي . . لأننا لو نكفينا بالكلام على الرغبة أو التفضيل لما كان تعريفنا للقيم دورياً ، بل زائفاً . والواقع ان الإنسان قد يرجح البيت الصغير على البيوت الكبيرة ، ويرجح الجعة الشقراء على الجعة السمراء ، من غير أن يتضمن هذا الترجيح قيمة ، ولا عاطفة قيمة . وقد يفضل المرء ، بصورة موقوتة ، أو حتى بصورة دائمة ، أن يقرأ قصة بوليسية على قراءة أثر مدرسي رائع ، ومن الجائر أن يسعى إلى مشاهدة (أفلام) سخيفة وهو يعترف بقيمة كبرى (لأفلام)

أخرى لا يشتهي رؤيتها . ذلك أن التعريفات غير الدورية التي تتناول موضوع القيمة ، إنما هي نظريات في القيمة أكثر منها وصفاً أميناً لها

أضف إلى ذلك أن مبدأ اختيارنا النعوت الدالة على قيم ليس بوجه من الوجوه مبدأ ملزماً . فتحزن لانعرف إذا كان أزواج النعوت مثل : مقدس - عادي ، ثوري - عاطف ، عاطل - مزين ، عنيف - حلیم ، متفائل - متشائم ، إلخ تتصف بصفة القيمة أم لا تتصف . والحق إن الأمر رهن بوجهة النظر . فقد تزول قضية الأزواج القيمية أو تُقلب في بعض الظروف : هنالك أحوال يجدر بالمرء ألا يكون فيها قوياً ، بل ضعيفاً . وربما أسرف الإنسان في المهارة أحياناً . وقد تكتسب الصفات الحيادية ، على العكس ، قيمة هي قيمة الظروف التي تكتنفها . فعرض النهر قد يكتسب قيمة عائق عسكري ، وهي قيمة إيجابية أو سلبية ، بحسب مايراد بهذا العرض أن يتخذ للدفاع أم للاجتياز . وربما تحلت بعض الصفات الحيادية بقيمة اصطلاحية ، إذا كسبت الأرقام (الزرقاء) في الميسر حسن اللون (الأزرق) وحسن الرهان عليه .

ومن اليسير ، من جهة أخرى ، ملاحظة أن قيم الظروف أو القيم الاصطلاحية تعكس قيماً أعظم منها . فخير للمرء أن يكون غالباً لأمغلوباً ، راجحاً لآخسراً . ومن الجائز عطف القيم بعضها على بعض ، كما يجوز عطف الأوزان بعضها على بعض ، عندئذ تغلب الأهمية وفقاً على مركز ثقل الجملة . وإن ميدان النافع ، وهو ميدان فسيح يتناول القيم المشتقة ، النسبية ، الذرائعية . فلا يكون الشيء نافعاً ، وإن عالمنا ليس طبيعة وحسب ، بل هو كون تقوم فيه علاقات وروابط متحوّلة ، وهذه العلاقات والروابط إنما تقوم بين الكائنات ، ولا تنبأ قيمتها الذرائعية تتحوّل وتبدّل (١) .

والقيمة تبقى فعل الفاعل ، وإن كانت مشروطة الفاعلية القيمية بالوعي ، لأن

(١) دويه ، ديمون : فلسفة القيم ، تريب للتكتور عادل العموا ، مطبعة جامعة دمشق . ص ٩ - ١١ .

الفاعلية القيمة حرة كونها ليست نتيجة أسباب تدفعها ، بل لأنها تنبج نحو هدف نُصب أمامها .. فالحرية التي ليس لها هدف ليست شيئاً .. وكل قيمة تنطوي في الأحوال على التالي ، فاعل من — مجال التجسد الحالي — مثل أعلى^(١) .

ولما كان البحث في المشكلات الناجمة عن تعداد أنواع القيم يملأ مكتبة بأسرها ، وليس من العسير تصور ذلك لأنّ الصّراع بين (الثقافات) والصّراع ضمن كل ثقافة يتناولان دائماً الرّفْع من شأن قيم أو خفضها داخل تسلسل يقام بينها ، وما المناظرات والخصومات الفلسفية في هذا الميدان إلا انعكاس خصومات راهنة ، -خصومات واقعية جدّة واقعية ، بما تضم من خصومات مسلّحة أيضاً . ومن الأمثلة المعروفة : الحروب الدينية ، والصّراع بين السّلطات الروحية والسّلطات الزمنية ، والصّراع بين أنصار النظام وأنصار التّمُدّم ، وبين أشياح التحرّر ، وأشياح المساواة . . . بين المثاليّين ، والماركسيّين ، بين القائلين بالعرق ، وبين خصومهم ، الميكيفاليّين وبين الأخلاقيّين ، الخ . . . فالقيم فيما يبدو تجنّد المحاربين في سبيلها ، وتسلّحهم ، وتفرض عليهم ضريبة دموية كبرى^(٢) . وهناك نظريات متعدّدة حول مفهوم القيم . فهناك : « النظريات الطبيعيّة (الماديّون الوضعيون ، العلميّون ، التّداعيّون ، النفعيون) وهذه النظريات لا تودّ أن ترى إلّا واقع الحوادث الطبيعيّة التي يرتبط بعضها ببعض برابط السببية . وهناك كذلك النظريات المثالية : مثالية الحرية أو المثالية الذاتية وهي تلج على الشخص الفاعل (سقراط ، كانت ، فخته ، الوجوديّون) وهناك أيضاً نظريات المثالية الموضوعيّة التي تعتبر الواقع فكراً . (الرواقيون ، ليبتر ، شلنغ ، هيغل)^(٣) . وإذا كان وصف القيمة يقضي النظر إلى حدود ثلاثة هي : الفاعل ، المثل الأعلى الذي ينشده ، والشكل أو الحال الراهن ، فإن فكر الباحث يجهد ليرى وحدة القيمة ماثلة ، إمّا في الفاعل ، وإمّا في المثل الأعلى المرموق ، وإمّا في الشكل أو الحال الراهن ، وذلك بحسب انتمائه إلى واحد من

(١) المصدر السابق : ص ٦٥ - ٨٦ .

(٢) نفسه : ص ٨٨ .

(٣) نفسه : ص ١٢٢ ، التصنيف ٣ (ديكتي) في كتابه نظريات تصورات العالم .

الأنماط الثلاثة . فالترعة الطبيعية تسعى إلى إرجاع القيمة إلى أشكال وحوادث ، مادية كانت أو نفسية . ومثالية الحرية تسعى إلى إرجاع القيمة إلى فعل الفاعل ، إلى إرادته الحرة ، إلى نيته ، إلى حكمه . أما المثالية الموضوعية فتتزعج إلى اعتبار القيم كائنات بذاتها ، اعتبارها ذاتاً مستقلة تهيمن على حوادث الطبيعة وتسيّر ها ، وتستخدم الفاعلين الفردين كمجرد وسائل ، وقد لا تلجأ إليهم عند الاقتضاء . ولا يشذ عن هذا التحيز إلا ذوو العقول التي يضعف تعلقها بالتفسير الوحيد الجانب ، لأنهم يعدلون ويأخلون بوجود القيمة جميعاً . وهناك تصنيف آخر لنظريات القيم ، يعتمد على الثقافات السائدة ، وهي شرط منظومة القيم كلها ، وهذا التصنيف لا يخلو من ارتباطه بالتصنيف السابق . وهو يميز : المنظومة الحسية (المذاهب الطبيعية) ثم منظومة (المعاني) : إن العالم الكائن وراء حواسنا واقعي أكثر من عالم الحس تقريباً : (المثالية الموضوعية) ثم المنظومة (المثالية) تكاد أن تطابق إلى حد كبير المثالية الذاتية^(١) وهذه المنظومات الثقافية على نحو منظم إثر بعض .

في كل الأحوال إن في وسع أوضاعنا كلها ، أحوال اختيارنا جميعاً ، أن تدل على القيمة ، شريطة أن نسعى إلى أن نبليغ في ذاتنا حريتنا (التومسية) في كمالها . وهذه الحرية ليست سابقة ولا لاحقة . إنها حاضرة أكثر استعداداً وأكثر حضوراً من الحاضر الذي نبحث عنها فيه . إنها كلها كالسرمدية في الزمان ، تعاصر أحوال الاختيار الزمنية التي تسيج ظهورها ، والتي تدل عليها بصورة غير مطابقة . إنها لا تختلط بأي اختيار ، ولا يجهله الاختيارات . وقد أدرك (لاشليه) ، ذلك فقال : « إن الفعل الذي به نؤكد كوننا الخاص يؤلف هذا الكون . . كله ، لأن هذا الفعل ذاته هو الذي يحقق ذاته ويثبت ذاته في سجيّتنا ، والذي يتجلى وينمو في تاريخنا . فعلياً إذن ألا نقول إننا نؤكد ذاتنا على مانحن عليه ، بل على العكس ، إننا نكون كما نؤكد أنفسنا بأنفسنا ، بل ينبغي بوجه خاص ألا نقول إن حاضرننا يتعلق بماضينا ، وأنه هو ذاته ليس في متناولنا : « ذلك أننا نبتكر في كل لحظة حياتنا بفعل واحد هو ذاته ، وهذا الفعل بأن واحد حاضراً لدى كل منا ، وأعلى منا جميعاً . ونحن

(١) المصدر السابق : ص ١٢٤ التنظيم (لسوركين) في كتابه : الحركات الاجتماعية والثقافية .

في كل لحظة نشعر بهذا الفعل ، ونشعر من ثمَّ بحريتنا . وعندما ننظر من جهة أخرى إلى هذه اللحظات ، بإضافة بعضها إلى بعض ، نلغي أنها تؤلف سلسلة موصولة وآلية لا تقهر . إننا بكلمة واحدة ، نحقق مصيراً اخترناه ، أو بالأحرى مصيراً لانكفَّ عن اختياره ١ (١) .

وملخص القول، إن إدراك علاقة الحرية بالقيمة ، هو بابرار ما تقتضيه . بدءاً من قصديّة القيمة وبنات التجربة القيمة ، وسمات القيمة والحرية معاً . فلا قيمة بلا حرية ، ولا حرية بلا قيمة . فمن جهة أولى ، القيمة تختلط بالحادث إلا إذا لم يتوافر للحرية إضفاؤها فيما يجاوز الوضع . يقول (لاينو) : إن قيمة كل كائن هو كونه الحقيقي بالنسبة للحرية (٢) . ومن جهة أخرى لحرية جذيرة بهذا الاسم بدون قيمة . وفي الحال المعاكسة ، قد تختلط الحرية بعقلية الطبيعة فلا تقدر على مناقشتها . وإذا لم تجد الحرية أمامها ما تستطيع أن تكون أساساً له وتقدر تجاوزه ، كانت حرية بلا هدف . ولا تبرير ، ولا وجود داخلي ، ولا مطلب . إن علاقة الحرية — القيمة ، التي بها نستطيع تجاوز كل وضع واحتواء ، إنما تُرجعنا إلى هذه المزدوجة . الحرية جذرية بدون أن تكون مطلقة ، والقيمة متعالية بدون أن تكون هي (المتعالي) . إن الحرية لانضفي القيمة إلا حين نولي وجهها شطر (المطلق) ، وإنما بالاتجاه شطر هذا (المطلق) أيضاً توسط القيمة الحرية . وإن علاقة الحرية — القيمة تفرض أساساً لاشروطياً ، تفرض ينبوع كل ايجابية ، وإذ يطرح (المطلق) حريتنا ، فإنه يجعلها قيمة بالقيم ، ومن الجائز أن نقول عن الحرية : إنها تضفي القيم في اتحاد (الفعل) المبتكر ، وكأن القيم هي جملة الأقوال المعقولة (٣) لعلاقتها المقدمة بـ (المطلق) . وما الشعور بالقيمة باعتبار ، سوى الشعور التفكيرى بهذه العلاقة . وفي وسع الحرية بالقيم ، أن تبدو لذاتها على أنها خارجة عن (المطلق) . وبالقيم

(١) كوز ، يوسف : القيمة والحرية ، ص ٩٨ ، راجع جول لاشليه : علم النفس واليتاهيزياء .
(في آثار لاشليه ، بليرج ، الككن ١٩٣٣ ، ج ١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٨ ، راجع جول لاينو : دروس شهيرة وشكرات (محاضرات في موضوع الله)

(٣) نفسه : ص ٩٩ - ١٠٠ .

تستطيع الحرية إرجاع التجربة كلها نحو (المطلق) ، وردّها إليه . وبهذا المطلق توجد الحرية في آخر المطاف ، وبالحرية التي تصفي مطلبها الانهائي تشع القيم . أما المطلق ذاته ، وهو أساس علاقة الحرية والقيمة ، فإنه يحتم وراء هذه العلاقة ، وراء معادلة نضيفها باعتبار ما يثبتنا التي يتراجع حدّها دوماً إلى الوراء ، معادلة الحرية والقيمة . وان (الله) المتعالي هو فيما وراء كل تعالٍ للحقيقة والقيمة . . . فهو الذي يخلق الفكر والذي يخلق حرية الفكر . بقي أن نؤكد علاقة القيمة بالعلم ، بعد أن توصلنا إلى نتيجة منطقية أن " لحرية بلون قيمة ، ولا قيمة بلون حرية . وبالفعل فقد كانت صلات القيم بالعلم حتى الآن صلات بائنة فقيرة . فالباحثون النظريون في القيم لا يتعمقون غالباً في معرفتهم العلمية ، والعلماء يسيئون التنفس في جو الفلسفة القيمة اللطيف .

ثانياً - القيمة والعلم :

وعلى الرغم من ذلك فإن نظرية القيم تفيد فائدة لانهائية لها من الاطلاع على التيار العلمي ، وقد صار من الجائز اليوم تحقيق تركيب فلسفي ، يؤلف بين نظرية القيم ونظرية كونية علمية . ولعل من الممكن أن نحصر بصورة رئيسية ما يمكن أن يستفاد من العلم في هذا الشأن ضمن نقاط أساسية هي :

١ - « كشف الميكرو فيزياء اتصاف الفيزياء المدرسية والمفاهيم المدرسية ، مفاهيم الجسم المادي ، والسير الآلي ، والتشديد والتوازن القصي » ، اتصاف ذلك كله بصفة السطحية تماماً من الناحية الفلسفية . إن الجوهر الفرد أو العنصر في الجوهر الفرد ليس شكلاً ، إلا لأنه تشكّل فاعل . إنه لا يكون ماهو إلا ، لأنه يصنع ما يصنع ... العمل هو العنصر الحقيقي للواقع ، والعمل قد ينحلّ إلى السير الآلي بحسب بنية معطاة تماماً ، لأنه قوام شكل نمطي .

٢ - إن الكيمياء الحيوية تؤيد إمكان قيام الاستمرار بين الأفراد الميكرو فيزيائيين الذرات ، الذرات الكبيرة ، الفيروسات وبين أفراد الكائنات الحية . فالكون بهذا الاعتبار ليس مؤلفاً من أفراد فاعلين ، وعلى الرغم من أن الأعمال الفردية تبدو وكأنها غارقة في خضم حوادث الكثرة ، أو تبدو متكلسة في خضم التراكم بعضها إلى جانب بعض ، وهي تقتصر على أن تسير سيرها الآلي بتروعها نحو توازن قصي ، فيكتسب الكون عندئذ منظراً يجعله غريباً كل الغرابة في كل نظرية قيمة ، في حين

أنه لا يتألف برغم ذلك إلا من أفراد منخرطين في فاعلية تهدف إلى نمط ، إلى ماهية إلى قيمة .

٣ - لم يعد علم الجنين التجريبي بأي مبرر يدفع إلى الإصرار على شرح النمو والانتظام بأسباب مستمدة من الفيزياء المدرسية . ان نمو العضوية حقاً نمو خالق . وهذا النمو عينه يفترض أيضاً وجود قاطع يتجاوز المكان . إنه هو أيضاً عمل يقوم بحسب (نمط) أو (ذاكرة) نوعية فيحققها في المكان ، ويصحح عند الاقتضاء الشواثب الطارئة الناجمة عن أسباب واغلة . (١) .

هذه الاكتشافات تقرّب علم الطبيعة من نظرية القيم ، وقد بات من الجليّ ذلك الاستمرار المائل بين قانون الكائنات المسماة بالكائنات الفيزيائية وبين العضويات النامية والفاعلين بالاشتراك ، كما تتحدث عنهم نظرية القيم المعاصرة . وقد صار من الجائز اثر هذا التقارب أن نحل تقريباً المسائل التي تدعها نظرية القيم المعلقة ، أو ان هذه المسائل تزول كمسائل .

من أولى هذه المسائل ، مسألة : « ان القيمة تطفو في الظاهر ، وهذا الطفو حادث لا يمكن تفسيره . غير أن طفو القيم ماهو إلا ظاهر غرض . فكما أن المادة لا يمكن أن تنفصل في المكان - الزمان - فلا تأتي للثمة كمالو أنه كان ظرفاً فارغاً ، فكذلك لا يمكن أن تنفصل المادة عن نظرية قيم أولية ، لأن العنصر الماديّ هو سلفاً عمل . والقيمة لا تأتي كيما تضاف إضافة . عالم جديد إلى عالم الوجود الخام ، بل إن تشكيل كل وجود هو تشكيل قيم . إن الوجود والقيمة يبدأان في آن واحد ، وهما معلقان بقطبي (إبداعية) : (فاعل) و (مثل أعلى) .

والمسألة الثانية يبدو أن من المتعذر تحديد قيمة ، إلا بالإضافة إلى كائنات حية ، بالإضافة إلى حاجاتها ورغباتها ، وان القيمة رغم ذلك تتعالى على الحياة ، ان الحقيقة والجمال والعدالة والسلطان والحب ، ليست مجرد توسيع الحياة العضوية ، وان المواهب

(١) روييه ، ديمون : فلسفة القيم ، ص ٥٦ .

الروحية لا تنشأ إلا لدى بشر أحياء ، غير أن من العبث ارجاعها إلى ظاهرات نمو عضوي .
إن المراهق يكشف القيم انثالية . ويتأثر بنمو أعضائه الجنسية ، وإن الباحث يشعر
بقراءة هذين الحادئين وتباينهما معاً » (١)

ويبدو لنا الحل ماثلاً في إمعاننا في اتصاف نظرية القيم واتصاف الحياة بالصفة
الكلية . ليست الحياة ما يدرسه علماء الحياة في محال العضويات ذات الحجم العادية
وحسب . بل إن كل فرد حقيقي هو (حي) بقدر ما هو فاعل . . ففي وسع الإنسان
أن يجعل هذا العالم إلى أشكال راهنة . . . لأن كل قوة في نظر العلم الحديث هي
ماهية قيمة . القوة تعبر بصورة رئيسية عن عمل فردي ، أو عن طاقة اتصال
(تداخل - الأفعال) في مجال الفردي . وإن القوة التي يمنحها مثل أعلى للإنسان
تمنحها قيمة منشودة . . . ولو كان الأمر خلاف ذلك لتعذر تحقيق أية قيمة على
الاطلاق ، ولما دل الوجود على شيء أو بالأحرى لما وجد شيء من الأشياء .

وطالما أن القيمة هي بنت الفعل الحر ، ومرتبطة بفاعل ، لذلك نقول : إن في
وسعنا الإبقاء على نظام نوعي للقيم بالاحتراس من خلط (الكائن) أو (الوجود)
بالمعطى . إن الإنسان يحيا في زمان . وهو باعتباره متجسداً في المادة ، منخرطاً في
الصيرورة لا يملك (المطلق) . بل هو مفصول عن (السرمدي) وإن القيمة تعرب لدى
الإنسان عن ترقبه لا (الكائن) الذي هو في نظره موضوع تطلع أكثر منه حضوراً
معطى . وقد أجاد (لافيل) في قوله : « إن القيمة في (الكائن) هي ما يجاوز دوماً
التحقق ، وما يبقى من ثم ، في فعل يترتب علينا أن ننجزه وقد تساءل (برهية)
من قبل : لماذا لا يعتقد الإنسان أن قيمه ستتحقق ؟ لماذا يحيل المدينة الفاضلة العادلة
كل العدل والمعرفة الدقيقة كل الدقة ، والأثر الفني الحامل للجمال كل الجمال ؟
ألا يشعر الإنسان بأن للتحقيق الكامل ثمة الأمر النهائي ، الميكانيكي ، الذي يحرمه
من كل فضله . ، والذي قد يهدم حوافز إرادته وعمله ؟ فإذا كان ذلك كذلك ،
فمرده إلى أن في القيمة مطلقاً ليس هو بذاته قيمة ، بل انه ما يمنع من اعتبار أية

(٢) المصنف السابق : ص ٢٥٧ .

قيمة على أنها تكفي ذاتها بذاتها(١). وعلى كل حال فإن الإنسان الحر إنما هو ذلك الإنسان الذي يعرف أن حياته ليست سوى تحقيق مستمر لكل القيم المتضمنة على شكل قوي ، أو إمكانيات في ثنانيا ذاته ، وتبعاً لذلك فإن مشكلة الحرية لا تكاد تنفصل عن مشكلة الفعل ، مادام تحويل القوة إلى فعل هو جوهر الحياة الإنسانية ، ومعناها الأوحد . وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول : إن وجود الإنسان ينحصر في حريته . إذ الحرية ليست سوى القدرة على تحويل إمكانية ذاتية ليس لها معنى إلا بالقياس إلى صاحبها وحده ، إلى وجود موضوعي واقعي من شأنه أن يحدد مصير صاحبه ومصير الكون نفسه إلى حد ما . وبهذا المعنى قد يصح أن نقول أن الحياة لا تنطوي أولاً أو قبلياً على أي معنى ، بل لابد أن تأتي الحرية فتخلع عليها ماترضي من معنى ، وتضفي عليها ماتشاء من قيمة .

ثالثاً — الحرية والحقيقة :

الحقيقة في اللغة ، مأقرّ في الاستعمال على أصل وضعه ، والمجاز ما كان بضد ذلك ، وحقيقة الشيء : خالبيه ، وكنهه ، ومحضه ، وحقيقة الأمر يقين شأنه ، وحقيقة الرجل : ما يازمه حفظه والدفاع عنه . ولقد أخذت عند الفلاسفة عدة معان : فهي مطابقة التصور أو الحكم للواقع . فالحقيقة بهذا المعنى اسم لما أريد به حق إذا ثبت . فهي كذلك مطابقة الشيء لصور نوعه ، أو لمثاله الذي أريد له ، والحقيقة بهذا المعنى هي ما يصير إليه حق الشيء ووجوبه . وهي أيضاً : الماهية أو الذات ، فحقيقة الشيء : ما به الشيء ، هو هو . وهي كذلك مطابقة للمبادئ العقلية . وقد أخذت الحقيقة عدة مفاهيم . الحقيقة الصورية : وهي اتفاق العقل مع نفسه بلا تناقض . والحقيقة المادية : وهي اتفاق العقل الشيء الواقعي مادياً كان أو نفسياً ، كالحقيقة الفيزيائية والحقيقة النفسية ، والحقيقة الواقعية ، وهي الوجود ذهنياً كان أو عينياً ، والحقائق الأبدية ، هي المبادئ أو القوانين المطلقة المحيطة بجميع الموجودات . والحقيقة أيضاً هي الفكرة النافذة الناجحة ، أو الفرضية العلمية

(١) المولوا ، الدكتور عادل : كتاب الاخلاق ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، ١٩٧٤ ص ٣٤٨ .

التي تحققها التجربة . وهي أيضاً عند الماركسيين مطابقة الفكرة للشيء أو المعرفة المعبرة عن الوجود الموضوعي . وهي تقاس بدرجة مطابقتها للحاجات العلمية ، وعلى قدر ما تكون الحقيقة مطابقة لها بالفعل . تكون أثبت وأصدق . أما عند الوجوديين فهي تجلي الواقع المدرك بحيث يتصور الشيء كما يشاء في حرية تامة ، بحيث تكون حقيقته ذاتية ، ونسبية وتاريخية . فالحقيقة إذن هي نتيجة فعل حر ، لا معنى لها بالنسبة إلى الفرد إلا إذا كوّنّها بنفسه . أما عند المتصوفة فهي إما مطلقة ، فعالة ، واحدة ، عالية ، واجبة الوجود بذاتها ، وهي حقيقة الله . وإما مقيدة ، منفصلة ، سافلة ، قابلة الوجود من الحقيقة الواجبة بالفيض والتجلي ، وهي حقيقة العالم . وإما حقيقة أحدى جامعة بين الأطراف والتقيّد والفعل والانفعال ، والتأثير والتأثر ، فهي مطلقة من وجه ، مقيدة من آخر ، فعالة من جهة منفصلة من جهة أخرى^(١) . والحقيقي هو الواقعي ، الشيء الموجود بالفعل ، وهو انهفة الثابتة للشيء ، وهو ضد الممكن والخيال ، فالمنطقيون يطلقون الحقيقي على مادة المعرفة ، لأعلى صورتها . ويطلق الحقيقي على الأمر المتعلق بالأشياء لا بالأسماء . وعند المنطقيين قسم من القضية الشرطية المنفصلة التي اعتبر فيها التنافي في الصدق والكذب ، أي في التحقيق والانتفاء معاً . والحقيقي مرادف للحق باعتباره صفة ، فالتفكير الحقيقي هو التفكير الخالص من اللبس والغموض^(٢) . والحقيقة تأتي ضمن مصطلحات متعددة :

الحقيقة الأبدية ، وهي اصطلاح يشير إلى عدم امكان دحض حقائق معينة خلال تطور المعرفة كله ، ويمكن اعتبارها مرادفة للحقيقة المطلقة . والحقيقة المزوجة . ويشير هذا المصطلح إلى الاستقلال المتبادل لحقائق الفلسفة والآهوت . وهناك الحقيقة المطلقة والنسبية ، وهما مقولتان من مقولات المادية الجدلية تحدّدان تطور المعرفة والعلاقة التي تكشف بين ، ماهو معروف وما سيصبح معروفاً مع تطور العالم . والمفهوم من الحقيقة المطلقة ، إنها المعرفة الكاملة الشاملة للواقع ، وهي تتكون من مجمل الحقائق النسبية . وهناك الحقيقة الموضوعية ، وهي غتوى المعرفة الإنسانية

(١) صليبا ، جميل : «المجم الفلسفي» ، ١٨٥ - ١٨٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨٧ .

الذي لا يتوقف على إرادة الذات ورغبتها ، ومبدأ الحقيقة الموضوعية موجه ضد جميع التصورات المثالية الذاتية الممكنة عن الحقيقة ، والتي تقوم الحقيقة عندها على يد الإنسان ، وتكون نتيجة الاقتناعات بين الناس ، ومثل هذا الفهم للحقيقة رجعي علمي . والحقيقة الواقعة، وهي أي شيء يوجد ويتطور ويضمن جوهره الخاص وقوانينه الخاصة ، وينشأ عن فعله الخاص وتطوره الخاص ، وهذه الحقيقة هي الواقع الموضوعي بكل تعيينه (١) ، وصفة الحق لا تثبت إلا بحكم عقلي ذاتي . ولكنها تأخذ بأبعادها مفاهيم متعددة عند المفكرين والفلاسفة . والسبب في ذلك مرد الأمر كله طاقة العقل عند هؤلاء وضمان مطابقته للوجود ، فلما أن يصيب هذا العقل الحقيقة فيكون صادقا حراً ، وإما أن يضلّها فيكون باطلاً ، لذلك نقول إن الوصول إلى الحقيقة ومعرفتها متوقف على معرفة الإنسان ووعيه ، فتكون الحقيقة عندئذ معرفة إنسانية ومبلغ قيمتها .

ونحن نعي بالحكم العقلي ما ربط بين تصورين على وجه الاستقلال، أو على وجه الاستدلال. فهو نتيجة مقدمات. فالاستدلال والاستنباط والاستقراء، كلها ضروب من الحكم على تصورات متفرقة أو موضوعة. تعود بأسرها إلى فعل العقل الحر، لأن بذلك يكون التعقل ، وقيمة فعله الخالص هي قيمة القيم التي ينبغي أن تثبت قائمة برأسها حتى يستقيم بعد ذلك قيامها في موضوع مابين لذاتها . وهذه الرابطة ماهي ؟ « أهى من خليقة العقل يبدعها بادئاً بفطرته ؟ وأية صلة لها بالإدراك ؟ أهى صلة التابع بالتبوع أم هي نتائج ملكة غيره ، أهى فعل حر ، أم ضرورة لامفر منها ؟ وأية صلة لهذه الروابط بالخلود التي تربط بينها ، أهى من طبيعة حدودها ؟ وإذا لم تكن كذلك فكيف يكون ما بين الأشياء من روابط مغايراً لها مغايرة الاتفاق فيها . وتلك الحدود، أي شيء هي . ؟ أهى وقائع عقل تفرض على الفكر فرضاً ، أم هي ، كيما يمكن الحكم ، علائق من صنعة العقل ، لاحقيقة خارجية لها عدا قيامها في الذهن . وهل

(١) لجنة من العلماء السوفييت ، بإشراف م. روزنثال ، ب. يودير ، الموسوعة الفلسفية ترجمة ، سمير كرم ، دار الطليعة ، بيروت ج ٢ ، ١٩٨١ ، ص ١٨٠ - ١٨٥ . ولجميع المعجم الفلسفي لراد وهبه ، يوسف كرم ، يوسف شلاله : دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٥١ ص ٨٢ .

هي في قول القائلين ، ألفاظ محض ألفاظ ؟ أم هي حقائق لها وجود قائم ، وليست وقائع غفلاً ، ولكنها تبدى للفكر إذا عرض من الوقائع ما يذكر بها فيدعوها الأذهان . ثم أية علاقة تقوم بين الأذهان والإمعان ؟ وأي محك يضمن لنا صدق التصور وصدق الحكم في الحكاية عن واقع بذاته ؟ ومن أين لنا المحك والضمان ؟ أمن الأعيان نستمدّه ، أم من الأذهان ، ومن العالم سيستفاد أم من العقل . وهل نحكم لمحض الحكم ، أم أن الحكم وسيلة نتوسل بها إلى غاية مغايرة ؟ وأي الغايات تلك الغاية ، أهى المعاش أم السعادة ، أم لعلها المعرفة والاعتقاد بصدق تلك المعرفة ، أو أنها التصديق بتصديقاتنا وعقائدها المستفادة من كل عرفان . . ؟ وذلك هو اللباب المكنون وراء كل مسألة وكل إشكال في موضوع المعرفة^(١) . إن كل مالحكم العقل من قيمة ، إنما كامنة بحكايته عن الحقيقة . ولكن أين تكون الموضوعية لما هو من فعل الذات ؟ فإن مضمون هذا الفعل أو موضوعه لا ينفك ذاتياً ، في جميع الأحوال تنقصه الموضوعية . ويعوزه على الخصوص المبدأ الذي يكفل الموضوعية لما هو ذاتي بخاصة فريدة فيه تجمع الطرفين ، فإذا هما غير طرفين ، وإنما هما شيء واحد . وشرط المعرفة العقلية أن يكون طرفان ، فإذا لم يكن طرفان ، فلا يصح للمعرفة كيان ، وإذا كان طرفان ، فالمعرفة فائتمة ، ولكن كما هي في الأذهان ، وليس لها في الصدق محك أو ضمان .

إن المعرفة العقلية لا تكون على ذاتيتها بالمبادئ ، ولا تستمد قيمتها إلا في ضرورة تلك المبادئ . . . فهل تدع ضرورة المبادئ التي تقوم عليها الأحكام طرفاً في الحرية تدعيه تلك الأحكام ؟ ومن أي جهة ، وعلى أي اعتبار ؟ ان المسألة تتعلق بالعناصر التي بها يتقوم الحكم العقلي ، من التصور ونصيبه من الموضوعية ، إن كان له من الموضوعية نصيب — إلى فعل الذات العاقلة في الحكم ، والشرعية الذاتية لهذا الفعل الذاتي . ثم ينظر في دعوى موضوعية هذا الفعل الذاتي ، إذا بقي للنظر في هذه الدعوة وجه من الوجوه بعد هذا التمهيد . الأمر إذن يتعلق (بالوسيلة المعقولة) إلى الحكم في أمر (الحكم المعقول) .

(١) لوقا ، د. نظمي : الحقيقة ، عالم الكتب ، عبد الخالق ثروت ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٣ - ٢٥ .

المقابلة بين العلم والظن^(١) ، أو بين المعرفة العقلية والإحساس ، اكتشفت منذ أقدم العصور . مما أفضى إلى اتخاذ مواقف حاسمة بين معطيات الأعيان، ونظرات الأذهان . ولقد أنكر جلّ الفلاسفة القدامى صدق الحواس . ولكن المعرفة العقلية كانت عند هؤلاء أنفسهم (هرقليط^(١) ، وبارفيد^(٢) ، وديمقريط^(٣)) ليست معرفة قبلية ، وإنما هي مجرد تناول الفكر لمعطيات الحس ، فإذا رفض اعتماد الحس ، لم يكن اعتماد المعرفة التي لا تقوم إلاّ عليه أمراً سائغاً . وذلك لأن الإحساس لم يكن مجرد بداية للتعلّل ، بل هو شرطه الضروري ، والتشكك في الإحساس هو تشكك في قيمة المعرفة كلها . وبهذا ظهر إنكار امكان الحكم ، ويعزوه (برتوغوراث^(٤)) إلى تغيير الإحساسات تغييراً لا يفتّر ، والحكم لا يكون إلاّ عن إحساس ، فهو إذن ، غير ثابت وإنما كل شيء ، كما يترامى لكل واحد على حدة . وكل الأحكام على السواء حق ، لأنه لاحق بالاطلاق ، ولا معيار له ثابت ، وإنما كل إحساس جزئي لا يصير إلى الكلية أبداً . تلك الكلية التي هي معيار الحق في أحكام التصديق والتأويل . فإذا لزم أن يكون الحق ثابتاً (مجورجياس^(٥)) . يقول : انه ممنوع ، لأن المعنى

(١) بلعبه يقوم على : « أن الأشياء في تغيير مستمر . أنت لا تتناول النهر فلو تجد مرتين لأن ميلها جديدة تجري من حولك أبداً » . وهو يقول : (بوحدة الوجود) فقد تردّد أن يفسح حقيقة مطلقة فوق التغير المحسوس . راجع تاريخ الفلسفة القديمة ليوسف كرم ص ١٧ - ١٩ .

(٢) آمن بملعب وحدة الوجود (فالوجود موجود ، ولا يمكن إلا أن يكون موجوداً ، والفكر قائم على الوجود ، ولو لا الوجود لما وجد الفكر ، أثر اليقين العقلي ، وانكر الكثرة والتغيير ، واضطر أن يتبع المظاهر المحسوسة ، وقال أن الأشياء واحد في العقل) راجع المصدر السابق : ص ٢٨ - ٣٠ .

(٣) يعتبر المعرفة النسبية ، ويقول : « أن المعرفة الحق في العقل ، لكن الإحساس هو المصدر الوحيد للمعرفة » راجع نفس المصدر : ص ٤١ - ٤٦ .

(٤) نشر كتاباً اسماء (الحقيقة) وردت في رأسه العبارة التالية : (لا أستطيع أن أعلم أن الالهة موجودة أو غير موجودين ، وأن أموراً كثيرة تحول بيني وبين هذا العلم .. فعلم عليه بالانعدام ، وأحرقت كتبه ، ففر ، ومات فرحاً بقتله فراره ، والإنسان مقياس الأشياء جميعاً ، هو مقياس وجود ما يوجد منها ، ومقياس لا يوجد ما لا يوجد .. فالأشياء هي بالنسبة لي كما تبدو لي وهي بالنسبة اليك تبدو لك .. فالإحساسات المتعددة بالضرورة متعارضة) راجع نفس المصدر : ص ٤٦ - ٤٧ .

(٥) يقول : لكي نعرف وجود الأشياء ، يجب أن يكون الفكر مطابقاً للوجود ، أن يوجد الوجود على ما يتصوره ، لكن هذا باطل وكثيراً ما نخدعنا حواسنا ، وكثيراً ما نتركب الخيلة صوراً لا حقيقة لها ، راجع المصدر السابق ، ص ٤٨ .

الواحد يستحيل إشراكه في كثرة من الأذهان ، فلا حقيقة ولا مقياس ، وهذا يعني امتناع الكلية في الاجسام والتصور ، ومن ثم يمنع الحكم العقلي لامتناع وسيلته الضرورية .

ووراء القول بامتناع الكلي في التصور مصادرة فحواها ، إن التصور إنما هو انطباع من خارج في الآتية الواعية : النفس فيه منفعة والعالم فاعل . وإن تغيير الموضوع أو تغيير الأحوال البيولوجية والفيزيولوجية للشخص كفيلة بتغيير النسبة بينهما لتغيير طرفيها ، ومؤدى هذه المصادرة أن المعرفة العقلية إنما هي ضرورة ، شرطها الضروري وموجودها الموضوع الخارجي .

لهذا قدّم (سقراط) (١) العلم على التصور الكلي مبيّناً كيفية تكوّنه بالاستقراء . ولكنه لم يبين لنا كيف نضمن أن التصور الكلي ، وهو عقلي بحت وليس شيئاً خارجياً بالذات - يطابق العالم الخارجي ، أي مطابقة تصور الآتية لحقيقة موضوعها .

ولكن أفلاطون أخذ هذه المسألة على عاتقه ، فبحث عن ضمان أعلى من الحس وأعلى من الفكر يضمن هذه المطابقة ، التي هي اليقين ، فالتمسها في القول (المثل) (٢)

(١) لوانين الاستقراء : « العلة متى وضعت وضع الملل ، وما ارتفعت ارتفع ، وكما انعكست انعكس » . راجع المصدر السابق ص ١١٩ المنطق والاقتصاد عند أرسطو . (والجدل قياساً واستقراءً) والقياس نتيجة كانت قبل تركيبه أنه آلة للاستكشاف ولإزالة البرهان . فهو فعل لاحق للرأبدي الاستكشاف نتيجة القياس القائمة على حد أوسط متعلق بالماهية . أنه علة قاتية ، والاستقراء يبين من القياس أنه يبدأ من الجزئيات ، وأما القياس فابن بالذات لأنه يبدأ بكلية (راجع نفس المصدر : ص ١٢٧) .

(٢) المحسوسات تمثل صورة كلية ثابتة هي الاجناس والانواع ، فإذا فكرت النفس في الماهيات الثابتة أدركت أولاً أن لابد لأفكارها في التجربة من مبدأ ثابت لأن المحسوسات محدثة تكون وتفسد . وكل ملحق حادث ، فله علة نتيجة لاتخاذ الملل إلى غير نهاية . والفرق بعيد بمسبب المحسوسات وماهيتها . لأن الماهيات كاملة في العقل من كل وجه ، والمحسوسات ناقصة . والكمال المثابت لأن في العقل ، والماهيات متحققة في العقل ، مقارنة للمادة برينة في الكون والفساد . الإنسان بالذات ، والمعداة بالذات ، والكبر والصغر والجمال والخير والشجر ، والفرس ... وهلم جرا . فهي مبادئ (مثل) فالتال هو الشيء بالذات وهي مبادئ المعرفة ، لأن النفس لو لم تكن حاصلة عليها لما عرفت كيف تسمى الأشياء وتحكم عليها . التل معايرنا للعظمة . يحصل لنا العلم أولاً وبالذات بحصول صورها في العقل ، فهي الموضوع الحقيقي لهذا العلم ، وهي علة حكمنا على النسبي بالطلق ، وعلى الناقص بالكمال . راجع المصدر السابق : ص ٧٣ . نظرية المثل عند أفلاطون .

لاستلزام هذه لإمكان الحكم ، أي إمكان القول بالمعقول الكلي مطابق للواقع ، وعام غير متغير . فالاحساس متغير ، وهو بالضرورة ذاتي وجزئي ، ولكننا نحكم ، ونقيم أحكامنا على الكلي ونجعلها معياراً نصحيح به الحواس لا العكس ، وبهذا جعل أفلاطون الواقع موضوع الفكر لاموضوع الحس ، فكان الفكر قائماً على الحكم ، أي على الصلات بين التصورات . بل إن التصور نفسه ، قيمته أنه حكم بوجود . فهو إذا طابق الوجود أصاب ، وإذا لم يطابقه كان وهماً . وبذلك يكون المعقول هو الوجود بلا اختلاف .

وبذلك يكون الحكم وحده الفكر وقوام عمله . والحكم إن هو إلا (صدور فعل عن فاعل) . ولكن مثل هذا الرأي ليس من السير أن يتفق والنظرة التجريبية الحسية التي عظم من أمرها ، ونفخ في قدرها نجاح العلوم الفيزيائية حتى الميتافيزيقا . وتعرّ خطاها فشهد العالم بعث النظرة التجريبية الحسية ، وقد زادت قوتها ، وعظمت دعوتها ، واستطال أمرها ، فأصبح هدفها الجديد ليس استعادة السلطان المفقود ، بل احتكار الرأي والعلم والمعرفة احتكاراً لا يغدو العقل نفسه معه آلة تجريبية حسية . وتلك هي الحركة التي أعلامها البرزون : جسندي والتجريبيون منذ هوبس^(١) . فكل شيء لدى هؤلاء النفر من الفلاسفة إنما أثبتته في فكرنا تجربة الحس . فقبل التجربة لم يكن في العقل معنى ولا مبدأ .

لهذا وجب أن نبحث مرة أخرى عن الحقيقة وعن ملك الموضوعية في الفكر الحديث لنجدها عند ديكارت قائمة على نظرة إنسان . . . فهي كمعنى الوجود ،

(١) يقول هوبس : العلم حرفة الملة ، أو هو معرفة الملوك بملها ، والملل بمملولها . والعلم قياس لأن القياس يرهان النتيجة . وموضوع العلم الأجسام لأن كل موجود فهو حسي . ولما كان الجسم إما طبيعياً أو صنعياً أي اجتماعياً ، انقسم العلم إلى طبيعي يشتمل على المنطق والمبادئ الأولى والرياضيات والطبيعات ، وإلى مدى يشتمل على الأخلاق والسياسة ، وكلاهما علم تجريبي موضوعه الأجسام ، أو أن الموضوع الاحساس الظاهر والباطن . وللظاهر جميعاً علة واحدة هي الحركة ، والاحساس مبدأ ترجع إليه المملات العقلية . راجع تاريخ الفلسفة الحديثة ليوست كرم ط ٤ ، ص ٥٢ .

معدن الذهن نفسه، لا يجعلها أجهل الجاهل، فمن لا يجهل الوجود، فهو لا يجهل الحقيقة .
وجهل الوجود ممتنع . يقول ديكارت : « أما أنا فلم أشكك في أمر الحقيقة قط . فهي مسألة تبدو لي بيّنة بذاتها قبل كل تجربة ، حتى أن الجاهل بها من المحال ، صحيح أن ثمة وجهاً لامتحان الموازين قبل الاقدام على استخدامها ، ولكن ما من وجه تعرف به الحقيقة إن لم تكن معروفة بالفطرة . إذ أتى لنا أن نؤمن على قول من يعرفنا بها ، إذا لم نكن نعرف أنه حق ، أي إذا لم نكن نعرف الحقيقة . . . ولفظ الحقيقة في مدلوله الأصلي يعني مطابقة الأذهان للأعيان . فإذا أطلق على أشياء خارج الذهن ، ويقصد به أن هذه الأشياء يمكن أن تكون موضوع تفكير صادق ، سواء في فكرنا أو في الفكر الإرادي . ولكن ليس في الوسع وضع أي تعريف منطقي يفضي إلى معرفة كنهها» (١) . واقرآن ذكر الشك بالفكر عنده ، للدلالة على مكانة الحقيقة . فهي عنده الموضوع الطبيعي للفكر ، والشك . والشك لا يقوم إلاّ عند منافاة الأمر لأصل ثابت مقدماً . متافاة ترتفع معها الطمأنينة وتثور الريبة . يقول ديكارت : « ينبغي أن نجعل في عداد أفحش الأخطاء ما يذهب إليه وهمٌ من يحاولون تعريف ما ينبغي أن يكون موضوع تصور وكفى ، وعجزهم عن التمييز بين الغامض واليقين . وبين ما ينبغي أن يعرف كما يعرف على وجهه ، وما هو معترف بنفسه على خير وجه . ومن البيانات على هذا النحو ، حتى أنه ليعرف بذاته ، ينبغي أن نذكر الشك والفكر والوجود . فلست أظن أحداً يبلغ به الغباء أن يحتاج إلى من يعلمه ما هو الوجود قبل أن يتسنى له أنه موجود . وكذلك في أمر الفكر والشك . مما لا طائل تحته أن تعرف الأبيض حتى يفهمه من لا بصر له ، في حين إنّ فتح العينين يكفي لمعرفة . وكذلك الفكر والشك يكفي لمعرفة مجرد قيامك بهما ، فذلك يعرفنا من أمرهما ما لا تنهض به أدق التعريفات» (٢) . فالحقيقة عنده إذن فطرة مُسلّمٌ بها ، ولا تأثير لديه أي إشكال من جهة شرعيتها ، وإنما الإشكال في تمييزها عن الخطأ الذي يدخل على العقل باسمها . ومع أن (جسندي) قد وهِمَ ذهاب ديكارت هذا المذهب (وان المعاني الفطرية عنده من هذا القبيل من التجريدات) . لكن ديكارت دفع هذا الوهم وقال : « ان

(١) لوكا ، نظمى : الحقيقة ، ص ٤٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٥٠ .

المعرفة المبدئية سابقة بفطرتها على مصداقها من التجارب الحسية التي هي بمثابة ملامح مبعثرة مرسومة على الورق ، إذا رأيناها عرفنا أنها صورة فلان ، لأننا نعرف فلاناً من قبل^(١). وديكارت حريص أشد الحرص على التنبيه بعدم الخلط بين الفكرة أو المعنى الحكم^(٢). فليست قيمة الفكرة من حيث هي فكرة موضوع بحث أو نزاع ، لأنها تحمل شهادة اعتمادها بما فيها من وضوح وتميز هو عنوان صدقها الذاتي ، إنما اليقين بوجود موضوعها خارج الذهن أو تحققه فهو موضوع حكم . والحكم بالنفي والإثبات من شأن الإرادة ، فيما يعرضه عليها الإدراك^(٣) إذ ليس إلاّ ضرباً من أحوال الفكر . .. فالإرادة لازمة لقيام الحكم بنور الإدراك^(٤). فليس من الممكن أن نحكم في شيء إلا أن يتضمنه إدراكنا ، ولكن الإرادة لازمة (لإقرار) ما قد تتصوره . لهذا ينبغي كي نحكم في أي شيء أن تكون لغاية معرفة كاملة وتامة. ومعنى هذا أن الحكم فعل حر ، لأن حرية الإرادة أمر بديهي بذاته . وما من أحد يستطيع أن ينظر في نفسه إلاّ ويشعر أن الإرادة والحرية شيء واحد . ومن باب أولى أنه لا فرق هناك بين ماهو إرادي وما هو حر .

فما محصل هذه الحرية ، أو هذه الارادة ، وما صلتها بالادراك الذي يقدم لها مانحكم فيه ، وما علاقة الحكم ببداهة الخلدس ؟

يقول ديكارت : « إن محصل الحرية هو مجرد استطاعتنا أن نفعل شيئاً أو لا نفعله ، أي نثبت أو ننفي ، أو بعبارة أخرى هي مجرد صدورنا في الاثبات أو النفي ، وفي متابعة مايقترحه علينا الادراك أو مجانبته ، من شعور بعدم خضوعنا لقوة خارجية قاهرة ، ولكن ليس من الضروري كيما أكون حراً ، أن أكون غير مكترث لأي من التقيضين أكثر . بل انني كلما ازداد ميلي إلى احدهما ، إما لأنني أعرف بداهة أن الخير والحق يجتمعان فيه وإما لأن الله هكذا رتب دخيلة فكري ، كان ذلك أدعى

(١) المصدر السابق : ص ٥١ .

(٢) نفسه : راجع الردود على الاعتراضات الرابعة ، لديكارت .

(٣) نفسه : راجع مبادئ الفلسفة ، الباب الأول المادة ٢٤ لديكارت .

(٤) نفسه : راجع التاملات (التامل الرابع) والردود على الاعتراضات الثالثة لديكارت .

الحرية. اختياري واقتناعي » . (١) وحرية الاختيار هي أسمى ما لدينا من المواهب ،
 فإحسان استعمالها هو أعظم خير ممكن لنا . وهو ألصق الخيرات بنا وأهمها .
 ويجب أن تنتبه الإرادة وتسعى بكل قوتها للحصول على الحق والخير عن طريق
 الإدراك ، وألا تحكم بغيرهما أبداً ، فمتى ظهرا لها ، اندفعت بكل قوة إلى إنقاذهما
 وليست الفضيلة إلا هذا دون غيره . وإن معيار الخير بيد الإنسان يختاره بحريته
 وإرادته ، كما يختار الحق . وإن تمام الحرية للإرادة أن تختار الخير والحق فعلا
 وصدقاً بتلقائية فيها باثقة من ذات طبيعتها ، فادراك الحقيقة هو لإدراك الخير . وكما
 فعلها في تحري الحق الواضح المتميز .

وإذا ، كان ديكارت على الإيمان بفطرة العقل وسلطان الحقيقة التي تثبت غيرها
 ولا يشتها شيء لأنها غنية عن الإثبات . فليس « سينوزا » (أقل منه بذلك إيماناً ،
 لكنه على خلاف ديكارت - إذ لا يقيم الحق في مطابقة الأذهان للعاين برهان يطلبه
 ويتحراه في صلق الله إن (سينوزا) ينكر قيام ذلك الواقع ومطابقته فعلاً للمعنى .
 لأنه إن فعل ذلك هدم الحقيقة نفسها . أن تميز الفكرة الحقيقية عنده عن موضوعها
 العيني المنحقق الذهني : (فالفكرة الحقيقية شيء منفصل عن موضوعها المتحقق .
 فالدائرة شيء وفكرة الدائرة شيء سواه ، وليست فكرة الجسم هي عين الجسم) (٢) .
 وإذا كانت الثبوتية قد دعت ديكارت إلى تحامي إغضاب رجال الدين ، فجعل للوحي
 المقدس حرماً مصوناً لا يبطأ أعتابه العقل ولا يتعرض له بمجابهة أو نكران . (فاسينوزا)
 لا يتردد في إعلان مخالفته أستاذه في هذا الرأي . فهو يطرح كل سلطة خارج العقل .
 سلطة الحسن ، الواقع وسلطة اللقائنة ، وسلطة الأقدمين ، وسلطة رجال الدين ، وسلطة
 الكتب المترلة ، فما من حقيقة إلا والإنسان قمين أن يدركها بعقله ، إذا أحسن
 استخدامه . فإذا ناقضت الكتب المترلة حكم العقل ، أتمت سلطة تملك مهما وعدت
 وأوعدت أن تجعلنا نصدق أن الكل ليس أكبر من الجزء إطلاقاً ، أو نصدق نقيض

(١) المصدر السابق : ديكارت - التعليلات (التعليل الرابع) .

(٢) لوقا ، د . نظمي : الحقيقة ، ص ١٠٠ .

ما نشعر به أو نحكم به ، فاذا أوجدنا الله في كتاب مترل ، فانما ذلك لأنه فينا . فليس الوحي المترل الا استشارة كشف داخلي ، وليس هو شيئاً من دونه « (١) .

وبهذا يكون سبينوزا قد حرر الفكر (الحقيقة) من كل سلطان ، عدا ماهيتها الذاتية . فجعل آية صدقها فيها ، لافي الواقع وشهادته لها ، وجعل لها وحدها سلطان الحق ... فالعلم عنده هو العلم المعقول ولا شيء غير المعقول ، مهما كان القائل والمقول . فأية الحقيقة كامنة في الفكرة الحقيقية ، ولكن ليس كل انسان قادراً على إدراك الحق ، لأن ذلك عائد إلى عقله ، فالفكرة الحقيقية من صنع العقل وحده ، والمعرفة ثلاثة أنواع : الظن : وهو ما يكون عن سماع أو تجربة عارضة غامضة . والاستدلال : وهو ما يكون بالمعارف المشتركة والأفكار الكامنة لخصائص الأشياء . والحدس : وهو ما يكون بفكرة كافية عن الماهية الصورية لصفات معينة في الله . فتعرف ماهيات الأشياء معرفة كافية (٢) . فوسيلة الحقيقة حدس واستدلال يفترض الحدس ، فيجب إذن أن نبحث أولاً عن علة كل موجود وما هي طبيعته . فماهيته الموضوعية تصلح علة لجميع أفكارنا ، وعندئذ يتسنى لعقلنا أن يتأمل الطبيعة ما أمكن التأمل ، لأنه ستكون لديه ، موضوعياً ، ماهية الطبيعة ونظامها ووحدها « (٣) . فمعرفة النتيجة لا تكون إلا بتمام معرفة العلة « (٤) ولن نعرف الطبيعة ، إلا إذا عرفنا العلة الأولى (الله) ، والفروق بين الماهيات هي الفروق بين الموجودات (٥) . وينكر (سبينوزا) أية ملكة للمعرفة .. ولا أية إرادة مطلقة أو حرة ، وإنما يرتبط هذان بهذه الفكرة أو تلك ، كارتباط الحجرية بهذا الحجر أو ذلك . فما الإرادة إلا الفكرة التي بها نفس قراراتنا المنفصلة الفردية . أي إنها الحد المشترك في جميع الرغبات « . فالحكم عنده لا ينفصل عن نفس إدراك الفكرة ، حتى إن وقف الحكم

(١) سبينوزا : رسالة في اللاهوت ، ص ٣٦٥ راجع هذا الفصل ص ٣٦٥ - ٣٧٧ .

(٢) لوكا ، د. نظمي : الحقيقة ، ١١٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٩ ، راجع كتبه العقل بند ٩٩ .

(٤) نفسه : ص ١٢٠ ، اصلاح العقل ، بند ٩٢ .

(٥) نفسه : ص ١٢٠ .

إنما هو في الواقع إدراك لارادة حرة» (١) . فليس هناك قرار ما -، إيجاب أو نفي ، فيما عدا ماتضمنته الفكرة من حيث هي فكرة . ولهذا تختلف الاجابات الفردية اختلاف الأفكار نفسها (٢) . وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون الحكم هو فعل الإدراك . ولا يجوز فصل الإرادة عن الإدراك (٣) . وعقل الإنسان جزء من عقل الله اللامتناهي ، فعندما نقول ان عقل الإنسان يتصور شيئاً ما . معنى هذا ان الله - لا بما هو لامتناه . بل بما هو مكون لماهية عقل الإنسان ، لا بد أن يدركه عقل الإنسان (٤) . ولولا الضرورة لما أمكن للعقل أن يتصور الطبيعة . فليس من طبيعة العقل أن يعتبر الأشياء حادثة ، بل ضرورية ، لأن طبيعته أن يدرك الأشياء كما هي أي ضرورية لاحادثة ، فالمخيلة الواهمة وحدها مصدر الحادثة . وضرورة الأشياء هي الله وطبيعته الأبدية (٥) فالحقيقة في عالم العقل أبدية ، والماهيات أبدية كذلك . فالحقيقة آلتها الإدراك والضرورة سندها . والمعرفة الكاملة ، أي إدراك الحقيقة ، هو مدخل الإنسان إلى الحرية . والإنسان حر بقدر انقياده للعقل . فليست الحرية قراراً حراً ، وإنما هي ضرورة حرة (٦) . ومعرفة الحقيقة توفر للإنسان الحرية والغبطة ، إذ ترفع عن نفسه كابوس القهر . لأن العلية تنبثق من طبيعته العارفة ، ولا تفرض عليه من خارج طبيعته فرضاً ، فتطمئن نفسه وترضى . فمن عرف الحق فقد حصل الخير وأصاب الفضل وكملت له الحرية . ومن أخطأ الحق فقد خسر العلم ، وخسر الخير ، ورسف في الرق ، واستعبده الأحران ، ومن عرف الحق عرفه كله . ومن أخطأ بعضه فكمن أخطأ كله . فالحق واحد . والطريق إليه واحد والناس إما مبصر أو عمي ، ولا وسط بينهما . فمن له عينان للنظر . فلينظر ... ولكن هذه النظريات لعلاقة الحرية بالحقيقة لم تحل إلى الفلاسفة والمفكرين الماديين الذين يعتبرون المادة هي الأساس والمنطلق في المعرفة . كل معرفة ، يقول (مولسكوت) : (لا فكر

(١) نفسه : ص ١٢٨ راجع كتابه الاخلاق ٢٨ شخصية ٤٨ .

(٢) نفسه : ص ١٢٨ راجع كتابه الاخلاق (نتيجة) .

(٣) نفسه : ص ١٣١ راجع كتابه الاخلاق ٤٩ نتيجة .

(٤) نفسه : ص ١٣٢ راجع كتابه الاخلاق نتيجة وتعليق .

(٥) نفسه : ص ١٣٧ .

(٦) المصدر السابق : ص ١٤٤ ، راجع رسالة في اللاهوت ، ص ٣٧٥ .

بلون فوسفور) ويقول (كارل فوجت) : (الفكر بالإضافة إلى الدماغ كالصفراء بالإضافة إلى الكبد) ويقول (بوختر) : « إن المادة مستودع جميع القوى الطبيعية وجميع القوى التي تدعى روحية » . ويرى (أرنست هيجل) : إن الموجود الضروري الوحيد هو المادة ، وإن الحياة ترجع إلى أصل واحد هو « المونيرا » التي تركبت اتفاقاً من الآزوت والهيدروجين والاكسجين والهيدروجين والكربون ، ثم تطورت على التوالي حتى تكونت جميع الكائنات الحية (١) . ولكن هذه المسألة بلغت ذروتها عند (كارل ماركس) الذي درس الفلسفة وأعجب بجدل (هيجل) ولكنه أنكر إصرافه في التصورية ، فاعتنق المادة . وتعتبر الماركسية أكمل تعبير عن المذهب الإشتراكي . ألف كتاباً (ماركس) أسماه (رأس المال) عرض فيه (علم الإقتصاد) ولكن في الكتاب مذهباً فلسفياً يتألف من المادية التاريخية والجدلية على طريقة هيجل . ومن الشيوعية اللحادية التي هي نتيجتها . والمادية التاريخية مبدؤها « إن المادة هي كل الوجود ، وإن مظاهر الوجود على اختلافها هي نتيجة تطور متصل للقوى المادية » ويوجه ماركس همه إلى دراسة التاريخ الإنساني . وعنده : (إن نمو الحياة ، فردية واجتماعية ، يتوقف على الظروف المادية والاقتصادية ، وإن درجة الحضارة تقاس بدرجة الثروة الزراعية والصناعية ، وإن نوع الإنتاج في الحياة المادية شرط تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية على العموم . فليس وجدان الناس هو الذي يعني وجودهم ، وإنما هو وجودهم الاجتماعي الذي يعني وجدانهم . والحياة الاقتصادية تحقق قانون الصيرورة بأوقاته الثلاثة التي هي : القضية ونقيضها والمركب . وهذه هي المادية الجدلية ، ومظهرها الاجتماعي الراهن (تنازع الطبقات) (٢) . والمادة في منظر دعاة الشيوعية هي المنطق . وحوادث العالم هي الأوجه المختلفة للمادة

(١) (مولسكوت) (١٩٨٢ - ١٨٩٣) فسيولوجي هولندي . (كارل فوجت) (١٨١٧ - ١٨٩٨) عالم حيوان . بوختر (١٨٢٤ - ١٨٩٩) طبيب دون كتابا دعاه (القوة المادية) نقله إلى العربية الدكتور شبلي شميل . (أرنست هيجل) (١٨٣٤ - ١٩١٩) أستاذ علم الحيوان . أيد علم التطور وأرجع الإنسان إلى الحيوان قبل (داروين) . راجع تاريخ الفلسفة الحديثة ليويسف كرم ، ص ٤٠٠ .

(٢) كارل ماركس : ١٨١٨ - ١٨٨٣ ، بنى الشيوعية المعاصرة ، راجع المصدر السابق كتاب رأس المال ، ص ٤٠١ - ٤٠٣ .

المتحركة ، باعتبار المادة هي ماهو موجود خارج روحي وخارج كل روح ، والتي لا تحتاج لأية روح لكي توجد . والمادة هي بالتالي الواقع الأول . وليست أحساساتنا وفكرنا سوى نتاج هذا الواقع وانعكاسه ، وان المعرفة المثبتة بالتجربة وبالممارسة العملية يمكنها أن تنفذ نفاذاً تاماً إلى العالم وقوانينه . وهذه هي الفلسفة الأيمنة كل الأمانة لما تقوم به العلوم » (١) . وعلى هذا الأساس يجب على النظرية المادية للمعرفة أن تشرح منشأ الفكر انطلاقاً من حركة المادة ، ودراسة تطورها من أشكال الانعكاس الأكثر بدائية حتى المعرفة العلمية . يقول هيغل : ان حركة الوعي كذلك نمو الحياة الطبيعية ، طبيعية أو روحية ، يستند إلى طبيعة الجوهريّات الصرفة التي تشكل محتوى المنطق ... والمنطق يتحكم بكل الفلسفة الهيجلية ، وهو بمثابة منظوره تحدد الفكر ، حيث يزول تضادّ الذاتي والموضوعي . من خلال تحقيق الماهيات الخالصة المنحررة من كل مادة محسوسة ، وفي تشابك هذه الماهيات بين العالم كله ، والفلسفة الهيجلية فلسفة واحدة لها مיתافيزيقا عامة ، تزعم ان العالم وحدة كاملة ، وهذه عقيدة شاملة . والمنهج الهيجلي ، أداة يستطيع العقل أن يصل بها إلى الحقيقة . (٢) .

وقد حدد هيغل (الحق) تحديداً عاماً جداً ، بأنه : « وجود الإرادة الحرة » وفلسفة (الحق) تتطابق مع مادعي بالروح الموضوعية . وهنا يجب علينا أن لا نخلط بين ما يدعوه هيغل (الحق) والحق المجرد ، ولا سيما ما نفهمه عادة من الحق الطبيعي . فالحق الشخصي — حق التملك — ليس غير لحظة من لحظات تحقق الحرية تحققاً فعلياً . إن حق الأسرة ، وحق (الدولة) يرتفعان فوق هذا الحق المجرد الذي صيغ في التاريخ صياغة ناقصة من جراء قيام العبودية ، لكن (هيغل) يقدم لنا إشارات قيمية عن الشروط التاريخية لظهور هذا الحق المجرد ، إنه يضيء لنا الطريق اضاءة تامة فيقول « إن حقاً ما يتجدد بعنصر آخر ، وبالتالي يلحق به ، ماعدا ، حق (روح العالم) فهي مطلقة وبدون تحديد وحينما يطابق (الحق) بمعناه الهيجلي ، مع الروح الموضوعية ، لن يكون تحديد المكان هذه اللحظة وأهميتها ، ان مذهب هيغل يؤلف دائرة مؤلفة

(١) راجع تاريخ الفلسفة الحديثة ، لجموعة من الاساتذة في جامعة دمشق ، مطبعة خالد بن الوليد ، ١٩٨١ ، ص ٤١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٤١٨

من دوائر . أما الدوائر الثلاث فهي (اللاوغمس) و (الطبيعة) و (الروح) ، فالروح في بادئ الأمر ضائعة ، إنها ماتزال روحاً نائمة ، ويقتطعها . الحقيقة ، هي الوعي ، ووعي العالم : ووعي ذاتها ، بيد أن هذه الروح الذاتية هي الروح الفردية ، التي ليست المعرفة لحظتها العليا ، بل الإرادة . فبالإرادة تبين الروح الطبيعية فلا تستطيع إلا أن تريد ذاتها إطلاقاً ، منذئذ ، تنقلنا الإرادة من الروح الذاتية إلى الروح الموضوعية . ويجب أن تخصص هذه الإرادة ، أي يجب أن تريد « شيئاً ما » بيد أن إرادة شيء ما ، مع ووعي القدرة على إرادة شيء آخر ، هو حرية الاختيار ، أي لحظة الجواز من الإرادة . وإذن لا بد للإرادة أيضاً ، من أن تبقى كلية وهي تخصص ، أي أن يظل مضمونها هو ذاتها . تلکم هي الإرادة التي تريد الإرادة في النظام العام (الحق) . فالروح الموضوعية هي الروح التي لم تعد فقط نقياً للطبيعة وإنما التي تخلق (طبيعة أخرى) بإمكانها أن تجدد نفسها فيها من جديد ، وبإمكانها أن تعي ذاتها على أنها (روح) مطلقة (الفن) و (الدين) و (الفلسفة) حينما تعي في نهاية الأمر هويتها الخاصة مع ذاتها ، في خارقها « (١) . الروح الذاتية ، والروح الموضوعية . ، وفلسفة الروح المطلقة إذن تشكل اللحظات الثلاث في جدل الروح . وفلسفة الحق والروح المطلقة هي آخر خطواتنا . وإن الروح تتصالح أخيراً مع الكون ، وهذه هي الغاية النهائية في الفلسفة الهيغلية « (٢) ، فالحق إذن هو الحرية عموماً بما هي معنى ، والمعنى عند هيغل هو المفهوم المتحقق « (٣) . وليست الإرادة الذاتية هي الإرادة الحرة ، لأن الموضوعية تنقصها . بيد أن غير المتناهي الحقيقي في الإرادة الحرة ، يظل واقعياً وحاضراً ، والأهمية كلها التي تتمتع بها الروح الموضوعية في المذهب الهيغلي . إنها الروح الحرة ، الروح المتصالحة مع مصيرها ، وهذا المصير هو التاريخ ، لأن الحرية قوامها أن لا تكون الذات محدودة بشيء غير ذاتها ... ففي التاريخ الإنساني تتوصل الروح إلى أن تحقق ذاتها تحقيقاً تاماً ، أي أن تعبر عن ذاتها في الخارج ، كما تعبر

(١) هيغل : مبادئ فلسفة الحق ، ترجمة تيسير شيخ فلاوي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق

١٩٧٤ ، ص ٨ - ٨ ، من المقدمة لجان هيولت .

(٢) المصدر السابق : ص ٩ .

(٣) نفسه : ص ٧ .

عن ذاتها من الداخل (١) فالعلم الفلسفي للحق ، موضوعه الحق بما هو ، أي ، مفهوم الحق وتحققه ، لأن الفلسفة تهتم بالمعاني ، ولا تهتم بالمفهوم .
 إن المفهوم الحقيقي هو الذي له وحدة واقعية ، وهذا بالضبط لأنه - بنفسه ، فكل واقع ليس واقعاً يضعه المفهوم ذاته ، هو وجود عابر ، و خارجي ، ورأي ، ومظهر سطحي ، وضلال .. إلخ والصورة المشخصة التي يتخذها المفهوم وهو يتحقق ، هي معرفة المفهوم ذاته ، اللحظة الثانية المتميزة من صورته بما هو مفهوم خالص . إذن علم الحق موضوعه إنماء (المعنى) ابتداء من المفهوم ، لأن (المعنى) هو علة الموضوع ، أو إن موضوعه هو ملاحظة التطور القائم متضمناً في (المادة) والخاص بها ، وهذا يرتد إلى الشيء ذاته . فمفهوم الحق موجود فيما يتعلق بتكوّنه خارج علم الحق ، واستنتاجه مفترض هنا ، ويجب علينا أن نعدّه معطى (٢).
 إذن مجال الحق هو الروحي بعامه ، وقاعدته الخاصة ، ومنطلقه الإرادة الحرة ، إلى درجة أن الحرية تؤلف مادته ومآله ، « ان منظومة الحق هي ملكوت الحرية المتحققة ، عالم الروح المنتج ابتداء من ذاته على أنه طبيعة ثانية » (٣) .

رابعاً - الإرادة الحرة

هكذا تكون الإرادة ، بحسب مراحل معنى الإرادة الحرة في ذاتها ولذاتها بفرض فهم الحق عند هيجل على الشكل التالي :

١ - مباشرة ، ويكون مفهومها مجرداً : الشخصية ، ويكون وجودها الاختياري شيئاً خارجياً مباشراً ، وتلك دائرة الحق المجرد الصوري .

٢ - إنها الإرادة التي تريد من الوجود الخارجي ، إلى ذاتها ، معينة بوصفها فردية ذاتية تجاه الكل (وهذا الكل في جزء منه داخلي بوصفه خيراً ، وفي جزء منه خارجي بوصفه عالمياً معطى) . وهذان المظهران للمعنى لا يحصل أحدهما ، إلا بواسطة الآخر . ذلكم هو المعنى في انقسامه ، في وجوده الجزئي ، حق الإرادة

(١) المصدر السابق : ص ١٠ .

(٢) نفسه : ص ٤٥ .

(٣) نفسه : ص ٥٦ .

الذاتية تجاه حق الكون ، وحق المعنى ، هذا المعنى لا وجود له بعد ، إلا في ذاته ،
إنه دائرة أخلاقية الذاتية .

٣ - وحدة هذين العاملين المجردين وحقيقتهما ، ان المعنى الفكري (للنخير)
المتحقق في الإرادة المنعكسة على ذاتها فكراً وفي العالم الخارجي ، وحتى أن الحرية
بوصفها جوهرراً ، توجد بوصفها واقعية وضرورية ، بقدر ماتوجد بوصفها إرادة
ذاتية ، هو المعنى في وجوده الكلي في ذاته ولذاته ، أي الأخلاقية الموضوعية « (١) .
إن الحقيقة في نظر هيغل لا يمكن « أن توجد على وجه آخر سوى النسق العلمي
الذي تنتظم فيه ، والمشاركة في هذا الجهد ، تقريب الفلسفة من صورة العلم « (٢) .
تلك الغاية التي يبلوغها يحل للفلسفة أن تطرح اسمها من حيث هي محبة للحكمة ، لتصبح
كمال المعرفة بالفعل عند هيغل ، وتكمن الضرورة الباطنية التي تملي صيرورة المعرفة
علماً في طبيعة المعرفة نفسها ، وشرح هذه القضية شرحاً وافياً لا ينفصل من تقديم
الفلسفة نفسها ، وأما الضرورة الخارجية من حيث نتصورها تصوراً كلياً ، بغض
النظر عن محتملات كونها هناك « (٣) . فلو أمكن أن نبين أن عصرنا قد آن به أو أن
ترقية الفلسفة إلى العلم . لكان ذلك التبرير الوحيد الحقيقي للمحاولات الرامية إلى
هذا الهدف ، بتوضيح ضرورته وبتحقيقه تحقيقاً كاملاً في ذات الوقت « (٤) .

فالوجه الصادق للحقيقة كونها علماً ، والتصور وحده هو العنصر الذي ينبغي
فيه وجود حقيقة « (٥) . وهذا يصحبه جهد مضن وحمية حارقة ، أو تكاد ، من
أجل انتزاع النوع الإنساني من أسرهِ في المحسوس والمبتدل والفردى ، ومن أجل
السمو بنظره إلى النجوم بكنوز من الفكر والأخيلة .

إن الحركة الجدلية التي يجريها الوعي على نفسه ، في معرفته وموضوعه على السواء
هذه الحركة من حيث ينجم عنها الموضوع الحقيقي الجديد ، هي على التحديد مانسميه

(١) المصدر السابق : ص ٨١ .

(٢) هيغل : علم ظهور العقل ، ترجمة مصطفى صفوان ، دار الطليعة بيروت ط ١٨١ ، ص ١٢ .

(٣) الكون هناك عند هيغل : هو كون الشيء كما يعرض ، مستقلاً عن غيره ومستقلاً بالتالي عن كل لزوم .

(٤) المصدر السابق : ص ١٤ .

(٥) نفسه : ص ١٤ .

خبرة . وإن خبرة الوعي بذاته لا يمكن ، بحسب تصورهما نفسه ، إلا أن تحتضن التنسيق الكامل للوعي ، أن تضم ملكوت العقل في حقيقته الشاملة ، بحيث تنسى لحظات هذه الحقيقة على النحو المحدد المنصوص عليه هنا : « لا كملحظات مجردة صرفة ، بل كما هي للوعي ، أو كما ينبثق الوعي في علاقته بها . أي على النحو الذي كانت من أجله لحظات من الكل » أو تجسّدات للوعي . إن الوعي ، يدفعه نفسه نحو وجوده الحق ، سوف يبلغ حدّاً يتخلّص فيه من المشوب بشيءٍ مجانبه . حاضراً بنسبةٍ إليه فقط حضور الغريب ، حدّاً يتحقّق فيه التساوي بين الظاهرة والماهية ، ويتم بذلك التطابق بين شرحنا هذا وبين علم العقل بالمعنى الصحيح . وفي النهاية سوف يدل الوعي ، من حيث يدرك ماهيته هذه ، على الطبيعة ، المعرفة المطلقة نفسها (١) . فالعلم ، وجد أساسه (المنطقي) ، وكماله (الواقعي) وتساويه العلمي في فلسفة الروح (٢) .

وهيغل ، هنا ، ليس روحانياً ولا مادياً ، وليس مثالياً ، وليس واقعياً . إنه تجاوز فعلي ، ودمج حقيقي لكل المواقف المذهبية التي سبقته . إن المذهب (الهيغلي) . نظام يؤوّن إليه كلّ قول يريد ذاته قولاً فلسفياً ، كل قول يبحث عن المعايير التي تهيمن شرعاً على إنتاجه (٣) . والمذهب الهيغلي يستعيد على مستويات الروح المختلفة (مستوى الثقافة ، والصفات المختلفة) الحركة التي تنظم تبعاً لها في المعقولة والضرورة ، القوارق المتعددة . إذ تعرف على أنها لحظات تشدها إلى بعضها السببية الديالكتية .. ويقوم العلم بوصفه مطلقاً ، بوصفه شاملاً للكل ، لشيء خارج عنه ، تقيم وحده الزمان المفتوح ، الزمان المنضم (٤) . وإن الجملة الكلية التي يمكن أيضاً أن نسميها الوجود ، أو الصيرورة ، أو الفكر ، أو القول ، أو الروح أيضاً - هي سبب وعلّة عقلية أخيرة ، دون الرجوع إليها لا يكون أي عنصر معقولاً ، ولا أية

(١) المصدر السابق : ص ٧٢ - ٧٥ .

(٢) شماليّة ، هرتسوغ : هيغل ، ترجمة جورج صلفني ترجمة الآب لوّاد جرجي بويلو ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٢١٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢١٩ .

(٤) نفسه : ص ٢٣١ .

علاقة بين العناصر معقولة « (١) . فالهيجلية هي تجريبية العقل ، وواقع العلم بموجبها ، أساسه الوحدة الأولى (وحدة الحرية - الصيرورة) ووحدة (الفكر - العقل) . إن مثل هذا التوحيد (وهو شرط لازم لقيام العلم) يقتضي ارجاع الوجود إلى مقياسه العقلي . ويقتضي إذن تعرية الوجود العقلي « واقعاً ، إن لم يكن مبدأ من كثافته وغازارة تحولاته » (٢) .

إن الفلسفة الماركسية تقتضي وجوب العكس لما قاله هيجل . فالمنطق ونظرية المعرفة يجب أن يبدأ من نمو الحياة الطبيعية أو الروحية كلها . إن الطبيعة عند هيجل ليست سوى (انحطاط) الفكرة ، ففي الطبيعة تمر الفكرة بتطور يسمح لها بأن تعود إلى الوعي ، ذاتها ، في الإنسان وان تنمو في التاريخ ،

والديالكتيك لدى هيجل ، هو الفكرة . إذ تنمّي ذاتها . والديالكتيك ، بالنسبة للمادية التي تعتبر الأفكار انعكاسات للموضوعات الواقعية ، الموضوعات الواقعية انعكاسات لهذه الدرجة أو تلك في نمو الفكرة ، وهو (علم التوازن العامة للحركة) سواء حركة العالم الخارجي أو حركة الفكر البشري .. وبذا لم يصير ديالكتيك الفكرة سوى الإنعكاس الواعي لحركة العالم الواقعي الديالكتيكية، وهكذا أعيد وضع ديالكتيك هيجل ... على قدميه ، بعد أن كان يقف على رأسه ، يقول ماركس : (التضييل الذي ينتهي إليه الديالكتيك لدى هيجل ، لا يمنع في شيء هذا الفيلسوف من أن يكون أوّل من عرض عرضاً كاملاً وواعياً ، الأشكال العامة لحركة هذا الديالكتيك لكنها لديه مقلوبة عاليها سافلها . ويجب قلبها إذا أردنا أن نكشف في الغلاف التضييلي ، النواة العقلية ...) ويتابع ماركس : « لا تختلف طريقتي الديالكتيكية عن الطريقة الهيجلية بالقاعدة فحسب ، بل إنها تقيضها بالضبط ، فحركة الفكر ، بالنسبة لهيجل ، التي يشخصها تحت اسم الفكرة ، هي مبدعة الواقع . وليس هذا الواقع سوى انعكاس الحركة الواقعية ، منقولاً وموضوعاً كما هو في دماغ الإنسان » (٣) إن ديالكتيك

(١) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٢) نفسه : ص ٢٢٦ .

(٣) غارودي ، روجيه : النظرية المادية في المعرفة ، ص ٥٤ ، راجع رأس المال لكارل ماركس ، الجزء الأول .

هيجل مرتبط بنظامه المثالي . إذ لم يكن بالمستطاع أن تستخدم المادة ، الطريقة الديالكتية ، إلا إذا استحال إلى دراسة علمية لأعمّ قوانين الحركة في الطبيعة ، وفي التاريخ والفكر . أما النظرية المادية الديالكتية في المعرفة ، فهي مرة واحدة ، وبلا انفصام ، وتاريخ ومنطق ، لكن ليس بالمعنى الهيجلي . فليس ثمة ، كما تعلمنا العلوم ، مادة بلا حركة . الواقع ينمو ، والمعرفة التي تلد من الواقع تعكسه . وتنمو مثله ، وتصير عنصراً فاعلاً في نموه . الفكر لا يخلق موضوعه ، بل يعكس ويحوّل الواقع الموضوعي ، إذ يكشف قوانين تنميّه . ان مهنة نظرية المعرفة هي استخلاص منطق هذا التاريخ ، الذي هو تاريخ الموضوع وانعكاسه الفاعل ، وإظهار هويّة التاريخ والمنطق ، فالتاريخ هو المنطق الملموس . ولقد عرف لينين هذا المنطق « لاعلم الأشكال الخارجية للفكر ، بل تنمية الأشياء المادية ، والطبيعة الروحانية كلها — أي تنمية المضمون الملموس كله للعالم . ولمعرفته رأى الحصيلة والمجموع والنتيجة المستخلصة من تاريخ معرفة العالم ... وأضاف : إن إتمام عمل هيجل وماركس يجب أن يندرج في الإنشاء الديالكتيكي لتاريخ العلم والتكتيك والفكر البشري » (١) . والفلسفة المادية الديالكتيكية « ليست علماً فوق العلوم الأخرى ، بل تمثل أداة بحث علمي ، وطريقة تنفذ إلى جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتغتني بما تأتي تلك العلوم » (٢) . ويقول ستالين ، مشيراً إلى التزعة المعادية للجمود العقائدي : هي صفة جوهرية من صفات المادية الديالكتيكية ، إذ « لا تستطيع المادية بصفتها علماً أن تظل في المكان ذاته ، فهي تنمو وتتكامل . ولا يفوت الماركسية ، في تنميتها ، أن تغتني من التجارب الجديدة والمعارف الجديدة ، وبالتالي فإن بعض صيغتها ونتائجها لا يفوتها أن تبدل مع الزمن ، ولا يفوتها أن تستبدل بصيغ ونتائج جديدة تتناسب مع المهام التاريخية الجديدة . ان الماركسية لا تقبل الإستنتاجات والصيغ الجامدة ، الالزامية في جميع العصور والعهود . الماركسية هي عدوة كل جمود عقائدي » (٣) .

(١) المصدر السابق : ص ٥٥ ، راجع لينين «التفكير الفلسفي» ، ص ٤٦ .

(٢) نفسه : راجع (جدرانوف) «الادب والفلسفة والموسيقى» ص ٤٤ - ٥٥ .

(٣) نفسه : ص ٥٦ ، راجع ستالين ، «الماركسية واللفة» ، ص ٦٤ .

إذن ، الحقيقة بجميع درجات المعرفة ، هي الشكل الأكمل لانعكاس الواقع الموضوعي والمفهوم المادي الديالكتيكي ضمن هذا المجال يعتبر :

١ - الانعكاس ، هو خاصة من خصائص كل مادة ، قريب بجوهره من الإحساس ، لكنه ليس مماثلاً له .

٢ - الإحساس ، هو شكل معقد جداً وجديد كيفياً من أشكال الانعكاس ، لا يكون 'ممكناً' إلا على مستوى عال جداً من تنظيم المادة ، لدى كائنات حية ، متطورة .

٣ - أشكال الانعكاس التي تتبدى في وعي الإنسان تتعلق بعمل الإنسان وبجوانبه الاجتماعية . وهذه الأشكال العليا ، الإنسانية . من أشكال الانعكاس ليست ممكنة إلا بالنطق .

وهكذا فإن ما يميز إذن المفهوم المادي الديالكتيكي للانعكاس . هو قبل كل شيء ، أن هذا الانعكاس ليس سلبياً ، بل إيجابياً ، حياً ، متحركاً . والمعرفة ليست نوعاً من التماس الميتافيزيقي المباشر مع (الشيء بذاته) بل تسلسلاً لاحد له تنتقل فيه الذات من الجهل إلى المعرفة محولاً تحويلاً فاعلاً ، تدريجياً ، (الشيء بذاته) إلى (شيء لذاتنا) وتظهر المعرفة في التربية البيولوجية والاجتماعية للتطور ، كوسيلة توجيه وتآلف فاعل مع الوسط .

هكذا فإن الحقيقة التي هي انعكاس تام للمواضيع في وعي الإنسان ، هي تسلسل لإنهاية له . فالفكر المجرد ، والمفهوم ، ليس إذن الشكل الأعلى من أشكال المعرفة ، بل توجد حسب التعبير الهيجلي ، فوق المفهوم الذي ليس سوى لحظة مجردة ، سوى جزء من معرفة لموضوع ، توجد الفكرة التي هي وحدة المفهوم والواقع .

يقول هيجل : « الفكرة هي الحقيقة ، لأن الحقيقة تناسب الموضوعية والمفهوم... بل ان الواقع كله أيضاً مادام صحيحاً ، هو فكرة .. والكائن المفرد هو أحد أوجه الفكرة وحسب . فهي إذن تحتاج أيضاً لوقائع أخرى تبدو ، هي أيضاً ، كأنها تحيا منفصلة عنها لذاتها . وفي مجموعها ، وهي علاقاتها وحدها يتحقق المفهوم ... إن

المفرد إذا اعتبر لذاته لا يتناسب مع مفهومه ، وهذا التحديد لكيانه المقيّد يكون نهائيته ، وهو شرط زواله « (١) . وقد علق (لينين) على كلام هيغل هذا قائلاً : « لقد تحسّس هيغل تحسّساً عبقرياً بديالكتيك الأشياء والطبيعة ، في ديالكتيك المفاهيم ، فمجموع أوجه الظاهرة ، والواقع ، وعلاقاتها المتبادلة ، ذلك ما تركّب منه الحقيقة . فعلاقات المفاهيم هي المحتوى الرئيسي للمنطق وهذه المفاهيم هي انعكاسات للعالم الموضوعي . إن ديالكتيك الأشياء ينتج ديالكتيك الأفكار وليس العكس ... ليس ثمة حقيقة مجردة ، فالحقيقة دوماً ملموسة » (٢) .

من هنا يؤكد الماركسيون على أن نظرية المعرفة هي نظرية مادية لأنها تنطلق من هذه الواقعة الأساسية : المفاهيم والنظريات العلمية . تعكس عكساً حقيقياً الواقع الموجود . « إن اعتبار إحساساتنا للعالم الخارجي ، والإعتراف بالحقيقة الموضوعية ، والإنحياز إلى جانب النظرية المادية في المعرفة ، كل ذلك يرجع إلى الأمر ذاته » (٣) . فالمادية الديالكتيكية تعلن بثقة وجود حقيقة موضوعية ، لأنها تعترف بوجود واقع موضوعي — مستقل عن وعينا : ينعكس في إحساساتنا . وبالعكس ، فإن التأكيد التالي بأن العالم الخارجي يتعلق بوعينا ، أيّا كان الشكل الذي يبدو فيه هذا التأكيد — يؤدي حتماً إلى نفي القيمة الموضوعية للمعرفة . ونظرية المعرفة هذه نظرية ديالكتيكية ، لأنها في دراستها قوانين الإنعكاس ، لاتعتبر بصورة ساكنة ، العلاقات بين الواقع ومعرفتنا لهذا الواقع . يقول (لينين) « يجب على نظرية المعرفة أن تعتبر موضوعها من وجهة النظر التاريخية ، متبعة في دراستها وتعمقها أصل وتنمية المعرفة ، الانتقال من الجهل إلى المعرفة ويضيف ديالكتيك المعرفة تسلسلاً لاحد له لتعميق الإنسان معرفة الأشياء والظواهر ، وحركة لانهاية لها من الظاهر إلى الجواهر ومن الجواهر الأقل عمقاً إلى الجواهر الأعظم » (٤) .

هكذا تكمن الحقيقة في الفكر الماركسي في تسلسل المعرفة ذاته ، في التنمية

-
- (١) المصدر السابق : ص ٢٢٦ ، راجع الموسوعة لبيغل ، ص ٢١٢ .
(٢) نفسه : ص ٢٢٧ ، راجع لينين : المادية وفلاذيب الاقتصاد ، ص ١٠٣ .
(٣) نفسه : ص ٢٢٨ ، راجع مجموعة ماركس ، أنجلز ، الماركسية ، ص ٧ .
(٤) نفسه : ص ٢٢٨ ، راجع (لينين) المفاتيح الفلسفية ، ص ٢٨ ، ٣٠ .

التاريخية الطويلة للعلم الذي يصعد من الدرجات الدنيا إلى الدرجات العليا للمعرفة. لكن دون أن يبلغ أحداً باكتشاف حقيقة مطلقة مزعومة ، النقطة التي لا يستطيع بعدها أن يتقدم والتي لا يملك عندها المرء إلا أن يظل مكتوف اليدين ، يتأمل الحقيقة المطلقة المكتسبة . ويصح ذلك في مجال الفلسفة ، كما يصح في جميع المجالات الأخرى للمعرفة وللفاعلية العلمية . هذه الفلسفة الديالكتيكية تحلّ جميع تمثيلات الحقيقة المطلقة ، النهائية ، والحالات المطلقة المتناسبة معها لدى الإنسانية . فلا شيء أمامها نهائي ، ومطلق ، ومقدس ، فهي تُظهر بطلان جميع الأشياء وفي جميع الأشياء ، تسلسل الصعود اللامتناهي من أدنى إلى الأعلى ، التي ليست هي ذاتها سوى انعكاس له في الدماغ المفكر . ولها أيضاً ، والحق يقال ، جانبها المحافظ ، فهي تعرّف بمراحل محددة من تنمية المعرفة والمجتمع ، وتبرزها بالنسبة لعصرها ولشروطها ، لكن بهذا المقدار وحده . إن التزعة المحافظة لهذه النظرة النسبية ، وصفتها الثورية المطلقة — مطلق الوحيد الذي تسلّم به .

وهكذا أيضاً تتجّ الحقيقة المطلقة من الحقائق النسبية ، وكل مرحلة من تنمية العلوم تضيف حبات جديدة إلى هذا المجموع من الحقائق النسبية ، والحقيقة النسبية هي مرحلة ولحظة من الحقيقة المطلقة ، الحقيقة النسبية هي النسبة إلى الحقيقة المطلقة كالأجزاء بالنسبة إلى الكل . بيد أن الكل ليس المجموع الحسابي للأجزاء لأن الكل هو شيء ما جديد كميّاً ، كما أن كل نظرية هي جديدة كميّاً بالنسبة إلى النظرية التي تسبقها .

وهكذا تأخذ الفلسفة معنى جديداً . فقبل ماركس كانت كل فلسفة تقريباً تجهد لبناء نظام كامل ، شامل ، تجدد فيه تعبيرها عن الحقيقة المطلقة ، النهائية . و إن الفلسفة الماركسية خلافاً للأنظمة السابقة ، ليست علماً فوق العلوم الأخرى ، بل تمثل أداة بحث علمي . وطريقة تنفذ إلى جميع العلوم الطبيعية والاجتماع ، وتغتني بمجملات هذه العلوم خلال تنميتها . وهذا المعنى ، فإن الفلسفة الماركسية هي النفي الأكمل والأوضح لكل فلسفة سابقة . بيد أن النفي لا يعني قول (لا) فحسب . النفي بضمنه التتابع ، يعني المماثلة ، والتعديل الانتقادي ، والاتحاد في تركيب أعلى لجميع

الأفكار الطليعية التي جاءت بها المكتسبات التقدمية للإنسانية خلال تاريخها « (١) .

تستند هذه الفلسفة العلمية إلى مجموع الحقائق النسبية المستخلصة من مختلف العلوم والمجمعة بواسطة الطريقة الديالكتيكية ، أي الطريقة الوحيدة العلمية التي تدرس الظواهرات في تنميتها وفي أعمالها المتبادلة . فالمعرفة بموجب هذه الفلسفة غير محدودة ، بمعنى أنها مسيطرة ، وإن لها سلطة غير محدودة للنفوذ إلى أعماق أسرار العالم . فليس ثمة شيء في العالم لا يمكن اكتشافه ومعرفته من قبل قوى العلم والممارسة العملية ، والمعرفة غير محدودة بمعنى أن حركتها لا متناهية ، وذلك لأن موضوع المعرفة ذاته ، العالم المادي الموضوعي ليس له نهاية ، لاني الزمان ولا في المكان ، وأنه يتحول وينمو بلا نهاية . ويحمل (سارتر) على الفلسفة الماركسية بانتقادات لاذعة ، يقول :

انظروا كيف يتحدث (لينين) عن وعينا .

إنه يقول : « ليس الوعي إلا انعكاساً للوجود ، وهو انعكاس صحيح تقريباً في أحسن الأحوال » (٢) ولكن من الذي سيقدر أن الحالة أو الوعي المادي خاصة هو (أحسن الأحوال) . أن على الجزء في هذه الحالة أن يكون داخل نفسه وخارجها في نفس الوقت ليستطيع المقارنة ، ولكن هذا مستحيل طبقاً لما يقتضي به منطق هذا الرأي نفسه . واذن لا يكون لدينا من صدق المعايير ما يمكننا من التحقق من صدق تأملاتنا إلا المعايير الداخلية الذاتية ، مثل انطباق هذا التأمل على تأملات أخرى ، ومثل وضوحه وتميزه وثباته ، وذلك هي المعايير المثالية ذاتها ، وهي معايير لاتعني حقيقة من الحقائق إلا (الانسان) ... فالمادية عندما تؤكد أن الكون يولد الفكر ما تلبث أن تتحول إلى الرؤية المثالية ، لأنها تضيف على العقل باحدى يديها حقوقاً لاحتلدها ، وتنتزع عنه باليد الأخرى كل هذه الحقوق . وهي تهدم المذهب الوضعي بمذهب عقلي قطعي ، ثم تهدم الاثنين معاً برأي ميتافيزيقي . هذا الرأي هو أن الإنسان

(١) المصدر السابق : ص ٣٤٢ ، راجع ، جيلانوف في مقال حول الادب والفلسفة والموسيقى ، طبعة الانتقاد الجديد ، ص ٢٥ .

(٢) سارتر ، جان بول : المادية والتثورة ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ص ٤٢ .

موضوع مادي ، تم تهديم هذا الرأي بأن تنفي الميتافيزيقا أصلاً . وتناهضها بالعلم .
ثم تناهض العلم من غير وعي بمذهب ميتافيزيقي . وهكذا نصبح في متاهة . فكيف
أسوِّغ لنفسي أن أكون حاوياً .

ويأخذ الصراع أبعاده بين الماركسية والوجودية في توليد حرية الإنسان . فالماركسية
تعتبر حرية سارتر الذي يعتبرها المعطى الأساسي للوجود الإنساني يقول : « في الحقيقة
نحن حرية تختار ، لكننا لا نختار أن نكون أحراراً . فنحن محكوم علينا بالحرية ...
نحن ملقى بنا في الحرية » أنها في نظره قدر الوجود الإنساني « فالإنسان هو الكائن
الذي يرمي إلى أن يكون الله » (١) . وحرية سارتر تكشف بالفعل ، أنها هي والفعل
شيء واحد . إنها أساس الارتباطات والتفاعلات التي تكوّن النسيات الداخلية للفعل ،
إنها لا تقوم أبداً بنفسها ، وإنما تكشف نفسها ومن داخل نتائجها . وهي ليست فضيلة
داخلية تسمح بأن نفصل أنفسنا عن المواقف الملحة . لأنه لا يوجد بالنسبة للإنسان
داخل وخارج ، وإنما هي على عكس ذلك ، القدرة على الانخراط في الفعل الراهن .
والقدرة على بناء مستقبل (٢) والماركسية تعتبر هذه الحرية الوجودية فلسفة الموت ،
لأنها حرية مطلقة وغائبة ، وتعريفها الدقيق يستحيل لأنها ترفض كل معيار موضوعي .
يمكن أن يقيد في تحديد ماهيتها . مما يعرضها لخطر دائم هو خطر أن يصبح الإنسان
غير ماهو (٣) . وإن مفهوم هذه الحرية لاعتقياً وتعسفياً ، وغير قابل للمراقبة (٤) .
وهي بالنتيجة ستصبح ذات يوم ، لا بإرادة منها ، عقيدة الرجعية (٥) .

هكذا نرى أن هذه المسألة انطلقت من مفهومين أساسيين عبر التاريخ :

(١) لوكاس ، جورج : ماركسية أم وجودية ، ترجمة جورج طرابيشي ، مطبع فني العرب ، دمشق ،
ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) سارتر ، جان بول : المادية والثورة ص ٢٨ .

(٣) لوكاس ، جورج : ماركسية أم وجودية ، ص ٧٩ .

(٤) المصدر السابق : ص ٨٠ .

(٥) نفسه : ص ٨١ .

— المفهوم الليبرالي، وهو إمكانية التصرف حسب الرغبة « (١) . وهو متطور إلى ناحيتين : الناحية الطبيعية ، وناحية الروح . الحرية الليبرالية بمختلف أشكالها هي عبارة عن امتياز الروح التي تتمكن بإمكانية العمل بمعزل عن القوانين الطبيعية .

— والمفهوم الماركسي : الذي يعتبر الحرية ضرورة يدركها الوعي (فنونه) ويتملكها الإنسان كقانون لنشاطه . (٢)

إن الموضوع بكل أبعاده ينحصر ضمن مشكلة الانسان ، هل هو حرّ في المجتمع أم متقيد بضرورته . الوجودية والمذاهب المثالية تقول إنّ الانسان أساسي وحرّ ، فلا واجب إلا بالحرية ، ولا مسؤولية إلا بالحرية ، والحقيقة لا يمكن اكتشافها إلا بالفعل الحر . لأن الانسان من خلال حريته يجعل الحقيقة ظاهرة وساطعة ، فلا حقيقة بدون حرية ، والقيمة هي نتيجة الفعل الحر ، وهي مطلقة لاعلاقة لها بالضرورة التاريخية . فالاشراكية مثلاً إذا أردناها تحققت . وإذا لم نردها ، فإنها لا تتحقق بفعل القوانين التاريخية ، هذا اللون من ألوان الحرية يعتبر الحرية الفردية منبع الإصلاح ، وكل اصلاح أو تطور أو تقدم للانسان . أما الماركسية التي استفادت من فلسفة هيغل ، فترى أن الحرية وعي الضرورة ، بمعنى أن نعرف قوانين التاريخ . والتطور وتنصرف باتجاه هذه القوانين . فالحرية إذن لاتناقض الضرورة ، وهي بالنتيجة وعي هذه الضرورة ، فالماركسية تلتفت إلى المجتمع والشعب ، وتعتبر الانسان جزءاً من آلية التاريخ فالحرية وتطورها من خلال المجموع هي الأساس للإصلاح ، والتطور ، والتقدم الإنساني . بحسب التصور الماركسي .

المعركة إذن بين اتجاهين : الوجودية ومن يلور في فلكرها . والماركسية ومن يلور في فلكرها أيضاً . فأين موقع العرب من هذه المعركة ؟ . هذا ماسنبحثه في الفصل التالي : « حرية التفكير عند العرب » .

(١) كوسلايوف ، وماركوف (الحرية المسؤولة) ترجمة غولاد عربي ، تحقيق صفوان جهموس ، دار الجماهير العربية ، دمشق ، ١٩٧٥ ، ص ١٢ منقولة عن القلموس الثلاثة موسكو ١٩٦١ ، ص ٥١٣٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩ .

الفصل السادس

حرية التفكير العرب

إن قضية الحرية والموقف من الإنسان ، أمجبرٌ هو أم مخيرٌ ، من القضايا التي شغلت المفكرين العرب منذ القديم ، وقد بلغت أوجها بين المفكرين العرب المسلمين ، إذ شغلت حيزاً كبيراً من آثارهم الفكرية ومخطوطاتهم ومطبوعاتهم . التي تمثل التراث العقائدي للتاريخ الفكري العربي .

هذه المسألة كانت قائمة عند العرب وما زالت . ولكنها في العصر الحديث أو الفترة التي نؤرخ لها ، قد أخذت أبعاداً أكثر ، واتسعت آفاق مباحثها أكثر من ذي قبل . كل ذلك لأنها مشكلة أو قضية تتعلق بالإنسان ، وعلاقته بالمجتمع والكون ، لذلك بقيت حيّة ، مثارة ومثيرة للبحث والجدل حتى الآن .

لم تكن هذه المشكلة في الماضي موضوعة تحت مصطلحات (الحرية) و (الاستبداد) كما هي اليوم ، وإنما كانت موضوعة تحت مصطلحات (الجبر) و (الاختيار) كما ألمحنا إليها من قبل . والمسألة في الماضي عولجت من خلال علاقة الإنسان بالقدرة الإلهية ، وعلاقة القدرة الإلهية بالإنسان . فالمباحث الفكرية الإسلامية في الماضي انصبّت حول هذه المسألة ، وهذا ما نشاهده في الفكر الكلامي العربي ، إذ بلغت هذه المسألة ذروتها عند المعتزلة ، واستمرت عند الفلاسفة والمفكرين العرب المسلمين ، كالكندي والفارابي والغزالي وابن باجة وابن طفيل وابن رشد وابن خلدون . وبعد هؤلاء انحدر الفكر العربي من خلال عصور الانحطاط ليفقد قيمته الفكرية بشكل عام ، حيث وصل إلى مرحلة من الاضمحلال الفكري لا يحسد عليها . ثم استقام الفكر

العربي من خلال نهضة الغرب وتبعاتها الفكرية ، ومفاهيمها التي غزت العالم ، ومنها مفهوم الحرية . ولكن الفكر العربي هنا لم يعد يعالج المسألة ، وينظر إليها من خلال منظور الماضي ، بل أعطاها أبعادها التحديثية ، وما تنطوي عليه في معالجة الواقع وعلاقة هذا الواقع في القيم والمثل العليا ، التي يزخر بها الفكر العربي ، فلم يعد العرب يقتصرون على بحث هذه المسألة من خلال مفاهيمها القيمية ، التي تبتعد عن الواقع ومعاشرته والتعايش معه ، بل بحثت من خلال مفاهيم ملموسة تعتمد على المعطيات العلمية القادمة من أوروبا ، والتي كانت سر النهضة الأوروبية ، وخاصة بعد الثورة الفرنسية التي لم يشمل تأثيرها حدودها الأوروبية فقط ، بل تعداها إلى مختلف الأمم ، ومنها الأمة العربية . ومن هذا المنطلق نستطيع القول : ورغم الرغبة الملحة من قبل الكثير من مفكري العرب في الإفلات من سيطرة الفكر الجبري ، فقد كان لهذا الفكر الغلبة والسيادة على طبيعة التفكير العربي منذ الماضي وحتى الآن ، وإن فكرة الاختيار التي كان رائدها مدرسة المعتزلة في الماضي ، كان نصيبها من الازدهار والتطور والشمول ضئيلاً ، في العصر الحاضر ، رغم أن الإنسان العربي هو بأمرس الحاجة إليها ، لأن هذا الإنسان يحتاج إلى التفكير من خلال واقعه ، للعمل على تقييده بفكر متصور بدلاً من التعامل مع غيبات لا طائل من البحث فيها ولا فائدة مرجوة . فالواقع العربي يحتاج إلى ذلك العقل الثاقب الذي يقلبه رأساً على عقب من خلال المنطق والوعي والمعرفة ، المستندة على معطيات العلم التي يزخر بها العالم الحضاري ، والتي تشكل المنطلق الأساسي لكل تطور . أقل ما نقول به : إن الوطن العربي هو بأمرس الحاجة إليه ، لا بل يشكل ضرورة أساسية لإنساننا العربي من أجل نفص الحمول والكسل والجهل الذي تتميز بها عقلته ، وشكلت عائقاً أساسياً في طريقه للحاق بمواكب الفكر الإنساني الحضاري . فالمسألة الأكثر إلحاحاً إذن ، هي حاجة الفكر العربي إلى الاعتماد على العقل الواعي ، الذي يتعامل مع الواقع ويعمل من خلاله بالاتجاه الأكثر تطوراً وابتداعاً ، الأمر الذي يستدعي إنزال العقل العربي عن عرشه الذي يستوي على غيبات لا طائل من البحث بها ، بل هي مضیعة للوقت ، ولاجلوى من أهدافها غير القابلة للتحقيق ، أو الوصول إلى أية نتيجة فالضرورة ملحة لأن يكون العقل العربي عقلاً واقعياً علمياً حضارياً يتلاءم ويتماشى

مع طبيعة العقل الإنساني الذي يعتمد تلك الوقائع العلمية والواقعية في حركته التطورية الإنسانية ، من أجل مستقبل أفضل » (١).

إن الفكر العربي يحتاج إلى طريق عربي معاصر ، يضمن له أن يكون عربياً حقاً . ومعاصراً حقاً . وقبل الخوض في الفترة التي نعينها في دراستنا بالنسبة للفكر العربي . وفهمه للحرية ، وقبل أن نحكم على مفكرينا فيما إذا كانوا على مستوى الفهم بالنسبة لهذا المفهوم ، كما كان بالنسبة إلى المفكرين الغربيين ، لابد لنا أولاً وقبل كل شيء من أن نلقي نظرة على واقعنا الفكري العربي في تلك المرحلة من الزمن . لأن الفكر لا ينبت بدون واقع يشكل أرضيته الحصبة . في الواقع . قد أتى على الفكر العربي حين من الدهر لفترة طويلة من الزمن أخذته فيها سنة من النوم ، فانقطعت فاعليته ، وانعدم نشاطه وانكفأ على نفسه ، وقبع في جحره ، واكتفى بقوقعته . حيث بدأت هذه الفترة في القرن الرابع عشر الميلادي ، وحتى قبل ذلك في بعض الأماكن ، واستمرت حتى مختم القرن الثامن عشر أو مفتتح القرن التاسع عشر . إذ اكتفى المشتغلون في العلم بأن يقرؤوا علوم الدين واللغة . ولو أنهم فعلوا ذلك بشيء من الأصالة والجدّة لكان ثمة خير يرتجى . ولكنهم عزفوا عن الأصول إلى الملتخصات . وعن المعين العذب إلى المياه الآسنة . واكتفوا بخلاصات يسيرة ومتون مبتورة وشروح مشوّهة ، فلا قضايا أساسية تبحث ، ولا مشاكل دينية تطرح . وكأني بالعالم العربي اهتدى إلى نوع من التوازن بين حاجته القليلة والمصادر الضئيلة التي تمده بهذه الحاجات وحلّوها ، وكأني بالمشتغلين بالأدب والعلم الديني والتاريخ وغيرها قد شعروا بقلّة البضاعة ، وحاولوا تجديد الصناعة . فكان الواحد منهم إذا أنشأ ، قلّد صاحب صبح الأعشى ، وإذا نظم لجأ إلى الجناس والطباق ليبهر الأبصار . حتى هذه الأمور لم تنح إلا لقلّة ، إذ أن الكثرة من الكتاب زحفت الركافة إلى أسلوبهم ، وتطرقت العجمة إلى نتائجهم ، وغلب الضعف على تعبيرهم . فكانوا عبثاً على الفكر ثقيلًا (٢) . ولقد انقطعت صلة العرب بآرائهم الفكري في أعقاب أقول نجمهم السياسي ، وحتى

Holt, P.M. (ED.) «The cambridge History of islam» (C.V.P. Cambridge, (١)
1980 (1970): Vol. 28, pp. 787-94

(٢) صروف ، فولاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ٢ .

قبل انهيار الحكم العباسي ، وسقوط بغداد ١٢٥٨ م . ومع ذلك فقد كان هذا الحدث التاريخي الهام مرحلة حاسمة في تاريخ العرب السياسي والفكري .

وهنا نحن أولاً نقف صفحات الكتب التي أرخت للرجال كالأستقصاء لستلاوي^(١) والنبوغ المغربي في الأدب العربي . لعبد الله كتنون^(٢) ، وإتحاف أهل الزمان لابن أبي الضياف^(٣) والمنهل العذب للأُنصاري^(٤) ، وعجائب الآثار للجبرتي^(٥) ، وخلاصة الأثر للمحيي^(٦) . وتاريخ الأدب العربي في العراق للزواوي^(٧) وغيرها^(٨) فنجد أن الأمر لا يعدو أنْ فلاناً أتقن كذا وكذا من علوم الدين . ولخص كذا وكذا من كتب الفقه أو الحديث أو التفسير أو شرحها أو علق على متونها ، ثم جلس للتدريس في واحد من معاهد العلم التقليدية ، وإذا زاد عن ذلك فإنه يجلس للقضاء ، أو يتصدّر للافتاء ، وكأنني بالعالم العربي ، وخاصة الأجزاء التي تبعت الدولة الشمانية منه ، قد أدار ظهره إلى الغرب ، الذي كان يسير قدماً في نهضته واصلاحه الديني وكشوفه الجغرافية ، وإحيائه الآداب القديمة وتعبيره عن مشاكله الجديدة ، وكشفه بعض نواميس العلوم الطبيعية . فكان العرب بمنأى عن هذا كله . وإن كان هناك بعض الملامح عبر تاريخ تلك الفترة .

-
- (١) راجع كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب للأفسي ، حققه وعلق عليه جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب العربي ، الدار البيضاء ١٩٥٤ - ١٩٥٦ (تسعة أجزاء) .
- (٢) راجع أحاديث من الأدب المغربي الحديث ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٤ ، النهوض المغربي في الأدب العربي ، ط ٢ ، دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٦٠ .
- (٣) ابن أبي الضياف ، أحمد ، إتحاف أهل الزمان ، المكتبة التلويحية ، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأرشاد (ستة أجزاء) تونس ١٩٦٤ .
- (٤) راجع تاريخ الأدب العربي منذ نشوئه حتى أواخر القرن الخامس عشر للميلاد (يحيى بن أنير) ترجمة إبراهيم الكيلاني ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٦ .
- (٥) راجع عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، مطبعة بولاق القاهرة ، لعبد الرحمن الجبرتي ١٢٢٢ هـ .
- (٦) راجع خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، محمد أمين بن فضل الله المحبي ، القاهرة (بولاق) ، ١٢٠١ هـ ، أربعة أجزاء .
- (٧) راجع تاريخ العرب للأدب العربي في العراق ، عباس الزواوي ، بغداد ١٩٦١ - ١٩٦٢ جزآن .
- (٨) راجع كذلك الفكر العربي في مائة عام للتأصيل ، المصدر السابق ، ص ٢ .

في أيام أمير لبنان فخر الدين (الثاني) المعني (١٥٩٠ - ١٦٣٥) أتيح للبنان الاتصال في أوروبا ، فانتقلت أشياء حضارية إلى هذه الديار من خلال المبادلات التجارية .

ثم قدوم عدد من المبشرين الكاثوليك إلى بلاد الشام في القرن التاسع عشر . بعد انقطاع بسبب الثورة الفرنسية ، وحروب نابليون . ووافق قدومهم مجيء المبشرين الانجليين إلى هذه الديار كذلك . بالإضافة إلى انشاء بعض المطابع التي لم تعد أمورها طبع الكتب الدينية (١) . وفي الربع الثاني من القرن السابع عشر . توجه الآباء اليسوعيون والعازاريون إلى بلاد الشام ، وأنشؤوا المدارس في دمشق وحلب ولبنان . على أن عنايتهم كانت منصرفة في الدرجة الأولى إلى التعليم الديني ثم توقفوا فترة من الزمن حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر (١٨٣٠) إذ وفدت بلاد الشام بعثات تبشيرية أميركية ، وانضمت فيما بعد ارساليات أخرى انكليزية وألمانية وروسية وإيطالية ، عمدت إلى فتح المدارس (٢) . ولقد كان العقد الرابع في القرن الماضي منبثق الحافز الفكري الأكبر . حيث نشطت المدارس الأهلية . وتخرج عدد كبير من المدرسين وحملوا الأقلام ، وقادة الفكر . وأرباب العلم . وبدأت المطابع العربية الأهلية بالظهور في فجر القرن الثامن عشر ، وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى وجدناها تعمل بنشاط فائق على طبع الكتب المدرسية . والمؤلفات العلمية والأدبية (٣) . ولقد شهد هذا العصر مساهمة المرأة في هذا

(١) غليازجي ، د. كمال . الشيخ إبراهيم الحوراني (فجر النهضة الحديثة) (١٨٤٤ - ١٩١٦) مطبعة للرسالة شارع القبول ، عابدين ، ص ٢٤-٢٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٧ .

(٣) مطبعة دير قزحيا في لبنان سنة ١٦١٠ ، مطبعة دير مار يوحنا (١٧٧٣) ، مطبعة القديس جاورجيوس (بيروت ١٧١٥) ، مطبعة دير قزحيا الثانية في لبنان (١٨٠٨) مطبعة حلب ١٧٠٢ مطبعة الاستاذة ١٧٢٧ ، مطبعة مار يوحنا الصايغ ١٧٣٣ في الشو ير ، المطبعة الأميركية التي انتقلت من معلقا إلى بيروت ١٨٢٤ والتي طبع عليها محيط المحيط ، ودائرة المعارف ومجلة الجنان ، والجنة والجنينة ، مطبعة دمشق ١٨٥٥ لحنا النعماني ، المطبعة السورية ١٨٥٧ لخليل الخوري ، المطبعة المعمومية ١٨٦١ ليوسف شلفون ، المطبعة الشرقية ١٨٥٨ د. إبراهيم النجار ، المطبعة الوطنية ١٨٦٥ لجرس شامعين ، مطبعة المعارف ١٨٦٧ ، بطرس البستاني ، المطبعة اللبنانية ١٨٦٨ لحنا جرجس غرزوني ، مطبعة الجواب ١٨٧٠ لآحمد فارس السديقي ، مطبعة ثمرات الفنون ١٨٧٤ لخليل سركيس ... ثم تكاثرت المطابع وقطعت شوطا كبيرا ، رفجع المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٣٣ .

المضمار (١) . وكان الجمعيات العلمية والأدبية : (٢) الدور الأساسي في ازدياد النشاط العلمي ، ونمو الحركات الفكرية الأدبية العديدة . وعن هذه الجمعية انبثقت (الجمعية السرية) التي عملت على تقويض السلطة العثمانية تحقيقاً للنهضة العربية وسعياً وراء سلخ البلاد العربية عن الدولة العثمانية (٣) . ومن أهم مظاهر من الجمعيات العلمية في هذه الفترة : (المجمع العلمي الشرقي) (٤) . هذا التقدم العلمي ، أدى في مستهل العقد التاسع من القرن الماضي إلى أزميتين فكريتين : الأولى تتعلق باللغة العربية من حيث صحة اعتمادها كأداة لتدريس العلوم ، والثانية تتصل بموقف الأساتذة المرسلين من القضايا العلمية التي تتال من سلامة العقيدة الدينية ، وأبرزها مذهب (داروين) في أصل الأنواع . وقد برزت الصحافة كحفيدة للحركة التعليمية . وكذلك حركة الكتابة والتأليف

(١) ومنهم ، هنا كوراني ، وفريدة عطية ، وسلمى عثمان ، وسارة خير الله ، وحلا الملوفا ، إذ كان لهم شغل مشكور في هذا النشاط .

(٢) والجمعيات بدعة دخيلة ، كان نول من تنشأها المرسلون التركمان . إذ أسسوا في بيروت سنة ١٨٤٧ جمعية باسم الجمعية السورية ، كان الغرض منها نشر العلوم ، وترقية الفنون بين الناطقين بالعربية ، (وخلفتها الجمعية العلمية السورية) حيث بلغت لوجها في ١٨٦٨ عندما احترقت بها السلطة وكان ليسها أن ذلك الأمير محمد أمين أرسلان ، وحسين بيهم ، وهنين خوري ، وسليم البستاني ، وعبد الحليم بدران ، وسليم شحادة ، وسليم ومصلح ، وموسى فريج ، جبري جلف ، وذلك الله خفرا ، واسبر شرقا ، إبراهيم الميازي ، بشارة زينة ، جرجس تويني ، جرجس فياض ، حبيب بتوس ، حبيب الميازي ، خليل الخوري ، وعلان عشقية ، سليم قشوع ، عبد البديع الميالي بديع بيهم ، محمد بيهم ميخائيل صبري نقولا هنود ، يوسف شلفون ، حنا أبكاربوس ، عبد عبد القادر النفا ، يوسف سرسق ، راجع المصدر السابق ص ٣٥ .

(٣) كان من أعضاءها البارزين : يعقوب صروف ، وشاهين مكاريوس ، وإبراهيم الميازي ، وإبراهيم الهوراني ، وسالم عون .

(٤) أسسه يعقوب صروف سنة ١٨٨٢ وغارس نمر ، ووليم طقديك ، وموصلي باشا ، وده اسكندر بلرودي وسليم البستاني ، ميخائيل مشاقفة ، إبراهيم الميازي ، إبراهيم الهوراني ، إسبر شقير ، جرجي زيدان ، لكنه اتحل بسبب تعويل أصحابه بالقتل إلى مصر سنة ١٨٨٦ .

والنشر الوليدة البارة للحركة التعليمية^(١). ولقد ساعدت الصحافة على رفع مستوى الإنشاء ، وإذكاء روح المناظرة ، وعملت كذلك على إذاعة الأدب ونشر الأبحاث المفيدة ، والآثار الأدبية . ولقد تكاثفت العوامل وتضافرت الجهود في سبيل النهوض العلمي ، لأن إنشاء المدارس أعطى جيلاً واعياً ، عمل على تسهيل سبل التحصيل بممارسة التعليم ، والاشتغال بترجمة الكتب العلمية ، ووضع المؤلفات المدرسية . ثم نشطت الطباعة ، فساهمت في تسهيل وإحياء التراث الأدبي واللغوي ، واستحدثت ضرباً جديداً من النشاط العلمي الأدبي ، هو الصحافة . . ولقد اتصلت هذه النشاطات بعضها ببعض عن طريق الجمعيات والمكتبات والصحف ، وتفاعلت عن طريق المباحثات والمناقشات الشفهية والكتابية ، وأنت ثمرها باعداد رجيل اضطلع بأعباء النهضة في مطلع القرن العشرين ، بالإضافة إلى تثقيف الجمهور ، وامداد العلماء بما أمكن من جديد في دنيا العلم والأدب . على وجه العموم فإن المؤرخ المعني بالتطور الفكري في العالم العربي يلاحظ أنه ابتداء من العقود الأولى من القرن التاسع عشر أخذ العالم العربي في التغير والتبدل والتطور . وقد كانت الخطوات الأولى بطيئة الحال بطيئة ، لكنها لم تلبث أن أخذت بالتسارع . وحرى بالذكر أن بعض السلاطين الذين حكموا الدولة في أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل التاسع عشر ، قد عوا

(١) من هذه المصنف « الوقائع » ، أطلق هذا الاسم عليها رغبة في التسهيل ووضوح بصورتها محمد علي باشا ١٨٢٨ م . العوالم اليومية التي أصدرتها الجمعية الفرنسية في القاهرة ١٧٩٩ وكان رئيس تحريرها مصطفى الخشاب وهو شيخ الصالحين العرب فقهية . مجموع فوائد ، ومشتها عالي سميت ١٨٥١ م مرة الأحوال ومشتها رضى الله حسون . الأستاذة ١٨٥٥ حديقة الأخبار ، خليل خوري بيروت ١٨٥٨ ، برجيس باريس ، رشيد الخنجات باريس ١٨٥٨ نفي سورية ، بطرس البستاني بيروت ١٨٦٠ ، فراتون التونسي ، بلي تونس ١٨٦١ ، أليصوب ، إبراهيم النبطي ، القاهرة ١٨٦٥ ، وادي النيل ، عبد الله أبو السعود ، القاهرة ١٨٦٦ ، النشرة الشهرية ، كرتيوس فانيك بيروت ١٨٦٦ ، لبنان ، يوسف شلفون ، بيروت ١٨٦٧ ، نزهة الأفكار ، إبراهيم الموليحي ، القاهرة ١٨٦٩ . نزهة ، يوسف شلفون ، بيروت ١٨٧٠ . لجنة سليم البستاني ١٨٧٠ . البشير الإبياء اليسوعيون ، بيروت ١٨٧٠ . النشرة الأسبوعية ، الرسلون الأسبوعية ، بيروت ١٨٧١ . الجنية ، الشيخ نوفل الخاقن ، لبنان ١٨٧٣ . نورات الفنون ، عبد القادر القباني ، بيروت ١٨٧٥ لبنان ، الحال ، خليل سركيس ، بيروت ١٨٧٧ . المعصباح ، نقولا نقاش ، بيروت ١٨٨٠ . الهدية ، الجمعية الإفريقية ، بيروت ١٨٨٢ ، بيروت ، محمد رشيد العننا ، بيروت ١٨٩١ . لبنان ، إبراهيم الأسود ١٨٩١ . الأهرام ، سليم نقلا ، الإسكندرية والقاهرة ١٨٩٦ . الوطن ، ميخائيل عبد السيد ، القاهرة ١٨٩٧ . مرة للشرق ، سليم عتيوري ، القاهرة ١٨٩٨ . مصر للثقافة ، أدب

إلى حدّ ما باصلاح أحوال الدولة، وكان الجيش نقطة انطلاقهم في محاولاتهم الإصلاحية. ولقد تعدّى اصلاح هؤلاء الأتراك . ووصل إلى دوائر ضيقة محدودة من العرب الذين تخرجوا من المعاهد التركية .

ومما يجب أن نذكره هنا ، حملة نابليون بونابرت على مصر وديار الشام التي بدأت ١٧٩٨ م واستمرت بضع سنوات حيث تمكن العرب من الاستفادة من هذه الحملة من خلال هذا الاتصال المباشر بين الشرق العربي والغرب . وقد استفادت من هذا الاتصال فئة من أهل العلم في مصر كالشيخ حسن عطار وعبد الرحمن الجبرني وغيرهما . هذا الاتصال المباشر هو الذي فتح أعين فئة مخلوذة من أهل العلم في مصر على أمور جديدة ، تقوم خارج الحدود الجغرافية والفكرية التي ألفوها ، وفي أوائل القرن التاسع عشر أنشئت في بلاد الشام مدارس تبشيرية كاثوليكية وأنحيلية دخلها مئات الطلاب من أبناء هذه الديار، حيث نقلت هذه المدارس لطلابها

اسحاق ، القاهرة ١٨٧٧ . مصر الفتاة ، الإسكندرية ١٨٧٩ . الحروسية ، أديب اسحاق ، وسليم نقاش ، الإسكندرية ١٨٨٠ . اللبدي ، مصطفى ثابت ، القاهرة ١٨٨١ . الآداب ، الشيخ علي يوسف القاهرة ١٨٨٧ . المقلم ، صوفى ونعموكريوس ، القاهرة ١٨٨٨ . المؤيد ، الشيخ أحمد ماضي ، القاهرة ١٨٨٩ . المنيل ، حسن حسنين باشا ، القاهرة ١٨٩١ .

ومن المجلات : الجنان ، بطرس البستاني بيروت ١٨٧٠ . النحلة ، لويس صابونجي ، بيروت ١٨٧٠ . المقطف ، يعقوب صروف ، وفارس نمر ، بيروت ١٨٧٩ . ١٨٨٥ . الطبيب ، د. جورج يوسف ، بيروت ١٨٧٨ . مجلة الطبيب ، إبراهيم اليانجي ود بشارة زقزل ، ود. خليل سماعة ، بيروت ١٨٨٤ . ديوان الككاهة ، سليم شحاتة بيروت ١٨٨٥ . روضة المدارس ، علي باشا مبارك ، القاهرة ١٨٨٧ . الحضارة ميخائيل عوربا ، القاهرة ١٨٨٢ . المقطف ، يعقوب صروف ، القاهرة ١٨٨٥ . الشفاء ، الدكتور شبلي شميل ، القاهرة ١٨٨٦ . اللطائف ، شاهين مكاريوس ، القاهرة ١٨٨٦ . الرادي ، خليل زينة ، الإسكندرية ١٨٨٨ . حديقة الآداب ، نجيب فرغور ، الإسكندرية ١٨٨٨ . جورج زيدان ، القاهرة ١٨٨٧ . مجلة الفتاة ، هند نوافل ، الإسكندرية ١٨٩٢ . امرأة الصنم ، مريم مژهو ، مصر ١٨٩٦ . انيس الجليس ، الكسند الفيرنيو ، الإسكندرية ١٨٩٨ . السيدات والبنات ، ماري فرح ، الإسكندرية ١٩٠٣ . فتاة الشرق لبيبة هاشم ، مصر ١٩٠٦ .

ولقد كان هناك اختلاف في الاتجاه الفكري والاختصاص الموضوعي لهذه المجلات ، فكان منها الدينية واللاهوتية ، نقيض ، النشرة للانجيليين ، والبشير للكاتوليك ، والهدية للارثوذكس ، والصفى ، للدروز ، ونشرات اللغز للمسلمين ، ومنها السياسية كتفكير سورية ، لبطرس البستاني والجناب لاحمد فارس الشدياق ، والاعتدال لعبد الرحمن الكواكبي ، ومنها العلمية ، نظير الجنان لبطرس البستاني - والمقطف ، ليعقوب صروف ، والهلل لجرجي زيدان ، والصفاء لابراهيم اليانجي ، ومنها العلمية المهنية ، الحقوق ، لامين شميل ، والشفاء ، لشبلي شميل ، والتجارة لسليم نقاش . راجع المصدر السابق ص ٥٠ - ٥٤ .

العلوم الحديثة والآراء الجديدة ، المتعلقة بالثورة الفرنسية والثورة الأميركية . على أن
الزخم القويّ جاء الشرق العربي عن طريق مصر ، وفي أيام محمد علي باشا . وهذا
الأخير هو الذي أدخل مصر والمصريين في نطاق التعليم الغربي . عندما فتح بلاد
الشام ، كان هناك تفاعل في الحياة الفكرية بين هذين البلدين العربيين . ولقد عرفت
تونس في مطلع القرن التاسع عشر ، تجربة قصيرة المدى لكنها بعيدة الأثر في المحل
الثقافي والفكري بفضل خير الدين التونسي وعمود قبادو . أما في ليبيا فقد كانت
روح العلم ضعيفة باستثناء السنوسية التي بنت زاويتها الأولى سنة ١٨٤٣ ، حيث
كان لها أثر كبير في إحياء التراث الاسلامي . أما في الجزائر والمغرب فقد اضطرتهما
ظروفهما إلى التأخر في اللحاق بركب النهضة الحديثة ، فالجزائر التي بدأت فرنسا
احتلالها سنة ١٨٣٠ لم تكن قد لفحتها رياح النهضة بعد . وأما المغرب فقد شغلته
أحداثه السياسية وما عاناه من اضطراب داخلي من الإفادة مما أصاب الشرق العربي .
والشيء الوحيد الذي يمكن أن يذكر هو محاولة إحياء تقليدي على يد المولى سليمان .
الجدير بالذكر أن الحياة الفكرية في العالم العربي ، لم ترتبط معالمها وتبين سبلها ،
إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ولذلك فالذي
سنعرض له لا يعدو كونه إشارة إلى البذور والأغراس الصغيرة التي تلقاها العالم
العربي ، والتي لم يتح لها كلها النمو الصالح ، لأن أشواك الحياة بكل ما يمكن لهذه
العبارة أن تسمعه ، نمت حولها وخنقتها . فالتقليد الفكري والأدبي واللغوي كان
لا يزال يأخذ برقاب الناس ، وكانت آفاق الناس لا تزال ضيقة ، وكانت الأمة
هي الصفة الغالبة على القوم ، ولم تكن الحرية الفكرية قد عرفت سبيلها القويم إلى
لكل الديار ، ولذلك فإن الفئة القليلة من الزراع والغارسين حرية بالإكبار ، لأن
أفرادها كانوا يعملون في أجواء مليئة بالصعوبات ، مشحونة بالعراقيل السياسية
والاقتصادية والدينية ، إن النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يمثل في العالم
العربي فترة صدم فيها القوم بهذا الزخم الدقيق عليهم من الخارج ، فحاولوا قبل
كل شيء أن يتقوه خوفاً منه وخشية من عواقب القبول به ، لكن أصحاب العقول
النيرة في ديار العرب ، وقد كانوا قلة ولا شك ، أبصروا بعض ما يمكن في بعض
مظاهر الحضارة الغربية من خير ، فحاولوا نقله إلى جماعتهم بمسائل مختلفة متنوعة ،
بعضها كان رسمياً حكومياً ، والبعض الآخر كان فردياً خاصاً ، بعيداً عن السلطان :

أولاً - سمات الحياة الفكرية

إن أهم السمات التي يمكن أن يقرأها الباحث في الحياة الفكرية في العالم العربي في تلك الفترة ، هي :

١ - وجود رغبة ملحة في العناية بالمعرفة ، علماً وأدباً وتاريخاً وصناعة .
واهتمام كبير في نشرها بين أكبر عدد ممكن من الناس يمكنهم قبولها .

٢ - لما كانت المعرفة لاتقبل التجزئة ، فالرجل الذي كان يتاح له أن يقضي وقتاً صالحاً للدراسة والتقنية في بلد أوروبي ، لم يقتصر على ذلك ، بل كان في غالب الحالات يضيف إلى جعبة اختباره ما يشاهده في تلك البلاد من صور الحياة في المجتمع الذي عرفه ، وما يطلع عليه من أدبها القديم أو الحديث ، وما يقتبسه من حياتها السياسية . ولاشك أنه كان يقابل بين ماعرفه في بلده وما يشاهده في ديار الغربة . وقد يقبل بعض هذا الجديد ، وقد يرفضه كله ، ولكنه على كل حال يتأثر بذلك .

من هذا السبيل « وصلت إلى الشرق العربي آثار أدبية وفكرية كانت بعيدة كل البعد عن المعرفة العلمية والتقنية » (١)

ومما يلفت النظر ، أن الكثيرين من الناس بدؤوا يهتمون بهذه المعرفة الجديدة ويعنون بها . وقد كان ثمة فرق كبير بين بلد وبلد ، أو منطقة ومنطقة ، في الرغبة في تقبل هذه المعرفة والاستجابة لها .

ومع أن هنالك عوامل كثيرة أثرت في تكوين الفكر الحديث ، كالتعليم والبعثات ، والرحلات ، والطباعة ، والصحافة ، والترجمة ، والجمعيات (٢) .
ناتجة عن اللقاء الحضارتي العربية والغربية في القرن الماضي ، فقد أعادت العقل العربي لبعض من سلطانه ، ونهت الشرق من غفوته ، وأيقظته لكي يستعيد دوره في الاسهام الحضاري . إلا أن نهضتنا الحديثة لم تبدأ إلا في أوائل القرن الماضي ، وإن سر هذا اللقاء بين عالم الغرب المتطور المتقدم ، وعالم الشرق المتخلف . هو

(١) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١١ .

(٢) المصدر السابق : دراسة أحمد يوسف نجم ، ص ٢٢ - ٢٤ .

المحاورة الثنائية التي دار عليها الصراع العظيم بين العرب ، والحضارة الغربية في مختلف المجالات . حيث تولدت عن هذا الصراع الثنائي ألوان متعددة من الصراع السياسي بين الاحتلال والاستقلال ، والصراع بين المدينة الغربية والمدينة الشرقية ، والصراع بين القديم والحديث في العادات والأخلاق والآداب ، وبين الفصحى والعامية ، وبين الحكم الاستبدادي ، والحكم الديمقراطي ، وبين العلم والدين ، وبين العامية والطربوش وما إلى ذلك من أنواع الصراع التي احتلمت في حياتنا منذ القرن الماضي ، ولم تفر حدتها حتى اليوم . هذا من حيث التصميم . لكن من حيث التخصيص ، فقد كان ثمة أمور أخرى أبعد أثراً في الحياة الفكرية في العالم العربي . فهذه المعرفة الجديدة على اختلاف مناحيها وتشعب أهدافها ، كان يعبر عنها باللغة العربية . ومعنى ذلك أن اللغة العربية كان يجب أن تتسع للجديد من الآراء والأفكار . فاللغة ، على أنها وعاء حافظ على شكل معين مدة طويلة من الزمن ، كان يترقب عليها أن تفتح نفسها بحيث تتسق مع الزمن ، وهنا نضع إصبعنا على قضية من القضايا الخطرة . ولقد تفتحت اللغة العربية على أيدي هؤلاء النفر من المفكرين العرب الذين جعلوا مهمتهم في الحياة ، القيام بهذا العمل الكبير . فاستجابت اللغة على أيديهم لعوامل البعث والنماء ، وأخذ قاموسها يزداد ويتسع ، عن طريق ترجمة مصطلحات وتصورات في دراسة الطب والهندسة والفنون الحرة والبحرية والصناعية والزراعية وما إليها . وعن طريق إحياء المصطلحات العربية القديمة التي وضعها العلماء العرب أيام نهضتهم الزاهرة . ثم عن طريق ترجمة القواميس والكتب الدراسية الضرورية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية . وإذا كان هذا الأمر ينطبق على الفترة التي تلت عام ١٨٥٠ ، لكن البذور الأولى غرست على يد المترجمين الأوائل الذين قاموا بالعمل أيام محمد علي باشا في مصر ، وغيرهم من السوريين واللبنانيين ، وفي الطليعة أولئك الذين درّبوا على أيدي رفاة الطهطاوي في مدرسة الألسن التي أنشئت سنة ١٨٣٥ (١) وبعد رفاة الطهطاوي يمكننا أن نتحدث عن دور رجلين عظيمين في هذا المجال ، كان بين أيديهما زمام الحياة الفكرية في ذلك العصر . وهما :

(١) من أهم هذه الكتب هو كتاب « ثلاث المتأخر في غرب عوائد الأوائل والتأخر » الذي ترجمه رفاة الطهطاوي عن الفرنسية ، بناء على نصيحة أحد أساتذته في باريس .

ناصيف اليازجي ، وبطرس البستاني . ولقد تمكن ناصيف اليازجي بسبب ارتياده إلى المكتبات من الوصول إلى أعماق الأدب العربي القديم الذي كان آنئذ مجهولاً ، وكشف له ذلك عن الدمار الذي حاق بهذا التراث على مر العصور . ومنذ ذلك الحين أصبح شغله الشاغل أن يحيي هذا التراث ويستعيد الماضي . وقد أيقظ حال هذا الأدب الدفين الوجدان العربي في نفسه ، فهام به وكأنه مسحور ، وأصبح الرسول الداعي إلى بعثه وإحيائه (١) .

(١) ولد الشيخ ناصيف اليازجي سنة (١٨٠٠ - ١٨٧١) في لبنان ، كانت طوبه التي اخذ بدراستها ، الصرف والنحو والمطالع والبيان والبديع والعروض والقوالي والمنطق والطب والموسيقى ، مع ما احصاه في صدره من اللغة ، حتى كان كأنه خاموس . تفرغ في عصر مطبق الجهل لا مدارس ولا كتب ، اهتم بالعلم وتخرج على يديه الشباب خلف بذلك اجيالا من التلمذيين المثقلين كنوا نواة النهضة المباركة التي انت اكلها في الاجيال التي تلت جيله . من مؤلفاته : (لمحطة الطرف في اصول الصرف) ارجوزة في سبع عشرة صالحة ألفها سنة ١٨٧٠ . والجملة في شرح الخواصة . ارجوزة طويلة في علم الصرف طبعت في المطبعة المخطوية لولا ، ثم في المطبعة الاميركية سنة ١٨٧٢ . ولها طبعة ثالثة مختصرة بقلم ابنه الشيخ ابراهيم اليازجي سنة ١٨٨٩ . « حلو الحساب » مختصر نثري طبع في المطبعة المخطوية ١٨٦٥ . « الباب في اصول الاعراب » ارجوزة طبعت عام ١٨٨٩ . « نثر القرى في شرح جوف الفراء » ارجوزة طبعت ١٩٦١ . واعيدت طباعتها . « الجوهر الفرد » موجز للطلبة الاصاغر طبع سنة ١٨٨٨ . « فعمل الخطاب في اصول لغة الاعراب » كتاب نثري طبع ١٩٥٤ . واعيد طبعه عدة مرات . « عقد الجمال » في البلاغة ، انهاء سنة ١٨٤٨ وطبع . « الالامة في شرح الجامعة » ارجوزة طبعت ١٨٥٢ واعيدت طباعتها . « الطراز المعلم » ارجوزة طبعت سنة ١٨٦١ وله كتب اخرى في المنطق والطب بالاضافة الى الدواوين الشعرية . راجع سلسلة نوايغ الفكر العربي ، الشيخ ناصيف اليازجي . بقلم فيسي ميخائيل سابا . دار المعارف بمصر ١٩١٥ ص ١٨ - ٢٢ . وراجع كتاب مجمع البحرين للشيخ ناصيف اليازجي مكتبة محمد حسن النوري ، دمشق ، مكتبة الطلاب ، شركة الكتاب اللبناني ، تنطق على بعض من فكره . والكتاب عبارة عن مجموعة مقالات بلغت المئتين لراد « ان يجمع فيها ما استطاع من الفوائد والقواعد ، والقرائب والشوارد والامثال وحكم والقصص ونواير التركيب ومحاسن الاساليب ، والاسماء التي لا يشر عليها دائما الا بعد جهد » وقد جرى الشيخ ناصيف اليازجي في مقاماته مجرى الحريري : راجع كتاب تاريخ الادب العربي ، لعنا الفلاخودي ، الطبعة التاسعة ، بيروت ، ص ٩٤٠ - ٩٥٧ .

ومن ثم خلفه ابنه ابراهيم اليازجي . وسار على نهجه (١) . أما بطرس البستاني الذي يختلف عن اليازجي ، لأنه تلقى أحسن ضروب التعليم الموجود آنئذ . وتعلم لغات أخرى غير العربية ، وارتبطت جهوده بجهود البعثة التبشيرية ارتباطاً وثيقاً . فقد كانت قدرته كبيرة على تمثيل المعرفة وهضمها . وكان نتاجه الأدبي من الوفرة بحيث يساعد فهمه في طلب العلم . وقد اتفق مع اليازجي خلال السنوات الأولى من ارتباطهما مع البعثة التبشيرية الأمريكية في العمل على أن يقرحا انشاء جمعية علمية . إذ أحسّا بوجوب بذل بعض الجهود لتسائر اتجاه التعليم في المدارس وظهور العناية الحديثة للعلوم ، والغاية من ذلك رفع مستوى المعرفة بين الشبان الكبار عن طريق اتصالهم بالثقافة الغربية (٢) ، ولبطرس البستاني مؤلفات متعددة ساهمت في احياء اللغة العربية وترأسها (٣) . ومن الذين ساهموا أيضاً في احياء اللغة العربية ، محمود سامي البارودي (١٨٣٨ - ١٩٠٤) وحفني ناصيف (١٨٥٦

(١) الشيخ ابراهيم اليازجي (١٨٤٧ - ١٩٠٦) تولى جريدة النجاح لصاحبها يوسف شلغون سنة ١٨٧٢ . وكذلك تحرير مجلة طبيب لتشنها جورج بوست ، وكذلك مجلة الفقيه التي انشئت ١٨٩٨ ، قام بإختصار كتابي والده : (نزهة القري في شرح جوف الفراء) و (الجوهر اللرد) وشرحه في كتاب سماه : (مطالع السعد لمطالع الجوهر اللرد) طبع في الطبعة الخامسة ، وله تنقيح الكتاب المقدس للأبناء اليسوعيين . وله كذلك (نفع الاطهار في منتديات الاقلام) و (نزهة العسل من قلعة اللسان) و (للعقد) ديوان شعر و (شرح القلمة البدوية) طبع سنة ١٩٠٤ . وتبنيات اليازجي على محيط البستاني ، طبع في مصر ١٩٢٢ . (وتبنيات على لغة الجرائد) طبع في بيروت راجع سلسلة نوايغ الفكر العربي الشيخ ابراهيم اليازجي ، بقلم هيس ميخائيل سابا ، ص ١٩ - ٢٢ ط ٢ دائرة المعارف بمصر من ص ١٠٥٨ - ١٠٧٢ .

(٢) الطونوس ، جورج : تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، و د . احسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، الطبعة الخامسة ، ص ١١٢ - ١١٦ .

(٣) بطرس البستاني ولد (١٨١٩ - ١٨٨٢) م (١٢٣٥ - ١٣٠١) هـ في قرية الدعية في لبنان وله آثار كثيرة فضلا عن كتاباته وعن مساهمته في ترجمة التوراة ، من أهمها (مصباح الطالب في بحث الطالب) و (مفتاح المصباح) و (بلوغ الأرب في نحو العرب) و (محيط المحيط) وهو قاموس مرتب يقع في مجلدين و (قطر المحيط) وهو مختصر للسابق و (انتخاب العرب) خطاب القاه ١٥ شباط سنة ١٨٥٩ في اللادب العربي وأسبابه انحطاطه ومستقبله و (شرح ديوان المتنبي) و (دائرة المعارف) وهي قاموس عام لكل فن ومطلب كل الأول من نوعه في اللغة العربية ، بل كان عملاً جباراً يقوم به فرد من الافراد . وله كذلك كتب في الرياضيات وعلم الاجتماع . راجع تاريخ الادب العربي لحنا الفلخودي ، المصدر السابق ، ص ١٠٢٣ - ١٠٢٨ .

(١٩١٩-) واسماعيل صبري (١٨٥٤ - ١٩٣٢) و أحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢)
 رجميل صدقي الزهاوي (١٨٦٣-١٩٣٦) وأحمد فارس الشدياق (١٨٠٥ - ١٨٨٧)
 وأديب اسحاق (١٨٥٦ - ١٨٨٥) وولي الدين يكن (١٨٧٣ - ١٩٢١) ومصطفى
 لطفي المنفلوطي (١٨٧٦ - ١٩٢٤) وسليمان البستاني (١٨٥٦ - ١٩٢٥) وجبران
 خليل جبران (١٨٨٣ - ١٩٣١) وأمين الريحاني (١٨٧٦ - ١٩٤٠) وجرجي
 زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤) ويعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧) ومصطفى صادق
 الرافعي (١٨٨٠ - ١٩٣٧) . ومي زيادة (١٨٨٦ - ١٩٤١) (١).

أما بالنسبة إلى الإنتاج الفلسفي في العالم العربي ، فلقد كان فقيراً للغاية ، بل
 كان معدوماً في بعض الأحيان . لأن الفلسفة لانزدهر في المجتمع ، إلاّ بعد بلوغه
 درجة معينة في التقدم الثقافي الذي كان يفتر إليه العالم العربي ، بشكل عام . وسبب
 ذلك أن الفلسفة تاج العلوم ، والرابط الذي ينظم أقسامها ، فإذا لم يتقدم العلم
 لم تتقدم الفلسفة ، وإذا لم تتحدّد بالفلسفة اتجاهات العلم فقد العلم معناه ، وكلّ تقدم
 علمي فهو مصحوب بتقدم فلسفي ، لأن العلم هو المادة الأولى التي يستمد منها
 الفيلسوف مبادئه ، فإذا لم يكن مذهبه مفصلاً على أبعاد العلم لم يكن يحكم البناء
 ومعنى ذلك كله أن الفلسفة والعلم يسيران جنباً إلى جنب . وهذا يتطلب حتماً
 نصباً عقلياً بالنسبة للإنسان والإنسانية ، يختلف مجتمعاتها .

والعرب عندما استيقظوا من سباتهم في منتصف القرن الثامن عشر ، أخذوا
 أولاً يكتبون تراث الأجداد في اللغة والأدب وما فصلنا من قبل . وهذا كان يقتصر في
 السير على منوالهم في نسج الشعر والنثر . وسبب ذلك اعتقادهم أن أجدادهم

(١) راجع المصدر السابق : لتشاهد في مؤخره الكتاب فصولاً من حياة هؤلاء ومؤلفاتهم . وراجع
 ايضاً مجموعة مصطفى صادق الرافعي ، ثلاثة أجزاء ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ط ٤ ،
 ١٩٧٤ ، راجع ايضاً مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر لجرجي زيدان ، منشورات دار مكتبة
 الحياة ، بيروت ، راجع كذلك مي زيادة في حياتها وآثارها ، لوداد سكايني دار المعارف بمصر ،
 سلسلة نوايغ الفكر العربي ولي الدين يكن ، بقلم سامي الكيالي ، دار المعارف بمصر ، ومحمود
 سامي البلبلودي ، بقلم عمر الدسوقي دار المعارف بمصر وامين الريحاني بقلم ميسر ميخائيل سلبا
 دار المعارف بمصر ، ويعقوب صروف ، بقلم ميخائيل سلبا ، دار المعارف بمصر .

أخرجوا الناس من الجهل إلى المعرفة ومن الظلمة إلى النور . وأهم بعد أن ضعفت دولتهم خيم عليهم الجحود ، وخبا مصباح حضارتهم ، فلا عجب بعد هذا أن يرجع العرب المحدثون إلى ماضيهم للاستمداد منه . وأن يجعلوا صورة الحضارة والثقافة الماثلة في أذهانهم عاملاً من عوامل نهضتهم وتقدمهم . وإذا كان بعض ممثلي النهضة الحديثة قد دعوا في الوقت نفسه إلى الاقتباس من الغرب ، فمرّد ذلك إلى شعورهم بحاجة الثقافة العربية إلى لقاح جديد يزيدها ثروة ورواء . وغاية هؤلاء وأولئك جميعاً ، أن ينهضوا بالمجتمع العربي ليعيدوا إليه مجده القديم من جهة وليجعلوا المجتمعات الغربية ندأً نظيراً من جهة ثانية ، وإذا كانت النهضة العربية التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر قد تميزت بطابعها الأدبي قبل كل شيء ، فسبب ذلك يعود إلى أن النهضة الأدبية في تاريخ الحضارة متقدمة على النهضة العلمية والفلسفية . إلا أن تأخر الانتاج الفلسفي في الوطن العربي لا يرجع إلى هذا السبب ، بل يرجع إلى أسباب أخرى .

ثانياً - أسباب التأخر الفكري

كان لهذا التأخر أسباب عديدة منها . « وقوف الفكر العربي ازاء الفلسفة في عصور الانحطاط موقفاً سلبياً ، لأن المشتغل بالفلسفة كان يتهم فيها بالمروق من الدين ، ولأن النهج بالإلحاد كانت تسير فيها جنباً إلى جنب مع تعاطي الفلسفة ، علماً وتعليماً . ومنها اتّصاف الدراسات الفلسفية بالتجريد ، وبُعد مصطلحاتها الغنية عن الألفاظ البائغة في أساليب الأدباء . . . ومنها أيضاً انتشار الجهل في المجتمع العربي ، وتفشي الأميّة بأفراده ، وخوفهم من المخاطرة بأنفسهم في العلول عن القيم الموروثة (١) . هذه الأسباب وغيرها جعلت الانتاج الفلسفي ، والعمل بالفلسفة متأخراً في المجتمع العربي ككل . وأنتى للفلسفة الرّواج في مجتمع لا يطلق أبناؤه اسم الفيلسوف إلاّ على كل متحذلق في دينه أو متفئّن في أطواره ؟ وإذا قيل لأحدهم (يا عالم) فرح بذلك ودهش . وإذا قيل له يافيلسوف ، غضب . فإذا كانت الفلسفة قد أصبحت كاسدة الأسواق في البلاد العربية ، فمرّد ذلك إلى قلّة الراغبين فيها . وإذا كان الفلاسفة

(١) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة عام ، ١٩٦٩ ، ص ٥٧٠ ، الدراسة (لجميل صليبا) .

قد أصبحوا غرباء في أوطانهم ، فمرّد ذلك إلى ركود ربحهم . وبشكل عام نقول : إن تعلم الفلسفة أخذ بالتطور السريع خلال العقد الثالث من القرن العشرين ، حيث لم يكن بين أيدينا في اللغة العربية قبل هذه الفترة إلاّ عدد قليل من الكتب العامة ، ككتاب الفلسفة النظرية^(١)، وكتاب الفلسفة العقلية^(٢) . وكتاب المباحث الحكمية في أحوال النفس وتربية القوى العقلية^(٣)، وكتاب أصول الفلسفة^(٤) وكتاب مبادئ الفلسفة^(٥)، وكتاب تاريخ الفلسفة في المنطق وما بعد الطبيعة^(٦) ، أما في مجال الفلسفة العربية وحياء التراث ، فقد تجلّت في إقبال العرب على إحياء تراثهم ، وخاصة في غضون القرن التاسع عشر ، وكان طبعاً أن تصيب الفلسفة بذلك نصيباً لا بأس به ، بعد أن انقطعت صلة العرب بتراثهم الفكري في أعقاب أفول نجمهم السياسي ، حتى قبل انهيار الأمبراطورية العباسية وسقوط بغداد سنة ١٢٥٨ م . ولعل من أطرف الشواهد وأقدمها على ذلك ما يرويه (يوسف اليان سركيس) في معجم المطبوعات العربية والمحرّبة (المقدمة ص ١) من أن (نابليون) — عاهل الفرنسيين — أول من جاء بمطبعة عربية إلى القاهرة سنة ١٧٩٨ م ، ولم يطبع فيها من المصنفات إلا كتاب أمثال لقمان الحكيم مع ترجمته إلى اللغة الفرنسية . وطبع فيها أيضاً المنشورات والأوامر باللغة العربية وبعض رسائل في النصائح الطيبة وغيرها . وهذا الكتاب هو أول كتاب ذي طابع فلسفي يطبع بالعربية في مصر^(٧) ، ورغم ذلك فلا ترقى عناية الباحثين العرب بالفلسفة إلى ما قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كما ذكرنا سابقاً ،

(١) كتاب الفلسفة النظرية أو علم الحكمة البشرية للكردينال هرسيه ، عني بنقله السي العربية الخوري اسقف نعمة الله أبي اكرم في ثلاثة مجلدات ، المجلد الاول في المنطق وعمله (بيروت ١٩١٠) ، والمجلد الثاني في العلم الكلي العام وفي علم الوجود (بيروت ١٩١٢) والمجلد الثالث في علم اليقين (بيروت ١٩١٢) .

(٢) كتاب الفلسفة العقلية لجانينيل بلس ، المطبعة الاميركية ، بيروت .

(٣) كتاب المباحث الحكمية في أحوال النفس وتربية القوى العقلية ، لاجيد نصار ، (مدروس اللغة العربية في مدونة اللغات الشرقية ببرلين) ١٩٠٠ .

(٤) اصول الفلسفة في أربعة أجزاء ، لامين واصف مطبعة المعارف في القاهرة ١٩٢١ .

(٥) مبادئ الفلسفة ، لاجيد معين ، مطبعة دارالكتاب ، القاهرة ١٩٢٨ .

(٦) كتاب تاريخ الفلسفة في المنطق ، وما بعد الطبيعة ، لاجيد بندر ، ترجمة حسن حسين الطنبجة المصرية ، القاهرة ١٩١٩ .

(٧) فخري ، ماجد : دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان ١٩٧٧ ص ١٢٣-١٢٤ .

الذي شهد ظهور طائفة من المنشورات الفلسفية التي اقتصررت على نصوص قديمة طبعت بالعربية لأول مرة في البلاد العربية^(١). أما القرن العشرون ، فقد شهد مستهل ظهور عدد كبير من النصوص الفلسفية القديمة^(٢) كانت مهمة تحقيقها عن طريق معارضة المخطوطات والدراسات الفيلولوجية وتقديمها والتعليق عليها من اختصاص المستشرقين ، الذين لم يكفوا على الغالب بنشر هذه ، بل عملوا إلى ترجمتها إلى إحدى اللغات الأوروبية الكبرى ، كالإنكليزية والفرنسية والألمانية ، وحتى اللاتينية ، مما ضاعف مدى الجهد المبذول وأدى إلى بقاء حركة النشر للنصوص الفلسفية^(٣).

(١) منها مقمعة ابن خلدون الصادرة عن بولاق سنة ١٨٥٤ م وعن بيروت بين ١٨٢٩ - ١٨٨٦ م وكتاب (المال والنحل) للشهرستاني المتوفى ١١٥٣ وفيه جانب فلسفي لا بأس به . وكتاب تلهيوس للاغلاط لسكويه (المتوفى ١٠٢٠) الصادر سنة ١٨٨٠ (وميوزن الاتية لابن أبي كميصة المتوفى ١٢٧ هـ الصادر سنة ١٨٨٢) (وهي بن يفتان ، لابن خليل للتدليسي المتوفى ١١٨٥ الصادر سنة ١٨٨٢ ، والتي عقبه سنة ١٨٨٥ كتابا (التهاكت) للغزالي المتوفى (١١١١) ولابن رشد المتوفى ١١٩٨ وهي أقدم المنشورات الفلسفية الصادرة في القرن التاسع عشر . راجع المصدر السابق ص ١٢٦ (٢) كتاب النور الأصغر لسكويه الصادر من بيروت ١٢١٩ هـ - ١٩٠١ م . وكتاب السياسة لابن مينا ، فطلي نشره الآب لويس شيخو اليسوعي في مجلة (المشرق) البيروتية ١٩٠٦ ولعديدة المؤلفين (أو كتاب النفس على سنة الاختصار) لابن مينا ، الذي نشره وصحبه كزيليوس فاندريك الأرميني سنة ١٩٠٦ أيضا ، (رسائل الفارابي الفلسفية) التي ظهرت سنة ١٩٠٧ ، (أخبار الحكماء) لقطبي ، التي ظهر سنة ١٩٠٨ (ومجموعات فلسفية) مشتملة على ١٢ رسالة قديمة (نشرها الآباء اليسوعيون في بيروت ١٩١١) ويلاحظ من تصفح هذه الآثار أنها تقتصر في مجملها على نصوص فلسفية قديمة أتبع لها ثم يصر النوردون غناية في الكثير من الأحوال بقسبها أو تحقيقها راجع المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٣) نفس المؤلف : هنا العالم الأجنبي ، مؤسس بؤس اليسوعي ، توفي ١٩٥٢ ، قام بتخليق طائفة من النصوص الفلسفية . كتاب (تهافت الفلاسفة) للغزالي ، تهافت التهاكت ، القرن وشهد الكتاب (للغزالي) لابن رشد ١٩٢٢ (رسالة في العقل : للفارابي) والتحقيق الذي فخرجه الباحثون للعرب فيما بعد استندت على نماذج هذا التحقيق . العلمي للعلماء الغربيين . من المستشرقين أمثال الآب ووج . وهذا ملحق الباحثين العرب على التزام أجبر القواعد العلمية لخروج النصوص الفلسفية فيما بعد ذلك مقشره الدكتور عثمان أمين (إحصاء العلوم) للفارابي سنة ١٩٢١ - ١٩٢٩ ونشرة الدكتورين جميل صليبا ، وكامل عبادي بن يفتان لابن بطيوس الأندلسي سنة ١٩٢٥ ولعديده من الفلاسفة الفارابي سنة ١٩٢٩ وهي أقدم النصوص الفلسفية المحققة ونشرها ، التوبة في هذا المقام بالدور الذي لعبته مجلة (المشرق) البيروتية التي عملت منذ تأسيسها سنة ١٩١٨ على نشر النصوص الفلسفية وسواها . راجع المصدر السابق ، ص ٢٢٨

وإذا ما تطرقنا إلى جانب البحث أو البسط التاريخي لمخلفات العرب الفلسفية تبين لنا ، أن هذا الجانب إنما جاء في أعقاب ما يمكننا دعوته بالجانب التقيمي من النشاط العلمي ، أي جمع النصوص ونشرها وتدبرها وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب. إذ لم يكن بدّ للمؤمنين العرب من الالتحام بهذه النصوص قبل التطرق إلى بسطها أو مناقشتها . ولسنا نقع في هذه الحقبة على أبحاث فلسفية مفردة ، خارجة عن نطاق المجالات الأدبية أو المؤلفات العامة حتى ظهور كتاب (ابن رشد) وفلسفته (١) ، ولهذا الكتاب أهميته لأنه فتح الباب أمام محالات فكرية هامة بين أقطاب الفكر في مصر : وعلى رأسهم محمد عبده . والشيخ رشيد رضا حول مسائل الخلق الأزلية والسببية وسواهما من القضايا الفلسفية الكبرى . وكتاب (تاريخ فلاسفة الاسلام في المشرق والمغرب) (٢) ، وهذا الكتاب يتناول بشيء من الاسهاب كلاً من الكندي والفارابي والغزالي وابن سينا وابن ماجة وابن طفيل وابن رشد وابن خلدون واخوان الصفا وابن الهيثم وعبيد الله بن عربي وابن مسكويه . هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات الأخرى التي ظهرت فيما بعد . (٣) هذه ظاهرة لا بدّ لنا من أن نشير إليها لمعرفة الواقع العربي في تلك الفترة ، ليتّضح لنا فقر الفكر العربي تجاه المواضيع التي نخصّصها في رسالتنا هذه عن مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث ، ولانستغرب هذا الفقر ، حيث كان المشتغل في مجال الفكر الفلسفي الذي يقوم على حرية الرأي وصياغته

(١) الكتاب لفرح انطون في مطلع سنة ١٩٠٢

(٢) الكتاب ل محمد لطفي جمعه شرع بإعداده سنة ١٩٠٩ وظهر في سنة ١٩٢٧ وصاحباه من باحثين في التراث العربي من المستشرقين ، شيمه فرح انطون . وهو يقر بفضل العلماء الغربيين الذين نفّسوا من التراث العربي الفلسفي الغبار ، راجع المصدر السابق ص ٢٢٢ .

(٣) من المباحث الفلسفية التي ظهرت في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين دراسة الدكتور طه حسين عن فلسفة ابن خلدون الاجتماعية بالفرنسية ١٩٢٥ كما ظهرت له سنة ١٩٢٨ دراسة عن اخوان الصفا ، ودراسة عن ابن سينا للدكتور جميل صليبا ١٩٢٦ ، ودراسة ابو الصلاه المكي من ابن عربي عام ١٩٢٠ ، وفي هذه الكتب أيضاً الجديرة بالذكر ثلاثة أزمته للفلسفة العربية اولها تعريب عبد الهادي ابو ريده لتاريخ الفلسفة في الاسلام ، لدى يورسو سنة ١٩٤٨ ، وثانيها (التمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية) التي وضعه عبد الرزاق ١٩٤٤ وثالثها الفلسفة الاسلامية منهج وتطبيق ، للدكتور ابراهيم بيومي مذكور الذي صدر ١٩٤٩ .

يتهم بالزندقة والإلحاد . مثل المحدث الأصولي الفقيه أبو عمر تقي الدين الشهرزوري المعروف بابن الإصلاح (توفي عام ٦٤٣) ماحكم الله في من يشتغل في المنطق والفلسفة فأجاب : (إن الفلسفة أفسد السفة والانحلال ومادة الحيرة والضلال ، ومثار الزينغ والزندقة ، ومن تفلسف عميت بصيرته من محاسن الشريعة ، ومن تلبس بها تعليماً وتعلماً قارنه الحرمان والخذلان ، واستحوذ عليه الشيطان). وسار على نهجه كذلك ابن الجوزي ، والذهبي والسيوطي ، والمقرئزي ، وطاش كبرى ذاده وغيرهم . إذ كان هؤلاء يرون أن النظر في الفلسفة الإلهية لا يتفق وأحكام الشريعة ، وأن الاشتغال بها يحجر على الملة ما لا يوصف من المحنة والبلاء . حتى لقد حذر الغزالي وابن خلدون من معاطب الفلسفة اليونانية ، وأوصيا بعدم مطالعة كتبها قبل التمكن من الثقافة الدينية^(١) . وعندما نشر الدكتور شبلي شميل في عصرنا الحديث فلسفة النشوء والارتقاء ، وقف بعض الناس منها موقفاً سلبياً ، وكذلك كان موقفهم في آراء فرح أنطون بحجة الخوف من معاطب فلسفة مخالفة في زعمهم للكتب السماوية ، شأنهم في ذلك شأن جميع الذين أنكروا فلسفة (داروين) في أوروبا وأمريكا لتقصيرهم عن إدراك غايتها ، ولعجزهم عن التوفيق بينها وبين الدين^(٢) . ونستطيع القول إن أكثر انتاجنا الفلسفي حتى الآن ، اقتباساً كان أو إبداعاً ، لا يزال في مرحلة التخييط والاضطراب . فكيف كان ذلك في الفترة التي نعيشها في دراستنا هذه ؟ .

ومهما يكن من أمر ، فإن العالم العربي الحديث لم يتمسخص بعد عن فيلسوف عربي كبير على طراز أفلاطون ، وأرسطو وابن مينا ، وابن رشد ، وليستر ، واسينوزا ، وكانت ، وبرغسون ، وهيجل وديكارت ، وماركس . الخ ، ومعظم من اشتهروا به حتى الآن لا يعدون إلا كواكب خفاقة تستضيء بنور غيرها فتتألق دون أن تضيء العالم بأشعتها . قد يقول البعض على سبيل المثال ، ان جبران خليل جبران فيلسوف ، لكنه بدون مذهب ، وكذلك عباس محمود العقاد ، فهو رغم غرامه الشديد

(١) صليبا جميل : الانتاج الفلسفي في مائة عام . دراسة نشرت في كتاب الانتاج الفلسفي في المائة عام

الاخيرة . ص ٦

(٢) المصدر السابق : ص ٧

بالتأملات الفلسفية وحذقه فيها ، لم يحاول أن يجمع آراءه المتفرقة في مذهب فلسفي منظم . . وهذا ما ينطبق على غيرهم من المفكرين العرب (١) ، ولا بُدّ لنا أن ننبّه إلى أن هناك مؤلفات أدبية لا تخلو من التأملات الفلسفية (٢) ، ولكن الصفة الغالبة على هذه المؤلفات أقرب إلى الأدب الرفيع منها إلى الفلسفة ، فهي ذات صفة فلسفية بالمعنى الواسع لا بالمعنى الفني الدقيق ، أو قلّ إذا شئت ، إنها مقالات علمية تأملية بلغت من السمو درجة عالية ، ولكنها لا تشرب من نبع فلسفي خالص ، ولا تعتبر عن مذهب حكيم متصل للحلقات . ومع أن الأديب الملمهم لا يختلف عن الفيلسوف المبدع إلا في الصناعة . لأن كليهما يتصور معنى واحداً أو خيالاً واحداً ، ولكن الأديب لا يتصور ذلك المعنى إلا ليبر عنه بالألوان الرائعة والتشبيه الجميلة والاستعارات المبتكرة ، فلا يهيمه أن يقيم البرهان على صدق قوله ، ولا أن تكون الأخيلة التي يتصورها وجودية أو غير وجودية ، لأن غايته تحقيق الجمال لإثبات الحق ، أما الفيلسوف فإنه إذا تصوّر المعنى ، نظم الأدلة لإثبات صدقه ، ثم ربطه بغيره في المعاني ربطاً منطقياً ، محاولاً بذلك إقامة هيكل عقلي مطابق لهيكل الوجود . على أن هناك من أثر الاهتمام والعناية بتاريخ الفلسفة فطبقوا الطريقة التاريخية في شرح المذاهب الفلسفية ، وألفوا في اللغة العربية واللغات الأجنبية كتباً كثيرة لا تخلو من النظر الدقيق ، والتحليل العميق ، (٣) لكن أكثرهم لاحق للفترة التي نعيشها بدراستنا هذه . والجدير بالذكر والأهمية أن المجتمع العربي الذي استبدل اليوم بهذا الموقف السلبي تجاه الفلسفة موقفاً إيجابياً صريحاً ، فأصبح الناس يأمنون بالعكف على الفلسفة ، ويحلونها دار الأمان . وأصبح التشجيع لنشر الثقافة الفلسفية وتشجيع العلماء على ترجمة الكتب الفلسفية وتأليفها مألوفاً لأسباب متعددة ، منها إحياء التراث الثقافي القديم ،

(١) هناك من اهتم بتاريخ الفلسفة .

(٢) منها مؤلفات جبران خليل جبران ، وإمين الريحاني ، وطه حسين ، وعيسى محمود العقاد وميخائيل نعيمة .

(٣) من هؤلاء : مصطفى عبد الرزاق ، واحمد امين ، يوسف كرم ، وإبراهيم مدكور ، والاب قنوازي ، وعبد الرحمن بدوي ، وعثمان أمين ، وكامل عيساوي وعادل الموا ، وحكمت هاشم ومحمد البهي ، ومحمد ثابت الفندي ، وأبي الصلاء عفيفي ، وخليل الجر ، وعلي سامي النشار ونجيب بلدي ، والاب غريد جبر ، وجورج طعمه ، والبيرنصري نادر ، واحمد فؤاد الانواني ، ومجد فخري .

واطلاع العرب المحدثين على تراث أجدادهم من كبار المفكرين والفلاسفة . كالكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد . . . الخ وإعادة مجدهم القديم . لأن في ذلك تحضّرهم وسبيل مجدهم وتقدمهم . ومن هذه الأسباب أيضاً قيام بعض المفكرين المتأخرين بالدعوة إلى تحكيم العقل والوجدان في اصلاح حياة الناس ، مثال مافعله (محمد عبده) الذي دعا إلى اعتبار النظر العقلي أصلاً من أصول الدين . فبيّن أنه لا فرق بين الفلسفة الصحيحة والدين الكامل ، لأن الفلسفة الصحيحة هي النظر في الغايات والأسباب والمسببات . ولأن الدين الكامل علم ووزن عقل وقلب . فكر ووجدان ، وهيهات أن يقوم بين الفلسفة الصحيحة والدين الكامل تعارض مادام كل منهما يعتمد على العقل في تحديد أغراضه .

ومن هذه الأسباب أيضاً اتصال العرب بالحضارة الأوروبية الحديثة ، واطلاعهم على أن الفلسفة رائجة الأسواق فيها . حيث وجدوا انه من الواجب أن يمدوا أبصارهم إلى أقصى حدود النظر ، وان يأخذوا من الغربيين جميع مظاهر حضارتهم . ومن هذه الأسباب أيضاً محاولة الفكر العربي تخطي صعوباته نحو التقدم على غرار مافعله المفكرون الأجانب . وإذا كان الفكر العربي الحديث لم يبلغ مابلغه الغرب الأوربي من التقدم والتطور ، فمردّد ذلك إلى أن رجاله الذين كانوا ومازالوا يقيّدون أنفسهم بالظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم خوفاً على أنفسهم من الأذى . ولذلك كنا ومازلنا نجدهم يغطون مايقولونه بحجاب من الاصطلاحات الغامضة أو يعبرون عنه بالرموز . وإذا تركوا طريق الرمز والتلميح وسلكوا طريق الإبانة والتصريح ، لم ينشروا من الآراء إلاّ ما كان موافقاً للعقائد الموروثة ولم يترجموا من الكتب ، إلاّ ما كان صالحاً لتأييد بعض الأغراض السياسية والاجتماعية . ومعنى ذلك كله أن الثقافة العربية الحديثة لا تزال حتى الآن مقيدة ببعض العوائق ، وأهم هذه العوائق : حرية الفكر . والانقياد للفسر الاجتماعي ، اضطراب الفكر بقصد أو بغير قصد إلى التزام بعض الاتجاهات السياسية أو الاجتماعية ، اننا بأمسّ الحاجة إلى حرية الفكر في وطننا العربي ، بغض النظر عن كافة الظروف والمعوقات التي تتحكم بها . لأن إطلاق حرية الفكر أول شروط التقدم ، وليس فيها من خطرٍ حتى على العقيدة الدينية ، لأن هذه العقيدة أقوى من أن تتصدّع بمعاول العقل ، لا بل قد يكون في هفوات العقل تأييد لها

ورجع إليها . ومهما يكن ، فإن العوامل القومية والسياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية قد أثرت في تطور الفكر العربي . وإن كان من الواجب أن لانخضع لها ، وسبب ذلك أن في كل انتاج فكري عنصراً ذاتياً لا يمكن تحديده بالمؤثرات الخارجية ، لأن الفكر وفلسفته ليست رد فعل بسيط على مؤثر خارجي ، وإنما هي بذاتها فعل أصيل متصف بالحياة والقوة . والدليل على ذلك القيود الاجتماعية التي تضيق الخناق على المفكر وقد تكون سبباً في ثورته عليها . كما أن تحرر الإنسان من جميع القيود الخارجية ، قد يكون سبباً في تميعه وتبدد نشاطه . فليس يصح أن نعلل ركود الفكر في المجتمع العربي بالأسباب الخارجية وحدها ، لأن الظروف الاجتماعية لا تؤدي عملها بمعزل عن الإرادة الإنسانية الفاعلة . ولأن هناك إلى جانب هذه الظروف أسباباً ذاتية ترجع إلى خبث ضياء العقل بتأثير الجهل . ومع ذلك فإن المذاهب الفكرية الفلسفية لا تنتشر في المجتمع إلا إذا وافقت طبائع أهله ولاءمت منازعهم واتجاهاتهم ، لأن الفكر الفلسفي الحر الذي ينتشر في المجتمع يكون متولداً من عقول أهله ، أو يكون وارداً عليهم من الخارج بطريق الاقتباس . وسواء كانت الفكرة أصلية أم مقبسة ، فإنها لاتعبر عن منازع الشعب إلا إذا اتحدت بكيانه الحي وبدلت وجهة نظره إلى الحياة .

في كل الأحوال ، كانت حالة العرب العقلية في الفترة التي نعيها بدراستنا جزءاً لا يتجزأ من حالة الشرق ، فهي بالنسبة للمستقرىء في تلك الفترة قد بلغت أقصى الغايات من التأخر والإنحطاط . ومرّد ذلك يرجع إلى داء الجهل الويل الذي أطبق ظلامه على بلدانه جميعاً . لقد كانت هذه البلاد مباءة للأوهام والخرافات المهلكة ، وقرارة للعادات والبدع الموبقة . وبهذه العلل الفتاكة سادت بين أهله الأساليب الضارة في حياتهم ومعاشهم ونظمهم ، حتى أصبحوا في ساقاة الأمم تأخراً وذلاً . وبجانب هذه الأدواء انتشر فيهم داء التفرق المهلك ، لا بين الأمم الشرقية وحدها بل بين أفرادها . فلا تجد رابطة اجتماعية تجمعهم على الاتحاد فيما يعود بالنفع عليهم ، ولا ترى صلة إنسانية تربطهم ليتعاونوا على مافيه مصلحتهم . وبذلك أخذهم الفقر في كل أقطارهم ، رغم غنى بلادهم واتساعها وخصبها ، ولكنهم كانوا يجهلون ولا يعلمون طرق الانتفاع بها . وشملهم البذل والهوان ، على قوتهم وكثرة عددهم .

وتركوا بلادهم نهياً مقسماً بين الأوربيين ، ورضوا بأن يكونوا له خدماً طائعين . كانوا في جهلهم وغبائهم لا يعرفون الاقتصاد في الانفاق حتى يحفظ أموالهم ويدّخروا مايزيد على نفقاتهم ، فترى من كان منهم ذا سعة في المال لا يعرف كيف يدبّر أمر حياته بالقسط ، بل يركب مطايا التبذير ويطلق عنان أهوائه ، ولا يكفي بانفاق ليراده ، بل يستدين بالربا الفاحش ليشبع نهم أغراضه . إضافة إلى التبذير والاسراف في الانفاق على ولائم أفراحهم وأمواتهم . ومما أدى إليه جهلهم ، انهم كانوا لا يعرفون للمرأة حقاً . ولالشخصيتها واجباً ، وكانوا يعتبرون تعليمها حراماً ، وظهورها بين الناس دعارة . ومن الأدوية الفتاكة التي أصابت الشرق بشكل عام ، والعرب بشكل خاص (داء التواكل ، أو التوكّل) الذي كبّل عقولهم عن التفكير ، وأيديهم عن العمل ، وأرجلهم عن السعي ، فانصرفوا عن تسخير نواميس الكون ، وأسباب الداء إلى كل شيء لهم في الحياة ، وتركوا أرضهم وجميع مرافقهم إلى الأجنبي ليستعمرها بعلمه وتجاربه وإليه ينظرون .

(وقد اورثهم هذا « التواكل » أمثلة يرددونها بينهم ويتكثرون على مهادها في نومهم . وقد أصابتهم هذه الأمثلة بالشلل الاجتماعي ، وأقعدتهم عن الحركة والسعي في الأرض ، مثل قولهم : (سييها على الله) (لاتفكر ولها مدبّر) (أصرف مافي الجيب يأتيك مافي الغيب) (مراد الخالق كم الخلق ماهم عليه) (لهم — أي للأجانب الدنيا — ولنا الآخرة) (الذي يتزوج أمناً يصبح عمناً) . وغير ذلك من الأمثلة التي جعلتهم يرمون أمورهم على غارب الغيب ، ويتركون له أن يأتيهم بكل نفع ، ويدفع عنهم كل ضرر . وناهيك عن التوسل بالقبور والاعتماد على حديث كذب مشهور بين الجمهور من العوام وهو : (إذا أعيتكم الأمور ، فعليكم بأصحاب القبور) . ومن تركهم لاتخاذ الأسباب مثلاً (إن أحدهم إذا أصابه مرض لا يلجأ إلى وسائل الطب المعروفة ، بل يعتمد على اللجّالين ليداووه بالتعاون والأدعية ، أو يذهب إلى أحد الأضرحة متوسلاً بما فيها ليشفى من مرضه ، وبذلك تذهب النفوس فريسة للأمراض والعلل . وقس على ذلك في كل أمورهم وأحوالهم) (١) .

(١) لبوريه ، محمود : سلسلة توابغ الفكر العربي ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ ، ص ١٢ .

والكلام في عاداتهم وخرافاتهم وأوهامهم يطول ، حتى ليلاً مجلدات ، ولأن هذه الخرافات قد أغرقت فيهم ، فإنها قد أوهنت من أخلاقهم الكريمة . فتجد كل فضيلة قد غابت عنهم ، وكل رزية قد انتشرت بينهم ، وسر الحرمان قد هتكت فيهم . بغير خشية ولا حياء .

ولأن الأجنبي العثماني والأوربي تحكّم فيهم ، واستعمر بلادهم ، يريد أن يلوم سلطانه عليهم ويستمر نفوذه فيهم ، فقد مدّ لهم في حبل ضلالهم ، وزين لهم من خرافاتهم ، وأعانهم على أوهامهم ، وحرّمهم العلم النافع الذي يشفي من دوائهم . أو يوقظهم من سباتهم . ولم يكن الأجنبي وحده هو الذي استحوذ عليهم وفي سبيل تحقيق رغائبه سخرهم ، وإنما كان بجانب حكّامهم الذين كانوا يجهلهم ، وبما فطروا عليه من الظلم والجور ، أشد من الأجنبي عليهم في التحكم فيهم واستنزاف أموالهم . وكانوا يفعلون ذلك لأنهم لا يستطيعون الحياة الا في ظل جهل شعوبهم ، فكان هؤلاء الحكّام من أجل ذلك لا يريدون من المحكومين الا أن يبيموا في جو الخرافات والأوهام التي تغطي على مصائبهم وتفقد قوة التمييز فيهم . فلا يبصرون مظالم هؤلاء الحكّام وإسرافهم .

سنة الحياة في الحكّام الظالمين ، ولن تجد لها تبديلاً .

فالجهل ، والأجنبي ، والحاكم المستبد ، كل أولئك قد تسلطوا حتى بلغوا حالة تحبسهم من الأحياء بين الأمم ، لكنهم في حقيقتهم في حكم الرّم .

بشكل عام ، فإن للبحث الفلسفي والعلمي « ظروفاً وشرائط لا يمكنه أن يحيا بدونها ، وفي مقدمتها الحرية ، ففي عبور الظلم والقسر تختفي الفكرة الحرة ، وتتضاءل وراء ستار من صيغ معقدة ، وعبارات غامضة ، ويصبح الناس وكأنّ لا هم لهم إلا محاكاة لفظية ، وجمل جوفاء لا قيمة فكرية عالية لها . ومن شرائط البحث الفلسفي والفكري أيضاً بيئة خاصة ترعاه وتعهده ويكاد تاريخه يدور حولها ، وقد بما حدثونا عن أكاديمية أفلاطون وقيم أرسطو ، ورواق استيوس . وفي العالم العربي عرفنا دار الحكمة وجماعة الإخوان الصفا والأزهر والزيتونة ، وجامع القيروان .

والمدارس النظامية ، وفي التاريخ الحديث رأينا المدرسة الانكليزية وفي مقدمتهم لوك وهيوم وباركلي ، وفي فرنسا رأينا ديكارت ، ومالبرانش ، وروسو وسينوزا ، وفي ألمانيا رأينا كانت ، وهيغل وماركس . وكذلك المدرسة الوجودية سيرز ، وسارتر ... وغيرهم . ومن شرائط البحث الفلسفي كذلك اتصال عالمي ، وتبادل ثقافي ، لأنه بحث إنساني قبل أن يكون قومياً أو وطنياً . وقديماً قبل ان العلم لاوطن له ، ويكفي أن نذكر هنا أن أفلاطون واقليدس رحلا إلى الوطن العربي (مصر) وأفادا من فلسفته ، وان فتوحات الاسكندر ربطت من قديم ، الفكر الغربي بالفكر العربي ، وان الثقافة اليونانية لم تبق في مدرسة الاسكندرية على نحو ما كانت عليه في أثينا . والفكر الاسلامي أيضاً فتح صورة للتعالم الشرقية والفلسفات الغربية . ثم نظروا إلى ذلك كله نظرة خاصة أخرج بها علما وفلسفة تسابقت أوروبا في القرون الوسطى إلى اقتنائها (١) .

وإذا شئنا أن نطبق هذه الشروط على نهضتنا الفكرية في الفترة التي نعيها بدراستنا ، وجدنا أنها سارت ضمن عوائق متعددة ، لأن واقع الوطن العربي الذي أُلحنا إليه لايساعد على ذلك . فقد ورثت قرون سابقة — القرن الثامن عشر والسابع عشر — من حيث التخلف العقلي ، والتأخر الفكري الذي ظهر في البلاد العربية بصورة عامة واضحة . « فقد ضاعت كل بقية من الحركة الفكرية والعلمية والأدبية التي كانت سائدة في ماضي الحضارة العربية . وبلغ سوء حال الأدب في ذلك العصر أنه لم ينبغ في البلاد حتى ولا شاعر واحد يستحق أن يشار إليه . واقتصرت الحركة العلمية على وجود طائفة من العلماء والشيوخ الذين اهتموا بتأليف الشروح والحواشي والتاليف والتفاسير ، بدلاً من الاهتمامات بالابتكارات الأصلية في العلوم . حيث تحولت الأصالة الفكرية إلى ضحالة ، حتى في مجال اللغة العربية التي نافستها اللغة التركية ، ولكنها لم تتمكن من طردها . حيث هبط مستوى التأليف الخالق المبتكر إلى درك من الجدل العقيم ، والتعليم السقيم ، والحواشي الموزولة ، التي لا ترتفع إلى مستوى الأصلاء في التفكير ، ولا تعلو أن تكون مجموعة من الاعتراضات

(١) بركات ، سليم : الفكر العربي الحديث ، مطبعة ابن خلدون دمشق ١٨١ ، ص ٢ - ٤

المفردة التي لا تدل على استجماع فكر . ولا تأصل رأي ، ولا استنباط علم « (١) والسبب في ذلك . فترة الانقطاع التي مرّ بها الوطن العربي منذ القرن الرابع عشر حتى القرن الثامن عشر . حيث طغت على العالم العربي ظلمة قائمة . ضاق فيها الفكر . والأفق فكّر المحرّم وقلّ المباح ، وأجذبت العقول ، واغلق كثير من معاهد العلم الكبرى ، وما استمر منها استمر بتحريك ضيق محصور . وانقطعت الصلة بالعالم الخارجي تحت تأثير ظروف سياسية واجتماعية عاناها الوطن العربي أشد المعاناة . ففي القرن الحادي عشر حمل الغزالي حملته الشعواء على الفلاسفة والفلاسفة ، وتلتها الحروب الصليبية ، التي صرفت الأذهان عن البحث والتفكير ، ثم جاء غزو التتر في القرن الثالث عشر فأهلك الحرث والنسل في الشرق . وقضى على كثير من معالم الحضارة والمدنية ، ولم يكن المغرب أحسن حظاً ، فقد بدأت حروب الطوائف والدويلات المتنافسة تنهكه منذ القرن العاشر . وما ان جاء القرن الثالث عشر حتى زلزم الأسمان دولة الموحدين ، وفي آخريات القرن الخامس عشر سقطت مملكة غرناطة ، التي كانت العقبة البقية الباقية للحكم الاسلامي في الاندلس . والوطن العربي الذي كان يملك طائفة من الأمصار التي عرفت بشيوخها وطلابها ومعاهدها كالبصرة ، والكوفة والفسطاط . ودمشق ، وبغداد ، وصنعاء ، والري ، والموصل ، والنجف ، وتونس . وفاس ، والقيروان . وقرطبة إذا انقرضت ولم يبق منها إلا أربعة هي النجف ، والقاهرة ، وتونس وفاس . ففي كل واحدة منها أنشئت جامعة إسلامية ، أو أنشئت مدرسة عربية ، لها شيوخها وطلابها . ولكن دراساتها كانت منصبة على العلوم الدينية . واللغة ، وإن اختلفت في نزعتها الطائفية التعصبية . فالفكر العربي قبل الفترة التي نؤرخ لها ركبك متنوع جامد مقلد غير مبتكر . عاش على الماضي دون أن يكون له في الحاضر صلة ، فقد جهل التطور والتقدم ، ولم يشعر بأي اجتهاد أو حرية .

ثالثاً - بداية نهضة فكرية

ولكن ، في القرن التاسع عشر . بدأت الظروف تتغير ، والأحوال تتبدل . حيث هبّ نسيم الحرية ، وبدأنا نعود إلى أنفسنا ، فأخذنا نفكر في الاستقلال وننظر في

(١) حسن ، محمد عبد القوي : سلسلة نوايغ الفكر العربي ، (٤٠) دار المعارف بمصر ١٩٦٨ ص ١٥ - ١٦ .

أفكار غيرنا من الأمم . ولا شك في أن الحملة الفرنسية على مصر ، برغم آثارها السياسية ، كان لها أثرها في التجديد ، وتلتها الحركات الاستقلالية ، التي بدأت في القرن التاسع عشر ، والتي حاولت أن تتسلح بأسلحة العلم الحديث ، وكان للثورة الفرنسية أثر كبير . كل ذلك كان له بذوره من أجل نهضة فكرية عربية يمينا وشمالا ، أثمرت حيناً ، وأبطلت حيناً آخر . وقد هباً لها وعي جديد ، وقيادة فكرية جريئة . وأخذ العالم العربي في الاتصال بالغرب ، فبعث ببعوثه إليه واستقدم علماءه ليدرسوا في معاهده ، ولا شك أن رفعة الطهطاوي وعلي مبارك كانا على رأس الرعيل الأول الذي عاد من أوروبا ليحمل راية النهضة والتجديد (١) . وزحفت إلى الوطن العربي أفكار جديدة جاءت بشكل خاص من أولئك الذين تأثروا بالثورة الفرنسية . من هذه الأفكار « الحرية » كانت الكلمة تستعمل في الأدب الديني الإسلامي من حيث علاقتها بالجبر والاختيار وحرية الانسان . لكن الذي وصل إلى بلادنا في هذه الفترة هو المعنى المدني للكلمة : الحرية من حيث دلالتها الاجتماعية والسياسية ، من حيث علاقة الفرد بالسلطة والمجتمع ، ومن حيث العلاقة المباشرة بين الأفراد أنفسهم ، هذا شيء جديد . وهنا يطالعنا ، بالنسبة إلى مصر وجه رفاعة . ففي كتابه المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين ، يتحدث عن الحرية حديث من خبرها وعاشها . وأدرك معناها وعرف الحاجة إليها . فهي (نظرة طبيعية ، وسلوكية ، ودينية ، ومدنية وسياسية مقرونة بفكرة المواطنة (٢)) . وسنعالج ذلك عندما نناقش المواضيع المتعلقة بعلاقة الحرية في القضايا الاجتماعية والسياسية في هذا الكتاب .

(١) وليس لي وسعنا ان نعرض لهم جميعا ، ولكن سنذكر البعض منهم وان كان لاحقا للفترة التي نؤرخ اليها ، فمن يذكر التصوف ولا يذكر امثال ابي الصلاء العفيفي ومصطفى حلمي ، وعبد الحليم محمود ، ومن يذكر المعتزلة والفرق الاسلامية ولا يذكر امثال محمد البهي والخضري ، وابو ريده ، والبير نادر ، ومن يذكر ابن سينا ولا يذكر امثال جميل صليبا والاب قنواني والاهواني ومن يذكر اخوان الصفا ولا يذكر عادل العوا ومن يذكر الفزالي ولا يذكر الاب بويج وحكمة هاشم ، والاب فريد جبر ، وسليمان دينا ومن يذكر ابن رشد ولا يذكر امثال محمد يوسف ومحمود قاسم ومن يذكر اثر الهلنستية وشرح ارسطو المتأخرين في العالم العربي ولا يذكر عبد الرحمن بن بوي ومن يذكر ديكرت ولا يذكر عثمان امين ، او بركلي ولا يذكر نجيب بلدي ، او رسل ولا يذكر ذكي نجيب محمود ... الخ .

(٢) صرف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٤ .

ولقد ساعد في إيجاد مناخ ملائم للحرية في الوطن العربي عدة عوامل ، منها سياسي قومي ومنها اجتماعي ثقافي . ولقد كان - بالرغم من تباين الآراء بين المفكرين العرب - إتفاق على بذل بنور المعرفة بين جميع أفراد الأمة ، وبدأت المطابع تنشر المؤلفات على نطاق ضيق ، إلى نشر بعض الذخائر القديمة ، وعمل السوريون مع المصريين في ميدان الصحافة ومجالات الفكر الأخرى ، ووفق معطيات القرن التاسع عشر برز رواد اعتبروا الأوائل للنهضة الفكرية في الشرق العربي ، وفي طليعة هؤلاء الرواد ، الطهطاوي ، والأفغاني ، وعبد الله الشدياق ، والكواكبي ، وبطرس البستاني ، وإبراهيم اليازجي وأديب إسحاق ، وسليمان البستاني ، ومصطفى كامل ، وقاسم أمين ، وجرجي زيدان ، ويعقوب صروف ، ومحمد كرد علي وشوقي ، وحافظ ، والمطران ، والزهاوي ، والرصافي ، وجبران ، ومي زيادة ، ونخيز الدين التونسي ، وعبد الحميد بن باديس ، وعبد الله النديم وأديب إسحاق ، وسعد زغلول ، وغيرهم إذ كان « لصيحات هؤلاء المفكرين أثرها في افتتاح المدارس وتأسيس الجمعيات العلمية ، والأدبية ، وغير ذلك من مقومات البحث الفكري . ولقد لقي هؤلاء المفكرون الكثير من الاضطهاد نتيجة أفكارهم التحررية التي كانت لا تتماشى مع الواقع المتخلف للمجتمع العربي في حينه . فحازتهم السلطات الحاكمة وشوّهت مقاصدهم ، واختلقت الأكاذيب حول دعوتهم الإصلاحية ، كما حاربتهم القوى المتخلفة باسم الدين تارة ، وباسم الحفاظ على التقاليد تارة أخرى . وألصقوا بهم الزندقة والإلحاد : « بقصد إيقاف عجلة التحرر » (١) . ولم يأت مُستهل القرن العشرين : إلاّ وشاهدنا إقبالا للعلماء والمفكرين على تدبّر التراث العقلي والفلسفي القديم وإحيائه وتدارسه ، ولقد تميزت بداية القرن العشرين ، بالنسبة للمفكرين العرب بطابع عقلي ، أوسع مدى وأبعد غوراً عما كان عليه في القرن التاسع عشر . فالتراث الأدبي واللغوي الذي كان من مفاخرو العرب لم يكن إلا الإطار الشكلي الذي عبرّ العرب من خلاله - قديماً وحديثاً - عن أهمّ شجونهم العقلية والروحية ، لذا كان من الطبيعي أن تمهد النهضة الأدبية للنهضة الفكرية ، وأن يعتمد العرب إلى معالجة

(١) الكيالي ، سامي : نواحي الفكر العربي ، رقم ٢٦ ، دار المعارف مصر ، ١٩٦٠ ص ١٤ - ١٦ ، وراجع رقم ٢٥ من نفس السلسلة بقلم وداد سكاكيني ، ص ١٢ - ١٤

شؤون الفكر والروح معالجة رصينة ، مستوحين من تراثهم الفكري القديم أولاً ، وماضين قديماً بالحياة الفكرية في شتى أشكالها ، ثانياً .

أمّا العوامل التي أفضت إلى قيام هذه النهضة الفكرية في مطلع هذا القرن فكثيرة ، منها : « عوامل تاريخية صرفة تتصل بطبيعة الحس الزمني والحرص على وصل الحاضر بالماضي بمآثر الأجداد ، واعتبارها جزءاً من الذخيرة الروحية الواحدة للأمة ، ومنها عوامل قومية وسياسية ، تتصل باستتباب الوعي القومي والشعور العام بهوية قومية واحدة ، ذات جوانب عرقية ولغوية وثقافية معينة ، ومنها أيضاً عوامل كيانية تتصل بما يمكن دعوته منظراً للحياة العقلية الذاتي . فالحياة العقلية لا بد أن تمر بمراحل مختلفة تبلغ أوجها في هذا الإقبال على تدبر مسائل الذات الطبيعية والله ، تدبراً عقلياً وتقلبها على وجوها ، وتقف منها موقفاً كيانياً واضحاً ، وتطبقها على جوانب الحياة العامة بشكل واعٍ » (١) . ولهذا الأنماط من العوامل جانب سلبي لا بد من الإشارة إليه هنا في مجال البحث ، إذ اقترن بقيام الوعي القومي ، وحركات التحرر السياسي ، والفكري العربية ، بدافع إثبات العرب لهويتهم الفكرية المستقلة في وجه الحضارة الغربية ، والتدليل على أن إرثهم الفكري لا يقصر عنها شأواً . لهذا عمد العلماء والمؤرخون إلى إحياء هذا الإرث ، ولاسيما ما كان يتصف منه بطابع عالمي في بابي العلم والفلسفة أولاً ، وإلى التعليم عليه وشرحه والترويج له ثانياً ، ثم التطرق من ذلك إلى الجري في حلبة التفكير الفلسفي الخلاب ثالثاً ، على غرار أقرانهم في الغرب » (٢) . وما الدور الذي لعبه كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في رؤيتهما للإسلام الجديد وطاقاته المهدورة الا تأكيداً على ذلك ، « فالإسلام في نظرهما صالح لجميع العصور ، وما الوهن والانهطاط الذي ابتليت به الشعوب الإسلامية إلا نتيجة تقاعس المسلمين أنفسهم ، ودسائس الأجانب ومكائدهم لانتيجة فساد ذاتي في تركيب معتقدتهم الديني ، كما يزعم الخصوم . فهذا المعتقد يتركز على ركائز العقل ، ويقول بالحرية والاختيار ، وينكر التواكل والحمول . ولكن المسلمين قد

(١) شكري ، ماجد : دراسات في الفكر العربي ، ص ٢٤٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٤٥ .

ضلّوا سواء السبيل وتكتّبوا عن الاهتداء بهدي دينهم وصاروا إلى ماصاروا إليه من الانحطاط والجمود ، فلزم للخروج من هذا المأزق أن يبعثوا الإسلام من جديد ، ويظهر من الشوائب التي لحقت به عبر تاريخه الطويل ، ورجوعه إلى نهج السلف الصالح الذين أرسوا قواعد العقيدة الإسلامية ، وفتح باب الاجتهاد الذي كان المعدن الذي اشتقت منه المذاهب الفقهية ، لكي يتسنى للعالم أن يؤوّل التعاليم الإسلامية تأويلاً جديداً يتلاءم مع روح العصر (١) . وهذه الدعوة حمل لواءها في مطلع القرن العشرين نفر من تلامذة محمد عبده ، وفي طليعتهم الشيخ محمد رشيد رضا ، مؤسس مجلة المنار الذي لم يكلّ عن المناذاة بأصالة الإسلام . وصلاحيته لكل عصر ،

هذه الحركة الإصلاحية التي أُلحنا إليها لازالت ثمارها تنبت عن أقلام الأدباء والمفكرين في الشرق العربي ، والجانب الحجاجي يبين على نتاج المشتغلين فيها بالقضايا الدينية . هذا الجانب يأخذ جانب الانتصار للإسلام ، ودرء الهجمات التي يتعرض على يد المستشرقين ، ومن سلك مسلكهم ، وآهامهم بالغرض تارة أو بالتقصير عن إدراك حقيقة الإسلام طوراً . وهذا ما فعله بالضبط « المعتزلة في القرن الثامن والتاسع في ردودهم على الدهرية والماتوية والبراهمة وسواهم من مفكري الإسلام » (٢) . ويتراوح هذا الحجاج بين المعالجة الرصينة للمأخذ التي يأخذها الخصوم على الإسلام وتفنيدها على أساس العقل والمنطق من جهة وبين التشنيع والاستنكار والمكابرة ، في الردّ على هؤلاء الخصوم ، من جهة ثانية .

وبعض مفكرينا نظروا إلى هذه المسألة بمنظار آخر مختلف ، من خلال تفسيرهم للمضمون الروحي للعقيدة الإسلامية تفسيراً جديداً ، والدّود عنها بوسائل أخرى ، أقرب إلى العقل والمنطق وأوفى بحاجات العصر الحديث . وعلى رأس هؤلاء علي عبد الرزاق « الإسلام وأصول الحكم » إذ دعا إلى فصل الجانب الروحي عن الجانب

(١) المصدر السابق : ص ٢٤٦

(٢) المصدر السابق : ص ٢٤٧ . . . مثل هذا الاتجاه لاحقاً للفترة التي ندرسها . محمد الغزالي
عمر فروخ ، وسيد قطب ، راجع كتاب (الإسلام ومشكلات الحضارة) لسيد قطب بمصر ١٩٦٢
ص ١٦٥ .

الزمني في الإسلام ، والرفع من شأن الجانب الأول وتثريه عن شروط الصيرورة والتحول التي لا بد أن يخضع لها الجانب الثاني . ذلك أن الأول متصل بحقيقة إلهية أزلية ثابتة ، بينما الثاني متصل بالرؤيا البشرية لمجتمع صالح ، تتغير فيه الأحكام بتغير الأزمان ، ويتدرج فيه الناس دون حرج بالوسائل البشرية للتشريع . ومن أهم الحجج على ذلك أنهم مضطرون في بلوغ هذا الغرض ، في ميدان السياسة والاقتصاد وما عداهما « (١) . إلى استعمال القوة أو الإكراه ، وهيهات أن يسوغ استعمال القوة أو الإكراه في نشر دعوة روحية جوهرها تطهير القلوب من الضغينة ، وتنقية العقائد من الخرافات . فامتياز أي دعوة دينية على ماعداها منوط بشمولها ، وسمو شعائرها ، وهنالك اتجاه آخر زعم أن الدين خرافة ، ومن الواجب الابتعاد عن قضاياها . يمثل هذا الاتجاه من تأثروا بالأفكار الداروينية ، والماركسية ، والوضعية المنطقية وسواهما . ويأتي في طليعة هؤلاء شبلي شميل « ولو لم يكن في الديانات سوى تقييد حرية الفكر لكفى أن تكون علة شقاء الإنسان في دنياه » (٢) . والإنسان يمكن قوام شأنه وصلاحيته حاله بكون الديانات ، ومما يجب أن لا يكون شك فيه . بل لا يصلح حال الأمة إلا كلما ضعفت فيها شوكة الديانة ، ولا يقوى شأن الدينونة إلا كلما انحط شأن الأمة » (٣) .

في جميع الأحوال ، فقد تضمنت اليقظة العربية نوعاً جديداً من الإدراك فجلبت معها مفاهيم للتراث التقليدي ومحاولات للتكيف مع المعطيات الجديدة ، وكانت هذه اليقظة في حالات عدة ، تجربة قاسية ، إذ أدت على كل الصعد إلى تحولات وتغييرات مزقت التماسك الاجتماعي وعكست ، على الصعيد النفسي ، تزايداً في الوعي الذاتي ، وفي الإحساس بالاغتراب عن العالم . ولم تكن عملية التحديث العربي وليدة وعي فجائي عفوي ، وإنما كانت نتيجة التحدي ، الذي فرضه الغرب على كل

(١) عبد الرزاق ، علي : الإسلام وأصول الحكم ، مصر ، ١٩٢٥ ، المجلد الثاني من الكتاب . راجع المصدر السابق ، ص ٢٥٠ ، يمثل هذا الاتجاه الجديد في وقت لاحق للفترة التي نؤرخ لها ، خالد محمد خالد راجع كتابه ، من هنا تبدأ ١٩٥٠ ، ومما على الطريق : محمد المسيح ١٩٥٨ ، وكما تحدث القرآن - ١٩٦٢ .

(٢) شميل ، شبلي : المجموعة ، ج ١ ، ص ٥٢

(٣) المصدر السابق : ص ٥١

مستويات الوجود ، الاجتماعي ، السياسي ، والاقتصادي ، والنفسى ، ولقد ظهرت اليقظة العربية كعملية تحديثية ، في ظل أوضاع معينة ، ومرت عبر مراحل محددة حيث نستطيع أن نصنف المفكرين العرب بمختلف فئاتهم ، ضمن نظريتين عريضتين : « التقليدية ، والتحديثية » (١) . وإن اختلفت وجهات نظر هؤلاء ضمن كل نظرية من النظريتين المذكورتين . ونفهم التحديثية هنا أنها كناية عن موقف إيجابي أمام التجديد والتغيير وأمام الحضارة الغربية عموماً . أما التقليدية فإننا نفهمها على أنها موقف سلبي تجاه كل أشكال التجديد وضد الغرب . وهكذا فإن التحديثية تمثل نظرة حركية عملية ومتكيفة في الأساس . بينما التقليدية موقف جامد ، وفي الأساس سلبي لا يقدر على التفاعل الإيجابي مع العوامل الخارجية .

وبشكل عام ، كانت نزعة أواخر القرن التاسع عشر تقليدية رجعية ، إذ كان التوجه الأساسي للتقليديين (المحافظين) توجهاً تاريخياً بالمعنى الوضعي للكلمة ، بل إنهم استمدوا الوعي والقوة من تقاليد تكونت عبر التاريخ . وإن مواقفهم الفكرية كانت تستلزم دائماً عودة إلى الوراء . كان الماضي وليس الحاضر — لهم — محور العصر الذهبي ، لأن الماضي ممكن استعادته ، ويجب أن يستعاد يوماً . ومع أن الفكر التقليدي لم يناصر الوضع الراهن تماماً ، ولكنه لم يتنكر له . لقد مثل النظام القائم بصفته الواقع الملموس الوحيد الاستمرار والصلة الوحيدة مع الماضي كما شكّل نقطة البداية للانبعاث والأساس الوحيد لمقاومة التهديد الأوربي ، وفي المقابل ، فإن النظرة التحديثية كانت ترنو إلى أمام ، وترفض الوضع الراهن وتستمد فرضياتها المركزية من الفكر الأوربي وليس من التقاليد . كانت النظرة التحديثية طوباوية في الأساس إذ آمنت بأن العصر الذهبي كامن في المستقبل وليس في الماضي .

وإلى جانب التقليدية المحافظة ، والتحديثية التقدمية ، أو بينهما ، نمت حركة وسطية يمكن تسميتها الموقف الإصلاحى ، وكثيراً ما كان يشار إلى التركة الإصلاحية على أنها تعني (التحديث الإسلامي) لكنها كانت كذلك في معنى معين ، وإلى درجة محدودة

(١) شرايبي ، هشام : المثقفون العرب والغرب ، دار النهار للنشر ، بيروت ط ٢ ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠

فقط . ذلك بأن النزعة الإصلاحية كانت محكومة بالتقاليد وهدفها الأولي حماية الدين و المؤسسات التي يقوم عليها ، وبالتالي لم تكن إصلاحية ، كحركة انبياء ، أكثر من نزعة محافظة ، إنما متنوّرة ومسلّحة بإدراك عقلائي بوضعها ، وحاجاتها ، إذ عارض الموقف الإصلاحي في فرضياته الأساسية ونتائجها النهائية ، العناصر العلمانية والغربية في التحديث في فاعلية فكرية أشد من معارضة الموقف التقليدي المحافظ ، إذ كان أكثر عقلانية ، لكن الحركة الإصلاحية فتحت في الوقت ذاته ، الباب للتغيير ضمن حدود مرسومة . وكانت الإصلاحية حركة العلماء الشباب الليبراليين ، الذين أدركوا أن على الدين حتى يحمي نفسه بشكل سليم ، أن يتغلب على تصوّره الذاتي ، وأن يستعيد حيويته . وفي هذا المعنى ، كان هؤلاء مجدّدي الدين التقليدي ، وبالتالي كان حتمياً أن يصدموا بالمؤسسات التقليدية الراسخة . وهنا لابد من التمييز الأساسي بين الدّينيين المحافظين ، والدّينيين المصلحين (١) . ولعلّ أفضل طريقة لوصف التّأقطب بين المفكرين العرب تحت هاتين النظريتين هو التالي :

المحافظون والإصلاحيون	التحديثيون
الفكر المستند إلى التقليد	الفكر المتجه نحو التحديث
ميل للنظر إلى الزّراء	ميل للنظر إلى الأمام
السلف	التّقدم
التّحجّر	العلم
السلطة	
العقيدة التي تتجاوز الواقع	العقيدة العلمية
التّوجّه الغائيّ للفكر	التّوجّه الماديّ للفكر
نظرات ستاتيكية للقيم الاجتماعية	نظريات ديناميكية للقيم الاجتماعية
أزلية الحقيقة	بنية الحقيقة (٢)

(١) المصدر السابق : ص ٢٢

(٢) نفسه : ص ٢٣ - ٢٤

وقد مثل جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، أبرز شخصيتين مؤثرتين في حركة الإصلاح الإسلامي ولعب محمد رشيد رضا دوراً حاسماً في نشر فكرهما ، وفكره في مجلته الشهرية (المنار) ، وكان من بين هؤلاء أيضاً عبد الله الدليم (١٨٤٤ - ١٨٩٦) وعبد القادر المغربي (١٨٦٧ - ١٩٥٦) من لبنان ، والشيخ طاهر الجزائري . يمثل الروح الرائدة للتزعة الإسلامية الإصلاحية في سورية . ولقد كانت مقولات الإصلاح نابعة من إصلاح الدين ، وماطراً عليه من البدع والخرافات . يقول الأفغاني : المجتمع الإسلامي مريض وخلاصه يكمن في الإسلام (كل مسلم مريض . دواؤه في القرآن) (١) . فأصل الانحراف الاجتماعي والسياسي إذن ليس في الإسلام ، وإنما في المسلمين وهذا ما أغلق الباب في وجه نقد العقيدة ، ووضع العلماء كناطقين رسميين باسم الدين . فجوهر الإسلام كان سليماً باستمرار ، لكن الفهم له كان خطأ « وهكذا فإن مآثره اليوم في المسلمين من التقهقر ليس في حقيقته دين الإسلام بل من جهل المسلمين » (٢) . وقال رفاعه الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) إن العلماء يشكلون الفئة الوحيدة القادرة على نقل التعليم الجديد إلى الجيل الجديد ، (٣) . وهذا يعني أن المعرفة الأوروبية يجب أن تمرّ عبر العلماء وأنهم يجب أن يشرفوا على تعليمها ، مع أن أوروبا في نظر الطهطاوي لم تكن نذير تهديد كما كانت للأفغاني وزملائه ، إذ كان الطهطاوي ومعاصروه ينظرون إلى أوروبا بمنظر الإعجاب .

والتزعة الإصلاحية ، كنظرة متناقضة ، لم تمتلك وعياً ذا صلة واضحة بنظريته في المعرفة . أين هو الإدراك الذي توافر لدى العلماء المصلحين في قضية المعرفة التي نشروها مع أقصى درجة في الدقة ، وما كان بالنسبة للمفكرين والفلاسفة الغربيين ؟

كيف جدّت التزعة الإصلاحية على سبيل المثال (العقل) وممّ تشكل العنصر (العقلاني) ؟ هل كان فهمهم له على ضوء مفاهيمهم ومفكرو الغرب الذين ألحنا إليهم ؟

-
- (١) الأفغاني ، جمال الدين : خاطرات جمال الدين الخورومي ، بيروت ١٩٣٢ ص ٨٨ .
(٢) الأفغاني ، جمال الدين : خاطرات جمال الدين ، الأفغاني الحسيني ، معهد الخورومي بيروت ، ص ٢١٨ .
(٣) الطهطاوي ، رافع رفاعه : مناهج الالتساب العربية في مباحث الآداب العربية ط ٢ القاهرة ١٩١٢ ، ص ٣٧٣ ، راجع المولات الكاملة ، ص ٢٤٥

انه عند هؤلاء، كان مرادفاً لكلمة (العلم) (١) . وكان يُعرف بأنه القوة التي استخدمت للسيطرة على العالم المادي . لهذا انحصر (العلم) في الواقع وماعادت له علاقة ذات شأن بالحقيقة التي تتسبب إلى باب آخر من أبواب المعرفة، أي الوحي . يستنير العقل في هذه المرتبة العليا بمقولات تختلف عن تلك الخاصة بالعلم . كما أسلفت سابقاً . إذ كان الشكل الذي نرى به العقل ، هو ممارسة التحكيم العقلاني الذي يميز الحقيقي من الزائف ، والصحيح من الخطأ ، وكان أعلى أشكال تحكيم العقل ، على المستوى الديني والحقوقي ، يمثل في الاجتهاد . إذ اهتم المصلحون كثيراً بإعادة فتح (باب الاجتهاد) واعتبروا ذلك بداية رئيسية لحركة إعادة بناء الدين ، ان الحقيقة القائمة على أن التفكير المستقل لم يقدم مبدأً موحداً للفهم ، لم تبد مشكلة على صعيد التجربة العقلية . ولقد تمسكت النزعة الإصلاحية في تحليلها بالأسلوب التقليدي القائم على مبدأ التغيير اللغوي - أي تمييز نصوص الدين والحرص على فهمها فهماً حراً ، مستندا إلى قواعد اللغة العربية وقوانين بلاغتها . وان اعتبار أمر ما معقولاً لم يتحدد في إطار موضوعي وتجريبي بل وفق المعنى اللغوي ، ولا يسعنا إلا الاعتراف بالمقدار الكبير من الانسجام الداخلي الذي تمثل في تمسك المصلحين بهذا الموقف ، فهذا الانسجام الداخلي كان عسوراً في الغالب في نطاق نفسي مجرد ، وسهّل هذا التهديد العقلانية العلمية (وفرضياتها المادية) من موقف مسنود وفي إطار مطلق، وكان هذا بالضبط الموقف الذي اتخذته الأفغاني للرد على الدهريين أمثال (شميل) الذي أصبح المثل المحتذى للفكر الإصلاحي في كيفية مواجهة الفلسفة المادية .

ولقد وجد الفكر الإصلاحي نفسه سائراً في اتجاه موقف حتمي ، أثر في مواقفه العلمية والنظرية بقوة ، لم تكن هذه الحتمية وليدة أي تغيير فكري ، لكنها كانت عبارة عن توجّه عقائدي متجسّر تعبّر عن نزعة قدرية عقيمة (٢) . والقدرية كانت

(١) شرايبي ، هشام : المثقفون العرب والغرب ، ص ٤٢

(٢) ميز الأفغاني بين القدر والقدرية ، واعتبر أن الإيمان بالقدر فسيلة فقال : (الاعتقاد بالقضاء والقدر إذا تجرد عن شناعة الجبر يتيمه صفة الجراءة والإقدام ، وخلق الشجاعة والبراعة ، ويمتد على اقتحام المهالك التي ترجف لها القلوب الأسويكوت تشق منها غرائز النور ، راجع هشام شرايبي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ ، وراجع العروة الوثقى ، المجلد الأول (١٨٨٤) وتاريخ الاستكشاف رشيد رضا المجلد الأول ، ص ٣٢٥

مادة ذهنية قديمة في أوساط العلماء ، وأنها عبّرت عن نفسها بطريقتين : الأولى فلسفية والثانية نفسية . فإن كان في القدرية على الصعيد الفلسفي شيء من فلسفة هوبس ، قالت بأن الحرية والضرورة متسجمان ، وإن كل الأعمال تعود إلى شكل من أشكال الضرورة ، وإن الإنسان برغم ذلك ، مسؤول عن أعماله ، أمّا نفسياً ، فانتقلت القدرية شكلاً مختلفاً لم تكن المسألة الحقيقية ، كما فهمها الإصلاحيون العرب ، مسألة فلسفية تتناول كيف يكون تحديد مدى حرية إرادة الإنسان عقلياً ، إتما تتعلق حياة الإنسان وواقعه الخاضعين لقدر لا يرحم ، ولا يستطيع الإنسان له تبديلاً ، ولا يقلر إلا أن يخضع له . فالخضوع إذاً عند هؤلاء فعل لإيمان وليس مبدأ خلقياً (١) .

لقد كان الفكر الإصلاحي ، من وجهة منهجية ، عاجزاً عن تحقيق وعي عقلائي مركّز . لأنه افتقد الشرط المسبق الأساسي لهذا الوعي ، أي القدرة على نقد الذات التصحيحي . وإذا نظرنا إلى هذا الفكر بمنظار الحاضر ، تمكّنا من رؤية قصور رؤياهم . إنما الحقيقة تبقى : أن الإصلاحيين برغم كونهم ضحية انهيار أعصاب متكرر ، لم ينخرطوا بالفعل في عملية شك عقلائي منظم ، إذ عاش هؤلاء وكتبوا وسط التدمير الغاضب ، ولم يكن أمامهم متسع للتفكير والصمت . إن الهدف الأساسي للاتجاه الإصلاحي في الإسلام كان إعادة سيطرة الإسلام ، وقبل ذلك بعث الدين القويم . ولقد رسم محمد عبده أربع مراحل رئيسية لعملية الانبعاث :

١ - الأولى : « تحرير العقل من قيود التقليد » والثانية : « تحقيق الفهم السليم للدين مع التجديد » ، مرة أخرى على المنطلق دون المبدأ ، إذ سعى محمد عبده من خلال تأثره بالأفغاني « إلى التركيز على فترة النبي العربي (ص) والخلفاء الراشدين . وهذه دعوة تهيب بالرجوع إلى المصدر الأصلي ، ومنبع الإسلام ، وهي في نظره تقود إلى الفضيلة والقوة ، وإن المسلمين سيلقون منبع الإسلام الصحيح حيث أساس الوحدة التي لا تنقسم ، إذا ما تمسكوا بكلمة الله وكما أنزلت على النبي في القرآن الكريم ، وإذا ما اتبعوا خطى الرسول . وهذا أدّى إلى تحديد المرحلة الثالثة التي أصبحت المعتقد

(١) مثال على ذلك . راس الحكمة مغلفة الله .

الإصلاحي الرئيسي الذي يعتبر أن السلطة النهائية في كل ما يتعلق في العقيدة الدينية، لا تكمن في المذاهب أو رجال الدين ، بل في القرآن والسنة ، « أحاديث الرسول وممارساته » .

وهذا ما جرّد التزعة التقليدية المحافظة من أقصى أسلحتها ، وتحدّأها في عقردارها . وهنا يكمن السبب بعداء المحافظين لحركة المصلحين ، لأن في العودة إلى منابع الإسلام الأصلية تهديداً مباشراً لفئة رجال الدين الراسخة الجذور ، ولا بد أن تولد تغييرات جذرية في تركيب المؤسسات الإسلامية . وهنا يتّضح ، وكأنّ محمد عبده ، أراد أن يبدأ بداية جديدة ، وأن يمسح اثني عشر قرناً من التاريخ غير المرضي ، معتبراً بأن كل أخطاء القرون الماضية نتيجة نوعٍ من سوء الفهم .

أمّا المرحلة الرابعة ، فكانت وضع فئات عقلانية للتغيرات ، أي (لدراسة الحقيقة الدينية عقلانياً) ولكن كل ما تحدث به في هذا المجال ، كان اجتهاداً ، والذي يلاحق أفكار هؤلاء في تغييراتها يخرج في نهاية المطاف بانطباع : مؤدّاه : إن ما يعنونه (بالمنطق الإنساني) هو الحاجة إلى الحديث المنطقي ، إذ ركز هؤلاء اهتمامهم على القضاء على النماذج الجاهزة للتفكير القائم على التقليد ، والوعي النقدي الضروري للتفكير العقلاني الحقيقي ، لم يظهره^(١) . ومع كل هذا فقد جنى الاتجاه الإصلاحي بعض الكسب من إدخاله فكرة التفكير العقلاني ، حيث منحه هذا مجالاً للمناورة وسهّل عليه اللحاق بالأمر الواقع ، وبالتغيير الإلزامي ، عبر استعمال الألفاظ (العقلانية) تقدمت (العقلانية) كمبدأ في التغيير ، المرونة النفسية المطلوبة التي كانت غائبة في المقولات الجاهزة للفكر المحافظ .

وبقدر ما كانت التزعة العقلانية الإصلاحية تحقق أهدافها ، كان تقيضها الفكر التقليدي المحافظ يستعد للرحيل .

أمّا النظرة التبحيثية ، فقد مثلها كلٌّ من شبلي شميل ، فرح أنطون ، ويعقوب

(١) المصدر السابق : ص ٤٨

صروف وغيرهم . . كان العامل الذي كوّن بقضة هؤلاء ينطلق من مبدأين : الاعتماد على التعليم للمجتمع العربي . والاستعارة من الغرب في العلوم كافة . ولقد كان هناك تياران في الفكر الأوروبي ، ربما كان لهما أعظم تأثير تقويمي على حركة التحديثيين : المنحى العقلاني الليبرالي لعصر التنوير (وإلى درجة أقل في فرنسا والثورة الفرنسية) ومنحى القرن التاسع عشر اليقيني والليبرالي (الدارونية) .

لقد لعبت مجلّتا الهلال والمقتطف دوراً بارزاً في نقل أفكار هؤلاء ونشرها ، حيث أخذت تتكون نظرة علمية أخذت تطفئ على النظرة العقلية أكثر فأكثر . وقد نلخص فرح أنطون الأسلوب الجديد للفلسفة العلمانية بكلمات سيكون التقليدية : إن البرهان العقلاني يعتمد على (الاختيار ، والمراقبة والاثبات) (١) وربما كان أول مفكر عربي دعا إلى تغيير عقلائي (أي علمي) للقرآن ، وطرح هذا المطلب في معرض جداله مع محمد عبده مستشهداً بآبن رشد ليثبت إن كان ثمة تغيير كهذا للعقيدة الإسلامية قال : (إن هذه الصور القرآنية التي تبدو مخالفة للإثبات والمنطق يجب أن تؤول . وذهب الشميل خطوة أخرى في تعريف الشرعية العلمية ، وكون ما يمكن أن يعتبر ، أنه أكثر من موقف مادي مترابطاً منطقياً في الفكر العربي ، إذ لم يكن كافياً بالنسبة إليه . أن نسد الحقيقة إلى أسس (منطقية) مجردة لأن الشرعية النهائية تتكون من شرعية علمية ممكنة إثباتاً (٢) .

إن المعرفة الشرعية عن حق ، يمكنها أن تُكتسب من خلال أسلوب العلوم الطبيعية التي هي النوع الوحيد من أنواع المعرفة الذي يمكن أن يوصف بأنه علمي . (٣) . وهكذا يمكن أن يكون الشميل قد أخضع العلوم البشرية للعلوم الطبيعية « أما العلوم الطبيعية فهي أم العلوم الحقيقية ، ويقتضي أن تكون أم العلوم البشرية ، وأن تقدّم على كل شيء وأن تدخل في تعليم كل شيء » (٤) . ولقد ساعدت ، أفكار شبلي شميل

(١) المصدر السابق : ص ٨٠

(٢) أنطون فرح : آبن رشد وفلسفة ص ١٤

(٣) المصدر السابق : ص ٨٠

(٤) نفسه : ١٤٨

وزملائه في علمنة الفكر في السنوات الأولى من القرن العشرين ، وقد أسهمت فرضياتها الأساسية في تقويض أسس المعتقدات التقليدية والدينية بصورة خاصة . وقبلَ عدد كبير من المثقفين العرب التغير المادي للعالم الذي طرحه شميل ، وكان هذا هو الاتجاه الفكري الذي خافت منه الحركة الإصلاحية . والذي كانت ردة فعل الأفغاني عليه كبيرة ووصفه بأنه (أكبر هرطني العصر الحديث. إن مبدأه هدم الدين ونشر الشيوعية)^(١) . ولكن في كل الأحوال لم تكن المسألة هؤلاء: أنطون صروف، شميل ومن تبعهم، كما قال نيتشة: « تضحية الله من أجل العلمية » . بل كانت مسألة التضحية بالحقيقة القديمة غير المثبتة . لحقيقة شرعية جديدة . « فالإنسانية هي الخالدة وحدها دون سواها » كما يقول فرح أنطون، مستبدلاً فكرة الألوهية بفكرة البشرية ، كما فعل (كونت) ، وهذا تحوّلٌ لعلاقة الإنسان بالطلق ، قد وجد إلى نفسه سبيلاً في الفكر العربي فتحوّلت علاقة الإنسان بالطلق ، إلى واقع ملموس يشارك في صنعه كل الناس ، فالإنسان مستقل ذاتياً ، كما يرى شلي شميل ، لأن كل القوانين التي تنظم حياته الاجتماعية والسياسية هي من صنعه ، من انتاج عقله العلمي^(٢) . هذه الأفكار كانت البدايات في التأثير العربي في الفكر الماركسي الشيوعي ، وكانت تمثّله إلى حد كبير .

رابعاً - الاتجاهات الفكرية

ويمكننا الآن بعد الذي قدمناه ، أن نحدّد اتجاهات الفكر العربي للإحاطة به من جميع وجوهه ، بل للاطلاع على اتجاهاته خلال الفترة التي نعى بذراستها ، وإن كنا في بعض الأحيان ، نستجاوزها مضطرين ، حتى نستطيع ملاحظة الفكرة لطبيعتها هذه الاتجاهات معتمدين في تحديداتها على مصدرين أساسيين : المصدر الأول ينبع من التراث ، والثاني من خلال تأثير المفكرين العرب بغيرهم من الغربيين .

ويبدو لي أن الاتجاهات التي تعيننا هنا، هي الاتجاهات الفلسفية الفكرية ، وإن كان هناك اتجاهات قومية ، واجتماعية ، سأتحدث عنها في البقية المتبقية من هذه الرسالة . وتبدو لي هذه الاتجاهات محددة بالاتجاهات التالية :

(١) راجع الافتائي في رسالته الرد على النحريين ، الأعمال الكاملة ، ص ١٨٢

(٢) شرايبي ، هشام : المثقفون العرب والغرب ، ص ٨٤ .

أ - الاتجاه المادي

يمثل الاتجاه المادي ، الدكتور شبلي شميل : الذي اقتنع بصحة مذهب النشوء والارتقاء ، وتولّد الأنواع بعضها من بعض ، وتولّدها الذاتي أيضاً . فقال : إن الكون مؤلف من المادة والقوة ، وإن المادة حالة من حالات القوة ، وما إن رسخت مادة الكون في فكرة حتى بدت له فلسفة النشوء والارتقاء ، والتحول ، مبنية على مبدأ التوحيد الطبيعي ، وهذا المبدأ يجعل تحوّل المادة وتحوّل قواها شيئاً واحداً ، ألفة في الجحاد ، وإطفاء في النبات ، وإدراكاً للحيوان ، وإرادة في الإنسان والموحد في الطبيعة لا يسلّم بشيء غريب عنها (فاعل فيها أو مفعول منها ، بل يعتبر أن كل الحوادث التي تحدث فيها ، هي منها وبها وإليها ، متحوّلة بعضها إلى بعض ، لا تستقر على حال ، ولا تثبت على صورة ، والبقاء غير متوفر فيها إلا للكل . وكل ما ينفرد إلى المادة من نوااميس النشوء والتحول ويؤثر فيها ، يؤثر في العقل نفسه . لأن العقل ليس سوى فعل من أفعال الدماغ ، بل الإنسان وكل ما فيه ، مكتسب من الطبيعة ، وهو متصل اتصالاً شديداً بعالم الحس والشهادة ، وليس في تركيبه شيء من المواد واتقوى يدل على اتصاله بعالم الروح والغيب ، فهو كالحَيوان فيزيولوجياً وكالجماد كيميائياً ، والفرق بينه وبينها في الكمية ، لا الكيفية ، والصورة ، لا الماهية ، والعرض لا الجوهر ، ولا فائدة من تعليل وجود الإنسان بأسباب روحية أو غيبية ، فإن النظر إلى ما وراء الطبيعة إضاعة للوقت فيما لا يجدي نفعاً ، ومن نعاطى علم ما فوقه بليّ يجهل ما تحته^(١) .. وكما يلاحظ ، إن هذا المذهب أقرب إلى الأفكار الماركسية الشيوعية .

ب - الاتجاه العقلي

ويمثل هذا الاتجاه الإمام الشيخ محمد عبده ، ومحمد فريد وجدي ، وكلاهما دعا إلى تطهير النفس من الأوهام ، وتهذيبها بالعلم ، وتأديبها بمكارم الأخلاق ، كما دعا إلى حرية العقل وتصحيح الاعتقاد ، والدواء الوحيد في نظريهما لإصلاح حال المسلمين ، أن يفهموا معنى الإسلام ، ويدركوا أن غرضه الأول هو ترقية حال الإنسان المادية والأدبية معاً ، وأن هذا الغرض لا يعارض في العلم

(١) صليبا ، جميل : الانتاج الفلسفي خلال المائتين الأخيرة في العالم العربي ص ١٢ - ١٣ .

بل يبحث عليه ويأخذ المتقاعسين عن مجارة غيرهم . ولقد دعا محمد عبده إلى توفيق الدين والعلم بأسلوب عقلي، تأثر فيه بآراء رشت وجمال الدين الأفغاني . وقد كان موقفه هذا رداً على شبلي شميل وغيره من القائلين بتفوق العلم على الدين. قال محمد عبده : « إن من أصول الإسلام النظر العقلي لتحصيل الإيمان وتقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض ، والاعتبار بسنن الله في الخلق . . . إن الدين والعلم يتعاونان معاً على تقديم العقل والوجدان ، فالله قد منحنا العقل ، للنظر في الغايات والأسباب والمسببات ، ومنحنا الوجدان لإدراك ما يحدث في النفس من لذائذ وآلام وخلق وطمثتان . فالعقل والوجدان هما إذن عينان للنفس تنظر بهما : عين تقع على القريب وأخرى تمتد إلى البعيد ، وهي في حاجة إلى كل منهما ، ولا تنفع بأحدهما حتى يتم لها الانتفاع بالأخرى ، بل في العلم الصحيح ، يقوم الوجدان. والوجدان السليم من أشد أعوان العلم ، والدين الكامل علم وذوق وقلب ، يرهان وإذعان ، فكر ووجدان وقال أيضاً : « إياك أن تعتقد ما يعتقده بعض السذج من أن فرقاً بين العقل والوجدان في الوجهة-بمقتضى الفطرة والغريزة ، فإنما يقع التخالف بينهما عرضياً عند عروض العلل والأمراض الروحية على النفوس ، وقد أجمع العقلاء على أن المشاهدات بالحس الباطني (الوجدان والقلب من مبادئ البرهان العقلي كوجدانك أنك موجود ، ووجدانك لسرورك وحزنك وغضبك ولذتك وألمك ونحو ذلك) وما يدل على ضرورة تأزر العلم والدين « أن العقل وحده لا يستقل بالوصول إلى مافيه سعادة الأمم بدون مرشد إلهي » (١) وإن الشرع لا غنى له عن العقل ، وهيهات أن يكون بين العلم والدين ، « أو بين الدين والفلسفة » تعارض مادام كل منهما يعتمد على العقل في تحديد أغراضه ، فلا غرو إذا كان التوفيق بينهما واجباً . وقد لبى نداء محمد عبده هذا الكثير من علماء الدين. فمنهم من دعا إلى تطهير العقيدة من الشوائب ، ومنهم من دعا إلى نشر العلم الصحيح ، ومنهم من سار على طريقه في تفسير الآيات القرآنية تفسيراً موافقاً إلى روح العلم ، وما أعان على إحياء هذه التركة العقلية ، انتشار الفلسفة ، وتدريسها في الأزهر الشريف ، وكذلك اتجه عدد كبير من علماء الدين إلى دراسة تراثنا الفلسفي ، وإقبال عدد آخر

(١) عبده ، محمد : رسالة التوحيد ص ١٢٨ ، راجع المصدر السابق ، ص ٤٧

منهم على دراسة الفلسفة الأوروبية ، وكل ذلك في سبيل التوفيق بين الدين والعلم ، وليس في هذا الاتجاه فلسفة جديدة ، لأن النظر العقلي لم يتوقف في الاسلام . وإنما الجديد فيه دعوة المسلمين إلى التمسك بدينهم الصحيح ، وتبيينهم إلى ما بين الدين والعلم الحديث ، من التقاء ، وحتى يقبلوا على دينهم لإقبالهم على علومهم ، وحتى يؤمنوا بالعقل إيمانهم بالوحي والقلب ، فتصلح بذلك حالهم فترتفع مترلثهم^(١) . وكما دعا الشيخ محمد عبده إلى الإصلاح الاجتماعي بتعاون العلم والدين ، قامت طائفة من المفكرين على رأسهم (يوسف كرم) إذ ينطلق من أن « الإنسان قوة عاقلة تدرك المعاني المجردة ، وتؤلف من هذه المعاني أحكاماً واقية تنهد إلى ما وراء المخصوص لمعرفة ماهيته ، وإدراك علاقته بسائر الموجودات ، ثم بعد محاولته لإثبات وجود القوة العاقلة ، تكلم عن قيمة الإدراك العقلي ، فأبطل المذهب الحسي الذي ألمحنا إليه في فصول سابقة (لوك ، وهيوم) ، والمذهب التصوري (هيغل) ، واتحاز في نقد المعرفة إلى جهة الإثبات ، مبيناً أن القوى العقلية صادقة الإدراك ، وان هنالك حقائق ، لا يتطرق إليها الشك ، منها الحقائق الأولية البينة بنفسها ، ومنها الحقائق الكسبية التي يمكن البرهان عليها بالحقائق الأولية ، وفي وسع العقل أن ينظر في الطبيعة والحياة والنفس ، وأن يرقى من الطبيعة إلى ما وراء الطبيعة لإدراك معنى الوجود ، وإدراك لواحق الوجود من جوهر ، وعرض ، وقوة ، وفعل ، وعلة فاعلة . وقد ألمحنا إلى ذلك من قبل ، ولإثبات وجود الله ، وصفاته ، وعنايته ، بالعالم إلى غير ذلك ، التي تدل على أن يوسف كرم يؤمن بالعقل على طريقة أرسطو وابن سينا ، وابن رشد ، والقديس توما الأكويني ، وأن غايته هي الوصول إلى مذهب فلسفي متمم باليقين والإيمان ليعرف الإنسان فيه ذاته أي إنه حر لأنه ذو إرادة ، وإنه خالد لأنه ذو روح ، تواقع إلى الرجوع إلى ربه ، خالقه ومبدعه .

ج - الاتجاه الروحي

يتمثل هذا الاتجاه في وجدانية عباس محمود العقاد ، ووجدانية عثمان

(١) راجع كتابي الدكتور عثمان أمين : الأول كتاب محمد عبده ، حار آحياء الفكر العربية القاهرة ، ١٩٤٥ ، والثاني دائد الفكر المصري ، الإمام محمد عبده ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٥٥ ، وراجع المصدر السابق ص ١٨

أمين ، وروحانية زكي الأرسوزي وشخصانية رينه حبشي . هذا الانجساح يدعو إلى العمل لإصلاح حال الإنسان بإحياء قواه الروحية وتركيز وعيه ، وتحري أصالته . لقد نسي إنسان هذا العصر أنه روح وبدن. وأن شرط سعادته انسجام قواه الروحية ، وقواه المادية ، وإذا كانت الإنسانية تعاني اليوم أشد الأزمات، فمرد ذلك إلى طغيان قواها المادية على قواها الروحية . إذن من الواجب على المفكر أن يعيد إلى القوى الروحية قيمتها المفقودة وأن يقف منها موقفاً وضعياً ، فيغوص إلى أغوار النفس ، ويعمل على تنقيتها من الشوائب وتحليلتها بالفضائل . وأصحاب هذا الاتجاه شربوا من الغزالي ومن معين (مين دو بيران) ومنهم من بوفتي بين (أفلاطون وكنت) ، ومنهم من نسج على منوال (هنري برغسون) في وضعية الروحية ، فوجدانية العقاد نتجلى في قوله : « إن الحقيقة الكونية الكبيرة لا تدرك إلا بالوجدان » . فالوجدان أو الوعي الكوني عنده ملكة شبيهة بالملكة التي أسماها الغزالي ، بالكشف الباطني أو الإلهام ، وهي أعلى من الإحساس والعقل . أما الإحساس فإنه على ضرورته للمعرفة لا يكفي للوصول إلى الحقيقة ، لأن هناك أشياء نعرفها دون أن نستطيع الإحساس بها ، وإذا كان كل محسوس موجوداً ، فليس كل موجود محسوساً . وما يقال على المعرفة الحسية أو التجريبية يقال أيضاً على المعرفة العقلية .

إن العقل في نظر العقاد أداة للمعرفة ، ووسيلة للبحث لا يمكن الاستغناء عنها ، ولكن هذا العقل كثيراً ، ما يبرهن على أشياء لا نعرفها ، أو يعجز ، عن البرهنة على أشياء نعرفها بالوجدان ، وليس أدل على ذلك ، من تلك المذاهب العقلية ، التي تصنع الوجود في قوالب جامدة لا تنطبق على الواقع . وعلى ذلك فالحقيقة الكونية أعلى من أن تدرك بالحس ، وأعمق من أن تعرف بالعقل . . . والوسيلة الوحيدة لإدراكها في ثوبها النقي ، هي الوجدان الذي يدرك الكل من حيث هو كل ، وينفذ إلى حقيقة الوجود^(١) . ويذكرنا العقاد هنا بالطريقة الصوفية ، أهل المكاشفات والمشاهدات ، وأصحاب النوق والبصيرة والإلهام ، التي توجهنا لمعرفة الله ، بالقلب والنوق والوجدان . وربما اختار العقاد هذه الطريق لأنه شاعر يدرك الأشياء بالحدس

(١) المصدر السابق : ص ٢٢ ، راجع كتب العقاد التالية ، مقالات في الكتب والحياة التصوف عند الدوس هوكسلي ، الله ، وراجع أيضاً مقالة السببية عند الغزالي ، مجلة المكتبات ص ٧١٠ ، ومقالة : الأسباب بين الغزالي وابن رشد ، مجلة الكتاب ص ٢٠٢ .

والشعور قبل أن يدركها بالإحساس والعقل ، فهو إذن صوفي ، أو قل ، إذا شئت وجداني يقترن بقيمة العقل ، وصدق حكمه على الموضوعات العلمية ، ولكنه يجده عاجزاً عن إدراك الحقائق الإلهية . أما «جَوَانِيَّة» عثمان أمين ، فترى على العموم أن القوة الحقيقية في العالم هي قوة الروح ، أن سيادة الحق ليست في السيطرة على ما يحيط بنا ، بل في السيطرة على أنفسنا ، وأن الأزمة التي يعانيها الإنسان في عصرنا إنما منشؤها عدم الانسجام بين الروح والبدن ، أو بين القلب والعقل ، فالحياة الفاضلة الإنسانية هي الحياة الجوانية (السمفونية) التي يأتلف فيها الفهم والعقل ، والدأخل والخارج ، والأبدى والآني ، والغيبى والحاضر . وهذه الجوانية لا تطلب من الإنسان أن يجعل المادة روحاً ، إنما تطلب منه أن يتعالى على البواعث المادية وأن يسيطر على شهواته . وهي مرادفة للحرية ، لأن الحرية عبارة عن وعي يصاحبه فهم* ، إذا أراد الإنسان أن يطلب هذه الحرية فلن يجدها في شيء من الأشياء الخارجية ، كانطلاق الجسد ، وإشباع التروات والشهوات ، أو وفرة المال ، وذبوع الصيت ، بل إنه إذا واجدها في نفسه التي بين يديه ، وواجهها في أمر مطلق مستقل عن كل ماعداه ، وهو قدرته على الحكم ، أي باستطاعته القبول والرفض أو التوقف عن إطلاق أي حكم^(١) . ولقد تأثر عثمان أمين في ديكارت ، « وتميزه بين النفس والبدن »^(٢) . واستهوته « حياة الشيخ محمد عبده فألف كتابين »^(٣) . ويمكن أن يكون قد تأثر بفلسفة (مين دويران) ، وحلمية برغسون ، وإنسانيات (شلر) ، ورغم الاختلاف في المنحى والقصد .

أما روحانية الأرسوزي ، فهي فلسفة روحية ، تبين موضع الإنسان في الوجود بالنسبة إلى خالقه ، وهي وسط بين مذهب التعالي ، ومذهب السرّيان الوجودي ، والرحمانية ، اسم مشتق من الرّحم ، وهو صورة حسية للعلاقة بين الكائنات وباريها ،

(١) أمين ، عثمان : الفلسفة الروائية (ط ٢) مكتبة المصرية القاهرة ١٩٥٨ ديكارت - ط ٤ - ، مكتبة القاهرة الجديدة ، القاهرة ١٩٥٧ ، والد الفكر المصري الإمام محمد عبده ، القاهرة ١٩٥٥ ، كتابه أيضاً محمد عبده ، القاهرة ، ١٤٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) نفسه

فمثل الكائنات من مصلر وجودها كمثل الجنين من أمه ، فلا هو مندمج فيها ، ولا هي مستقلة عنه ، كل الاستقلال. وترى رحمانية الأرسوزي أن المدخل إلى الفلسفة رحماني والمنهج فني ، والغاية البطولة، بمعنى النبوة والرسالة، أي سبر أغوار الوجدان ، وتنظيم الحياة في ضوء الحقائق المستجلية^(١). وهذا النهج للأرسوزي يذكرنا بصوفية (برغسون) وحداسته، وبكلامه على تأثير الأبطال في التقدم الحضاري، ولا غرو في ذلك (فالأرسوزي) شديد الغرام في (برغسون) وقد تأثر به دون أن يأخذ به أخذاً تاماً ، ويمكن تفسير قوله إن البطولة غاية الفلسفة، بجهاذه في سبيل تحقيق أهداف فروسيته القومية . أما شخصانية رينه حبشي ، فقد شرب من نبع (مين دوييران) و (رافسون) و (برغسون) و (جاك شفالية) و (أمانوئيل موني) . ودرس وجودية هيدجر ، وكيركجورد ، وسارتر ، غبريل مارسيل ، دراسة عميقة . ثم نظر إلى المادية التاريخية التي ذهب إليها (كارل ماركس) ، وعارضها بمبادئ أرسطو وهيجل والقدس توما الأكويني . وانتهى بعد ذلك إلى مذهب شخصاني يجمع بين الفلسفة التقليدية ، والفلسفة الحديثة . لكنه يرى أن الأمم المقيمة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط تتميز بثقافة مشتركة ، وأن من واجب هذه الأمم أن تربط حاضرها بماضيتها ، وأن تبحث عن الفكر ، عن الماهيات العقلية ، التي أثرت في حياتها في التاريخ ، لبعثها من جديد ، أو لإنقاذها من الجمود الذي يسيطر عليها . إنها إذا فعلت ذلك أدركت ذاتها في ضوء ماضيها البعيد وأنشأت لنفسها فلسفة متوسطة جديدة ، وهذه الفلسفة توفق بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية ، وتجنب مخاطر الفلسفة المادية، شرعية كانت أم غريبة . والفلسفة في نظره الترام ، بل هي التجربة الفكرية ، التي توجب على الإنسان أن يحدد موقفه في العالم داخل الزمان والمكان ، والفيلسوف يعرف كيف ينقل إرادته العاقلة في الوقت المناسب من الالتزام إلى الانطلاق ، وكيف يدعوها إلى الاحتفاظ بحرية اختيارها داخل الالتزام نفسه ، ومن الواجب أن لا يغامر الفلاسفة والمفكرون بالفكرة إلاّ بعد معاناة العمل ، ولا

(١) الأرسوزي ، زكي : المجلدات الكاملة ، المجلد الأول ، المبصرة العربية في لسانها اللغوية والثقافية ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٩٠ . راجع كذلك الفكر القومي وأسس الفلسفة ، لسليم ، بركات ، ص ٦٢ .

بالعمل إلا بعدمعاناة الفكر^(١). وهذا كان للردّ على الوجوديين إن رينه حبشي لا يرضى أن يُعدَّ وجودياً على شاكلة هيدجر وكيركجورد، وسارتر ، لأنه لا يقول بتقدم الوجود على الماهية ، بل يقول ، بالانتقال من الماهيات الناقصة إلى الماهيات الكاملة معتقداً مذهباً شخصانياً أوحث إليه به تجربته الفلسفية ودراساته النقدية . وإذا كانت كتب (ريني حبشي) مفعمة بالأفكار الوجودية، فهي ليست سوى نسيج فكري ضروري لكل باحث عن أسباب تأخر البلاد العربية ، ذلك أن البلاد العربية لاتزال حتى الآن مترددة بين الوجودية والماهيات الدينية أو اللاهوتية المتناقضة . وعلى المفكرين العرب إنقاذها من هذه المتناقضات بالكشف عما في ماهياتها القديمة ووجوديتها الحاضرة والإيمان بقدرة الإنسان على استجداء الحقائق ، وتقديس حرية الإنسان ، وتوكيد شخصيته .

وقريب من موقف ريني حبشي، مذهب (محمد عزيز الحبابي) إذ يفرّق الأخير بين الحرية الذاتية والتحرر، فيقول : إن الحرية الذاتية أو الداخلية فارغة ، لأنها وجدانية محضة ، ليس في تركيبها أثر للعوامل الاجتماعية والتاريخية ، ولأنها غير مشتملة على الجهود المشتركة التي يبذلها الأفراد لإصلاح حالهم . أما التحرر فهو أغنى من الحرية الداخلية (أو الحريات الداخلية) لأنه يتعداها ويبدلها، من ناحيتي الكيف والكم تبديلاً داخلياً وخارجياً معاً ، لا بل هو نصر تدريجي وفتح مستمر ، وجهد متواصل للكشف عن أسرار الطبيعة في سبيل السيطرة عليها ، وهو أيضاً كفاح دائم للتغلب على الأهواء والغرائز، خُصَّصَ بها الإنسان وحده من دون الموجودات حتى صار ذا شخصية لاتنقسم^(٢) وفلسفة الحبابي مصطبغة بتأثيرات محلية نشأت عن أوضاع المغرب السياسية ، فإذا تكلم على الشعور بالفراغ مثلاً تذكر قلق الشبان الأفريقيين والآسيويين الحائرين بين حضارة الشرق وحضارة الغرب ، فوصف شخصياتهم أنها تعاني انقساماً قاسياً في عزلة مزدوجة . وسبب هذا الانقسام في رأيه أو التضاعف ، يرجع في نظره إلى اجتماع صور الماضي والحاضر في شخصية واحدة ،

(١) صليبا ، جميل : الانتاج الفلسفي في دولة عام ص ٢٢

(٢) المصدر السابق : ص ٢٢

وفي نظره أن الإنسان الحقّ هو الشخص الذي يكافح في سبيل الإنسانية بين بني جنسه ، تجمعهم وإياهم وحدة المصير ، ووحدة المشاعر والمنازع. وهو الذي يترفع على اختلاف الأديان ، واختلاف القوى المادية ، والروحية ، حتى يصل كما يقول إلى شخصانية عالية. أم مادية. شخصانية ، تضع الإنسان في محله بين العوالم ، وفي الأفق الخاص به مع تبيان علاقته بالأشياء والناس ، شريطة أن يكون قادراً على الانفصال عنهم عند الضرورة ، فلا يعتزل الناس ، ولا يفرق من الجماهير ، بل يفتح قلبه لمشاركة الناس في أفراحهم وأتراحهم ، ويتعدى ذاته دون أن يفقد شخصيته ، ويدعو الأفراد إلى التقاء حيّي يغني نفوسهم دون أن يفقدهم خصائصهم (١). وفي هذه الشخصانية الوجودية تفاؤل مفعج ، مفعم بالأمل والثقة بإمكانيات الإنسان . وعلاج ذلك كله ، أن يصون الإنسان نفسه من حبّ الذات المفرط ، فلا يعيش نفسه كما يفعل الزجاجيون ، بل يحقق ذاته الموضوعية بالتححرر .

د - الاتجاه الوجودي

ظهر الاتجاه الوجودي في الفكر العربي بعد الاطلاع على مباحث الوجوديين الأوروبيين ، وهتياً أسباب ظهوره المتأخرة عن الفترة التي نعينها بدراستنا استحوذ القلق على نفوس الشبان ، وغلبة التوتر على وعيهم ، وشعورهم بالحيرة والتردد بين القيم الحضارية القديمة ، والقيم الحضارية الجديدة ، ويعتبر (عبد الرحمن بدوي) أوّل ممثل للمذهب الوجودي في العالم العربي . لقد اطلع عبد الرحمن بدوي واقتبس عدّة أصول من زعيم الوجودية (هيدجر) ، وتأثير بآراء (كيركجور) و (يبرز) و (أنامونو) و (أليير كلمي) و (برديايف) و (سارتر) فقال : إن غاية الوجود أن يحدد ذاته وسط الوجود ، ومعنى ذلك أن الوجود لا يدرك ذاته إلا من خلال الظواهر التي يعيش فيها فينسج موقفه من خيوط الواقع ، ويتخذ سبيله فيه ، ويدرك ذاته بتحقيق الممكنات التي تهدي إليها عاطفته وإرادته . والوجود الحقيقي في نظره هو الوجود الفردي الحر . ومعنى الحرية الإمكان ، ولأهمية القول بالوجود المطلق . أو الشيء ذاته على النحو الذي ذهب إليه (كانت) ، لأنه ليس هناك إلا وجودان : وجود الذات ، ووجود الموضوع ، وأمّا وجود الذات .

١) المصدر السابق : ص ٤٢

فهو وجود الأنا المرید ، أي الوجود الفردي الحق ، أو الوجود الحر المشتمل على جميع الإمكانيات والمتضمن معنى الاختيار. وأما الوجود الموضوعي فهو وجود زائف ، لأن الإنسان إذا انحدر إليه ، ملكته الأشياء دون أن يملكها . ومتى استطاعت الذات أن تختار أحد الممكنات لتحقيقه في العالم بإرادتها الحرة ، سمي هذا التحقيق الغيبي بالآنية ، والأصل الذي ترجع إليه الآنية في تفسير الوجود الممكن هو الزمان ، والزمان هو المقوم الحقيقي لجوهر الوجود^(١) والشعور بالوجود لا يتم بفعل الفكر المجرد ، بل يتم بالوجدان ، ومعنى الوجدان عند الدكتور بدوي « الملكة التي تعاني بها الوجود بما هو عليه في نسيجه المتوتر على حال عاطفة وإرادة ».

٥ - الاتجاه العلمي

الاتجاه العلمي : لما اطلع العرب على تقدم العلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية في أوروبا ، أخذوا ينقلون كتبها إلى لغتهم . لشعورهم بما لهذه العلوم من أثر عميق في التقدم الفكري ، والاجتماعي والاقتصادي . فنظرية التطور مثلاً غيرت الاعتقاد بوجود غرض يسير الكون نحوه عن قصد وعلم ، والحقائق التي انتهت إليها العلوم الفيزيائية أحدثت انقلاباً خطيراً في تصور الإنسان للعالم المادي فغيرت نظرية النسبية الخاصة والعامة ، كما رأينا في طبيعة المكان والزمان ، وغيرت نظرية الكم كما علمنا بطبيعة المادة والطاقة . ولم يكن في وسع العالم العربي أن يقف مكتوف اليدين أمام نتائج هذا التقدم العلمي الهائل ، فأخذ مفكروه يعنون بإحياء الروح العلمية ويؤلفون الكتب والمقالات في فلسفة العلوم ، فمنهم من وجد في نقد العلم وسيلة لإحياء الترعات الدينية والوجدانية ، ومنهم من وجد فيه مسوغاً للإعراض عن علم مابعد الطبيعة . ومن الذين أسهموا في إحياء الروح العلمية في العالم العربي يعقوب صروف ، صاحب مجلة (المقتطف) إذ . كان حلم صروف من خلالها « تنوير الأمة العربية ورفع مستواها الفكري والاجتماعي ، ولقد ساهمت هذه المجلة في القضاء على كثير من الخرافات والأساطير كمناجاة الأرواح وكشف البخت . ولقد مهد صروف من خلال هذه المجلة الطريق إلى الحرية الشخصية في النفوس وإشباع العلم الطبيعي والفلسفة العقلية وغيرهما . فكان داعية إلى حل القيود المتوارثة

(١) المصدر السابق : ص ٣٦

منذ القدم ، ومن خلال نهضة عربية فكرية مازال أثرها سائداً حتى يومنا هذا (١) ولقد حملت مجلته إلى النخبة العربية ، من المغرب إلى الخليج ، ومن الفرات الأعلى إلى منابع النيل ، زبدة العلم الحديث ، وخلاصة الفكر الأوروبي ، وكانت غاية أبحاثه العلمية القضاء على ما خلفه عصر الانحطاط ، ولا سيما العصر العثماني . من الجهل المدقع في المجتمع العربي جملة . والخرافات التي تشبث بها المشعوذون ، وراحوا ينثرونها بين السواد الأعظم من أبناء العروبة حتى صارت عند البعض حقائق تصعب إزالتها ، كالكتابة السحرية وغيرها . ولقد قال عنه (اسماعيل مظهر) صاحب مجلة العصور : « كانت غايته تلقيح الأفكار القديمة بأفكار جديدة ، وتغيير الأساليب القديمة بأساليب جديدة ، وقتل العادات العتيقة التي نكسب بها الفكر بعادات تلام مقتضى الزمان والمكان ، وذلك عن طريق تفهيم الجديد من المبتكرات العلمية والفنية والعملية ، ونقلها بالترجمة إلى عالم يجهلها » (٢) وهذا يتطلب وعياً عالياً وعقلاً راجحة وحكمة منطلقها العقل ، وأساسها العلم . يقول صروف : « ما من أحد يتعذر عليه أن يرى الفرق الشاسع بين رجل حكيم حصيف » (٣) الرأي ، حسن النظر في العواقب ، وبين بلية أبله لا يعي شيئاً ، أو غر أحمق يتقلب مع الأهواء ، كما لا يتعنر على أحد أن يحكم بأن الحجر الكبير أثقل من الصغير إذا كانا من نوع واحد . ولكن النسبة الحقيقية بين الحجرين لا تُعلم إلاً بالقياس أو الميزان ، وكذلك النسبة بين العقول لا تُعلم تماماً إلاً إذا وجد لها مقياس . . . والمقياس أساس كل العلوم الطبيعية والكيميائية » (٤) .

(١) سلبا ، ميخائيل - عيسى : سلسلة نوايخ الفكر العربي ، يعقوب صروف ، دار المصانف بمصر ، ص ٨ - ١٠ .

(٢) راجع المصدر السابق : ص ٢٢

(٣) الحصيف : الجيد الرأي .

(٤) المصدر السابق : ص ٥١ . ومن المعاصرين الذين نهجوا على طريق يعقوب صروف ابن أخيه هؤاد صروف ، وله عدة مؤلفات في هذا المجال وكذلك شاول مالك الذي شرح نظرية لشتاين النسبية وتكلم على الحقيقة العلمية ، وله في الفلسفة العلمية عدة مقالات ، ومنهم ساطع العصري ومنهم علي مصطفى مشرفة نشر عدة دراسات في العلم والتعاون ومنهم أيضاً مصطفى نصيف وله بحوث كثيرة في العلم وتنظيمه في البلاد العربية وأثره في التطور الإنساني ، ومنهم نقولا حداد حيث وضع كتاباً في

ومن الذين ساهموا في هذا المجال الأمير مصطفى الشهابي حيث له مقالات كثيرة في التفريق بين العلم والفلسفة ، والأخيلة الشعرية ، وفي ضرورة اتباع الأسلوب العلمي في البحث والتفكير ، وفيما كان عند بعض علماء العرب « كالحافظ وإخوان الصفا ، وابن البيطار ، وابن العوام . . . وغيرهم » من كتابات تبين أثر الحس في تكوين المعرفة . (١) ومن الذين أسهموا في انتشار روح العلم في مجتمعنا العربي في تلك الفترة من الزمن (شبلي شميل) إذ كان يعتقد أن « أعظم الأمور شأناً ، لا بل

هتمة الكون ، ونشر عدة مقالات في فلسفة التلحاح ، وجالبية (نيتون ، ومنهم نقولا جرجس شلمين ، حيث وضع كتاباً في النظرية الذرية والطاقة الذرية ، والقنبلة الذرية ، ومنهم فدي حلفط طوقان) كتاباً في تراث العرب العلمي ، وتوحيدهم العلمية وأسلوبهم في البحث ومنهم أسد رستم ، وقسطنطين زريق ، وضع الأول كتاباً في مصطلح التاريخ ، شرح فيه طريقة المؤرخ في البحث عن الحقيقة التاريخية ، ووضع الثاني كتاباً سماه (نحن والتاريخ) تكلم فيه على الثقافة التاريخية والتفكير التاريخي . ومنهم أيضاً د. عبد الكريم الياسي حيث ألف كتاباً عن نشوء الفيزياء الحديثة ، وتكلم عن تفكك المادة والطاقة الذرية ، والميكانيكا الموجبة ، واللاحتمية ، وعلاقى الارتباب ، وبجرية المكان ونظريات الجزء الذي لا يتجزأ . والحقيقة الفيزيائية ، والمعرفة العلمية ، والجهول العلمي الحديث . . . الخ ومنهم د. بديع الكسم إذ انتقد الفلسفة انتقاداً عقلياً في كتابه (فكرة البرهان اليتافيزيقي) قال : (إن المعنى الحقيقي للتصديق اليتافيزيقي هو المعنى الذي أرادته منه صاحبه ، لذلك كان له عنده دلالة واحدة لا إبهام فيها . . . والتصديق اليتافيزيقي يهدف إلى التعبير عن حقيقة ، وهذه الحقيقة تتميز عن غيرها بخطورة مفهونها الروحي ، فهي والحقيقة الدينية بمعنى شيء واحد ، وكل تصديق يتافيزيقي هو تصديق عقلي ووجداني مصحوب ببرهان ، ولو لا ذلك لما كان هذا التصديق أصح من ذلك . . . لذلك كان البرهان اليتافيزيقي في نظر صاحبه منتجاً كالبرهان العلمي) وبجملة ما يعمده إليه د. الكسم هو أن نضع أنفسنا في موضع الفيلسوف عند الحكم على مقاصده ، لأننا إذا أدركنا حقيقة مراميهِ أدركنا المعنى الذي أرادته من تصديقه ، إذ لا فرق من هذه الناحية بين البناء الفلسفي والبناء الهندسي ، كلاهما يقوم على ثبوتات مرصوعة والثقة بنفسه إلى الثقة بالوجود ومنهم أيضاً زكي نجيب محمود في كتابه (نحو فلسفة علمية) الذي أتجه فيه وجهة المنهج التجريبي . (الوضعية المنطقية) وقد بحث في كتابه هذا مشكلة الحقيقة وظواهرها ، ومشكلة الحق ، ومشكلة السببية ، والقانون العلمي ، ومشكلة الانتقال من الكيف إلى الكم ، ومشكلة المطلق والنسبي . . الخ .

راجع الإنتاج الفلسفي في مائة عام لجميل صليبا : ص ٣٩ - ٤٠ .

(١) المصدر السابق : ص ٣٦

أساسها جميعاً ، إنما هو العلم » (١) فالعلم هو المفتاح لغزو الكون ويشكل أكثر من طريقة لاكتشاف نظام — الترابط بين الأشياء . والعلم عند الشميل يعني النظام الميتافيزيقي الذي بناه (هلكسي) و (سبنسر) في انكلترا ، (وهاكل وبوختر) في ألمانيا على فرضيات (دارون الحذرة) وكان مؤلفه الرئيسي ترجمة شرح بوختر لأفكار (دارون) مع ملاحظات وإضافات من عنده ، وكان أساس ذلك النظام فكرة وحدة الكائنات . فجميع الأشياء تتكون من المادة بحركة عفوية وجدت منذ الأزل ، وستبقى إلى الأبد . والأشكال المتكوّنة ، أي المعادن والنبات والحيوان والإنسان تكون في كل مرحلة أكثر تمييزاً بعضها عن بعض ، وأكثر تعقيداً منها في المرحلة السابقة . وكل مرحلة تنبثق من المرحلة التي سبقتها بدون انفصال . وذلك بفضل قوى ملازمة أصلاً للمادة نفسها ، تتخذ بدورها أشكالاً مختلفة باختلاف المستويات ، بحيث أن ما يبدأ نوراً يصبح حركة ثم جاذبية ثم رغبة ثم حباً . والإنسان هو قمة هذا التطور ، والكائن الأول القادر على السيطرة عليه والمساهمة فيه عن وعي ، وذلك بتغيير ظروفه الخارجية والاستعاضة عن الصراع من أجل البقاء بالتعاون وتوزيع العمل . وهذا الإنسان لا يزال ساعياً لبلوغ كماله الذاتي ، وتنمية قواه العقلية ، والاستعاضة عن النزاع بالتعاون ، والإكراه بالتنظيم الإرادي ، والرغبة الأنانية في سعادته الخاصة بالسعي وراء سعادة الجميع . وهو يتساءل قائلاً : (هل هناك ماحو أبهج وأنفع من معركة تحول المادة وقواها ، والعلم بأن جميع الأشياء بالحقيقة واحد ؟ . لقد برزت الدعوة العلمية العلمانية على يد (شميل) في الوطن العربي ، أول من أدخل مذهب (دارون) في النشوء والارتقاء إلى العالم العربي عن طريق الترجمات والمقالات التي كان ينشرها في مجلة المقتطف . وكان شميل يرى في العلم أكثر من وسيلة لاكتشاف القوانين التي تسيّر الأشياء ، ومفتاحاً لأسرار العالم ، وطريقة للعبادة ، والعلوم الطبيعية في رأيه هي أمّ العلوم ، كما ألمحنا ، ونحن نشرح الاتجاه المادي . وقد دعا شميل إلى تعميم العلوم عن طريق التعليم ونشره على نطاق واسع . وهاجم المناهج الدراسية في عهده والعقلية الدينية التي ترفدها . ونادى بهدم مدرسة

(١) شميل ، شبلي : مجموعة شبلي شميل ، انظر المقدمة من ص ٢ - ٢ . راجع كتاب البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة ص ٢٩٧ - ٣٠١ . وراجع أيضاً كتاب محافظة التجلعات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ص ٢٣٦

الحقوق المصرية واستبدالها بمدارس علمية للكيمياء والطبيعات والميكانيك والرياضيات ، كما دعا إلى تدريس « العلوم الطبيعية في المدارس الابتدائية » ، وذلك من أجل فهم الواقع الطبيعي الذي يعيش فيه التلاميذ والاهتمام بقوانينه لبناء مدنية جديدة بطريقة علمية واقعية (١) فالعلم يعرفك مقام الإنسان الحقيقي في الطبيعة . فالمستقبل اليوم للعلم وللعلم العملي وحده فقط . ومن الذين أسهموا في هذا المجال أيضاً (فرح أنطون) إذ تأثر بالفكر الفرنسي الملحد الذي كان يقوده (ارنست رينان) و (لوازى) ورأى في العلم الأساس في بناء الفرد والمجتمع باعتبار أن الدين بدائي بطبيعته وعاجز عن مسايرة تطور الانسان ، فكان ينشر آراءه في مجلة (الجامعة) (٢) .

ولقد سار في هذا التيار العلماني كلٌّ من أحمد فارس الشدياق ، وناصيف اليازجي ، و ابراهيم اليازجي ، و بطرس البستاني ، وسليم البستاني وأديب إسحاق ، وفرنسيس مراش ، والشيخ طاهر الجزائري ، ومحمد كرد علي ، واسماعيل مظهر ، وجميل صدقي الزهاوي .

خامساً : مسألة العلم والدين

بعد أن حددنا الاتجاهات الفكرية في فكرنا العربي الحديث وتأثر هذه الاتجاهات في الفكر الأوروبي ، والفلاسفة الأوروبيين ، ومن أجل التعمق في معطيات الفكر العربي في مجالات حرية الفكر ، ستعرض لأهم مسألة دارحوتها النقاش بين المفكرين العرب ، وهي مسألة العلم والدين والأبعاد التي أحدثتها في فكرنا العربي في تلك الفترة . تُعرف الحرية العلمية على أنها إطلاق سلطان العلم فوق كل سلطان ، لأنه يعتمد في سلطة العقل ، والذي ميّز الإنسان فيه عن سائر المخلوقات . أما الحرية الدينية فتعرف على أنها عبارة عن حق الإنسان في اختيار عقيدته الدينية ، فلا يكون لغيره من الناس سلطان عليه فيما يعتقد ، بل له أن يعتقد ما يشاء في حدود ما يتيحها حرية الاعتقاد (٣) .

(١) المصدر السابق : ص ٤ - ١ - ١٨ - ٢٤

(٢) محافظة ، طي : اتجاهات الفكر العربي في عصر النهضة ص ٢٣٧ . راجع كتاب فرح أنطون الدين والعلم والمال ، مصر ، الاسكندرية ١٩٠٢ . راجع كتاب فرح أنطون ابن رشد وفلسفته ، دار الطليعة بيروت ، ط ١ ، آذار ١٩٨١ .

(٣) الصمدي ، عبد التمل : حرية الفكر في الاسلام ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، مطبعة العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٦٠ ص ٦

ويحتوي مفهوم الحرية الدينية على عنصرين أساسيين : الأول : ضميري داخلي . وهو يعني حق الإيمان بدين ما ، أو عدم الإيمان ، ورفض أيّ دين مهما اختلفت تسميته . والثاني استظهاري خارجي ، وهو يعني حق الفرد بنشر معتقده ما بين الآخرين ، ثم حريته بممارسة ما يفرضه عليه دينه من مراسيم وأعمال وطقوس (١) . وحول هذا المفهوم للحريتين ، انقسم الباحثون العرب : فمنهم من فهمها علمية محضة ، ومنهم من فهمها ضمن إطارها الديني ، ومنهم من فهمها مسألة توفيقية بين العلم والدين .

وفي الحقيقة ، كانت ردود الفعل الأولى عند المفكرين العرب ، على مظاهر الضعف والفساد والانحلال التي أصابت ردوداً دينية . وكانت أقوى الحركات الفكرية عندهم وأكثرها أصالة هي الحركات الدينية . ولقد قدّم الدين أول الحوافز لبعث المجتمع . فلقد قامت جميع محاولات الإسلام التي تمت قبل القرن التاسع عشر . على أيدي نفر من علماء الدين ، وكان المصلحون الدينيون أشدّ أثراً بين جميع القوى والتيارات العاملة للإصلاح .

ولقد كانت الدعوة الوهابية (٢) ، أول رد فعل ديني على مفاسد المجتمع العربي في العصور الحديثة ، إذ دعا مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (١١١٥هـ - ١٢٠٣م) إلى العودة إلى الإيمان في نقائه وبساطته الأصلية ، وإلى طرح البدع التي تراكمت عليه مع الزمن حتى طغت على شكله الأصلي ومعناه . وكانت تعاليمه ترمي إلى تنقية الإيمان وبعث المؤمنين (٣) . وقد هاجم ابن عبد الوهاب ماعدّة شركاً بالله وكفراً بعقيدته من بدع وخرافات ، فحارب زيارة أضرحة الأولياء ، وإقامة الموالد ، وممارسة الأذكار ، التي تحفل بالغناء والرقص ، واتخاذ الرق والتمايم للوقاية ،

(١) ملحم حسن : محاضرات في نظرية الحريات العامة ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، ص ٥٥

(٢) تنسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، من بني تميم ، ولد في قرية الميمنية في نجد ١١١٥هـ - ١٢٠٣م .

(٣) عز الدين ، نجلاء : العالم العربي . ترجمة محمد عوض إبراهيم ، محمد يوسف نجم ، محمد دويك . برهان الدين البقائي ، دار احياء الكتب العربية ، ص ٩٥ .

وخسران الرّف، والتأثّق في الملبس والمأكل، وندّد بشرب الخمر والقهوة وغيرهما، وعدّ العياقة والكهانة والتطيّر والتنجيم من الشيطان، وأنكر على الصوفيّة تأويلاتهم، ورفض التسليم بما ادّعوه من كرامات^(١). وقد درس ابن عبد الوهاب كتب ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، فتأثر بهما وبالإمام أحمد بن حنبل في معظم رسائله وفتاواه. ودعا إلى العودة بالإسلام إلى صفاته الأوّل في عهد الرسول وخلفائه الراشدين، وهو الذي فتح باب الاجتهاد بعد أن ظلّ مغلقاً منذ القرن الرابع الهجري. فكان له فضل كبير في تحرير الفكر الديني عند المسلمين، بعد أن ظلّ مكبلاً طوال ثمانية قرون^(٢).

وقد نادى بالأفكار الوهابية ذاتها، محمد بن علي الشوكاني المولود في اليمن (١١٧٣ - ١٢٦٠ هـ م). وقد سار على نفس النهج. وكذلك (شهاب الدين محمود الألويسي) المولود في بغداد عام (١٢١٧ - ١٨٠٢ م) (ومحمود شكري الألويسي) (١٢٧٣ - ١٣٤٢ هـ ١٨٥٦ - ١٩٢٤ م). إلّا أنّ الأخير جمع بين مبادئ الدعوة الوهابية ومبادئ النهضة العلمية العربية الحديثة، في الاهتمام بالعلوم غير الدينية، مثل التاريخ والفلك^(٣). كما كان للسّنوسية - ١٨٥٩ التي أسسها محمد بن علي السنوسي المولود في الجزائر عام ١٧٨٧ م، والذي استقر في نهاية المطاف في ليبيا، والتي جمعت بين النظرة الوهابية للإصلاح الديني، وغحسن الطرق الصوفيّة، كان لها أثر لا يخفى في مسألة التجديد للفكر الديني، إذ اتخذ الكتاب والسنة أساساً لهدم الخرافات والبدع التي أثّلت عقيدة الناس، واقتدى بالرسول العربي (ص) مثلاً أعلى في السعي والعمل المثمر، وتميزت دعوته بالبساطة، والابتعاد عن الحكم المغلقة التي يتعذّر فهمها. . . ودعا إلى فتح باب الاجتهاد على طريقة محمد ابن عبد الوهاب^(٤). كما كان للمهدية التي أسسها (محمد بن أحمد بن السيّد

(١) حروف، فؤاد: الفكر العربي في مائة عام، ص ٢٧٨، انقل لتوفيق الطويل، راجع كتاب زعماء الإصلاح في العصر الحديث، لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٢٩ ص ١٠-٢٥

(٢) محالقة، طي: الاتجاهات الفكرية عند العرب، المصدر السابق ص ٤٢.

(٣) نفسه: ص ٥٥

(٤) حروف، فؤاد: الفكر العربي في مائة عام ص ٢٨٠. راجع المصدر السابق، الاتجاهات الفكرية ص ٥٧

عبد الله ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م) الملقب بالمهدي ، والذي عاش في السودان ، الأثر الواضح في الدعوة إلى تجديد الإسلام والعودة به إلى منابعه الأولى . . . ودعا إلى الجمع بين المذاهب الأربعة ، والافتراء بمذهب اجتهادي خاص ، هذا إضافة إلى المناذرة بالأفكار التي نادت بها الوهابية (١) وفي ظل هذه الحركات الدينية ، وبخاصة (الوهابية ، والسنوسية) نبتت حركات الإصلاح الديني واتجاهاته الحديثة في التجديد الإسلامي ، في الفترة التي نعيشها بدراسنا ، وكان أئمة هذا الإصلاح : جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، ورشيد رضا ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وخير الدين التونسي ، وعبد الحميد بن باديس . . . وغيرهم ممن ساروا في ركبهم . وفي الفترة التي نحن بصدددها ، كان الغرب يفتق على قضايا جديدة طرحها العلم منها مذهب داروين وأتباعه في التشوُّع والارتقاء . ولقد كان أكثر الناس حماسة للتحرر من السيطرة الدينية ، إلى حدِّ الكفر بها (رينان ولوازي) وأمثالهما ، في الحقل الديني الصَّرف و (سبنسر) في الحقل الاجتماعي . ففي نظر رينان « الكتاب المقدس ، من حيث إنَّه كتاب ، يخضع للبحث التاريخي الصَّرف ، بصرف النظر عن كونه - في نظر المؤلفين ، مصدر إلهام إلهي . وهذا يعني أن الباحث يمكنه الاستغناء عن بحث العناصر التي تتجاوز التاريخ في الكتاب والتي تمس الإلهيات ، لأن العلم أداة للمعرفة إلى العقل . والعقل وحده ، لا يُطلب منه أن يأتي بنتائج هي من حقل غير حقله العلمي . . . وقد سار (لوازي) في خطوات مواطنه (رينان) مبسِّطاً في مادعاه (النظرة التاريخية) فقال : « إن الكتاب المقدس كتاب ديني يتوخى فائدة القارئ المؤمن ، لا الحقيقة التي يهدف إليها العلم . » (٢) . وقد تسرَّبت هذه الاعتقادات إلى بلادنا العربية ، فتبنَّاها الدكتور (شبلي شميل) الذي رأى أن العقل البشري وحده كافٍ لتزويد الإنسان بالمعطيات التي تكفل له بناء شخصيته ومجتمعه . وإن الإلهام الإلهي ، كما يسمونه ، لا يصلح في النهاية لأن يكون قاعدة مكيئة للمجتمع ، لأنه أتى في حقبة لاحقة بالنسبة إلى الشرع والدولة . يقول شميل : « أصل العقائد

(١) محاضرة ، علي : الاتجاهات الفكرية ، ص ٦٨

(٢) حروف ، هؤاد : الفكر العربي . في مائة عام ، راجع دراسة الفيلسوف هزيم ص ٢٥٢ - ٢٥٤ . في نفس المصدر .

جميعاً وهم الإنسان، إذ كان في عهد الحشونة. وكما نشأ هذا الوهم في الإنسان سار معه أيضاً ونما فيه ، كما نما هو من أدنى إلى أعلى . فكان الإنسان كلما ارتقى درجة في الحضارة يرقى فيه إلى ما يوافق حالته منها ، حتى جعله قاعدة أبحاثه العقلية ونظرياته الفلسفية ، وصار علّة قضاياها الأولية وأفكاره الغريزية ، لأن العقل إذا أحبّ أمراً تفرّغ له ، وتفتن فيه وعزّزه بأنواع التصوّر ، حتى إذا كان هناك وهم لا يعود عنده ريب في كونه حقيقة^(١) . وبلي شميل في هذا الاتجاه (فرح أنطون) ذو الثقافة الفرنسية ، فيأخذ بمذهب (رينان) ويعلن تبنّيه لنظرية (لوازبي) التاريخية . هذا وقد لاقى كلّ من (الشميل) و (أنطون) المؤيدين في الوطن العربي لوجهة نظريهما . وبذلك يكون الصراع بين العلم والدين قد انتقل من الغرب إلى منطقنا العربية . فقد كان عندنا الدين ، ولم يكن عندنا العلم ، الذي لو وجد ، فلربما تحدّى الدين وناقضه من حيث هو طريقة للمعرفة .

ويرجع الخلاف التقليدي أصلاً ، بين رجال الدين ورجال العلم . إلى اعتراض الدين بالغيبات ، وتأثيرها في حياة الناس ، أفراداً وجماعات ، وإنكار العلم لهذا النوع من التفكير وعدم إقراره لغير ما هو ثابت من قوانين الوجود على نحو حسيّ . وليس معنى ذلك أن رجال الدين يرون أن قوانين الحياة كلها سرّ مغلق ، ليس من شأن الإنسان أن يعرف من حقيقة أمره شيئاً ، كما أنه ليس معناه أن رجال العلم يزعمون أنهم قد اكتشفوا كلّ ما في الحياة من نواميس ، وإنما يقصد بذلك (أن العلم إنما يؤمن باقتداره الكامل على اقتضاء أثر هذه النواميس والنظم ، والوصول منها إلى أعماق أغوارها) . وكل ما في الأمر أن بعضها قد كشف عنه وأمكن إثباته على نهج علمي ، وأن البعض الآخر لمّا يثبت حتى اليوم ، وهو ينتظر أن يكشف عنه تقدّم العلوم وتطوّرها . وأما الدين ورجاله . فموقفهم أكثر تحفظاً . إذ يسلمون « ما لا نعرف من الغيب أبعد أثراً في حياتنا النفسية ممّا نعرف من العلم »^(٢) . ولقد انقسم المفكرون العرب بخصوص هذه المسألة ، قسمين أساسيين :

(١) شميل ، شيلي : المجموعة ، ج ١ ، ص ٥١

(٢) هيكل ، محمد حسين : الإيمان والعرفة الفلسفية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ١ ، ١٩٦٤ ، ص ٢ من القتيبة .

القسم الأول : ويمثله جمال الدين الأفغاني ومدرسته .

القسم الثاني : ويمثله شبلي شميل ومدرسته .

فالقسم الأول ، كانت له وجهته العملية في التوافق بين الدين والعلم .

والقسم الثاني ، تركزت وجهته في تأييد العلم وشن حملة عشواء على الدين . لقد فهم الأفغاني المسألة من خلال باب الاجتهاد في الدين « ما معنى باب الاجتهاد مسدود ، وبأي نصّ سدّ باب الاجتهاد ؟ »^(١) . وهكذا من الواجب أن نفكّر الدين بما يتلاءم والعلم ، فإذا « لم نلاق في القرآن ما يوافق صريح العلم ، من الكلمات ، اكتفينا بما جاء فيه من الإشارة ، ورجعنا إلى التأويل ، إذ ، لا يمكن أن تأتي العلوم والمخترعات بالقرآن صريحة واضحة »^(٢) . وهذه دعوة واضحة من جمال الدين للاعتماد على العقل . إذ ينبغي علينا « أن نعلم أن كل تعليم ، إذا كان حقاً في ذاته ، ولو خالف المألوف ، وكان أنصاره قلائل ، فمن الحكمة أن لا يمتنع لقلة الأشياء والتصرّاء ، أو لكثرة جماهير المخالفين والمقاومين . . . بل يجب أن يُنظر إليه بعين البحث والنقد الصحيح »^(٣) . ويجب أن لا يهمنّا هنا هؤلاء المقاومون والمخالفون ، لأنّه لا يصدق « أن أحداً من البشرية يمكنه تخطي المألوف ومخالفته بسهولة . فهناك عقبة ، وهوة لا يبلّغها ، ولا يجتازها إلاّ فحول الأبطال ، ونوابغ الرجال ، إمّا بالإرغام أو بالحكمة ، وعظم الهمة »^(٤) . فالأنبياء كان عدد أتباعهم قلائل ، وسادوا العالم لأنهم على حق^(٥) . فمخالفة المألوف أمر عظيم ، وما يحتاجه من الجرأة وعلو الهمة أكبر وأعظم . من هذا المنطلق « لا ينبغي ولا يصحّ أن يخالف الدين الحقائق العلمية »^(٦) ، وإن الله قضى بفضل العلم بدون قيد ولا تخصيص في

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٢٢٠

(٢) المصدر السابق : ص ٤٤٠ - ٤٤١

(٣) نفسه : ص ٤٣٦

(٤) المصدر السابق : ص ٤٣٦

(٥) نفسه : ص ٤٢٧ - ٤٢٨

(٦) نفسه : ص ٤٣٦

رأي (محمد عبده). فالمسلم مُطالب بطلب العلم من الصين ، ولم يكن في الصين مسلم على عهد النبي (ص) . . . إذ لاشيء يتقلب عند النفس الإنسانية لذّة بنفسه ، وإن كان في أوّل أمره مطلوباً بالغيرة (مثل العلم) ، فطلب العلم أولاً لحاجتك إليه في تقويم معيشة ، أو ترفيه حال ، أو دفاع عن نفس وملة ، ثم لا تثبت إن أوغلت فيه ، أن نجد اللذّة في العلم نفسه ، فتصير اللذّة بتحصيله والوصول إلى دقائقه غايةً تُقصد بنفسها ، وتضمحلّ فيها كل غاية سواها . وعلة ذلك ظاهرة ، فالعلم مسرح نظر العقل ، والعقل قوة من أفضل قوى الإنسان ، بل هي أفضلها على الحقيقة . . . لاشيء عند الإنسان ألدّ من كشف المجهول ، وإحراز المعقول . . قال إمام جليل : وطلبنا العلم لغير الله ، فأبى أن يكون إلّا الله ^(١) . ولذلك من الواجب علينا « أن نجد السير في اكتساب المعرفة الصحيحة من أيّ أفق بزغت شمسها . . . ولا بد لنا هنا ، أن نرجع إلى تاريخ أمتنا القديم ، وننظر إلى شؤون معاصرنا من الأمم ، ونطلب الوسائل المساعدة لنا على مظاهرتهم ، ومباراتهم في القوة والشوكة والعزة والسّطورة ^(٢) وهذا لا يتم إلا عن طريق العلم . ولذلك من واجبنا ، وهذا يستوجب في نظر محمد عبده تنقية الدين من البدع والخرافات التي أغرقت الناس في الجهل وأبعدتهم عن سلوك طريق العلم ، وذلك من خلال الجُمود الذي أصابهم ، والبعد كلّ البعد عن روح الإسلام « إن ما وصف من الجُمود لا يصح أن ينسب إلى الإسلام » ^(٣) . وهذا بطبيعة الحال سببه الإذعان إلى القدر الذي هو « من أسباب انحطاط المسلمين ، والشرقيين عموماً ، إذ أورثهم الكسل وانتظار ما سيأتيهم من الغيب . وهذا سوء فهم سببه سوء فهم أهل هذه العقيدة » ^(٤) . والعاقِل يرى الفرق الجليّ بين مسألة اختيار العبد في أفعاله ، وبين أثر القدرة الإلهيّة في أخلاق الأمم فاختيار العبد في أفعاله ممّا يقرّ به الوجدان ولا ينكره إلّا من جهل نفسه » ^(٥) . فالإنسان

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٢ ، ص ٩٨

(٢) التلخيص السليق : ج ٢ ، ص ٦٣

(٣) نفسه : ج ٢ ، ص ٣١٧

(٤) نفسه : ج ٢ ، ص ٤٨١

(٥) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩

لم يخلق ليقاد بالزمام ، ولكنه فطر أن يهتدي بالعلم » (١) وهذا لا يكون إلا بالاعتماد على العقل الذي أطلق الاسلام سلطانه ، وحرّره من كل قيد ، وخلّصه من كل تقليد كان قد استعبده ، فردّه إلى مملكته يقضي فيها بحكمه وحكمته بدون خضوع إلا لله وحده ، والوقوف عند شريعته . وبهذا تمّ للإنسان بمقتضى دينه أمران عظيمان ، هما : استقلال الإرادة ، واستقلال الرأي والفكر ، وبهما كملت له إنسانيته » (٢) . لكن محمد عبده يرفض أن يذهب الإنسان في حرية رأيه هذه إلى نقض أصول الدين » (٣) . لكنه يقتدي بالخلفاء والأمراء الذين أخلّوا بيد العلم والعلماء » (٤) . ويؤيد التوسّط بين الجبر والاختيار الذي يعتبره « مذهب الجدل » والعمل وصدق الإيمان » (٥) . لأن أعمال الرسول وصحابته من بعده ، لم تكن اتكاءً على القدر ، بل هي نشاط وعمل ذوووب . هكذا سلك محمد عبده ، هذا الاتجاه سلوكاً توفيقياً بين الدين والعلم ، لتحقيق غرضين أساسيين من العلوم « أحدهما تكميل النفس وترقية العقل ، وثانيهما العمل بالعلم » (٦) . على حدّ تعبير رشيد رضا . أمّا الاتجاه الثاني الذي يمثله شبلي شميل ، فقد شنّ حملة شعواء على الدين ، وطالب بالأخذ في معطيات العلم . فالشرائع في نظره أشدّ ضرراً على المجتمع من ضرر الاستبداد نفسه ... ففصل الدين عن الدنيا أمر ضروري .. وإنّ دين الإنسان الحق هو العلم ، ومزيّته على سائر الأديان أنه نظيرها ، يعلم الإنسان ماتعلّمه الأديان ويقومها في أنه لا يجوّز عليه مايجوز عليها من تحكّم الإنسان بها في الإنسان ، ولا تقيده نظيرها بزمان أو مكان ، فالدين الحق هو العلم الصحيح » (٧) ويدعو شميل إلى الأخذ بتعاليم الفلاسفة والابتعاد عن الأديان ، لأن « تعاليم الفلاسفة تطلق للحقل حرية الفكر لكي يتصرّف بالأشياء بحسب الزمان والمكان ، فلا تعلّمهم بخيرٍ مطلق أو

(١) المصدر السابق : ص ٤٣

(٢) نفسه : ص ٤٤

(٣) نفسه : ص ٢٠٦

(٤) نفسه : ص ٢٠٨

(٥) نفسه : ص ٢١٠

(٦) رضا ، رشيد : « مختارات سياسية » ، من مجلة المنار ، ص ١١٥

(٧) شميل ، شبلي : « المجموعة » ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٢٠

شرّ مطلق ، وإن المصطلح عليه أنه خير وشر عند قوم ، ليس كذلك عند قوم آخرين ، وبالعكس من ذلك الديانات ، فإنها تقيّد العقل . إذ تُعلم بخير مطلق وشرّ مطلق . . . وهذا الإطلاق لا يوافق إلّاها . . . فيضطهد الإنسان بعضه بعضاً ، وهو يعتقد أنه يفعل الخير ، لأنّ شريعته تُريه أنّ الإيقاع بمن ليس على شاكلته ضروري ، وخير مطلق للوجود عموماً ، فضلاً عن أنّ الديانات إذا ما أُلقيت مقابلها في أيدي الرؤساء تصبح آلة لتنفيذ أغراضهم فتكثر الشرور والفتن في العالم (١) . فلو نظرنا إلى التاريخ ، لرأينا على صفحاته من الدم سطوراً ، لو جمعت لكانت بحوراً . وما سببها إلّا العداوات التي أثارها الديانات (٢) . فرؤساء الأديان من كلّ دين وصلة ، علموا الناس حتى غير ما تأمرهم به الأديان . وكم قاموا يبيعون دينهم بدائق . وفرطوا بمال الأيتام ، وكم خدموا به أغراض عبثة حكاهم ليقتسموا معهم الدنيا ، ولو داسوا الدين بالأقدام « فلو كانت الإنسانية في كلّ الدنيا ، ونسرت لحم رؤساء الأديان الذين هم وحدهم المسؤولون عن كلّ الفظائع التي ارتكبت ، ولا تزال ترتكب باسم الدين ، نسرة نسرة ، لما وفّت حق الانتقام منهم ، لما جنوه حتى اليوم على الإنسان » (٣) . ولا يفوت شيلي شميل في هذه الحملة على الدين ورجال الدين ، من أن يعتذر للأنبياء قائلاً : « عفوكم أيها الأنبياء الكرام على قولي ، وأياها الرجال العظام ، على قول آخرين ممّا جناه باسمكم على الإنسانية هؤلاء الجُهلة الطغام الذين قلّم فيهم ، إنّ لهم عيّن ولكنهم لا يبصرون ، وأذنين ولكنهم لا يسمعون ، صمّ بكم عمي ، فهم لا يرجعون » (٤) . وقد سار على نهج شميل في هذه النظرية كلّ من جبران خليل جبران ، وخليل صليبي الزهاوي (٥) .

(١) المصدر السابق : ج ١ ، ص ٥٣ ، وفي هذا المجال يثني شميل على ثورة لوثر الدينية ، وإنها مهدت للثورة الفرنسية ، التي دفعت العالم في ميدان التقدم وذلك بما نهبت من الغواطروسهلت للعقل من التفكير والبحث ، راجع المصدر ذاته ص ٥٣ - ٤ .

(٢) نفسه : ج ١ ، ص ٥٢ .

(٣) نفسه : ص ٢٢٠ .

(٤) نفسه : ص ٢٢١ .

(٥) يقول جبران خليل جبران : (أنا من القائلين بسنة النشوء والارتقاء) راجع مجموعة جبران خليل جبران ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، ويقول جميل صديقي الزهاوي (المذهب القويم في رأيي مذهب (داروين) في النشوء والارتقاء ، وقد تبمته ، ولم يتبعه أحد في العراق فيري . . راجع الزهاوي دراسات ونصوص ، ص ٦٢ .

ولم يكن هذا الصراع مقتصرأ على العرب ، أنفسهم بل تدخل في هذه المسألة مفكرون أجنب . فقد ألقى (رينان) في السّريون محاضرة هاجم فيها الدين الإسلامي ، وبما قاله : « إن الإسلام لا يشجّع على العلم والفلسفة والبحث الحرّ ، بل هو عائق لها ، بما فيه من اعتقاد بالغيبيّات وخوارق العادات والإيمان التام بالقضاء والقدر . ومن اشتغل بالفلسفة من المسلمين اضطهدوا أو أحرقت كتبهم ، أو كان في حماية خليفة ، أو أمير مؤمن في الظاهر غير متدين في الباطن . ومع ذلك فما وصل إليه هؤلاء الفلاسفة ليس له قيمة كبيرة فهو ليس إلا فلسفة اليونان مشوّهة . . . ومع أن رينان يعترف أن في دين الإسلام تعاليم ومبادئ عالية القيمة رفيعة المقام ، وهو يتأسّف أن لا يكون مسلماً ، لشعوره بمجازية الاسلام . لكنّ الإسلام في رأيه ، يحجب العقل عن التأمل في حقائق الأشياء . . . وأنّ عقول أهل البلاد الإسلامية قاصرة ، وما يتميز به المسلم هو بؤغضه للعلوم ، واعتقاده أن البحث كفر ، وقلة عقل ، ولا فائدة فيه . . . وختم محاضرته بالإشادة بقيمة العلم ودعوة الأمم كلّها ، شرقية وغربية ، إلى الهجوم عليه . . . فالعلم روح كل هيئة اجتماعية ، وبه تتقدم الأمم ، وبه يتحقق العدل ، وبه يستخدم العقل القوة . . . وهو لا يساعد إلا على التقدم المؤسس على حرمة الإنسان وحرية» (١).

وهذا الهجوم من قبل (رينان) على الدين الإسلامي قبول ببرد عنيف من قبل المفكرين العرب ، وممن رد عليه (حسن عاصم) (وجمال الدين الأفغاني) إلا أن ردّ الأفغاني كان هادئاً . إذ لم يعجب (حسن عاصم وإخوانه) إذ مدح رينان على بحثه وإنصافه ، وقال إنه استفاد من محاضرته استفادة كبيرة . لكنّه أشاد بدور الإسلام وأنه لا يعارض العلم بل يعتمد عليه ، وإن للعرب فلسفة ، ولها أصالتها ، لكنّ الظروف التي مر بها الاسلام ، والعرب ، حالت دون ذلك . والسبب في ذلك تقهقر الدين ، وجهل العرب . ففي الماضي كانوا شعلة هم ودينهم . ثم تعرض لانطفاء هذه الشعلة ، وختم ردّه بقوله : ان العقل لا يوافق الجماهير وتعاليمه لا يفقهها إلا نخبة من المتنوّرين ، والعلم على ما به من جمال - لا يرضي الإنسانية كلّ الإرضاء ، وهي التي تتعطش

(١) أمين ، أحمد : زعماء الإصلاح ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩ ، ص ٨٦

إلى مثل أعلى ، ونحب التحليق في الآفاق المظلمة السحيقة التي لا قبل للفلاسفة والعلماء برؤيتها أو ارتيادها (١).

أما محمد عبده ، فقد ردّ على (رينان) بأسلوب غير مباشر ، حمل من خلاله على رجال الدين الذين أفقدوا الدين معناه ، إذ أوصلوه إلى حالة الجحود ، الأمر الذي (سمح للطاعنين) أن يحكموا على الإسلام إنه عثرة في طريق المسلمين ، يسقط بهم دون أن ينالوا فلاحاً في سعيهم ، أو نجاحاً في أعمالهم ، فمن أين يكون هذا الجحود ، إن لم يكن من طبيعة الدين؟ ومن أين يكون ناشئاً من أصول الدين؟ فإن لم يسلم بأن هذا اضطهاد ، وإن الاضطهاد من لوازم الدين الإسلامي ، فعليك أن تسلم بأنه عداوة للعلم ، أو اشتزاز منه ، أو استهجان له ، أو احتقار لشأنه ، وأحد هذه الأمور كاف — إن عمّ بين المسلمين في أن ينفر بهم عن كل مجد ، وأن يحرمهم من كل نفع وأن يحقق فيهم ما تنبأ به (رينان) وغيره . فقال: (هذا فيه شبه من الحق ، ولمعة من الصدق ، أما مانسميه خولنا من سجن من قال بقول السلف ، فليس الحامل عليه التمسك بالدين ، فإن حملة العمام إنما حركهم الحسد لا الغيرة ، وما أصدره الأمر بالسجن فهو من مقتضيات السياسة والخوف من خروج فكر واحد من حبس التقليد ، وتنتشر عدواه ، فيتنبه غافل آخر ويتبعه ثالث ، ثم ربما تسري العدوى من الدين إلى غير الدين . . . إلى آخر ما يكون من حرية الفكر (٢) بشكل عام نستطيع القول إن هذه الصراعات الفكرية في العالم العربي فيما بينهم ، ومع غيرهم من المفكرين الغربيين ، كان سببها إدراك العرب ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، أن من أسباب تفوق أوروبا وقوتها اعتمادها على العلوم التطبيقية وتطويرها ولهذا أقبلوا عليها إقبالاً شديداً . ولقد دعا كل من رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي إلى ضرورة اقتباس العلوم الفرنسية وتحقيق النهضة المتوخاة عند المسلمين ، مؤكدين أن ذلك لا يتعارض مع الدين الإسلامي . وهذا لا يتم إلا (بتجديد فكرنا التشريعي ، لأن الحالة الراهنة تقتضي أن تكون الأقضية والأحكام

(١) المصدر السابق : ص ٩١

(٢) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٣ ، ص ٣١٦

على وفق معاملات العصر ، بما حدث فيها من المتغيرات الكثيرة المتنوعة بتنوع الأخذ والإعطاء من أمم الأنام . . . ودعا الطهطاوي إلى الأخذ من علوم الغرب في التشريع والتقنين ، كما أخذ الغرب منّا (إن الذي جاء به الإسلام من الأصول والأحكام هو الذي مدن بلاد الدنيا على الإطلاق^(١)). ولقد ذهب المجددون في الإسلام ، أمثال جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ورشيد رضا ، إلى أن العلم لا يتناقض مع الدين ، وإلى ضرورة التوفيق بينهما ، ولو أدى ذلك إلى التأويل في تفسير القرآن الكريم . واعتقد هؤلاء أنّ ربط العلم بالدين كنفيل بأن لا تحمل العلوم الغريبة الحديثة ، اتجاهات أخلاقية تتعارض والدين الإسلامي .

ورافق هذه الدعوة لإنشاء العديد من المدارس والمعاهد العلمية في مصر وبلاد الشام والمغرب العربي ، تدرس العلوم الحديثة ، ونشأ عن ذلك ردّ فعل مضادّ في العالم العربي. وبرز إلى الوجود تياران فكريان في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أحدهما يضمّ المفكرين التقليديين ، والثاني يمثله المفكرون الإصلاحيون الليبراليون. وقد وقف التيار الأول موقف العداء من العلوم الغربية ، مكتفياً بالعلوم الشرعية الإسلامية . بينما وقف التيار الآخر موقفاً إيجابياً من تلك العلوم ، واعتبرها الأساس لقيام الحضارة المتفوقة ونموها ، ورأى ضرورة اقتباسها والأخذ عنها دون تردد. وكان هذا التيار يضمّ جناحاً معتدلاً يمثله . قاسم أمين ، وأحمد لطفي السيد وسعد زغلول ، ورشيد رضا ، ومحمد فريد وجدي . وجناحاً آخر متطرفاً يضمّ ، يعقوب صروف ، وفارس نمر وجرجي زيدان وحركة الفلسفة العلمية بزعامة الدكتور شبلي شميل ، وفرح أنطون ، وأكد الجناح المتطرف على اعتبار أنّ العلم هو الأساس ، والتقليل من أهمية الدين. وبرزت الدعوة العلمية العلمانية على يد شبلي شميل . فكان أول من أدخل مذهب (داروين)^(٢) في النشوء والارتقاء إلى العالم

(١) الطهطاوي ، رفاهه رافع : الأعمال الكاملة ، ص ١٥٩

(٢) راجع كتاب الإسلام ونظرية داروين ، لـ محمد أحمد جاسم ، ترى معارضة الدين الإسلامي لهذا الملأ ووجود الملأ التي أحدثها . الكتاب طبع في مطبعة شركة الطبع والنشر اللبنانية ، ط ١ ١٩٦٤ . راجع أيضاً الاتجاهات الفكرية عند العرب ، لملي سقطة الصبر السابق ص ٢٣٦ - ٢٤٢ . وراجع كذلك الفكر العربي في مائة عام ، لـ فؤاد صروف للصبر السابق في مقالة لانطايوس هزيم ص ٢٥٧ - ٣٦٨ .

العربي عن طريق المقالات والترجمات التي كان ينشرها في مجلة (المقتطف) . وكان شمیل يرى في العلم أكثر من وسيلة لاكتشاف القوانين التي تسيطر الأشياء . وإنما مفتاحاً لأسرار العلم وطريقة للعبادة . وكان لمذهب داروين تأثير كبير على مفكري القرن التاسع عشر . وأحدث ردود فعل عنيفة لدى المفكرين العرب . فانقسموا بين مؤيد للمذهب ومعارض له . ولقد وقف التقليديون والاصلاحيون منه ، وعلماء الدين ورجاله كافة . الموقف المعارض لهذا المذهب ، بينما أيده أصحاب حركة الفلسفة العلمية . أما الجناح المعتدل ، فقد وقف منه موقفاً معتدلاً ، أي إنه يأخذ به . ولكنه لا ينكر الدين أو يتهم عليه .

وقد عبر عن هذا الموقف اسماعيل مظهر في كتابه : ملتي السبيل إذ قال : (إن المذهب النشوء والارتقاء من الأثر في فروع العلوم الحديثة . ما يجعلني أعتقد تمام الاعتقاد . بأن المذهب جدير بأن يقف الانسان أكبر شطر من حياته وجهوده في سبيل درسه ونقله إلى العربية . وأبناء الضاد على أبواب انقلاب علمي أدبي أخذت معاوله تهدم في بناء أساليبنا القديمة لتحل محلها أساليب حديثة للتفكير) . وعرض اسماعيل مظهر معبراً عن موقفه الوسط قائلاً : أحطت في هذا الكتاب بنقد رجلين من رجال القرن الماضي ، هما الدكتور شمیل ، والسيد جمال الدين الأفغاني ، لما كان لأولهما من الأثر في نشر المذهب الدارويني مشعباً بالرأي المادي ، ولما كان لثانيهما من الأثر في العمل على نقض المذهب ، قضاءً لمعتقده من أن نشر هذا المذهب ، قد يفسد من طبيعة الشرقيين وتقاليدهم أكثر مما ينفعهم . فقدت الدكتور شمیل لأنه اتخذ مذهب النشوء منسوباً إلى (داروين) ذريعة لإثبات المذهب المادي الذي اعتنقه ودافع عنه طوال أيام عمره . وأسهب في نقدي رسالة (الدهريين) التي كتبها السيد الأفغاني إسهاباً ، كانت بغيتي فيه شرح الأصول العلمية التي تركز عليها فكرة النشوء ، أكثر من تعمد النقد لذاته . ذلك لما في تلك الرسالة من بُعد عن تحجة التحقيق ، وتخط في شرح الحقائق الطبيعية والمذاهب الفلسفية ، مما حدا بالكثيرين من أبناء الجيل الماضي إلى أن ينظروا إلى العلم الطبيعي ، نظرة الجزع والاستكراه (١) .

(١) مظهر ، اسماعيل : ملتي السبيل في مذهب النشوء والارتقاء ، عني بنشره ، الياس انطون الياس ، صاحب الطبعة المصرية بمصر ، بدون تاريخ ، ص ٤ - ٦ .

ويخلص اسماعيل مظهر إلى نتيجة مفادها أن الأخذ بمعطيات التطور القائمة على العلم لاتعارض مع الدين ولا تبرّر لأتباعها سلوك طريق الإلحاد . (أما وأنّ ليس لنا في هذه الحياة سوى طريق الهوى ، وطريق الرشاد ، وكلاهما يسلم إلى الفناء المحتوم الذي لانعرف وراءه غاية ، فالواجب أن لانبذل أنفسنا في هذه الحياة رخصية فتذهب بدءاً ، لندرس ونستعمق في الدرس ، ونسائل الطبيعة الخالدة علّها تفيض علينا بشيء من أسرارها الخفيّة العميقة ، حتى نبذل النفس غالية » (١) .

كلمة لا بدّ منها : إن المجتمع العربي كان يفتقر في تلك الفترة إلى الوعي العلمي : كانت المهمة الرئيسة للمصلحين العلمانيين : المحافظة على القيم الدينية واعتبارها أساساً لحركة إصلاحية . لكنّ الحقيقة الصارخة أن الفكرة الإصلاحية قد فشلت في أن تصبح نقطة التقاطب للحركة الإصلاحية ككلّ ، بل إنّها أصبحت موضع معارضة العناصر المجددة على الطريقة الغربية والعناصر العلمانية ، كما لاحظنا . فتحوّلت جهودها ، عبر التغيير المترايد ، إلى مواقف عمومية حرفيّة جامدة ، وبالتالي . فقدت القيم التقليدية صلتها بالواقع . فلم تحفظ القيم التقليدية ، ولم تكتسب العلوم الغربية . وأثبتت التجربة العامّة في مجال الاستعارة والثقافة ، أن شيئين ممكن أن ينقلا في شكل كامل : البضائع الجاهزة والوسيلة الفنية لصنعها . وماليس ممكناً نقله « إذ يجب امتصاصه وتنميته على مستوى أرقى من مستوى الاستعارة ، هو العناصر المكوّنة للروح العلمية — الأسلوب العقلاني ، الملاحظة التحليلية ، الإجراءات المضبوطة ، النقد ، الخيال الواقعي ، وتصحيح الذات . وإن عمليّة اكتساب هذه الروح ، تتطلب علمنةً منظّمة للمعرفة ، وهذا هو الشرط المسبق للفكر العلمي » (٢) . وحركة الإصلاح العربية ، إضافة إلى المجتمع العربي في تلك الفترة ، كانا دون تحقيق هذه العلمنة . إذ فشل التيار الإصلاحي دون سلخ معيار الحقيقة العلمية عن الاهتمامات الدينية ، والسياسية ، والعلمية . ولم يستطع بلوغ مستوى الوعي العلمي الأصيل ، إلّا في قلة نادرة منه يمثّلها طلائع العلمانية . لكنهم عملوا في ظروف صعبة . وفي جوّ مشحون

(١) المصدر السابق : ص ٢٤١ - ٢٤٢

(٢) شرابي ، هشام : لتقلّون العرب والغربيين ١٢٥ - ١٣٦

يرفض أفكارهم . لكنّ الأمر قد تغيّر بعد الحرب العالمية الثانية . إذ وقع تغيير جذري في حركة الفكر العربي ، فانتقل مركز اهتمامهم الفكري في المجالات الدينية والفكرية ، إلى المجال السياسي . وتخلص الوطن العربي من الاستعمار العثماني الذي جثم على صدر الأمة العربية قروناً طويلة . وأوروبا لم تعد بلد الحضارة الغربية ، بل الاستعمار الغربي . الأمر الذي مهّد للنهضة العلمية العربية المعاصرة .



الفصل السابع

الحرية الاجتماعية

مفهوم الحرية الاجتماعية :

لا يستطيع الانسان العيش منعزلاً عن بقية الناس ، لأنه كائن اجتماعي في حاجة دائمة إلى سواء من بني جنسه ، للتعامل والتفاعل معهم بصورة تساعده على إشباع حاجاته الأساسية والثانوية . وهكذا يعيش الإنسان من مهده إلى لحدّه ، في جماعات ومجتمعات تختلف في نواح كثيرة ، منها الحجم والكثافة واللغة ، وطريقة كسب العيش والعادات والتقاليد والمثل العليا . ومن المجتمعات الإنسانية الهامة ، مجتمعنا العربي الذي يشغل مساحة واسعة تمتدّ من المحيط الأطلسي غرباً ، إلى الخليج العربي شرقاً ، ومن هضبة الأناضول والبحر الأبيض المتوسط شمالاً ، إلى المحيط الهندي والصحراء الكبرى جنوباً . هذا المجتمع «يتكوّن من مجموعة من الأفراد الذين عاشوا معاً فترة طويلة من الزمن ، نشأت من خلالها قواعد تنظّم علاقاتهم الاجتماعية ، وتسمح بظهور شعور جماعي يجمع هؤلاء الأفراد في وحدة اجتماعية متميزة عن غيره» (١) ، هذا المجتمع كان قد بلغ في القرون الأربعة الأولى ، من خلال الرسالة الإسلامية ، شأواً بعيداً في الخلق والعلم والحضارة حتى كاد أن يكون سيد العالم. فحضارته كانت خير الحضارات . وعلمه قد استوعب ماعند الأمم الأخرى ، من هند وفرنس ويونان وروم ، وازدهرت مدنه ، كدمشق وبغداد والقاهرة والقيروان وقرطبة بشتى ألوان الحضارة . من علم وفن ومهارة وتجارة وصناعة. حتى كان يرحل إليها من جميع أمم الأرض للأخذ عنها ، والاقتباس منها ، «حرية في العقيدة ، وحرية في القول والعمل . وهي حرية قلّ ما كان يتمتع بها غيرهم من الأمم ، وكان ينعم بها كلّ من استظّل بظلّهم من الأمم والشعوب الأخرى» (٢) .

(١) وصفي ، عاتق امين : المجتمع العربي ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٦٨ ، ص ٦

(٢) امين ، احمد : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ص ٥ .

ثم بدأت فيه عوامل الضعف بعد ذلك ، وتوالى عليه الكوارث ، وتتابعت عليه الخطوب . وكلما مرّ عليه زمن . زاده ضعفاً ويذا هزاله ، واستباحته أرضه القوى الاستعمارية والأجنبية والغريبة ، من التّرك الذين عرفوا بالغلظة والجفوة ، والقتل والقتل من غير رويّة . لاعلم لهم ولا حضارة ولا معرفة بأساليب الحكم وقوانين الاجتماع والسياسة . وجاءته الحروب الصليبية ، فاكتمحت آسيا الصغرى واستولى الصليبيون على بيت المقدس ، وجندت أوروبا الجيوش تلو الجيوش لغزوه . وجاءته غزوات التّو والمغول . وتتابعت عليه القوّة البغيضة الكريمة والحكام الضعفاء والمستبدون والأميون . وبذل العرب كل ماله من جهود وقوى لدفع هذه التّوازل ، حتّى استنفدت ذكاءهم ومالهم ومهارتهم وكلّ مقدرة لهم . ففي القرن السابع الهجري اكتسحه المغول ، وفي أول القرن التاسع الهجري زحف إليه (تيمور لنك) ، ثم امتدّت فتوحات الأتراك العثمانيين . الذين عنوا بالحرب أكثر مما عنوا بالإدارة ونظم الحكم ، ومهروا في الفتح أكثر ممّا مهروا في إقامة صرح العلم . ومتابعة السير بالحضارة ، فزاده تدهوراً على توالي الأزمان . وفي أواخر القرن الثامن عشر ، كان لا يزال الجهل فيه عاماً وشاملاً . (إذ شمل هذا الجهل البلاد العربية بأسرها ، وكل طبقاتها ، وتجلّى في كلّ جوانبها الثقافية ، من أدب وعلم وفن . والصناعات فيه كانت في أبسط حالاتها) (١) وإذا راجعت كتابات عبد الرحمن الجبري في أواخر القرن الثامن عشر ، وكتاباته « محمد بن أحمد عبد القادر العسكري المعروف بابي راس ، أحد الذين عاشوا في القرن الثامن عشر » (٢) ، وغيرهم ممن أرّخوا لتلك المرحلة ، لوجدت أن العالم العربي كان في تلك الفترة شيخاً هرمًا ، حطّته الحوادث ، ونهكه ما أصابه من كوارث في فساد النظام واستبداد الحكام ، وفوضى أحكام ، وخمود عام واستسلام للقضاء والقدر . فالدين فقد روحه ، وصار شعائر ظاهريّة ، لا تمسّ القلب ولا تنجيّب الرّوح . وسادته الحرافات ، وانتشرت فيه

(١) المصدر السابق : ص ٦ ، الكلام هنا لساتج فرنسي دار الوطن العربي في أواخر القرن الثامن عشر ، وهو مسيو (فولتي) .

(٢) راجع عبد الرحمن الجبري ، بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، الطبعة المصرية العامة الثالثة ، ١٩٧٩ ، للاطلاع على الأوضاع الاجتماعية العربية في القرن الثامن عشر ، والحالة التي وصلت إليها من التخلّف ، نجد في نهاية الكتاب دراسة من أحمد عبد القادر أبي راس ، الذي عاش في الجزائر في تلك المرحلة .

الأوهام ، وأصبح التصوّف ألعاباً بهلوانية . والدّين مظاهر شكلية ، ووسيلة النجاح في الحياة ، ليست الجِدّ والعمل ، ولكن التمسّح بالقبور والتوسّل بالأولياء . فهم الذين يرجّون في العمل ، وهم الذين ينصرون في الحروب . والشوارع والحارات مملوءة بالدّجالين والمشعوذين . ولقد عمّت هذه الحالة الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه . وإن هناك حالات طفيفة في الاختلاف بين مشرق الوطن العربي ومغربه (١) ، فالنظام الاقطاعي له السيادة المطلقة فيه . وكانت الأرض بعامّة ، ملكيّة للسلطان وحاشيته ، وللحكام ، والولاة المستبدّين ، وأصحاب النفوذ والسلطان . وباقي فئات الشعب في فقر مدقع ، وغائبة في جهل عميق . مستغلّة أبشع صور الاستغلال . ولا حول لها ولا قوة ، وتخلّف لا يوصف في ميدان العلوم العلمية والتطبيقية ، وفي كلّ مجالات الصناعة والفنون ، باستثناء بعض الصناعات التي تتعلق بالمواد الغذائية وبعض من التجارة الخفيفة ، التي كانت مقتصرة على بعض التجار الكبار . في كلّ الأحوال ، كانت الأمة العربية في حالة يرثى لها من الفقر والمرض والجهل ، نتيجة التخلّف الذي أصاب كلّ بقاعها . فالدولة العثمانية كانت تحكم الوطن العربي من وجهة نظر دينية ، دولة إسلامية يحكمها سلطان مسلم ، ويسود فيها الشرع الإسلامي . ونتيجة لفتوحاتها الواسعة في آسيا وأوروبا وأفريقيا ، دخلت في حوزتها شعوب وأمم تدين بأديان ومذاهب مختلفة ، فأصبح سكانها والحالة هذه ، ينقسمون حسب رأي الفقهاء ، إلى مسلمين وأهل ذمّة . ولقد شمل هذا التقسيم الطائفي المجتمع العربي ، ولم يقف به عند هذا الحد . بل توزّع المسلمون فيه إلى طوائف متعددة ، وكذلك المسيحيون . فقد كان الأتراك يشجّعون الخلافات بين هذه الفئات من أجل تثبيت سلطانهم ، فتركوا لهذه الطوائف حرية ممارسة شعائرها الدينية ، كما أبقوا على زعاماتها التقليدية .

(١) موسى ، منير : الفكر العربي في العصر الحديث ، سورية في القرن الثامن عشر حتى عام ١٩١٨ ، دار الحقيقة ببيروت ١٩٣ ، ص ٩ راجع كذلك ، المجتمع الإسلامي والغرب في جزأين ، تأليف (هامبتون جيب) ، ترجمة عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم . دار المعارف بمصر ١٩٧١ ، وكذلك كتاب الفكر والتخلّف في شمال إفريقيا تأليف أنور الجندي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٥ ، كذلك كتاب حسن المنظر بقلم محمد عبد الفتحي حسن دار المعارف بمصر ١٩٧٨

أما الحياة الاقتصادية : فقد انقسم المجتمع العربي بموجبها إلى مزارعين وتجار وحرفيين أو صناع . وكان المزارعون غالبية السكان ، وينقسمون إلى إقطاعيين وفلاحين . والاقطاعيون في غالب الأحيان ، من القادة العسكريين ، أو الزعماء المحليين أو شيوخ القبائل . وهم فئة قليلة العدد ، واسعة النفوذ ، تمثل صلة الوصل بين الرعية من الفلاحين والحكام العثمانيين ، وتتمتع بحق الضرب والجلد والسجن في القرى التابعة لها . أما الفلاحون فكانوا فئة مستغلة ، يملكهم الإقطاعي فيتصرف بهم كما لو كانوا جزءاً من الأرض التي يعيشون عليها . ويرهبهم جاني الضرائب ، فلا يبقون لديهم ما يكفي مؤونتهم . فالفلاح في حياة غاية في القساوة ، يرتدي أسماًلاً بالية ، ويسكن أكواخاً من الطين والقش ، يشارك فيها مواشيه ، وتلاحقه الأوبئة والمجاعات ، مستسلماً للأقدار ، راضياً بمصيره ، قانعاً بما هو عليه من ذل ومهانة وجور وجهل .

أما طبقة التجار ، فكانت تقيم في المدن ، وتتمتع بثروة كبيرة نسبياً . ومع الانفتاح على الغرب نمت هذه الطبقة وأصبحت تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والثقافية . وإليها ينتمي علماء الدين ، ومنها ظهوروا ، فنالوا منزلة عالية في الدولة والمجتمع ، وكانوا يعتبرون أنفسهم حماة الدين ، والمدافعين عن الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . فأنعمت عليهم بالأرزاق والهبات ، وربع الأوقاف الإسلامية . أما الصناعة فكانت في تخلف وجمود ، وانحصرت في طوائف (نقابات) حرفية ، يتحكم بها شيوخ كل طائفة . وزاد الأمر سوءاً عندما تدخلت الحكومة في تعيين الشيوخ ، فدخل الحرف عناصر من غير أهلها ، فزاد التدهور . وكان لنظام الامتيازات الأجنبية الذي أدخل إلى الدولة العثمانية أثره في الخيلولة دون نمو أية حرفة أو صناعة . فغزت المصنوعات الأوروبية البلاد العربية في القرن التاسع عشر ، عصر الثورة الصناعية ، وفي البوادي العربية سيطرت القبائل المتنقلة ، ترعى وتغزو وتفرض (الخاوة) أينما عجز الفلاح عن حماية نفسه . وانعكست القيم الاجتماعية في الحياة القبلية على الحياة في القرى والمدن .

لقد استمرت الحالة على هذه الصورة ، حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية

القرن العشرين ، حيث بدأت تراجع القيم الاجتماعية القبلية ، لتحل محلها قيم جديدة مستوردة من الغرب . ونشأ صراع شديد بين الراغبين في (التفرنج) وتقليد الغرب في المسكن والملبس والمأكل والشرب ، ومختلف وسائل الترفيه والتسلية ، وبين المحافظين ، أنصار التقليد القديم الذين بذلوا كل ما في وسعهم لمقاومة تيار التفرنج وصدّه . في الوقت الذي كانت أوروبا تشهد في القرن التاسع عشر تقدماً في العلوم ، وتوسّعاً في المخترعات لم تشهد البشرية له مثيلاً ، إذ تمكن الإنسان من اكتشاف قوة البخار واستعمالها ، وسير فيها القاطرات والسفن . واكتشف الكهرباء ، فتوصل إلى اختراع التلغراف ، والتليفون ، والنور الكهربائي . واستنبط طرقاً وأدوات وأجهزة لقياس الحرارة ، وسرعة النور ، وتحليل المواد الكيماوية والتصوير الفوتوغرافي ، وتحليل الطيف الشمسي . وأثبت دوران الأرض بالتجربة ، واكتشف كريات الدم ووظائفها ، واستعمل المضادات في العمليات الجراحية . وتقدم العلماء بنظريات جديدة في مختلف الميادين العلمية ، كان لها صدى واسع في أوساط المثقفين والمفكرين ورجال الدين . فأين العرب من هذا التقدم كله ؟ فهم عندما تعرفوا على هذه المنجزات العلمية من خلال اتصالاتهم بأوروبا ، وقفوا منها موقف (المشدود) (١) . في بداية الأمر ، ما لبثوا أن استوعبوها مع تطور الزمن .

(١) راجع كتاب د. عبد العزيز دهمسان ، صراع الطبقات في مصر من ١٧٢٨ - ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للنقابات والنشر ، بيروت ، لبنان ط ١ ، ١٩٧٨ ، هذا الكتاب يتناول موضوع الصراع الطبقي في مصر منذ محمد علي باشا إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث اتبع المؤلف الأسلوب العلمي للبحث التاريخي ، واستفاد من النهج المادي في تغيير التاريخ والظواهر التاريخية متخلياً في دراسته إلى جميع الطبقات في مصر . وبطبيعة الحال فإن مصر جزء من الوطن العربي ، واحوالها وظروفها الاجتماعية متشابهة إلى أحوال وظروف بقية اقطار الوطن العربي . راجع كذلك كتاب احمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي . تحول التكوين العربي من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي ، دارالحدادة ظروف مصر الاجتماعية في أيام العثمانيين ، وفي ظل الحملة الفرنسية وفي أيام محمد علي باشا ، ويضع الحلول النظرية متمنياً بذلك على وجهة النظر الماركسية . وأعمال اليحالة الفرنسيين ومركز الدراسات والبحوث الماركسية بباريس منذ ١٩١٦ . وكذلك كتاب خليل مردم بك أعين القرن الثالث عشر ، في الفكر والسياسة والاجتماع ، قدمه وعلق عليه ، عدنان مردم بك ، توزيع المركز الدولي للتراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٧١ ، راجع كذلك الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ص ١٥٩ - ٢٠٢

في هذا المجتمع المتخلف ، حيث اليون الشاسع بين الحاكم والمحكوم .
والغني والفقير ، والجهل العام ، والتدين تجارة وزعامة ووساطة ، والتملق والنفاق
والجن التي سادت العصر ، قامت فئة واعية تنادي بمبادئ وأفكار جديدة ، من
حرية ، ومساواة ، وعدالة اجتماعية ، مستنكرة الذل والنفاق والرشوة ، معتمدة
بذلك على كتاب الله وسنة نبيه تارة ، وعلى آراء المصلحين والمفكرين الغربيين
أحياناً .

وقبل الغوص في مفهوم الحرية الاجتماعية عند المفكرين العرب المحدثين ،
لابد لنا أن ننبّه إلى حقيقة أساسية وهي « أن العقل العربي كان منصّباً في تلك المرحلة
على الحرية السياسية . وكان يرى في الاستقلال شرطاً أولياً ، ومقدمة ضرورية
لأي إصلاح اجتماعي ، إذ كيف يعمل قوم على تنظيم حياتهم الاجتماعية ، إذا
لم يكن أمرهم بيدهم ، وإذا كانوا لا يستطيعون التشريع لأنفسهم ، ولا يملكون
التنفيذ (١) . وبشكل عام فإن الطغيان الاجتماعي يصعب تحديده ، وتحديد علاجه
بشكل عام ، لأنه يعتمد على حسنّ عام متجمّد يرفض التغيير والتطور . فالحرية
الاجتماعية إنما تقوم على حسنّ عام يقبل التغيير ويتسع صدره للإبداع . لأنه في
الطغيان الاجتماعي يقوم المجتمع بحماية نفسه ضد أي رأي يحاول تغيير الأسس
والمفاهيم التي يقوم عليها المجتمع بشئ الوسائل الممكنة . بالقانون أحياناً ، بالاحتجاج ،
بتعاليم الدين أحياناً أخرى ، وبالرجوع إلى العادة والتقليد ، بالاتهام بالكفر ،
بالعزل ، بالانحلال ، بالانحراف ، بالإشاعة .. إلى آخر تلك السلسلة التي لا تنتهي .
وفي المجتمع الحديث ، يتاح ، طبعاً ، من وسائل الطغيان الاجتماعي للمجتمع .
مالم يكن يتاح من قبل ، من صحافة إلى إذاعة إلى مطبعة ، إلى تنظيمات للمجتمع
رسمية أو غير رسمية .

« إن الطغيان الاجتماعي يستهدف أولاً وأخيراً شيئاً واحداً هو الإبقاء على
المجتمع كما كان ، دون السماح بأيّ تغيير أو تعديل فيه . وطبعي أن يترغم هذه
المهمة أولئك المستفيدون من بقاء المجتمع على حاله ، سواء أكانوا إقطاعيين .

(١) صروف ، فولاد : الفكر العربي في مائة عام من ١٩٢٤ ، الدراسة لأديب نصور .

أو متنفذين ، أو زعماء طائفيين ، أو رجال حكم ، أو رجال ثروة ... وهؤلاء الطغاة يحاولون استعمال كل الوسائل لمنع أي صوت في المجتمع يدعو إلى تغيير أو تبديل ... فإذا ارتفع صوت يقول بالسّفور في مجتمع يؤمن بالحجاب ، هاج المجتمع عليه وماج ، بقيادة الرجل عامة ، وبقيادة الطائفة خاصة ، الذين يهدّدهم تحرّر المرأة في المنزل التي وضعوا أنفسهم فيها طيلة قرون وقرون ، وإذا قال قاتل بوجوب إزالة الحدود بين الطبقات المتحجرة ، ثار عليه أصحاب الطبقة العليا الذين كانوا يستفيدون من الإبقاء على نظام الطبقات هذا « فعندما قال غاليو بدوران الأرض حول الشمس ، قامت ضده الكنيسة التي قامت جميع تعاليمها على أساس أن الأرض هي مركز الكون ، وأن الكون كله إنّما يدور من حولها » (١) . في الدين ، في العلم ، في الاقتصاد ، في الأدب . في كل مجال من مجالات الحياة ، يحاول الطغيان الاجتماعي أن يفرض نفسه على صوت التطور ليمنعه ويخنقه ، وليبقى كل ما كان باعتبار أنه أحسن ما يكون . هذا الواقع كان يعمّ وطننا العربي في الفترة التي نؤرخ لها .

وطبيعي أنه ليس كل صوت يرتفع بالتغيير والتبديل هو صوت حقّ وصوت تطوّر ، وصوت إصلاح ، ولكن ، من الذي يملك ميزان الحقّ ومعرفة التطور وقواعد الإصلاح ؟ ومالم يملك المجتمع القدرة على سماع «كلّ الأصوات ، كلّ أصوات التغيير والتبديل والنقد . فهو لن يميّز بين الغثّ والسمين ، ولن يميّز بين الإصلاح والتخريب . إنّ المجتمع المتحرّر اجتماعيا ، هو المجتمع القادر على التطوّر والبناء والنموّ . والمجتمع الذي يرفض التغيير والتبديل والنقد ، هو مجتمع الأسن التقليدي الذي وقف نموّه عند حدّ لا يتجاوزه ولا يريد أن يتجاوزه ، لا ، السلطة في السياسة هي سبيل الطغيان وهي سبيل الحرية ، والثروة في الاقتصاد هي السبيل إلى الطغيان ، وهي السبيل إلى الحرية ، أمّا في المجتمع ، فالرأي العام هو الذي يتمثّل فيه الطغيان أو الحرية ، حسب انفتاحه أو انغلاقه على حرية الرأي .

(١) المروان ، منيف : الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٩٦٥ ، ص ٩٤ .

فمن حقّ المجتمع أن يدافع عن نفسه أمام كلّ ما يعتقد أنّه خطر عليه ، ولكن من حق الفرد كذلك أن يخالف المجتمع ، وأن يثور عليه ، إذا آمن أنّ هذا المجتمع قد طغى عليه أو على الآخرين أو على الحقيقة ، أو على إمكانات التقدم الإنساني . وبين حق المجتمع في تقرير استقراره ، وحقّ الفرد في ثورته ، لا بدّ أن يكون ثمة سبيل إلى تحقيق استقرار المجتمع وتطويرة في آن واحد ، إلى تحقيق نوع من التوازن بين ضرورات حرية الفرد وضرورات أن الفرد يعيش في مجتمع .

ومن المفكرين من جعل الأفراد سابقين على المجتمع . ومن هؤلاء أصحاب نظرية العقد الاجتماعي : هوبس ، ولوك ، وروسو . فهوبس ربط الحرية بالمفهوم الاجتماعي والسياسي « (١) » وقد سار على نهجه لوك . أما روسو فقد هدف إلى تحقيق الحرية والمساواة معاً « (٢) » . ومنهم أيضاً من جعل المجتمع سابقاً على الأفراد ، بمعنى أن الفرد لم يكشف وجوده ، إلّا من خلال احتكاكه بالمجتمع ، وبعد تفتيح عينيه عليه « (٣) » . على حدّ قول دوركهيلم (١٨٥٨ - ١٩١٧) أما الفلسفة الماركسية ، فتتّظر للمسألة من خلال كونها ، أي الحرية : « محكومة بالقانون الطبيعي الذي يشمل الموجودات كلها ، بما في ذلك الإنسان الفرد والإنسان المجتمع » (٤) وبطبيعة الحال ، هذا يختلف تمام الاختلاف عمّا هو موجود عند سقراط وأفلاطون وهيجل والمفكرين الوجوديين أمثال سييرز وسارتر ، الذين يعتبرون أن حرية الذات الفردية هي الأساس ، إذ تمثّل عندهم : « حرية ذهن الفكر ، وحرية الرّوح من برائين الجسد » (٥) ومقوماته . بوجه عام ، ليست المشكلة التي نتعرض لها ، هي مسألة أولوية في الوجود ، الفرد أولاً أم المجتمع . لكننا بصدد البحث عن حرية الفرد وحرية المجتمع ، إذ أنّ موضوعات التفكير التي يتناولها عقل الفرد هي في

(١) Peters, Richard; « HOBBS », Penguin Books-London 1967 pp. 167-77

(٢) Cassirer, Ernst; « Rousseau, Kant and Goethe »; Harper - New York 1963. pp. 24-26.

(٣) اسعد ، يوسف ميخائيل : ميادين الحرية ، ص ٤٧ .

(٤) المصدر السابق : ص ٤٢ .

(٥) نفسه : ص ٤٢ .

الواقع موضوعات اجتماعية . على أن المسألة لا تقتصر عادة على التفكير دون التعبير ، فإذا ما اقتصر التفكير على العملية الذهنية وحدها ، فإنّ الوجود لا يتحقق بالفعل لتلك الأفكار . فإذا ماتمّ للأفكار التلبس بالكلام المنطوق أو المكتوب ، عندئذ نستطيع أن نقول : إنّ التفكير خرج إلى حيّز الوجود . إن الحضارة الإنسانية لم تتوصل بعد ، ولا يمكن أن تتوصل إلى (معادلة) تحقق التوازن بين حرية الفرد ، وحرية المجتمع . ولكن التوازن يمكن أن يتحقق إذا ما أعطينا للفرد ، للفرد ، ومال المجتمع للمجتمع ، فالسلطة في السياسة هي سبيل الطغيان ، وهي السبيل إلى الحرية . والثروة في الاقتصاد هي سبيل الطغيان وهي سبيل الحرية ، والرأي العام في المجتمع هو الذي يتشكّل فيه الطغيان أو الحرية ، حسب انفتاحه أو انغلاقه على حرية الرأي . والمجتمعات الحضارية ، من الواجب أن لاتضع قيودها إلّا لخدمة أغراض تتلاءم مع المرحلة الحضارية . وإنّ أيّ تغيير في العلائق الاجتماعية القائمة فيه ، لابدّ أن يهزّ هذه القيود الاجتماعية هزّاً عنيفاً ، وأن يبدّلها بتديلاً يتلاءم مع ضرورات التغيير الجديد نحو التقدم والحضارة .

وهذا ما حدث لمفكرينا في المجتمع العربي في الفترة التي نتناولها ببحثنا ، إذ كانت مهمتهم الأساسية ، التغيير في مجتمعاتهم المتخلف ، بقدر ما يمكن من التغيير ، فتحولوا بموجب ذلك إلى شمعات تضيء في ظلام حالك . وطبيعي جداً أن تختلف وجهات نظرهم في مسألة التغيير الاجتماعي ، لأنهم أخذوا بأفكارهم اتّجاهات مختلفة . فمنهم من أخذ من التراث ورأى فيه المعين لحياة اجتماعية عربية جديدة متطورة . ومنهم من لم يعجبه ذلك ، فانكبّ على أفكار الغرب ، ورأى أنّ من الضرورة الأجل بها ، حتى يتمكن مجتمعنا العربي التّهوض من كبوته ومواكبة عالم الغرب . وفي جميع الأحوال ، فإنّ الحياة الاجتماعية العربية بدأت بالتحرك نحو الأفضل ، بدأت بالتخلص ، لما هبّ عليها نسيم الحرية ، بفضل قادة عظام دعوا إلى الحرية بمفهومها الشامل الواسع . فطالبوا بالحرّيات الفردية ، مثل حرية التفكير والتعبير والاجتماع ، والحرّيات السياسية ، مثل الحياة النيابية ومبدأ الشورى في الحكم ، واقتضت الدعوة إلى الحرّية محاربة الاستبداد بجميع أشكاله وإبراز مساوئه وشروره .

وقبل الخوض في قضايا الحرية الاجتماعية وأبعادها في فكرنا العربي في تلك الفترة ،لابد لنا من أن ننبّه إلى أنّ الحرية لم تكن في عصرهم تتضمن المعاني التي هي عليها الآن ، إذ كان أول ماواجهه مفكروننا في تلك الفترة ، هو إدخال مفهوم الكلمة إلى اللغة العربية ، وتقريبه إلى العقول ، وتحبيب النفوس إليه . ولقد فعلوا ذلك بطرق شتى ، وكان أول من فعل ذلك (رفاة الطهطاوي) إذ ترجمها عن الفرنسية ، على أنها (العدل والانصاف) . وقد ألمحنا من قبل إلى تعريف رفاة إلى الحرية . أمّا خير الدين التونسي ، فإنه أدخل مفهوم الحرية من زاوية المنفعة ، فهي في نظره تقسم إلى قسمين رئيسيين : الأول : الحرية الشخصية . والثاني : الحرية السياسية .

فالقسم الأول يوازي المعنى الاجتماعي الاسلامي للحرية ، يقول : « الحرية هي منشأ سعة العرفان والتمدن بالممالك الأوروبية ... رأينا من المؤكد بيان معنى الحرية عزماً لدفع ماعسى أن يقع من الالتباس فيها إن لفظ الحرية يطلق في عرفهم بإزاء معنيين ، أحدهما يسمى الحرية الشخصية ، وهو إطلاق تصرّف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ، ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم . بحيث أن الإنسان لا يخشى هضميّة في ذاته ولا في سائر حقوقه ، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه قوانين البلاد المتقررة لدى المجالس ، وبالجملّة بالقوانين تقيّد الرعا كما تقيّد الرعية » (١) . وهذا الفهم للحرية يقترب كثيراً عما عرف باسم العدل في الشريعة الاسلامية . والثاني هو الحرية السياسية ، وهي تطلب من الرعايا التدخل في السياسات الحكومية والمباحثة فيما هو أصلح للمملكة » (٢) . والجزية حين تكون شخصية في نظر خير الدين ، تنتهي إلى معنى الأمن والمساواة أمام القانون ، ولا تضمن حرية الفكر والاعتقاد . وحتى حرية النشر ، فإنها ستوزع بحساب ، وحين تكون سياسية ، فإنّ الهدف الأخير منها إنما هو المباحثة

(١) التونسي ، خير الدين : القوم المسالك ص ٦٠ ، راجع كذلك نفس المصدر ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) قرني ، نزة : المدللة والحرية ، ص ١٢٩ .

فيما هو الأصلح في المملكة » وليست ممارسة حق طبيعي من حقوق الإنسان .
ولذلك نقول : إن إدخالها كمفهوم كان من زاوية المنفعة .

أما أديب اسحاق، فقد أدخل الفكرة كفكرة قائمة بذاتها . فهي وحدة ثلاثية ترتبط كل جوانبها فيما بينها : جانب الوجود (الحرية الطبيعية) وجانب الحرية المدنية والسياسية . وهو يرى من خلال اهتمامه بحرية الفرد « الحرية بوصفها حقاً طبيعياً ثابتاً وضرورياً من حقوق الإنسان ، تفتح له طريق التطور والكمال » وهو يشبه الشعب الحر بالحواد الطليق ، الذي يندفع إلى الأمام لمقاومة الريح التديئة ، شامخ الرأس ... ولا يرى اسحق نفعاً في الحرية السياسية بالنسبة لبلد يسيطر فيه الجهل والعادات والأخلاق المنحطة ، بل إن الحرية هناك من شأنها أن تؤدي إلى عواقب وخيمة ، فالقوي سيغتصب حق الضعيف ، وستحول الحرية في يدي القوي إلى أداة الاستبداد ... أما في مجال الأخلاق ، أو فيما يتعلق بها ، فيرى اسحق أن الحرية الكاملة غير ممكنة عموماً من غير الفضائل . فالحكم الجمهوري لا يمكنه أن يقوم بين شعب غارق في الجهل ... والنظم الاستبدادية غير مناسبة للشعوب المتمدنة : « إن محاربة الجهل أساسية ... فمن الضروري لسكان الشرق أن يفيقوا من سبات الجهل ، وإن يترعوا عنهم التقاليد البالية التي تمزق صفوفهم ، وأن يفتنوا الشيبة أفكار الحرية والوطنية ، وإلا صاروا عبيداً . والموت خير لك من ذلك » (١) .

وعلى الرغم من اختلاف صور الحرية عند هؤلاء واختلاف مبررات إدخالها ، إلا أنهم يشتركون جميعاً في شيء مؤكدهو « أنهم أدخلوا هذا المفهوم الحديث للحرية من أجل معارضة سلطات قائمة ، وأخصها السلطات السياسية ، والسلطات العلمية . وفي هذا يشرك معهم الأفغاني . الذي أكد على مفهوم الشورى ، وعلى حق الأمة من أجل الحد من تسلط الحاكم واستبداده . كما أكد على مفهوم الاجتهاد في الدين ، من أجل معارضة جمود أصحاب التقليد وهدم سلطتهم التي بنيت على الخوف والإرهاب » (٢) وإذا أتينا إلى قدس الأقداس ، ألا وهو الحرية الشخصية ،

(١) ليفين ، ذ.ل. الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث ، ص ٧٣ .

(٢) د. قرني ، عزة : المصلحة والحرية ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .

وجدناهم جميعاً يتراجعون خوفاً ، أو يتقدمون على حذر شديد ، أو ما يقرب من الحذر الشديد . ولا شك أن اختلاف وجهة النظر الأساسية مابين الدّين والعلمانية ، كان مصدراً أساسياً لهذه الاختلافات ، ومع ذلك فإن هناك مصدراً مباشراً لها ، ألا وهو الموقف من طبيعة الحرية ذاتها ، وما إذا كانت شيئاً حسناً أم سيئاً . والأفغاني ومدرسته لا يرى الحرية إلا في نطاق الدّين ، ولما كانت ممارستها في الغرب قد أدت إلى الاستقلال عن الدّين ، فقد كان من الطبيعي أن يبدو وكأنّ الأفغاني ومن لفّ لفّه ، ينظر إليها على أنها شيء سيء في ذاتها . ولا تصبح حسنة إلا إذا قيّدت . أما الطهطاوي ، وأديب إسحاق ، وخير الدين التونسي ، ومن لفّ لفّهم ، فقد كانوا الطّرف المناقض ... على أنها مسألة إنسانية صرفة ، وإن كان الطهطاوي يسعى لتدعيمها بأسس وقواعد دينية ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً (١) .

وبُغية التعمّق في مفهوم الحرية عند المفكرين العرب المحدثين ، رأيت من المفيد أن أعالجه مع المفاهيم التالية :

أولاً - الحرية والعدالة :

كان أوّل من عالّج موضوع العدالة الاجتماعية من مفكري هذا القرن ، رفاة الطهطاوي . وقد لاحظنا ، كما مرّ معنا ، أن الطهطاوي يعرف الحرية بأنّها العدل والانصاف . وتشير كلّ الظواهر إلى أن رفاة الطهطاوي كان يستخدم (العدل) بمعنى (المساواة أمام القانون) أو على الأقلّ : المعاملة بحسب القانون . وبصفة عامة ، فإنّ كلمة العدل سترتبط دوماً بلفظ (الاعتدال) ، وأحياناً ما يكون للعدل مضمون أكثر تحديداً بعض الشيء . ومن ذلك « إعطاء كلّ ذي حقّ حقه » « منع الظلم » يقول الطهطاوي وهو يصدّد الحديث عن العدل عندنا ، الذي هو الحرية عندهم : « إنّ معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين » (٢) . ويحاول الطهطاوي إيقاظ قومه وإخراجهم من عصور الاستبداد مستنداً على

(١) المصدر السابق : ص ٢٢٠ .

(٢) نفسه : ص ٨٧ .

ما شاهده في فرنسا من خلال زيارته : « فسائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع ، لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون ، حتى إن الدعوة الشرعية تقام على الملك ، وينفذ عليه الحكم كغيره . وهذا له دور أساسي في إقامة العدل ، وإسعاف المظلوم ، وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم ... وهذا من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية ، وتقدمهم في الآداب الحاضرة وما يسمونه بالحرية ، ويرغبون فيه ، هو عين ما يطلق عليه عندنا : العدل والانصاف وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين ، بحيث لا يجوز الحاكم على الإنسان ، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة » (١) . وهذا تأكيد للمساواة ، وإقامة للعدل ، وسلطة القانون ، كما يرى الطهطاوي . والعدل في رأي الطهطاوي أداء للواجبات واستيفاء للحقوق من الغير : « لأنه صفة تبعث الإنسان على الاستقامة في أقواله وأفعاله ، وأن ينتصف لنفسه ولغيره ، حتى جعله بعض الحكماء فضيلة قاعدة لجميع الفضائل ، وأنه أساس الجميعة التأسيسية والعمران والتمدن ، وجميع الفضائل ماعدا العدل متفرع عنه ، ويسمى باسم خاص ، كالشفقة ، والمروءة والتقوى ، وعجبة الوطن ، وخلوص القلب ، وصفاء الباطن ، والكرم ، وتهذيب الأخلاق والتواضع ... وما مائل ذلك » (٢) . فهذه كلها نتائج للعدل ، لكنها جميعها مرهونة أثناء التطبيق بما يقره الشرع . والطهطاوي قد اهتم برفع الظلم ، أكثر مما اهتم بإرساء نظام تتحقق فيه العدالة الاجتماعية . من حيث هي فكرة موجّهة لتنظيم المجتمع ككل . الأمر الذي يتوقف على إدراك سابق بأن هناك طبقات في المجتمع ، وأن هناك تعارضاً بينها ، فتأتي العدالة الاجتماعية لمنع التسلط ، والاحتكار والاستغلال ، من طبقة إلى طبقة أخرى . والواقع إن رفاعة لم يتصور المجتمع في عصره على أنه مكون من طبقات ذات مصالح متعارضة ، ولكن فهمه للمسألة لم يتعدّ الدفاع عن الطبقات المقهورة ، وإن كان له الكثير من المواقف إلى جانب الفئات المسيطرة أو العليا صاحبة النفوذ في المجتمع .

(١) طهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص ٢٧٥ ، راجع كتاب العدالة والحرية لعزة قرني ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق : ج٢ ، ص ٢٧٧ .

ولقد تناول الطهطاوي نظرية فضل القيمة أو (فائض القيمة) التي كانت مدار بحث الاشتراكيين الأوربيين في عصره ، وقال : « ثم اختلفت : هل منبع الغنى والثروة وأساس الخير والرزق هو الأرض . وإنما الشغل مجرد آلة وواسطة لقيمة لها إلا بتطبيقه على الفلاحة ؟ أو أن الشغل هو أساس الغنى والسعادة ومنبع الأموال المستفادة ، وأنه هو الأصل الأول للملّة والأمة يعني أن الناس يكتسبون لمنفعتهم من الأرض أو لراحة المعيشة فالفضل للعمل ، وإنما فضل الأرض فهو ثانوي » (١) إن منبع السعادة الأولى هو العمل والكد ومزاولة الخدمة » (٢) . والطهطاوي من خلال ما نلاحظ يرفض اعتبار الملكية أو رأس المال القيمة في الانتاج ، بل يطلب باعتبار العمل الأساس للقيمة وتوزيع إنتاج الأرض . بناءً عليه .

أمّا طبيعة العلاقة بين العدل والحرية عند خير الدين التونسي ، فهما رغم ذكرهما معاً في مقدمته (أقوم المسالك) إلا أننا يمكن أن نفهمهما في ميدانين مختلفين . والذي يبدو لنا أن الحرية في فهم خير الدين ينتمي إلى ميدان مانسّميه بالسياسة انتماء أكثر تخصصاً من انتماء مفهوم العدل إليه ، وهو المفهوم الذي يدخل في ميدان أعم من السياسة وأشمل ، ألا وهو ميدان العمران أي الاجتماع . ولكن مع هذا فإن خير الدين يرى أن أسباب العمران تتأسس (على دعائمي الحرية والعدل) وأن التقدم في العلوم والمعارف والصناعات ، وبالجملة تقدّم المجتمع ككل ونهوضه ، يقوم على (الأرض والعدل) وهنا يقترب تعبير حرية كثيراً من معنى العدل والمساواة والأمن ، وهذه التعابير المختلفة تقابل الظلم والاستبداد ، فالعدل والحرية دعامتان ضروريتان للعمران . في حين أن (الظلم مؤذن بخراب العمران . . . وأن أسباب نهوض المجتمعات وسقوطها ، أو صعودها وهبوطها يقترن دائماً بالحرية والمساواة والعدل من حيث الصعود ، وبالظلم والاستبداد من حيث الهبوط . وأكبر دليل على ذلك صعود المجتمعات الأوروبية التي تخلت عن الظلم ، وهبوط المجتمعات الإسلامية التي تخلت عن العدل . يقول : « الظلم مؤذن بخراب العمران كيفما

(١) المصدر السابق : الأعمال الكاملة ، مناهج الإلجاب ، ص ٤٤٣ ، راجع كتاب العدالة والحرية لعزة قزني ، ص ٨٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٤٤ ، راجع العدالة والحرية ، ص ٨٤ .

كان ، وبما جُبلت عليه النفوس البشرية . كان إطلاق أيدي الملوك مجلبة لظلم على اختلاف أنواعه ، كما هو واقع اليوم في بعض ممالك الاسلام ، وما وقع بممالك أوروبا في تلك القرون عند استبداد ملوكها بالتصرف المطلق في عبيد الله من غير تقييد بقانون عقلي ولا شرعي^(١). لقد بلغوا — أي الممالك الأوروبية — تلك الغايات والتقدم في العلوم والصناعات والتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي ، وتسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة ، وملاك ذلك كله الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم^(٢) .

أما عند أديب إسحاق ، فقد اتحدت فكرة العدالة بالحرية . كان شعار جريدة (مصر) التي أصدرها أديب إسحاق : « العدل لا يكون للحقيقة ضداً » و « الفكر لا يكون للرغبة عبداً »^(٣). لكن الحرية تحتل مكاناً مقدماً على العدالة في اهتماماته وكتاباته على السواء. «فحق الحرية ملزم بواجب العدل» فالحرية حق والعدل واجب والأولى تتبع الثاني، وكلاهما مرتبط من جهة أخرى بالمساواة «فكلما وفرت حقوق الأمة في الحرية والسواء من طريق العدل ، كثرت واجباتها فيما يحفظ تلك الحقوق»^(٤) . فآية الحكمة في عالم الوجود وسنة العدل في هيئة الاجتماع ، أن يكون الحق والواجب متعاقبين متلازمين ، يتبع أحدهما الآخر ، وينشأ عنه وجوباً ، فلما تَرَ حقاً بلا واجب يعادله ، فلا ترج هناك عدلاً ، ولما تجد واجباً بلا حق يماثله فلا تطلب ثمّ إنصافاً . فواجبات الأمم تختلف بحسب اختلاف أحوالها ، ولا تكون على أي حال إلاّ بمقدار ما لها من حقوق . . . فقد قيل إن ضعف المهمة ، والتفاق ، والإهمال ، صمات ملازمة للرق ، والخوف والذلّ ، فإن مررت بقوم يظهرون غير ما يضمرون ، ويقولون غير ما يعتقدون ، ويتغاضون عما يجب عليهم ، فاعلم — وقيت الأسوء — أنهم في موضع الاستبداد ، ومكان الاستعباد . وإن رأيتهم على خلاف ذلك ينطقون بالحق ، ويجهرون بالصدق ، ولا تبعّد الحرية فيهم من رزق ، ولا تقرب آجلاً ،

(١) التونسي ، خير الدين : كتاب الحوم السلالة من المقدمة ص ١٥ .

(٢) قرني ، عزّة : العدالة والحرية ، ص ١٣٦ .

(٣) الرغبة : الأمر المرفوب فيه أو كثير العطف ، أي يكون المعنى : والفكر لا يخضع للشبهوات .

(٤) المصدر السابق : ص ١٨٩ .

فأنت لك الهناء — في جنة عدلٍ وفردوس إنصاف . وإن كان القوم أحراراً مختارين فيما يقولون ، ويفعلون ، مما لا يخالف حكم العدل ، ولا يخرج عن حدّ السواء . وإن كان الأمر شورى بينهم . فهو لاء لا عذر لهم في ضعف المهمة وقيادة النفوس وإهمال الفروض ، فإن حقّ الحرية ملزم بواجب العدل ، وحق الاختيار بواجب النزاهة ، وحق الأمر والحكم بواجب التدقيق والإنصاف ، وجملة هذه الحقوق المدنية والسياسية بواجب اقتداء المصلحة العمومية بالمصلحة الذاتية (١) . من هنا نلاحظ كيف دعت الحرية بالعدالة في فكر أديب إسحق .

أمّا عند الأفغاني ومدرسته ، فإن مفهوم العدالة يطغى على مفهوم الحرية ، وليس في هذا ما يدعو إلى العجب ، فموضوع العدل من الموضوعات الإسلامية التقليدية . يقول الأفغاني : « العدل قوام المجتمع الإنساني ، وكل قوة لا تخضع للعدل فمصيرها الزوال » (٢) إن العدل من أشرف الصفات ، وأسمى الفضائل ، إذ به حفظ المجتمع الإنساني ، وعليه قوام الممالك وعمرانها . . . ولما كان العدل فضيلة ، فلا بدّ أن يكون هيئة متوسطة ، بين الجور ، والظلم ، وبين الخرق ، والتسيّب (٣) . ولذلك فالعدالة لم تخرج عن أنّها كيف من الكيفيات يتركّب في وجوده الخارجي من عدة أمور ، فهي أي العدالة « كيف جامع للعفة وأخواتها » على حدّ تعبير محمد عبده .

إن هذه المدرسة تنظر للعدل من منظوره الاسلامي كما ذكرنا ، الذي يعتبر على حدّ تعبير الأفغاني أن العدل « أساس الكون ، وبه قوامه ، ولانجاح لقوم يزددون العدل بينهم » (٤) وهذا يحتاج إلى نضال مرير للحصول عليه ، على نمط ما تحتاجه الحرية التي تؤخذ ولا تعطى . يقول : « إمّا أن يحمل كل ذي حقّ آلة حربة ويسلّ سيفه ، ويمتثل رمحاً ، ويرفع ترسه ، ويقوم ليله ونهاره ، يقدم إحدى رجله ،

(١) إسحق ، أديب : المكتبات السياسية والاجتماعية ، ص ١٧٣ .

(٢) الخرومي ، محمد : خاطرات جمال الدين ، ص ٢٣٢ .

(٣) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٢ ، ص ٤٣٠ .

(٤) قرني ، حزة : العدالة والحرية ، ص ٢٥٨ .

ويؤخر الأخرى دفاعاً عن حقّه» (١). والواقع - إنه من الصعب أن نجد عند الأفغاني فكرة واضحة المعالم ومفصلة عن مضمون العدالة : وذلك اكتفاء بتكرار الكلمة ذاتها ، وكأنّ محتواها ومعناها واضحان وضوح نور الشمس فلا حاجة بها إلى تحديد ، وهو يشير مرات عديدة إلى « ميزان عدالة الله » (٢). وإلى القاعدة المشهورة الخاصة « بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » وإلى المساواة التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية وإلى (الاعتدال) باعتباره صنواً للعدل . وإلى (الأمن والراحة) باعتبارهما نتيجتين ضروريتين له . وإلى نموذج (العدالة الشرعية) كما تجسّد في سيرة الخلفاء الراشدين ، وإلى حب العدالة الذي كان عند أجدادنا ، بصفة عامة» (٣). وهذا الأمر ليس مستغرباً عند الأفغاني ومدرسته ، إذ رغم محاولات الأفغاني التجديدية ، فمن الصعب أن نقول عنه إنّه كان يهدف من خلال تجديده إلّا في حدود تغيير الواقع الإسلامي بالعودة به إلى الماضي كما كان . ليكون من جديد ، وفي مثل هذا التصوّر السلفي يصعب التطلع نحو حرية وعدالة مستقبلية تواكب الحضارة الإنسانية .

ثانياً - الحرية والمساواة :

وتحتلّ المساواة مكانة كبرى على خارطة الحرية في فكرنا العربي الحديث . وهي تتصل بفكرة الحرية اتصالاً وثيقاً ، ويربط الطهطاوي بين الحرية والمساواة والعدل فيقول : « ويقارن الحرية والتسوية ، (٤) وكلاهما ملازم للعدل والإحسان » والمساواة في نظره (صفة طبيعية في الإنسان) تجعله في جميع الحقوق البلدية كإخوانه . ومصدرها هو اشتراك كل البشر في نفس الخصائص . وذلك « لأن جميع الناس مشتركون في ذواتهم وصفاتهم ، فكلّ منهم ذو عيّن وأذنين ويدين وشم وذوق ولمس ، وكلّ منهم محتاج إلى المعاش ، فبهذا كانوا جميعاً من مادة الحياة الدنيا

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ١٦٦ .

(٢) الخزومي ، محمد : خاطرات جمال الدين ، ص ١٢٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢١٧ .

(٣) قرني ، هبة : العدالة والحرية ، ص ٢٦١ .

(٤) السلوّة : يقصد بها الطهطاوي « التسوية » .

على حدّ سواء ، ولهم حق واحد في استعمال المواد التي تصون حياتهم ، فهم مستوون في ذلك ، لارجحان لبعضهم على بعض في ميزان المعيشة «(١)». وهذه التسوية (الطبيعية) تعني عند الطهطاوي الموقف تجاه (الأحكام الوضعية) أي القانون ، فجوهر المساواة لديه هو أن يكون الناس في الأحكام على حدّ سواء «(٢)» ولكنّ هذه المساواة لا تعني إلّا أن يكون هناك تمييز ، ويعترف الطهطاوي في فترة عاصرها ، كان العربي يعاني اختلافاً شديداً بين الغناء الفاحش للقلّة ، وحرمان الأغليّة من أبناء الشعب . فيعترف بوجود هذا التمايز ، وهذا ينبع من أرضيته الدينية ، فالحكمة الإلهية في نظره ميّزت البعض عن البعض الآخر ، « فإن الله قد فضّل بعضهم على بعض بالرزق ، ولكن في الأحكام جعلهم مستوين ، لافرق بين الشريف والمشروف ، والرئيس والمرؤوس ، كما أمر به ودلّت عليه سائر الكتب المتزلة على أنبيائه عليهم الصلاة والسلام «(٣)». إذن على حسب رأي الطهطاوي إن هنالك تمايزاً في الصفات المعنوية ، ولكنّ هناك تساوي في (الحقوق) ويزاءل الأحكام القانونية .

أمّا بخصوص العلاقة بين المساواة والحرية ، فهي أن المساواة أساس الحرية السياسية فلا حرية حيث لا مساواة : « كلّ ملّة تتخذ أصل قانونها التسوية من أصل النظرة في الحقوق ، ويدومون على مراعاة هذه التسوية . فإنّ حريتهم توضع على أساس متين «(٤)». والمساواة وجه آخر للحرية ، فلست حرّاً إن لم تمكّن ممّا يمكن الآخرون (فالتسوية في الحقوق ليست إلا عبارة عن تمكين الإنسان شرعاً من فعل أو نيل أو منع جميع ما يمكن لسواه من إخوانه ، أن يفعله أو يناله ، أو يمنع عنه شرعاً ، والواجبات دائماً ملازمة للحقوق ، والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها مدار نظام مؤسسة على التكاليف العقلية الحالية من الموانع ، والشبهات ، لأنّ الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا ، أو التعبدية التي يعلم حكمتها

(١) الطهطاوي : المؤلفات الكاملة ، ج٢ ، المرشد الأمين ، ص ٤٧٥ .

(٢) نفسه : ص ٤٧٦

(٣) نفسه : ص ٤٧٦ .

(٤) نفسه : ص ٤٧٧ .

المولى سبحانه وتعالى . . . وإِنَّمَا لَيْسَ لَنَا أَنْ نَعْتَمِدَ عَلَى مَا يَحْسِنُهُ الْعَقْلُ ، أَوْ يَقْتَضِيهِ ،
إِلَّا إِذَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْسِينِهِ أَوْ تَقْيِيحِهِ» (١) . فكلّ إنسان إذن يتصرف في أملاكه
وحقوقه تصرفاً كتصرف الآخرين ، أيّما كانت صفته فهو مساوٍ للجميع .

وإذا كانت المساواة عند الطهطاوي مساواة في الحقوق ، فإنه ينبغي أن توازن
بمساواة أخرى ، هي المساواة في الواجبات ، فكما أن الإنسان يطلب أن يستوفي
ما هو له ، فعليه أن يؤدي ما عليه ، فالتسوية عبارة عن تكيف جميع أهالي المملكة .
بدون فرق بينهم ، بأن يفوا ما يجب لبعضهم على بعض . فالطالب هو ذو حق .
والمطلوب هو الواجب ، فالواجبات ملازمة للحقوق لا تنفك عنها» (٢) . وهذا الربط
للطهطاوي بين الحقوق ، والواجبات نراه عند كلّ من أديب إسحاق . وعبد الله
النديم ، ومحمد عبده . إذ كان مفهومهم للمساواة مفهوماً عقلياً .

ومع كل هذا ، فإن الطهطاوي تناول مفهوم المساواة من زاوية التأسيس الديني ،
والأساس الديني للمساواة هو ما يسميه رفاة أخوة العبوديّة : « أي كون البشر
سواء من حيث حقوق بعضهم على بعض ، وإلى جانبها هناك حقوق العبوديّة الخاصة .
والطهطاوي يتجه هنا نحو إثبات نوعين من الأخوة : أخوة عامّة وإنسانيّة من جهة .
وأخوة خاصّة ودينيّة من جهة أخرى ، وهو يذكر بشأن هذه الأخيرة بالحديث
القاتل : « المسلم أخو المسلم » وهو يرى أن هذا الحديث لا يعني أخوة سلبية ، لأن
الرسول (ص) فسّر ما يقصده من الحديث ، إذ أضاف (لا يظلمه) أي لا يدخل
عليه ضرراً في نحو نفسه أو دينه أو عرضه أو ماله ، لأن ذلك وظيفة عمرمة تنافي
الأخوة» (٣) . ومن الأحاديث التي كان يستخدمها الطهطاوي ويكرر الإشارة إليها
حديث الرسول (ص) : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

والجدير بالذكر أن هذا النوع من ربط الحرية بالمساواة على أساس هذه الأخوة

(١) المصدر السابق : ٨٧ .

(٢) نفسه : ص ٨٧ ، راجع : العدالة والحرية : المصدر السابق ص ٨٠ .

(٣) نفسه : ص ٨٠ .

في الدين قد ساد العقلية الاصلاحية في الفترة التي نعالجها في بحثنا هذا. أما أديب اسحاق . وإن كان يربط الحرية بالمساواة على نفس نهج الطهطاوي ، لكنه يجعل لها طعماً اجتماعياً بل واقتصادياً قوياً حين يضيف : « من المقرر المتفق عليه بين النقدة الأحرار أن الحرية والمساواة متلازمان ، فلا حرية مع الامتياز ، ولكن هنالك درجات عبودية ، من الأمير إلى أحقر الرعية ، تتصل دنياها بالرق ، ولا تصل عليها إلى الحرية . ولا خفاء في ذلك ، فحدّ الامتياز أن يعمل أحد الناس ما لا يجوز لسائرهم وإن يحظر على الجميع لبعض الأفراد ، بحيث لا يتمتع الممتاز بمميزته ، مالم يمس حرية سائر القوم ، ولا ينال هؤلاء حريتهم إلاّ بانعدام المزية . فالامتياز والحرية متخالفان . على أن الامتياز مناف للقدرة الحاكمة أيضاً ، الحكم الكليّ ، وتخويلهم من ذلك حقاً غير طبيعي يكون حكماً على الحكم . فهو عدو الحرية والحكومة معاً يظاهر المستبدون على الشعوب ، وهؤلاء على المستبدين ، ثم لا يتحد بأحد الفريقين في حال . ولكن ليست المساواة مبدأ الحرية ، إنما هي نتيجة انطبيعية ، فإن لم توجد ، فلا تكون تلك حقيقة ، بل إذا ظهرت الحرية بمظهرها الحق بين الذين تولاهم الامتياز ، قالوا إنها بدعة منكورة ، وما هي في شيء من ذلك ، ولكن بدعة الامتياز أخفت عنهم الحق وهم لا يشعرون . . . إن الحرية بعيدة المنال ، عسيرة الكمال ، بل يكاد يمتنع تكاملها في فريق من الناس بما تؤثر فيها عوامل العادات والتقاليد والأحوال ، والأخلاق الاجتماعية ، وإنما تحصل منها ضروب متنوعة ، شبه أن تكون ضروباً من الامتياز ، ثم تكثر وتمتدّ حتى يحصل منها لكل واحد من القوم نصيب ، فتعمّتهم أنواع الامتياز كأنهم جميعاً نلاء ، ولو حصلت لهم الحرية الحقيقية لكانوا جميعاً متساوين » (١) ، والحرية في نظره يجب أن يناضل الإنسان للحصول عليها ، لأن الشرط أو القليل أو التمني ، لا يفيد شيئاً من أجل نوالها كاملة . وأديب إسحاق عندما يعطي للحرية والمساواة هذا المفهوم ويجرّده من النصوص (الحكمية) التي تجعل بعض الناس فوق بعض ، يعطي للمساواة فهماً إيجابياً . وهو يعتبر موقفه متوسطاً بين موقفين سادا في تلك المرحلة ، الأول : موقف الفئات المتميزة في المجتمع بالفعل . التي تحاول تبرير امتيازاتها بكل الوسائل ،

(١) اسحاق ، أديب : الكتابات السياسية والاجتماعية ، ص ٨٨ - ٨٩ .

من الخداع إلى الاقناع إلى الإغراء ، ومن القوة المجردة إلى التبريرات الدينية . أما الموقف الثاني فيعبر عنه إسحق بقوله : « أما المساواة ، فليس المراد بها ما يروم الغلبة في محو الطبقات وإزالة الدرجات المترتبة على السعي والجدّ لزوماً . فذلك أمنية لا تُنال إلاّ أن يكون الناس جميعاً إخواناً ، فلا تحصل مادام الإنسان إنساناً » (١) وهذا ردّ على المواقف المتطرفة في تلك الفترة ، أو قل ، إن شئت ، اليسارية .

ثالثاً - الدعوة إلى التطور والتقدم :

إنّ فكرة التقدم وعلاقتها بالحربة عند مفكرينا العرب المحدثين ، تعبّر في جوهرها عن مفهوم اجتماعي تاريخي ، بمعنى أنّ الفكرة ومضمونها الدالّ عليها ، هي حصيلة عملية اجتماعية ، تاريخية ذات صلة وثيقة بالتطور الاجتماعي - الثقافي للإنسانية ، الذي لا تنفك عنه هذه الفكرة . وهذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهومين آخرين ، هما مفهوم التطور ومفهوم التغيير . المفهوم الأول هو وليد الفلسفة الداروينية بصورة خاصة ، وهو يبدو كشرط خارجي لحركة تعتري الموجود ، وتنقله من حال إلى حال ، وهذا بالطبع محايد (أخلاقياً) يتصل بالكائن الحي أو البيولوجي . أما التغيير فينصبّ بصورة خاصة على التطور الكوني ، أو على الظواهر الفيزيائية ، وهنا يكون التقدم . فهو مظهر جزئي من مظاهر التغيير ، لكنه تغيير مرتبط بقيمة ، وذلك حين يقبض الوعي الإنساني على واقعة من الوقائع ، يدرك معنى خاصاً بها يعلّق عليه أهمية إنسانية خاصة ، للفرد أو للمجتمع . فمفهوم التقدم بالدرجة الأولى مفهوم معياري ، أخلاقي . وإذا ما جرد من هذا الطابع ، فإنّه لا يبقى لوجوده أيّ مسوّغ ويصبح مصطلح (تغيير) و (تطور) قادرين على تغطية ما يدلّ به عليه .

ومن هنا نقول إنّ مفهومي التطور والتغيير يدوان مفهومين علميين موضوعيين . بينما يبدو مفهوم التقدم مفهوماً نسبياً يتحرك على أرض غير ثابتة ، بمعنى أنّ مفهومي التطور والتغيير يصوّران حركة الواقع كما هو في أحواله المختلفة ، الطبيعية أو الاجتماعية أو الثقافية . أمّا مفهوم التقدم فليس من المسلّم به أن يكون مفهوماً علمياً ، وهو لا يبدو كذلك إلاّ في الفلسفات الداروينية والوضعية الكونية ، وبمعنى ما ، في الفلسفة

(١) قرني ، عزة : العدالة والحريّة ، ص ١٩١ .

الماركسية^(١). أما مفهوم التقدم لدى المفكرين العرب المحدثين، فيأخذ مصطلحات مكافئة لمصطلح التقدم ، إذ أن مصطلح التقدم ، ليس هو المصطلح الأكثر استخداماً عندهم . إن ثمة مصطلحات أخرى مكافئة تماماً ، كمصطلح (الترقى) ومصطلح (التمدن) الذي يشير اليوم إلى ما يعبر عنه بمصطلح (حضارة) . ومع أن مصطلح التقدم (حديث) إلا أن بعض المفكرين العرب (كجميل صدقي الزهاوي) قد استخدموا مثلاً كلمات (التحسين) و (الفوز) و (الصلاح) و (الفلاح) ، وهي كلمات استخدمت بعض مشتقاتها في القرآن الكريم ، بالمعنى الذي تستخدم به كلمتا (الترقى) و (التقدم) المحدثين ، ولكن من الحق أن يقال إن مفهوم التقدم ، عند مفكري الإسلام المحدثين لم يؤخذ إلا لماماً ، بالمعنى الذي نجده لدى فلاسفة (التقدم) التنويريين في أوروبا . فهم جردوه في أغلب الأحيان من أجل عناصره التنويرية ، ورأوا فيه صدى لحالة أدبية أو تقنية أو تقنية على أبناء المدينة الأقل حظاً ، من هذه الحالة استفاد كل الوسائل الممكنة لعبور الهوة الفاصلة بين حالة التخلف والضعف ، وحالة القوة والترقي والتقدم ، لذا كان « من الضروري استبعاد فكرة التوحيد الخالص بين مفهوم التقدم كما نجده في (فلسفات التقدم) الغربية الحديثة ، وبين هذا المفهوم نفسه بالصورة التي حددها له مفكرو التحديث في العالم العربي »^(٢).

على إثر احتكاك العرب بأوروبا ، أخذتهم الدهشة من تقدمها في جميع الميادين فهزت الواقع العربي من جذوره ، ونبتهته إلى حالة التخلف التي يرضخ لها في كل الميادين ، ورأوا أنه لا بد من تغيير الحالة التي هم فيها ، يعبر (حسن العطار) في كلمات ذات دلالة عميقة على ضرورة تغيير الواقع العربي فيقول : « إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ، ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها »^(٣) ولم يكن العطار يقصد بذلك إلا العلوم الحديثة ، التي رأى منها طرفاً عند الفرنسيين الغزاة ، أي التقدم العلمي . ويتساءل الطهطاوي في طباعته (لمقدمة ابن خلدون) كيف تنهار

(١) جنتان ، فهمي : أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث ، ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٥ .

(٣) نفسه : ص ١٠١ .

الحضارات ولماذا ؟ وأيضاً ، وبالتالي ، كيف تبني الأمم الحضارات ؟ لقد وعى الطهطاوي بجدّة واقعة انهيار الحضارة الإسلامية ، ورأى بأنّ عينيه الموتة التي باتت تفصل بين أمته ، وبين أمة الافرنج التي اطلع على حياتها وتقدّمها في فرنسا ، والمشكلة الأساسية التي أرقتة وراح يبحث لها عن حلّ ، كانت تهمة في آن واحد : كيف السبيل إلى التمدّن والتقدم . بالنسبة لبلاد الشرق ، وخاصة (مصر) .

ويرى الطهطاوي أن للتقدم أصليّن : معنويّاً ، وهو التمدّن في الأخلاق والعوائد والآداب ، يعني التمدّن في الدّين ، والشرعية . وبهذا القسم قوام الملة المتمدّنة التي تسمّى باسم دينها وجنسها لتتميز عن غيرها . . . والقسم الثاني تمدّن ماديّ ، وهو التقدم في المنافع العمومية . . . ومداره على العمل وصناعة اليد . . . وأحوال هذا القسم تختلف بتقلّ الأحوال وتغيير العادات . . . وهذا يتمّ باجتهاد كل إنسان في الحصول على ما بلغه من الوسع في صنائع زمانه ، وما استحسن عرفاً من محسنات عصره وأوانه^(١) . ولكن ، أليس في أخذ (المنافع العمومية) عن الافرنج خروج عن دائرة (السلف) فضلاً عن أنّه غيب لا يصلح ما أفسد الدهر ؟ يقول رفاعة : إنّ حصول مثل هذه الأوهام السوفسطائية ناشيء من فهم كلام الجهلاء الراسخين على خلاف المعنى المقصود منه وأخذ على ظاهره ، فليس كل مبتدع منموماً . . . ومخترعات هذه الأعصر المتلقاة عند الرّاع والمملوك بالقبول ، كلها من أشرف ثمرات العقول ، يرثها على التعاقب الآخر من الأوّل . . . فهي تقع لرفاهية العباد وعمارة البلاد . . . « فمن أجل أبيّته (الاسلام) ورفعة شأن (الأوطان المحمدية) وترقيّ الديار الإسلامية « درجة الكمال العلية لا بدّ من أخذ (العلوم والمنافع العمومية) وتقديمها والتقوى بها^(٢) . وإنّ غالبة الأغراب ، ولاسيما إذا كانوا من أولي الألباب ، تجلب للأوطان المنافع . . . والبلاد الافرنجية ، مشحونة بأنواع المعارف . . .

(١) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ، منهج الألباب ص ٤٤٢ ، راجع كتاب المعاداة والحرية ص

٩ ، راجع المصدر السابق ص ١١٥ - ١١٦ ، ويقتصد الطهطاوي بالمنافع العمومية فالتقدم والبراعة

والهجرة ، وهو من يستولي فيه الانسان على اللذة التي خلقها الله تعالى لأجله .

وهذا فالتقدم عبارة عن تقدم التجارة والصناعة : راجع المصدر السابق المعاداة والحرية ص ١٢٩ .

(٢) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ، منهج الألباب ، ص ٤٤٤ .

التي لا ينكر إنسان أنها تجلب الأتس وترتّب العمران» (١) وهذه دعوة صريحة للأخذ بمعطيات الغرب الحضارية ، وصفحة للذين وقفوا في طريق الأخذ بهذه المعطيات . ولقد ربط خير الدين التونسي التقدم العمراني بالعدل والحرية ، وهو يمثل نمطاً آخر من المواجهة مع المدنية الأوروبية، فيضيف إلى الأمر الديني بضرورة التقدم اعتبارات سياسية واجتماعية وإدارية عميقة ، على أساس من العناصر المادية . (والتنظيمات الدنيوية) وهذا نابع من خشية خير الدين مع العالم الإسلامي من (الغرق) حيث ترددت في أذنه طويلاً كلمة سمعها منه بعض أعيان أوروبا تقول « إن التمدن الأوروبيّ تدقّ سبله في الأرض ، فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع ، فيخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار ، إلا إذا حذوا حذوه وجروا مجراه ، في التنظيمات الدنيوية فيمكن نجاحهم من الغرق» (٢) . فطالما قربت وسائل النقل هذه الأزمان . تواصل الأبدان والأذهان ، فباتت الدنيا بصورة متحدة تسكنها أمم متعددة ، حاجة بعضهم لبعض متأكدة» (٣) . فمن الواجب الأخذ بمعطيات الغرب الحضارية ، وهذا ما تؤيده الشريعة الإسلامية» التي تكفلت بمصالح الدارين : الدنيا ، والآخرة ، وجعلت من (التنظيم الدنيوي) أساساً مبنياً لاستقامة نظام الدين . إلا أن علماء الدين ، ورجال السياسة ، قد غفلوا عن واجباتهم . وأعرضوا عن استكشاف (الحوادث الداخلية) وضلّت أذهانهم عن معرفة الحوادث الخارجية والدولية... فلا هم نظروا في ما يجري داخل بنيان الأمة والجماعة من خطوب وتطورات ، ولا هم تتبّعوا ما يحدث وما يحدث خارج حدود الأمة ، لدى الأمم المجاورة والبعيدة . . . وهم فضلاً عن ذلك قد صرفوا همهم « إلى اقتناء جواهر العلوم مجردة من أغراضها » . أي أنهم عنوا بالجانب العقلي المجرد من العلوم ، وأعرضوا عن تطبيقاتها المادية الشخصية . أمّا رجال السياسة فهم أحد اثنين : إمّا جاهل بهذا الذي يحدث ، وإمّا متجاهل له رغبة منه في (إطلاق الرئاسة) أي في الاستبداد بالسلطة والحكم حكماً مطلقاً غير مقيّد . . . والقصد هنا هو (تذكير

(١) نفسه : الأعمال الكاملة ، ج١ ص ٤٤٥ ، راجع العدالة والحرية ص ٩١ - ٩٤ .

(٢) جديان ، فهمي : المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٢٤ .

العلماء بما يعينهم على معرفة مايجب اعتباره من حوادث الأيام ، وإيقاظ الغافلين من رجال السياسة وسائر الخواص والعوام ، ببيان ماينبغي أن تكون عليه التصرفات الداخلية والخارجية^(١) . وإن مايقدره خير الدين هنا هو . أن قضية تقدم المسلمين في رأيه وفي زمنه هي ، أولاً وأخيراً قضية مادّة . بمعنى أنها قضية أمة ضعيفة ومستضعفة ، يلتمس لها الاستعداد من أجل المنعة والعزة . وهذا لايم إلاّ بإحراز تقدم في المعارف وأسباب العمران ، المشاهدة عند الأقوياء.وهذا التقدم لايتيسر بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي تشاهد لدى الغير . تنظيمات مؤسّسة على دعمتين أساسيتين هما : العدل والحرية ، لأن البلدان التي ارتقت أعلى درجات العمران ، هي التي تأسست بها عروق الحرية^(٢) إذ هي والعدالة أساس نظامالحكم المثالي . ذي الطابع العلماني المستند على متطلبات الدين^(٣).

أما مدرسة جمال الدين الأفغاني: فتعالج المسألة عن طريق رجوع الأمة إلى قواعد دينها والأخذ بأحكامه على ماكان في بدايته . والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها جمال الدين الأفغاني تتخذ شكل قانون : « متى ضعف ماكان سبباً في الصعود يحصل الهبوط والانحطاط . ومتى زال ماكان سبباً في السقوط يحصل الصعود^(٤) . فالدول لا تتكوّن » ولا يخلص لها سلطان إلاّ بقوتين : قوة الجنس ، التي تدعو للاتحاد لمغالبية من سواهم ، ويكون فيه النعرة والعصبيّة والانتصار لجنسه ، وقوة الدين الذي يقوم مقام الجنسية في جمع الكلمة وتوحيد الوجهة ، وطلب الغلب بتلك القوة لمن خالفهم^(٥) . فالأفغاني قد اعتقد اعتقاداً جازماً أن التمدن الحقيقي مكافئ تماماً للدين ، وأن السعادة الحقيقية التي هي طلبية الإنسان الأصلية في حياته على الأرض ،

(١) المصدر السابق : ص ١٢٥ .

(٢) التونسي ، خير الدين : تقوم المسالك لمن زيادة ، ص ٢١١ .

(٣) التونسي ، خير الدين : اوردها زل ليلين (كتابه الفكر الاجتماعي والسياسي ص ٦٥ ، راجع كذلك اقوم المسالك لمن زيادة ص ٨٥ - ٨٦ .

(٤) الخزومي ، معبد : الخطرات ، ص ٤٤٨ .

(٥) جديان ، فهمي : المصدر السابق : ص ١٦٠ ، راجع خطرات جمال الدين الافغاني لحمد الخزومي ، ص ٢١٢ .

لا يجوز أن تُلتبس إلاّ في الدين الخالص الذي هو الإسلام . فالدين يتيح للإنسان الارتقاء فوق مراتب البهيمية الدنيا لإدراك صورة مهذبة وكاملة وسعيدة ، لا يستطيع أن يحققها عن أيّ طريق آخر في الحياة . والدين هو الذي يسمح ببناء نظام اجتماعي متناسك متحد يسعى لخير المجموع وسعادته داخل إطار التجمّع البشري والعام على حدّ سواء . أمّا (التمدّن) المرادف (للمكتسبات العلمية) الذي لا يترتب عليها إلاّ (الفائدة) و (الكسب) و (الربح) فليس هو التمدّن الحقيقي (١) .

أمّا الشيخ علي يوسف ، فيرى « أن المدنية دأمة مستمرة في الوجود ، تابعة لوجود الإنسان مرتقية بارتقائه » (٢) . وهو في ذلك يختلف عن الأفغاني ، إذ يضع المسألة في سياق التطور الزمني الذي يهدف إلى (كمال) المجتمع الانساني ، وهذا متوقف على الارتقاء بالمعارف والعلوم النظرية والعملية ، وفي الأخلاق الفاضلة للنفوس ، وهذا يتبع درجة اتساع نطاق الصناعات من « فلاحية وملاحة وأنواع التجارة . والتفنّن في معدات الحضارة ، والاختراع للمنافع كآلات والمواصلات والمراسلات والتسهيلات التي يقدمها كل عصر لآخر » . . . وهذه المنجزات تخضع باستمرار للتدقيق والصلقل واختيار الأصلح ، وهكذا « فكل سابق يبدع ، وكل لاحق يحسّن أو يقيح ، إلى أن يصل هذا النوع إلى النقطة التي فيها الانقلاب الوجودي (على مذهبنا) ، وفي النفوس غصّة من عدم إيجاد ما يتخيله أنفع للحياة . إن السعي وراء هذه المنافع يعتبر متمسكاً لنظام الأمم ، وباعثاً على الراحة والأمن والرفاهية والثروة ، فضلاً عن أنه مطلب للأجيال القادمة التي ترجو بدورها أن تدرك لنفسها غاية أرقى بالتدرّج رويداً رويداً . وهكذا إلى أن ينتهي الشيخ علي يوسف إلى دعم موقفه في التقدم الإنساني المستمر بالنظرية الداروينية في التطور . لكن الشيخ علي يوسف ينكر أن يكون هذا التدرّج من فعل الطبيعة نفسها ، لكنّه (مراد الله جلّ شأنه) وحتى لو سلّمنا (بفعل الطبيعة) فإن هذا لا يعني إلاّ أن هذا الفعل هو من « تقدير

(١) المصدر السابق : ص ١٦٩ .

(٢) نفسه : ص ١٦٥ .

ذاته اللامقدس^(١) . وعلى هذا الأساس تصبح التطورية (الدارونية) (تطورية إسلامية) إن أمكن القول بذلك .

أمّا عبد الله النديم ، فقد حاول أن يفسّر ظاهرة التأخّر عند الشرقيين ، والتقدم عند الغربيين ، ويعزوها إلى مجموعة أسباب ، أولاها ، إطلاق الغرب الحرية للكتاب في نشر أفكارهم ، وحجب ملوك الشرق على العقول والأفكار في ديارهم . وكذلك استثمار الأمم الغربية أموالها في الصناعة والتجارة ، بحيث اتسعت الثروة ووفر المال ، وتبذير الملوك الشرقيين للمال في الملذات والشهوات ، أو صرفه في استيراد مصنوعات أوروبا بصورة أمانات الصنعة والصناع النافعة وسنّها لقانون (الامتياز والمكافأة والشهادة العلمية والعملية ونياشين الشرف ، وإغماض ملوك الشرق عن هذه الاعتبارات وعن رعاية العلم والعلماء والاختراعات والمخترعين . ويعزوها أيضاً إلى مكافحة الدول الأوروبية للأمية وتوحيدها للتعليم ونشره ، وترك الملوك الشرقيين لهذه الطريق توهماً منهم أنّ انتشار العلم يهدّد نظمهم ، حاسبين ، هم والأغنياء ، أموالهم عن بناء المدارس ، ودور العلم ، مرسلين بأبنائهم إلى مدارس أوروبا « ليتعلموا على قساوسة أوروبا أمور دينهم ودنياهم » ويعزوها أيضاً إلى أخذ ممالك أوروبا بنظام المجالس ، وتحميلها المسؤولية للنواب ، والوزراء الخاضعين للقانون ولنظام الشورى . وتضييق الملوك الشرقيين على رعاياهم والاستبداد بهم . وأخيراً إحداث الأمم الأوروبية لمجالس السمو الفكري والأدبي ، والمدني العام ، واقتصار مجلس الشرقيين على الغيبة والنميمة والسعي والتباغض ، مع يأس العقلاء من التفات الناس إلى أبحاثهم وأفكارهم لانصراف معظمهم إلى الشهوات^(٢) . ومع ذلك كله ، فإنّ النديم ليقرر أنّ الدين الإسلامي ، السبب الوحيد في المدنية وتوسيع العمران أيام

(١) المصدر السابق : ص ١٧٠ ، راجع كتابه الشيخ علي يوسف ، التمدد الدهري (الرياض المصرية) ١٨٨٨ ص ١٣٦ إلى ١٣٩ .

(٢) النديم ، عبد الله : سلافة النديم ج ٢ ، ص ١١٠ - ١١٦ ، القاهرة ، المطبعة الجلمية ١٨٩٧ - ١٩٠١ ، راجع المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

كان الناس عاملين بأحكامه^(١). وهو يبحث على أن يقوم العلماء اليوم بدورهم في عملية النهوض والارتقاء بالأمة نحو الكمال ، على الصعيدين الديني والاجتماعي.

أمّا علي مبارك ، وهو يسير على نهج سابقه في الاعتماد على الإصلاح الديني فيرى أن سبب تخلف الشرق وتقدم الغرب يعود لسببين أساسيين ، أولهما (انحسار تعظيم العلم وأهله ، وثانيهما انحراف خلف الأمة عن سير سلف الأمة بنبذهم مصالح الأمة العمومية وجريهم وراء شهواتهم الخاصة^(٢)). وتصور علي مبارك ، أن التمدن الإسلامي عند أهل السلف إنما كان مؤسساً على العلم والعدل اللذين هما أكبر دعائم الدين^(٣) وهكذا يتفق علي مبارك مع خير الدين في القول بأن العلم والعدل هما أساس التقدم ، وأن الجهل والظلم هما أصل التمهقر.

أمّا عند عبد الرحمن الكواكبي ، فتأخذ المسألة بُعداً جديداً . إذ يدعو إلى التطور والتقدم بعقل مفتوح تقتضيه ضرورات التطور الدينية الانسانية ، وهي بحاجة مستمرة إليه ، لأنها في حركة دائمة نحو الأمام باستمرار ، والحركة سنة عامة في الخليقة ، دائبة بين شحوص وهبوط ، فالترقي هو الحركة الحيوية ، أي حركة الشحوص ، ويقابله الهبوط ، وهو الحركة إلى الموت أو الأغلال أو الاستحالة أو الانقلاب . والترقي يتعلق بالروح ، وهو أن الانسان نفس ملهمة بأن وراء حياتها هذه حياة أخرى ، ترتقي إليها ، أي الخلود ... وهو في الشؤون الحيوية للانسان نوع من أنواع الحركة باتجاه الرقي^(٤) . والنظرة المستقبلية التطورية ، هي التي يرى فيها الكواكبي سرّ التجديد ، بالاعتماد على النظرة التطورية في الدين . وذلك من خلال « النزوع السلفي والعودة الواعية إلى منابع النقيّة، وطرح ماعلق به من بدع وتعتيدات ، وشبهات ، وخرافات ، وأساطير »^(٥) والكواكبي يدعو إلى

(١) المصدر السابق : ص ١٧٦ .

(٢) مبارك ، على الأعمال الكاملة ، علم الدين ، أوردها فهمي جلعان في كتابه ، التقدم ، ص ١٧٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٧٧ .

(٤) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ص ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٨٠ .

الأخذ بالجوانب الثورية التي تمجد الحرية . وتطلق الطاقات الخلاقة للإنسان . وير
يستلهم الأفكار النقية . والجوهرية . والبكر . التي جاءت بها الأديان . (١) ويعمل
الكواكبي على الذين يعيشون في البدع والخرافات . والذين لابد أن يكسحهم هذا
التجديد ، إذ ليس الدين في نظره سوى هدى سماوي يحكمه الإنسان في علاقاته
بربه وآخرته . وهو هدى يربّي في الإنسان كلّ الملكات الطيبة والخيرة . ويصلح
من نفسه . ويساعده في تكوين الإرادة (٢) الضرورية لكل تطور وتقدم . فما
أحوجنا إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء الغفّل : الأغبياء . والرؤساء القساذ
الجهلاء . من أجل تجديد النظر في الدين . وإعادة التوافق المعطلة . وتهذيبه من
الزوائد الباطلة ، مما يطرأ عادة على كل دين ، يتقدم عهده ، فيحتاج إلى مجدد دين
يرجعون به إلى أصله المين (٣) . أمّا محمد عبده . فيرى في التقدم المهدف المنشود
الذي من الواجب أن يكون السعي إليه . فما « وصلت إليه أمة إلا وحطّ عن كاهلها
جميع الأتعاب والبلايا . والاضطهادات . والرزايا . ولارقي إليه شعب . إلا وأمن
غائلة الإعانت والاعتساف ، وتخصّصت أعماله من جائحة السلب والاعتداء .
فصاحبه هو السّاكن في منازل الرغد والهناء ، واللابس حلة الإسعاد والتقدم
هو الضامن لتوطيد أركان العمران . والكفيل بتشييد دعائم الاجتماع ... وهو
الحقيقة الجامعة لكل فرد من أفراد الكمالات ، من غير فرق بين أن يكون أديباً ،
أو مادياً ، حسياً أو معنوياً . فالتفتن في الصنائع فصل من فصوله . والتسابق في
مبادئ العلوم باب من أبوابه ، والتجاني عن مواضيع النقيصة جزء منه . والتجمل
بالأخلاق الفاضلة نبت من جواهره صاحبه هو السعيد ، والوطن يعلّه غدق
النعم . جدّ في طلبه من أدرك نتيجة من الأمم ، فجنى ثمرة الناييم ، وعمرت
دياره بالأبنية العالية ، وتزينت بالأسواق الفسيحة ، والصنائع العديدة . وصارت
محطّ رحال الساسة ، ومطمح أنظار التّبالء ... فطار على جناح العلم يستطلع بقاء
ربّتها الجهالة ، وشملتها يد البغي ، ليكون فيها هو الوارث بعد نبينا ، يستخرج

(١) المصدر السابق : ٢٤٢ .

(٢) نفسه : ص ٨٤ ، والإرادة هي الحرية عند الكواكبي .

(٣) نفسه : ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

منها الكنوز بحكمته ، ويفتخر منها الينابيع بقدرته » (١) . ومع كل هذا الذي يدعو محمد عبده إلى التطور والتقدم ، فهو يهاجم الانفتاح على الغرب والأخذ بعاداته . ويرى « إن الظروف الواقعية المحيطة في الوطن العربي . لا تمكنه من الارتقاء الذي وصلت إليه الحضارة الغربية . لأن مسألة الوعي العربي لم تكن قد وصلت في أيامه إلى ما وصل إليه العالم الأوروبي . ولذلك فإن محمد عبده يخشى إذا ما كان الانفتاح على عالم الغرب أن نأخذ بما سمّاه (شهوات) وهتكاً لحرمة الوقار ، وتهاكاً على شرب المسكرات إنها إباحة ، وما أقبحها من إباحة ، لكل شخص كان يعمل فيما يخص نفسه بإرادته ، ويتكلم فيما هو مقصور على ذاته بمقتضى فكره » (٢) . فمحمد عبده ، يرى (أن عقولنا واستعداد بلادنا غير ملائم لمثل هذا على الإطلاق) (٣) .

أمّا قاسم أمين ، فينظر إلى المسألة بمنظار علمي نفسي . فهو يرى (إن تطور المجتمعات وتغييرها ، إنما تحكمه قوانين تتطلب تغيير الأسباب والقواعد المتحكمة (٤) وهو ينبّه إلى أن خفاء هذا القانون في الظواهر الإنسانية لا يعني تخلّفه فيها ، حتى وإن تميزت هذه الظواهر بأسباب لا تجعله واضحاً وجلياً . كما هو حاله في ظواهر الطبيعة. هذه الحقيقة العلمية قد قرّرها الله في كتابه: « إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم » (٥) فمن أغرب ما اعتاد عليه العقل الانساني ، أن يظن أن العصر الذي هو فيه أحط مترّلة في الكمال من العصر الذي سبقه ، ومنشأ ذلك أن الأبناء ينشؤون على احترام آبائهم ، وتعظيم كلّ ما يصدر عنهم . فالكمال عندهم ما وجدوا عليه آباءهم . . . ولو صح ما يزعمون ، لكان أكمل إنسان هو من وجد من نوعه ، ولاستمرّ النقص عسراً بعد عصر إلى هذا اليوم، ولكانت نهاية الإنسان أن يصير

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص ٤٠ .

(٢) المصدر السابق : ٢٠٥ .

(٣) نفسه : ٢٠٦ .

(٤) أمين ، قاسم : الأعمال الكاملة ، ص ٣٧ .

(٥) المصدر السابق : ص ٢٧ .

حيواناً أعجم ، مع أنه من الثابت أن الانسان ارتقى بالتدرج إلى أن وصل إلى هذه الدرجة العليا التي يحقّ له أن يفخر بها (١) . ولقد استفاد قاسم أمين من إيمانه بقانون التطور على أساس أنه قانون الحياة ، واستخدم حقائقه أسلحةً في الصراع ضد فكرية الغرب الاستعماري الذي حاول في سبيل السيطرة على البلاد العربية ، أن يوهننا بأن (قانون التطور والتقدم والارتقاء ، في المجتمعات ، إنما مجال صلاحياته وصلاحه هو المجتمعات الغربية المتقدمة ، أما نحن الشرقيين ، فإننا ومجتمعاتنا خارجون عن ميدان تطبيق هذا القانون) . وردّ قاسم أمين هذه الفرية عندما تحدّث عن « أن تاريخ تأسيس الدول في العالم موضوع تأملات متصلة ، وهو يؤكد حقاً أن النوع الإنساني ، وزهوه ، والقانون الأبدي الذي يحول المادة ، يحول أيضاً البشر والأنظمة ، ولا تستطيع قوة مقاومة هذا القانون الذي لامه رب منه ، والذي يحكم حركة التقدم البشري ، والإنسانية تعبّر نفسها عن نفسها في كل مكان بنفس الطريقة ، وتبّع نفس المسيرة » (٢) . وقاسم أمين يدعو المسلمين عامة والعرب خاصة إلى تقبّل جميع الإصلاحات والتجديدات ، بعد طبعها بطابع الدّين . وعلى العلماء أن يتوكلوا هذه المهمة من أجل التطور والتقدم . وهي كانت عند أجدادنا ، فلماذا نمنعها عن أنفسنا ؟ ويؤكد قاسم أمين أن الحضارة الظافرة هي التي يعرّف لها بهذا الظفر ، فاذا كانت اليوم « توجد حضارة إسلامية خالصة إلى جانب الحضارة الأوربية فان الأصالة هي الظافرة » (٣) . وهذه دعوة صريحة من قبل قاسم أمين للأخذ بمعطيات الحضارة الغربية ، في سبيل التطور والارتقاء .

أما شبلي شميل ، الذي أخذ بمذهب داروين في النشوء والارتقاء ، فيرى أن التقدم والتطور يلزمنا بأن نتخلّى عن الماضي ، وأن نواكب مسيرة العصر ، وان نأخذ بمعطياته العلمية ، ونستفيد منها ، وهذا لا يتمّ إلاّ بالأخذ بما توصّلت إليه الإنسانية في مجالات العلم والمعرفة . (فليعلم الباحثون في طبائع العمران ، أن كل

(١) المصدر السابق : ص ٢٠٨ .

(٢) نفسه : ص ٢٨ .

(٣) نفسه : ص ٢٠٥ .

أمة . منها كأمرها . سرتمية كانت أم محطّة . تتنازعها قوتان غريزتان :
إحاده تركن إلى المحافظة على الحالة الراهنة . والآخرى تميل إلى الطفرة (١) .
وإن هذه الطفرة لا تتم إلا بالارتقاء الصناعي والعلمي في عصرنا . والذي هو نسبة
نسبة من التقدم . والمعارف العمومية . وينقص على النفس هذه النسبة كلما
تقهقرنا في الماضي (٢) . بمسألة التطور لا ترى تطلعاتها في الماضي . وإنما في المستقبل .
أو ليس من الغر أن ترى الإنسان مشغولاً عن حاضره بماضيّه . يني عليه مستقبله .
منصرفاً بالبحث في ما لا يجدي عن البحث فيما يجدي . ومماثلة إلا مثل من يمشي
إلى الأمام وهو مشغول إلى الوراء (٣) . ويفتشر (شميل) عن السبيل إلى الحل
فيجده :

١ - في التخلي عن الأديان . لأنها السبب في تخلف المجتمعات وإبعادها عن
مواكبة التطور والتقدم . وما الادعاءات التي تدّعيها هذه الأديان من قدرتها على
الرقى بالإنسان . إلا ادعاءات خاطئة . وهمية . « إن أكثر الباحثين في هذه العلاقة
ينسبون إلى كل ما يرونه في العمران من ارتقاء وتقهقر . وسير . ووقوف . وحركة ،
وجبود . إلى الدين . وأكاد لا أعلم أحدا خالف هذه القاعدة . فغلاة المعطلين .
وكبار المؤمنين . والذين بين بين . كلهم في ذلك سواء ، فيقصون لهذا الدين ، أو
على ذلك . بالنظر إلى ذلك ، وهم فيما أرى مخطئون باعتبار جوهر الدين ، وإلا
كانت النتيجة واحدة في كل الأديان ، وفي الدين الواحد في كل العصور ... » (٤)
فضرر الشرائع على العمران والمجتمع ، أشد ضرراً من الاستبداد . هذا الضرر
يكمن في جمودها من طبيعتها تارة ، ولاستمساك أصحاب السلطة بها تارة أخرى .
« فلا يسهل تغييرها طبقاً لاحتياجات الاجتماع بحسب الزمان والمكان : خلافاً
لناموس الاجتماع الطبيعي الذي هو في طبيعته خاضع لناموس التحول العام » (٥) .

(١) شميل ، شبليل : المجموعة ج ١ ، ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق : ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) نفسه : ص ١٤ .

(٤) نفسه : ج ٢ ، ص ٥٧ .

(٥) نفسه : ج ١ ، ص ١١ .

ويحمل شبلي شميل على رجال الدين الذين يشكلون في رأيه العقبة الحقيقية في طريق التطور والتقدم « فالدين نفسه ليس العقبة الحقيقية . بل رجال الدين » (١) ولا يفوت شميل أن يرفع الكتب السماوية . عن مناهات رجال الدين . وخزعبلاتهم . وخرافاتهم التي ينشرونها بين أبناء المجتمع . ليبقى واضحاً تحت وطأة التحلف . ولترديد من خلفه تخلفاً ، المنصب لا يسعه أن يلتقي على القرآن بعة تفهقرو الأمم الإسلامية . بل على الرؤساء من رجال الدين . والحكام ، (٢) . إذ لا فرق بين الإسلام . والنصرانية في غايتهما الاجتماعية . ولكن الناصر إلى العمران اليوم . يجد بوفا شامعاً بعيداً بين الأمم التابعة لكل من التريتين . فلهذا هذا الفرق .. (٣) . ويجب شميل « القرآن لا يحول دونها . كما الإنجيل لم يكن الباعث على نهضة تلك . وما عليها تجاربهم . إلا أن تجاربهم . تضرب الضربة الشديدة على أيدي الرؤساء عموماً . لتكشف بالعلم سجوف الجهل المسدولة على عقول الشعب » (٤) . ولا ينكر شميل « إن الأصول في هذه الشرائع ترعى فيه مصلحة الاجتماع ... وإنما صبغنا أحياناً كثيرة بما يلبسها حلة الجود . وعدم معرفة تطبيقها . على نظام الاجتماع الطبيعي . لجهل نواويسه . يفقدانها مزاياها الحسنة . وهذا هو سبب قيام المصلحين من وقت إلى آخر . على اختلاف نزعاتهم بغض النظر عن مطامعهم الخاصة لمقاومة هذه الشرائع تارة بالعنف . وتارة باللين . وكان السيف فيها دائماً أصدق إنباء من سواه . ولهذا السبب عينه كان مصلح الأمس يبدو رزءاً كبيراً على مصلح الغد . والاجتماع هو الذي يتحمل مغبة ذلك ، ولو سِيرَ في نظامه على منهاج الاجتماع الطبيعي لما كان هذا الشر » (٥) .

٢ — حتى يتمكن الانسان من ارتقاء سبل التقدم . لا بد من أن يأخذ بالعلوم الطبيعية لأنها هي « أم العلوم الحقيقية . ويقتضي أن تكون أم العلوم البشرية كافة .

(١) المصدر السابق : ج ٢ ص ٦٢ .

(١٠) نفسه : ص ٦٣ .

(١١) نفسه : ص ٥٩ .

(١٢) نفسه : ص ٦٣ .

(١٣) نفسه : ج ١ ، ص ١١ .

وإن تقدم كل شيء ، وإن تدخل في تعليم كل شيء ، فيصبح نظر الإنسان حينئذ في لغاته ، وينظم قياسه في دليله ، وتقوى فلسفته بارتباطها بأدبه ، وتعلو آدابه لانطباقها على العمل ، وتصلح شرائعه لتطبيقها على نظام الاجتماع الطبيعي ، ويتسع عقله لانطلاقه من قيوده المتناقضة ، وتقيد به بنظام واحد شامل ذي اتساع لا يحد ، وتصح أحكامه لترتيبها على القياس الصحيح ، ويسرع ارتقاؤه لانطباقه في سيره به على نواميس الكون ^(١) . وهنا يربط شميل تطور الأمم ، بارتقاء الإنسان في العلوم الطبيعية « لأن هذه العلوم الطبيعية بما فيها من فلسفة اختيارية متينة واسعة هي المعول الوحيد لهدم العلوم السخافية ، ومابني عليها من الأنظمة الاجتماعية الفاسدة ، والأساس المتين الذي يشاد عليه بنيان الاجتماع الباسق في المستقبل » ^(٢) . فلو بني دين الإنسان على علاقته بالحقيقة الطبيعية ، وأقيمت نواميس الاجتماع الطبيعي ، لكان في كل أعماله متناسباً مع نفسه ، متوافقاً مع تعاليمه ، غير مضطر أن يقاوم في كل خطوة يخطوها ، كعقبات أقامها هو نفسه في سبيله ... ولاستغنى عن تلك الفلسفة النظرية المضللة ، المبنية على الخيال ، وأقام مقامها الفلسفة العلمية الهادية إلى السبيل القويم ، المبنية على العلم الحقيقي ، ولما كان به من حاجة إلى إقامة تلك العلوم التي هي أشبه شيء بهذيان المصدوعين ، ألا وهي علوم الكلام على الإطلاق ، لتفسير مالا يفسر ، وتأويل مالا يؤول ، وتطبيق مالا يطبق ، التي أضلت عقولا كثيرة ، وغلت عن العمل أيادي كثيرة ، فلم تنفع الاجتماع بشيء ، بل أضرت ، إذ أضلته ، وأصبحت عالية عليه . وهي فوق ذلك اغتصبت مقاماً ممتازاً لها فيه ^(٣) . فمن خلال ذلك « أصبحت علوم اللغة في الفكر والشعر إغراباً لا إبداعاً ، وعلوم الفقه سخافات ينتزل العقل فيها إلى حد التبذل ، والطب ، شعوزة لا تستترال الأسرار ، وتحويل الأقدار ، ولا تعرف نواميس الطبيعة لتحدها بها ، وعلوم القوانين لاهوتاً ثابتاً لا يفهم ، وعلم المحاماة مخرفة ، وتفنتاً في المشاغبات لادليلاً مرشداً إلى الحق ، رادعاً للباطل ، وصارت علوم الفلسفة والآداب هيأما في الأوهام ، لاضابط لها إلا

(١) المصدر السابق : ج ١ ، ص ٨ .

(٢) نفسه : ص ١٤ .

(٣) نفسه : ص ٣٠ .

الخيال » (١) . وفي مثل هذه الحالة تحوم على الحقيقة ، ولا تجرؤ أن تقولها بكلام صريح خوفاً من أن تغضب هذا ولا ترضي ذاك ، فتجعل لغتك في الطلب بين الالتماس والأمر ، والالتقياد بين لين التملق ، وخشونة المجافاة » (٢) . والخروج من هذا الواقع ، في رأي شميل ، يكمن في « اعتماد العلوم الطبيعية ، والابتعاد عن الأديان . واعتماد قول الحقيقة ، فإن تنهج هذا النهج ، فالمستقبل لك » (٣) .

أمّا عبد الحميد بن باديس ، فقد أخذ خطأ متميزاً بخصوص هذه المسألة وبعقل مفتوح وذلك من خلال الاعتماد على التراث . مع الاستفادة من قضايا العصر . وخطاب العلماء قائلاً : « عليكم أن يلتفتوا إلى أمتكم فتشلوها مما هي فيه بما عندكم من علم وما كسبتم من خبرة ، محافظين لها على مقوماتها ، سائرين بها في موكب المدنية الحقبة بين الأمم . وبهذا تخدمون أنفسكم ، وتخدمون الإنسانية . بإنهاض أمة عظيمة تاريخية من أممها . ثم لا يمنع هذا من أخذ العلم من كل أمة وبأي لسان واقتباس ، كل ما هو حسن مما عند غيرنا ، ومدّ اليد إلى كل من يريد التعاون على الخير والسعادة والسلام » (٤) . وفي هذه دعوة من قبل ابن باديس للتواصل الإنساني ، وتعاونه بين العرب وغيرهم من الأمم من أجل تحقيق الرقي والتقدم المشترك ، لما فيه خير الإنسانية ، مع الاحتفاظ بالأصالة العربية « إننا أعلننا ولا نزال نعلن بأننا شعب من أشدّ الواجبات عليه الاحتفاظ بما في الماضي من نفع ومدنية . وعدم الزهد فيما في الحاضر من خير ومدنيات ، والإعراض عن الثروة بدون تفكير ولا روية » (٥) ودعا ابن باديس إلى التجديد والاجتهاد ، وتفسير القرآن على أسس عصرية ، والتخلص من التفسير التقليدي . وتناول هذه المسألة بعقلية المفكر السياسي الاجتماعي ، فالتاريخ « يجب أن لا ينظر من جهة واحدة ، بل من جهات متعددة . وفي الغرب نواح تجتبي ، ونواح تُجتنب ... وهذه هي طريقة القرآن

(١) المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٢٤٢ .

(٢) نفسه : ص ٢٤٢ .

(٣) نفسه : ص ٣٠٥ .

(٤) الخليلي ، محمد ابن باديس ، ص ٥٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٥٣ .

بعينها . فهو يعيب من العرب العيوب النفسية كالوثنية ، ونقائصهم العقلية ، كالفسوة والقتل ، وينوّه بصفاتهم الإنسانية التي شادوا بها مدنياتهم السالفة ، واستحقوا بها النهوض بمدنية المدنيات « (١) وهو ينكر على المفسرين التقليديين اللفظيين انصرفهم عن المعاني الحقيقية التي تحملها كلمات (المصانع) و (السائحات) ويقول : لماذا نفسر المصانع بالقصور ، ولا نفسرها بمعناها الحقيقي ، في حين أن المصانع من مستلزمات الحضارة والعمران ، ولماذا نفسر السائحات بالصائمين والصائمات ، ولا نفسرها بالرحالين والرواد الذين يجوبون البلاد للاطلاع والاكتشاف والاعتبار (٢).

وهنا دعوة لابن باديس للتخلص من الإطار التقليدي الذي يلتزم به رجال الدين عادة . إطار النظرة الجامدة الغيبية إلى القيم والأشياء . فابن باديس يؤمن بالتقاليد والثقافة العربية الاسلامية ، ولكن ما كان يدعو إلى ذلك بمفهوم مغلق ، بل كان يعطي مفهوماً مفتوحاً على ثقافة العصر من جهة ، ومرتبطة بالوطن العربي من جهة أخرى . وهنا لابد من أن نلقي على أنفسنا السؤال التالي : إلى أي مدى ينطبق القول أن عقيدة (التوحيد) أو (الوحدانية) يمكن أن تسلك بصاحبها دروباً متباعدة أو متباينة ؟ هل تنتمي هذه العقيدة إلى مجال النظر الخالص ، أم أنها تنفذ إلى جوهر الوجود الانساني الفردي والمجتمعي لتشكّله بصورة أو بأخرى ؟ بتعبير آخر : ما الذي مثله علم الكلام الإسلامي التقليدي في حياة المسلمين العقلية والمادية ؟ وما هو الدور الذي أمكن لمبدأ التوحيد منه أن يقوم به في عالم الإسلام المعنوي والمشخص ؟ وهل احتفظ هذا العلم في الأزمنة الحديثة بنفس الوظيفة والقاعدية التي كان يمارسها في عصور الإسلام الكلاسيكية ؟

إن علم (الكلام) يطلق على ذلك الجهد العقلي أو النظري الذي يهدف إلى الدفاع بأدلة عقلية خالصة في العقائد الاسلامية في وجه خصومها ، أو في وجه البدع والنحل التراثية التي يمكن أن تولد داخل المجتمع الاسلامي « (٣) .

(١) المصدر السابق : ص ٢٩ .

(٢) نفسه : ص ٢٠ .

(٣) جدمان ، فهمي : التقدم ، ص ١٨٥ .

لقد ظلت مباحث وجود الله وصفاته (التوحيد) الإنسان بعد الموت (المعاد) ، وحكم الأمة (الإمامة) ... وغير ذلك ، هي المباحث الأساسية المميزة لهذا العلم ... والواقع إن هذا العلم بتروجه إلى التجريد القوي وباعتماده على الطابع الجدلي العقلي ، والمنطقي الخالص . وبانتهائه إلى الخوض في مسائل عارضة جزئية ، طبيعية حسية أو مفارقة للحس . فقد انتهى إلى أن يكون علماً جافاً لحياة فيه ، أو على الأقل قد كفّ عن أن يكون له أي تأثير في حياة الإنسان المشخصة . إذ ، ماالذي يعني الانسان القول مثلاً إن الله وجود محض ، واجب الوجود ، وإنه عالم يعلم هو عين ذاته ، أو يعلم ليس هو عين ذاته ، وإنه حي بنفي الموت عنه ، أو عالم بنفي الجهل عنه ... وهكذا ، مما عرض من جدل لا طائل في البحث فيه ، ولانتيجة . إذ مافائدة ، أن تبقى الحياة العقلية المنطقية الخالصة ، أو تظل غير ذات جدوى اجتماعياً ؟

ولقد أدرك البعض من المفكرين المسلمين المحدثين « إشكالية علم الكلام » فراحوا يبحثون عن علم كلام جديد إن أمكن القول . علم بكلام يكون للتوحيد في وظائف جديدة ، ويكون علماً (محرراً) للإنسان ، وعلماً صافياً خالصاً من الشوائب والأكدار ، ويدفعهم إلى الأمام بحيث يجعل حركتهم مطلقة نشيطة ، وحياتهم أبعث على الأمل والرجاء . وهذا ما عناه بالذات ، المفكر الجزائري (مالك بن نبي) حين قال : « إن مشكلتنا ليست في أن (نبرهن) للمسلم على وجود الله ، بقدر ماهي في أن نشعره في وجوده ، ونملأ به نفسه باعتباره مصدراً للطاقة » (١) . ولقد ألع جمال الدين الأفغاني الذي تأثر بحركة : الإصلاح البروتستانتي « (٢) إلى مظاهر متعددة يبدو فيها الدين دعامة أساسية للبناء الاجتماعي والعمراني ، لكن أعظم هذه المظاهر التي وقف عندها ، وأبان عن خطرها ضمن هذا الوجه ، هي تلك التي تخص إنكار المبدأين الأساسيين اللذين يقوم عليهما كل اعتقاد ديني ، كالألوهية

(١) أوردها فهمي جديان في كتابه أسس التقدم المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) لقد رأى المفكرون المسلمون أن هذه الحركة تحقق في النهاية في المسيحية بمعنى ما طالب به المسلمون دوماً ، هذا فضلاً عن أنهم اعتقدوا أن البروتستانتية تقترب من الإسلام قريباً وأودع منه أن تحول البروتستانتين إلى الإسلام هو أمر ممكن تماماً ، لذا عارض عليهم الإسلام بشكل سليم ، الرأي « محمود السيرة » ، راجع المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

من ناحية ، والبعث أو الحشر من ناحية ثانية ، ولقد تجلّى ذلك في مهاجمة جمال الدين (للنشيريين) (١) . والذين هم في رأيه يعملون على إفساد الهيئة الاجتماعية ، وزعزعة أركان المدنية ، وبيان ذلك « إن كل فرد من نوع الانسان قد أودع بحسب فطرته ، وبناء بنيتة شهواتٍ تميلُ به إلى مشتتهات ، ولايستطيع تسكين هواه . ولا كسر سورة نفسه ، إلا بنيل مايمكنه من تلك المشتتهات ، كأنّه يعالج أَلَمَ الطَلَب بما يصل إليه من المطلوب . ويلاحظ الأفغاني أن الطبيعة لم تحدّد طريقاً معينة سيسلكها الراغبون للوصول إلى مشتتهاتهم ، فثمة سبل كثيرة ، بعضها حق وبعضها باطل ، بعضها يقوم على سفك الدماء واغتصاب الحقوق ، وبعضها الآخر يسلك طريق التعفف ، لذا ، لزم أن تسير النفوس على طريقة محدودة . وتوقف أهواؤها عند حدود معينة لايجوز لها تخطيها . وقد يبدو أن « المنفعة الشخصية » تصلح لأن تكون هذا السبل ، ولكن هذا يحوّل ساحة الانسانية إلى حلبة يطحن فيها القوي الضعيف . فيظن حينذاك أن التحلي بصفة (شرف النفس) يمكن أن يكون ملجأ صالحاً لحلّ الإشكال . لكن هذه الصفة غير مطلقة ، وليس لها عين المعنى لدى كل الأمم . وما يبدو لدى أمة من الأمم فعلاً (شريفاً) يمكن أن يُنظر إليه لدى أمة أخرى باعتباره فعلاً خسيساً دنيئاً . وحينئذ قد يقال إن الرادع للهوى والقامع للشهوة ليس إلاّ الدولة . وقد يبدو هذا حقّاً لأوّل وهلة . ولكن ليس يخفى أن قوة الحكومة إنّما تأتي على كفّ العدوان الظاهر . ورفع الظلم البين . أما الاختلاس والزور المموه والباطل المزيف والفساد الملون بصيغ من الإصلاح . ونحو ذلك ممّا يرتكبه أرباب الشهوات ، فمن أين للحكومة أن تستطيع دفعه وتحديدده؟ أنّى يكون لها الاطلاع على خفيات الحيل ، وكامنات الدسائس ، ومطويات الحيانة ، ومستورات الغدر ، حتى تقوم بدفع ضرره ... ثم أي وازع يأخذ على أيدي أصحاب السلطة أنفسهم ، ويمنعهم من مطاوعة شهواتهم ، ومظالمهم . ومن أين يكونون رؤساء للسارقين ، وقادة للتأهير . وأعوانا للجائرين » (٢) فلم يبق إذن ، من رادع قامع للشهوة والهوى إلاّ أمر واحد ،

(١) يطبق هذا التعبير جمال الدين الأفغاني على اللّاحدين في زمانه ، وعلى داسهم شبلي شميل ، ومن سار في دكمه .

(٢) الأفغاني ، جمال الدين : الاعمال الكاملة ، رسالة الرد على المهرين ، ص ١٧ .

في رأي جمال الدين ، وهو « الاعتقاد بالألوهية ، أي ، الإيمان بأنّ للعالم صانعاً عالماً بمضمرات القلوب ومطويات الأنفس ، سامي القدرة ، واسع الحول ، والقوة ، قد قدر للخير والشر جزاء يوفاه مستحقّه في حياة بعد هذه الحياة (١) » ومن هنا كانت حملة جمال الدين على النشيريّين (الدّهريّين) إذ هذه افئدة « إذا ما نجحت في أمة ، فسدت أخلاقها ، وأوقعت الخلل في عقولهم ، وتحطفت قلوب أحادها ، بأنواع من الخيل وألوان من التليس حتى تصبح تلك الأمة ، وقد وهى أساسها ، وتفتّر بناؤها ، واغتالت رزائل الأخلاق من الأثرة ، وعبادة الشهوات ، والجراة على ارتكاب الحيانات . ولا يزال الفساد يتغلغل في أحشائها حتى تضمحلّ ، ويمحّي اسمها من صفحة الوجود ، وتضرب عليها الدّلة ، ويخذ أبناءها في الفقر والعبودية (٢) فالنّيشريّة « جرثومة الفساد ، ورومة الأدّاد (٣) ، وخراب البلاد ، وبها هلاك العباد المراد منها المفسد ، وإلحاق المضارّ بالنوع الانساني » (٤) . ولا يفوت جمال الدين من أن يحذّر من الصّور المشوّهة للعقيدة ، فإنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج معاكسة تماماً للمقصد الحقيقي للدين ، فعقيدة الجبر مثلاً التي يقول أصحابها إنّهم لا خيار لهم على الإطلاق فيما يفعلون ، وإنهم يرون أنفسهم كالريشة المعلقة في الهواء تقلّبها الرياح كيفما تميل ، يمكن حقّاً أن تعطل قوى هؤلاء (الجبريين) وتفقدهم داعية السعي والكسب ، فيتحوّلون من عالم الوجود إلى عالم العدم (٥) . فهو بهذا يدعو إلى الابداع والعبقريّة الفرديّة « فوجود بعض المجموع الانساني على شيء والاعتقاد به ، لا يفيد أحياناً معنى أنّه على حق ، خصوصاً إذا كان رائده وقائده مطلق التقيّد بالمألوف ، والتقليد الأعمى دون حجة ، ولا برهان ، فالحقائق من دين ومذهب وقواعد علمية وفنية ، ما ظهرت واستقرت وتدوّنت ، وانتشرت

(١) المصدر السابق : ص ١٧١ .

(٢) نفسه : ص ١٦٧ .

(٣) الادّاد : هي الدواهي والامور الفظيمة ، جمع الاداء والاداء .

(٤) المصدر السابق : ص ١٢١ .

(٥) نفسه : رسالة في القضاء والقدر ص ١٨٤ ، كتابة هذه الرسالة يثبت الى محمد عبده ، لكنها تعبر في الواقع عن موقف جمال الدين ايضا .

إلا بواسطة أفراد قلائل . وقد قاومها المجموع بأشدّ مالدیه من قوة ووسائل قهر» (١) .
 ودليل ذلك الرّسل وما لاقوه عند نشر مذاهبهم . وكذلك الفلاسفة . وكذلك الثورات .
 لاتصدّق أن أحداً من البشر يمكنه تخطي المألوف ، ومخالفته بسهولة ، فهناك عقبة .
 وهوة هائلة ، لا يذلّها . ولا يتجاوزها إلا فحول الأبطال . ونوابغ الرجال . إمّا
 بالإرفاد . أو بالحكمة وعظم الهمة وأعظم مزايا (الأنبياء) اقتحامهم مخالفة
 أقوامهم . وما كانوا فيه من ضلال . ومساوئ أحوال بما يعبدونه . ويتعاملون به .
 وبألفونه من القول . وفعل ، وعاد « (٢) . إذن . من الضروري على أيّ حال أن
 يتقرر أن الإسلام ينبذ العقيدة الجبريّة نبذاً قاطعاً . وأنّ ما يأخذ به بالقضاء والقدر ،
 يختلف تماماً عن الجبر : إذ هو لا يعفي الفاعل من المسؤولية . لأنّه يقرر له الكسب
 بعمله ، وبأنّ له جزاء اختيارياً فيه . وكذلك الحال في التوكّل والركون إلى القضاء .
 فإنّ الشرع قد طلبه في العمل ، لافي البطالة والكسل « (٣) . إذن . من الضروري في
 رأي الأفغاني ، أن يتصدّى فريق من أهل الدين الإسلامي لشئ الشبه التي تلقى في
 وجه المسلمين . «وأن يدافعوا عن الملة في هذه الأوقات » . كما أنّه من الضروري
 الانصراف عن التقليد الذي يجرّ إلى الإعجاب بالأجانب والاستكانة لهم . وأكثر
 من هذا ، «لابدّ من قلع مارسخ في عقول العوام ومعظم الخواص . من فهم بعض
 العقائد الدينيّة على غير وجهها الحقيقي . وذلك كما فعلت الحركة التي قام بها
 « لوثر » في البروتستنتيّة « (٤) . لكنّ جمال الدين الأفغاني لم يتمكن من تكريس
 جهود تذكر من أجل تحقيق ذلك . بسبب انصرافه إلى العمل الثوريّ السياسي . ومع
 ذلك . فالفضل يرجع إليه في تنبيه واحدٍ من ألمع تلامذته ومريديه . إلى هذه الجوانب
 لجوهريّة من أمر العقيدة ، وهو الشيخ محمد عبده ، الذي يرجع الفضل إليه في
 الكشف عن الوظيفة الاجتماعية للعقيدة في الصورة التي ألمحنا إليها . والحقّ يقال .
 إنّ جمال الدين الأفغاني كان مليهاً بمعظم الحركات الدينيّة الإسلامية التي ظهرت

(١) الخورمي ، محمد : خاطرات جمال الدين ، ص ١٩٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩٧ - ١٩٩ .

(٣) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ١٨٧ .

(٤) جديان ، فهمي : التقدّم ، ص ١٩٦ .

في العالم الإسلامي . حتى الحرب العالمية الأولى . « أما المفكرون المسلمون الذين عاشوا ما بين الحربين ، فقلَّ أن أفلت واحدٌ منهم من تأثيره أو إلهامه أو توجيهه . والإحالة إليه » (١) . لقد تجلّت عبقرية محمد عبده في هذا المجال في رسالة التوحيد . والتي كانت تعتبر من أبرز المؤلفات الكلامية الحديثة . وهي في مضمونها ليست إلا استئنافاً كلياً شاملاً للأفكار الكلامية والفلسفة التقليدية . فأثر ابن سينا . والأشاعرة . والمعترلة يبين في بعض أقسام (التوحيد) الخالصة .

وينبغي علينا ألاّ نخدع كثيراً بلخاح الشيخ محمد عبده على الجانب العقلي . الذي يمكن أن يوحى بأثر صريح للاعتزال . إذ على الرغم من أنّ لا عقل عنده حدوداً لا يتخطاها ، إذ هو لا يدرك إلاّ عوارض بعض الكائنات . أمّا الوصول إلى كنهها أو حقائقها ، فأمر يمتنع عليه (٢) . تماماً كما هو الحال عند الفيلسوف الألفاني (كانت) إلاّ أنّ الخطاب لا يجوز أن يكون مقتصرأً عليه أو موجّهاً إليه وحده . فليس الإنسان عقلاً يشق علومه من الإحساسات . أو من ذاته أو من حده للوجود فحسب ، وإنما هو أيضاً فاعلية وجدانية لا تخضع لعملية البرهان المنطقي المنظم ، وجيزاً كان أم مفصلاً . وإنه لأمرٌ مؤكد في رأي محمد عبده : أنّ سلطة الوجدان على الإنسان أقوى من سلطة العقل ، إذ . من ذا الذي يعيش أفكاره وآراءه بمنطق أرسطو أو بفلسفة أفلاطون ؟ وأي أثر يمكن أن يتركه في (النفس) ذلك المنطق أو تلك الفلسفة ؟ وهل يستطيع العقل وحده أن يصلح الأعمال ، ويحول دون وقوع الفرد في الشهوات ، أو أن يكون مرجعاً ذا قوة ردع ، أو دفع في حالة الإسراف المضدّ ،

(١) المصدر السابق : ١٩٦ .

(٢) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، رسالة التوحيد ، راجع تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، الشيخ محمد عبده بين الفلسفة والكلاميين ، دار أحياء الكتب العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٨ ، « فهو يرى أن محمد عبده لم يفرط في حق العقل ، ولم يبخسه حقه ، وهو أن كان لم ينقص العقل حقه ، فهو قد جاوز به حده ، إذ دفع محمد عبده العقل دفعا ، ليقول في حوادث المستقبل قولاً يقينياً ، ومعرفة المستقبل معرفة يقينية ، تعتبر الآن من مشاكل الفكر الحديث » وهناك اختلاف بين الباحثين حول قيمة العقل عند محمد عبده ، فمنهم من أتبع الفلأة في تأكيد العقل عند محمد عبده ، ومنهم من هبط بقيمته عنده إلى مستوى لا يكادون يعترفون له بفضل ، (من المقدمة ص ٨ - ٩) .

أو في حالة القصد المطلوب المفيد ؟ إن أقصر الطرق وأقومها في التأثير على الإنسان لا يأتي إلا من نافذة « بقدره الله الذي وهبه ما وهب ، الغالب عليه في أدنى شؤونه إليه ، بما في نفسه ، الآخذ بأزمة همه » وهي ، التي تسوق إليه من الأمثال في ذلك ما يقرب إلى فهمه ، ثم تروي ماجاء في الدين المعتقد به من مواعظ وعبر ، ومن سير السلف في ذلك الدين ، ما هو أسوة حسنة ، وتنعش روحه بذكر رضاء الله إذا استقام ، وسخطه عليه إذا تفحّم . عند ذلك يخشع منه القلب ، وتدمع العين ويستخذي الغضب وتحمّد الشهوة » (١) إن الأخلاقيين ، والسياسيين ، والفلاسفة يعجزون جميعاً عن إثارة النفس الفردية ، وطبقات الناس جميعاً من أجل دفعها إلى حالة يغلب الخير فيها على العمل ، ويتجه فيها العمل إلى المنفعة العامة ، فضلاً عن الخاصة ، وترفع فيها الشرور والمضار من عالم البشر . إن هذا كله لا يتيسر إلا (بالعقيدة الدينية) ، هذه العقيدة التي بفضلها وحدها يمكن للعيون أن تبكي ، وللزفريات أن تصعد ، وللقلوب أن تخشع » (٢) . لاشك أن هذه اللهجة جديدة في مصنفات (علم الكلام) أو (التوحيد) . كما أنه جديد القول أن العقل يضمن صحة أصول العقيدة ، بينما يناط بالوجدان حمل الانسان بوجوده الكلي على العمل الأخلاقي . وأبعد من هذا كله القول : « إن الدين أشبه بالبواعث الفطرية الإلهامية منه بالدواعي الاختيارية » (٣) ولكن ، ألا يعني هذا في نهاية التحليل (إهمال العقل بالمرّة في قضايا الدين) والقول بكل بساطة : إن أساس الإيمان هو التسليم المحض ، وعلى هذا الاعتراض يجب محمد عبده بكل صراحة ، بأن الذي تقرر (إن العقل وحده لا يستقل بالوصول إلى ما فيه سعادة الأمم بدون مرشد إلهي) (٤) لقد مثل التوحيد لدى محمد عبده ، طاقة محررة بالردّ المستمر إلى الله ، وحده من جهة ، والاعتماد أو الشهادة « للذات من جهة أخرى ، من أجل تطهير العقول من الأوهام الفاسدة والعقائد الخرافية ، والارتفاع بالإنسان إلى مراتب الكرام . ومن أجل رد الحرية للإنسان وإطلاق إرادته من القيود التي كانت تكبلها ، تمثلت في الرؤساء الدينيين الكهنة ، أو في القوى الخفية التي

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، رسالة التوحيد ص ٥١ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٥٢

(٣) نفسه : ج ٢ ، ص ٣

(٤) نفسه : ج ٢ ، ص ٥٣

يمكن أن يتوهم أنها حالةٌ مثلاً في القبور أو الأحجار أو الأشجار أو الكواكب، أو في حلة الأساور والمحتالين والدجالين . وبهذا يتحرر الإنسان بحسب رأيه من عبودية كل موجود ما خلا الله . وهذا يتضمن القول أيضاً إن (التوحيد) يعني تقرير المساواة بين الناس : وردّ التفاوت والتفاضل بينهم إلى عقولهم ومعارفهم وفضائلهم . على المستوى الأخلاقي . وإلى عملهم الفعلي الخالص ، إلاّ إلى المستوى الاجتماعي « (١) .

فكان طبيعياً بالنسبة لمحمد عبده أن يكون الدين مقياساً للوضع الانساني عاجلاً وآجلاً . وأثراً على العلم والتقوى والكسب من العمل . وقد مثل التوحيد في رأي محمد عبده كذلك حرباً على التقليد . واختلافاً لأصوله الراسخة في المدارك ، ونسفاً لما كان له من دعائم وأركان وعقائد في الأمم ، وهذه في رأيه ناتجة عن الجهل الذي وصلت إليه الأمة « وهي ما يتفوّه به العامة الجهال ، الذين لا يعرفون ما للشرع والإنسانية ولا يميّزون الحسن والقبيح . وسرى البدع الضلالية تبطل شيئاً فشيئاً حتى يرجع الأمر إلى الكتاب والسنة ومذاهب الأئمة الراشدين » (٢) . وطبيعي أن تكون هذه المهمة منوطة برجال الدين ، كما يرى محمد عبده « وهذا لا يكون إلاّ بفضل العلماء الأعلام » من رجال الدين . والتوحيد يعني كذلك رد الكثرة إلى الوحدة ، والتناوب والفرقة والتخالف، إلى الاتحاد والإلفة والتجمع . ويتم للانسان بمقتضى دينه أمران أساسيان ، على حد تعبيره ، هما : استقلال الإرادة ، واستقلال الرأي والفكر . وقد سار على نهج محمد عبده في التوحيد كل من (حسن البجر) والشيخ (طنطاوي جوهرى) (١٨٧٠ - ١٩٤٠) و (جمال الدين القاسمي) (١٨٦٦ - ١٩١٤) و (محمود شكري آلوسي) (٣) . ومع كل ما أتى به محمد عبده من تجديد لم يمنع (جابريل هانوتو) السياسي الفرنسي المعاصر لمحمد عبده من أن يرى (أن حالة التأخر

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج-٢ ، ص ٥٤ .

(٢) المصدر السابق : الأعمال الكاملة ، ج-٢ ، ص ٥٤ .

(٣) الأول مصري ، والثاني سوري ، والثالث عراقي وقد سار على نهجهم في الفترة اللاحقة كل من محمد عزيز جبالي من المغرب العربي ، وهشام أمين من مصر ، لكن تجاربهم لا تصيف شيئاً على ماقرره السابقون لهم .

التي يعاني منها المسلمون ترتدّ ، في نهاية التحليل ، إلى العقيدة الإسلامية نفسها ، إذ ، وفي رأيه ، إن العقيدتين الأساسيتين اللتين يمكن أن يعزى إليهما انحطاط وتقهقر المسلمين ، هما على وجه التحديد « التوحيد الخالص والعظمة اللامتناهية والعلو المطلق لله » الأمر الذي يضع الإنسان في درك الوجود ، ويدفعه بالتالي إلى اغفال شؤون نفسه وبث القنوط في قواده ، وإيهان عزيمته في الدنيا . أمّا عقيدة (القدرة) فإنها تلغي إرادة الإنسان ، وتشلّ فاعليته وتردّ وجوده إلى العدم » (١) .

كلمة لا بدّ منها في أصحاب (التوحيد) وهي ، إذا كان لهم جميعاً من مآثر في الفكر العربي الإسلامي الحديث ، فإن ذلك قد تجلّى في اقتحامهم دائرة الخوف التي أقامها أتباع العلم الحديث سباجاً لهذا العلم ، لكنهم مع ذلك دفعوا خلفهم في طريق شائك جدّاً ، طريق التوفيق بين قضايا العلم الخالص ، وقضايا الدّين (العلمية) فخلطوا بين الدين والفلسفة والعلم خطأ امتحت فيه الحدود ، واضمحلت التمييز والتمييز . أما أهمية العلم وأما حدوده فلم يدركها هؤلاء الرواد حقّ الإدراك ، ولربّما أمكن القول إن معاصرنا من الكتاب الدينيين لا يزالون بعيدين عن فهم هذه الماهية وإدراك ذلك الإدراك .

بعد أن تحدّثنا عن مفهوم الحرية الاجتماعية عند المفكرين العرب المحدثين ، وعلاقة هذا المفهوم بالعدالة ، والمساواة والتطور والتقدم ، كما ، فهمه هؤلاء ، لا بدّ لنا من أن نلاحظ آثار هذا المفهوم ، ومنعكساته في واقع المجتمع العربي في تلك الفترة . ويبدو لي بالإمكان أن نتمق في فهم هذا المفهوم ، إذا ماسبرنا أغواره ضمن الاتجاهات الاجتماعية التالية :

الحريات العامة ، الحرية والحقوق ، الحرية والعمل ، حرية المرأة ، الحرية ومشكلة الفقر والغنى ، الاتجاه الليبرالي .

١ - الحريات العامة

يختلف مفهوم الحريات العامة في الدول الغربية عن المفهوم الذي هو في الدول الاشتراكية . ذلك أنّ الثورة الفرنسية قد أعطته مفهوماً كلاسيكياً يختلف تماماً عن

(١) جعدان ، فهمي : أوردتها في كتاب أسس التقدم ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

المفهوم الذي أعطته النظرية الماركسية . فأين موقع الوطن العربي من هذين المفهومين؟ قد نجد من الصعوبة إعطاء تعريف محدد وشامل حول هذا المفهوم . لكننا وفي كل الأحوال بإمكاننا أن نعطي مفهوماً شاملاً يتلخص في أن « الحريات العامة » ، أو حقوق الإنسان والمواطن ، هي الحقوق التي تعتبر مجموعها في الدول المتحضرة بمثابة الحقوق الأساسية اللازمة لتطوير الفرد ، والتي تتميز بنظام خاص في الحماية القانونية « (١) » . ولقد لازم مدلول الحقوق الفردية قديماً مدلول الحريات العامة . وكل حرية ظهرت عبر التاريخ تمثلت مبدئياً . بشكل الحق الذاتي ، حيث تعتبر عن هذه الفكرة ، نظرية القانون الطبيعي وتربط مباشرة نظرية الحريات العامة بالصميم . وفي هذا المجال توضح نظرية القانون الطبيعي ، بأن الحرية هي قبل كل شيء حق من حقوق الفرد . وحيث أن الفرد لا يمكن أن يمارس حقه إلا إذا كان متمتعاً بحريته ، مطمئناً على نفسه ، ويشعر بالأمان في مجتمعه ، ثم إنه يعلم بأن لديه حقاً يملكه ، ويستطيع أن يستعمله أو يمارسه في اللحظة التي يشاء « (٢) » . وبذلك يمكن القول بأن هناك مفهوماً أو حقيقة للحريات العامة . فنستنتج من نظرية القانون الطبيعي بأن الحريات العامة ليست بالتالي إلا حقوقاً ذاتية تتصل مباشرة بشخص الفرد ، متى شاء ، ويكفلها له الدستور ، وتقوم بتنظيمها القوانين . والحقوق الفردية والاجتماعية لم تظهر إلا بعد أن ظهرت الأفكار الاشتراكية ، وبدأت تسيطر عملياً في مجتمعات معينة ، وتحت ضغط هذه الأفكار ، تبنت الدول الرأسمالية ما بدا بالديمقراطية السياسية ، تلك التي تجعل من الحقوق الفردية حقوقاً أصيلة . أما الدول الاشتراكية فأخذت بالديمقراطية الاجتماعية ، تلك التي تعتبر بأن الحقوق الاجتماعية هي الأولى والأجدر بالاهتمام (٣) .

والحقوق الفردية هي التي تتعلق مباشرة بأمن واستقلال الفرد بالنسبة للسلطة ، أو

(١) ملجم ، حسن : محاضرات في نظرية الحريات العامة ، ص ٥ والرأي هنا لـ J.Revero . وانظر أيضاً

O. Rourke : The Problem of Freedom in Marxist Thought pp. 179-80

(2) Coates et Al : « The Emergence of Liberat Humanism » pp. 275-9

(3) O. Rourke et Al. pp : 179-80

بالنسبة لغيرها من أطراف الهيئة الاجتماعية ، والحقوق الفردية يعترف بها للفرد .
من أجل أن يختار ، ومن أجل أن يحقق هو بنفسه ، العوامل ، والشروط التي يمكن أن
تؤدي إلى حريته ، وعلى سبيل المثال : حرية التفكير ، حرية الاجتماع ، والحقوق
السياسية ، على اختلاف أنواعها .

أما الحقوق الاجتماعية ، فمبرراتها هي أن القوى الشخصية لوحدها غير
قادرة على تحقيق ما يصبو إليه الفرد من حرية ، بل السلطة يجب عليها أن تؤمن له
الشروط اللازمة للوصول إليها . حيث تصبح الحقوق الاجتماعية بهذا المعنى ، وكما
يقول « جورج بورد » دينا يقع على عاتق المجتمع . مثال ذلك حق التعليم والثقافة ،
حق العمل ، التأمينات الاجتماعية ... إلخ . وفي نظرية الحريات العامة ، هناك عدد
من الحريات التي لا يمكن الوصول إليها أو تأمينها إلا مروراً بحريات أخرى تأتي
قبلها ، ولذلك فإن هناك عددا من الحريات التي تتميز بأنها أساسية . مثلا ، مبدأ
المساواة الذي يضع جميع الأفراد في ذات الدرجة من المساواة أمام السلطة ، فيمنع
أي تفرق أو ظلم . والحريات الشخصية ، التي تحافظ على ذاتية واستقلالية الفرد ،
والحقوق السياسية ، التي تتعلق بحق الانتخاب أو حق الترشيح . وحق الملكية ، الذي
يعتبر كلاسيكياً من الحقوق اللازمة للفرد ، والذي أصبح يتحمل الكثير من النقاش
في ظل الأفكار الاشتراكية .

هذه الحقوق تعتبر في نظرية الحريات العامة ، حقوقاً أساسية من الواجب أن
تتمتع بالحماية ، والمحافظة عليها حيث تأتي بعدها الحريات الأخرى ، مثال : حرية
التفكير والتعبير ، وحرية الطبع والنشر والتأليف ، وحرية المعتقدات ، وحرية
الاجتماع التي يتبعها ، بناء على خط التطور الذي ظهرت فيه ، الحريات
الاقتصادية والاجتماعية معاً ، حق العمل ، الحق النقابي ، حق الإضراب ، ثم حق
التجارة والصناعة ... وغيرها من الحريات .

ولقد برزت المبادئ الأساسية والإنسانية للحريات العامة عبر التاريخ بفضل
الحركات الثورية المتعاقبة ، التي أتت تحت ضغط ونضال الشعوب ، آخذة جذورها
من العقد القديم إلى العصر الوسيط إلى غصوننا الحديثة ، والمعاصرة .

ولقد برزت أكثر ما برزت في أوروبا في القرن السادس عشر . حيث بدأت الآفاق الفكرية بالانعتاق ، وذلك بعد الانكماش الطويل الذي عاشته خلال العصور الوسطى . وقد كان للاكتشافات الجغرافية وانفتاح أوروبا على العالم الخارجي أثر عميق في انتشار مفاهيم هذه الحريات ، وتأثر الشعوب فيها . وقد كان لأفكار ميكافلي (١) وحركة الإصلاح البروتستنتي (٢) . وأصحاب نظريات العقد الاجتماعي هوبس ، ولوك ، وجان جوك روسو (٣) أثر كبير في ترسيخ مفاهيم الحريات العامة والأخذ بها ، بين أفراد وشعوب هذا العالم . ولم تخل نظريات الحريات العامة من توجيه النقد إليها والتباين في وجهات النظر ، في العصر الحديث .

إن الطبيعة قد أوجدت وأكدت على الحقوق . إلا أن السلطة هي المعنية بإعلانها ، وتبين القواعد للعمل على المحافظة عليها في المجتمع ، وذلك من خلال مؤسسات ديمقراطية مستقلة ، مثل البرلمان ، والقضاء .

من هذا المنطلق ، فقد شكّ في نظريات الحريات العامة الكلاسيكية ، مفكرون ، وآراء وأنظمة سياسية متباينة ، كالفاشية ، والنازية . ثم إنها تحمّلت نقداً واسعاً ، جزئياً أو عاماً من قبل الاشتراكيين ، وعلى الأخص في النظرية الماركسية (٤) .

فإذا كانت النظرية الكلاسيكية تقرّ بأن الفرد يتمتع بحقوق أصلية أساسية تقف عندها سلطة الدولة ، حيث تبدو بهذه الصورة الحريات العامة ، وكأنها حدود تمتنع على سلطان الدولة ، لكن ، وخلافاً لهذه النظرية ، فإن الفاشية ، والنازية ، لاتعترفان بأي إطار أو حدود يسطدم بها سلطان أو صلاحيات الدولة (٥) . بل تؤكد على أن الفرد ينوب في المجموع . فالفاشية تقول بأن « الأمة تحيا مستقلة عن الأفراد الذين

(1) Cassirer, Ernst: « The Philosophy of The Emlighenmeny » Prinston , newjersey. 1951. p. 219.

(2) Ibid, p. 140.

(3) Togliatti, Palméro : « Lectires on Fascism » International Publishers-new York 1976. pp. 13-27.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

تتألف منهم ، وأنّ لها شخصية سامية تعلو على شخصية المواطن « (١) . أما النازية فتخاطب الانسان على لسان هتلر : « أنت لاشيء ، وشعبك كل شيء » (٢) .

أما الاشتراكية التي غطت مظاهر العالم الحديث في القرن الثامن عشر ، فقد انطلقت من نقد الحرية الاقتصادية ، التي لازمها ولادة وتوسع في مفهوم الحرية السياسية ، حيث لم تكن في الواقع قبل الاشتراكية سوى الوجه الذي أكدته حاجة القوى الضاغطة في حقول التجارة والصناعة ، إلى التحرر من رواسب المرحلة الاقطاعية ، وما رافقها من قيود حرفية ، وأنظمة نقابية مجمدة للمبادرة الشخصية . تلك القوى الضاغطة ، التي أسفرت عن الرأسمالية ، قد تولّت زمام القيادة ، وأصبحت بالتالي مسيطرة على مرافق الحياة ، ومستولية على مقاليد الحكم في الدولة ، لتسيّرنا نحو أهدافها ، وفي خدمة مصالحها الخاصة . وكلما كانت الرأسمالية تزداد قوة ، ويشتدّ مركزها ، كلما كانت طبقاتها تنفرد في سائر الطبقات الاجتماعية ، الأخرى ، وتتميز عنها . هذا الذي أدّى في النتيجة إلى تكوّن وتوسع البروليتاريا ، التي لم تكن تحصل على غير ثمن الجهد الذي كانت تبذله . قد أصبحت ترى في فترة مامن الزمن ، أنّ ذلك الجهد لم يعد يتعدّى السلعة التجارية خاضعاً كسائر السلع الأخرى ، إلى قانون العرض والطلب (٣) . وأمام الاضطهاد الذي كانت خاضعة له ، وبضغط من اليأس والفاقة ، نمت ثورة نفسية حفل بها تاريخ الدول الغربية في القرن التاسع عشر ، ولاسيما في مطلعها ، الذي تميز بالحوادث الدامية . إلا أنّ تلك الثورة النفسية ، ومارافقها من دماء ظلت بعيدة عن أي انتظام أو قيادة . لهذا ، كان على التفكير الذي كان يلاحظ هذه الظاهرة المؤلمة . أن يتناولها بالدرس والتحليل ، لايجاد الحلول الإنسانية المناسبة . فبرزت النظريات الفرنسية ، والانكليزية في الاشتراكية (٤) . وتعددت . إلا أنّها ظلت طوباوية ، إلى أن جاء ماركس وأنجلز ، فوضعا قضية البروليتاريا في مصافها

(1) Ibid .

(2) Ibid .

(3) O'Rourke, J. The Problem of Freedom pp. 51-59.

(4) Ibid .

الطبقى ، التى كانت مستظلل فى صراع تاريخى ، مستمر لاهوادة فيه ، مع الرأسمالية التى تأخذ من الديمقراطية الحرية مجرد ستار للتعمية ووسيلة استثمار وسيطرة (١) . وإزاء التنبيه والقلق ، المسيطر على العمال المهذبين بالتسريع والبطالة فى كل لحظة ، اضطرت الدولة الليبرالية ، فى مطلع القرن التاسع عشر ، إلى اتخاذ بعض القوانين لحماية العمال والإقرار بحقوقهم ، ولاسيما الحرية النقابية ، التى تسمح لهم بالتحالف والتجمع فى نقابات ، تتولى أمر الدفاع الجماعى عن مصالحهم .

ولم تمض فترة وجيزة من الزمن ، حتى ظهرت الفكرة القائلة بأن الحرية إنما لاتعنى سوى أنها إمكانية جوفاء لاتتحقق إلا إذا امتلأ فراغها بمضامين مادية تكفل للإنسان الممارسة الفعالة للحرىات ، وتحفظ شخصيته العامة من الاستعباد ، وكرامته الإنسانية من الانهيار (٢) ونتيجة لهذا التطور برزت نظرية الحقوق الإجتماعية ، التى أدت إلى القول بأن ثمة ديمقراطية فردية اجتماعية هى أشمل وأشد نفاذاً ، من تلك الديمقراطية الشكلية التى تتميز بها الدولة الرأسمالية (٣) . هذه النظرية التى كانت تتقدمها الدساتير الأوروبية بإعلانات للحقوق الفردية ، إلى جانب بيانات للحقوق الإجتماعية التى تؤمن العامل .

ولقد بلغت هذه المسألة أوجها بالنظرية الماركسية . التى انتقدت وجهة نظر المفهوم الكلاسيكى للحرىات العامة . والتى هى عبارة عن مفاهيم فارغة ، لا يتمتع بممارستها إلا أولئك الذين يملكون الوسائل المادية (وسائل الإنتاج) . لكن الدولة فى عهد البروليتاريا ، وحيث أنها تؤمن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، فإنها تضمن لجميع الكادحين ، التمتع بالحرىات الجديدة بأفضل الطرق (٤) . يقول لينين : « طالما توجد دولة لا يمكن أن توجد حرية حقيقية » (٥) . ويقول انجلز : « إن وجود

(١) Ibid .

(٢) طعم ، حسن : محاضرات فى نظريات الحرىات الفردية ، ص ٢٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٥ .

(٤) نفسه : ص ٢٧ .

(٥) نفسه : ٢٨ .

الدولة هو دليل على انعدام الحرية « (١) ، لأن المجتمع الشيوعي ، مجتمع بدون طبقات ، فلا وجود لفئات أو مصالح متضاربة ، المجتمع الشيوعي ، هو مجتمع بدون دولة ، وتزول فيه فئة الحكام ، وفئة المحكومين ، ويزغ فجر جديد من الحرية ، تلك الحرية التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان دون حاجة إلى جهاز سياسي يساعده على ذلك (٢) . فالماركسية لا تهاجم ولا تنفي الحرية من حيث المبدأ ، بل ترفض تلك الحريات التي تعلنها الطبقة البورجوازية في سبيل تحقيق مصالحها . فالحرية الحقيقية هي في إزالة التحكم والاستغلال ، ثم في إعلان الملكية الجماعية للوسائل المادية في المجتمع من خلال وجهة النظر الماركسية .

والحريات العامة مانسميه الحصانات ، فحين تصدر عن المشرع لابد وأن تطبق . إلا أنه في حالة التطبيق يمكن أن تعترضها ظروف غير عادية مثل حالة الطوارئ ، أو الظروف الاستثنائية والعاجلة . هذه الظروف يجب أن يبيتها الدستور ويشرح الأحوال التي يمكن أن تحصل بها . لكنها تبقى بحاجة إلى حصانات خاصة تمنع التعسف في تطبيقها وتسمح لجميع المواطنين باستعمالها والتمتع بها . وقد تختلف هذه الحصانات وتعدد ، لكننا يمكن أن نتعرف على أنواعها ، كالحصانات السياسية - مثل الإضراب والتظاهر وحماية الجماعات الضاغطة على اختلاف أنواعها ، ثم وسيلة المراقبة الشعبية ، كالرأي العام والاستفتاء أو الانتخابات . هذا إضافة إلى حصانات أخرى يتضمنها عادة دستور كل دولة ، مثل التفريق مابين السلطات ، وإقامة التوازن فيما بينها عن طريق المراقبة المتبادلة . وهناك الحصانات القضائية . وهي تشترط استقلالية تامة للقضاء مهما اختلف نوعه ، دستورياً أو إدارياً أو عادياً ، وهناك ، الحصانات الدولية . احترام حقوق الإنسان ، التمسك بمبادئ الأمم المتحدة ، الاتفاقات الدولية . . . الخ .

بعد هذا العرض الشامل لمفهوم الحريات ، لابد من تصنيفها بالاعتماد على أن

(١) المصدر السابق : ص ٤٠ .

(2) O'Rourke, J. pp. 177-79.

الفرد هو المحور لتصنيف حقوقه ، وحرّياته ، وذلك من أوجه ثلاثة تنبسط شخصيته حولها في المجتمع ، الذي يعمل فيه ملتزماً بوظائفه وواجباته . هذه التواحي هي :

— في شخصيته البدنيّة ، تلك التي تفترض بأنّ له حقوقاً وحرّيات تتصل بحياة بدنه ، ونموّه وسلامة صحته وحرية تنقلاته .

— في شخصيته المعنوية ، تلك التي تقرّ بأنّ للإنسان حرّياته العقلية وإمكاناته الشعوريّة .

— في شخصيته الاقتصادية ، تلك التي تطالب له بمستوى حياتي ملائم ، وبمجموعة لا بدّ منها من الضمانات المادية لتأمين عمله ومصيره .

إن هذه الحرّيات حسب التصنيف تتلخص في الأمور التالية : حقوق الإنسان ، الأمن والسلامة ، الحرية الخاصّة أو الداخلية ، حرية التنقّل ، حرية الملكية ، الحرية الاقتصادية . ومدلولات كلّ من الحرية . الاجتماعية ، والفكرية ، والسياسية . وقبل أن نعطي الشواهد من فكرنا العربي الحديث في كيفية فهم هذه الحرّيات ، لا بدّ لنا من القول إنّ مجتمعتنا العربيّة ، في الفترة التي نؤرخ لها ، كان يفتقر إلى فهم أبعادها ومعانيها العميقة المجردة ، هذا إن لم يكن يفتقر إليها بالأصل . وإذا ما وجد في فكرنا العربي دليل عليها . فهو إمّا أن يكون سطحيّاً في ملامسة حقيقتها الجوهرية ، أو أنه يفسرها ضمن معطيات التراث ، من خلال التفتيش والتفتيق عن أصولها الفقهية . وإذا كان مفهوم هذه الحرّيات يستدل عليه في عصرنا الحديث من خلال منطلقين أساسيين : المنطلق الليبرالي ، والمنطلق الاشتراكي ، كما أو ضحنا . فباستطاعتنا القول إنّ مفهوم العرب لهذه الحرّيات العامة هو أقرب إلى المفهوم الليبرالي منه إلى المفهوم الاشتراكي ، وإن كان يوجد بعض الملامح التي تقرّبه من المفهوم الاشتراكي عند البعض ممّن تأثروا بنظرية داروين العلميّة ، ولكن في كل الأحوال كان هذا الفهم ضئيلاً في مجتمعتنا العربيّة . لكنني متأخّلج مسألتين منها أعنبرهما هامتين ، وهما : الحرية والحقوق ، حرية العمل ، أمّا الباقي منها فقد أشرت إليه

في جسم الرسالة . وأقصد المدلولات العامة للحريات العامة في مجال الفكر ، والاجتماع ، والسياسة .

٢ - الحرية والحقوق :

يقول الطهطاوي : « إن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين . بحيث لا يجوز الحاكم على إنسان ، بل القوانين هي المحكّمة والمعتبرة » (١) . وبهذا النص يصبح رفاة أول من تحدّث في العصر الحديث (باللغة العربية) عن سيادة القانون . ويكون تصوّره للحرية تصوّراً قانونياً في المحلّ الأول ، وسياسياً في المحلّ الثاني . لكنّ رفاة فهم المسألة من خلال فهمه للشرع الإسلامي . فلقد ضمنت الشريعة ، أي القانون ، لكل إنسان التمتع بحريته الشخصية (٢) . وهذه كذلك هي المرة الأولى في العربية الحديثة التي يظهر تعبير الحرية الشخصية في مجتمع يعيش على الظلم والقهر . ولقد كان مفهوم الحقوق قد جذب الطهطاوي منذراسته في باريس ، فهو يميّز حقوق الأفراد من الحقوق العامة . يقول : « وبسط الكلام على عوام الرعية أنّ لهم حقوقاً في الملكية تسمى بالحقوق المدنية . يعني حقوق أهالي المملكة الواحدة ، بعضهم على بعض . وتسمّى بالحقوق الشخصية ، في مقابلة الحقوق العمومية ، وهي عبارة عن الأحكام التي تنور عليها المعاملات في الحكومة » (٣) . ثم يحاول الطهطاوي العثور على الأشكال الإسلامية المقابلة لصور الحقوق الأوربية « من أصول الفقه ، وفقه ما شتمل عليه من الضوابط والقواعد جزم بأن جميع الاستبطانات العقلية التي وصلت عقول أهالي باقي الأمم المتمدنة إليها . وجعلوها أساساً لوضع قوانين تمدّتهم ، وأحكامهم ، قلّ أن تخرج عن تلك الأصول التي بنيت عليها الفروع الفقهيّة التي عليها مدار المعاملات ، فيما يسمّى عندنا بعلم أصول الفقه ، يسمى ما يشبه عندهم بالحقوق الطبيعية ، أو النواميس

(١) الطهطاوي ، رسالة : تخطيط الأبرار ، ص ٧٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٧٥ .

(٣) نفسه : مناهج الإلجاب ، ص ٣٩١ .

النظرية . وهي عبارة عن قواعد عقلية تحسناً وتقييماً ، يؤسسون عليها أحكامهم المدنية ، وما نسميه بفروع الفقه ، يسمى عندهم بالحقوق أو الأحكام المدنية . وما نسميه بالعدل والإحسان ، يعبرون عنه بالحرية والتسوية^(١) . والغرض من هذا الحديث للطهطاوي واضح وهو المساعدة على قبول المفاهيم القانونية الأوروبية . ولا يخفى على رفاة أن الحقوق تقابلها واجبات ، ولأنّ حقوق الأفراد لا تقوم بغير حقوق الآخرين ، وحقوق الجمعية أو حقوق الوطن ، فمن « البديهي أن للإنسان حقوقاً وعليه واجبات . وإنّ مطلبه لحقوقه ، وتأديته لواجباته على الوجه الأكمل ، يقتضيان معرفة الحقوق والواجبات ، ومعرفتهما متوقفة على فهمهما ، وفهمهما عبارة عن معرفة قوانين الحكومة التي هي السياسة^(٢) » ، وهناك حقوق الآخرين وواجب احترامها ، فليست استقامة الإنسان إلّا احترام حقوقه باحترام حقوق غيره . والحصول على منفعته بالوفاء بمنافع غيره^(٣) ، ويتحدث الطهطاوي عن حقوق الوطن عدة مرات فيقول : « حيث إنّ الحرية منطبعة في قلب الإنسان من أصل الفطرة ، واقتضت الحكمة الإلهية عدم تحقيره وذلك ، وكرّمته على جميع ماعداه ، فينبغي أن يعرف حريته في إكرام وطنه . وإخوانه ورئيس دولته ، فإذا كان الإنسان يكلف بنفع وطنه ، فلا يعدّ تكليف الحكومة له بمجهاد الأعداء أو إعانة الحكومة على مصارفها من التعدي على حقوقه ، فإن هذا من واجباته لوطنه ، وما ذلك في الحقيقة إلّا لحماية الحرية^(٤) . ولكن احترام حقوق الوطن ليس مسألة تكرم فقط ، بل هي فرض وواجب » بل يجب عليه أيضاً أن يؤدي الحقوق للوطن عليه ، فإذا لم يعترف أحد من أبناء الوطن بحقوق وطنه ، ضاعت حقوقه المدنية التي يستحقها على وطنه^(٥) .

ولقد أشار الطهطاوي إلى فكرة حماية الحرية ، فمن سيكون الضامن للحريات

(١) المصدر السابق : ص ٢٤٨ ، راجع الحرية والعدالة ، لقوة قرني ، ص ٨٤ .

(٢) نفسه : ص ٢٤٩ ، نفسه ص ٨٥ .

(٣) نفسه : ص ٢٤٥ ، نفسه ، ص ٨٦ .

(٤) نفسه : ص ٢٤٦ ، نفسه ، ص ٨٦ .

(٥) نفسه : ص ٢٤٧ ، نفسه ، ص ٨٧ .

والحقوق ؟ إن الطهطاوي يتعد عمّا يخصّ سلطان الحاكم ومدى سلطته . ويبدو كأنه يقول بالاعتماد على كرم الحاكم في إعطاء الحريات ومنعها . « ومهما يكن الأمر ، إن الملك غير مسؤول أمام أحد ، بل أمام ضميره وحسب ، أو (أمام ذمته) كما يؤكد . . . فالملوك في ممالكهم حقوق تسمّى بالمزايا ، وعليهم واجبات من حق الرعايا . فمن مزايا الملك أنه خليفة الله في أرضه ، وأنّ حسابه على ربّه ، فليس عليه في فعله مسؤولية لأحد من رعاياه ، وإنما يذكّر للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيّات أو السياسات برفق ولين ، لإخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه مع حسن الظنّ » (١) . ومع أنّ الطهطاوي ينذر الحكام الذين يضربون عرض الحائط بآراء شعوبهم ، « فمتما يحملهم ، اي الملوك ، على العدل أيضاً (بالإضافة إلى الخوف من الله تعالى) ويحاسبهم محاسبة معنوية ، الرأي العمومي ، أي رأي عموم أهل ممالكهم ، أو ممالك غيرهم ومن جاورهم من الممالك ، فإن الملوك يستحيون من اللوم العمومي . فالرأي العمومي سلطان على قلوب الملوك والأكابر ، لا يتساهل في حكمه ، ولا يهزل من قضائه ، فويل لمن نفرت منه القلوب . واستهتر بير العموم بما يفضحه من العيوب . . . » (٢) . ومع كل هذا التحذير من قبل رفاة الطهطاوي ، فأية حرية ، وأية حقوق يمكن أن يمارسها المواطن في ظل هذه الأحكام المطلقة للحاكم ، وإطلاق يده بدون رادع ، أو من قبل آية سلطة ديمقراطية تراقب أعماله ؟ .

أمّا أديب إسحاق الذي سار على نهج الطهطاوي بالنسبة للحقوق والواجبات . وتلازمهما مع الحرية الشخصية ، لكنّه يميّز بين أنواع هذه الحقوق ، فهي من خلال وجهة نظره ثلاثة أنواع : حقوق طبيعية ، ويقصد بها حقّ حفظ الذات ، وحقّ حفظ النوع . وحقوق سياسية ، ثمّ حقوق مدنيّة ، ويعرفها : بما يختصّ بالعائلة من الحقوق والواجبات ، من وجه المعاملة الشخصية والخلود الملكية . وما يمسّ الأمة من حيث إقامة الأمور وصيانة الاستقلال ، ووجود المساواة وما يتعلق

(١) المصدر السابق : ص ٢٥٠ ، نفسه ، ص ٨٧ .

(٢) نفسه : ص ٢٥٢ ، نفسه ، ص ٨٧ .

منها بالإنسانية ، من حيث تقريب الصّلات ، وتأمين الوفود ، وتسيير التّجارات وتمكين السّلم ، وحفظ المصالح العمومية . كل ذلك يعرف بالواجبات ، والحقوق السياسية ، وما كان من هذه الحقوق والواجبات متعلقاً بالمعاملة بين الأفراد من وجه كفّ الظلم ومنع الاعتداء ، وحفظ الحق ، وصيانة الضعيف من القوي ، ووقاية الفقير من الغني ، وردّ المال المسلوب ، ومعاقبة الظالم ، وإرضاء المظلوم ، وإجراء سائر أنواع المعاملة على محور الاستقامة ، والعدل ، كل ذلك يسمّى بالحقوق والواجبات المدنية» (١) — لكن تبين للمدقق في أفكار أديب إسحاق أن الكثير من المواضيع التي يتحدث بها في هذا المجال أنها منقولة ، أو معرّبة عن الفرنسية . إلّا أنّها تعتبر عن تأمل شخصي صادر عن إدراك ووعي ترقى من شأن صاحبها في بعض الأحيان إلى مستوى يقرب من الفلسفة : « ووصلت الأحكام الطبيعية بين الإنسان والأشياء ، فكان المرء حرّاً في استعماله ما يحتاج إليه من واجبات الحفظ ، فهو في حالة الطبيعة مالك للعالم بأسره ، إلّا أنّ هذا الحق غير مخصوص بواحد من النّوع ، وإنّما الناس فيه سواء ، لكلّ منهم ما للآخر ، بلا فرق ولا استثناء . فالعالم من حيث إنّه للكّل لا يكون لواحد منهم بالذات ، وإنّما يتمتعون به على حدّ سويّ ، ولكن لما كان موضوع هذا التمتع ، الحفظ ، كان من حقّ الإنسان استعمال كلّ شيء فيه ، ولم يكن من حقه الإفراط في شيء » (٢) .

أمّا عبد الرحمن الكواكبي ، فينظر إلى المسألة من خلال الارتباط المتبادل ما بين الفرد والمجتمع « الإنسان الحرّ مالك لنفسه تماماً ، ومملوك لقومه تماماً ، يبلغ الإنسان مرتبة أن لا يرى لحياته أهمية إلّا بعد درجات : الأولى منها حياة أمته ، ثمّ حريته ، ثمّ شرفه ، ثمّ عائلته ، ثمّ ، ثمّ . . . وقد تشمل إحساساته عالم الإنسانية كله : قومه البشر ووطنه الأرض » (٣) .

وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى القوانين التي تحفظ هذه الحرية « لأنّ الممالك

(١) فرنسي ، عزّة : المصلحة والحرية ، ص ١٩٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٨٤ .

(٣) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

الحالية من القوانين . خيرها وشرّها ، منحصران في الملك . وبحسب اقتداره ، واستقامته يكون مبلغ نجاحها» (١). على حدّ تعبير خير الدين التونسي . ومن يستوعغ هذه القوانين التي تكفل الحرية ، نحن الذين نصوغها «الشعب» كما يقول فتح الله مرّاش « الحرية تكفلها نصوغها نحن» (٢) والدولة تكفل تطبيقها متوخية المساواة . في هذا التطبيق على الجميع « فسيان قانون الدولة يجب أن يكون بدرجة واحدة على كل المواطنين ، وينبغي التعامل مع الجميع بشكل متكافئ » (٣) إذ نيس للإنسان شرائع مترّلة ، إلّا ما أنزل جهله عليه من الخرافات والأوهام ، فقوانين الإنسان من صنعه ، ومن صنعه فقط ، ضمن مقتضيات التطور ، والأخذ بمعطيات العلم» (٤) على حدّ تعبير شبلي شميل .

أمّا عبد الحميد بن باديس فقد اتّجه اتّجهاً آخر بخصوص هذه المسألة ، حيث كانت اهتماماته منصبّة إلى الحصول على جميع الحقوق المدنية والسياسية ، وإلغاء القروك التي تجعل من الإنسان الجزائري مواطناً من الدرجة الثانية . ولذلك كان شعاره السياسي . أن الحق والعدل والمواخاة في إعطاء جميع الحقوق لمن قاموا بجميع الواجبات ، في مصارعة المستعمر ، والمساهمة في رحيله عن الوطن» (٥) . لكن هذا اللون من الحريات لم تعجب أمين الريحاني الذي دعا إلى الحرية الروحية : إذ ليس كل من عاش في ظل الدستور أصبح حرّاً ، ولا من عاش في ظل القانون أصبح حرّاً ، ولا كلّ من تمتع بالحقوق المدنية أصبح حرّاً . ولا الفقراء والعمال في الجمهوريات من الأحرار ، وليس كلّ من تقدّم إلى صناديق الاقتراع في الحكومات الدستورية أصبح حرّاً . فما هي الفائدة للخادم من الحرية التي تتوقف على إرادة سيّده الخبيثة الجائره ؟ . وما فائدة الحرية السياسية التي يكفلها له القانون إذا كان القانون في قبضة الأغنياء . أبعده حرّاً من لا يملك نفسه ، ومن لا رأي ولا روح له .

(١) التونسي ، خير الدين : لغوم المسالك لعن زيادة ، ص ١٢٢ .

(٢) أوردها ، ذل ، ليفين في كتابه الفكر الاجتماعي ، ص ٦٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦٧ .

(٤) شميل ، شبلي : مجموعة شميل ، ج٢ ، ص ١١٩ .

(٥) الغلي ، محمد : ابن باديس وهروية الجزائر ، العلمية ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٢٧٠ - ٢٧٤ .

أينسب حرّاً من كان وجدانه مقيّداً بوجدان من يتوقف عليه معاشه ؟ . وينحى البستاني بما سمّاه الحرية الروحية : « الحرية عندما يكون الفرد مالكاً نفسه . أي مطلقاً من القيود التي تضغط على روحه وعقله ، إن كانت هذه القيود عائلية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية ، الحرية الروحية هي أن تكون روح كل امرئ بيده وتصرفاته لا محجوزة ، ولا مرموقة ، ولا مبيعة ولا مرهونة . وطالب هذه الحرية يتدرّج فيها من بيته إلى دائرة أشغاله . ومنها إلى معبده وحكومته . فينتقى أولاً من الواجب الكاذب ، الذي يفسد الحب في الأسرة . ومن المصادقة التي تدعي لطفاً وصداقة . ومن الخرافات التي تشوّه وجه الدين . ومن التقاليد التي تفسد الحكومة » (١) . إنّ الضمير الحيّ هو الذي تقوم عليه الحرية في كافة المجالات - عن الريحاني - وهذا يتوقف على العلم الصحيح والتهديب الصحيح . وبثّ الروح الجديدة بين الناس نحو التطور . إذ لا سبيل إلى السعادة في الحياة . إلاّ إذا عاش الإنسان فيها حرّاً مطلقاً ، لا يسيطر على جسمه وعقله ونفسه ووجدانه وفكره مسيطر ، إلاّ أدب النفس » (٢) بعد هذا الايضاح عن علاقة الحرية بالقانون (أو الحقوق) لابدّ لنا من القول بأنّ النظم الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية لأية أمة من الأمم . هي حصيلة تفاعل عوامل مرتبطة ، ومتصلة ببعضها وحضارنها وتجاربها في ماضيها وحاضرها . ومهما اختلفت أشكال هذه النظم وتعددت أنواعها ، فهي لازمة من لوازم حياة المجتمع وتقدمه ورقية . وهل يوجد مجتمع لا شكل له ولا تنظيم ؟ .

إنّ لكلّ مجتمع ، مهما كان في طور البداوة والتخلّف الحضاريّ . نوعاً من التنظيم . فراه يخضع لرقابة قواعد وضوابط اجتماعية وقانونية ودينية ، تنظّم روابط الأفراد وسلوكهم الاجتماعيّ ، فتحدّ من حريتهم المطلقة ، وتكبح من جماح رغباتهم الواسعة . بغية ضمان بقائهم واستقرارهم وعيشهم بسلام وطمأنينة . ولولا هذا ، لكان المجتمع في حالة من الفوضى ، تصبح الحياة شاقة لا تطاق ، إن لم تكن مستحيلة .

(١) الريحاني ، أمين : المبادئ ج٢ المطبعة ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) المنفلوطي ، مصطفى لطفى : وردت في كتاب حصاد الفكر الحديث ، في الحرية ، ص ٣٦ .

ورغم التباين والاختلاف بالنسبة للمجتمعات في مدى ما وصلت إليه من حضارة ومدنية ، فإنّ تقدّم هذه المجتمعات ورفق تلك الأمم ، يتوقف على مدى صلاحية نظمها وقوانينها ، ومدى مساهمتها لمراحل التطور الحضاري ، ويتوقف كذلك على مدى تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية والإنسانية ، واحترام حقوق أفراد المجتمع وحمايتهم ، دون تمييز بين فرد وفرد ، من حيث الجنس واللون أو العقيدة أو اللغة ، مما يؤدي إلى التنظيم والتماسك الاجتماعي ويمهّد سبل الرقي والتقدم بالنسبة لهذه المجتمعات .

« إنّ من حق كلّ أمة أن تتمسك بنظمها ، وقوانينها ، ومبادئها التي عاشتها عبر التاريخ والتي تكفل لها النظام ، وتعمل على توفير أسباب الأمن والعدالة والأمانة . كما أنّ من حق كلّ أمة أن تستفيد من تجارب الأمم التي سبقتها فترة في التقدم والرفق ، من خيراتها فتقتبس منها ما يساعدها على اجتناب ما فسد من نظمها وقوانينها ، وتقوّم المعوجّ فيها ، وتجعلها تتجاوب مع حاجات المجتمع المتزايدة ، وتتناسب مع درجات تطوّرها وتقدمها . ولاريب أنّ الاقتباس نتيجة للروابط والعلاقات المتبادلة للأمم » (١) . وهذا ما حاول القيام به مفكرون المحدثون في الوطن العربي . وهذا ما يحتاجه الأمة العربية باستمرار من أجل أن تبقى مستمرة في مسيرتها نحو التطور والتقدم . إنّ المسألة أولاً وأخيراً ، مسألة أخلاقية ، لأنّ الحرية قيمة ، والقيمة حرية ، وإطارها الصحيح تحدّد الأخلاق ، والأخلاق لا تصبح « عاملاً موجباً له قوته التنفيذية ، مالم يلوّرها المضمون الأساسي للقانون » (٢) . والقانون هو الفيصل الذي ينبغي أن يكفل كل أسباب القوة المادية والمعنوية ، حتّى تتاح له فرصة التطبيق .

وما أشبه علم الاجتماع بالشجرة الكبيرة التي تتشعب جذورها من أرضية المجتمع ، هذه الشجرة يكون جذعها أو ساقها بمثابة النظرية الاجتماعية ، وتكون غصونها وفروعها هي مجموعة الاهتمامات الشخصية منها ، وتكون تمارها هي القوانين الاجتماعية التكاملية .

(١) دوكلاس ، القاضي وليم : الحرية في ظل القانون ، ترجمة الدكتور إبراهيم اسماعيل الوهب ، مراجعة

الدكتور محمد نوري كاظم ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص ١٠ من المقدمة .

(٢) نسيم ، ملعر : الحرية والقانون . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . من المقدمة ، الفقرة / أ / .

٣ - الحرية والعمل :

يقول أحمد لطفي السيد : « تدور أفكار الناس وأعمالهم على أصل واحد هو المنفعة وحب المنفعة هو الدافع النفسي الذي يدفعنا إلى العمل ، أو يلزمنا بالتترك . لكن الناس يختلفون كثيراً في تقدير منافعهم الشخصية ، كما يختلفون في تقدير منفعتهم العامة . وهذا الاختلاف في تقدير المنفعة هو السبب في اختلاف الناس في تقدير الحوادث الفردية الخاصة بأشخاصهم ، وفي تقدير الحوادث العامة بمجموعهم » (١) . ومن هذا تفرعت المذاهب السياسية في حكم الأمم . فمن الناس من يرى المنفعة في الكليّة ، ومنهم من يرى المنفعة في حكم الأشراف ، ومنهم من يراها في تطبيق الأنظمة الاشتراكية . ومنهم من يراها من خلال البرلمانات الديمقراطية الممثلة لمجموع الشعب ، ومنهم من يقرّر أن منفعة الأفراد ومنفعة المجموع ، لا تكون إلا في حكم الأمة على مقتضى مبادئ الحرية . فالأمم لاتنال حريتها إلا بالجهد والكد . والرأي لايجدي إلا مقروناً بالعمل ، والعمل لاينفع إلا منبثقاً عن الرأي » (٢) . كما يقول محمد عبده . وهذا يؤكد على أنّ الاتجاه العربي في تلك الفترة ، يؤكد وجهة النظر الليبرالية في مسألة علاقة الحرية بالعمل . ولكن لو تساؤلنا عن صفة الحرية ، لقلنا إنها الحركة . إذ ، بدون الحركة لاتتحقق الحرية ، وفي المقابل ، بدون الحرية ، لاتتحقق الحركة . إذن فالحرية تمثل مبدأ المعرفة أو الوجود ، باعتبار الحركة وجوداً » (٣) ولما كانت صفة الحركة هي صفة الحرية ، فهي في نفس الوقت وسيلة التفكير ، لتحقيق غلبة الحرية التي هي غاية التفكير أيضاً ، باعتبار التفكير حرية ، والحرية تفكيراً » (٤) . والإرادة هي قوة الحركة أو الطاقة التي يملكها الموجود بصورة حسية

(١) السيد ، أحمد لطفي : مقالة في حصاد الفكر العربي الحديث ، في قضية الحرية ، بعنوان (مفيد للأفراد ، والأمة جمعاء) ، ص ٢٧٤ .

(٢) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة : ج ١ ، ص ٣٧٠ ، راجع كذلك ٣٨٧ ، المصدر نفسه .

(٣) سالم ، محمد عبد القادر : العالم كهل ٤٠٠ . الحرية ، الناشر الدكتور سامون ابو الذهب ، مؤسسة العلاقات الاقتصادية والقانونية ، لم يذكر مكان الطبع ، ولا التاريخ ، ص ٣٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٣ .

لتحقيق غاية الحرية في الوجود الأفضل^(١) والحرية الطبيعية نجد تشخيصها الحقيقي في الإرادة الإنسانية ، التي هي قوة الاختيار الواعي . . . والذي يتمثل في الوجود الخاص بأي موجود . . . فالحرية تسمى الصفة العامة لجميع الموجودات الطبيعية.

يتضح لنا من خلال ذلك ، ارتباط العمل بالحرية ، والحرية بالعمل . . ففي العمل ، حرية ووجود ، وفي الحرية عمل ووجود أيضاً . . . إذن ، كل من الوجود والعمل مرتبط بالحرية ، وإن الواحد منهما يؤدي إلى الآخر كضرورة لازمة . فمصدر العمل هو الوجود الحرّ أولاً . إذا تحقق الوجود الحرّ الذي يرجع في أصوله إلى الحركة الدائمة لاتصال الموجودات بعضها مع البعض الآخر^(٢) . إذن الوجود الآتي مصدره اتصال الموجودات ، والحرية الآتية مصدرها الحرية . فمقولة العمل هي نفسها مقولة الحرية . الحرية إذن هي العمل . (٣) من هنا يتضح لنا كذلك كيف تتوفر الشروط الطبيعية للعمل بوجود الحرية اللازمة ، وممارستها بإطلاق ، دونما أي إعاقة . ومن هنا تولد النضال الدامي الذي قد يذهب بالوجود الذاتي نفسه ، من أجل تحقيق الشروط التي تتيح إمكانية العمل الخلاق ، بغاية الوجود الجديد المتطور ، التضحية لوجود حرّ . حيث لكل ذات ، الحقّ المطلق في استرداد حريتها الطبيعية ، لأن وجودها يكمن في حريتها . ومن هنا كان حق الإنسان في أن يختار الأنسب لمسيرة حياته بحسب قناعاته . ومن هنا أيضاً كانت الاتجاهات المتنوعة لسلوك الناس في سبيل تحقيق منفعتهم . ومن هنا كان أيضاً تعدّد الأنظمة السياسية والاجتماعية بين أفراد البشر ، ضمن مذاهب سياسية واجتماعية مختلفة .

هذا النوع من الحرية يطلق عليه الطهطاوي ، حرية سلوكية . وهي : « حرية اختيار فرع من الحياة بما يمليه عليه الفرد عقله وضميره وحسب . . . إنها الوصف اللازم لكل فرد من أفراد الجمعية المستتج من حكم العقل بما تقتضيه ذمة الإنسان ، وتطمين^(٤) إليه نفسه في سلوكه من نفسه وحسن أخلاقه في معاملة غيره » (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٢) نفسه ص ٤٢ - ٤٤ .

(٣) نفسه : ص ٤٥ .

(٤) لوني ، : الحرية والمثالية ، ص ٦٩ .

ورفاة الطهطاوي لا يقيم هذه الحرية على أساس ديني ، بل على أساس عقلي :
وأساس شخصي : الفعل والذمة . وفي هذا تطور لمبادئ المفاهيم التقليدية التي كانت
سائدة في الوطن العربي أيام الطهطاوي .

والطهطاوي يحدد ميادين هذه الحرية السلوكية . فهي : « حرية الفلاحة ،
والتجارة ، والصناعة . فالترخيص فيها من أصول فن الإدارة الملكية . فقد ثبت
بالأدلة والبراهين أن هذه الحرية من أعظم المنافع العمومية ، وأن النفوس مائلة
إليها من القرون السالفة التي تقدم فيها التمدن إلى هذا العصر . وأن أضعب ما علم
العقل الذي يفهم منافع هذه القنون أن يرى تضيق دائرتها» (١) . ولكن الطهطاوي
يشترط في هذه الحرية ، أن يكون الشعب على مستوى وعي هذه المسائل وأبعادها ،
مما يترتب للحكام تقييدها وعدم العمل بها . فقد يكون السبب في تضيق دائرتها «أن
ملوك المملكة الموجودين فيها يرون رعاياهم ليسوا أهلاً لهذه الرخصة ، لعدم استكمال
التربية الأهلية فيها ، وأنهم ينظرون تقدم وصلاح حال الأهالي ليسبحوا لهم رخصة
اتساع الدائرة الزراعية والتجارية والصناعية ، لأن تهذيب الأهالي وتحسين أحوالهم
يكسب عقولهم الرشد والتصرف في العمليات المتسعة» (٢) وهنا يعطي الطهطاوي
أهمية كبرى للعمل الذي يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمعرفة ، والتي هي الشرط المهم
بالحرية .

إن حرية العمل والنشاط الاقتصادي اليوم ، هي ما كان يقصده رفاة الطهطاوي
« بحرية الفلاحة والتجارة والصناعة» (٣) . وهي تعبر عن وجهة النظر الليبرالية التي
اعتنقها الطهطاوي ، والتي كانت الطابع العام لتلك الفترة ، وهي مشابهة لما عبر
عنه الفرنسيون : « دعه يعمل . ودع التجارة تمر» (٤) . والطهطاوي لا يرى في هذه
الحرية إلا تأكيد رغبة زرع الحرية في قلوب المصريين بشكل خاص ، والمسلمين

(١) الطهطاوي ، رفاة : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، الرشد الأمين ، ص ٤٧٥

(٢) المصدر السابق : ص ٤٧٦ .

(٣) فرني ، عز : العدالة والحرية ، ص ٧٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ٧٤ .

بشكل عام . ونزع روح الحمل الذي يولده السكون . كما أنه يدلّ على عمق فهمه لأسباب قوة الحضارة الغربية ، ولذلك نراه يؤكد على عدة أشكال من هذه الحرية كحرية الفلاحة وغيرها .

ولكنّ الكواكي رغم حرصه على هذا النوع من الحرية (حرية العمل) لا ينطلق منها من نفس المطلقات التي انطلق منها الطهطاوي . القائمة على العقل . بل يضع لها أروضية دينية : « العمل الإنساني هو أشرف شيء يتحلّى به الإنسان ، بل هو معيار إنسانية الإنسان . . . إن البشرية هي العلم . . وإن القضاء والقدر هما السعي والعمل » (١) . ومن ثم فإنّ الإنسان لا يكون إنساناً ، ما لم تكن له صناعة مفيدة تكفي معاشه . باقتصاد لا تنقصه فتدله ، ولا تزيد عليه فتطغيه » (٢) .

والكواكي يتدسّ العمل اليدوي : لأنّ صنعته أنفع للجمهور ، وكذلك صانع الخبز أفضل من ناظم الشعر » (٣) . وهؤلاء الذين يريدون أن يجرّدوا حياتهم من شرف العمل ليعيشوا عالة على غيرهم ، فعنهم يقول الكواكي : « من لا يصلح لوظيفة ، أو لا يقوم بما يصلح له ، بل يريد أن يعيش كلاً عليهم (أي العاملين) لا عن عجز طبيعي . يكون حقيراً يستحقّ الموت لا الشفقة » (٤) .

وهذه النظرة لحرية العمل عند الكواكي . نابعة من اعتقاده بالاشتراكية الإسلامية التي كان يدعو إليها . لكن هذه النظرة في حرية العمل لم ترق لأتباع نظرية داروين العلمية (شبلي شميل وجماعته) الذين كانوا تأثروا بالمذاهب الاشتراكية . فالنزاع القائم « في العالم المتمدن في أوروبا وأمريكا ، إنّما أصله سبب واحد ، وهو أن التجارة حرة ، وكذلك الصناعة والعمل . فالصانع مطلق الحرية في أن يعمل أو أن يتعصّب (يضرب) كما أن صاحب الصناعة أو التجارة مطلق الحرية في أن تقبله أو لا تقبله في صناعة وتجارة » (٥) ولم يكتف فرح أنطون في هذا النقد

(١) الكواكي ، مبدأ الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٦٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٦٩ .

(٣) نفسه : ص ٦٩ .

(٤) نفسه : ص ٦٩ .

(٥) أوردها محمد عمارة في الأعمال الكاملة لمحمد عبده ، ج ١ ، ص ١٢٢ .

الحرية هؤلاء الليبرالية، بل تعداها لينتقد دور السلطة السياسية (الحكومة) وكيف أنها تقوم في ظل نظام كهذا بخدمة أصحاب الأعمال ضد (العمالة) أو (العمال) مستترة بقناع الحرية. يقول : « إذا قام نزاع بين العملة وأصحاب الأعمال ، لم يكن للحكومة من وظيفة غير (حماية الأشخاص والنظام » (١). وفرح أنطون يكشف بحديثه هذا زيف أسطورة حياد الحكومة بين العمال ، وأصحاب العمل ، في ظل نظام يقوم على مثل هذه الأفكار الليبرالية ويذهب فرح أنطون إلى أكثر من ذلك عندما يعلن « عدم صلاحية النظام الرأسمالي للبلدان الضعيفة - النامية » (٢). ويدخل فرح أنطون في مناقشات مع محمد عبده حول هذه المسألة ، وينتزع فتوى من الشيخ الإمام تنصّ على أن « روح الإسلام ضد الفلسفة الفردية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ، وأن روح هذا الدين توجب على الحكومة التدخل في الشؤون الاقتصادية لمصلحة جماهير المحكومين ، سواء أكان ذلك بإقامة الصناعات وإدارتها ، أم بتحديد أسعار السلع التجارية ، أم بإنصاف العمال عن طريق رفع أجورهم ، أو تقليل ساعات عملهم » (٣). ولكن الإمام بقي متمسكاً بأفكار الليبرالية ، حينما أكد على (الرّفق) بالمسألة ، من قبل الدولة في حق العمال . فإذا ما كان هذا الصراع بين العمال ، وأصحاب العمل « كان للحاكم أن يتدخل في الأمر ، وينظر بما حوله من رعاية المصالح العامة . فإذا وجد الحق في جانب العمال ، وأتهم يكلّفوه به من قبل أرباب الأموال ، مما لا استطاع عادة ، إلزام أرباب الأموال بالرفق ، سواء كان بالزيادة في الأجر أو النقص في مدة العمل » (٤). إلا أن شبلي شميل ذهب في فلسفة هذه المسألة منحى آخر منطلقاً من إيمانه بالمبادئ الاشتراكية في حرية الفرد والمجتمع . فالمنفعة على قدر العمل ، لأن « المجتمع كالجسم الحي . . . كل عضو فيه منه ، بل كل جزء مهما كان دقيقاً من أجزائه يعمل لنفسه ، وللكل معاً ، والكل نفسه يعمل له ، وعلى صحة هذا الجزء تتوقف صحة الكل » ، وإلا أضرت بالجسم الحي

(١) المصدر السابق : ص ١٢٢ .

(٢) نفسه : ص ١٢٤ .

(٣) نفسه : ص ١٢٨ .

(٤) نفسه : ص ١٢٨ .

كله . وساء مصيره» (١). والإنسان يتعلم حقيقة واجباته من نفس احترام حقوقه. وبحترام الحقوق تعرف الواجبات . وبمراعاة كل أفراد المجتمع في أحوالهم المعاشية» (٢). فدارس نواميس الاجتماع البشري يجب أن يدرس نواميس الجسم نفسه : ويضع نظامه على نفس نظاماته ، لأن الاجتماع البشري نفسه ليس إلا جسماً حياً أيضاً» (٣). وهذا الأمر بإعطاء الدور للإنسان ، هو عينه الذي تؤكد عليه المذاهب الاشتراكية في عصرنا الحاضر . في كل الأحوال نستطيع القول في مجال علاقة الحرية بالعمل : إن حريتنا ليست مجرد منحة أو هبة . وإنما هي أيضاً عمل واكتساب ، مادما نحن الذين نخلق الحرية في نفوسنا ، وكما ألمحنا إلى أن الحرية ليست حالة أو واقعة . وإنما هي فعل أو عملية ، فقد تكون كلمة تحرر أصدق تعبير عنها . وطالما هي كذلك ، فهي مرحلة خلق أو إبداع — فالذات تنتصر على الطبيعة باستقلالها ، وعلى العوائق الباطنة باتجاهها نحو القيم . . . ومهما يكن من شيء ، فإن من المؤكد أن حرية الوجود الإنساني لا يمكن أن تكون حرية معقولة خالصة ، بل هي بطبيعتها حرية ناقصة ، يمتزج فيها المعقول ، واللامعقول ، وتختلط فيها سورة الروح بمقاومة المادة ، وإذا كان سارتر قد أكد : « إن الإنسان لا يمكن أن يكون حراً تارة وعبداً تارة أخرى ، لأنه إما أن يكون حراً حرية مطلقة دائمة ، وإما ألا يكون حراً على الإطلاق» (٤) ، فإن بإمكاننا القول : إن الوجود الإنساني في صميمه توتر مستمر بين الحتمية والحرية ، وسعي دائم لخلق الحرية على أشلاء الضرورة . فليست الحرية إرادة متعسفة تقول للشيء كن فيكون ، إنما هي نشاط مستمر ، تسعى من ورائه إلى تحرير ذاتها . وما الحرية إلا تجربة يحاول فيها الوجود أن يستخرج من حياته المادية نفسها ، وسائط نموه ووسائل تحريره ، وما ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمعات . ومن هنا يمكن أن يكون الاختلاف في وجهات

(٤) شمبل ، شمبلي : مجموعة شمبل ، ج١ ، ص ١٤ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٢ .

(٦) نفسه : ص ١٢ .

(٧) إبراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٢٤٤ .

النظر بين أفراد المجتمعات بالسعي إلى تحقيق حرية العمل من أجل المنفعة . إذ يؤدي الاختلاف في وجهات النظر . إلى قيام أنظمة اجتماعية وسياسية متعددة . جميعها تتصارخ وهي تدعي بأنها صاحبة النظر الأصح في تحقيق سعادة الإنسان . والمجتمع . والإنسانية .

٤ - حرية المرأة :

إنّ درجة تحرّر المرأة في أيّ مجتمع معين ، هي مقياس طبيعيّ للتحرّر العام . وحالة المرأة في الفترة التي ندرسها . كانت تعتبر ناموساً من قبل الرجال والنساء على حد سواء . إذ كانت حياة المرأة مقتصرة على « الوسط المتري » أمّا الحجاب فكان يفصل المرأة عن العالم ، والعالم عن المرأة . وكان عقلها غارقاً في أسر الجهل والخرافات ، وكانت اهتماماتها الروحية تافهة . حتى بالقياس على حياة الرجل الروحية الهزيلة . فالمرأة منذ ميلادها عبدة . إنّها لا تحيا بنفسها ولا لنفسها ، إنّها بالزوج وللزوج . . . وهي تنظر بعينيه وتسمع بأذنيه ، وتعا بإرادته وحدها . في مجتمع جاهل متخلف ، يخيم عليه ظلام عبودية المرأة . وقد مارس وأد المرأة معنوياً ، كما مارس الأجداد وأد المرأة جسدياً . إذ لافرق بين الوادين .

ولقد ساهمت حملة نابليون على مصر في التعريف بوضع المرأة في أوروبا ، وبما وصلت إليه من حرية واستقلال فرديتين . وقد نبّه إلى هذه المسألة المؤرخ العربي في ذلك الوقت عبد الرحمن الجبرتي ، الذي عاصر الحملة ، في وصف أحداث ١٨٠٠

« ومنها تبرج النساء ، وخروج غالبهنّ من الحشمة والحياء . وهو أنّه لما حضر الفرنسيون إلى مصر . ومع البعض منهم نساؤهم . كانوا في الشوارع مع نساؤهم . وهنّ حاسرات الوجوه ، لابسات الفستانات والمناديل الملونة ، ويسدلن على مناكبهنّ الطرح الكشميريّ والمزركشات المصبوغة ، وبركبن الخيول ، والحمير ويسوقونها سوقاً غنيفاً مع الضحك والقهقهة ، وماأعبة المكارية معهم ، وحرافيش العامة . . . ولما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر ، وحاربت الفرنسيين بولاق . . . والبنات صرن مأسورات عندهم ، فزوّهنّ بزّي نساؤهم ، وأجبروهنّ على طريقتهنّ في كامل

الأحوال ، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية . . . ومنها ، لما أوفى النيل أزرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن ، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ، ومصاحبتن لهم في المراكب والرقص والغناء والشرب في النهار والليل ، في القوانيس والشموع الموقدة ، وعليهن الملابس الفاخرة والحليّ والجواهر المرصعة ، وبصحبتهن آلات الطرب ، وملأحو السفن يكترون من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت ، في تحريك المجاذيف ، بسخيف موضوعاتهم ، وكشائف مطبوعاتهم^(١). إلاّ أنّ الحملة الفرنسية لم تكن وحدها السبيل الوحيد الذي تعرّف العرب من خلاله على وضع المرأة في أوروبا . بل كان ذلك من قبل المفكرين العرب الذين زاروا أوروبا أو درسوا فيها ، فيعودون إلى الرطن العربي ، ويؤلّفون الكتب حول وضع المرأة الأوروبية ومقارنتها بالمرأة الشرقية عموماً ، وبالعربية خصوصاً ، ولقد كان رفاة الطهطاوي من بين أوائل هؤلاء . إذ خصّص في كتابه (تخليص الابريز) فصلاً متعدداً ، يتحدث فيها عن وضع النساء في فرنسا بخلاف ما تحدّث به (الجبرتي) ، فالمرأة تشارك الرجل مشاركة في جميع القضايا العامة من بيع وشراء وأعمال يدوية وإدارية . ولم يستنكر الطهطاوي اختلاط الجنسين ، بل تحدّث عنه باحترام سواء في العمل أو أماكن اللّهُو (إن للنساء تآليف عظيمة ، ومنهنّ مترجمات للكتب من لغة إلى أخرى ، مع حسن العبارات وجودتها ، ومنهنّ من يتمشّل بإنشائها ومراسلاتها المستغربة ، ومن هنا يظهر لك أن قول بعض أرباب الأمثال : جمال المرء عقله وجمال المرأة لسانها ، لا يليق بتلك البلاد^(٢)) ولقد دعا الطهطاوي إلى تعليم المرأة لتأخذ دورها في المجتمع إلى جانب الرجل : « ينبغي صرف الهمة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج ، فتتعلّم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإنّ هذا ممّا يزيدهنّ أدباً وعقلاً ، ويجعلهنّ بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأي^(٣) ».

(١) الجبرتي ، ميد الرحمن : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٢) الطهطاوي ، رفاة : الأعمال الكاملة ، المجلد الثاني ، ص ٢٩٣ .

(٣) المصدر السابق : ٢٩٤ .

ولقد كان بطرس البستاني من أوائل المنوّرين العرب الذي أدرك أن مسألة المرأة مطروحة من قبل الحياة نفسها ، وأنها تتطلب حلاً : « إن حالة المرأة في سوريا أشوأ كثيراً مما هي في أوروبا » (١) ... فمن الضروري ترقية النساء باكتساب المعارف الخلقية بالإعلاء من شأنهن . فعندئذ سيتسنى للنساء حمل الرجال على تغيير حالتهم . وإنقاذهم من الضياع ، وهو ما يعتبر ضرورياً لتطوير الشعب ككل ... ويؤكد البستاني على أن النجاحات الأوروبية والتقدم . . . في أن المرأة أخذت تشغل مكانة أرفع في المجتمع ، الأمر الذي تجلّى في الحرص على تربيتها .

ومن الذين دعوا إلى تحرير المرأة كذلك « أحمد فارس الشدياق » في كتابه (الساق على الساق) إذ أكّد في دعوته إلى تعليم المرأة « فأما تعليم نساء بلادنا القراءة والكتابة ، فعنديّ إنه محمّدٌ ، بشرط استعماله على شروطه . وهو مطالعة الكتب التي تهذب الأخلاق ، وتحسّن الإملاء ، فإن المرأة إذا اشتغلت بالعلم كان لها به شغل عن استنباط المكابد واختراع الحيل . . . وقارن الشدياق على نفس طريقة الطهطاوي عن وضع المرأة في فرنسا وبريطانيا . وعن موقف الرجل من المرأة في أوروبا بشكل عام « وطالب في جعل المرأة . حياة المرأة . أكثر إنسانية فتحسينها أجل الأعمال ، والتعليم سيساعدها في التدبير المنزلي وتربية الأطفال » (٢) .

أمّا عبد الرحمن الكواكبي ، فقد تحدّث عن المرأة ودورها في التربية والمجتمع . ودعا إلى تحريرها من الجهل « فالدين الإسلامي بريء من تبعة الأفكار الرجعية التي أراد أعداء تحرير المرأة تحميله إياها . ويحمل الكواكبي المسؤولية للجهلاء في أصول الدين : « إن لانبجال أخلاقنا سبباً مهماً آخر يتعلق بالنساء . وهو تركهن جاهلات ، على خلاف ما كان عليه أسلافنا . . . ثم يقول : « ربّما كانت المعاملة أقدر على الفجور من الجاهلية . ولكنّ الجاهلية أجسر عليه من العالة » . (٣)

(١) محاضرة ، علي : الاجتماعات الفكرية في عصر النهضة ، ص ١٨٨ .

(٢) الشدياق ، أحمد فارس : الساق على الساق ، فيما هو الفارق ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ١٢٦ .

(٣) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٨٩ .

ولقد اتخذت الدعوة إلى تحرير المرأة اتجاهاً يرى أن لافرق بينها وبين الرجل في التكوين الفيزيولوجي والقدرة العقلية . إذ يعتمد أصحاب هذا الاتجاه على أبحاث البيولوجيا (علم الأحياء) والأتروبولوجيا (علم الإنسان) التي أحرزت تقدماً ملموساً في القرن التاسع عشر .

يقول سليم البستاني : « والعقل واحد في الذكور والإناث ، ولا أهمية لثبوت التفاوت الجنسي في قوته ، في النسبة العقلية بين الجنسين . كما أنه لا أهمية لتفاوت القوة العقلية في جنس واحد ، لأن الكليات تعتبر الكل وتصرف النظر عن البعض . وقد يفوق بعض الإناث بعض الذكور عقلاً وقوة » (١) .

وذهب آخرون إلى مخالفة هذا الاتجاه ، وعلى رأسهم (شيلي شميل) فالاختلاف بين الرجل والمرأة من أصل الطبع (٢) . وهذا الاختلاف فيزيولوجي من وجهة نظر تشريحية . . . فالذكر في أنواع العالية ، يمتاز على الأنثى بشدة التغذية ، وبالقوة العضلية والعقلية أيضاً ، لأنه توجد نسبة بين الحياة النباتية الخارجة عن سلطان الإرادة ، وحياة النسبة الواقعة تحت هذا السلطان . فالرجل لما كان يتغذى أكثر من المرأة ، ويولد قوة أكثر منها ، كان ضرورة أقوى منها جسدياً وعقلياً (٣) . فطلب المرأة مساواة الرجل ، كطلب الرجل مساواة المرأة ، أمر مستحيل . ولإني لأعجب كيف يحاول بعض الناس إثبات هذه المساواة ، وما مثله إلا كمثل من يحاول أن يباوي بعض أعضاء الجسد المختلفة العلة ، يجهل أن اختلاف التركيب يوجب اختلاف القوى والأفعال (٤) . وعليه ، فنطلب في المستقبل أن لا يقدّر نسائنا أن يتغلبن على رجالنا أو يساوينهم . ولا نظن أن نساءنا يرضين غير ما طلبنا ، بناء على ماعهدين من بين الارتقاء ... علينا أن نضع المرأة في مقامها الحقيقي

(١) أوردها علي محافظة في كتابه ، الاتجاهات الفكرية عند العرب ، ص ١٨٧ ، راجع المقتطف ص ٧٦ ، ج ١٢ ، ١٨٨٢ ، ص ٧٠٩ - ٧١٢ ، ولقد سار على نهج أبستاني ألكسندة مريم جرجي اليان ، ومصطفى لطفي المنفلوطي .

(٢) شميل ، شيلي : مضمومة شميل ، ج ٧ ، ص ٢٩٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٩٨ .

(٤) نفسه : ص ١٠٦ .

الذي يليق بها ، والذي جعلت فيه ، أعني عضوا لازما للهيئة الاجتماعية تابعة للرجل في ارتقائه ، مساعدة له متممة مانقص من كماله ، مخففة عنه مشاق الحياة الداخلية ، كما هو بذلل لها مصاعب الحياة الخارجية ، لانبخسها حقاً في الهيئة الاجتماعية» (١) وفي هذا السياق ، فإن أنصار المرأة ، إذ كانوا يؤكدون على دور المرأة الاستثنائي في تشكيل الإنسان الجديد ، إنتما رأوا أن تزويدها هي على وجه التحديد بالتربية والتعليم اللازمين ، هو الشيء المهم ، بغض النظر عن اختلاف وجهة نظرهم.

أما جمال الدين الأفغاني ، فقد مثل اتجاهاً آخر على أساس أن الرجل والمرأة مختلفان عند خلق العالم . ومن يسعى إلى المساواة بينهما إنتما يعارض إرادة الله . . . فالأفغاني لا يقر بمساواة المرأة بالرجل ، لكنه لا يرى مانعاً من السقوط ، إذا لم يتخذ مطية للفجور . . . فعمل المرأة وواجباتها في بيتها ، ونحو زوجها وأولادها» (٢) فموقف الأفغاني من المرأة هو موقف الشريعة الإسلامية . وقد سار على نهجه بخصوص مسألة تحرير المرأة كل من محمد عبده ، ورشيد رضا . . . وغيرهما من أصحاب الاتجاه الإصلاحية .

وفي الجزائر ، سار على نهج هؤلاء عبد الحميد بن باديس الذي كان يرى بعدم مساواة الرجل بالمرأة ، رغم أنه من الواجب العناية بها . كونها متلازمة مع الرجل ، ولا تكمل الوحدة البشرية إلاً بكاملها . لكن « الرجل هو الأول وهي الثانية ، هو المقدم عليها والقيوم على شأنها ، والمسؤول عن إنهابها ، « الرجال قوامون على النساء » في قوله تعالى . فالمرأة في نظر ابن باديس « خلقت لحفظ النسل ، وتربية الإنسان في أضغف أطواره . وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » فهي ربة البيت ،

(١) المصدر السابق : ص ١٠٢ - ١٠٤ ، وكان من أصحاب هذا الاتجاه يوسف شلخت ، الذي اعتبر أن حقوق المرأة تختلف في طبيعتها عن حقوق الرجل ، مستندا إلى ما اسماء بالبداهيات من حقوق وواجبات ، وهذا ما نشاهده في الملائكة البشرية بين الزوج ، وزوجته ، والوالد وولده ، والحاكم ومحكوم . . . راجع الاتجاهات الفكرية عند العرب ، المصدر السابق : ص ١٨٨ .

(٢) راجع كتاب الإسلام المرأة في رأي الامام محمد عبده ، للدكتور محمد عطرة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ، والذي يتضمن موقف الإسلام من المرأة ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، وفنسابيا الطلاق ، ومنع تعدد الزوجات .

وراعيته ، والمضطرة بمقتضى هذه الحلقة للقيام به ، فآلتي تلد لنا رجلاً خيراً من التي تطير بنفسها»(١).

ومن الذين كانوا أنصاراً لتحرير المرأة ، فرنسيس مراه ، ولكن كان يرى رغم موقفه هذا إلى جانب المرأة في الدين دعوا إلى تعليمها ، على أن يكون ذلك مقتصرأ على القراءة والكتابة فقط»(٢). وقد سار على نهجه نجيب حداد (٣).

أمّا فرح أنطون ، المتحرر في تفكيره ، فقد رأى أن مصير المرأة يجب أن ينحصر في « تربية الأطفال والتدبير المنزلي وفي دور رفيقة الزوج»(٤). وهذا تناقض لفرح أنطون في أفكاره التي كان يحملها ، والتي تعتبر متطورة ومتقدمة في ذلك الوقت ، وقد سار على نهج أنطون هذا : جميل صدقي الزهاوي ، الذي يتناول قضية المرأة منطقياً ، فيرى أن سياسة الرجل ليس لها ما يبررها . فإن كانت القوة البدنية ، فإن هناك من الحيوان من هو أشد منه ناباً ، وأوجع رفساً ، وإن كانت القوة العقلية . فإن الرجال أنفسهم يختلفون في المستوى العقلي ، ولم يضم أحد منهم حق الآخر ، ومن الأشياء التي طالب بها الزهاوي . إعطاء المرأة حقّ تطليق الرجل « لماذا لا يكون لها هذا الطلاق مثل ما هو عليها . لتعم المساواة : وتسود العدالة»(٥). كما هو مدلول الآية القرآنية « ولهنّ مثل ما عليهنّ » ومع أن الزهاوي ، أقيّل من منصبه بمصوص مناصرته المرأة ، ومع كل ما نادى به إلى جانب المرأة في سبيل تحريرها ، فقد حاول الكثير معه من أهل بغداد إقناعه برفع الحجاب عن زوجته . لكنه لم يفعل ذلك»(٦).

ولم تبرز الدعوة إلى مشاركة المرأة للرجل في الأعمال والشؤون العامة . إلاّ

(١) ابن ياديس ، عبد الحميد : العهد العلي ، ص ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) أوودها زول ، ليولين في كتابه ، المصدر السابق : ص ٣٦٢ .

(٣) من الواجب تعليمها قليلاً من كل شيء حتى لا يتو جاهلة .

(٤) الزهاوي ، جميل صدقي : للدكتور ماهر حسن فهمي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر ، مكتبة مصر ، ص ١٠٨ .

(٥) المصدر السابق : ص ١١٤ .

(٦) نفسه : ص ١١٥ .

في مطلع القرن العشرين، إذ كان رائد هذه الدعوة « قاسم أمين » تلميذ محمد عبده، الذي آمن بضرورة تحرير الفكر والدين عند المسلمين، وأدرك انحطاط المجتمع الإسلامي. وقد ألف قاسم أمين كتابين في هذا الموضوع: « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة ». وقبل صدور كتابه « تحرير المرأة » سنة ١٨٩٩ لم تعرف مجتمعات الشرق كتاباً حول هذه المسألة^(١). تناول قاسم أمين موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، وأتى بالأدلة من النصوص الدينية الإسلامية على هذه المساواة، وأرجع أمر اضطهاد المرأة إلى الاستبداد السياسي في المجتمعات. فإذا « غلب الاستبداد على أمة لم يقف أثره في الأنفس عندما هو في نفس الحاكم الأعلى، ولكنه يتصل منه بمن حوله، ومنهم إلى من دونهم. وانبعثت روحه في كل قوي بالنسبة لكل ضعيف متى مكنته القوة من التحكم فيه... ويسري ذلك في النفوس، رضي الحاكم أم لم يرض. وكان من أثر هذه الحكومات الاستبدادية أن الرجل في قوته أخذ يحتقر المرأة لضعفها. وقد يكون من أسباب ذلك أن أول أثر يظهر في الأمة المحكومة بالاستبداد هو فساد الأخلاق^(٢). فالإنسان لا يحترم إلا القوة، ولا يردع إلا بالخوف. ولما كانت المرأة ضعيفة، اهتضم الرجل حقوقها، وأخذ يعاملها بالاحتقار.. وداس بأرجله على شخصيتها... له الحرية، ولها الرق. وله العلم، ولها الجهل. له العقل ولها البله. له الضياء والقضاء، ولها الظلمة والسجن. له الأمر والنهي، ولها الطاعة والصبر^(٣)».

ويؤكد أمين، على أن للنساء حرية السلوك المطلقة... فهي بكروجة، تتمتع بجميع حقوقها المدنية، فلها الأهلية القانونية لممارسة أي عمل من أعمال الإدارة، أو نقل الملكية دون حاجة للحصول على إذن من زوجها، أو تصريح من المحكمة. إنها تستمد أهليتها من شخصيتها ذاتها^(٤).

(١) ربما كانت الصداقة والحب اللذان نعيًا بينه وبين (اسعدا) بنت الغناء الفرنسية التي زاملته في الدراسة (بجامعة مونبلييه) هي التي اذكت فيه تلك المشاعر التي تولدت فيه نحو المرأة، راجع الأعمال الكاملة، لقاسم أمين، من المقدمة لعهد عبارة، ص ٢٢.

(٢) أمين، قاسم: الأعمال الكاملة، تحرير المرأة، ص ٢٨١.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٨١.

(٤) نفسه: ٢٨٢.

وتناول قاسم أمين موضوع حجاب المرأة ، وأكد أنه دخیل على الإسلام .
« إننا نطلب تخفيف الحجاب وردّه إلى الشريعة الإسلامية ، لا لأننا نميل إلى تقليد
الأمم الغربية في جميع أطوارها ، وعوائده لمجرد التقليد أو التعليق بالجدید لأنه جدید ،
فلأننا نتمسك بعوائلنا الإسلامية ، ونحترمها ، ونرى أنها مزاج الأمة تتماسك
به أعضاؤها » (١) لكنه يعود في مكان آخر ليقول : « إلتی اعتبره أصلاً من أصول
الآداب التي يلزم التمسك بها ، غير أنني أطلب أن يكون منطبقاً على ما جاء بالشريعة .
وهو على ما في الشريعة يخالف ما تعارفه الناس عندنا . . . والمبالغة فيما يظنونه عملاً
بالأحكام ، حتى تجاوزوا حدود الشريعة ، وأضرّوا بمنافع الأمة » . (٢)

وعالج كذلك موضوع تعدّد الزوجات ، واعتبره نتيجة لانتشار الرّق . وبين
مساوئه « وبديهي أن تعدّد الزوجات احتقار شديد للمرأة ، لأنك لا تجد امرأة
ترضى أن يشاركها في زوجها امرأة أخرى . كما أنك لا تجد رجلاً يقبل أن يشاركه
غيره في حبة امرأته » (٣) .

لكنه يعود ويدافع عن هذا التعدّد « إن تعدّد الزوجات قد أقرّ ليضمن المأوى
للمرأة ، والأبوة الأكيدة الدائمة للأبناء . إن الطفل الطبيعي (غير الشرعي) هو
نتاج غزني خالص ، لم يستطع التأقلم في بيئتنا » (٤) . إلا أن قاسم أمين يؤيد الطلاق ،
لأن « الصبر على عشرة من لا يمكن معاشرته ، فوق طاقة البشر » (٥) . فحرية الطلاق
شيء حسن ، لأنها أشبه بسيف ديموقليس معلقاً فوق رأس الزوجين » (٦) .

ولقد ناقش قاسم أمين العديد من المعتقدات ، والمسلّمات الشائعة عند المسلمين ،
عن المرأة ، مثل الزعم بأنها مخلوق ناقص العقل والتفكير ، ضعيف العزيمة والقدرة

(١) المصدر السابق : ص ٢٨٢ .

(٢) نفسه : تحرير المرأة ص ٢٨٣ .

(٣) نفسه : تحرير المرأة ص ٢٨٤ .

(٤) نفسه : ص ٢٨٧ .

(٥) نفسه : ص ٢٨٨ .

(٦) نفسه : ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

على مقاومة الشهوات ، فقال : « إن الفيسيولوجيا الحديثة أثبتت أن المرأة مساوية للرجل في مواهبه وقدراته » (١). وأن سجن المرأة في المنزل والتضييق عليها ، يعرضها إلى ضعف الأعصاب » (٢) ومع كل هذا ، فإن قاسم أمين يؤكد : « الدين الاسلامي قد أوصى أن يكون للرجال مجتمعهم الذي لا تدخله امرأة واحدة ، وأن يجتمع النساء دون أن يقبل بينهن رجل واحد » (٣).

وقاسم أمين ، من الذين دعوا إلى تعليم المرأة وتربيتها ، « ولكن التعليم وحده لا يفيد ، إذا لم يكن مصحوباً بتربية قوية . . . والتربية بهذا المعنى . لا يمكن أن تكتسب في المدارس ، والمكاتب والقراء ، والحفظ . بل يجب ممارستها . . » (٤)

إن الحرية التي أرادها قاسم أمين للمرأة ، هي « استقلال الإنسان في فكره وإرادته وعمله » . فمن الواجب أن نربي المرأة ، أن تكون لنفسها أولاً . . . ولتدخل المجتمع الإنساني . . . ولأن نجد أسباب سعادتها وشقاؤها في نفسها ، لا في غيرها » (٥).

لقد كان قاسم أمين ، أول من يرفع عقبرته بحماس لنصرة حقوق المرأة في مجتمعنا العربي . . . ولقد جعل الدفاع عنها هدف حياته . . . وإذا كنا نلاقي بعض التناقض في أفكار قاسم أمين . فمنسب ذلك الواقع الذي كان يحيط به ، والمضايقات التي كان يلاقها ، حتى وصلت في بعض الحالات إلى الإزعاجات المترتبة ، ولكن السبب الجوهرى في ذلك ، هو تردده ما بين ضرورات مقتضيات العصر في تحرير المرأة ، وبين الاعتماد على التراث في هذه المسألة . وقد برزت هذه التناقضات بين ما كتبه بالعربية « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة » وبين ما كتبه بخصوص هذه المسألة رداً على (داركهور) في اللغة الفرنسية ، مدافعاً عن المجتمع الاسلامي (٦).

(١) نفسه : المرأة الجديدة ، ص ٢٨٨ .

(٢) نفسه : المرأة الجديدة ، ص ٢٩٠ .

(٣) المصنف السابق : ص ٢٩٢ .

(٤) نفسه : ص ٢٩٢ .

(٥) المصنف السابق : المرأة الجديدة ، ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٦) أمين ، قاسم : الأعمال الكاملة ، ص

ولقد أحدثت آراء قاسم في تحرير المرأة صدى واسعاً في أوساط مفكري العصر . فمنهم من رحب بها ، ومنهم من تصدى لها وردّها عليها بعنف ، فأحدث ذلك هزة في مجتمعنا العربي من أقصاه إلى أقصاه . وهذا ما كان يحتاجه هذا المجتمع الذي اعتبر المرأة نكرة^(١) .

وفي حمأة هذه المعركة ، أقبلت المثقفات على الكتابة في الصحف والمجلات دفاعاً عن حرية المرأة (١) .

هكذا تبدّت في الفكر الاجتماعي العربي ، معالجتان لمسألة المرأة . فقد رأى البعض أن نهضة الشعوب الإسلامية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، ليست ممكنة إلاّ على أساس التقاليد والحضارة الإسلامية . وكان الآخرون أنصاراً للإصلاحات ، إلاّ أنهم لم يسعوا إلى فوز المرأة بحقوق متساوية مع الرجل ، وكانوا في أحسن الأحوال ينادون بحق المرأة في الطلاق ، وحققها في الخروج سافرة . وكانوا يعارضون تعدّد الزوجات . إلاّ أنّه في هذا ، لم يكن ثمّة مبدئية تامة ، وإنّما رهن برغبة الزوج ، أو قدرته على إعانة زوجاته ، ولم يساوا بين حق المرأة في العمل وحق الرجل ، ومما يسترعي الانتباه ، أنّ التقليديين والمجدّدين كانوا يلجؤون في هذه المسألة إلى مفاهيم تراثية ، أو إلى مفاهيم غربية قد تأثروا بها ونقلوها . وفي جميع الأحوال ، بقيت المرأة العربية تعاني في مجتمعنا ، حتّى يومنا هذا .

٥- مشكلة الفقر والغنى

توزّع الفكر العربي ، بصدد هذه المشكلة ، عبر ثلاثة مواقف :

أ - اتجاه ترائي :

(١) من النساء اللواتي كتبن في تلك المرحلة : هند نسيم نوفل ، والكستند امليتاي ، وانيسة هدا الله ، وسعدية سعد الدين ، وليبية هاشم ، وجميلة حائف ، وماري عجمي ، وسارة الميحية ، وسلمية أبي راشد . ومن المجلات (الفتاة) صدرت عام ١٨٩٢ في مصر ، وانيسة الجليس ١٨٩٨ في لبنان والعائلة ١٨٩٩ ، في مصر ، (فتاة الشرق) القاهرة ١٩٠٦ (الحسنة) القاهرة ١٩٠٩ والعروس دمشق ١٩١١ ... وغيرها . راجع كتاب قاسم أمين وتحرير المرأة ، للدكتور محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ، حيث يحوي دراسة وافية عن أفكار قاسم أمين حول تحرير المرأة . والكتاب جدير بالقراءة .

ب - اتجاه علمي أقرب إلى الاشتراكية .

ج - اتجاه ليبرالي تأثر بفكر الغرب الليبرالي .

٦ - الاتجاه التراشي :

ويتمثل هذا الموقف عند أئمة الإصلاح الديني والاجتماعي . المستمدة أفكارهم من التراث . ويقتصر موقف هؤلاء على محاربة استغلال الإنسان لأخيه للإنسان عن طريق التوجيه . وتنمية الوعي أحياناً . وبالرفق واللين والنصيحة أحياناً أخرى . فحياة الإنسان تحكمها القوى المادية والروحية معاً . ولا سبيل للفصل بينهما ، فكلتاهما ضرورية لقيام مجتمع سليم . وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فإنّ الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا ، وأشرف الغايات والمقاصد .

وتتمثل الحرية بـمكان الصدارة من القيم من خلال هذا الموقف . وهي تمثل سياسياً في الديمقراطية الليبرالية ، التي تأثروا بها في عالم الغرب ، والتي يرون تأكيد سيادة الشعب ، وتحرير المواطن من الاستغلال في كل صوره ، وتكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ، بحسب ما يقدم من جهد . وتتمثل الحرية اجتماعياً في الاشتراكية ، والتي تبدو من خلال وجهة نظرهم في إقامة مجتمع الكفاية والعدل . هذا المجتمع الذي نلأقي جذوره في تراثنا وقيمنا العليا عبر التاريخ .

ولجمال الدين الأفغاني أقوال وآراء بالاشتراكية الإسلامية . فالاشتراكية في الإسلام ، هي ملتزمة مع الدين الإسلامي ، ملتزمة في خلق أهله ، منذ كانوا أهل بداءة وجاهلية . (١) أمّا اشتراكية الغرب ، فهي في نظر جمال الدين ضاربة وباطلة . ومن الواجب الابتعاد عنها ، لأنّ « ماتتوخاه من النفع ، في شكله الحاضر ، وتخبّط واضعي مبادئه . . كل ذلك يجعلها محض ضرر . . . والاشتراكية الغربية ، ما أحدثها وأوجدتها إلاّ جسامية الانتقام ، من جور الحكام ، والأحكام ، وعوامل

١ - الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٢١٤ .

الحسد في العمال من أرباب الثراء ، وثمرات عمل العمال بكل أنواع وحاجته العمران » (١).

لقد أفرط الغريون الأغنياء بنذ حرق العمال والفقراء و... ظهورهم ، فأفرط العمال بمناهضة أهل الثروة وغاصبي حقوق الأمة بالمناصب ومسيبات الجاه . فلا قاعدة دينية يرجع إليها ، ولا سلطان وازع يعمل بقهر لصالح المجموع ، لذلك أصبح أمرهم في الاشتراكية فوضي ، ولسوف ينعكس أمرها . (٢) فالاشتراكية في نظر الأفغاني ، لاتخالف الأديان ، بل الأديان تقول بها . . . « فالاشتراكية ، الإسلام وعدالته » (٣) هي الاشتراكية الحققة ، وتطبيقها بتطبيق الشريعة الإسلامية ، بحسب ما جاء في القرآن الكريم ، وبما قام به الخلفاء الراشدون ، وإن اشتراكية تخالف في روحها وأساسها اشتراكية الإسلام » فهي باطلة ، على حد قوله .

« فإذا عاش المسلمون مسلمين حقاً ، أمنوا الفقر ، وعاشوا عيشة الاشتراك العمومي المنتظم الذي يضمن ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الأفريقي » (٤) . كما يقول عبد الرحمن الكواكبي . وقد حمل الكواكبي حملته الشّعواء على محاربة الاستغلال ومقاومة الاستبداد . ودعا إلى تحديد الملكية الزراعية في الشرق ، ومنع احتكار الضروريات ، أو مزاحمة العمال والصناع والضعفاء ، والتغلب على المباحات ، مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها لكافة مخلوقاته : « فالعرب هم أهدى الناس لأصول المعيشة الاشتراكية . . . والمال يستمد من الفيض الذي أودعه الله في الطبيعة ، ونواميسها ، ولا يملك . ولا يتخصص بإنسان ، إلا بعمل فيه أو مقابله » . (٥)

ويحارب الكواكبي الفوارق الاجتماعية ، ويدعو إلى الثورة عليها . فهي « فوارق

(١) المصدر السابق : ص ٤١٤ .

(٢) نفسه : ص ٤١٤ - ٤١٥ ، راجع خاطرات جمال الدين ، أحمد الخزومي ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(٣) نفسه : ص ٤٢٣ .

(٤) - الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق : ص ٦٥ .

زائفة وباطلة ، وإنه لا يمنع المحرومين من إزالتها سوى سجن الوهم الذي يعيشون فيه ، وإنهم لو أدركوا سر قوتهم ، لجرمت حركتهم تلك القسلة الظالمة المتخمة ، التي تغتصب منهم ثمرات الحياة» (١). ويبحث عن هذه الفوارق ، فيراها بين الشعب من جهة ، ورجال الدين والحكام من جهة أخرى « فرجال السياسة والأديان ومن يلتحق بهم ، وعددهم لا يتجاوز الواحد في المائة ، يتمتعون بنصف ما يتجمد من دم البشر ، أو زيادة ، ينفقونه في الرفق والإسراف . . . ويضيف إلى قائمة هؤلاء أهل الصنائع النفيسة والكمالية ، والتجار ، والشرهين ، والمحتكرين ، وأمثال هذه الطبقة ، ويقدرزون كذلك بواحد في المائة ، يعيش أحدهم يمثل ما يعيش به العشرات ، أو المئات ، أو الألوف ، من الصنائع ، والزراع» (٢) .

ويربط الكواكبي السياسة بالاقتصاد : « ففي الماضي لم يكن للثروة العمومية أهمية . أما الآن ، فللثروة العمومية أهمية للمحافظة على الاستقلال . فالمحافظة على الاستقلال ، تستلزم تنمية الثروة العمومية» (٣). والثروة العمومية في نظر الكواكبي ، المملوكة للمجموع ، والمخصصة للكافة ، وبهذا الربط يوضح الكواكبي أهمية ربط السياسة بالاقتصاد ، «الضرورة الحتمية لكل تطور» أو تقدم .

ب - الاتجاه العلمي :

ويمثله شبلي شميل ، الذي استند على إيمانه بنظرية التطور . وموقف شميل هو الموقف الأقرب إلى الأفكار الماركسية الداعية إلى تحرر المجتمع من خلال تطبيق النظام الاشتراكي المتعارض تماماً مع الأفكار الليبرالية . فالاشتراكية : « تمهد سبيل السعادة على هذه الأرض . إنها تريد أن تقلل من ويلات الإنسان ، وتضمن له حاجاته ، وتصون حقوقه ، بعد أن تفرض واجباته ، وترفعه من تحت مواظي الأقدام إلى مقامه كإنسان . وتعلمه أنه عضو في الاجتماع ، لا يجوز أن يبقى عالة عليه ، غير نافع . وأنه عامل فيه لا يجوز أن يبقى غير مستفيع ، وأن تبادل المنفعة ينبغي

(١) نفسه : ص ٦٨ .

(٢) نفسه : ص ٦٨ .

(٣) نفسه : ص ٧٢ .

أن يكون على قدر العمل» (١). فالاشتراكية ليست مذهباً من المذاهب ، بل هي نتيجة لازمة بنظر الإنسان في الاجتماع» (٢) . وقد دعا شبلي شميل الدولة إلى التدخل لمصلحة العمال والفقراء لتحقيق العدل» (٣).

واشتركية شبلي شميل مبنية على تقاسم المنفعة ، على نسبة الاشتراك في العمل « فالمصلحون الاجتماعيون الطبيعيون ، يرمون من نظام الاجتماع إلى غرض طبيعي ممكن ، هو توفير قوى هذا الاجتماع ، حتى لا يذهب منها شيء سدى ، حتى لا يبقى فيه أحد غير نافع ، ومتنفع معاً . فهم يطالبون من الإنسان ، أن يفعل في نظام الاجتماع الإنسان ، ما يفعلونه اليوم بقوى الطبيعة نفسها ، بتوفيرها والانتفاع بها . وهذا مانسمية (ناموس الاقتصاد الاجتماعي الطبيعي)» (٤). ويرى شبلي شميل أن نظام الاجتماع يتوفر على الوجه الأكمل بتكافؤ القوى في العمال . وهذا يوجب التنازع . وتكامل العمران بتوفير قواه ، وهذا يوجب استخدامها كلها لمنفعته . فالاشتركية لا تتطلب سوى أن تسير في الاجتماع على هذين الناموسين ، بحيث لا يضيع فيه شيء من قواه يمكن صرفه لمنفعته» (٥). «ولاشك أن الاشتراكية إذا أريد بها الاشتراك بالمنفعة ، من غير الاشتراك في العمل ، تكون حليماً بارداً ، وإذا كان الاشتراك في هذه المنافع على غير نسبة الاشتراك في العمل ، فلا شك أنها تكون جوراً ، وعمية لكل اجتهد . ولكن إذا كان الاشتراك في العمل ، والاشتراك في المنفعة على نسبة هذا العمل ، ألا تكون حينئذ عدلاً وأكبر حاثاً على الاجتهاد؟» (٦). ومن الأمور التي دعا شبلي شميل إلى تحقيقها ، أن يتولى الاجتماع بنفسه توزيع المنافع العمومية الضرورية ، من مثل الماء مثلاً ، مجاناً على عموم الناس ، وأن تنشأ كتابيب في كل مدينة ، وفي كل حي ، وفي كل قرية ، ويلقنوا أن كل عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات ، وأن الاشتراك في المنفعة يتحتم له على قدر اشتراكه في العمل ، وأن

(١) شميل ، شبلي : مجموعة شميل ، ج ٢ ، ص ١٨٢ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢ ، ص ١٥٤ - ١٨٢ - ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٢ ، والعمل عند شميل يعني تنفيذ المصالحات .

(٤) نفسه : ص ١٨٢ .

(٥) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٢٤ .

(٦) المصدر السابق : ص ١٢٥ .

المكافأة، إنما هي للاجتهاد لا للصنعة (١).
 الفضل ، الكاذب . وشبلي شميل ، وإن كان لا يوافق على طريقة النصف في شرح
 مذهبه « فالاصلاح بالطرق السلمية البطيئة بنتائجها » فإنه يشبه الاجتماع بالجسم الحي .
 ويفضل النشوء على الثورة : « إن ارتباط أعضاء الجسم الاجتماعي ، بعضها ببعض .
 يجعل التأثير الواقع على العضو الواحد يمتد ضرورة إلى سائر الأعضاء ، فالشأن
 كالطبيب ، يلزمه أن يكون حكيماً في مداواة علل الجسم الاجتماعي ، لئلا يودي
 علته في عضو ، ويحدث علة في عضو آخر . . . فالحي لا يستطيع أن يتحمل تغييراً
 مهماً ، مالم يكن هذا التغيير موافقاً لأميلات أعضائه بخير . . . فالذي يجمع أعضائه ،
 ويربطها بعضها ببعض ، ليس الملاصقة البسيطة ، وإنما هو الرابط الإرادي . . .
 ولذلك وجب أن يكون التغيير الحاصل في الاجتماع ، موافقاً لإرادة الجمهور .
 أو للقسم الأكبر منه . . . وبما أن الإنسان طبيعي في الأصل ، كان كل مايسير به
 على غير المجرى الطبيعي ، غير نافع له ، بل مضرّاً به . . . وبالنسبة الكبرى المتحصلة
 في فيزيولوجيا الاجتماعيات ، إنما هي تفضيل النشوء على الثورة ، وأعظم وسائل
 الارتقاء بالنشوء ، إنما هي الاتفاق الذي لا يقرر شيئاً إلا تدريجياً ، وبعد أن يتم
 التراضي عليه (٢).

« ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الثورات مضرّة في جميع الأحوال ، كما
 يزعم بعض المؤرخين ، لأنه توجد أحوال خاصة لا يمكن أن تخلّص الجسم المتواني
 والمريض فيها ، إلا بثورة فيزيولوجية ، كبحران مثلاً ، أو نوبة حمى تخلّصه
 من خطر الموت . . . وهذا يدلّنا على أن الاجتماع لابد له ، في بعض الأحوال ،
 من ثورة تخلّصه من خطر الهلاك . ويلزم أن تكون الثورة صادرة عن استعداد
 باطني ، كأنها اتفاق خفي بين أعضائه موافقة لأميله ، أي أن تكون عبارة ، عن
 صوت الشعب لكي تكون قانونية ، وإلا انقلبت شراً عليه . . . والثورة التي تكون
 كذلك ، هي ثورة لا تغلب ، ولا تقاوم ، لأنها ليست من أفعال الآحاد ، بل هي
 ليست بالحقيقة سوى فعل سريع لقوى متجمعة تجمّعاً بطيئاً في زمن طويل أشبه

(١) نفسه : ص ١٣٦ .

(٢) شميل ، شبلي : مجموعة شميل ، ص ٢٤٧ .

شيء بالزوبعة، التي تتجمع في سنين كثيرة ، ولا تنور إلا في يوم واحد ، ثم تهجع .
ولذلك يقال إن النشوء هو القاعدة . وأما الثورة ، فأمراً شاذ ، رديهاً غالباً . وان
كان قلوناً نافعاً ، أحياناً (١).

وكما يلاحظ ، إن أفكار شبيل فيها الكثير من مبادئ الاشتراكية . ولكن
هذه الأفكار لم يقبلها جمال الدين الأفغاني وجماعته من الإصلاحيين ، بل رأوا
فيها الإلحاد ، والخروج عن الدين ، ومن الواجب محاربتها ومحاربة القائلين بها ،
وفي رسالته « الرد على الدهريين » (٢) هجوم عنيف على هؤلاء . فلماذا ما استفحل ،
في رأي الأفغاني ، أمر هؤلاء ، وجاهروا بأعمالهم ، قد يكون ذلك سبباً لفناء البشرية .
والواقع ، لا يجوز أن نفهم من خلال وقفنا عند خاطرة الأفغاني الإصلاحية ، وأفكار
شبيل في الاشتراكية ، أن القضية الاجتماعية كانت موضع اهتمام كبير . فالواقع أن
الاهتمام كان منصباً باتجاه العمل السياسي ، أكثر بكثير منه باتجاه معالجة القضايا
الاجتماعية ، والاهتمام بالمشكلة الاجتماعية لم يشتد إلا في بدايات القرن العشرين ،
وبلغ الذروة في فترة ما بين الحربين . وقد وجدنا في تلك الفترة ثلاثة تيارات أساسية :

١ - التيار الأول : يرى تحقيق العدل الاجتماعي ، بالطريقة الإسلامية ،
وعلى أساس من مبادئ الإسلام . ذلك التيار تأثر بالأفغاني ومدرسته . وقد ألمحنا
إليه ، وهو لا يزال مستمراً .

٢ - وتيار تأثر بالفكر الماركسي . وبالتجربة الشيوعية ، التي أنشئت في
البلاد العربية ، على غرار الأحزاب الشيوعية في العالم . وقد تأثر به شبيل
ومدرسته .

(١) نفسه : ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة من ١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ ، إن جملة الأفغاني في
رسالته « الرد على الدهريين » ، حاشيت الكثير من الاعتماد على العلم والحق ، وبمقتضى
التطور . لكن كونها من الأفغاني فهي طبيعية ، لأن هذا الرجل يلهب الأرض « حشاشاً » فهو خطيب أكثر
بكثير مما هو مفكر .

٣ - وتيار ثالث : يؤثر الإصلاح بالطرق الدستورية . وبالتدرج ، وفي إلغاء الحرية . وهو تيار « تأثر بالمبورجوازية الأوروبية . وبدأ كأثر التيار الغالب في الحقبة المذكورة . والتيار المواكب للفكر القومي العربي ، كان يرافق التفكير في تحقيق العدالة الاجتماعية حرصاً على شخصية الأمة العربية ، وإشراكاً لنظام سياسي حر ، وإتقاء الإصلاح بالحسن ، وبالطرق الدستورية المشروعة (١) . هذه التيارات مستحدث عنها عندما نتحدث عن الحرية السياسية : ولكن لابدّ هنا من التلميح لحدورها في الفترة التي نؤرخ لها ، حيث يمثل الاتجاه الليبرالي في تلك الفترة .

ج - الاتجاه الليبرالي :

كلما تكلمنا عن الحرية ، اضطررنا إلى اتخاذ موقف من المنظومة الفكرية التي تحمل في عنوانها كلمة حرية ، أي (الليبرالية)

إنّ الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى ، الباعث والمهدف ، الأصل ، والنتيجة في حياة الإنسان . وهي المنظومة الفكرية التي تأخذ بالنشاط الفردي الحر . والليبرالية مرت بمراحل غير مسيرتها :

١ - مرحلة التكوين ، حيث كانت وجهاً من وجوه الفلسفة الغربية ، المرتكزة على مفهوم الفرد ، ومفهوم الذات

٢ - مرحلة الاكتمال ، حيث كانت الأساس الذي شيد عليه علمان عصريان مهمان : علم الاقتصاد ، وعلم السياسة النظرية .

٣ - مرحلة الاستقلال ، حيث نزعّت الليبرالية من أصولها كل فكرة تنتمي إلى الاتجاه الديمقراطي . بعد أن أظهرت الثورة الفرنسية أنّ بعض أصول الليبرالية ، قد تنقلب عند التطبيق إلى عناصر معادية لها .

٤ - مرحلة الترقق ، حيث أصبحت تعتبر أنها محاطة بالأخطار ، وأنّ

(١) صروف ، مؤاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

تفقيهاً شعبي ، إن لم يكن مستحيلاً ، لما يستلزم من مسبقات غير متوفرة لدى البشر في غالب الأحيان . (١) وقد تعرف الليبرالية تطورات أخرى ، غير ماهو وارد ، تحت ضربات الاشتراكية المتلاحقة . ولذلك عندما نتحدث عن تأثير المفكرين العرب بالفكر الليبرالي ، يجب أن نحدد بأية مرحلة تأثروا ، وأي ليبرالية نعني ..

إن كل مرحلة من مراحل الليبرالية ، تتميز بالتشديد على مفهوم أساسي خاص بها . ففي المرحلة الأولى تشدد على مفهوم الذات ، الذي ينطلق من الانسان ، باعتباره الفاعل صاحب الاختيار والمبادرة . والمفهوم الأساسي في المرحلة الثانية ، هو مفهوم الفرد العاقل ، المالك لحياته وبدنه وذهنه وعمله . وعلى أساس هذا المفهوم شيد تاريخ معقول يخالف التاريخ الفعلي ، الذي لم يكن سوى سلسلة من الصيانات والحماقات ، حسب تعبير (فولتر) (٢) . وشيد علم الاقتصاد العقلي المخالف للاقتصاد الاقطاعي الضعيف المتفكك . وشيد علم السياسة العقلية المبني على التعاقد بين أفراد عقلاء مستقلين ، ومتساوين ، والمخالف لسياسة الاستبداد المترهل المنخور .

أما المفهوم السياسي في المرحلة الثالثة ، فهو مفهوم المبادرة الخلاقة ، الواجب المحافظة عليها ، لأنها كانت سبب تفوق أوروبا على باقي العالم . إن الدولة الحديثة ، كما استوحيتها الثورة الفرنسية من تحليلات مفكري القرن الثامن عشر . قد نفت حقوق الفرد المالك الخلاق باسم حقوق مجردة أسندت للفرد العاقل ، هذا الفرد العاقل لوجوده له في الواقع التاريخي ، في حين إن الفرد الخلاق ، هو نتيجة تطور طويل ، لا بد في رأي ليبرالية المرحلة الثالثة ، من المحافظة على الحقوق الموروثة ، ومن الاعتماد على التطور البطيء ، دون اللجوء إلى الطفرة التي تقطع حبل الاستمرار التاريخي . إن الفرد الواقعي ، كما كونه توالي الحقب والعصور ، هو الذي يجب أن يكون هدف السياسة ، لا الفرد الخيالي الذي قد يتحقق في مستقبل بعيد ٤٠- بعد تدخل الدولة ، واستعمال العنف .

(١) العروي ، عبد الله : مفهوم الحرية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب . ط ١٩٨١ ،

ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٠ .

والمفهوم الأساسي للمرحلة الرابعة ، هو مفهوم المغايرة والاعتراض.. إن الفرد . الذي يعيش داخل الدولة الحديثة المبنية على الاقتصاد الصناعي الموجه والمساواة والديمقراطية ، يميل بطبعه إلى مسابقة الآراء الغالبة ، أصبح الفرد يفضل الرضوخ إلى آراء الأغلبية ، وهو رأي يتكون تلقائياً في المجتمع العصري . وهو إجماع اصطناعي ، يسبب في ذهول فكري ، وفي تعثر المجتمع ككل . ولكي يخلص على أسباب التقدم ، لابد من الإبقاء على حقوق المخالفين في الرأي . لأن الاختلاف هو أصل الجدال ، والجدال هو أصل التقدم الفكري « (١) . لقد أعطينا هذه الفكرة عن تطور المنظومة الليبرالية ، من أجل تحديد الأفكار التي تعرف عليها المفكرون العرب في العصر الحديث ، لنرى كيف فهموها وتأثروا بها . وتعاملوا معها . إن العرب تعرفوا على ليبرالية تحمل في طياتها آثار المراحل السابقة . مرحلة عهد التكوين ، ومفهوم الذات ، مرحلة القرن الثامن عشر . ومفهوم الفرد العاقل ، المالك . مرحلة عهد الردة على الثورة الفرنسية ، ومفهوم المبادرة الفردية ، مرحلة نقد الديمقراطية الاجتماعية ، ومفهوم المغايرة والاعتراض . بعبارة أخرى ، إن العرب تعرفوا على ليبرالية ورثت روح الفلسفة الغربية الحديثة ، وروح الثورة الفرنسية وروح الرد على الثورة ، وروح النخبوية المعادية للديمقراطية والاشتراكية ، إنهم واجهوا منظومة مليئة بالعناصر المتناقضة . وكان من الصعب عليهم أن يتلقوها بعقل ناقل : كما نتلقاها في فكرنا المعاصر ، بعد أن مرّ قرن على فحصها وتشريحها .

ويتضح لنا التداخل بين المفاهيم الأساسية ، التي ذكرناها في ليبرالية القرن الماضي إذا تصفحنا مؤلفاً مشهوراً ، كان له تأثير كبير في الأوساط الأوربية . وفي العالم العربي ، كما تدلّ على ذلك كتابات أحمد لطفي السيد ، أستاذ طه حسين وحسين هيكل . والمؤلف هو (لجون ستورت ميل) وعنوانه « في الحرية » (٢) . يتناول الكتاب الحرية المدنية ، أو الاجتماعية . ويبحث في طبيعة السلطة التي يجوز للمجتمع شرعاً أن يمارسها في حق الفرد . وحدّد «ميل» هذه السلطة «وإن الصراع

(١) . المصدر السابق : ص ٤١ .

(٢) ميل ، جون ستورت : الحرية ، طه السيلني باشا ، دار المعارف بمصر ١٩٢٢ .

بين حرية الفرد وسلطة الدولة هو أوضح المعالم الماثورة عن التاريخ (١) . وميل ،
يدافع في كتابه هذا عن الحرية الفردية ، لغاية تمكين الأفراد من تربية أنفسهم
بأنفسهم ، تربية مستفادة من التمرس بالمصاعب ، ومجابهة المشكلات ، والقيام
بخطير الأعمال ، كيما يصبحوا أهلاً للاستقلال بشؤونهم ، من سياسية واقتصادية .
وهو يرى أنه لا سبيل إلى اكتساب الكفاءة للاستقلال : كما لا سبيل إلى إقامة الأدلة
على الكفاءة له ، إلا بعد نواله والتمتع به . فلا يجوز إرجاء تحقيق الاستقلال ريثما
ينفض الدليل على استحقاقه ، بل يجب تحقيقه في الحال : كائناً في ذلك ما كان من
الاستهداف للمخاطر ، والتعرض للأغلاط . لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لاكتساب
الكفاءة الصحيحة والتربية الحقبة . ولأن ترشيح الأفراد والأمم للاضطلاع بشؤونهم
والاعتماد على أنفسهم ، هو من جلالته الخطر ، وعظم الشأن ، بحيث لا يصح أن
يحول دون تحقيقه اعتبار ضعيف ، كالتوجس خيفة من بعض الاضراب في السلوك
أو الاختلال في الإدارة وفي الكتاب دعوة حارة تهيب بالأفراد إلى بلبل نصيبتهم من
الجهود في الحياة ، لتكون الجدارة في هذه الحياة . يحدد (ميل) أن كلّ المشكل هنا ،
هو مشكل الحرية المدنية ، وليس مشكل الإرادة ، الذي هو موضوع علم الكلام (٢) ،
ثم يزيد أن الحرية كمبدأ لا ينطبق إطلاقاً على الأزمنة السابقة للعهد الذي
أصبحت فيه الإنسانية قادرة على تحمسين شؤونها بالنقاش الحر المتكافئ (٣) . وعن
المعتقدات الموروثة . يقول : « يجب أن ننظر إلى المعتقدات كأثمتها تحدّ موجبة لجميع
الناس ، لكي يبرهنوا على فسادها » (٤) . وهذه أحكام تدلّ على أن « ميل » يطرح
قضية الحرية في نطاق التاريخ الحديث ، وبالنسبة إلى أوربا فقط ... « ميل » يعارض
توسيع دائرة الدولة . وتخوفه من المجتمع الديمقراطي لا يقلّ عن تخوفه من سطوة
الدولة على حرية الفرد ... ويتضح هكذا ، أن مخالفة الجمهور ، وحيوية النقاش ،
وبلورة الشخصية الفردية ، هي أصل التطور وضمان مواصلة التقدم . يقول ميل :

(١) المصدر السابق : ص ١٧ .

(٢) نفسه : ص ٥٩ .

(٣) نفسه : ص ٧٠ .

(٤) نفسه : ص ٨٠ .

« إن القسم الأكبر من الإنسانية لا يملك تاريخاً بالمعنى الحقيقي ، لأنه يئنّ تحت وطأة الاستبداد » (١) ، فحيث كان الاستبداد ، توقّف تاريخ التقدم في رأيه . ويجب أن نذكر في هذا الصدد أنّ حرية الرأي ، والتأويل ، كانت دائماً من أصول الليبرالية . يقول روسو ، متعرّضاً لحركة الإصلاح الديني في أوروبا : « إنّ منطق ذلك الإصلاح ، هو قبول تأويلات الكتاب المقدس سوى تأويل واحد ، ذلك الذي يرفض حرية التأويل » . ويعلق : « إنّ ماهية العقل أن يكون حرّاً . ولو أراد أن يخضع لسلطة الغير ، لما تسنى له ذلك » . (٢) هذا هو مجمل المنظومة الفكرية التي تعرّف عليها العرب في القرن التاسع عشر . ومن هنا نفهم لماذا ركّزوا اهتمامهم على حرية الرأي والتأويل والابتكار . ولماذا رفضوا الآراء المفروضة ، وكسروا الاجماع ، وتغنّوا بالمبادرة الفردية ، وأكدوا سلطة الفرد على ذاته ، وفكره ، وبدنه . ومن هنا نفهم أيضاً كيف تجاهلوا أصولاً ليبرالية أخرى ، وتعاموا عن التناقضات التي تواجه الليبرالية عند التطبيق .

إن المجتمع العربي في الفترة التي نؤرخ لها ، كان يتعارض في كل نقطة مع البرنامج الليبرالي ، فكان يبدو للملاحظين الغربيين غير منظم ، غير معقول ، غير إنساني ، يلزم إصلاحه على أساس المبادئ المذكورة . ومن الواضح ، من خلال استعراضنا لآراء المفكرين العرب في أكثر من مكان في هذه الرسالة ، أنّ أغلبية المفكرين العرب والمسلمين ، شاركوا الأوروبيين أحكامهم ، بل كانوا أكثر عنفاً في النقد ، وأكثر حماسة في المطالبة بالإصلاح . إنّ محمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وقاسم أمين ، وخير الدين التونسي ، ولطفي السيد وكتاباً جلّة ، وطه حسين ، وحسين هيكل ، وظاهر حنا ، قد تأثروا بالمنظومة الليبرالية . إنهم لا يضعون قضية الحرية في إطار فلسفي ، ولا يبحثون عن أصلها ومداها ، وإنما يكتفون بوصفها ، والمطالبة بها ... وضمن الإطار السياسي ، والاجتماعي فقط . فالحرية عند الطهطاوي « رخصة العمل المباح من دون مانع ، غير مباح ، ولا معارض

(١) المصدر السابق : ص ١٣٦ .

(٢) أوردها العروي في كتابه مفهوم الحرية ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

محظور ، وهي طبيعية وسلوكية : ودينية ، وسياسية « (١) . وفي هذا تداخل واضح بين أوصاف الليبرالية . وتحليلات فقهية . وتزيد هذه الظاهرة ، عند اللاحقين ، يقول الكواكبي : « إن الحرية هي شجرة الخلد وسقيها قطرات من الدم المسفوح » (٢) . ويقول لطفي السيد : « خلقت نفوسنا حرة ، طبعها الله على الحرية ، فحررتنا هي نحن هي ذاتنا ، ومقوم ذاتنا ، هي معنى أن الإنسان إنسان ، وما حررتنا إلا وجودنا . وما وجودنا إلا الحرية » (٣) .

وأما هذه الأمثلة ، لا تكاد تخص في الأدب العربي الحديث . كلها تنفتى بمحاسن الحرية ، وتلح على تحقيقها في جميع الميادين . لذلك لانمى في هذا العصر الأديب عن الصحفي الداعية ، وعن السياسي المصلح ، ويتميز المفكرون العرب عن المفكرين الليبراليين بميزتين : الأولى : ناتجة عن دفاعهم عن الحرية ضد خصومها داخل مجتمعهم .. فالإسلام في صميمه دعوة إلى الحرية ، كما سبق وذكرنا . وكل شيء في الحياض الإسلامية يناهض الحرية ، ليس من الإسلام الحقيقي . وهنا لانرى إطلاق الحرية في الميدان الفلسفي .

والميزة الثانية : عند الليبراليين العرب ، هي إرادة تأصيل الحرية في عمق المجتمع والتاريخ الاسلاميين . فهم لا يشاطرون الغربيين (ميل) وغيره ، أنها من اختصاص النهضة الأوروبية ، ولذلك نقول : إن إنتاج الحقبة الليبرالية في التاريخ العربي مجرد إنتاج دعائي يستغل شتى أساليب الآداب والصحافة والتأليف القانوني . يقول حسين هيكل : « إن الذين ييخلون عنا بالقرب من المثل الأعلى من حررتنا التي آتانا الله إياها من فضله ، يجلدون من أمثلة تقصيرنا في إظهار حرية الرأي بالعلم والسياسة ما يحتاجون به في إرادتنا على البقاء على مانحن عليه فاذا أحسوا من حررتنا في الآراء العلمية الإرادية قوة لا يقف أمامها استهزاء الجاهل ، ولا غضب الكبراء .

(١) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ، الرشد الأمين ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٢) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، طبع الاستبداد ، ص ٥٤ .

(٣) السيد ، لطفي : مبادئ في السياسة ، والآداب ، والاجتماع ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

ولا استدرار المنافع الخسيسة ، لا يجدون مندوحة من التخليقة بيننا ، وبين طريقنا إلى المثل الأعلى لحريتنا » . (١)

إن الليبراليين العرب كانوا يعيشون في القرن التاسع عشر ظروف القرن الثامن عشر ، وهذا مانتج عنه عدم استيعابهم لمسار الليبرالية التاريخي . ولذلك بقيت الحرية لديهم شعاراً ليس إلا ، وبقيت مطلباً جماعياً ، يستلزمه طموح العرب إلى العدل والتقدم والرفاهية . ولم تبرز الحرية كمطلب إلا بعد الحرب العالمية الأولى .

وملخص القول :

يتميز تطور الفكر الاجتماعي العربي ، والفلسفي في بلاد العرب ، بمحاولات لتجاوز إطار عقيدة العصور الوسطى ، ثمّ النضال ضدّ التخلف الاقطاعي ، ومن أجل التقدم البرجوازي ، فالنضال بين (القديم) و (الجديد) قد ولّد ميلاً إلى الجمع بين السوسيولوجيا والفلسفة الأوروبية الغربية ، ونمط التفكير التقليدي ، وبين منجزات الثقافة العربية والثقافة الأوروبية . وعلى ما يبدو ، إنّ المفكرين العرب كانوا ينظرون إلى الحياة الاجتماعية بشكل ضيق وسطحي ، ضيق لأنهم لم يروا فيها غير السياسة أساساً ، وسطحي ، لأنهم لم يلحظوا فيها الأمر الأساسي ، الذي يستحيل دونه أي رقي اجتماعي ، أي الإقتصاد ، بمعنى جملة الأشكال والعلاقات الإقتصادية.. والفكر الفلسفي الاجتماعي ، حتى بداية القرن العشرين ، كان يتميز إجمالاً بالحمول النسبي وغياب الاستقلالية . وقد كان للمفكرين العرب ، بوجه عام ، موقف واحد من المشكلات الاجتماعية ، تبرّره مفاهيم فلسفية ، أو فلسفة لاهوتية وأساسها الاعتراف بالدور الهائل للعقل الانساني ، ونظرية التطور . وقد عكس الفكر الفلسفي والاجتماعي العربيين خصوصية معينة نشأت من التفاعل بين الشرق والغرب أي بين التقاليد والتفكير الشرقي ، وبين بعض الجوانب لنمط الحياة الأوروبي . ومعروف أن الحضارات تتفاعل في مجرى التطور التاريخي . ولكن النتيجة تكون دائماً لحساب الثقافة الأقوى . وبديهي أن لا يكون انتصار الثقافة الأقوى إلى درجة

(١) أوردها عبد الله المدوي : المصدر السابق ، ص ٥١ .

القضاء على الثقافة الأخرى . وبنتيجة التفاعل ، يحدث تركيب لعناصر الثقافات المتفاعلة ، ويتحدد اتجاه التقدم بوجه عام . ولذلك كسب العرب سماتٍ أوروبية في المجال الاجتماعي ، حيث أخذت شكل الصراع بين القديم والجديد .

هذا الصراع الذي برز في حقول معينة ، منها الموقف من الغرب ، وفي مجال الفلسفة والإلهيات والأخلاق ، وكذلك في التطور الاجتماعي ، وتقد التفاضات الطبقي بين الجماهير ، وفي الدعوة إلى أفكار اشتراكية ، كانت في بدايتها .

إن مجتمعنا العربي مليء بالتناقضات المتوارثة حتى الآن ، وفيه من القيم البالية مافيه ، مما يجعله في تعداد البلدان المتخلفة ، نظراً لتخلف هذه القيم عن مواكبة التطور الحضاري .

إن ترسيخ الحرية في مجتمعنا ، والعمل بمبادئها ، يخلصنا من الواقع المؤلم الذي حلّ بالذات انبرية ، وكبّلها عن الانطلاق ، من عادات ونظم اجتماعية بالية . وتعتبر مسألة التخلص ، والإفلات منها ضرورة لمواكبة المجتمعات المتطورة ، في عالم القرن العشرين .

* * *

الفصل الثامن

الحرية السياسية

مفهوم الحرية السياسية :

قبل البدء في معالجة مفهوم الحرية السياسية ، لابدّ لنا أولاً من تحديد المدلول الإصطلاحي للفظه سياسة . فلهذا الأمر خطورته من حيث تحديد البحث لمفهوم الحرية السياسية ، من أجل تحقيق الذات .

إن اصطلاح (Politique) أي السياسة في الغرب ، ينحدر في الألفاظ اليونانية القديمة ، أي المدينة ، أو جماعة المواطنين الذين يكوّنون المدينة ، أي الدولة أو الدستور ، أو النظام السياسي ، أو الجمهورية ، أو صفة المواطن ، وما يترتب لها من حقوق . وفنّ السياسة ، يعني دراسة الحياة المشتركة لمجموعة من بني الإنسان ، وفق كيان هذه الحياة ، أي وفق دستور المدينة .

وكان الإنسان يبدو لأرسطو كحيوان سياسي (Zon Politikon) وليس

كمجرد حيوان اجتماعي ، كما يتصور البعض . ذلك أن الحيوان اجتماعي كالإنسان ، فهو يعيش أيضاً في قطع أو رهط ، غير أن الإنسان وحده يفرد بكونه سياسياً بالطبع ... كونه يعيش منتظماً في هيئة اجتماعية ذات طابع سياسي ...

وفي القرن الثالث عشر الميلادي نرى لفظه (Politique) تستخدم في الفرنسية ببدلوها اليوناني القديم . أي للدلالة على الحكم بوصفه علماً تارة ، وبوصفه فناً تارة أخرى ... وهكذا ، حتى تستقر اللفظة في الفرنسية ببدلوها الاصطلاحي المعاصر ، ولكي تعني في مجال المعرفة كلّ ما يتصل بالحكم في الدولة ، ويتوجّه علائقها الخارجية ، فيقال ابتداءً إلى ذلك : (السياسة الداخلية) و (السياسة الخارجية) ، كما يقال « القانون السياسي » تعبيراً عن مجموعه القوانين التي تحدّد شكل الدولة ،

وتبين شكل الحكومة ، وتنظم العلاقة بين السلطة العامة والمواطنين . ويقال أيضاً (الحقوق السياسية) عن الحقوق التي يشترك المواطن بمقتضاها في الحكم . وجملة القول فإن لفظة (Politique) قد استقرت الآن بمدلولها الاصطلاحي لتعني بصفة خاصة فن الحكم (١) . في الدولة ، وأساليب إدارة علاقتها ، بالدول الأخرى .

وفي العربية : جاء في لسان العرب (الجزء السابع) : (وساس الأمر سياسة ، قام به . ورجل ساس في قومه ، ساسه وسواس وسوسه القوم : جعلوه يسوسهم .. والسياسة : القيام على الشيء بما يصلحه والوالي يسوس رعيته وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون « إن السياسة مصدر . ساس الوالي الرعيّة ، أي : أمرهم ونهاهم فالسياسة اصلاح الخلق بارشادهم إلى الطريق المنجي ... والسياسة المدنية ، من أقسام الحكمة العملية ، وتسمّى بالحكمة السياسية ، وعلم السياسة ، وسياسة الملك والحكمة المدنية (وهو علم تعلم منه أنواع الرياسة ، والسياسات والإجتماعات المدنية ، وأحوالها ، وموضوعه : المراتب المدنية وأحكامها ، والإجتماعات الفاضلة والرديئة ، ووجه استيفاء كلّ واحد منها ، وعلة زواله ، ووجه انتقاله ، وما ينبغي أن يكون عليه الملك في نفسه ، وحال أعوانه ، وأمر الرعيّة ، وعمارّة المدن ... وهذا العلم ، وإن كان الملوك أحوج إليه ، لا يستغني عنه أحد الناس ، لأنّ الإنسان مدّتي بالطبع ، ويجب عليه اختيار المدينة الفاضلة مسكناً والهجرة عن الرديئة ، وأن يعلم كيف ينفع أهل مدينته ويتنفع بهم ، ولاّما يتم ذلك بهذا العلم (٢) » .

من هنا ، يتضح لنا أنّ لفظة سياسة في العربية ، تعني ماتعنيه اللفظة (Politique) المقابلة لها في الافرنجية . فالكلمة في المصطلح المعاصر تعني (فنّ القيادة) وليست كما يتصورها البعض نوعاً من أنواع المناورة ، والخداع وإن كان المفكرون ،

(١) بدوي ، د . محمد طه : والدكتور محمد طلعت الفنيمي : دراسات سياسية وقومية ، منشأة المعارف : الإسكندرية ، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٢ ، ص ١٠ - ١١ .

(٢) كتاب السياسة لأرسطو ، وكتاب آراء أهل المدينة الفاضلة لأبي النصر الفارابي ، يشتملان على مهمة هذا العلم في الاول ، وقوانينه في الثاني راجع المصدر السابق ص ١١٢ - ١١٣ .

والباحثون قد ساهموا ، إلى حدٍ ما ، عبر التاريخ ، في إعطاء هذه الكلمة غير ماعتية . حقيقة .

أما الحرية السياسية . فمعناها حرية المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية في إطار الفلسفة السياسية التي يقوم عليها المجتمع . وهي أيضاً حرية الدولة من ضغوط الدول الأخرى ، بحيث تعبّر في سياستها عن مصالحها الحقيقية . وألا تكون مسوقة بتيارات تحيّز لمصلحة بعض الدول الأخرى .

إذن ، نستطيع أن نتيّن في هذا النوع من الحرية ، قطبين أساسيين هما : الحرية السياسية للمواطنين ، والحرية السياسية للوطن نفسه . والواقع أن الجانبين يكمل بعضهما الآخر . على الرغم من أن هذا التكامل لا يسير على طول الخط في جميع الظروف والأحوال . فاقاعدة العامة تقول : إنه كلما « تدّعت حرية الوطن كلما تدّعت حرية المواطنين » (١) . ولكن ، بتصفح الواقع نجد أن التّساوق بين حرية المواطنين وحرية الوطن لا يسير على طول الخط . فهناك حالات تكون فيها الحرية السياسية مكفولة للمواطنين دون أن يكون الوطن نفسه متحرراً من الناحية السياسية . فالاستعمار قد يضع أحياناً نوعاً من الحرية السياسية لمواطني البلاد التي يلقي بعباءته عليها ، وذلك حتى يضمن سكوتهم على ما يزرع تحته وطنهم من مذلة ومهانة . والذريعة في ذلك : هي الأحزاب السياسية والمناورات التي تلتبس بالديمقراطية حيث يلعب الاستعمار دوره بطريق مباشر ، أو غير مباشر من وراء الكواليس . وقد وجدنا هذا اللون من الحرية السياسية المزيفة في أقطارنا العربية ، عندما كانت راضخة للاستعمار التركي ، والغربي . فالمواطن في مثل هذه الحالة ، قد يكون مخدوعاً في حرية ظاهرية ، بينما الواقع هو أن الوطن بأسره مسلوب الإرادة ، محروم من الحرية السياسية .

أما الحالة الثانية التي تختلف عن القاعدة العامة . التي نوهنا عنها . فهي الحالة

(١) اسعد ، يوسف ميخائيل : ميادين الحرية ، ص ١٢٥ - ١٣٦ .

التي يكون فيها الوطن حرّاً من الناحية السياسية ، بينما يكون مواطنوه مسؤولي الحرية السياسية . ومثال على ذلك ، النازية الألمانية ، والفاشية في إيطاليا ، وقس على ذلك الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية في العالم ، كافة .

والواقع ، إن السؤال الذي يجب أن يطرح نفسه عند التعرّض للحرية السياسية ، ليس هذا السؤال : هل الإنسان حرّ أم لا ؟ بل ينبغي أن يكون السؤال : ما فرص الحرية التي يمكن أن تتفتح أمام المواطن ؟ . والفرق بين السؤالين هو أن الإجابة عن السؤال الأول تكون ، بنعم أو لا ، بينما تمتنع الإجابة عن السؤال الثاني بجوانب متباينة عديدة ، كما أنّها تتضمن تعديلاً لموقف المواطن ، « بحيث يستطيع أن يكيّف نفسه للمواقف الجديدة المتعلقة بالمجتمع الذي يعيش فيه » (١) . وهنا يطرح نفسه سؤال آخر وهو : أيهما أسبق ، حرية الوطن أم حرية المواطنين ؟ . سبق وقلنا ، إنّ حرية الوطن وحرية المواطن يمكن أن يتساوفاً . ولكن مما لاشكّ فيه « أن لحرية المواطنين ، إذا استدلّ الوطن ، وخضع لسلطان المستعمر » (٢) والواقع ، إن وطننا العربي في الفترة التي نؤرخ لها ، كان واقعاً بأسره تحت ظل السيطرة الاستعمارية . فمن الأعمار التركيبي ، إلى الاستعمار الغربي بمختلف أشكاله . فكيف كان منظور العرب لمفهوم الحرية السياسية في تلك الفترة ؟ هذا ما سأحاول الإجابة عليه ، وسبر أغواره في واقعنا العربي ، ومن خلال أبرز المفكرين في تلك الفترة ، وإن اختلفت نظرياتهم بخصوص هذه المسألة .

والواقع ، لو رجعنا إلى تاريخ التفكير السياسي ، لوجدنا أنّ مشكلة الحرية السياسية ، قد أثارت اهتمام الغالبية العظمى من المفكرين السياسيين ، قديماً وحديثاً ،

(١) المصدر السابق : ص ١٢٨ .

(٢) نفسه : ص ١٢٩ .

وعلى رأسهم أفلاطون (١) ، وأرسطو (٢) ، توما الأكويني (٣) ، ابن خلدون (٤) ، ميكافلي (٥) ، واسينوزا ، وهوز ، ولوك ، ومتسكيو ، وروسو ، وهيغل ، وماركس ... وبتام ، وجون استيورت ميل ، وغيرهم . أما في القرن العشرين ، فقد اهتم بدراسة هذه المشكلة فلاسفة عديدون مختلفو النزعات ، لعل من أهمهم هو بهاوس (Hobhouse) في كتاب مشهور ظهر عام ١٩١١ تحت عنوان : مذهب الأحرار Liberalism « وجون ديوي John Dewy » في كتابه المسمى باسم : (الفردية قديماً وحديثاً) Old and New individualism « وقد ظهر في عام ١٩٣٠ و (هوكنج) W. E. Hocking . . في كتابه Lasting Element of individualism الذي ظهر عام ١٩٣٧ (٦) ، وغيرهم . ولنا هنا في صدد شرح آراء هؤلاء في الحرية السياسية ، لكننا يمكن أن نستفيد بالتعرض لبعض الآراء من هؤلاء ، حتى من أجل أن نوضح على ضوءها مفهوم الحرية السياسية عند العرب المحدثين .

(١) راجع جمهورية افلاطون ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، راجعها على الاصل اليوناني د . محمد سليم السالم ، المؤسسة المصرية العامة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ . فهي تلخص بالبلدية التالية - الحكومة هي حكومة الملك الفيلسوف ، وتقسم المجتمع إلى طبقات معينة : الحكام ، ورجال الجيش ، والشعب ، وشمسية افلاطون تطبق في طبقة الجيش فقط (٢) راجع كتاب النظريات والمذاهب السياسية ، للدكتور مصطفى الخشاب ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٧٦ - ٩٣ ، ويعتبر أرسطو في نظر الغربيين منسج نظام السياسة والسياسة ، تبعا فلامن ارسطو وتلخص نظرياته بالتالي :

١ - نظرية الاموال والطبقة الوسطى ، او كما يسميها أرسطو ، (النظام المختلط) .
٢ - مبدأ الاعتدال ، ويعتبره أساس سعادة الفرد ، بل وسعادة المجتمع والدولة ، وأنه يكفل حسن سير نظامها ، فالوسط هو خير الامور .

٣ - مبدأ فصل السلطات ، وهو اول من قسم السلطات إلى : تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية راجع ايضا كتاب الفلسفة اليونانية القديمة ، ليوسف كرم ، الفصل السابع . وراجع ايضا كتاب الوجيز في النظريات السياسية للدكتور عبد الحميد متولي ، دار المعارف بمصر ،

١ - ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ص ٦٠ - ٨١ .

(٢) راجع كتاب النظريات والمذاهب السياسية ، مصطفى الخشاب ص ١١٠ - ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٣٦ - ١٢٤ .

(٤) نفسه : ص ١٢٥ - ١٢٦ - اشتهر بكتابه ، الامير ، وهو من الكتب المشهورة في تاريخ الفكر السياسي .

(٥) زكريا ، فؤاد : مشكلة الحرية ، ص ٢٥٨ .

ويمكن القول إن (اسبينوزا) أول مبشر بمذهب الأحرار ، لأن سياسة القوة التي كان قد دعا إليها (هوبز) قد استحوالت على يديه إلى سياسة حرية ، كما يظهر قوله بأن « القوة الكبرى في المجتمع إنما هي الحرية الكبرى » (١) . في حين أن هوبز كان يدعو إلى « تسليم السلطة بأكملها إلى فرد واحد » (٢) . ومن ثم ، فإنّ مذهب السياسي قد أصبح علماً على التزعة الاستبدادية المطلقة ، نجد اسبينوزا ، يقرر على العكس من ذلك . إنه كلما زاد قدر ما يتمتع به الأفراد في الدولة من حرية ومساواة . زاد حظ الدولة نفسها من الاتحاد والقوة ، وكلما كان الفرد نفسه أقلّ ميلاً إلى إيذاء الآخرين والاعتداء عليهم . كانت الجماعة أقدر على الاتحاد فيما بينها لمواجهة ما قد يصدر عنه من مخالفات عند الضرورة . فالقوة المدنية الكبرى في رأي اسبينوزا إنما هي الحرية المدنية (٣) . فحرية التفكير في الأمور السياسية لا تتعارض مع المصالح الحقيقية للدولة ، ولا مع قوى الحقيقة ، وإن القضاء على حرية الفكر . يستتبع حتماً القضاء على سلام الدولة « إذأ : يستحيل سلب الأفراد حريتهم في التعبير عما يعتقدون ، والاعتراف من قبل السلطة بهذه الحرية لا يهددها ، ولا يقلل من هيبتها ، كما أن الفرد باستطاعته أن يمارس هذه الحرية دون أن يكون خطراً على سلامة الدولة ... » وطالما لافائدة من وضع القوانين بشأن المسائل النظرية العقلية ... واستحالة منع الناس من التفكير ، فإن ممارسة الحرية السياسية ضرورية للمحافظة على الدولة والفرد معاً (٤) .

أما (لوك) ، بوصفه مؤسس مذهب الأحرار في العصر الحديث ، فإننا نجد أنّ هذه الفلسفة تقوم عنده على (الإيمان بأنّ كل حق إن هو إلّا حرية ، وأن أولى الحقوق إنما هي الحرية نفسها) ، ونحن نعلم أنّ لوك ، هو صاحب العبارة المشهورة : « إنّ الناس جميعاً قد ولدوا أحراراً ، والإنسان يولد حراً كما يولد مزوداً بالعقل ، على حد تعبيره ، وهو يعارض هوبز في تصوّره للإنسان قوة غاشمة ،

(١) اسبينوزا : رسالة في اللاهوت والسياسة ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) كرم ، يوسف : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣) زكريا مؤاد : اسبينوزا ، دار المتنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٤ راجع الفصل السابع من الكتاب المذكور حول فلسفة السياسة .

(٤) اسبينوزا : رسالة في اللاهوت ، ص ٥٣ .

وتصوره حال الطبيعة حال توحش يسود فيها قانون الأقوى « (١) ويذهب إلى أن للإنسان حقوقاً مطلقة لا يخلقها المجتمع ، وأن حال الطبيعة تقوم في الحرية . أي أن العلاقة الطبيعية بين الناس ، هي علاقة كائن حرّ بكائن حرّ، تؤدي إلى المساواة . فالعلاقات الطبيعية باقية، بغض النظر عن العرف الاجتماعي ، وهي تقيم بين الناس مجتمعات طبيعياً سابقاً على المجتمع المدني ، وقانوناً طبيعياً سابقاً على القانون المدني . وعلى ذلك ، ليس للناس بالطبع حقّ في كل شيء كما يزعم (هوبز) ولكن حقهم ينحصر في تنمية حريتهم ، والدفاع عنها ، وعن كل مايلزم منها من حقوق . مثل حق الملكية ، وحق الحرية الشخصية ، وحق الدفاع عنهما « (٢) .

أمّا إذا تحدثنا عن (مونتسكيو) فسنجد أنفسنا بازاء أوّل مفكر سياسي نادى بفصل السلطات ، ودعا إلى تدعيم حريات الأفراد والمهدف الذي يصبو إليه ، هو أن تكفل الحكومة الحرية في أوسع مدى ، وعلى خير وجه مستطاع . فهو يمتق الاستبداد ، ويؤيد الحرية الشخصية. وليست الحرية عنده أن يعمل المرء مايريد « بل في أن يقدر المرء أن يعمل ماينبغي عليه أن يريد ، وألاّ يكره على عمل لاينبغي أن يريده . فهي الحق في أن يعمل المرء ما تجيزه القوانين العادلة . وإذا كان لمواطن أن يعمل ماينهى عنه ، كان لغيره نفس هذا الحق... فمعناه أن الحرية قد تلاشت « (٣) .

أمّا عند روسو ، فإنّ دعامة العدالة الاجتماعية ، إنّما هي الارادة الحرة بوصفها من جهة ، ماهية الفرد ، ومن جهة أخرى مبدأ المجتمع نفسه . والواقع أنّ هناك علتين تقرّبان الناس بعضهم من بعض : الضرورة أو الحاجة من جهة ، والحرية من جهة أخرى . ولكن الحياة الجماعية الصحيحة لا تقوم بين الناس إلّا حينما يقبلون بمحض حريتهم تلك الرابطة التي تجمع بينهم « (٤) . ويأبى روسو إلّا أن يؤكد عنصر الحرية في (العقد الاجتماعي) ، فيقرّر أنّه « يستحيل أن تكون رعاية هذا العقد

(١) كرم ، يوسف : المصدر السابق ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٥١ ، راجع لوي ، التوسير ، (مونتسكيو) دار التنوير للطباعة والنشر

بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٨٧ .

(٣) نفسه : ص ١٩٨ .

(٤) نفسه : ص ٢٠٥ - ٢٠٧ ، راجع مشكلة الحرية لتركيا إبراهيم ص ٢٧٤ .

هي التّزول بالأفراد جميعاً إلى مستوى العبيد ، فإن تنازل الفرد عن حريته إنّما يعني تنازله عن إنسانيته » (١) . فالحرية عند روسو هي « مبدأ الواجب والحق على السواء » . أمّا جون ستورات ميل - فقد اهتمّ بدراسة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، والبحث في الصلة بين الحرية والسلطة . وهو يعالج مساوئ الديمقراطية من ناحية ، وتفادي أخطار النظم الاستبدادية من ناحية أخرى . فحرية الفرد ضرورية ، وحرية المجتمع كذلك ، وتبعاً لذلك فإن علينا أن نمنح الفرد الجانب الذي يخصه بوصفه شخصاً مستقلاً قائماً بذاته . كما أنّ علينا أن نمنح المجتمع ذلك الجانب الذي يهتمّ بوصفه داخلياً في صميم تكوينه الاجتماعي . وتبعاً لذلك فإنّ (ميل) يقرّر أن الغاية الوحيدة التي يمكن أن تبرّر تدخل الناس (منفردين أو مجتمعين) ، في شؤون فرد من الأفراد ، أو حرية فرد من الأفراد ، هي حماية أنفسهم منه . ومعنى هذا (إن الغرض الوحيد الذي يبرر حقّ استخدام القوة مع أي فرد يعيش في جماعة متمدنة ، إنّما هو منع هذا الفرد من إلحاق الأذى بغيره من الأفراد) (٢) وإذا كانت الحرية عنصراً كلّياً من هوبز ولوك ، وروسو ، هي حرية الأفراد في التعاقد الاجتماعي فيما بينهم لاقامة حكومة تسوس أمورهم ، فإنّنا نجد أن الحرية الماركسية ، هي الحرية المحكومة بالقانون الطبيعي ، الذي يشمل الموجودات كلها ، بما في ذلك الإنسان الفرد ، الإنسان المجتمع .

ولقد هاجمت الماركسية الحرية الفردية المطلقة التلقائية ، وذلك لأن الإنسان في نظرها كائن اجتماعي ، وليس كائناً ميتافيزيقياً ، فالحرية ليست أمنية يتعلق بها الفرد ، ويستحيل إحرازه لها ، بل إنها ، في الماركسية ، واقع قريب الحدوث ، أو هي حتمية تاريخية ، تحركها عوامل خارجية ، ومشاعر إنسانية داخلية (٣) .

ومن جهة أخرى ، فإن الحرية ليست حرية المجتمع غير المقيدة بحدود أو قيود بل هي حرية مقيدة بإطار التطور ، وبالقوانين التي تحكم ذلك التطور . فكما أن

(٤) إبراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، ص ٢٧٧

(١) المصدر السابق : راجع كتاب ميل في الحرية ، ص ٤٠ .

3) O' Rourke. J.J.P. 19

المواد الطبيعية تخضع لقوانين تطورية معينة . كذلك يخضع المجتمع لقوانين ثلاثة أساسية ، هي قانون تصارع الأضداد . وقانون التحول ، من الكم إلى الكيف . وقانون سلب السلب . والحرية التي يستطيع المجتمع إحرازها ، لا تأتي إلا في ضوء هذه القوانين الثلاثة . والحرية التطورية التي تقول بها الماركسية ، تأتي من الصراع الدائر في النطاق الداخلي للمجتمع ، فهناك ثنائيتان تتصارعان في دخيلة الكائن الحي . ثم إن هناك قطبين يتصارعان في نطاق المجتمع . ففي نطاق الكائن الحي تتصارع الوراثة مع القدرة على التكيف ، كما تتصارع عملية البناء مع عملية الهدم . أما في المجتمع فإنه يدور بين طبقتين هما الطبقة السائدة من جهة . والطبقة المسودة من جهة أخرى . على أن ذلك الصراع لا يلبث أن يؤدي إلى انتصار قطب من القطبين على القطب الآخر ، فينحل كل ما بينهما من تناقضات . فالحرية بالنسبة للكائن الحي هي حرية بيولوجية ، حيث تتحرر طاقات الفرد الحيوية ، وتتنصر القدرة على التكيف على العوامل الوراثية ، كما تنتصر عملية البناء على عملية الهدم . حتى يتم النسو المتكامل لذلك الكائن الحي . أما بالنسبة للمجتمع ، فإن النضال ينتهي إلى انتصار وتحرر الطبقة المسودة من أغلال الطبقة السائدة .

والماركسيون يعتقدون أن الحرية تستطيع أن توفق بين المطامح الفردية . وبين المثل العليا للمجتمع . فالحرية المنشودة هي حرية تكاملية لاتفصل بين الفرد والمجتمع . بل تجمع بينهما في نسق متسق مترابط (١) .

ونحن نستعرض مفاهيم الحرية السياسية عند المفكرين البارزين ، لابد لنا من أن نتحدث عن محتوى الحرية السياسية ، الذي يقوم على مبدأ قيام الديمقراطية . قياماً فعلياً وعملياً . ومهما اشتد الجدل بشأن الديمقراطية ، فإنه يبقى يدور حول إمكانية مساهمة المواطن في إدارة الشؤون العامة ، وفي تولية وتنصيب الحكام . ومراقبة نشاطهم ، هذا إضافة إلى عدم فرض الحواجز في دخول الوظائف العامة من قبل المواطنين ، وحرية الاجتماع ، وإنشاء التجمعات ، وفي التفكير أو التعبير عن الرأي ، ومهما تنوعت الوسائل ، فمن خلال الديمقراطية وتأكيدها

(١) اسعد ، يوسف ميخائيل : ميادين الحرية ، ص ٤٢ - ٤٥ .

وحمايتها، وتأمين ممارسة المواطنين لها . يمكن القول بأن هذا النظام أو ذلك، ديمقراطي أو غير ديمقراطي .

إنّ جذور الحرية السياسية التقليدية تعود في عصرنا الحديث إلى شرعة حقوق الإنسان والمواطنين الفرنسية . إذ نصت هذه الشرعة على أنّ « القانون إنّما هو التعبير عن الإرادة العامة. وأنّ لجميع المواطنين الحقّ بالمساهمة في تكوينه شخصياً أو بواسطة ممثلهم » (١) . ولقد تطوّر هذا النصّ ، وأجمع عليه علماء القانون الدستوري الحديث والمعاصر ، على أنّه القاعدة المثلى ، ليس فقط فيما يخص الديمقراطية السياسية المباشرة ، والتمثيلية ، وإنّما أيضاً فيما يخصّ مبدأ السيادة الشعبية . إنّ هذا الحق لم يتخذ شكلاً عاماً ، إلّا بعد أن جاءت الشرعة العالمية في عام (١٩٤٨) فأقرت من خلاله المبادئ الأساسية التي تركز إليها الديمقراطية الصحيحة . هذه الديمقراطية التي تقوم على السيادة الشعبية ، والتي كانت محور نظريات ومناقشات الفلاسفة والمفكرين والباحثين قديماً وحديثاً ولا تزال . وللسيادة الشعبية نظرية خاصة ، وواسعة نشأت خلال الظروف التاريخية للبشرية . وعلى الأخص في أوروبا الغربية ، وبالأحرى فرنسا ، لاسيّما في العصر الحديث عصر الثورة الفرنسية (٢) . وإذا عدنا إلى التاريخ القديم ، وبوجه التحديد ، في اليونان القديمة . لوجدنا في مؤلفات أفلاطون ما يؤكدها من خلال قوله : إنّ للمدينة « عقلاً مشتركاً » (٣) . تنبثق عنه إرادة المجموع .

كما أنّ سقراط هو الذي كان يدعو بالطاعة المطلقة للقوانين الصادرة عن الدولة ،

(١) بايه : البير : تاريخ أطلان حقوق الإنسان ، نقله إلى العربية ، الدكتور محمد مندور ، الجامعة العربية ، الإثارة الثقافية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٨ - ١٩ ، راجع كتاب الموجيز في النظريات والأنظمة السياسية ، للدكتور عبد الحميد متوفي ، ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

(٢) فرد تويرن ، برنر : فلسفة الثورة الفرنسية ترجمة عيسى عصفور ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٠ ، الكتاب يطلّ الألكسار التالية : الحق الطبيعي ، والحق الوضعي ، فكرة الأمة وسيادتها ، معنى شعارات الثورة الفرنسية : (الحرية ، المساواة ، العدالة) لمبين نشأتها وتطورها ، وانظرها في نشأة المجتمع الحديث .

(٣) سباين ، جورج ، هـ : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول - تصدير حسن جلال العروسي مراجعة وتقديم د . شعلان خليل عثمان ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٢٩ .

باعتبار أن « الدولة هي صاحبة السيادة العليا »^(١) . ومهما تكن الديمقراطية التي سيطرت في المدن اليونانية ، فقد كانت ميزة تتمتع بها الأرستقراطية ، أو طبقة الأحرار . دون الجماهير الأخرى ، من أرقاء وعمال وفلاحين .

أمّا في القرون الوسطى ، فإن نظرية (الحقّ الإلهي) ، قد وجدت مرتعاً خصباً . إذ ارتكزت على عبارة (بولس الرسول) القائلة : « بأن لا سلطان ، إلّا وهو صادر عن الله »^(٢) حيث أضاف اللاهوتيون لهذه العبارة ، بأن « هذا السلطان إنما هو لمنفعة الشعب »^(٣) وذلك كما تدلّ تعاليم « توما الأكويني » . ثم تطورت هذه الفكرة متجهة نحو تطوير السلطة الملكية . دون إلغائها^(٤) .

وفي القرن السادس عشر ، خلال الحروب الدينية ، تذرّع كلّ من الكاثوليك والبروتستانت معاً ، تمسّياً مع مصالحهم الظرفية ، بأن لهذا السلطان مصدراً أصيلاً ، ألا وهو الشعب^(٥) . إلى أن استعملت هذا المبدأ الأحزاب السياسية ، وذلك كوسيلة ناجعة لممارسة السلطة الملكية الطاغية . وتطوّرت الفكرة الديمقراطية ، حتّى وصلت إلى مرحلة تقول « بأن الشعب هو المصدر الأول للسلطان ، وبأنه قد فوض أمره إلى الملوك في محاسبته ، وبأن من حقه استعادة هذا التفويض في الحالات التي يخالف فيها الملك قواعد تفويضه . وهذا ما تركز بشكل أساسي في تعاليم (جان جاك روسو) في القرن الثامن عشر ، وكون على أثرها نظريته المعروفة بالعقد الاجتماعي ، التي أتت متطورة على نظريتي هوبز ولوك ، اللذين قالوا بهذه النظرية^(٦) .

بناء على هذا الأساس التعاقدي ، أنشأ أفراد المجتمع على أنقاض حرياتهم

(١) المصدر السابق : الكتاب الثاني ، ص ٢٥٢ .

(٢) نفسه : الكتاب الثاني ، ص ٢٥٢ .

(٣) نفسه : ص ٥٤ .

(٤) نفسه : ص ٢٥٤ .

(٥) نفسه : الكتاب الرابع ، ص ٥١٩ .

(٦) نفسه : الكتاب الرابع ، ص ٧٨١ ، راجع كتاب النظريات والمذاهب السياسية ،

الدكتور مصطفى الغنّاش ، ص ١٥٩ - ١٦٠ - ١٨٣ .

وإرادتهم الشخصية ، سلطاناً عاماً يتمثل هذا السلطان بالسيادة . وصاحب هذه السيادة ، إنما هو الشعب بأسره ، وبدون تفريق ، الشعب الذي قام بتوقيع العقد (الوهمي) فنجم عن مجموعه . (إرادة عامة) و (إرادة مشتركة) تتجلى فيها السيادة . فالسيادة إذن ، هي تعبير عن الإرادة الشعبية . ولقد أكدت فكرة السيادة الشعبية ، الشرعة الفرنسية لحقوق الإنسان التي تنص « إن مبدأ السيادة إنما هو في الأمة ، ولا يستطيع أي شخص أو أية هيئة ممارسة ، أية سلطة لانصدّر عنها» (١) . و « السيادة إنما هي متمركزة في الشعب ، تؤلف وحدة لا تتجزأ ، ولم تكن قابلة للتقادم ولا للتنازل» (٢) ولم تعد تخلو دساتير الأمم والشعوب من التأكيد على مبدأ السيادة ، إذ بفضل الثورات وما تمخض عنها من الحركات الفكرية ، أصبحت السيادة صفة ملازمة لشخص اجتماعي معين هو الشعب .

بشكل عام ، لقد شهدت العصور الحديثة في ميدان السياسة ، كما شهدت في ميدان المخترعات العلمية والفنون ، وشؤون الاجتماع ، موجة من العبقورية السياسية ، مهد لها عصر الإحياء والاستنارة . وقد أثرت هذه الموجة في النظريات السياسية والاجتماعية التي حفلت بها العصور الحديثة ، وأدت إلى انقلابات بعيدة المدى في نظم الحكم وطرق التشريع وفن الإدارة وفي المعاملات الدولية . وقد كانت هذه الثورات والانقلابات نتيجة طبيعية لمنطق الظروف والحوادث . فالعقلية الأوروبية ، قد تطورت في نظرتها إلى العلم والفلسفة . وأصبحت تتطلب تطوراً مماثلاً في ميدان النظريات السياسية التي سبقتها دعوة (ميكافيلي) إلى الثورة على مبادئ السياسة القديمة ، ووجوب اعتماد السياسة الأوروبية على القوة والأنانية « (٣) وكذلك دعوة (بودان وجريتموس) إلى ضرورة قيام سلطة عليا ترمز للدولة ، وضرورة تنظيم العلاقات بين الدول القومية الناشئة ، تنظيماً يرتكز على الحرية والمساواة (٤) . الأمر الذي ترتب عليه استقلال الدول القومية استقلالاً دينياً وسياسياً ، فنتج عن ذلك .

(١) باييه ، البير : تاريخ إعلان حقوق الإنسان ، ص ١٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٥ .

(٣) سباين ، جورج : الكتاب الثالث ، ص ٤٦٥ - ٤٧٨ .

(٤) الفشاب ، مصطفى : النظريات السياسية ، ص ١٥٢ .

انحسار الأفكار القديمة التي كانت تحفل بها العصور الوسطى ، ولما قويت القوميات وشعرت بعزتها ، بدأت تتزعزع إلى التوسع والاستعمار ، حيث رافق ذلك تحديد العلاقات الدولية « السياسية والاقتصادية » وإقامتها على أسس قانونية . وبذلك أصبح لكل دولة مستقلة ، الحق في حرية التقدم ، وحرية الارتباط مع غيرها ، بمعاهدات ومواثيق . وأصبحت هذه الحقوق مثار المناقشات والمساجلات النظرية ، والتي أدت إلى ظهور الكثير من الاجتهادات في النظريات السياسية ، خلال القرنين الثامن ، والتاسع عشر ، فقد روتت الانسانية في أواخر القرن الثامن عشر بقيام ثورين عنيفتين ، هزتا دعائم الاجتماع الإنساني ، وغيّرتا الكثير من النظم والنظريات القائمة ، وكتبنا صفحة جديدة في تاريخ الإنسانية ، وهما : (ثورتا أمريكا وفرنسا) . ومن الطبيعي أن تكون هاتان الثورتان نتيجة طبيعية لمبادئ وتيارات اختمرت في نفسية الشعوب ، وعملت فيها كما تعمل الخميرة في العجين ، ومن الطبيعي أيضاً ، أن تتمخض عن هاتين الثورتين مبادئ ونظريات جديدة تتلاءم مع التطورات التي خطتها الشعوب ، وتتلاءم كذلك مع الظروف والصعوبات التي صادفتها في كفاحها الشاق .

ومن أشهر الشخصيات السياسية التي كان لها الأثر العميق في حوادث القرن الثامن عشر ، الناقد الاجتماعي والمفكر السياسي الحر (منتسكو) . الذي دعا إلى (الحرية والمساواة وسيادة القانون) (١) ، ونبّه إلى كثير من العيوب والنقائص التي شاهدها في بيئته . ومن هؤلاء أيضاً (جان جاك روسو) الذي يعتبر من أشهر فلاسفة التعاقد الاجتماعي بعد (هوبز) و (جون لوك) إذ ، بفضل بلغت هذه النظرية أدق صورها . وأرقى مظاهرها . وقد نادى بها مؤيداً « حق الشعب في الحرية ، وإقامة النظم الديمقراطية . وذهب إلى أن الأفراد عاشوا منذ فجر الإنسانية عيشة طبيعية ، وكانت هذه الحياة هي أسعد حالة قضاها الإنسان تحقيقاً لغرائزه الفطرية . ولكن ، عندما تحضر وتفتن في أساليب التمدن ، كثرت المشاكل ، وتعقدت الأمور ، وفسدت الأخلاق الفطرية البريئة ، الأمر الذي استوجب التعاقد لتنظيم

(١) سباين ، جورج : الكتاب الرابع ، ص ٧٢٦ - ٧٢٩ .

شؤون الحياة ، واستعادة السعادة التي فقدتها الأفراد منذ عهد الفطرة . . . وهذا التعاقد يقضي بأن يتنازل الأفراد عن حقوقهم لقوة جمعية تمثلهم» (١). أما القرن التاسع عشر ، فقد مثل الثمار الناضجة للإنقلابات والتطورات التي مرت بها العصور الحديثة . فهو بحق ، عصر الثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو القرن الذي بلغت فيه القوميات ذروتها ، حيث يطلق عليه بحق ، عصر القوميات . ففيه عمّت الحركات القومية أوروبا ، وأدّت إلى قيام دول جديدة ، وانقرضت إمبراطوريات متعددة .

أما في ميدان الاقتصاد ، فنجد أن الثورة الصناعية قد بلغت أوج عظمتها ، ولعبت رؤوس الأموال دوراً خطيراً ، وتركزت في أيدي أصحاب الأموال . ومن ثمّ قامت النظريات الاشتراكية والشيوعية المعاصرة . ووجد كذلك ، في هذا القرن ، الصراع بين الدول للاستثمار بنحوق المواد الأولية ، واحتكار الأسواق العالمية . وفي شؤون الاجتماع نجد تطوراً كبيراً في العلم والفن ، حيث انتشر التعليم على نطاق واسع ، وكثرت المخترعات الحديثة ، وتعددت مظاهر الفن ، وارتقت المعايير الأخلاقية ، والجمالية . ووجد كذلك ارتقاء واسع النطاق في أحوال المعيشة ، وفي شؤون الصحة ، وذلك نظراً لتدخل الحكومات المستنيرة في النهوض بمستلزمات الثورات السياسية والصناعية في تنظيم شؤون الأفراد ، وإرساء العلاقات بينهم على أسس أكثر استقراراً ، وأدعى إلى الهدوء والاطمئنان . هذا بالإضافة إلى ظهور طائفة ممتازة من فلاسفة السياسة في هذا القرن ، ممن كان لهم أبعاد الأثر في الفكر السياسي . وميدان السياسة الدولية ، وتوجيه الحوادث . ومن هؤلاء « بنتام » الذي يقوم مذهبه على (المنفعة) بعد أن اقتنع بعقم النظريات التي تنادي بالأفكار المثالية (مثل نظرية الحقوق الطبيعية ، التعاقد الاجتماعي ، والسياسة المطلقة ، والمساواة المطلقة) وقد رأى (بنتام) أن الأحكام التي يصدرها المواطنون على مبلغ صلاحية النظم السياسية ، يجب أن ترتبط بمدى ما يحبه المواطن من ثمار تلك النظم ، وليس بمدى ما تنزع إليه من مثالية . فالمبدأ الأساسي الذي يجب أن يسير عليه المجتمع هو

(١) المصدر السابق : ص ٧٩ .

« تحقيق أكبر قسط من السعادة ، لأكبر عدد من الأفراد . . . ولتحقيق هذا المبدأ ، يجب أن تشرف الحكومة على العلاقات بين الأفراد ، وتنظمها بالطريقة التي تحقق سعادتهم . وهذا الإشراف والتنظيم يؤيدان بالحكومة إلى ضرورة تقييد حرية الجميع ، عن طريق التشريع العادل » (١) . ومن هؤلاء أيضاً ، بردهون (والمذهب القوضوي في فرنسا) الذي قام على إثر اتساع هوة الخلاف بين الطبقة البرجوازية ، وبين الطبقة العاملة . وتتميز أفكار (بردهون) و (القوضوية) بشكل عام ، بأنها مذهب فردي متطرف ، فهي تنفر نفوراً شديداً من كل تنظيم ، أو إلزام ، وتغالي في طلب الحرية إلى حد كبير . ويطلق عليها بعض دعاة « نظرية الحرية المطلقة . حيث لا جبر ، ولا إلزام ، ولادين ولا دولة » (٢) . فهي تهدف إلى إلغاء كل مظاهر السلطة ، لأن كل سلطة ، إن هي إلا وسيلة مقنعة لاستغلال الفرد واستعباده . ويريد أنصار هذا المذهب أن يعيش الأفراد جماعات حرة طليقة ، يحترم بعضهم بعضاً ويعاون بعضهم بعضاً ، يكون هناك من وازع أو مرشد سوى سلطان العقل والعلم . ومن هؤلاء أيضاً « كارل ماركس » الذي حمل لواء الاشتراكية العلمية في هذا العالم ، والتي تقوم على إلغاء الملكية الشخصية ، وتقديم العمل ، وتنادي بدكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة) وإلغاء الاستغلال ، ومخاربة البرجوازية والرأسمالية ، واعتماد صراع الطبقات ، والأخلاق الاجتماعية ، بديلاً عن الأخلاق الفردية . وقد استندت الفلسفة الماركسية إلى دعائم أسامية هي ، فلسفة هيغل ، والاشتراكية الفرنسية من (باييف إلى سان سيمون) ومن (فورييه) إلى (بلانكي) . بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية عند علماء الاقتصاد السيامي الانكليزي . ولقد أخذ ماركس من الاشتراكية الفرنسية الفكرة القائلة : « بأننا نعيش في فترة ثورية يبدل الشعب المضطهد فيها جهده . لكي يحطم القيود التي يرسف في أغلالها ، فالحمل الخالد الذي ينبغي أن يقوم به الإنسان هو الثورة » (٣) . . . وأخذ من علماء الانكليز

1) Toulmin, T. «Reason in Ethics» Cambridge 1968 P.P. 195-97

2) O'Rourke. J.J.P. 43

(٣) الشنيطي ، محمد تقي : نمالاج من الفلسفة السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ودرت في تاريخ الفلسفة الحديثة ، إعداد لجنة من الاساتذة في قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في جامعة دمشق ، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق ١٩٨١ ، ص ٤١٠ .

« أن هنالك قوانين اقتصادية تتحكم في حياة المجتمعات ، وأن هذه القوانين مستقلة من كل اعتبار أخلاقي » (١) واستمد ماركس من فلسفة هيغل أدواتها القوية ، أعني الجدل . وهو بصرح بأنه تلميذ مخلص لفلسفة هيغل . وبالرغم من أنه يتقد جوانب عديدة فيها ، « لكنها بقيت في إطارها العام حصنه الفكري » (٢).

ولقد قلب ماركس فلسفة هيغل رأساً على عقب ، واستعاد من الجدل الهيجلي ، لا لكي يتبع تعاليم (هيغل) بل ليتفح بها في صياغة مذهبه الجديد ، وصقله . « وإذا كان « هيغل » يبدأ بالفكر فإن (ماركس) يبدأ من المادة . وإذا كانت القضية الأولى عند (هيغل) هي (الأنا) فإنها عند (ماركس) هي (اللا أنا) . إن الحركة الجدلية عند ماركس ، هي الحركة الجدلية عند هيغل ، والوعي الذي ينتهي إليه هيغل ، هو نية الوعي الذي ينتهي إليه ماركس ، مع اختلاف جوهري في منزلة الفكر والمادة لكل منهما . فإن « هيغل » يستند إلى الفكر ، وماركس يعتمد على المادة . وإذا كان هيغل قد لاحظ أن هنالك تطوراً وحركة في الفكر الخالص ، فإن ماركس قد لاحظ أن هنالك تجديدات وتطوراً في صميم المادة . وإذا كانت المادة هي ولادة الفكر عند (هيغل) ، فإن الفكر هو وليد المادة عند (ماركس) . وعلى ذلك ، فإذا كانت فلسفة (هيغل) ، فلسفة فكرية جدلية ، فإن فلسفة (ماركس) مادية جدلية » (٣) وإذا كانت الدولة عند هيغل حقيقة عليا ، وتكتسب صفة الألوهية ، فهي ظل الله على الأرض ، والإنسان أيضاً يكتسب صفة إلهية بانتمائه إلى الدولة ، ولكنه يدين لها بالخضوع والولاء ، ذلك لأن الفرد ، من حيث هو فرد ، لا يفكر إلا في نطاق الجماعة ، وليس للفرد في ذاته جوهر خاص ، ليس بذاته حرية ، فليس له من جوهر ولا حرية إلا من حيث كونه مواطناً في الدولة » (٤) . وهذا يترتب عليه أن يكون الإنسان إلهاً وعبداً معاً . ولكن العبودية هنا ، ليست عبودية بالمعنى المتعارف عليه ، لأن معنى الحرية عند (هيغل) لا يتمثل في صدور الأفعال الإنسانية ،

(١) المصدر السابق : ص ٤١١ .

(٢) نفسه : ص ٤١٢ - ٤٤١ .

3) O'Rourke, J.J.P. 19

4) Ibid. PP. 20-21

حدوراً تلقائياً في الإنسان . وإنما ينطوي هذا المعنى على ضرورة يفهمها الإنسان . ويدرك أهميتها . فيخضع لها . « الحرية تتمثل في وعي الفرد . ووعي الفرد مصداق لوعي الدولة . فحرية الفرد هي إطاعة الدولة . والعمل مع الجماعة باتجاه هدف واحد . والتدين بقضية واحدة » (١) فالحرية هنا . هي اتباع الهدف الأساسي المتمثل في الدولة . وما دامت الدولة هي ظلّ الله على الأرض . والإنسان فكر ومادة . إله وعبد . فالإنسان باتباعه لأهداف الدولة . واستجابته لها . يتجاوب جانبه الإلهي مع الألوهية المتمثلة في الدولة » (٢) . فكأن الإنسان في نظر هيغل باستجابته للدولة . ينطلق من عبوديته ويحقق حريته . وإذا كان هذا مفهوم الدولة عند هيغل . فإنه عند (ماركس) على ذات الصبغة (فالإنسان لا يعدو كونه قوة من قوى الطبيعة ، يقع عليه دائماً عبء العمل من أجل تحقيق التطور العالمي . وفي النظم الرأسمالية القائمة بالفعل . ويتحتم عليه أن يبدأ العمل فوراً . وعمله هنا ، عمل ثوري في جوهره إذا تمت الثورة ، واصل نشاطه في ظل ديكتاتورية (البروليتاريا) فخضع للدولة خضوعاً تاماً . وتفاني في خدمتها . وأخيراً حين انعقد لواء النصر للاشتراكية العالمية . وتخفي البرجوازية اختفاءً تاماً . تنتفي ضرورة قيام الدولة . وتحقق الحرية الأصلية للإنسان الجديد طبقاً لقانون اللذة في المجتمع الاشتراكي . وهدف هذا القانون السعي حثيثاً متصلاً بتقدم العالم . بتقدم العلوم والصناعات » (٣) . وعلى هذا الأساس . فالماركسية تنهض على أساس علمي ثابت . يدعو إلى ثورة اجتماعية من أجل تحرره من كل القوى الغيبية الدينية والمثالية . التي تعيق تقدمه . وتطلب أيضاً من الإنسان المساهمة بكل قواه في الثورة العالمية المتصلة . لتحقيق المجتمع الشيوعي ، الذي سيغير مفهوم الإنسانية . بتغيير مظهر لنظمها .

وحين غرأ في طبيعة الإنسان من ثابا الماركسية . نحسّ أنّها تمزج بين تصوّرين : أحدهما يرفع من قدره . ويشيد بحريته . وينوّه بعمله وقدرته . وبروح الجماعة

(١) الشنيطي ، محمد فتحي - نماذج من الفلسفة السياسية ، ص ٤٩ راجع جورج سبين ، الكتاب

الخامس ، ص ١٠١ - ١٠١٥ .

(٢) نفسه : ٤٥١ .

(٣) نفسه : ص ٤٥٣ .

التي يتشرب بها ، فماركس قد طالب للإنسان بحق النمو والتقدم في ظلال الحرية ، ونادى بأن الإنسان هو خالق ذاته ، وخالق جميع الأشياء التي لها قيمة له . . . وهذا يتحقق له من خلال التسلح بالعلم وامكانياته التي لا حدها . . . وإن كل علم لا قيمة له إلا إذا أفضى إلى العمل . . . والماركسية تقرن النظر بالعمل ، وتؤمن بقدرة الإنسان وفاعليته . فهي ، كما يقول أنصارها : (شباب دائم متجدد) يبلغ الإنسان حريته الكاملة من خلالها ، حين تنتصر الثورة انتصاراً حاسماً^(١).

أما التصور الثاني ، فيبدو على أنه يتعارض مع الأول ، الإنسان في الماركسية ، تابع للعالم المادي ، لا يبدو أن يكون عجلة في آلة التقدم والتطور ، وهو ، إذا كان حراً ، فهو حرّ ضمن النطاق الجماعي العام ، جنباً إلى جنب مع أقرانه ، جماعة واحدة تتجه إلى هدف واحد ، وتدين بقضية واحدة . إذ ، لحرية شخصية. فالإنسان وعي وحياة تحددهما خصائص ، كذلك الخصائص التي تحدّد أي موضوع من الموضوعات الطبيعية . . . فهنا الإنسان سلوكه استجابة لبعض دوافع وحوافز تفرض عليه السلوك فرضاً حتمياً متجسداً من خصائص فرديته ، ومقومات شخصيته. وليس للفرد هنا حق طبيعي في الملكية أو في الأسرة . بل ليس له حق الوصول إلى الحقيقة . فالحقيقة هنا ، تُرى على ضوء العقيدة الماركسية ، والتوجيه الماركسي^(٢).

ومهما تكن الملاحظات التي قيلت في الماركسية ، فستبقى - أي الماركسية تذكر الإنسان بنظرة أشد واقعية لمصيره . وهي تجبره على أن ينظم جهوده ، وينسقيها ، وتحفزه على النشاط والعمل ، وتوطئه على الشجاعة في مواجهة المحن والآلام ، وتحذره من التأملات الخاوية ، ومن العبارات الطنانة الجميلة ، والتي لا تخرج إلى أفعال . هذا والحق يقال ، أسامي لتطور وتقدم الإنسانية ، ويستحق التقدير . ووطننا العربي أحوج ما يكون إليه من أجل خلق مجتمعه القومي الجديد .

أما في بدايات القرن العشرين ، فقد بدأت تتحطم ، المثل السياسية ، التي حاولت الأجيال السابقة إرساءها على أسس من حديد ، وماس . مما أدّى إلى تسابق

(١) المصدر السابق : ص ٤٤ .

(٢) نفسه : ص ٤٥ .

الدول في مضمار الاستعمار السياسي والاقتصادي ، وتنافسها في الاستئثار بالأسواق الخارجية . وتجاهلها رغبات الشعوب الصغيرة ، ومحاولة القضاء على أمانيتها القومية . وحقها في تقرير مصيرها ، واختيار مايلئمها من أنظمة الحكم . وقد أصبحت الأنايئة هي المحرك الأساسي . والأغراض الخاصة هي المطلب الأول . ومن ثمّ عادت في بدايات هذا القرن (الميكافليّة) لتعرض مهازلها على مسرح السياسة الدولية . ولتحل محل القانون الدولي في فض المنازعات بين الدول . ولتقذف بمصائر الشعوب في مستقبل غامض وجو من الاضطراب والفوضى . وأضحى دعاة هذه السياسة يسخرون من أنصار السلام ، ومن الدّاعين إلى استقرار العلاقات الدولية وراحوا يروجون في مستهل هذا القرن الدّعوة لقيام الحروب . ومن ثم ارتفعت الأصوات القائلة بأنّ السلام حديث خرافة ، وحلم أصحاب السياسة الخياليّة . وأنّ القوة المسلّحة هي الإجابة الصريحة على الصعوبات التي تنشأ بين الدول ، ولها القول الفصل في المشاكل العالمية . ولقد دفعت هذه الاعتبارات الدول ، والشعوب ، إلى تكريس جهودها لخدمة أغراض الحرب ، ومطلب التسليح . فقامت الدول الكبرى في هذا الصدد بأضخم جهد عرفته الإنسانية ، وأدّى ذلك إلى تقويض مشروعات السلام ، وإلى تكهرب الجوّ السياسي . وأخذت نذر المقاومة ، والاحتكاكات السياسية تظهر في أفق السياسة العالمية ، وأرادت كل دولة أن تركز على ماملكت يمينها في نضالها الاستعماري . وطلبت المزيد على حساب الدول والشعوب الأخرى ، باسم الحرص على حقها في الحياة والبقاء . وأخذت تستحدث ما شاء لها من المآذير التي تسوّغ التجاها إلى ضروب الغدر والعدوان . هذه هي الصورة التي كانت عليها حالة الدول عند ميلاد القرن العشرين . وهي التي أدّت إلى قيام حرين عالميتين الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) . ولايهم الباحث في تاريخ الفكر السياسي الوقوف على سير المعارك الحربية بقدر ما يهمه دراسة المبادئ والنظريات السياسية التي تمخضت عن هذه الحروب الدّامية . هذه النظريات التي تركرت في موضوعين أساسيين : الأول : انتشار نظريات وأفكار سياسية حديثة ، بصدد طبيعة الدول ووظيفتها . وقد أدّت هذه النظريات إلى قيام ثورات إقليمية عنيفة : وانقلابات واسعة النطاق

في نظم الحكم . مثل قيام الثورة البلشفية في روسيا ، والفاشية في إيطاليا ، والنازية في ألمانيا .

والثاني : بحث النظرية الدولية بصورة جدية ، ومحاولة تحقيق فكرة العالمية (الدولية) تحقيقاً عملياً . وقد تمّ ذلك بإنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ، وقيام هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

ولقد برزت في هذا القرن قوتان أساسيتان أخذت بهما الشعوب ، وحقت وجودها واستقلالها على أساسهما . القوة الأولى وهي القوة الليبرالية التي تقوم على المذهب الفردي . والثانية هي القوة الاشتراكية التي اعتمدت النظرية الاشتراكية . وشعوب العالم تدور أنظمتها السياسية حول هذين المذهبين .

أولاً - المذهب الفردي الليبرالي :

يدعو إلى إطلاق حرية الفرد ليعمل وفق حقوقه الأساسية المستمدة من طبيعته الإنسانية . ولذلك يسمّى (مذهب الحرية) . ويرى أنصاره أنّ من واجب الدولة ألاّ تحدّ من نشاط الفرد إلاّ في أضيق الحدود^(١) ، وعليها أن تعاونه ، لأنّه لا يستطيع أن يحسّن ظروفه ولا تتاح له فرص التّقدم إلاّ إذا احترمت الدولة حقوقه وقيّدت تصرفاتها بهذا الاحترام . ويرى هؤلاء أنّ وجود الحكومة ضرورة لاغنى عنها للمجتمع ، ومع ذلك يجب قصر جهودها على حماية حقوق المواطنين وضمان حريتهم ، فلا يسمح لها بالتدخل إلاّ في حالة حماية النفس ، ودفع الضّرر ، مستخدمة في ذلك مآلديها من نفوذ وسلطان . ويصطلح دعاة هذا المذهب على تحديد نطاق تدخل الدولة بالأمر التي يطلقون عليها (الوظائف الطبيعية الأصلية) وأهمها :

١ - حماية الدولة والأفراد من الاعتداء الخارجي .

٢ - حماية الأفراد بعضهم من بعض بدون ضغط على الحريات الشخصية .

1) Ions, Edmund; E D: «Bolitical and Social Thought in America Weiden Feld And Nicolson, London, 1970.P.73

٣ - حماية الممتلكات الخاصة والعقود ومراقبة تنفيذها .

٤ - الاشراف على بعض المرافق العامة التي لا طاقة للأفراد القيام بها .

أمّا ماعدا ذلك من شؤون التجارة والصناعة والزراعة وتحسين الصحة العامة ، ومستويات المعيشة ، والتربية والتعليم ، فلا دخل للحكومة فيها . لأنها إذا لجأت إلى التدخل ، عوّقت من نشاط الأفراد ، وقضت على أساليب المنافسة الحرة .

ويرجع الفضل إلى المفكر الإنكليزي (آدم سميث) في الدفاع عن المذهب الفردي ، فهو فيلسوف العصر الحديث الذي أضفى على هذا المذهب قوة ، وأكسبه شهرة . فهو يرى : « إن الفرد هو الحكم العدل فيما يتعلق بمصالحه . فيتعين أن نتركه حراً حتى يحقق مصالحه بالطريقة التي تراهى له . . وأن الإنسان إذا ماترك وشأنه ، وكان حراً في اتخاذ الوسائل التي تكفل له تحقيق نزعاته الخاصة ، فهو في هذا الصدد لن يحقق مصالحه فحسب ، بل أكثر من ذلك ، سيفيد المجتمع ، ولن تضارب مصالحه مع مصالح المجموع » (١) . والسّر في ذلك يبدو له أن العناية الإلهية قد منحت هذا العالم نظاماً طبيعياً يسيطر على جميع مظاهر نشاطه . وأقامت نوعاً من التوازن الأخلاقي بين التراتات الأنانية والغيرية . فحبّ الذات تصبّحه ميول أخرى تخفّف من حدّته . والإنسان ، وهو يعمل على تحقيق رغباته الخاصة ، تقوده قوة خفية نحو تحقيق أغراض جمعيّة لم تكن في حسبانته ، وما كان ليقتصد إليها . ويرتب سميث على نظريته في الفردية ، نظريته في (عدم التدخل) « فما دام الفرد يستطيع وهو يخدم نفسه ، أن يخدم المجتمع ، فلأنه من الخير كلّ الخير أن يترك حراً ، وأن يلغى ماتضعه الحكومة أمامه من عقبات ، وما تغلّه من قيود . . . وإن الحكومة يزداد نفعها بقدر بعدها عن التدخل ، وبقدر ماتتيحه للأفراد لكي يحصلوا على أقصى قدر ممكن من المنافع الشخصية » (٢) . وتقوم دعائم المذهب الفردي على نظريات كثيرة ، أهمها :

(١) سميث ، آدم : أورد آراء سميث هذه ، الدكتور مصطفى الغنّاش في كتابه ، التفريعات والمذاهب

السياسية ، ص ٢٤٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٤٥ .

نظرية الحقوق الطبيعية

التي تقرّر « أن للإنسان حقوقاً طبيعية مستمدة من صفته كإنسان . . وهذه الحقوق عبسارة عن صفات لازمة لانسانيته . ويجب على الدولة أن تعترف بها وتحترمها وتتصرف في ضوءها ، لأن الفرد لا يستطيع أن يقوم بدوره كاملاً في الحياة الاجتماعية ، ما لم تكن حقوقه مكفولة لائتمس . ولا يفهم من هذا أن هناك تعارضاً بين تمتع الفرد بحقوقه الأساسية الطبيعية ، وقيام الدولة . لأن الدولة لم تنشأ إلاّ لحماية المصالح الفردية» (١). وتتطوي هذه النظرية على مجموعة من الأصول : فالأفراد أحرار في الطبيعة ، ومتساوون . وخاضعون لنظام طبيعي أو قانون من وضع الطبيعة ووحيتها . ولقد توسّع الفلاسفة في فهم هذه الأصول وتحليلها ومناقشة ماتتطوي عليه من معان . ثم صاغوا هذه المبادئ في مبادئ سياسية واجتماعية ، واتخذوا منها الدعائم الجوهرية التي تقوم عليها الدساتير الحديثة في معظم الدول ، وتشمل الأصول المشار إليها ، الحريات المدنية ، وهي الحريات الطبيعية التي يصونها المجتمع للفرد متى أصبح عضواً فيه ، إذ يترتب على وجود الفرد في الجماعة المنظمة حقوق مصونة لائتمس ، كلّها مستمدة من حقّه في الحرية الطبيعية . . وهناك حق الفرد في الحياة ، وحقّه في الحرية الشخصية بمعناها الضيق . أي حقّه في التنقل ، والإقامة وعدم إلقاء القبض عليه ، واحترام ملكيته ، واحترام العقود التي يبرمها باسمه ، وفي تكوين أسرة خاصة به واحترام حرمة مسكنه ، وكذلك حقّه في العمل ، وحقّه السياسي كذلك في الاشتراك بإدارة شؤون الدولة التي يعتبر عضواً في أسرتها ، وفي أن يراقب الهيئة التنفيذية عن طريق انتخاب الممثلين انتخاباً حراً ، أو عن طريق الاستفتاء العام . وكذلك أن يمارس حريته المدنية ، وأن يختار الدين الذي يؤمن به إيماناً صحيحاً عن يقين وإقناع . وله الحق في القيام بالطقوس الدينية التي يريدّها ، وفي حرية المناقشات الدينية . هذا بالإضافة إلى حقّه في ممارسة حريته الفكرية ، والتي تتضمن حقوق الفرد في إبداء رأيه عن أي طريق شاء ، والجمهور بذلك ، بحيث لا يخشى في الحقّ لومة لائم . ولا تخرج الوسائل التي يلجأ إليها الفرد

(١) الخشاب ، الدكتور مصطفى : النظريات والمذاهب السياسية ، ص ٢٤٥ .

(2) Las Lett, peter, LD. «Philosophy, Politics soccity 4 vol. Oxford. 1975-pp. 42-50 (vol. 2)

للتعبير عن آرائه عن القول والكتابة والاجتماع بغيره من الأفراد . ويدخل في موضوع الحرية الفكرية ، الحرية العلمية ، أو حرية التفكير والبحث العلمي . وفي ظلّ هذا النوع من الحرية ، يكون الفرد حرّاً في تقرير ما يراه بصدد الظواهر العلمية ، وموضوعات المعرفة الإنسانية ، واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات ، ويدخل كذلك في موضوع الحرية الفكرية ، ما يتعلق بحق الحرية في التعليم . وتتضمن أهلية الأفراد في تعليم غيرهم ، وحقّ كل فرد في أن يطلب العلم أولاً يطلبه . هذا بالإضافة إلى حق الناس في المساواة أمام القانون ، وأمام المصالح العامة ، وإطلاق الحرية الكاملة للفرد لكي يتمكن من تنمية قواه تنمية متناسقة . فالمجتمع الذي يتيح للفرد الحرية الكاملة ، ويفتح أمامه أبواب المنافسة الحرة ، قد يعمل من وراء ذلك إلى أحسن النتائج ، سواء بالنسبة لمصالح الفرد ، أو لمصالح المجموع . زد على ذلك ، الحرية الاقتصادية ، فالمصلحة الشخصية ، عند أصحاب هذا المذهب ، هي أهمّ باعث على الجهود الاقتصادية . ولذلك يقولون : « إننا تركنا لكلّ فرد الحرية بأوسع معانيها ، ولم تتدخل الدولة في شؤونه الاقتصادية . وبهذا يخدم مصالحه على أفضل وجه . وفي الخاتمة يقرّر هذا المذهب أن البقاء للأصلح ضمن فلسفته في التطور ، وأن التقدم الطبيعي يتطلب فناء الضعيف والأبله وفساد الأخلاق » (١) . وفي ضوء هذه الاعتبارات ، نستطيع أن نفسر حملة التشهير التي قام بها (سبنسر) زعيم فلسفة التطور ضدّ تدخل الحكومات في شئون الأفراد . لأن « كلّ امتداد لسلطانها يؤدي إلى نتائج ضارة إن آجلاً أو عاجلاً » (٢) . ولكنّ التحليل الدقيق لهذه النظرية ، يرينا أنها محض خيال ، لأنه في الحالة هذه ، « لا يمكن تأمين الحرية لجميع الأفراد ، لاستحالة تحقيقها ، ولأنّه لا يستطيع الفرد الحصول على حقوقه إلاّ بقوة خارقة ، ودرجة عالية من الذكاء ، ولأن الحقوق الطبيعية لفرد ما ، سوف تتعدى حدودها فتضطدم مع الحقوق الطبيعية للآخرين ، وتكون النتيجة خسران الجميع لحياتهم » (٣) .

(١) المصدر السابق : ص ٢٤٨ .

(٢) نفسه : ص ٢٥٥ .

(٣) كيتسبل ، ديموند كارفيلد : العلوم السياسية ، ترجمة الدكتور فاضل زكي ممدوح ، مراجعة أحمد ناجي القيس ، ج ١ ، مكتبة النهضة بقماد ١٩٦٠ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

وهكذا يصبح حصول كل فرد على حرية كاملة، يطلبها كما يشاء في جميع الأشياء أمراً لا يمكن تأمينه . ولقد أصبحت هذه النظرية بنكسة تكاد تكون قاتلة على إثر نمو الأفكار الاشتراكية ، وقيام كثير من حركات التطور والإصلاح التي تتطلب عملاً مباشراً من جانب الدول . وأصحاب النظرية في العصر المعاصر ، قد تخلّوا عن الكثير منها ، إذ هوجمت من مختلف الاتجاهات من دعاة الإصلاح ، ورجال القانون الدولي ، والاشتراكيين ، نظراً لاستنادها على مبادئ رجعية قد تجاوزها تطوّر التاريخ ، لما فيها من شعارات برّاقة مخادعة ، لاتريد القويّ إلاّ قوة ، والضعيف إلاّ ضعفاً ، والفقير إلاّ فقراً . ولذلك نلاحظ الكثير من المفكرين المعاصرين من أنصار مذهب (تدخل الدولة) قد أخذوا اتّجهاً آخر ، وسطاً ، بخصوص هذه النظرية، يستند إلى دعامتين أساسيتين :

الأولى : مؤدّاها الإبقاء على المظاهر الأساسية للحياة الفردية التي تتمثّل في الإبقاء على حرية التملك ، وحرية التدين ، والحريات العامة ، والنظام الأسري .
والثانية : مؤدّاها توسيع نطاق الدولة والسّماح لها بالإشراف على مختلف الشؤون الفردية والاجتماعية . وهذا ماتسّر عليه مجموعة الحكومات التي تدور في فلك الليبرالية الآن .

ثانياً - المذهب الاشتراكي :

لقد كان القرن التاسع عشر فاتحة عهد العالم بمبادئ الاشتراكية العلمية ، وذلك لاعتبارات كثيرة منها ، قيام الثورة الفرنسية (١) . التي قلّفت إلى العالم :

١ - بمبادئ الحرية والمساواة ، وحطمت الامتيازات الطبقية والاجتماعية ، وأزالت الأصنام التي طالما أسرت الشعوب عن الانطلاق ، وقوّضت نظم الإقطاع ، وأعلنت الحرب على الاستغلال ، وجعلت من الشعوب أصحاب السيادة والسلطان . وغنيّ عن البيان أنّ هذه المبادئ تعتبر من أهمّ مقومات النظرية الاشتراكية ، وتخدم

(١) . فرونيون ، برنار : فلسفة الثورة الفرنسية، ص ١٥٨ .

الأغراض التي ترمي إلى تحقيقها . إذ ، بفضلها تنتشر الحريات ، وتتقارب وجهات النظر ، ويقوم رأي عام ، وتتحقق المساواة أمام القرص المتكافئة ، وتضيق الشقة التي تفصل بين طبقات المواطنين ، فالشعب إذا ما أصبح سيداً ، فلا يمكنه أن يسترّق نفسه ، إذ يشرّع لذاته ما يراه محققاً للعدالة والخير العام . .

٢ — الثورة الصناعية : فقد أدّى التقدم الذي وصلت إليه الشعوب في ميدان العلم والصناعة ، إلى تطوّر خطير في النظم الاقتصادية . لأنّ إحلال الصناعات الآلية محلّ نظام الحرف والطوائف وهجرة العمال من الريف إلى المدن ، ساعد على إحداث تغيير شامل في جميع نظم الحياة الاجتماعية ومرافقها . وهذا التطور السريع والخطير الذي خضعت له ظروف التجارة والصناعة ، وضع الدّول في حالة لا تبث على الطمأنينة والرضى ، وجعلها موضع السخط والزّرية في غالبية الشعوب . فقد تقدّمت الصناعة بخطى واسعة ، وكان من أثر ذلك ، أن جمع أصحابها ثروة واسعة وجاهاً عريضاً . وبالرغم من الزيادة الهائلة في كميات السلع المنتجة ، فقد ظلّت الغالبية العظمى من الناس يعيشون في مستوى الكفاف ويقامون شظف العيش وسوء المصير ، لأنّ أصحاب العمل وجهّوا مزيد عنايتهم إلى استغلال عمّالهم ، غير ملتفتين إلّا إلى مصلحتهم العاجلة . فأخذت رؤوس الأموال نتيجة هذا الاستغلال تتركز في أيدي فئة قليلة ، فاشتدّ التذمّر بين طبقات الشعب ، وساد الحسد ، وساءت العلاقات ، وأخذت تنذر بالخطر . ومن الطبيعي ، على إثر تركز الثورة الصناعية ، أن يتقل محور الارتكاز الاجتماعي إلى المدن ، حيث أخذت طبقات برجوازية وسطى سبيلها في النشأة والتكوين . ورأى المفكرون السياسيون أن هذا الوضع قد نجم عن توجيه المال المنتج (بواسطة أصحابه) توجيهاً سيئاً ، ورأوا أنّ العلاج لا يكون ناجعاً إلّا بتنفيذ الأمور التالية :

١ — توجيه رأس المال وجهة جمعية

٢ — تحديد نطاق الملكية الفردية .

٣ — تدخل الدولة تدخلاً مباشراً لإنقاذ العلاقات من الفردية من الإضراب

والفوضى ، ولاسيما العلاقات التي تقوم بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال» (١). ومن ثم أخذت التيارات الاشتراكية تزداد قوة ويتسع نطاقها ويكثر أنصارها وتعدّد أحزابها . فتعددت تبعاً لذلك مدارسها ، بحيث يصعب وضع تعريف جامع (للاشتراكية) . والاشتراكيون أنفسهم مختلفون في هذا الصدد ، ويذهبون مذاهب شتى .

وإذا ما تركنا وجهات النظر الخاصة وارتفعنا إلى المبادئ الكلية العامة . فإننا نستطيع أن نعرف الاشتراكية من الناحية التطبيقية ، بأنها تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي ، وهذه الجوانب الثلاثة هي التي تحدّد مقومات وأهداف الدولة الاشتراكية.

والمذاهب الاشتراكية تتلاقى في نقاط ، وتختلف في أخرى ، فهي تتلاقى بالدعوة إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد . والمقصود هنا المساواة الاقتصادية (المساواة في وسائل الانتفاع لا المساواة في الحقوق السياسية أمام القانون) ، وتتلاقى كذلك بالدعوة إلى إلغاء الملكية (إلغاء كلياً أو جزئياً) لأنّ الاشتراكية ترى في نظام الملكية بيت الداء ، والبؤرة التي ينطلق منها الفساد ، ويتنشر في سائر بنية الدولة . وتتلاقى أيضاً بالدعوة إلى تنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة الدولة ، بمعنى أن تحلّ الدولة محلّ المجهودات الفردية ، ويتحوّل رأس المال من قوة شخصية مركزة في أيدي أفراد قلائل ، إلى قوة جماعية تستحوذ عليها الدولة وتسخرها لخدمة المجموع . وتتلاقى أخيراً في قيام الدولة الاشتراكية ، وهذا الهدف للنضال الاشتراكي . وهذا « يتم بالاعتماد على الطبقات العاملة وتنظيمها تنظيماً سياسياً . ، بحيث يصبح بإمكانها لوليّ مقاليد الأمور » . (٢)

وتختلف المذاهب الاشتراكية من حيث القدر الذي تريد تحقيقه من المساواة الاقتصادية ، ومن حيث القدر الذي تنادي بإلغائه من الملكية الفردية ، ومن حيث الوسائل التي تلجأ إليها لتحقيق أغراضها ، ومن حيث الهيئة التنفيذية أو السلطة المركزية التي تتولى إدارة الشؤون في الدولة الاشتراكية .

(١) الغشاب ، د . مصطفى : النظريات السياسية ، ص ٢٨٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٨٥ .

ولذلك نشاهد مدارس الاشتراكية متعددة، منها: الاشتراكيون الديمقراطيون (١).
والاشتراكيون الأكاديميون (٢)، والاشتراكيون الزراعيون (٣).
والاشتراكيون الغاييون (٤)، و (الاشتراكيون الطائفيون) (٥)، وأخيراً الاشتراكية
الماركسية (٦).

(١) نجد هؤلاء النحلة باعتبارها من العوامل الهامة في تحقيق المثل الاشتراكية ، وفكروا بضرورة
الانتلاع بالمكانيات الديمقراطية الحديثة في تنفيذ البرنامج الاشتراكي ، ويمثل ذلك في منح
الطبقات العاملة حق تكوين الأحزاب السياسية التي تشق الطريق بوساطتها المخصصة إلى كراسي
الحكم . من طريق الأقلية البرلمانية . وكان الاشتراكيون الإنكليز من أنصار هذا الاتجاه . ومن
أشهر رجاله (هنتون) و (باليس) حيث أسس الأول (لاتحاد الديمقراطي) والثاني (المعبة
الاشتراكية) .

(٢) ظهر هذا الاتجاه في ألمانيا . وهو يفرض على الحكومات ضرورة الاستئولة ببلاد كبار المختصين في
الشؤون الاقتصادية . ومن أشهر زعمائه (لوجنر) و (شموتر) . ورواوا أن التجارب أثبتت أن أسس
المشاكل الاجتماعية لا يرجع إلى شؤون الإنتاج ، ولكن إلى مشاكل التوزيع ، وأنه من الضروري أن
تتدخل الحكومة لحل هذه المشكلة . والحكومة الديمقراطية أكثر كفاءة من أية مؤسسة أو هيئة
اجتماعية ، لأنها تمثل مجموع الأمة أحسن تمثيل .

(٣) ظهر هذا الاتجاه في أمريكا ، ويقوم على مبدأ اقتصادي ملخصه ، أن للمجتمع حقوقاً معينة على
السلع الاقتصادية . لأنه هو الذي خلق قيم هذه السلع وحملها . ويطبق الاشتراكيون الزراعيون
هذا المبدأ على الأراضي الزراعية ، ويقولون في تفسير ذلك : أن الأفراد قبل تكوين المجتمع
السياسي ، كانت لهم حقوق متساوية على الأرض . فليس هناك وجه حق في تملك الاستقراطيين
الأرض ، لأن الأرض عنصر ضروري للوجود الإنساني ، شأنها في ذلك شأن الماء والهواء والشمس
فالجميع هذه العناصر العامة الأميركي (هنري جورج) في كتابه (أراضي وسياسة الأرض) وفي
بحث شهير له عنوانه (التقدم والقر) ، راجع كتاب الشباب ، النظريات السياسية ، ص
٢٨٢ - ٢٩٧ ، نزيد من التفاصيل في المذهب الاشتراكية .

(٤) ظهر هذا الاتجاه في بريطانيا وشماله (انتظر الفرص الوائية ثم الحرب بقوة حتى لا يبيع صبره
سدى) . ولم يكن هدف القابيين تكوين حزب سياسي ، بل نشر النظرية الاشتراكية . لذلك كانت
جماهيرهم من المثقفين ، وقد اهتموا في تبرير مذهبهم على نظرية (القيمة) فقد اختبروها من
خلق المجتمع ، وليس من خلق العمال وحدهم وهدف الاشتراكية من وجهة نظرهم ، التلح الأرض
لكل فرد بأن يأخذ نصيبه من جميع القيم التي يخلقها المجتمع لأفراده ، دون إيجار طبقة على أخرى .
وكان هؤلاء يشعرون ثقة عمياء في أهلية الحكومات الديمقراطية ، ومن أشهر رجالهم (جورج برناردشو)
و (سلفي وب ولوجته بريس بوت) و (إن بركنت) و (جراهام واليس) .

ثالثاً - موقع العرب في المذهبين :

بعد أن استعرضنا الكثير من الآراء حول مفهوم الحرية السياسية في الغرب ، وعبر تاريخه ، وركزنا بشكل أساسي على مفاهيم الحرية في القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين ، لنرى ما توصل إليه الفكر الأوروبي من تطور وتقدم ضمن هذه المفاهيم ، التي كانت الأساس لنهضة شعوب أوروبا ، وتقدمها في كافة المجالات ، الأمر الذي حقق قفزة نوعية للإنسان الأوروبي في ظل هذا المفهوم ، فاستطاع أن يبني دولته بناء متقدماً على أساس من الحرية والديمقراطية ، يستطيع من خلالها ، أن يشارك في رفع صرح كيان دولته ، وأن يوفر لنفسه حياة أفضل ، وحرية أفضل ، وعطاء أفضل ، فأين موقع العرب السياسي في ذلك الوقت ؟ وكيف تبلورت لديهم مفاهيم الحرية السياسية ؟ قبل سبر أعماق هذا المفهوم في الحياة السياسية العربية ، لا بد لنا من لمحة عن الحياة السياسية التي سادت تلك المرحلة .

يحدثنا التاريخ أن الحضارة العربية قد انحطت ، واختفت معها الروح العربية الأولى ، منذ أوائل القرن الحادي عشر ، وذلك يوم استولى الترك على ملك العرب ، واكتسحوا بيجورهم آسيا الصغرى . فاستسلمت لحكم الترك الثقيل الظالم ، ولما كان الأتراك قد حرموا نعمة التهذيب والتثقيف ، ولم يحسنوا في الحياة شيئاً ، غير فنون الحرب ، فإنهم كانوا يحكمون رعاياهم حكماً بربرياً ظالماً .

وبينما كان الوطن العربي بخاصة ، والشرق بعمامة ، ينن تحت وطأة المظالم التركية ، والأهوال المغولية ، كانت أوروبا قد أخذت تستيقظ من رقادها ، وتسير في طريق التقدم والعمران . وما لبثت بعد أن تهيأت لها وسائل استكشاف أمريكا ، وانفتحت أمامها طريق الهند ، أن استهانت بجبايرة آسيا وطغائها ، وكان مما زاد في

→ (هـ) هدف هذه العبرة الوصول الى مجتمع اشتراكي يرتكز على التنظيم الطائفي ، وتفق مع باقي

المنارس على مساواة الرأسمالية ، وضرورة التخلص منها ، وتحقيق البروليتاريا الاشتراكي .

(و) تنسب الى الفيلسوف الألماني (كارل ماركس) وتقوم فلسفته على نظريتين هامتين : نظرية فائض

القيمة ، ونظرية المادية التاريخية ، وتدعو الى إلغاء الملكية الخاصة ، وسيطرة العولة الكاملة

على وسائل الإنتاج ، وقيام ديكتاتورية البروليتاريا . وقد بلغت هذه الافكار ذروتها في التطبيق

بقيام الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ١٩١٧ ، وكان من أشهر مفكرها وزعمائها (لينين) راجع

(جورج سباين) تطور الفكر السياسي ، الكتاب الخامس ، ص ١٠٥ .

قوتها انهيار موارد الثروة من وراء البحار عليها ، وظلّ الشرق في أثناء ذلك جامداً
تائهاً في ديمجور الظلام ، وتأخر في كل نواحي الحياة ، إلى أن أصبح أهله في ساقه
الأمم . وكانوا قد فقدوا حتى قوتهم ، وباتوا لا قبل لهم بملاقاة الغرب في أي ميدان
من ميادين الحياة . وظل الشرق هكذا قروناً حتى قبل القرن الثامن عشر ، وفي خلاله
كانت الدول الأوروبية قد تسلّطت على العالم الإسلامي ، وأخضعت أقطار شرق
أوروبية وجزائر الهند .

وطال نوم الشرق حتى انتهى هذا القرن . ثم أخذ يفتح عينيه فإذا به يجد أوروبا
إزاءه (مجنونة بثورتها الصناعية ، ومدججة بأسلحة العلم الحديث وعجائب الاختراع ..
وكان من اختراعاتها تلك الآلات الحربية الجهنمية المدهشة ، ثم التفت فرأى أوروبا
قد استعمرت ممالكه ، وسقطت في يدها أقطاره ، الواحد بعد الآخر ، فبريطانيا
قد استولت على الهند ومصر . وروسية عبرت القوقاز وبسطت سلطانها على واسط
آسيا . أما فرنسا فكانت قد فتحت شمال أفريقيا (١) . ولم تنحصر شهوة الاستعمار
الأوروبي في الدول الكبرى فحسب ، وإنما تسابقت الدول الصغرى — هي الأخرى —
لتنال نصيبها من الغنيمة ، فاستولت على الأقطار الصغيرة .

ولم يكن ذلك ليتهيأ للغرب لولا أن العالم الإسلامي كان قد بلغ من الضعف
مبلغاً أفقده الحسّ والحركة .

ولم يكتف الغرب باستعمار الشرق وتسخيذه وابتزاز كل خيراته ، بل أخذ
بمعاملته معاملة قاسية لارحمة فيها ولا عدل . .

كتب كاتب أميركي وهو (لوثرروب ستودارد) يصف حال الشرق في القرن
الثامن عشر ، وذلك في كتاب له ، اسمه حاضر العالم الإسلامي ، قائلاً : « كان
العالم الإسلامي في القرن الثامن عشر قد بلغ من التضعيع أعظم مبلغ ، ومن التدني
والانحطاط أعمق دركه ، فارتدت جوهه ، وطبقت الظلمة كل صقع من أصقاعه . .

(١) ربه ، محمود أبو : سلسلة نوايغ الفكر العربي ، رقم (٢٩) ، ص ٧ .

وانتشر فيه فساد الأخلاق والآداب ، وتلاشى ما كان باقياً من آثار التهذيب العربي ، واستغرقت الأمم الإسلامية في إشباع الأهواء والشهوات . وماتت الفضيلة في الناس ، وساد الجهل ، وانطقت قبسات العلم الضئيلة ، وانقلبت الحكومات الإسلامية إلى مطايا استبداد وفوضى و اغتيال . فليس يرى في العالم الإسلامي — في ذلك العهد — سوى المستبدن الغاشمين ، كسلطان تركيا ، وأواخر ملوك المغول في الهند ، يحكمون حكماً واهناً . . . وقام كثير من الولاة والأمراء يخرجون على الدولة التي هم في حكمها ، وينشئون حكومات مستقلة ، ولكن مستبدة كحكومة الدولة التي خرجوا عليها ، فكان هؤلاء الخوارج لا يستطيعون إخضاع من في حكمهم من الزعماء هنا وهناك فكثرت السلب والنهب ، وفقد الأمن ، وصارت السماء تمطر ظمأً وجوراً . . . وجاء فوق جميع ذلك رجال الدين المستبدون — يزيدون الرعايا إرهاباً فوق إرهاب ، فغلّ الأيدي ، وقعدت عن طلب الرزق ، وكاد العزم يتلاشى في نفوس المسلمين ، وبارت التجارة بواراً شديداً ، وأهملت الزراعة أيما إهمال .

وأما الذين فقد غشيتهم غاشية سوداء ، فألبست الوجدانية ، التي علمها صاحب الرسالة الناس — سجفاً من الخرافات ، قشور الصوفية . . . وكثر عدد الأدعياء والبهات ، يوهمون الناس بالباطل والشبهات ، ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء ، ويزيّنون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور — وغابت عن الناس فضائل القرآن ، فصار يشرب الخمر ويتعاطى الأفيون في كل مكان ، وانتشرت الرزائل ، وهتكت سرة الحرمات على غير خشية ولا استحياء ، ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ، ما نال غيرها من سائر مدن الإسلام» (١).

(١) وردت في المصدر السابق ص ٨ ، ونقل هذا الكتاب إلى العربية الاستاذ عجاج نويهي ، وفيه فصول وحقائق وحواشٍ للامير شكيب أرسلان . ومن جملة ما علق الامير شكيب على هذا الوصف بقوله : (لو ان فيلسوفاً تفرساً من فلاسفة الإسلام ، او مؤرخاً عبقرياً بصيراً بجميع امراضه الاجتماعية ، اراد تشخيص حالته في هذه القرون الاخيرة ، ما امكنه ان يصيب الخلل ، وان يطبق الفصل تطبيق هذا الكتاب الأمريكي (ستوارد) ص ٢٥٩ ، ج ١ ، من الترجمة العربية ، راجع المصدر السابق ، ص ٨ .

ولم تكن حالة الوطن العربي إلاّ جزءاً من حالة الشرق . يقول محمد عبده :
واصفاً حالة أهل مصر السياسية قبل سنة ١٨٧٦ م :

« هذه كانت شذائد مهلكة ، وظلمات حالكة يضلّ فيها الرشيد ، ويتعثر فيها العزم الشديد . ولكن كان يلوح من خلالها ، ضياء لو كمل ظهوره ، وانتشر نوره ، لاهتدى به الضالّ ، وحسن به الحال .

ذلك أنّ أهالي مصر — في هذا الحين — كانوا يرون شؤونهم العامة ، بل الخاصة ، ملكاً لحاكمهم الأعلى ، ومن ينه عنه في تدبير أمورهم . يتصرف فيها بحسب إرادته ، ويعتقدون أنّ سعادتهم وشفاءهم موكلان إلى أمانته وعدله ، أو خيائنه وظلمه ، ولا يرى أحد منهم لنفسه رأياً يحقّ له أن يدلّه بإدارة بلاده ، أو إرادة يتقدم بها إلى عمل من الأعمال يرى فيه صالحاً لأمتّه . ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم محكومون ، مصرّفون فيما تكلفهم به الحكومة وتضربه عليهم . وكانوا في غاية السّعد عند معرفة الأمم الأخرى ، سواء كانت إسلامية أو أوروبية — ومع كثرة من ذهب منهم إلى أوروبا وتعلّم فيها في عهد محمد علي باشا الكبير ، إلى ذلك التاريخ الذي ذكرناه ، وذهاب العدد الكبير منهم إلى ماجاورهم من البلاد الإسلامية أيام محمد علي وإبراهيم ، لم يشعر الأهالي بشيء من ثمرات تلك الأسفار ولا فوائد تلك المعارف التي اكتسبت بها . ومع أنّ (اسماعيل باشا) قد أبدع مجلس الشورى ، سنة ١٢٨٣ هـ ، وكان من حقّه أن يعلم الأهالي أنّ لهم شأنًا في مصالح بلادهم ، وأنّ لهم رأياً يرجع إليه فيها ، لم يحسّ أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأنّ له ذلك الحقّ الذي يقتضيه تشكيل هذه الهيئة الشورية ، لأنّ مبدع المجلس قيّده في النظام والعمل . . . أما النظام فلأنّه قد نصّ فيه على أنّ نظر المجلس منحصر فيما تراه الحكومة لها أن ترسله إليه للمداولة فيه . . . وأمّا في العمل ، فلأنّه كان يرسل من قبله — عند المداولة من يخبر الأعضاء بإرادة جنابه فيقرّون ما يريد . بعد مداولة صورية . فكانوا يشعرون بأنّ الإرادة المطلقة ، هي التي كانت ولا تزال نصرفهم في آرائهم . . . هل كان يمكن لأحد أن يعمل خلاف ما يؤمر به ؟ هل يمكن لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التي رسمت له ، أو الوجهة التي يتوجه إليها الحاكم ؟ .

لو حدثته الفكر السليم بأن هناك وجهة خيراً من تلك ؟ هل كان يمكن أن ينطلق بما حدثته به فكره ؟ كلا ، فإنه كان بجانب كل لفظ ، نفي عن الوطن أو إزهاق للروح ، أو تجريد من المال . وبينما الناس على هذا ولا كاتب ينبههم ، ولا مخاطب يعظهم — إذا عرض أمر قلما يلتفت إليه ، أو تحوم الأفكار حواله ، وإن كان مما يعرض في كل مكان ، وجري السّنة الإلهية في كل زمان (١) وقال : (مسر بلانت) في كتابه (التاريخ السري لاحتلال انكلترا مصر) وهو يتكلم عن السيد جمال الدين الأفغاني ، (ولما عاد إلى القاهرة من الأستانة (١٨٧١م) كانت مصر في عصر ديني مظلم لأنّ فساد الحكم ، ولاسيما عهداسماعيل ، قد لوّث جميع الطبقات ، وأطفأ جذوة الشجاعة والاستقلال في صدور العلماء ، وما لبثت النار والغيرة اللتان يتدفق بهما حديثه أن جمعتهما حوله طائفة من الشبان المريدين ، كما حدث في الأستانة (٢) وعندما نصف الحالة في مصر في تلك الفترة ، فإننا نصف أحوال الوطن العربي جميعاً ، إن لم تكن الحالة في البعض منها على أسوأ ، لأنّ ظروف الوطن العربي في تلك الفترة كانت متشابهة إلى حد بعيد مع الفروقات الصغيرة نحو الأحسن ، أو الأسوأ . وم لا يكون ذلك ، فالحياة السياسية واحدة في هذه الأقطار ، والظالم واحد ، والمستعمر هو هو .

لقد كان الوطن العربي في هذه المرحلة جزءاً من الامبراطورية العثمانية . « وطن متخلف متأخر ، مفكك ، تنخره الطائفية ، ويسيطر عليه الاستبداد والجهل والتأخر ، نظام قطاعي قائم على استغلال الانسان للانسان ، في أريافه ومدنه ، وهذا النظام يركز على وسيلتي قمع وهما : الجيش والشرطة « وما يلحقهما من أدوات قمع » ورجال الدين ، الذين كانوا يستخدمون الدين كوسيلة لتدعيم الأنظمة السياسية القائمة . وقمع أي نقس يمكن أن يثير في التحرر الجماهيري من سلطة المستعمر أو ظلم الحكام الفاسدين (٣) . ولقد غدا الإنسان العربي كمية مجهولة ، وشخصية

(١) من تاريخ الامام للشيخ محمد مهدي ، راجع المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٢) من كتاب مسر بلانت المذكور ص ٣٦ - ٣٨ ، وردت في المصدر السابق ص ١٠ .

(٣) عودي ، هنري : الفكر العربي في العصر الحديث ، سوريا من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٨ ، دار الحقيقة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ ، ص ٩٠ .

يكتنفها الكثير من الغموض ، عقلية بدويّة ، وعصبية عشائرية . فالولاء موزع إلى الحاكم والقبيلة والعشيرة ، فمن أين يمكن أن يفهم الحرية بأبعادها في مجتمع كهذا ، أو بالأحرى ، من أين له أن يعرف ويتنوّق طعم الحرية ، التي لا بدّ لأدراكها ومعرفتها ، من وعي كبير وثقافة عالية . . . ومن أين للعربي الثقافة والوعي ، والتصاقه في جهل مسيطر قد تفوق نسبة الأميّة فيه على ٩٧ بالمئة في تلك الفترة ، ولقد بقيت هذه الحالة المأسويّة في الوطن العربي حتى بدايات القرن التاسع عشر ، حيث بدأت الاتصالات بين العرب والغرب . ويعود هذا الاتصال المباشر بين العرب والغرب في العصر الحديث إلى حملة بونايرت على مصر ، ومن ثمّ سورية . إذ ، لما وصل بونايرت إلى مصر أصّلر بياناً بالعربية ، افتتحه بالدعاء الاسلامي التقليدي : (باسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ، ولا شريك له في ملكه . .) غير أن الحملة التالية جاءت بمبدأ جديد ، إذ ذكرت أن البيان صادر عن الحكومة الفرنسية « المبنية على أساس الحرية والمساواة » . ثمّ يمضي البيان في تطبيق هذا المبدأ على مصر : « إن جميع الناس متساوون أمام الله . وأن الشيء الذي يفرّقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يتوجّبوا أن يملكوا مصر وحدهم ، ويختصوا بكل شيء حسن فيها ، من الجوّاري الحسان ، والخيول العتاق ، والمساكن المفرحة . . . لقد أفسدوا هذا الاقليم الحسن الأحسن . . . وهدموا فيه المدن العظيمة والخلجان الواسعة . . التي بها اشتهر . لقد زال حكمهم الآن . . . ومن الآن فصاعداً ، لا ييشس أحد من أهالي مصر من الدخول في المناصب السامية ، ومن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء الفضلاء بينهم سيديرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها » . ثمّ يختم البيان بهذه الكلمات . . « لعن الله الممالك وأصلح حالة الأمة المصرية » (١) . وقد أعيدت هذه الأمثلة في بيان آخر صدر بعد مدة وجيزة ، بمناسبة إنشاء الديوان الأعظم : لقد خرب الأتراك مصر يجيشهم ، أمّا الآن ، فالطائفة الفرنسية . . . اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر ممّا هي فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة .

(١) حوراني ، البرق : الفكر العربي في عصر النهضة ، ص ٧٠ .

ثم يتضمن البيان نداء موجهاً إلى الشعور القومي ، والمترج أيضاً بنداء موجه إلى الشعور الديني : « يا أيها المصريون ، لقد قيل لكم إنني مانزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم . فذلك كذب صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين ، وإنني أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نيته والقرآن العظيم . . . أيها المشايخ والقضاة والأئمة ، وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون ، واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى ، وخرّبوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام . ثم قصدوا جزيرة مالطا وطرّدوا أمتها الكواليرية ، الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين . ومع ذلك ، الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبّين لمخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه » (١) .

لعل شيئاً من ذكرى البيان والعهد قد علق في أذهان شبوخ الأزهر ، أو لعل الإدارة الفرنسية المنظمة التي كان (الجبرتي) معجباً بها تركت أثرها في ذهن محمد علي الذي تسلم السلطة في ١٨٠٥ وسط البلبلّة التي أحدثها رحيل الفرنسيين ، فسعى إلى جعل مصر دولة حديثة بعد إبادة الممالك ، واستملاك أراضيهم . فقد أنشأ جيشاً وبحريّة حديثين ، تدربا على أيدي الضباط الفرنسيين . . . ولقد تأثر في كتب ميكافلي السياسية وأعجب بها ، واستنسخت له بناء على طلبه . . . لكنّه عاد وأوقفها قائلاً لوزيره (أرتين) الذي كان يقوم بترجمتها له : « إنني أرى بوضوح أنه ليس لدى ميكافلي ما يمكنني أن أتعلّم منه ، فأنا أعرف من الحيل فوق ما يعرف . . . فلا داع للاستمرار في ترجمته » (٢) .

لقد شكّلت حملة (بوناپرت) الاتصال الأول مع الغرب ، ثم تطور هذا الاتصال في مطلع القرن التاسع عشر بوساطة الموفدين إلى أوروبا من الوطن العربي ، حيث اطلعوا على تقدم الغرب وتخلّف العرب . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فقد

(١) المصدر السابق : ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٧٣ .

كان للعالم الغربي كذلك اهتمامه في منطقة الشرق ، وخاصة في وطننا العربي ، الأمر الذي جعله يوفد الكثير من الخبراء (المستشرقين) لدراسة أحوال الوطن العربي ، والاطلاع على ظروفه تمهيداً لغزوه ، هذا بالإضافة إلى الحملات التبشيرية المتعددة التي غزت الوطن العربي ، والتي كان لها الأثر في انتشار العلم والثقافة بشكل عام ، وكان من نتائج هذا الاتصال أن تعرّف العرب بالحركات السياسية وأنظمة الحكم الفرنسية ، والمبادئ التي كانت تنادي بها تلك الحركات : كالحرية والديمقراطية والدستور (المشروطة) والوطن والوطنية ، والأمة والقومية .

وقد كان للثورة الفرنسية والشعارات السياسية التي أطلقتها ، صداها لدى المفكرين العرب ، فأعجبوا بشعارات الحرية والمساواة ، والإخاء ، لكنهم ذهلوا لما جلبته الثورة من فتن وقتل وخراب . لكنها أثّرت فيهم ، وكانت البداية لاستفاحتهم على نهضة الغرب الأوروبي ، وهذا شيخ أزهرى هو الشيخ حسن العطار الذي اقترّب من علماء الحملة الفرنسية ، فعلمهم العربية وأبصر مآلديهم من علوم يقول : « إن بلادنا لا بدّ أن تتغير ، ويتجدّد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها » (١) .

وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأت طلائع الأمة العربية تبحث عن التحديات الرئيسية التي غدت في أقدامها قيوداً ، وفي أعناقها أغلالاً ، ولعقوها أقفاصاً ، في المحافظة والخرافة والجمود تحول بينها وبين النمو والتحليق . بدأت تبحث عن هذه التحديات وتسعى سعياً حثيثاً لاقتلاعها من واقعها . . . وأخذت ، كذلك تسعى ، لاستكشاف أسرار التفوق الأوروبي من التطور الحضاري ، ثم تبحث عن سبلها الذاتية والخاصة لامتلاك هذه الأسرار ، والتسلح بأسلحتها ، مستعينة في ذلك كله بما في ترسانة تراثها وحضارتها مما يسهم في المواجهة التي فرضها التحدي الحضاري ، والغزو الاستعماري للوطن العربي .

وفي عملية هذا البحث والمعاناة ، وقعت الأمة العربية على أبرز ثلاثة تحديات « (٢)

(١) حمارة ، د. محمد : العرب والتعدي الحضاري ، سلسلة عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للصحة والإدب ، الكويت ، عدد أيار ١٩٨٠ م ص ١٦٠ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٦١ .

١ - فكرية العصور الوسطى المظلمة ، التي تجاوزها العصر ، والتي غدت قيدا على حركة العرب ، يعجزها عن مواجهة التحدي الحضاري للغرب المتقدم .

٢ - السلطة العثمانية التي اصطبغت بالصبغة الدينية ، فجعلت من سلطتها (خلافة) كمي تتخذ من الدين رباطاً يربط الأمة العربية بالحكم التركي ، بعد أن افتقدت إلى رباط قومي يربط المحكوم إلى الحاكم . . وهي السلطة التي فقدت القدرة العسكرية إلى جانب افتقارها المنعة ، والمناعة الحضارية ، فغدت ثغرة تتيح للغرب الاستعماري التسلل إلى الشرق ، والاتهام لأقاليمه وأجزائه .

٣ - الحضارة الغربية التي بلغت فتوة الشباب ، ونضج الحكماء ، فجاءت تحاول إنهاء ذلك الصراع التاريخي لحساب قومها ، باحتواء العرب حضارياً ، مرة بالعنف المتمثل في السحق القومي والمسح الحضاري ، وأخرى بالإغراء وتشجيع المهزوم على تقليد المتصرين . أمام هذه التحديات الثلاثة وبسببها . . وتصدياً لها . . أو دوراناً من حولها . . كانت الحركات لليقظة والنهضة ، والاصلاح والتجديد ، التي تفجرت من واقع هذه الأمة ، وانبثقت من عقلها وقلبها . ولقد اختلفت طبيعة الرد من قبل المفكرين العرب على هذه التحديات فاتخذت اتجاهات مختلفة :

١ - اتجاهات دينية سلفية تمثلت بالحركات الوهابية والسنوسية والمهدية ، التي أثرت إلى حد كبير في الفكر العربي الاسلامي ، وشكلت عاملاً من عوامل حركات اليقظة العربية التي واجهت بها الأمة العربية ، من منظور إسلامي ، التحديات التي فرضتها عليها قوى الأعداء . ولقد استطاعت هذه الحركات بالاعتماد على السلفية المعتدلة ، التي تنقي العقيدة من شوائب الشرك وشبهات الوسائط بين الإنسان وخالقه ، وبفتح باب الاجتهاد ، ورفض دعوى إغلاقه ، استطاعت أن تصنع مزيجاً فكرياً رفضت به فكرية العصور الوسطى المظلمة . . . واستطاعت كذلك بالانحياز إلى عروبة الخلافة . . . والحذر ثم العداء تجاه الترك العثمانيين ، فهتدت هذه الحركات لفكرة القومية العربية. (١)

(١) نفسه : ص ١٧٤ .

٢ - انجده آخر اقرب رواده وأعلامه من الحضارة الأوروبية الحديثة ، فتأملوها بعقولهم ولسوا الروعة والعظمة ، فيما حققته لأهلها من إنجازات . وكان أبرز رواد هذا التيار وأعلامه ، كثيرين في الوطن العربي : رفاة الطهطاوي ، خير الدين التونسي . وعلى عكس حركات التجديد السلفية ، التي كانت تحذر مخالطة الأوروبيين ، فضلاً عن التفاهم معهم والأخذ عنهم ، لأنها كانت تعيش في إطار الفكر القديم الذي استقر منذ العصور الوسطى والذي يقسم الناس إلى (مؤمنين) و (كفار) . على عكس هذا الموقف دعا الطهطاوي إلى مخالطة الأوروبيين والتفاعل مع حضارتهم ، والافتداء بهم والأخذ عنهم فيما لا يخالف الشريعة والدين . . . ولقد قدّم لهذه النتيجة بمقدمات قسم فيها البشر تقسيماً جديداً لا يقوم على معايير (الكفر) و (الإيمان) وإنما يقوم على معايير (التحضر) و (الحشونة) فالناس عنده مراتب : الهمل المتوحشون والبرابرة الخشنون ، وأهل الأدب والظرافة والتحضر والتمدن والتمصّر^(١) وهو يعتبر أن الصّلات التي عقدت بين مصر وبين الحضارة الأوروبية في عهد محمد علي ، واحدة من أهمّ الانجازات . ولو لم يكن لمحمد علي فضل سواها لكفاه فخراً ، لأنها هي التي جدّدت شباب الأمة ، وأعانتها على الانتصار على ذلك التحدي المتمثل في فكر العصور المظلمة « فلو لم يكن لمحمد علي من المحاسن إلا تجديد المخالطات المصرية مع الدول الأجنبية ، بعد أن ضعفت الأمة المصرية بانقطاعها المديد والسنين العديدة لكفاه ذلك ، فلقد أذهب عنها داء الوحشة والافتراد ، وأنسها بوصول أبناء الممالك الأخرى والبلاد ، لنشر المنافع العمومية ، واكتساب السبق في ميدان التقدمية » (٢) .

والطهطاوي ، إذ يواجه فكرية العصور الوسطى ، بالتفاعل مع الحضارة الأوروبية والأخذ عنها ، يمضي ناقداً تلك الفكرية القديمة ، فهو يدعو إلى حماية الدين ، والاعتزاز به ، ولكنه يكره التعصّب له ، وخاصة إذا كان هذا التعصّب من الدولة (ومن الأشياء التي ترتبت على الحرية عند الفرنسيين . ، أن كل إنسان يتبع دينه

(١) الطهطاوي ، رفاة : الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق : ج١ ، ص ٥٥٦ - ٥٧٧ .

الذي يختاره يكون تحت حماية الدولة ، ويعاقب من تعرض لعابد في عبادته . ولا يجوز وقف شيء على الكنائس أو إهداء شيء لها إلاّ بإذن صريح من الدولة ، وكل فرنساوي له أن يبدي رأيه ، في مادة السياسات ، أو في مادة الأديان ، بشرط ألاّ يخل بالانتظام المذكور في كتب الأحكام . كل الأملاك على الإطلاق حرم لاهتلك ، فلا يكره إنسان أبداً على إعطاء ملكه ، إلاّ لمصلحة عامة ، بشرط أخذه قبل التولية ، قيمته ، والمحكمة هي التي تحكم بذلك» (١) . ومن ثمّ يقول: الملوك إذا تعصبوا لدينهم وتدخلوا في قضايا الأديان ، وأرادوا قلب عقائد رعاياهم المخالفين لهم ، فإنما يحملون رعاياهم على النفاق ، ويعبدون من يكرهونهم على تزييل عقيدته ، ويتزعون الحرية منه . فلا يوافق الباطن الظاهر ، فمحض تعصب الإنسان لدينه ، لإضرار غيره لا يعدّ إلاّ لمجرد حمية. أمّا التثبيت بحماية الدين ، لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو المحبوب المرغوب» (٢) .

ولقد دعا الطهطاوي إلى الليبرالية السياسية ، متصدّياً لنمط الحكم الشرقي في التفرد بالسلطة والاستبداد بمقاليد الأمور ، فهو يغري الحاكم بحكم شعب من الأحرار الطائعين اختياراً ، لأنهم أفضل من العبيد الذين يخضعهم الخوف للسلطان « فمن ملك أحراراً طائعين ، كان خيراً ممن ملك عبيداً مروّعين» (٣) وهو يدعو قومه إلى نمط الحرية كما عرفته المجتمعات الأوروبية المتحضرة المتقدمة يومئذ . « ذلك لأن حقوق جميع أهالي المملكة المتمدّنة تقوم على الحرية ، والإنسان الحرّ يباح له أن ينتقل من دار إلى دار ومن جهة إلى جهة ، بدون مضايقة ولا إكراه مكره ، وأن يتصرف كما يشاء من نفسه ووقته وشغله ، فلا يمنعه من ذلك إلاّ المانع المحدّد بالشرع (القانون) - أو السياسة ، ممّا تستدعيه أصول مملكته العادلة . . . ومن حقوق الحرية : أن لا يجبر الإنسان أن ينفي من بلده أو يعاقب فيها إلاّ بحكم شرعي - (قانوني) أو سيامي مطابق لأصول مملكته ، وأن لا يضيّق عليه في التصرف

(١) الطهطاوي ، دواعيه : أوردها حرة قرني في كتابه المدخل والحرية ص ٤٧ ، راجع انطليص الابريز ، للطهطاوي ، ص ٨٣ .

(٢) الطهطاوي ، دواعيه : الأعمال الكاملة ، ج-١ ، ص ١٢٥ ، راجع منابع الالباب ، الفصل الثنائي .

(٣) المصدر السابق : ج-٢ ، ص ١٧٤ .

في ماله كما يشاء ، ولا يحجر عليه إلا بأحكام بلده ، وأن لا يكتم رأيه في شيء ، بشرط أن لا يخل بما يقوله أو يكتبه بقوانين بلده» (١) .

هكذا كان رفاة رأس تيار متميز واجهت به الأمة العربية في مطلع العصر الحديث مافرضه عليها أعداؤها من التحديات .

أما خير الدين التونسي ، بالمغرب العربي : فقد كان خير ممثل لذلك التيار الذي قاده رفاة الطهطاوي . . . وفي عصر خير الدين ، وموقعه كان تجاهل التأثير الأوروبي ضرباً في المحال . . . ففرنسا كانت قد احتلت الجزائر منذ ١٨٣٠ ، وشرعت تمتد نفوذها في جميع شؤون الأحوال الداخلية للبلاد . وكان خير الدين مثل الطهطاوي ، من دعاة الخروج بالبلاد من عزلة القرون الوسطى وكسرها حاجز العزلة عن الحضارة الحديثة ، ونصيراً للتقدم على يد الحضارة الأوروبية : «لا يتهاى لنا أن نتميز ما يليق بنا إلا بمعرفة أحوال من ليس من حزبنا . . . فالدنيا بصورة بلدة متحدة ، تسكنها أمم متعددة ، حاجة بعضهم لبعض متأكدة» (٢) .

وخير الدين ، لا يدعو إلى الاستسلام أمام هذا التيار الحضاري الأوروبي الزاحف، وإنما يطلب الوقوف منه موقف الانتقاء ، بحيث يأخذ العرب من أوروبا ما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، وما يحقق المصالح المتجددة . فهو يلح أن نأخذ من أوروبا العلوم والمعارف ، وتنظيماتها السياسية ، هذه التنظيمات التي لا بد من أن تكون مؤسسة على العلم والحرية . فهو يدين الاستبداد بالسلطة ، وحكم الفرد « والمهم أن لا يطلق أمر الوطن لإنسان واحد ، كائناً من كان ، وعلى أي حال كان» (٣) . فهو يدعو إلى إحياء هيئة أهل (الحل والعقد الإسلامية) . . وفي مذكراته يؤيد مجالس نيابية بالانتخاب العام، ويلح على تقييد جهاز الدولة بالقوانين، سواء منها تلك التي تنظم علاقة الرعية بالدولة ، أو العلاقة بين المواطنين ، بعضهم البعض . (فالشريعة لاتنافي تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن

(١) المصدر السابق : ص ١٨٤ .

(٢) التونسي ، خير الدين : القوم السالك ، (المقدمة) ، ص ٨٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٢٠ .

ونمو العمران ... وإن ملك الإسلام مؤسس على الشرع ، الذي من أصوله وجوب المشورة ، وتغيير المنكر . والعلماء أعرف الناس به ، كما أن الوزراء أعرف بالسياسة ومقتضيات الأحوال . . . وأن الذين يطالبون من الدولة إطلاق الحرية ، بمقتضى قوانين يكون تأسيسها وحمايتها في مجلس مركّب من أعضاء تنتخبهم الأهالي ، ويلتحنون في ذلك . . . إنما يطلبون أمراً هو من أعظم الوسائل في حفظ نظام الدول ، وقوة شوكتها ، ونمو عمران ممالكها ، ورفاهية رعاياها . . . (١) . والتونسي يرى أن لمجالس النواب هذه ما يقابلها في التجربة السياسية الإسلامية ، فإذا كانت هذه المجالس تسمى عند الأوروبيين بمجالس النواب ، فهي تسمى عندنا بأهل (الحلّ والعقد) (٢) والحرية السياسية في مفهوم خير الدين تطلب الرعايا للتدخل في السياسات الملكية والمباحثة فيما هو أصلح للمملكة ، ولكن من خلال مقابل إسلامي لمفهوم الحرية ، فيقول : « وهذا على نحو ما أشير إليه بقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (من رأى منكم فيّ اعرجاً فليقومه) يعني انحرافاً في سياسته للأمة ، وسيرته معها » (٣) وعلى ما يبدو ، أن خير الدين لم يفهم معنى الانتخاب ، وأهميته ، ودوره في الحياة الديمقراطية ، وهو يعتبر أن مهمة المواطنين أو (الأهالي) تنتهي عند حدود اختيار الممثلين ، وإذا كان قد بقي وراء ذلك للعامة شيء آخر يسمى حرية المطبعة (٤) . وهو يعني بذلك حرية الرأي أو حرية التعبير . ويربط خير الدين بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية على النحو الذي تكاملت به الليبرالية في أوروبا القرن التاسع عشر « فكمال الحرية هو الذي يجعل المحترف آمناً من اغتصاب شيء من نتائج حرفته . . . فما ينفع الناس كون أرضهم خصبة كريمة المنبت ، إذا كان البارز فيها لا يتحقق حصاد ما زرع . . . ولا شك أن العلوان على الأموال يقطع الآمال ، وبقدر انقطاع الآمال تنقطع الأعمال . . . أما الحرية الاقتصادية ، فإنها تُفضي إلى تعاضد الجمعيات المتجرّبة . . . والإقبال على تعلم الحرف والصنائع ،

(١) المصدر السابق : ص ٨٢ .

(٢) راجع مقدمة القوم الممالك ، لمن ريادة ، ص ٦٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦٢ .

(٤) نفسه : ص ٧٥ .

فالجُمعيّات (الشركات) تتّسع دوائر رؤوس الأموال ، فتأتي الأرباح على قدرها .
أمّا غياب هذه الحرية ، فإنّه يفضي إلى الانكماش الاقتصادي . . . وبالجُملة ،
«الحرية إذا فقدت من المملكة تنعدم منها الراحة والغنى ، ويستولي على أهلها الفقر
والغلاء ، ويضعف إدراكهم وهمتهم ، كما يشهد بذلك العقل والتجربة» (١) .

وكما حدث في التجربة الليبرالية (الأوروبية) عندما تكاملت الحرية السياسية التي
جسدها ونظمتها المؤسسات السياسية والحرية الاقتصادية الرأسمالية ، وحرية التفكير
والتعبير والبحث العلمي ، الذي أسهمت في تنمية المعارف وتقدّم العلوم . . . كما
حدث في هذه التجربة المتكاملة ، أراد خير الدين لدعوة الحرية التي بشر بها أن
تكون متكاملة في الشرق .

٣ - اتّجاه سلفي عقلائي ، كان يترجمه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في
مصر ، وعبد الرحمن الكواكبي ، في سورية ، وعبد الجُميد بن باديس من الجزائر ،
وغيرهم : وقد دعا هذا التيار إلى تحرير العقل وإصلاح الدين .

لقد قام هذا التيار بمواجهة فكرية العصور الوسطى ، المحافظة والجامدة
واللاعقلانية والتي اقتنع أصحابها بالجمع والتصنيف والتدوين ، وخاصة للتراث
غير العقلائي . إذ ، لابدّ من تجديد الدّين ، وكذلك لابدّ من النظر في شأن
المؤسسات التي تهتم على تدريس الدين . ومن هنا جاءت محاولات محمد عبده ،
ومعارفه من أجل إصلاح التعليم في الأزهر « إن كان لي حظّ من العلم الصحيح ،
الذي يذكر ، فاني لم أحصله إلّا بعد أن مكثت عشر سنين أكنس من دماغي معلق
فيه من وساخة الأزهر . وهو إلى الآن لم يبلغ ما أريد له من النظافة » (٢) .

ولم تكن الحرية السياسية ، في نظر هذا التيار التجديدي ، انفلاتاً من مصالح

(١) المصدر السابق : ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٢) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة : ج ٢ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

الأمة ، بل التزاماً بها ، ولا كانت تخفّفاً من الأعباء ، بل كانت إمعاناً في المزيد من الأعباء الجماهيرية ، كانت تحريراً للذات من قيود الاستبداد ، يقول الكواكبي : « فان الإنسان الحرّ : مالك لنفسه ، ومملوك لقومه تماماً » (١) . ونحن إذا قسنا حياة الحرية بواقع الاستبداد ، ووضعنا في الاعتبار الثمن الغالي والضريبة العالية التي يدفعها الإنسان في سبيل الحرية ، وجدنا الحرية ، مع ثمنها الغالي ، أنفع ، بل و « أرخص » من الاستكانة للاستبداد ، وما يضجبه من توهّم ، أننا قد آثرنا السلامة ، واقتصادنا في التضحيات ... فحسائر الإنسان ، فرداً وأمة ، في ظل الاستبداد لا تقاس بما يقدم في سبيل الحرية من تضحيات ، وتعبها ثمرات تستعصي على العدّ والوزن والقياس ، ذلك « إنّ الحرب من الموت أو طلب الحياة ، حياة ... وإن الخوف من التعب ، تعب . والإقدام على التعب راحة . وإن الحرية هي شجرة الخلد ، وسقيها قطرات من الدّم المسفوح » (٢) كما يقول الكواكبي .

هكذا واجه هذا التيار التجديدي تحدّي الاستبداد بالسلطة ، والتفرد بأمر الأمة ... وهو التحدي الذي تجسّد في تراث العصور الوسطى وواقع الدولة العثمانية فأدانه ، وحاكمه إلى تراث العرب الأول في الحرية ، والفكرة الإسلامية الأولى في الشورى والديمقراطية .. ثم نظروا في أسرار تفوق الخصم الجديد ، أوروبا الاستعمارية ، فوجدوا الحرية والديمقراطية أحد أسرار هذا التفوق . فدعا إلى استلهاهم تراثها في الحرية والشورى ، والاسترشاد بتجربة أوروبا في الديمقراطية ، تصديقاً لتحدي الاستبداد ، وأخذوا بأسباب الانعتاق من قفص الاستعباد العثماني والاستعمار الأوروبي على السواء

ولقد كان الأفغاني رائد هذا التيار ، وكأنته على موعد مع تلك العاصفة التي اجتاحت بها أوروبا أقطار العرب وديار الإسلام . وأمام هذه العاصفة انهارت قلاع ، وخارت عزائم ، وتسرب اليأس إلى كثير من النفوس ، فأخذ هذا التيار بزرع الأمل ، وتأكيد حتمية النصر في قلوب الجماهير العربية ، والإسلامية . ولذلك وجدنا

(١) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٢١٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٠٦ .

الأفغاني يؤذّن في الأرجاء : « لقد أوشك فجر الشرق أن ينبثق ، فقد ادلّمت فيه ظلمات الخطوب ، وليس بعد هذا الضيق إلاّ الفرج ... إنّ هذا الشرق ، وهذا الشرق لا يلبث طويلاً حتى يهبّ من رقاده ، ويمزّق مانتقع وتسربل به هو وأبناؤه من لباس الخوف والدّل ، فيأخذ في إعداد عدة الأمة الطالبة لاستقلالها ، المستكرة لاستعبادها » .

ولقد وضع الأفغاني انطلاقاً من عقيدة الجهاد الإسلامية ، مهمة التصدي للاستعمار الانكليزي في إطار الواجبات والفروض الدينية ، فضلاً عن الفرائض الوطنية، ونبّه الناس إلى أنّ تحاذل السلطة والسلطان العثماني عن قيادتهم في هذا السيل لن يغيّر من وجوب فرض دين ، وفرض وطنية . وعلى غير المسلم فرض وطنية ، ومن ثمّ فهو فرض على الجميع « فكلّنا نعلم أنّ جميع المسلمين وعموم الوطنيين يرون من فروض ذمتهم : السعي في معاكسة سير الإنكليز . وإقامة الموانع في طريقهم بقدر الطاقة والإمكان ، قياماً بما يوجبه الدّين والوطن ، لا يحتاجون في الانبعاث بهذا العمل الشريف إلى أمر سلطاني ، فان الشريعة الالهية والنواميس الطبيعية في كل ملّة ، وكل قطر من أقطار الأرض تطالب كل شخص بصيانة وطنه . والدّود عن حوزته ، وتبيح الموت دونه في مدافعة الباغين عليه » (١) .

ثمّ يلتفت الأفغاني إلى قومه ، فيتساءل تساؤل المنكر والمستنكر ، استنابتهم عن مجاهدة الاستعمار ، وهم من هم ، وتراثهم شاهد على مجدهم « أنرضى ونحن المؤمنين ، وقد كانت لنا الكلمة ، أن تضرب علينا الذلة والمسكنة . وأن يستبدّ في ديارنا وأموالنا من لا يذهب مذهبنا ، ولا يرد مشربنا ، ولا يحترم شريعتنا بل كلّهم أن يسوق علينا جيوش الفناء حتى يخلي منا أوطاننا ، ويستخلف فيها بعدنا ، أبناء جلده وبلحالية من أمته » (٢) . ومنذ البداية ، يحدّد الأفغاني أنّ التصدي للاستعمار المسلح بالقوة ، إنّما يكون بالثورة ، والحرية والاستقلال أعزّ من أن تحصل عليها الأمم بغير سبيل الثورة وإذا صحّ أنّ من الأشياء ما ليس يوهب ،

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٥٠١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٥٦ .

نأهم هذه الأشياء ... الحرية والاستقلال ... فهاتان التعتنان إنما حصلت ، رُحِصَ عليه الأمم أخلاً بقوة واقتدار يجبل التراب منها بدماء أبناء الأمة الأمانة ، أولى النفوس ، والمهم العالية . (١) ولقد انطلق هذا التيار في دعوته لتجديد الحضارة العربية من عدة منطلقات ، منها ماضي الأمة العربية ، الذي يشكل مزاجه الحضاري مقامات تكوينها ، والعودة بالدين إلى أصوله الأولى ، كما كانت في أيام الرسول العربي (ص) وخلفائه الراشدين « فإنّ الظهور في مظهر القوة ، لدفع الكوارث ، إنما يلزم له التمسك ببعض الأصول التي كان عليها آباء الشرقيين وأسلافهم ، وهي ما عسكت به أعزّ دولة أوربية » (٢) .

وهذه الأصول ، كما يقول محمد عبده « هي التي ستجعل الأرض ، إنساناً وشعباً ، مهيّدة للإصلاح ، فالنامر سيصفون للمؤذن ، ويلبّون نداه ، لأنّه يؤذن فيهم من داخل سور مدينتهم ، كما يقال ، وليس من خارج السور ولدعوته هذه إلى التجديد والإصلاح في قلوبهم وعقولهم وقواعد ومقدمات لها عندهم احترام شديد .. وبعبارة : « فهذه سبيل لمريد الإصلاح في المسلمين لامتدوحة عنها ، فإنّ إتيانهم من طريق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين ، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ، ليس عنده من مادة شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عمّاله أحداً . وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه مايستاه ، وهو حاضر لديهم . والعناء في إرجاعهم إليه أخفّ من إحداث مالا إلّام لهم به ، فلم العدول عنهم إلى غيره ... » (٣) . وهذا التيار يستعين بالدين . وبتجديده في تحريك الأمة إلى التجديد الحضاري . يقول محمد عبده : « لو رزق الله المسلمين حاكماً يعرف دينه . ويأخذ بأحكامه لرأيتمهم قد نهضوا . والقرآن الكريم في إحدى اليدين ، وماقرر الأولون وما اكتشف الآخرون في اليد الأخرى ، ذلك لآخرتهم ، وهذا لدينناهم ، ولساروا يزاحمون الأوروبيين فيزحمونهم » (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ٢٧٨ .

(٢) نفسه : ص ٢٥٢ .

(٣) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(٤) المصدر السابق : ص ٥٣٣ .

وكما خالف هذا التيار السلفيّة اللاعقلانية ، وغير المستنيرة ، تلك التي وقفت عند ظواهر النصوص ، اختلف كذلك وخالف التيار الذي انبهر بمحضارة الغرب ، فدعا إلى أن نبدأ من حيث انتهى الغرب . وأن نسلك نفس الوسائل والوسائط . والأفغاني يوجّه الانتقاد إلى هذا التيار « إنه لاضرورة في إيجاد المنفعة ، إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التي جمعها وسلكتها بعض الدول الأخرى ، ولا ملجأ للشرق في بدايته أن يقف موقف الأوربي في نهايته ، بل ليس له أن يطلب ذلك ، وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه فقد أوفر نفسه . وأتمته ، وقرأ أعجزها وأعوزها » (١) . والأفغاني يرى في هذا التيار الغربي الذي استحكمت به (عقدة الأوربي) خطراً يفتح للاستعمار في حياتنا ثغرات « إن وطأه على الشرق أدى إلى تهجم أولي المطامع من الغربيين ، وتذليل الصعاب لهم ، وتثبيت أقدامهم ، هم أولئك الناشئة ، الذين بمجرد تعلّمهم لغة القوم والتأدب بأسفل آدابهم ، يعتقدون أن كل الكمالات ، إنما هو فيما تعلمونه من اللسان ، على بساطته ، وفيما رأوه من بهرج مظاهر الحلات ، وقراءة سبر ، وسير من قطع مراحل الغربيين في سبيل الأخط في ترقية أمته ، بدون أن يسبروا من ذلك غوراً ، أو يفهموا لتدريجهم معنى . ويعتقد الناشئ الشرقي أن كل الرزائل ودواعي الخطّة ، ومقاومات التقدّم ، إنما هي في قومه ، فيجري مع تيار غريب من امتهان كل عادة شرقية ، ومن كل مشروع وطني تتصدى له فئة من قومه أو أهل بلده ، ويأنف من أي عمل مالم يشارك فيه الأجنبي » (٢) .

فالتمدن إذن ، نبت طبيعي ، ونمو طبيعي في نظر هذا الاتجاه ، وليس نقلا وتقليداً بحسب المقلّد الضعيف .. وهو إن سلك هذا دمر إمكانياته الضعيفة ، وربط واقعه بعجلة الأقوياء ربط تبعيّة واستغلال ... وبذلك يصبح التقليد والمقلدون ثغرات لتنفيذ الأعداد وطلائع جيوش الغالين ، وأرباب الغارات .

فلا سلفيّة الحاليين بالعودة إلى العصور الخالية ، وصبّ المجتمع في قوالبها ،

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٥٢٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩٠ .

ولا قسر الأمة العربية ، ذات الحضارة المتميزة ، على ارتداء عباءة الحضارة الأوروبية - على حدّ تعبير محمد عبده « ولقد خالفت بدعوتي رأيي الفئتين اللتين يترّكب منهما جسم الأمة . طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون العقل ومن على شاكلتهم ، ومن هم في ناحيتهم » . لأنّ في تقليد الغرب فضلاً عن شوائبه وعيوبه ... فيه ما هو أخطر وأعظم .. فيه تحقيق الحلم القديم لأعداء الشرق ، قدامى ومحدثين ، وعلى امتداد القرون والحلقات والموجات في هذا الصراع الحضاري القديم ، حلمهم في حسم هذا الصراع لمصلحتهم باحتواء الشرق العربي حضارياً ، وأيضاً ففي العودة إلى القديم ، والجمود عند صياغته الفكرية ، مافتح ويفتح للغرب الاستعماري تلك الثغرة التي استعمر فيها البلاد، وحاول ويحاول احتواءها حضارياً. فُعدم استكانة الأمة ورضوخها للتقليد والخرافات ، وعدم اندماجها وتبعيتها للغرب . هي مهمة التجديد عند هذا التيار .

٤- « انّيار العلميّ، اتجاه علمي يمثّله شبلي شميل ، وفتح الله مرّاش، ويعقوب صروف، وفرح أنطون ... وغيرهم . تأثر هؤلاء بمذهب دارون والأفكار التقدمية ، ومنها الاشتراكية الإصلاحية ، وألحوا جميعاً على أهمية العلم لرقّي المجتمعات .

ويرى شبلي شميل إنّه يمكن أن يجتوا من العلوم الطبيعية « أو الفلسفة المادية » من فوائد سياسية متعددة « أمّا الفوائد السياسية من العلوم الطبيعية والفلسفة المادية فكثيرة ... وأقلّ ما فيها معرفة الانسان نفسه بالنسبة إلى أمثاله ، وما له من الحقوق ، وما عليه من الواجبات . فان الانسان البالغ شيئاً من هذه الحرية الصحيحة ، لا يعتقد العصمة للقوانين التي وضعها البشر ، بل يعتبرها على حدّ المبادئ الفائضة في تعاليمهم ، والمؤثرة في فطرتهم ، فلا يهاب ملكاً لصوبلجانه ، ولا شريعةً لإجماع الناس عليها ، إلّا من حيث ما يراه نافعاً للهيئة الاجتماعية ، مؤيداً لحقوقها .. » (١) . ومن فوائد السياسية أيضاً أنّها تعلمنا أنّ الشرائع والقوانين من وضع بشريّ،

(١) موسى ، متبر مشايك : الفكر العربي في العصر الحديث ، ص ٦٩ .

وهي نسبية تابعة للزمان أو العصر ، وما ينطبق على عصر لا ينطبق على غيره ، لاختلاف أحوالهما وشؤونهما وأوضاعهما . ولا يمكن أن يقام العدل بشريعة ثابتة « (١) . ومثل هذه الشريعة يجب ألاّ تعدل جسداً تعبت فيه الطبيعة ملايين السنين ، ولا تخرب بيتاً ولا تهدم آمالاً لغرض غنى ، ولا تضع أحكاماً إلاّ من أجل مصلحة المجتمع والهيئة الاجتماعية ، وقتل الحياة المعنوية أصعب من قتل الحياة الجسدية ، وقتل الحياة المعنوية سبب ثورة الخواطر في أكثر الممالك المتعدنة ، وتآلف العصب (الأحزاب ، والحركات السرية) . والايقاع بأهل السلطة ، فإنّ الظلم ، وضياح الحقوق لا يصبر عليها ذوو النفوس الأبية » (٢) .

ويهاجم الشميل الحكّام المتسلطين والظالمين والمستغلين « الذين جلسوا على منصبتهم كالآرباب ، وداسوا الانسان تحت أرجلهم دوس التراب ، يأمرّون وينهون ، وهم عن مصالح الناس لاهون ، وفي سفههم يمرحون ، يميلون إلى حيث يميلون هؤلاء الذين أصبح فيهم الصّحيح سقيماً ، والبريء جانياً ، والكليم مهاناً ...

ويرى الشميل « إنّ الإنسانية قد نفت العصمة عن رؤساء الدين ، ولكنها لم تتمكّن بعد من نفيها عن هؤلاء الغاوين » (٣) .

ويرى الشميل أن المناصب الرفيعة والمقامات السياسية العليا يجب أن تكون قائمة على « الاستحقاق الدالّ على غزارة العلم ، وسعة الفضل » ، ويرى أنّ المقامات العالية تطمس البصائر ، لذلك يتوعد الظالمين بالثورة والانتفاضة « فالعدل كل العدل في الانتقام من الظالمين ، وسيعلم الظالمون أيّ منقلب ينقلبون . إذ يأتي يوم تسود فيه منهم الوجوه وتحقق القلوب ، وتزهق الأرواح جزاء ما جنت أيديهم وما هم يفعلون ... » (٤) ، فالثورة للحقوق المهضومة من شأن المتعلم الواعي . أمّا الجاهل

(١) المصدر السابق : ص ٧٠ ، راجع المجموعة ، ص ٥٦ .

(٢) نفسه : ص ٧١ ، راجع المجموعة ، ص ٥٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٧١ .

(٤) نفسه : ص ٧٠ ، راجع المجموعة ، ص ٥٨ .

حقيقته ، فتنتظي الأوهام عليه ، وتهضم حقوقه حتى لا يبقى لوجوده أثر ... ومما يدلّك على صحة ذلك ، أن الأمة الماثمة في قفار الوهم لا تكون شيئاً في الوجود بالنسبة إلى ملكها ، بل هو كل شيء . وتاريخها ليس سوى تاريخ ملكها » (١) . ومثل هذا الملك « يذهب به الغرور إلى أن يتصور نفسه من طينة أرفع من طينة الأمة ، وإذا لا يرى له من ضدّ ذي بال ، يسكر في خمرة مجده ، ويطمع في تيه ضلاله ، حتى يخيل له أن مافي السموات والأرض مخلوق له ، أو هو صنع يديه ، وربما نصب نفسه إلها في عيني الأمة ، فصدقته ، فيستبد في الرعية ، ولا شريعة له سوى إرادته ، ولا قانون سوى هواه ، فيستترف ثروتها ، ويضعف قوتها ، ويقتل أولادها . وبالجملّة ، يتصرف فيها تصرف المالك في ملكه — والأمة التي هذا شأنها تقوّض أركان استقلالها فتشخص إليها أبصار الطامعين ، وتمتدّ إليها أيدي الفاتحين ، ويسومرنها ذلّ الاستلحاق ، ونخسف الاستغراق ... ومثل هذه الأمة لا تقوم لها قائمة ، وتعود إلى وحدتها واستقلالها « إلاّ بعد سقوط سلطان الأوهام ، وقيام تعاليم أصحاب الأفك ، الحرة مقامها » (٢) . ويصف الشميل الحالة التي بلغتها أوربا (بفضل سير العلوم الطبيعية) من عزة وشأن ، وصلاح الحال في الشرائع والأحكام فأست حكوماتها على الشورى ، إلاّ ما كان منها باقيا تحت حكم تلك القيود ، « وصارت الأمة هي الحاكمة عوضا عن الملك ، وفي بعضها صارت جمهورية ، وهذه الهيئة هي الهيئة الحكومية المعدّة للمستقبل » (٣) . وجمهورية المستقبل هذه ، ستكون الجمهورية الحقيقية الديمقراطية ، « التي يتمّ فيها توزيع الأعمال على قدر المنافع العمومية بحيث تتوفّر معها المنفعة لكل فرد بدون أدنى تمييز مطلقاً ، والتي تتوفر معها قوى الاجتماع ، بحيث يقلّ التبذير والتفريط بهذه القوى ما أمكن » (٤) .

ويرى الشميل إنّه « ربما لا يطول الأمر ، حتى لا ترى ملكا في كل أوربا .. » ومن ثمّ يتوعّد ملوك الشرق بالزوال بفضل الغرب والعلوم والصناعات « ولربما كان

(١) المصدر السابق : ص ٧١ ، راجع المجموعة ، ص ٥٩ .

(٢) نفسه : ص ٧٢ ، راجع المجموعة ص ٥٩ .

(٣) نفسه : ص ٧٢ .

(٤) نفسه : ص ٧٣ .

حظكم (الملوك) من ذلك في الشرق أطول جداً ، لولا الغرب باسطاً فوقه يديه ، مزع أن يقبض عليه ولا تعلقوا النفس بما في التاريخ من سقوط بعض الأمم البازخة الشأن ، وقيام أمم أضعف منها ، ألقت إليكم تقاليد أحكامها ، وسلمتكم زمام أمورها . فإنه وإن حصل ذلك ، إلا أنكم لن تبلغوا أمانيتكم لتوفر معدات التقدم في العلوم والصنائع ، وانتشار ذلك بواسطة الطباعة ، آثاراً لا تمحي . ولا تزول بزوال أمة من الأمم ، تخلفها أمة تكون في استعدادها أرفع منها شأنًا ، وأعلى مكاناً » (١) .

ويهاجم الشميل الدين ، وكأنه في نظره هو العلة الوحيدة لشرور المجتمع الشرقي ، يبحث في أصله فيردّه إلى عاملين ، هما : حب الرئاسة في الرؤساء ، وارتياح المرؤوس إلى حب البقاء ، ويردّ كليهما إلى محبة الذات « فالبخل والديانات وما شاكلها أصل واحد وقيامها في الدنيا إنما هو لعاملين : حب الرئاسة في الرؤساء ، وارتياح المرؤوس إلى حب البقاء ، وكلاهما لما في الإنسان من محبة الذات ، فسطا دهاء الناس على ساجي العقول منهم ، فساد البعض ، وسيّد على البعض الآخر ، وتمّ بذلك غرض الفريقين ، ولكن إلى حين » (٢) .

وردّ منبع الدين الأول والبدء إلى خوف الإنسان ، يقول : « هو الممحي من الأشياء التي تحيط به ذات القوى المسيطرة والغالبة ، والتي تهدّد حياته بالموت فنسب إلى هذه القوى (أو القوة) روحاً ، وجعل الروح لها يشبهه ، فتقرّب إليه بالهدايا والأضاحي والقرايين ونشأت هذه الفكرة في أحلام الإنسان البدائي » (٣) .

ويرى الشميل أن المجتمعات يمكن أن تدار وتصلح على غير الدين ، بل ويرى الدين علة انحطاطها وتأخرها : « فكون الإنسان يمكن قوام شأنه وصلاحي حاله بدون الديانات بل لا يصلح حال أمة إلاّ كلمّا ضعفت فيها شوكة الديانة ، ولا يقوى شأن الديانة إلاّ كلمّا انحط شأن الأمة » (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ٧٣ .

(٢) شميل ، شبلي : المجموعة ، ص ٤٣ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥١ - ٥٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١١ - ١٢ .

وبهاجم الشميل الاستبداد فإراه بأنه يحول الناس إلى عبيد وأرقاء . ويعلم الناس على التملق والرياء للتقرب من أصحاب السلطة . ويظهر ضرر جمود الشرائع الدينية من حيث إعاقتهما للتقدم الاجتماعي.... « وفي مثل هذه المجتمعات ، الحاجة ماسة إلى ثورات تجري فيها الدماء أنهاراً » (١) .

هذه الأفكار نابغة من إيمان الشميل بمذهب التشوم والارتقاء .

أمّا فرح أنطون الذي لعب دوراً أساسياً في عملية الاستجابة العربية لتحدي الغرب في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي ، والذي تأثر في كتابته عن (ابن رشد) بما كتبه (رينان) عن هذا الفيلسوف ، فقد كانت غايته موجّهة من خلال هذا الكتاب سياسياً واجتماعياً . إذ ، كتب على غرار دراسات شبلي شميل ، واصفاً غرضه في الكتابة : « تقريب الأبعاد بين عناصر الشرق ، وغسل القلوب ، وجمع الكلمة ... لا أن يبرهن الفريق الواحد للفريق الثاني أن دينه أفضل من دينه ، فهذا أمر قد مضى زمانه فهذا الزمان زمان العلم والفلسفة (الذي يقضي) بأن يحترم كل فريق رأي غيره ومعتقده » (٢) .

لقد أخذ فرح أنطون على عاتقه مهمة تعريف القراء العرب بالمفكرين الغربيين وآرائهم ، وخاصة فيما يتعلق منها بشؤون الاجتماع والدين والسياسة ، تعييناً منه أن إصلاح الشرق العربي وتطوره ، لايمان إلا بعد الاطلاع على أسباب التقدم الحاصلة في الغرب و رقيه ، والاستفادة منها بقدر المستطاع ، بما يتناسب والقضايا المطروحة في المجتمع العربي في ذلك الوقت . ولقد بدأ « انطون » بالتعريف على مفكري الغرب من خلال مجلة (الجامعة ١٨٩٩) فعرف عن (جول سيمول) (ورناردان دي سان ييار) و (واسكندرس دوماس) فعرض مسرحياتهم وأفكارهم وكذلك عرف على مفكرين وفلاسفة أمثال (ماكس مولر) و (تولستوي) و (جون روسكين) ، ومن ثم عرض أفكار (أرنست رينان) حول (تاريخ الديانة المسيحية) ملخصاً له كتاب (حياة المسيح) ، كما عرف القراء أيضاً على العالم

(١) المصدر السابق : ص ١٢ .

(٢) انطون ، فرح : ابن رشد وفلسفته ، قدم لها ، دواوين الفكر ببيروت ، ط ١ ، ص ١٦ ، من المقدمة .

الكيميائي (برتلو) والفيلسوف (فرنسيس باكون) و (وليم شكسبير) و (فكتور هوغو) . ولقد أثار رينان اهتماماً خاصاً لدى فرح أنطون ، وإعجاباً بالترعة العقلانية التي يطرح على ضوءها أمور الدين والعلم ، والمجتمع ومسائلهما . وما تأثره بآبن رشد والكتابة عنه ، إلاّ لأنّ آبن رشد هو أهمّ المفكرين العرب الذين أعادوا للعقل مكانته « (١) » .

إن المشكلة الرئيسية التي واجهها فرح أنطون هي مشكلة الأقليات الدينية ، تلك الأقليات التي كانت تحاول جاهدة أن تنتمي إلى كيان سياسي واحد يجمعها مع الأكثرية الإسلامية على قدم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية ، بهدف مواجهة اجتياح الحضارة الغربية للشرق على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي والعسكري على السواء « (٢) » .

انطلق فرح أنطون من شعارين يقوم كل منهما على ركنين : الله والوطن ، ثمّ الاتحاد والتدّقي . وكان يزيّن بهما اسم (الجامعة) عن يمينها وعن يسارها : « إن الوقوف في وجه الغرب لا يقوم بالنظر إلى الوراء ، والانفلاق ضمن الأطر والمفاهيم والقيم الماضية ، وإنّما بالتقدم المستمر والارتقاء في سلّم المدنية بالنظر إلى المستقبل ، وهذا يعني الانفتاح على الغرب والاستفادة منه بكل مايسطيع أن يطور ويحسن في بناء الإنسان الشرقي ، والمجتمع الشرقي عامة ، وبالتالي فإن مواكبة المدنية الحديثة القائمة على العقل والعلم والتكثيك بإمكانها أن تشكل موقفاً راسخاً باستطاعته مواجهة الخطر الغربي بسلاح يتناسب مع طبيعة هذا الخطر . ولكن هذا لا يكفي لنجاح الاستجابة ، لأنّ التفكك الديني والطائفي الذي كان يعانيه المجتمع العربي ، هو الذي أدّى إلى الاجتياح الغربي . وهو نقطة الضعف التي استفاد منها الغرب في وضع زبره على أعناق الشعب العربي بجميع ملله وطوائفه . وهذا ما يبرّر دعوة فرح أنطون للمسلمين والمسيحيين إلى الاتحاد ووجوب « تألفهم كالبنيان

(١) المصدر السابق : ص ٨ .

(٢) نفسه : ص ١٧ .

المرصوص يشدّ بعضهم بعضاً « (١) . ونتيجة ذلك جاءت فكرة الوطن عند فرح أنطون لتتوجّ عملية الاتحاد والتآلف ، ولتجمع قوى الأمة في مواجهة العدو المشترك . ولكن ، « إذا كان الوطن يشكل الرابط السياسي والقانوني والمادي لمختلف القوى ، فإنّ فكرة الله تشكل الرابط المعنوي والروحي الذي تقوم عليه أخلاق الأمة ، وفضائلها ، كما تقوم عليه مبادئ الحق والواجب والمساواة « (٢) .

ويهدف فرح أنطون في النتيجة ، إلى فصل الدّين عن الدولة ، وإقامة مجتمع قومي أو وطني جديد تندمج فيه جميع الأديان والطوائف في وحدة قومية أو وطنية، ويوجد فيه كلّ مواطن مكانه الاجتماعي والسياسي الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات ، لتشكل مجتمعاً واحداً وموحداً لردّ غائلة الاستعمار الغربي الأوروبي. ويرى فرح أنطون أنّ هناك خمسة أمور رئيسية تدعو إلى الفصل بين السلطتين الدينية والمدنية :

الأمر الأوّل : « وهو أهمّها كلّها ، إطلاق الفكر الإنساني من كلّ قيد خدمة مستقبل الإنسانية . إن الفصل بين العقل والقلب ، أي بين العلم والدين ، يستتبع في مجال الممارسة في المجتمع فصلاً بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية . لأنّ الغرض الذي جاءت من أجله الأديان يختلف عن الغرض الذي نشأت الحكومات لتحقيقه. إنّ غرض الدين هوحثّ الناس على الفضائل وتعليمهم عبادة الله وفق شعائر وطقوس وقواعد تنص عليها الكتب المقدسة ، وتدعو إلى التقيّد بها ، مبادئ الدين وأصوله. أمّا غرض الحكومات فهو حفظ الأمن وتنظيم المجتمع وفق مايقره الدستور ، وما تأمر به القوانين ، فحرية الفرد أمام الحكومة والدستور تحدّها مصلحة الجماعة ، وبالتالي « فالإنسان مطلق الحرية في التفكير والتصرّف والقول والاعتقاد ، طالما أنّ ممارسة حريته هذه تبقى ضمن مبدأ احترام حرية الآخرين ومصلحتهم المشتركة « (٣) .

وبمعنى آخر ، ليس من شأن الحكومة أن تفرض على الإنسان معتقده وإيمانه

(١) المصدر السابق : ص ١٧ .

(٢) نفسه : ص ١٧ .

(٣) نفسه : ص ٢٤ .

وتقيّد فكره ضمن قواعد وطرق وتقاليد ، وهذا ما يتعارض مع غرض الأديان « لأنّ في الأديان طرقاً مخطوطة وتقاليد موضوعة ومبادئ مسطّورة يجب على المؤمن الاعتقاد بها . وإذا لم يعتقد بها استهدف للاحتقار وضياع الحق » (١) . وبالإضافة لذلك ، فإنّ للدين حقائقه المطلقة ، ولا يعترف بأية حقيقة منافية لحقائقه ومبادئه.

والأمر الثاني : الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، هو « الرغبة في المساواة في أبناء الأمة ، مساواة مطلقة ، بقطع النظر عن مذهبهم ومعتقداتهم ليكونوا جميعاً أمة واحدة » (٢) .

والأمر الثالث : وهو أنّ ليس من شؤون السلطة الدينية التدخل في الأمور الدنيوية . لأنّ الدين يدخل في دائرة القلب ، أمّا تنظيم شؤون الدنيا والمجتمع والسياسة فيدخل في دائرة العقل » (٣) .

والأمر الرابع : هو « ضعف الأمة ، واستمرار الضعف فيها إلى ما شاء الله : مادامت جامعة بين السلطة المدنية والدينية ... وذلك طالما أنّ السلطة السياسية في يدرجال الدين ، طالما أنّ الأمة ستبقى غارقة في العجز والجهل . لأنّ التقدّم الحضاري والثقافي في جميع الميادين ، إنّما يقوم على العلم والاستغلال فيه ، وليس على الدين والخوض في مناقشات عقيمة حول مبادئه ومفاهيمه . وإنّ الجمع بين الدين والسياسة يُضعف الدين نفسه ، إذ يترّله إلى حلقة السياسة ، ويعرضه لجميع مخاطر الحياة السياسية ، ومزلقها » (٤) .

أمّا الأمر الخامس والأخير ، فهو : « استحالة الوحدة الدينية . وهذا أمر من أهمّ الأمور ، وهو أكبر الأسباب التي دعت إلى الفتن والاضطرابات في الإسلام والمسيحية . وإلى هذا السبب تُنسب كلّ الحوادث الدميوية التي حدثت فيهما » (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ٢٥ .

(٢) نفسه : ص ٢٥ .

(٣) نفسه : ص ٢٥ ، راجع كتاب الفكر المصري الحديث كتير هشتك موسى ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٤) نفسه : ص ٢٥ .

(٥) نفسه : ص ٢٥ .

وفي هذا الصدد ينطلق فرح أنطون من تاريخ أوروبا في القرون الوسطى ، ومن تاريخ العرب بعد وفاة الرسول (ص) ليصل إلى نتيجة يقول فيها : إن التعدد والتنوع يكمن في طبيعة البشر والكون والمجتمعات ، ففي الأرض أمم كثيرة ومجتمعات متعددة وأجناس وأديان وعقائد مختلفة . وانطلاقاً من هذا الواقع لا يمكن أن تتوحد الأمم على أساس الدين ، لأن الأديان والطوائف والعقائد تختلف في المجتمع الواحد ، ولا سبيل إلى صهرها في مذهب واحد . إلا باعتماد القوة ، وهذا ما حصل في التاريخ وفي أماكن مختلفة ، ولكن نتيجة السيئة كانت واحدة : انقساماً في المجتمع وحروباً دينية وطائفية ، ومشاركة هذا المجتمع على الانهيار دون أن تتم الوحدة الدينية فعلاً . إن ما يمكنه تحقيق وحدة الأمم ، هو مفهوم الوطن ، حيث يتساوى الجميع أمام القانون القائم على تحقيق مصلحة الجماعة » (١) .

وقد أثارت أفكار فرح أنطون هذه ، في أيامه ، ردود فعل لدى عدد كبير من المفكرين المسلمين ، وخاصة محمد عبده ، الذي كتب كتابه (الاسلام والنصرانية) (١٩٠٢) للرد على فرح أنطون ، مظهراً فيه « أن الاسلام دين ودنيا ، وأن الدولة في الاسلام دولة دينية ، لا انفصال فيها بين السلطين السياسية والدينية ، أو السلطة الزمنية ، والسلطة الروحية ، وأن الاسلام وحده ، يعبر عن كامل الحقيقة الدينية المشتركة بين الأديان » (٢) . ولكن فرح أنطون ، يذكر محمد عبده بأن العالم قد تغير اليوم ، فالدولة الحديثة لم تعد قائمة على الدين ، بل على أمرين : الوحدة الوطنية وتقنيات العلم الحديث . والعودة إلى صفاء الدين لا تؤدي إلى تقوية الدولة ، بل إلى إضعافها ، بل العودة إلى العلم والتكنيك هي التي تحقق للدولة الحديثة قوتها وينتهي إلى القول : إنه لامدنية حقيقية ، ولا تساهل ، ولا عدل ، ولا مساواة ، ولا أمن ، ولا إلفة ، ولا حرية ، ولا علم ولا فلسفة ، ولا تقدم في الداخل ، إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية » (٣) . ومع كل هذا « فقد بقي فرح

(١) المصدر السابق : ص ٢٦ .

(٢) موسى ، منير مشابك : الفكر العربي في العصر الحديث ، ص ٩٨ .

(٣) أنطون ، فرح : فلسفة ابن رشد ، ص ٢٦ .

أنطون مخلصاً للدولة العثمانية » (١) . ودعوته كانت موجّهة إلى إقامة دولة عثمانية على أساس علماني . إلا أنّ دعوته التي سبقه إليها بطرس البستاني بزم من طويل (بفصل الدين عن الدولة) (٢) . كانت دعوة أوليّة ورشيميّة بالنسبة إلى عصره ، ولقد دلت أفكاره على أنّه كان شرقيّ التزعة ، عثمانيّ الهوى ، وغربيّ التفكير ، واشتراكيّ المذهب ، وكان في هذا كثير من الأصالة والجدّة والثورة في أيامه . وقد كلّفه هذا كثيراً من النقد والهجوم والتهجم ، كان دائماً مستعداً كغيره من أصحاب هذا الاتجاه العلمي ، للردّ والمجادلة والمناقشة للذين خالفوهم في اتجاهاتهم العلمية الثورية هذه .

رابعاً - الحرية والاستعمار

يرتبط الصراع ضد المستعمر في وطننا العربي في العصر الحديث بتبلور فكرة القومية العربية ، ووعي العرب لذاتهم ، وللكوارث التي أصابتهم على يد المستعمر الأجنبي ، سواء أكان المستعمر العثماني ، أم المستعمر الأوروبي .

ويمكن القول ، إنّ تاريخ الحركة العربية السياسية القومية ضد الاستعمار ، يرتبط ارتباطاً شديداً بتاريخ العلاقات العربية التركية ، وبالذات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ذلك أنّها هي الفترة التي شهدت ضعفاً من الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد ومن سار على نهجه ، ترتّب عليه اشتداد موجة الرّفص العربية لصور الحكم العثماني بصفة عامة . وينصرف مفهوم الحركة العربية إلى التعبير عن معنيين : أحدهما واسع والآخر ضعيف . فأما المعنى الواسع ، والذي يسهل على الباحث اكتشافه في معظم الكتابات الخاصة بالتراث القومي ، سواء بالعربية ، أو الأجنبية ، فإنّه يترادف مع التيار الفكري والسياسي للقومية العربية ، الذي يتوسّع بعض الباحثين العرب في الحديث عن نشأته وجذوره ، فيعودون به إلى فترة الجاهلية لإثبات قومية العرب ، وسعيهم إليها من ذلك التاريخ . والبعض يتحدث عن الجذور الإسلامية . وعموماً يختلط ، تحت هذا المعنى مفهوم القومية والعزوبة

(١) موسى ، منير مشايك : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

بالحركة العربية كتعبير سياسي ، وأما المعنى الضيق ، والأكثر واقعية ، والمفيد للبحث العلمي ، فهو يشير إلى الواقع السياسي والاجتماعي الذي دفع العرب إلى الحديث عن ضرورة توفّر هوية سياسية لهم ، وأنّ لهم مصالح متناقضة أو مشتركة مع قوى سياسية واجتماعية أخرى .

وهذا المعنى ينطبق على بداية النشأة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث كانت القومية آنذاك ، عند مستوى التعبير عن حركة سياسية مناهضة للحكم التركي ، تبنّاها بعض الوجهاء العرب ، وساعدت الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها السلطنة العثمانية آنذاك ، على إثرائها وتبلورها .

لقد كانت العلاقات بين العرب والأتراك ، تحت الحكم العثماني ، تقوم على عزلة من جانب العنصر الإسلامي عن العنصر العربي ، واهتمّ العثمانيون بجلب الثروات دون اندماج فعليّ في المجتمعات العربية . ورغم أنّ الحكم العثماني كان قد سمح لبعض العرب بالاشتراك في مؤسساته كالجيش والقضاء والإفتاء والدّيّان ، إلا أنّ عوَمَل الوهم التي انتابت السلطنة في أواخر القرن التاسع عشر ، والتي كان للدول الغربية دور كبير فيها . جعلت حكامها المستبدّين يزدادون استبدادية ، رغبة في تقوية الامبراطورية وإعادة جمع شتات ولاياتها .

وفي ظل الاستعمار العثماني عانى العرب ضرباً من البلاء على أيدي كبار الملاك العثمانيين ، وقاسوا بسبب مشاحناتهم الداخلية وصراعاتهم ضد الباشوات ، فكافات الانقسامات الداخلية والأنظمة القبلية والاقطاع والتنافس بين العائلات التي كانت تتولى الحكم ، عوامل إضافية عملت على إضعاف السلطنة وتدهور قوتها .

وهكذا بدأ العرب ، بكل فئاتهم . مع سبعينيات القرن التاسع عشر يتدمرون من السياسة العثمانية . ووجد العرب أنّ من واجبه أن يشدوا من أزر الحركات المضادة الداخلية في السلطنة ذاتها ، والتي كان الشباب التركي يقودها في الجيش والإدارة . وعندما وصل رجال الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨ إلى الحكم في استنبول ، وأسقطوا الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد ، سرّ الثوّار العرب ، خاصة وأنّ كثيرين منهم كانوا على صلة بالحركة ، وعقدوا عليها الأمل في تحقيق الحقوق السياسية

العرب . ولكن تبنيها للأفكار القومية الطورانية ، وأخذها في تطبيق برنامج التبريك ، حيث ركزت كل المزايا للعنصر التركي الخالص ، وشرّدت كثيراً من السياسيين العرب ورجال الدولة العرب ، الذين كانوا يعملون فيها ، متذرّعة بأن عناصر عربية كانت تعمل في بلاط السلطان عبد الحميد مثل (أبو الهدى الصيادي وغيره ، وأن هؤلاء كانوا أجزاء من استبدادية وفساد الحكم التركي القديم) (١) . فكانت النتائج التي أسفر عنها برنامج التبريك حافزاً قوياً للعرب للتشديد على مطالبهم بالاستقلال التام للبلاد العربية ، وعاملاً جديداً على توحيد قواهم . « فعندما اتخذت تركيا الفتاة من الوطنية المتطرفة ، والتفوق العرقي ، أساساً لبناء تركيا الجديدة ، تركيا الموحدة ثقافياً وسياسياً ، كانت ردة الفعل عند العرب أنهم راحوا يفكرون بمستقبل أوطانهم العربية تقريباً بالأسلوب ذاته » (٢) .

ولقد توافقت نموّ الحركة السياسية العربية مع طور جديد من الحركة الثقافية في المشرق عموماً ، بعد الاتصال بالحضارة الغربية ، حيث انفتح العقل العربي على أفكار القومية والليبرالية والتطور الصناعي والمكتشفات العلمية الجديدة . ومن الواجب التأكيد على أن تبني العرب للأفكار القومية ، لم يكن تأثيراً مباشراً بالغرب ، كما تذهب بعض الدراسات فقط ، بل كان بالإضافة لذلك . بفضل واقع موضوعي خاص به سياسياً واجتماعياً . والرواد الأوائل الذين حملوا لواء نشر الثقافة العربية ، وبعث التراث اللغوي والفكري العربي ، أمثال إبراهيم أليازجي ، وبطرس البستاني وغيرهم . لم يكن اهتمامهم بذلك نتيجة تأثير مباشر بالمؤثرات الغربية فقط . ولكن الاتصال بالغرب أسهم بشكل كبير في أن جعل العرب يهتمون بماضيهم الإسلامي . أو ما قبل الإسلامي ، وأعادوا إليه اعتباره ، بعد أن ساءت صورة الفكر الإسلامي في عهد الحكم العثماني ، وبعد أن أهمل المسلمون ما كان عليه سلفهم الصالح . والحقيقة ، إن جهود الإصلاح الإسلامية التي تناولناها بدراستنا هذه ، قد نظر إليها الكثير من الباحثين على أنها لإسهام كبير في بلورة الفكر القومي العربي . وذلك كونها هدفت

(١) ليس ، السيد : تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط

بيروت ، لبنان ، ١٨٠ ، ص ٢٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٩ .

إلى العودة بالإسلام إلى عصره الذهبي ، أي العودة بالإسلام إلى جنوره العربية الأصلية (١) . ولا شك أن الاتصال بالغرب أتاح للعرب التعرف على وسائل الحياة النيابية ، فتعرفوا على الدساتير والبرلمانات . والأهم من ذلك ، أن المثقفين العرب أخذوا ينقلون الفكرة الحزبية إلى واقعهم السياسي والاجتماعي ، فقامت الأحزاب القومية ، والإصلاحية . سواء منها ما تسم بالصيغة القومية ، أو ما كان متعلقاً بوطن معين .

إن الحالات التي يركز حولها التحليل بخصوص مضمون الفكر القومي في الفترة الممتدة تقريباً منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، إنما تعكس إلى حد كبير ، الآمال والطموحات العربية ، والعقبات التي واجهت الحركة العربية في طريقها نحو القومية العربية . كما أنها تمثل الواقع الاجتماعي والسياسي للعرب آنذاك .

بشكل عام ، يسود الاعتقاد بين المفكرين ، أن العرب لم تتوفر لديهم قناعة بأنهم أمة واحدة ، وأن هذه الأمة يجب أن تكون مستقلة ومستجدة ، إلا في بدايات القرن الحالي . لكننا نجد إذا ما توغلنا بعيداً في الماضي ، أن العرب كانوا دوماً يحسون إحساساً فريداً ، ويعتزون واعتزازاً خاصاً بلغتهم ، وأنه كان لهم ، قبل الإسلام إحساس (عرقي) أي نوع من الشعور بأن هناك ، وراء منازعات القبائل والعائلات ، وحدة تضم جميع الناطقين بالضاد ، المنحدرين من القبائل العربية . فكانت لكل قبيلة (شجرة عائلة) مشتركة ، معروفة ومقبولة لدى الجميع ، ولا فرق بالنسبة لوضعنا هنا ، أكانت حقيقة أم وهمية ، (٢) .

وكان للعرب نصيب خاص من تاريخ الإسلام ، لا بل جوهر تكوينه . فالقرآن كان عربياً ، والنبي كان عربياً ، ودعوته إلا لي كانت موجهة إلى العرب ، وكان العرب (مادة الإسلام وقوته وقدرته التي بواسطتها انتشر وقوي سلطانه ، كما أصبحت اللغة العربية ، وبقيت لغة العبادة والفقه والشرع ، ومع أن التمييز الحاد الذي كان قائماً في البدء بين الطبقة العربية الحاكمة ، وبين المهتدين الجدد ، تضاعف

(١) المصدر السابق : ص ٤٠ ، راجع كتاب البرت حوراني (الفكر العربي في عصر النهضة) ص ٢١٢ .

(٢) حوراني ، البرت : الفكر العربي في عصر النهضة ، ص ٢١٢ .

فيما بعد ، فإنّ الشعور بالفارق العرقي ظل مستمراً بالواقع وراح يتجلى ، لاني المجادلات الأدبية حول الشعوبية فحسب ، بل أيضاً في الصّراع من أجل السلطة الكامنة وراءها . وعندما انتقلت السلطة آخر الأمر إلى الأتراك والجماعات المنتسبة إليهم ، وصارت اللغة التركية ، لغة الحكم ، احتفظت اللغة العربية بمركزها الممتاز كلغة الثقافة الدينية والشرع ، أو بتعبير آخر لغة الدولة ، التي كانت من الوجهة الدينية عماد الشريعة ، فكانت بذلك الوسيلة التي بواسطتها استمرّ العرب يقومون بدورهم في شؤون المجتمع عامة .

ولما تفككت الامبراطورية العثمانية ، في القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر ، اتسم التطور الطبيعي ، كما حدث غالباً في التاريخ ، ببعض الملامح القومية . ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، اندرجت البلدان العربية ، بشكل متزايد النشاط ، في عملية تشكّل السوق العالمية ، واكتسبت هذه العملية طابعاً متعدد الجوانب ، وشاملاً ، لما كانت مصحوبة ، من ناحية ، باتّساع التوسع المالي والإقتصادي والسياسي من جانب الدول الامبريالية ، وبتغيرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي ، وبتغلغل المدنيّة البرجوازية الغربيّة في حياة المجتمع التقليدي . وكانت مصحوبة من ناحية أخرى بنشأة أو بتعزيز الحركات القومية في كل مكان .

وكانت المهمة الرئيسية أمام العرب الأكثر تطوّراً ، تتمثل في التغلب على التخلف الاقطاعي وكسب الاستقلال القومي .

أمّا الخطّ العام لتطوّر الفكر الاجتماعي — السياسي ، فكان يسير في اتجاه تشكّل ايدولوجية برجوازية ووعي قومي . وفي كافة مجالات الحياة الايدولوجية ، كان النضال يتّسع بين (القديم) الذي يرمز إلى النظام القائم منذ القدم — أي بين مفاهيم وأفكار المجتمع الشرقي ، بل والإسلامي بشكل خاص ، وبين (الجديد) أي الظروف والعادات والمؤسسات ، التي تستجيب لمفهوم الحاضر ، والرقّي ، والمرتبطة بالثقافة الغربية على الأغلب . وكانت العناصر المتقدمة في المجتمع العربي مضطّرة آنذاك ، بشكل لم يسبق له مثيل في أيّ وقت من الأوقات ، إلى جليّ مسألة درجة

الضرورة ، وامكانية الجمع بين نزوعها إلى التقدم والاحتفاظ بالنظام الحيائي والتيمم الثقافية المألوفة . وقد أولت هذه العناصر اهتماماً من الدرجة الأولى لنشر المعارف العلمانية ، والدعوة لمنجزات العلم والتقنية ، ونقد التقاليد العتيقة ، وإعادة النظر في المفاهيم الاسلامية بما يتماشى مع روح العصر . وأصبحت مشكلات الأخلاق والتربية وتحرير المرأة مثار نقاش حيوي . وكانت مسائل الحياة السياسية تتميز بأهمية خاصة . وقد أدّى التبرّم في ظروف الحياة إلى إثارة اهتمام خاص بمشكلات سلطة الدولة ، التي كانت مسألة رفاهية الرعايا ترتبط بها ارتباطاً تقليدياً . « ولقيت أفكار الحرية ونظريات التزعة الدستورية والتزعة البرلمانية في السبعينات والثمانينات . انتشاراً واسعاً في الوطن العربي ، وبرزت مواقف معادية للأثر الكادع حاداً . وفي حلّ مسائل الحياة الاجتماعية ، أظهر الأيدولوجيون العرب نزوعاً واعياً إلى الاستعارة ، والتمثّل بمنجزات الثقافة الغربية ، وبأشكال النظام السياسي الأوروبي . وكان الطرف الاجتماعي البرجوازي جذاباً بوجه عام ، بالنسبة للغالبية منهم ، الذين كانوا يميلون عادة إلى إضفاء السمات المثالية عليه ، كما كانوا يميلون بأن يحذو تقدّم شعوب الشرق حذواً أوروبياً .

وبدأت المسألة القومية تتصدّر الحياة الاجتماعية شيئاً فشيئاً ، نتيجة الحرمانات الاجتماعية والتخلف الاقطاعي والتبر السياسي المرتبط بالمستعمر العثماني ، والغزاة الأوربيين والحكام المستبدّين .

« وغالبية العلماء العرب والغربيين ، الذين درسوا مشكلات التزعة القومية ، لا ينظرون إليها إلاّ بوصفها مرحلة في تطوّر وعي الشعب » (١) . وبسبب الظروف الخاصة للتطوّر التاريخي في القرن التاسع عشر ، فقد تطوّر الوعي القومي في الكثير من الأقطار العربية ، حيث يستدلّ على ذلك من خلال الأنظمة السياسية والإدارية والأشكال المميزة للاضطهاد القومي ، وعلى سبيل المثال في مصر ، وسوريا . ولبنان ، وأفرزت الظروف المتباينة تكتيكاً متبايناً للقوى القومية . وهكذا فالدوائر التقدمية السورية ، التي لم تكن تعاني من نير الدّول الأوربية الاستعمارية ، في تلك

(١) ليفين ، ز . ل : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث ، ص ١٢٧ .

الفترة ، قد اعتمدت على هذه الدول في سعيها إلى التحرر من سيطرة المستعمر التركي ، بينما في مصر ، وفي المقابل ، فقد علّق القوميون آمالهم ، بوجه خاص على السلطان التركي ، في نضالهم ضد المستعمرين الإنكليز . وأدّى هذا ، على الصعيد الأديولوجي ، إلى إفراز نزعة قومية محلية (مصرية - سورية) وأيضاً نزعة قومية ، أو (القومية العربية) . وفي المرحلة التي نتناولها في البحث ، كان هناك ثلاثة أنواع من القوميات ، نستطيع أن نستدلّ من خلالها على الصراع العربي ضدّ الاستعمار العثماني والأوروبي ، والصراع العربي العربي .

أول هذه القوميات ، الدينية القائلة بأنّ على جميع أتباع الدين الواحد أن يكونوا جماعة سياسية واحدة . كانت هذه الفكرة السياسية الأساسية التي هيمنت على هذه المنطقة . فالأمة الإسلامية ، كما تصوّرها المفكرون من دعاة الجامعة الإسلامية . والتي تقوم على روابط عاطفية ودينية كالثقافة وذكريات ماأنجزوه معاً في الماضي ، فضلاً على المصالح الزمنية والمستقبلية المشتركة .

أمّا النوع الثاني من القومية ، فهو القومية الإقليمية ، فقد كان مألوفاً بالأخص في البلدان القديمة والمستقرة من أوروبا الغربية ، وهو كناية عن الشعور بالانتماء إلى جماعة واحدة من القاطنين رقعة محدّدة من الأرض والمتأصلي الجذور في حبّ هذه الرقعة . وكان هذا الشعور على أشدّه في تلك الأجزاء من الوطن العربي ، حيث يعيش في الرقعة الواحدة جماعة مستقرة فيها منذ زمن طويل ، وحيث تكون لتلك الرقعة حدود واضحة وتقليد متصل من الكيان الإداري أو السياسي القائم بذاته ، كما كانت الحال في مصر (الدعوة الفرعونية) وفي بلاد الشام (القوميون السوريون) وفي جبل لبنان (القومية الفينيقيّة) وفي تونس (البرابرة) وكان هذا النوع من القومية يثير حيثما وجد ، ذكريات البلد وسكّانه في العصور القديمة ، كالفراعنة والفينيقيين ، والحثيين ، وذلك لأنّ إعلان الانتماء إلى ماضٍ قديم ، كان أحد السبل للتهرب من ماضٍ أحدث ، ولأنّ هذا الماضي الأحدث كان يمثل ، في معظم أجزاء المنطقة الاندماج في وحدات أوسع ، من القوميات ، كالحلقة ، أو السلطنة العثمانية .

أمّا النوع الثالث والأقوى من أنواع القومية ، فهو القومية العربية ، القائمة على الاعتقاد أنّ جميع الناطقين بالضاد ، إنّما ينتمون إلى أمّة واحدة ، وأنّ عليهم بالتالي أن يشكلوا وحدة سياسية مستقلة . وقد غدا هذا الاتجاه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، هو الاتجاه الأقوى في الوطن العربي . وقد حلّ محلّ النوعين الآخرين ، أو امتصّهما . وخاصة بعد بروز الأحزاب السياسية القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي في الأربعينات ، والأحزاب القومية الأخرى التي أتت في فترة لاحقة .

على هذا الأساس ، فقد نشأت في الحقبة التي هي موضوع البحث ، وضمن إطار القومية ، مجموعة من الأفكار حول طبيعة الإنسان ، وحياته في المجتمع . وقد تكوّنت هذه الأفكار ، كما أوضحنا سابقاً ، من تضافر عناصر مختلفة تحدّرت من ينبوعين ، الأول العلمانية الليبرالية التي تميّزت بها إنكلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر ، والتي كان امتناعها وقبولها مباشراً ، وكان أوّل من عبّر عنها في اللغة العربية بلطّاس البستاني وأتباع مدرسته ، ثم أخذها عنهم لطفي السيد ومدرسته القوميون المصريون التي أنشأها . كان هذا الاتجاه علمانياً ، بمعنى أنّه كان يؤمن « بأنّ المجتمع والدين يزدهران كلاهما ، الازدهار الأفضل ، عندما تكون السلطة المدنية منفصلة عن السلطة الدينية ، فتتصرف وفقاً لمقتضيات خير البشر في هذا العالم » (١) . وكان اتّجاهها ليبرالياً ، بمعنى أنّه ارتكز إلى أنّ قوام خير المجتمع ، إنّما هو خير للأفراد ، وأنّ واجب الحكومة هو حماية الحرية ، وبنوع خاص حرية الفرد في تحقيق ذاته ، وبالتالي في إنشاء المدينة الحقيقية . أمّا ينبوع الثاني ، فكان حركة الإصلاح الإسلامية التي صاغ مفاهيمها محمد عبده ، ورشيد رضا ، كانت هذه الحركة الإسلامية ، لأنّها قامت على إعادة تأكيد حقيقة الإسلام الفريدة الكاملة . وكانت إصلاحية . لأنّها استهدفت إحياء ما كانت تعتبره العناصر المهملة في التراث الإسلامي . غير أنّ عملية هذا الإحياء ، قد تمتّ تحت تأثير الفكر الليبرالي الأوروبي فأدّت تدريجياً إلى تغيير جديد للمفاهيم الإسلامية بغية جعلها معادلة للمبادئ الموجهة للفكر الأوروبي في ذلك الحين . (عمران) ابن خلدون تحوّل تدريجياً إلى (تمدّن) فميزوا (مصلحة) الفقهاء المالكيين وابن تيمية إلى (منفعة) جون ستورات ميل ،

(١) المصدر السابق : ص ٤١٠ .

ولإجماع الفقه الاسلامي إلى (الزأي العام) في النظرية الديمقراطية ، و (أهل الحلّ والربط) إلى أعضاء المجالس البرلمانية ، وكانت نتيجة ذلك ، لدى ماسميناه بالجنّاح العلماني لمدرسة محمد عبده ، الفصل الواقعي الحاسم بين دائرة الحياة المدنية ودائرة الدين ، ثم فتح باب حديد أمام القومية العلمانية . لكن التمييز حتى في الجنّاح الآخر ، جنّاح رشيد رضا والوهابيين المتجددين ، بين العقيدة والعبادة القائمتين على الوحي الذي لا يتغير ، وبين قواعد الخليفة الاجتماعية التي يجب سنّها على ضوء المصلحة ، قد أدّى إلى الاتجاه ذاته ، وإن كانوا قد استمروا على الاعتقاد ، أو بالأقلّ على التأكيد ، بأن هذه القواعد يجب أن تستمدّ من المبادئ العامة للأخلاق الإسلامية ، (١) .

في هذا النظام من الأفكار ، سواء كانت مستمدة مباشرة من الفكر الليبرالي الأوربي ، أو مداورة عن طريق حركة التجدّد ، (الاسلامية) ، كان الإلحاح على الاستقلال القومي أو الحرية الفردية أشدّ منه على العدالة الاجتماعية ، لقد كان من السهل علينا أن نلاحظ ، أن مضمون القومية لم يشتمل ، في تلك الحقبة إلّا على القليل من الأفكار الدقيقة حول الإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . ممّا يمكن تفسيره إمّا باللامبالاة ، أو بأنّ معظم زعماء تلك المرحلة والناطقين باسمها ، كانوا ينتمون إلى عائلات ذات مكانة وثروة ، أو ارتفعوا إلى هذه الطبقة بمجهودهم الشخصي . لكن يمكن تفسير الأمر أيضاً بمناخ الزّمن الليبرالي الذي كان سائداً في تلك الفترة . لقد كان هدف القومية في تلك المرحلة تفجير الطاقة الوطنية ، من أجل النضال ضد المستعمر ، والحصول على الاستقلال السياسي ، والتخلّص من التحكّم الأجنبي . وهذا ما استلاحظه من خلال الاتجاهات السياسية التي سادت تلك المرحلة .

١ - اتجاه الجامعة الإسلامية

ظهر هذا الاتجاه كردّ فعلٍ تجاه الغزو العسكري والثقافي الغربي للعالمين العربي

(١) المصدر السابق : ص ٤١١ .

والإسلامي ، ونتيجة لعجز الدول الإسلامية عن إيقاف هذا الغزو أو ردّه ، سعى هذا الاتجاه إلى الوحدة العامة بين الدول الإسلامية في عالم الشرق ، وقد اتخذ هذا الاتجاه للوصول إلى أهدافه ، الاعتماد على العلم ، وعلى التربية السليمة والتجديد في مختلف نواحي الحياة . وكان منطلقهم الأوّل أن الإسلام صالح لنهضة المسلمين المطلوبة ، وأنّه لا بدّ من تقليد الغرب والأخذ عنه في مجالات التقدم .

وقد كان على رأس هذا التيار ، جمال الدّين الأفغاني ، الذي دعا المسلمين إلى الوحدة تحت رعاية السلطان التركي ، في النضال ضد الاستعمار الأوروبي . ولقد تمسك الكثير من المفكرين في أفكار جمال الدين ، التي تدعو إلى توحيد كلّ أبناء العقيدة الواحدة ، بصرف النّظر عن الانتماء الطائفي ، أو العرقي ، بوصفها وسيلة رئيسية للدفاع عن النّفس في الصراع مع المحتلّين الإنكليز .

وكان التوسّع الأوروبي يتطابق في وعي العرب مع الصّراع (الأزليّ) بين الغرب المسيحيّ ، والشرق المسلم ، بل مع استمرار الحملات الصليبيّة . وكان من شأن الحرب الرّوسية التركية في سنة ١٨٧٨ . والحرب اليونانية التركية في سنة ١٨٩٧ ، ثمّ الحرب الإيطالية التركية ١٩١١ ، والحروب البلقانية ١٩١٢ - ١٩١٣ ، أن خلقت انطباعات لدى الكثيرين بأن الغرب (المسيحيين) يواجه الشرق (المسلمين) . وقد ساعدت على هذا بلدرجة غير قليلة ، الصحافة البرجوازية الأوربية ، التي كانت تبارك السياسة الاستعمارية ، بتزوعها إلى الإثبات بأن العالم الإسلامي معاد للعالم المسيحيّ على طول الخط . وكما يؤكّد محمد عبده ، فقد وصل الأمر بأحد الكتاب الفرنسيّين إلى حدّ الموافقة على مطلب إبادة المسلمين ببساطة ونقل رفات النبيّ العربيّ (ص) إلى متحف (اللوفر) (١) . وعزّز كلّ هذا من مواقف أنصار الخلافة تحت رعاية السّلطان التركي ، ومن فكرة الوحدة العثمانية لسكّان الإمبراطوريات العثمانية ، التي رأوا فيها قوة قادرة على القضاء على مخطّطات الغرب الاستعمارية ، وكانت استنبول مركز الجاذبيّة بالنسبة للمسلمين . هذا بالإضافة إلى الخطر الذي كانت تشعر به شعوب الشرق ، من جرّاء التوسّع الأوروبي في الشرق ، هذا التوسّع

(١) ليفين ، ز . ل : الفكر الاجتماعي والسياسي ، ص ١٣٢ .

الذي يأخذ أبعاداً اقتصادية وسياسية لاستغلال الشرق واحتلاله مباشرة ، مما جعل من شعوب الشرق تشعر بالخطر الكبير ، الأمر الذي عزّز من وحدتها ، في وجه الاستعمار الغربيّ والثقافها حول السلطان العثماني . كتب سلامة موسى على إثر انتصار اليابان في الحرب على روسيا القيصرية عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ . يقول سلامة موسى : (لقد غمرتنا الفرحة عندما علمنا بهزيمة روسيا ، فقد كانت روسيا ترمز في أذهاننا إلى أوروبا ، التي تنتمي إليها إنكلترا أيضاً . أما اليابان فقد كانت ترمز إلى صحوة الشرق » (١) .

أما المبادئ التي تقوم عليها هذه الدعوة ، فهي :

١ - « اعتبار الوازع الدينيّ عند المسلمين ، الأساس في معركتهم ضدّ الاستعمار الغربيّ » وازع المسلمين في الحقيقة، شريعتهم المقدسة الآلمية التي لا تميّز بين جنس، وجنس ، واجتماع آراء الأمة ، وليس الوازع أدنى امتياز عنهم إلّا بكونه أحرصهم على الشريعة ، والدفاع عنهم وكلّ رابطة سوى رابطة الشريعة الحقّة . فهي ممقوتة على لسان الشارع ، المعتمد عليها مذموم ، والمتعصّب لها ملوم ... فقد قال ، صلىّ الله عليه وسلم : (ليس منّا من دعا إلى عصبيّة ، وليس منّا من قاتل على عصبيّة ، وليس منّا من مات على عصبيّة » (٢) . ويرى الأفغاني أنّ العالم المسيحي على اختلاف أجناسه وقومياته ، يجابه الشرق ، والمسلمين خاصة ، وهو متّحد من أجل القضاء على استقلال الدّول الإسلامية ، وأنّ الروح الصليبيّة مازالت قائمة ، وهي التي تحرك أوروبا في علاقاتها مع العالم الإسلامي ، وهي التي دفعتها إلى إخضاع معظم الشعوب الإسلامية ، وما تزال تدفعها للسيطرة على بقية هذه الشعوب . ويمكن تلخيص آراء الأفغاني في نقطتين :

١ - ينبغي تحرير كلّ الأراضي التي يسكنها المسلمون من السيطرة الاستعمارية .
وينبغي للمسلمين الاتحاد من أجل مواجهة التوسّع الاستعماري الأوروبي .

(١) المصدر السابق : ص ١٢٤ .

(٢) جاء هذا القول في (العروة الوثقى) في مقال تحت عنوان الجنسية والديقة الإسلامية اوردته على محافظة في كتابه الاتجاهات الفكرية منذ العرب ، ص ١١٠ .

٢ — يجب أن يسود في البلدان الإسلامية شكل من أشكال الحكم الدستوري « إن هذا الشرق ، وهذا الشرقي لا يلبث طويلاً حتى يهبط يوماً من رقاده ، ويمزق ماتنقع وتسربل به هو وأبناءؤه من لباس الخوف والذل ، فيأخذ بإعداد عدة الأمم الطالبة لاستقلالها ، المستنكرة لاستعبادها » (١) . ويقول أيضاً ، موجهاً كلامه إلى شعوب الشرق الإسلامية : (واعتصموا بمجال الرابطة الدينية التي هي أحكم رابطة ، اجتمع فيها التركي والعربي والفارسي بالهندي ، والمصري بالمغربي وقامت لهم مقام الرابطة النسيبة » (٢) . وكتب علي باشا في جريدة (التونسي) عام ١٩١٠ يؤيد فكرة الجامعة الإسلامية : « إن كل مسلم من أنصار فكرة الاتحاد الإسلامي ، وإن التونسيين قاطبة أنصار هذه السياسة ومتعلقون بالرابطة العثمانية ، التي هي نتيجة تلك الفكرة ، ومظهرها الباهر ، وإذا كانت ثقافتنا العصرية قد أكسبتنا عقلية جديدة ، فإننا بصفة كوننا مسلمين ، قد احتفظنا بولائنا الخالص المتين لإخواننا في جميع الأقطار . فالأتراك والمصريون يوحون إلينا بهذا الإحساس ، كما يوحى به إلينا جيراننا الأدنون في الجزائر أو الشعوب الآسيوية القصوى » (٣) .

٢ — الوحدة الإسلامية هي الطريق الوحيد لمقاومة الغزو الغربي ، فالدول الغربية تقيم التحالفات فيما بينها لاقتسام أوطان المسلمين ، وتدمير عقيدتهم . وهذا يستدعي تحالفاً دفاعياً بين مسلمي العالم من أجل حماية استقلالهم ، والحفاظ على أنفسهم من الفناء يقول الأفغاني : « جميع هذا يوضح أن العالم الإسلامي يجب أن يتحد اتحاداً دفاعياً عاماً ، فستمسك الأطراف ، وثيق العرى ، ليستطيع بذلك الدياد عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل . وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى ، إنما يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقدرته ... لاجنسية للمسلمين إلا في دينهم ، فتعدد الملكة عليهم ، كتعدد الرؤساء في قبيلة واحدة والسلطين في جنس واحد ، وجلب تنازع الأمراء على المسلمين تفرق الكلمة واستقامة العصا ،

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٩ .

(٣) عاشور ، محمد الفاضل : الحركة الأدبية والفكرية في تونس ، ص ١٠٠ ، أوردها على صحتها

في كتابه ، الاتجاهات الفكرية عند العرب ، ص ١١٠

ملهوا أنفسهم في تعرض الأجانب بالعدوان عليهم ... واختاروا موالاة الأجنبي عنهم ، المخالف لهم في الدين والجنس ، ولجؤوا للاستنصار به وطلب المعونة منه على أبناء ملتهم ، واستبقاء لهذا الشيخ البالي والنعيم الزائل » (١) . ولم ير الأفغاني في الوحدة الإسلامية خضوع المسلمين جميعاً لملك واحد ، أو أمير واحد ، وإنما أراد للدول الإسلامية أن تأخذ القرآن دستوراً لها . وأن تلتزم بالشورى والعدل ، فهو يقول : « لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً فإنّ هذا ربّما يكون عسيراً ، ولكنني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ووجهة وحدتهم الدين .. » (٢) .

٣ — بعث الهمة في نفوس المسلمين لدفعهم إلى مقاومة الاحتلال الأجنبي والثورة على الاضطهاد ، وذلك بإعادة الثقة إلى نفوسهم ، بعد أن أصابها الضعف والتخاذل . يقول الأفغاني : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حدّ أن لا أمل بأن يصلحوا ، إلاّ بأن ينشأوا خلقاً جديداً وجيلاً مستأنفاً ، فحبذا لو لم يبق منهم إلاّ كل من هو دون الثانية عشرة من العمر . فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسيّر بهم في طريق السلام » (٣) . ويقول مخاطباً شعوب الهند : « يا أهل الهند . وعزة الحقّ ، وسرّ العدل ، لو كنتم (ذبابا) مع حاميتكم البريطانيين ، ومن استخدمتم من أبنائكم ، فحملتم سلاحاً لنيل استقلالكم ، واستنقاذ ثروتكم ، وهم بمجموعهم لا يتجاوزون عشرات الألوف . لو كنتم أنتم مئات الملايين كما قلت (ذبابا) لكان طينكم يصمّ آذان بريطانيا العظمى ، ويجعل في آذان كبيرهم المستر (غلاستون) قرأ مولو كنتم أنتم مئات الملايين من الهنود وقد مسخكم الله فجعل كلاً منكم سلحفة (سلحفاة) وخضتم البحر ، وأحطتم بجزيرة بريطانيا العظمى ، بحررتموها إلى القعر ، وعدتم إلى هندكم أحراراً وعندما بكى الحاضرون الذين سمعوا كلامه ، وتأثروا به قال : اعلموا أنّ البكاء للنساء ، والسلطان (محمود الغزنوي)

(١) الافغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة : ص ٢٨٢ — ٢٤٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٤٥ .

(٣) لوشروب ، ستودنار : حاضرة العالم الإسلامي ، ج ٢ ، ص ١١٦ ، أوردها علي مطاطة ، في

كتابه الاجتماعات الفكرية عند العرب ، ص ١١٢

ما أثنى إلى الهند باكياً ، بل أثنى شاكاً السلاح . ولا حياة لقوم لا يستقبلون الموت في سبيل الاستقلال بنجر باسم (١) . ويقول أيضاً ، موجهاً الشعوب الإسلامية إلى الاعتماد على الذات : فالبداية لحركة النهوض ، هي الاعتماد على الذات ، وزرع الثقة في النفس ، وإحياء عوامل المقاومة ، وملكات النضال « أنرضى ، وقد كنا نحن المؤمنين ، وقد كانت لنا الكلمة العليا ، أن تضرب علينا الذلة والمسكنة ، وأن يستبدل في ديارنا وأموالنا من لا يذهب مذهبنا ، ولا يرد مشربنا ، ولا يحترم شريعتنا ، ولا يرقب فينا ذمة ، بل أكبر حمة ، أن يسوق علينا جيوش الفناء حتى يخلي منا أوطاننا ، ويستخلف فيها بعدنا أبناء جلدته ، وبالجملة من أمته ؟ » (٢) ويقول أيضاً : إن قوة كل أمة ، كامنة في أفرادها لا يظهرها إلا الاتحاد ، ولا يخفيها إلا التفرق . فمن رام من الأمم استعادة مجدها ، والتخلص ممن أذلها ، فليس غير طريق (الاتحاد) ما يوصل إلى الغاية ، وينقذ من البلاء ، ولا غير حب الموت ما ينجي من الموت ، ونيل المرء إحدى راحتين ، فإما أن يعيش بحريته واستقلاله (سعيداً) وإما أن يموت دونهما (بطلاً شهيداً) (٣) .

٤ — إدخال الإصلاحات إلى الدول الإسلامية في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واتخاذ وسائل الثورة السياسية لتحقيق غايتها ، لاعتماده بأنها أسرع الطرق للوصول إلى ما يبتغيه من تحرير الشعوب الإسلامية من نير المستعمرين . يقول الأفغاني موجهاً كلامه إلى أهل الشرق : « لدى أهل الشرق دواء سريع التأثير في الشفاء ، ولكنه عظيم الخطر ، مفزع للجبناء ، ويقصد (الثورة) هذا النوع من الدواء توارثه الغربيون وعملوا بكل معانيه ، فتسنى لهم به من العظمة والاستطالة ، والحكم بالشرقيين ماتراه محسوساً مشهوراً ، وبين أيدينا ومن خلفنا » (٤)

(١) الخزومي ، محمد : خطرات جمال الدين ، ص ٢٣ - ٢٤ ، والحق يقال ، أن هذا القول مفيد لامة العربية في عصرها الحاضر من أجل تحرير فلسطين .

(٢) الأفغاني ، جمال الدين . الأعمال الكاملة . ص ٢٥ .

(٣) الخزومي ، محمد : الخطرات ، ص ٢٤ - ٢٥ ، راجع الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ٢١ - ٢٢ .

(٤) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٤٥٦ .

ويقول ، موجهاً كلامه إلى الشاه الإيراني ، ناصر الدين :

« إعلم ، يا حضرة الشاه ، إن تاجك وعظمة سلطانك ، وقوائم عرشك سيكونون بالحكم الدستوري أعظم وأنفذ ، وأثبت مما هو الآن . والفلاح والعامل والصانع في المملكة ، يا حضرة الشاه أنفع من عظمتك ومن أمراك واسمح لإخلاصي أن أوديه صريحاً قبل فوات وقته ، لاشك يا عظمة الشاه ، أنك رأيت وقرأت عن أمة استطاعت أن تعيش بدون أن يكون على رأسها ملك . ولكن هل رأيت ملكاً عاش بدون أمة ورعية ؟ » (١) . ويقول أيضاً : « إن إرادة الشعب غير الكره ، غير مسلوب الحرية ، قولاً وعملاً .. هي قانون ذلك الشعب المتبع ، والقانون الذي يجب على كل حاكم أن يكون خادماً له ، أميناً على تنفيذه ، وكل شعب تلعب به الأهواء ويتفرق شيعا وطوائف . وتتحكم في أفرادها محبة الذات ، والأنانية ، فيستجرون اسم الأمة تجاه الفرد المسلط ، ويستزفون ثروة المجموع لإرضاء له ، لينالوا بُلغةً من العيش ... فمثل هذا الشعب يكون كالأنعام السائمة ، أو أضلّ سبيلاً . ومثل هذا الشعب يصدق عليه قاعدة جور ، أوجدها المستبدون وهي القول : (إن مشيئة الملك قانون الملكة) (٢) .

ولقد سار على نهج الأفغاني في هذه الدعوة ، كل من محمد عبده ، ورشيد رضا ، وأديب إسحاق ، وعبد الله النديم ، وسعد زغلول ، ورفيق العظم ، وعبد القادر المغربي ... وغيرهم . والحقيقة ، إن الدعوة ضعفت بعد موت جمال الدين الأفغاني ، وأخذت اتجاهات مختلفة ، فهي بالنسبة للزعيم المصري مصطفى كامل ، مجرد دعم وتأييد للدولة العثمانية ، بينما يرى مصطفى الغلاييني ، إن « اتفاق المسلمين من سوقة وأمراء وأقوال وملوك ، من مشارق الأرض ومغاربها على مايعلي شأنهم ، ويشد أزهرهم ، ويقوي جامعتهم ، ويوسع نطاق العلوم والمعارف بينهم » (٣) .

(١) الخوري ، معجم : الخطرات ، ص ٢١٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣) الغلاييني ، مصطفى : الجامعة الإسلامية ، مقالة في العرفان ، ٢ م ، ج ١ ، ص ٦٤٦ - ٦٤٧ أوردها علي محافظه في كتابه ، اتجاهات الفكر العربي ، ص ١١٧ .

وأصبحت في أذهان آخرين ، دعوة إلى تحقيق وحدة المسلمين الدينية عن طريق توحيد مناهج التعليم في المدارس ، وجعل اللغة العربية إجبارية في التعليم ، باعتبارها لغة القرآن ، وعقد المؤتمرات لدراسة مختلف المشاكل التي تواجه مختلف البلاد الإسلامية .

٢ — اتجاه الرابطة العثمانية

كان العرب ينظرون إلى الدولة العثمانية التابعون إليها على أنها تنبئة للخلافة الإسلامية ، وحلقة متصلة بالتاريخ الإسلامي ومنتمة له . ولذلك تمسك معظم المفكرين العرب في القرن التاسع عشر بالرابطة العثمانية ، ولم يفكروا بالانفصال النهائي أو بالاستقلال عنها حتى بداية القرن العشرين ، نتيجة حركة التتريك التي قامت بها جمعية الاتحاد والترقي التي استولت على السلطة عام ١٩٠٨ .

ولقد كان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، (محمد بن حسن وادي) المعروف (بأبي الهدى الصيادي) . ولقد كان صوفياً رجياً ؛ إذ كانت صوفيته صوفية الكرامات والعجائب ، والتمايم والعزائم. وقد استخدم هذه الصوفية لتخدير المسلمين ودفعهم إلى قبول الخلافة العثمانية ، والخضوع للخلفاء العثمانيين ، الذين أصبحوا أسباده ، وخالقي (شأنه) و (نفوذه) الكبير ، فكان من مصلحته الدفاع عنهم . ومن يقرأ التملق الذي كان يتملقه به الكتاب والشعراء ورجال الدين، يدرك مدى هذا النفوذ .

وقد وردت أهم آرائه السياسية في رسالة صغيرة له هي : (داعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد) مؤلفة من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ، يرى فيها أبو الهدى الصيادي « إنَّ على الإنسان التسليم بإرادة الله . . . والواجب على العبد أن يرضى من سيده ، في كل حال ، وعلى كل حال . . . إنَّ الله اختار في « عالم أمره » النوع الإنساني ، وكرمه على سائر أنواع المخلوقات ، وأرسل له الرسل ، ملوك الهداية لهديته ، وختمهم بـ (أعظم راع وأكرم مرسل) (الرسول محمد) (ص) الذي علّم كثيراً ، وممّا علّم التعاون على البر والتقوى ، وترك الخلاف والزور والبهتان ، بوجوب الانقياد والطاعة لأولي الأمر (طاعة الرعية للراعي) خلفاء

الرسول . ومن هنا جاء الإجماع في (الأمة) على وجوب وجود الإمام ويظهر بعد ذلك كيف انتقلت الخلافة من أبي بكر إلى « إخوانه الأصحاب الأعيان » . (رضوان الله عليهم) وإلى سواهم من العرب ، فإلى العثمانيين ، في النهاية وانتهى الأمر بالسلطان عبد الحميد أفضل بني عثمان ، وإمام سلاطين المسلمين ، وحامي الدين . وفي هذا يقول : وقد اتصل الأمر بمقتضى الرابطة الأصلية المسلسلة من عهد سلطان الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، إلى درة عقد السلسلة العثمانية المبتجلة ، المتصدر فوق سرير النهي والأمر ، القائم بانتصار كلمة الله في السر والجهر ، صاحب الأخلاق الحميدة ، والمناقب الجليلة العديدة ، التقي ، النقي ، الصالح ، المجاهد ، والصابر ، خليفة الحضرة النبوية باتصال العهود والأسانيد ، إمام سلاطين المسلمين ، وحامي الدين ، مولانا السلطان الغازي (عبد الحميد) فبعد الحميد خليفة الرسول متمسك بدينه ، ومدافع عنه . لذلك ، يجب أن يعمل كل مسلم على مساندته ومساعدته (في هذا الجهاد) كل حسب إمكانياته (١) ويطالب (أبو الهدى) بوجوب الطاعة للسلطان ، مستشهداً بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وآراء الصحابة ، ليدعم رأيه في وجوب (طاعة الرعية) للسلطان أو الخليفة يستشهد بالآية القرآنية (وأطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) . ثم يقول : إن الله قرن هنا طاعته وطاعة نبيه بطاعة السلطان ، ويختم بقوله : « وفي هذا السر يكفى عند أهل الحق والإيمان » (٢) . ويستشهد ببعض الأحاديث المروية للرسول (وهي منحولة) مثل (السلطان ظل الله ، من غشه ضل ، ومن نصحه اهتدى) و (من عصى أميري فقد عصاني) و (واسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجدهع) (٣) . ثم يتكلم بعد ذلك عن وجوب طاعة الإمام وعدم الثورة عليه ، ووجوب قتال الفئة التي تثور عليه . وفي هذا يقول : (إن الإمام الكامل ، طاعته واجبة ، وأمره متبع ، وأحكامه وأحكام من والاه نافذة . وقالوا إنه إذا خرج على إمام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وإن كان لهم تأويل مشبه

(١) موسى ، جدير مشبك : الفكر العربي في العصر الحديث ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٤٢ .

(٣) نفسه : ص ١٤٤ .

ومطاع فيهم ، فإنه يباح للإمام قتالهم حتى يفيثوا إلى أمر الله تعالى ، فإذا فاءوا كف عنهم . . .) (١).

ويخص على التمسك (بجمعية الانقياد وساحة الاتحاد) . ويقول هو عن نفسه : إنه قال : (وإن من شذ عن جمعية اتحاد المسلمين في هذه الأوقات مع هجوم الأعداء ، وترادف البليّات ، فهمة مصروقة لإجراء الشر . . . ولا يخلو تخلقه وشنوده عن حب الدنيا وقصد غاية نفسية غرست في سره ، فأراد أن يتسرّها باعتراضات واهية مع العمال والمأمورين وغيرهم ، وادّعى ذلك طلب الخير للمسلمين والنصرة للدين . وإن تلك الدعوى لمي الباطل المحض ، إذ لو كان مخلصاً في دعواه لأبدل الاعتراض بالانقياد والنصيحة ، وأورد أمر نصحه بوسيلة لطيفة مليحة ، وجمع شتات الأذهان على معاونة السلطان والإخوان . . . » (٢) . ووضح أن أبا الهدى يهاجم هنا جمال الدين الأفغاني ومريديه ، ويتهم هؤلاء المعارضين : « بالهوى والجهالة والأفكار الفاسدة والأقاويل الكاذبة . . . ويرى أن من مقتضيات الغيرة الدينية والمروءة الإسلامية نشر علم الانحلال في جميع الممالك والبلاد بالأسباق ، والاتفاق ، على إرضاء الخليفة الأعظم سلطان المسلمين (٣) . تلك هي آراء أبو الهدى الصيادي السياسية . ومنها نلاحظ أنه كان زعيم الاتجاه الرجعي المتمسك بالأوضاع القطاعية والاستسلامية القائمة ، والداعي إلى الخلافة العثمانية ، ودعم الخليفة عبد الحميد بالالتفاف حوله والانقياد إليه ، مع العلم أن أبا الهدى الصيادي كان من المقربين للسلطان ويعمل ضمن حاشيته .

ومن الذين دعوا بهذا التيار ، وبشكل جليّ وواضح كذلك ، مصطفى كامل والحزب الوطني في مصر ، إذ طالب بضرورة التمسك بالرابطة العثمانية والدفاع عن الدولة العثمانية في صراعها مع الدول الأوروبية : « ولاني أضرع إلى الله فاطر السموات والأرض ، من فؤاد مخلص وقلب صادق ، أن يهب الدولة العلية القوة

(١) المصدر السابق : ص ١٤٤ .

(٢) نفسه : ص ١٤٥ .

(٣) نفسه : ص ١٤٥ .

الأبدية والنصر السرمديّ لعيش العثمانيين والمسلمين مدى الدهر في سؤدد ورفعة ، وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها ، وللإسلام إمامه وناصره . جلالة السلاطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي عبد الحميد الثاني» (١) . . . إن من واجب العثمانيين والمسلمين هو الاتحاد في وجه عداوة الانكليز تحت راية السلطان العثماني» (٢) .

وذهب محمد فريد ، خليفة مصطفى كامل في زعامة الحزب الوطني إلى حدّ المغالاة في تمجيد آل عثمان . وجاء في مقدمة كتابه (تاريخ الدولة العلية العثمانية) : على الملك العثماني قد لم من شعث الولايات الإسلامية ، وقطع من تقاطعها مارد على السيطرة الإسلامية كلّ السيطرة الشرقية ، على إثر ذلك قامت قيامة التعصب الديني في الممالك الأوروبية ، واتفقت على اختلافها وتوحدت على تعددها ، وانسابت على الملك العثماني ، وأخذت تحاربه مثنى وثلاث ورباع لتقويض عرشه إلى مهده الأول » (٣) .

وكذلك ذهب الشيخ محمد عبده إلى اعتبار الولاء للدولة العثمانية والمحافظة على كيائها جزءاً من انعقيدة الإسلامية ، وركناً من أركانها : « إن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ، ثلاثة العقائد ، بعد الايمان بالله ورسوله . فإنّها وحدها المحافظة لسلطان الدين ، الكافلة لبقاء حوزته . ، وليس للدين سلطان في سواها ، وإنّا والحمد لله على هذه العقيدة ، عليها نحيا ، وعليها نموت » (٤) . أمّا أحمد عرابي ، فيعتبر الخروج على الدولة العثمانية تدميراً للإسلام ، وخروجاً عن طاعة الله ورسوله . يقول في رسالة أرسلها إلى جرجي زيدان : « لم يخطر ببال الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين

(١) كامل ، مصطفى : المسألة الشرقية ، ص ٢ ، أوردها علي محفوظه ، في كتابه الاتجاهات الفكرية في عصر النهضة ، ص ١١٨ .

(٢) المصدر السابق : أوردها ذ . ل . ليلين ، في كتابه الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث ، ص ٢٠٥ .

(٣) فريد ، محمد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٤ ، أوردها علي محفوظه ، في كتاب الاتجاهات الفكرية منذ العرب ، ص ١٩ .

(٤) عبده ، محمد ، الإيمان الكلية ، ج ٢ ، ص ٧٢ .

كما ذكرتم ولا تأليف دولة عربية كما أرجف المرجفون ، لأنني أرى ذلك ضياعاً للإسلام عن بكرة أبيه ، وخروجاً عن طاعة الله ورسوله (ص) وعلى آله (١) . وفي عام (١٨٥٤) كتب محمد بن اسماعيل الجزائري يشكر فيه الله على نصره للسلطان العثماني في (حرب القرم) ، ويفخر بهذا الحدث الذي تحقق (بالجهاد والتضامن بين المسلمين) . وحدث ردّ الفعل نفسه بالجزائر بعد انتصار العثمانيين على اليونان عام (١٨٩٧) وتوقع الثوار الجزائريون عام (١٨٧١) العون من السلطان العثماني (٢) . وممن سار كذلك في هذا الاتجاه ، سليم تقلا ، مؤسس جريدة الأهرام ، وأحمد فارس الشدياق .

٣ - الاتجاه الوطني الاقليمي

مفهوم الوطنية ، بمعنى حبّ الوطن والولاء له ، مفهوم حديث عند العرب ، جاءهم من الغزو الثقافي الغربي في القرن التاسع عشر ، ولعلّ رفاة رافع الطهطاوي هو أول من اهتم بفكرة الوطن ، وذلك في كتابه : مناهج الألباب ، وقد دعم فكرة الوطن بآيات كريمة ، وأحاديث شريفة ، وأقوال كثيرة للقدماء ، وكتب فيما كتب : « وإرادة التمدّن للوطن لا تنشأ إلاّ عن حبّه من أهل الفطن ، كما رغب فيه الشارع ، وفي الحديث حبّ الوطن من الإيمان ، قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : عمر الله البلاد بحبّ الأوطان ، وقال عليّ : سعادة المرء أن يكون رزقه في بلده . وقال بعض الحكماء : لو لا حبّ الوطن لما عمرت البلاد غير المخصبة ، وقال الأصمعي : دخلت البادية فترلت على بعض الأعراب فقلت له ، أفدني ، فقال : إذا أردت أن تعرف وفاء الرجل ، وحسن عهده ومكارم أخلاقه ، وطهارته مولده فانظر حنينه لأوطانه ، وشوقه إلى إخوانه . ويكفي حبّ الوطن أنّ كراهة

(١) أوردها عليّ محافظة ، في كتابه السابق ص ١٢٠

(٢) سعد الله ، أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية ، ص ٩١ ، أوردها عليّ محافظة المصدر السابق ، ص ١٢١ .

الإجلاء منه مقرونة بكراهة قتل الإنسان نفسه في قوله تعالى « ولو أننا كتبنا عليهم أن يقتلوا أنفسهم أو أخرجوا من دياركم . . . » (١).

ومما يمت إلى الحرية بصلة، فكرة المواطنة التي جرت (رفاة) أن ينبت إليها الأذهان فيقول : « فابن الوطن المتأصل به ، المتجع إليه ، الذي توطن به واتخذته وطناً ينسب إليه تارة اسمه فيقال : المصري ، وإلى الأهل فيقال : أهلي ، أو إلى الوطن فيقال : وطني . ومعنى ذلك أنه يتمتع بحقوق بلده ، وأعظم هذه الحقوق الحرية التامة ، في (الجمعية التأسيسية) ولا يتصف المواطن بوصف الحرية ، إلا إذا كان متقادماً لقانون الوطن وقيماً على إجراءاته . . . فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمناً ، ضمان وطن له التمتع بالحقوق المدنية والتميز بالمزايا البلدية ، فبهذا المعنى هو بلدي ووطني ، يعني أنه معلود عضواً من أعضاء المدينة ، فهو لها بمرتلة أحد أعضاء البدن ، وهذه أعظم المزايا » (٢). ويحدد الطهطاوي واجبات المواطن فيقول : « الوطني المخلص في حب الوطن ، يفدي وطنه بجميع منافع نفسه ، ويخدمه ، يبذل ما يملك ، ويفديه بروحه ، ويدفع عنه كل من تعرض له بضرر . . . ينبغي أن تكون نية أبناء الوطن دائماً متوجهة في حق وطنهم إلى الفضيلة والشرف . . . كما أن الوطن نفسه يحمي عن ابنه جميع ما يضره . . . فما أسعد الإنسان الذي يميل بطبعه لابتعاد الشر عن وطنه ، ولو بإضرار نفسه » (٣). فصفة الوطنية لاستدعي فقط أن يطلب الإنسان حقوقه الواجبة له على الوطن ، بل يجب عليه أيضاً أن يؤدي الحقوق التي للوطن عليه . ووطن الطهطاوي هو مصر ، وولأوه لها ، كما يتضح فيما يلي : « بالجملة فحب الأوطان على عظم الحب ، وكرم الأدب ، أبهى عنوان ، وهو فضيلة جليلة لا يؤدي حق الوفاء بها ، إلا من حاز الشمايل النبيلة ، ولاتعين عليها إلا الهمم العلية ، والعزائم الملوكية التي تقلد أعناق الأمة حليّ المنّة والنعمة ، فتبعثهم على التثبت بالأوطان والتعلق بأذيال الإخوان والحلّان ، ولا سيما إذا كان الموطن منبت

(١) الطهطاوي ، رفاة : الإعمال الكاملة ، ص ٤٣٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٣٤ .

(٣) نفسه : ص ٤٣٤ .

العزّ والسعادة . والقضار والمجد كديار مصر . فهي أعزّ الأوطان لبنيها ، ومستحقّة لبهرها منهم بالسعي لبلوغ أمانيتها بتحسين الأخلاق والآداب من جهتين عظيمتين ، الأولى أنّها أمّ لساكنيها ، وبرّ الوالدين واجب عقلاً وشرعاً على كل إنسان ، والثانية أنّها ودودة بارّة بهم ، ثمرة للخيرات متّجة للمبرّات « (١) . وفكرة الوطن عند الطهطاوي تراقف فكرة الولاء لجماعة المسلمين ، ولا تتعارض معها فيما يبدو . . (جميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن ، يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض ، لما بينهم من الأخوة الوطنية ، فضلاً عن الأخوة الدينية ... » لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه » (٢) .

ويربط الطهطاوي الحرية بضرورة الالتزام نحو الوطن ، لأنّ الإنسان الحرّ هو الإنسان الملتزم نحو وطنه : « فالحرية منطبقة في قلب الإنسان من أصل القطرة ، واقتضت الحكمة الإلهية عدم تحقيره ، وذله ، وكرّمه على جميع من عداه . فينبغي أن يصرف حريته في إكرام وطنه ، وإخوانه ورئيس دولته ، فإذا كان الإنسان يكلّف بنفع وطنه ، فلا بعد تكليف الحكومة له بجهاد الأعداء ، أو إعانة الحكومة على مصارفها من التعدي على حقوقه ، فإنّ هذا من واجباته لوطنه ، حيث أنّ العدوّ الذي يتعدى بالإغارة على بلد من البلاد، يجب على أهلها قتاله، وحيدّه عنها . وما ذاك في الحقيقة ، إلاّ لحماية الحرية ، فمن محاسن حرية الأمة ، أنّها تفرح أيضاً بحرية غيرها من الأمم ، وتتأذى من استعباد أمم الممالك الذين لحرية عندهم » (٣) . وفي هذا نلاحظ نفحة إنسانية في فكر الطهطاوي . فالحرية لجميع الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها ، وأعداء الحرية يجب محاربتهم . وهذا هو عين ما تطالب به الشعوب المناضلة في هذا العصر .

أمّا (أديب اسحق) الذي تأثر في أفكاره السياسية بنظرية (روسو) وخاصة

(١) نفسه : ج٢ ، ص ٤٢٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٢٤ .

(٣) نفسه : ص ٤٧٥ .

كتاب (الميثاق الاجتماعي) (١) . وكذلك في أفكار الثورة الفرنسية كما كان عليه الطهطاوي . باستثناء فكرة الأمة التي لم تسجّم فيها « الأمة » ، بعد كان يحمل أفكار مفكرها ، ونرى في كتاباته تأثراً بالإضافة إلى روسو ، مونتسكيو ، وساي ، ولابروير ، وغيرهم . . . يرى عنه أن فكرة الوطن التي كانت مجاورة لفكرة الجماعة الدينية عند الطهطاوي ، شائعة جداً ، إذ تبدو عند إسحق صافية خالصة بجرّة : « لا بدّ للذي سواة السياسية من وحدة يرجعون إليها » ، « يجمعون عليها ، اجتماع دفاتق الرّمل حجراً صلباً » ، « إنّ الوحد إنّما هو حرّ من سواة السادة لامتناع الخلاف والنزاع فيه . . . الوطن في اللغة محلّ الإنسان مطلقاً ، فهو السّكن بمعنى أن تقول : استوطن القوم هذه الأرض ، وتوطنوها أي اتخذوها سكناً ، وهو عند أهل السياسة مكانك الذي تنسب إليه ، ويحفظ اسمك فيه لا وطن إلا مع الحرية ، وقال (لابروير) : لا وطن في حالة الاسماء ، ولكن مكان مصالح خصوصية ، ومفاخر ذاتية ، ومناصب رسمية . . . وكان عند الوطن عند قدماء الرومانيين المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية . وهذا الحدّ الروماني الأخير لا يتقص حقوقهم : لا وطن إلا مع الحرية ، بل هما سيّان ، فإن الحرية إنّما هي حق القيام بالواجب المعلوم ، فإن لم توجد ، فلا وطن . . . عدم الحقوق والواجبات السياسية ، وإن وجدت فلا بدّ معها من الواجب والحق ، وهما شعار الأوطان التي تفدى بالأموال والأبدان على الأهل والخلائ . . . ويبلغ حبها في النفوس الرّثية مقام الوجد والميمان » (٢) . وإنّ في الوطن من موجبات الحبّ والحرص والغيرة لارثة ، تشبه أن تكون حدوداً : الأول ، إنّ السّكن الذي فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد . والثاني : إنّ مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية ، وهما حسيّان ظاهران ، والثالث : إنّ موضوع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعزّ ، ويسفل ويذلّ وهو معنوي محضاً » (٣) .

(١) إسحق ، أدب : الدراسات السياسية والاجتماعية ، ص ٦٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦٦ .

(٤) نفسه : ص ٦٧ .

أما (محمد عبده) الذي كان بعيداً عن السياسة ، والتي في رأيه (تضهد الفكر أو الدين ، أو العلم . . .) أعوذ بالله من السياسة ، ومن لفظ السياسة ، ومن كل حرف يلفظ من كلمة سياسة ، ومن كل خيال يخطر ببال من السياسة ، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة ، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم أو يجن أو يعقل في السياسة ، ومن ساس ، ويسوس ، ومساءس ومسوس » (١) . فقد انتقل بمعالجة المسألة الوطنية من خلال فكره الإصلاحى المعتدل الذي كان يرحب به المحتل ، لأنه ليس مجرد اعتدال ، وإنما هودعوى لهجران العمل السياسى ، والاستعاضة عنه بالعمل التربوي ، وتعليق الآمال على التحرر بواسطة من الاحتلال ولو بعد قرون ، الأمر الذي جعل أفكاره مَرْضِيَّةً للمستعمرين ، وخاصة الإنكليز . وقد شجّع هؤلاء الناس أن يحدوا حذوه ، وكان طبيعياً أن يعمل محمد عبده ، على استغلال رضاهم هذا ، والاستفادة منه في استخدام سلطتهم وسلطانهم ، في أعماله الإصلاحية ، في التربية والتعلم ، وإصلاح المؤسسات الفكرية التي يريد لها التطور والإصلاح . الأمر الذي أوجد لقاء بين محمد عبده ومدرسته ، من جهة ، وبين سلطات الاحتلال ، وفي مثل هذه الحالة وذلك الشيء الحقيقي كان المحتل أكثر ذكاء وأبعد نظراً من محمد عبده ومدرسته ، فيما يتعلق بهذه الأمور ، فالذي حدث أن الاستعمار كان يظهر له الرضى والسرور والتشجيع ، في الوقت الذي يتركون فيه مشاريعه ومحاولاته كي تختصر وتجهض بواسطة القوى الرجعية التقليدية ، مما أكسب الاستعمار من خلال مواقف محمد عبده الكثير (٢) . ولاشك أن خطأه كان في الآمال التي علقها على الاحتلال للاستفادة منه ، واعتقاده أن الإصلاح بواسطة التربية ، بديل عن العمل السياسى المباشر ضد سلطة الاحتلال ، فإن التحرر الفكرى والاقتصادى جميعها وجوه متعددة لعملة واحدة ، ولا بد لأي حركة سياسية ناجحة تتصدى لمستعمر يحتل بلادها ، من أن تخوض صراعها ضد هذا على كل الجهات التي تكون جميعاً ميداناً واحداً لهذا النضال .

(١) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٢) المصدر السابق : ج ١ ، ص ٤٨ - ٨٠ - ٨١

ومحمد عبده الذي تأثر بأفكار روسو^(١). يرى أن الحياة السياسية توجب للوطني أن يكون حراً في رأيه ، متصرفاً في شأنه إلى حد لا يضر بالهيئة المجتمعة ، ولا يمس شأن سواه ، فهذه الحرية تقتضي العلم بالمصلحة العمومية والحدود الشخصية ، وهو ما يعبر عنه بالأدب السياسي ، ووجه الضرورة في معرفة هذا الأدب ، أن المرء إذا عرف مصلحة قومه ، سعى فـ...ا يوجب لها البقاء والنماء ، وإذا رأى حدود إخوانه أقام لنفسه حداً لا يتعداه ، ونحو ذلك لا يتخطاه ... وإذا ما جهل ذلك فإنه لا يأمن حينئذ أن يظهر بما يتنافى تلك المصلحة ، ويفسد هذه الحدود ، فتكون حريته ضرراً بأوطانه ، ووبالاً على إخوانه^(٢) ويتبين محمد عبده هذا التعريف بالوطن من كل هذه الوجوه . فهو سكنه الذي يأكل فيه هنيئاً ، ويشرب مريضاً ، ويبيت في الأهل ، أميناً وهو مقامه الذي ينسب إليه ولا يجد في النسبة عاراً ، ولا يخاف تعبيراً . وهو الآن موضع حقوقه ، وواجباته التي حصلت له بما أوضحناه من دخوله في دور الحياة السياسية . . . ولقد كان بعض الناس يحاولون خلع الشعار الوطني عن ذوي الحقوق والواجبات في مصر ، وإلباسهم جميعاً لباس الجهالة والذل ، ولكن أبت الحوادث إلا أن تثبت لنا وجوداً وطنياً ورأياً عمومياً ولو كره المبطلون^(٣) .

وبعد هذا التمهيد الفكري ، جاء مصطفى كامل لينشر الفكرة الوطنية في مصر ، ويبنى شباها . ولقد كان ملقّباً برسول الفكرة الوطنية المصرية حيث كسبت لعقيدته ولحزبه أغلبية الموظفين ، وأعياناً مثقفين ، وإجمال الطلبة والعمال . . . ولقد حدّد البطل الأعلى للأمة ، وشجّع الجماهير على السعي إلى ذلك المثل الأعلى^(٤) . والوطنية عنده ، أشرف الروابط للأفراد ، والأساس المتين الذي تبنى عليه الدول القوية والممالك الشاغرة . وقد عمل على إشعار كل فرد أنه شريك في الوطن ومسؤول عن أحواله . قال مخاطباً الطلاب : « إنكم إذا خرجتم من المدارس ودخلتم صفوف

(١) المصدر السابق : ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٢) نفسه : ص ٢٣٨ .

(٣) نفسه : ص ٢٣٩ .

(٤) صروف : الجهاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ٩٩ .

الرجال ، وشرع أحدكم في عمل من الأعمال . سمع لاحالة من قوم غايتهم تشييد الممم وإقعاد العزائم : من أنت حتى تعمل هذا العمل ؟ وإذا كان الأغنياء والكبراء لم يقدموا عليه ، فكيف تقدم أنت عليه ؟ وهو قول فاسد ، لأنّ الوطنية لا تميز فيها بين الصغير والكبير ، والفني والفقير ، بل كلنا سواء أمام مصر ، وكل واحد منا مسؤول عن مصائبها ، مطالب بخدمتها ، وإعلان قدرها . . . كل مصري مسؤول عن حالة مصر ، ولكل مصري الحق في خدمتها ، بل عليه واجب إنقاذها وإعلاء شأنها ، وجميع المصريين أمام مصر سواء (١) .

والوطن عند مصطفى كامل ، هو وادي النيل . هو مصر ، في منطلق إقليمي ما في ذلك شك ، وبهذا نجد أن الفكر السيامي العربي ، وفي مصر بشكل خاص بدأ يخرج من جوّ العاطفة الدينية والولاء للجامعة العثمانية ، وتقدم نحو فهم الوطنية الاقليمية ، وتعايشت الفكرتان الدينية والوطنية زمناً جدياً إلى جنب ، ثم قويت الفكرة الوطنية قبيل الحرب العالمية الأولى ، فقد كتب لطفي السيد ليحسم الموقف قائلاً : «مصريتنا تقضي علينا أن يكون وطننا هو قبيلتنا ، لانوجّه شطر غيره . ويسرنا أن هذه الحقيقة شائعة في الأكرية المصرية ، لأن هذا الشيوع سيوشك أن يعم جميع المصريين من غير استثناء» (٢) . وهذا الوطن في نظر لطفي السيد ، قائم على عصبية جنسية . فهو وطن قومي مصريّ ، فهو يدعو إلى إتماء روابط (الجنسية المصرية) فيقول : «إن العمل على هذه النظرية ليس جديداً في مصر . فإن محمد علي باشا الكبير كانت أقواله المأثورة ، وأعماله المشهورة ، تدلّ بجلتها على أنه يلحظ فيها تطبيق النظرية القومية المصرية . . . كل ذلك يبيّن بأن القومية المصرية ستأثر في عهد قريب بقلوب المصريين . ولا يكون منهم إلاّ من يرى من الشرف العظيم الانتساب إلى هذا الوطن المحبوب» (٣) . ولم يقتصر هذا الاتجاه الاقليمي أو الوطني على مصر ، بل عرفته الجزائر ، بعد أن وقعت تحت الاحتلال الفرنسي . وكان رائد هذا الاتجاه حمدان خوجة ، زعيم أول حركة مقاومة شعبية جزائرية ضد فرنسا ،

(١) المصدر السابق : ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) نفسه : ص ١٠٠ .

(٣) نفسه : ص ١٠٢ .

بالاستسلام . فالوطنية في رأي خوجة : (عاطفة شهامة تحركت عندما أصبحت الجزائر) تشتهر بالاستعداد من طرف أمة أجنبية . وقد رفض خوجة فكرة الدمج الفرنسية ، وأثبت أنّ الكيان الجزائري يختلف عن الكيان الفرنسي في الدين واللغة والعادات والتقاليد ، وخرج من ذلك كله في أن الجزائر بلاد لها حق الوجود حرة مستقلة ، بوسائل ديمقراطية مستمدة من الإسلام والليبرالية الفرنسية^(١) . ويذهب أبو القاسم سعد الله إلى القول : « إن حمدان خوجة أول جزائري عربي مسلم آمن بالمفهوم الحديث للوطنية »^(٢) .

وإذا كان هذا التيار الاقليمي قد جرى في وادي النيل والجزائر ، فهناك تيار أقوى كان يجري في البلدان العربية الواقعة في غرب آسيا ، عبّر عنه عبد الحميد الزهراوي لأحد محرري جريدة (الطان) في (حزيران ١٩١٣) « فنحن لانتمسك بالوحدة السياسية لئجل الرابطة الدينية ، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوي يرتقي فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه ، وأملًا بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة في أمورها ، والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا ، إذا هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرّون على طلبه . أمّا هي إذا ظلت بعيدة عن ذلك فإني أصرّح لك كما صرّحت في القاهرة ، بأن خطتنا معها تتغيّر حيثئذ تمام التغيّر »^(٣) .

وتعريف الوطن عند الزهراوي هو « الجامعة ، سواء جمعنا الدور المجاورة ، أم الألسنة المتفقة ، أم الضمائر المتحدة ، أم المصالح المتقاربة »^(٤) . والمذهب الوطني ، هو المذهب الواحد ، بغض النظر عن الاختلافات الدينية « وينسى الناس أنّ وطننا مؤلف من أقوام دياناتهم متخالفة ، وأنه ليس من الحكمة ، ولا من اللباة

(١) محطّات ، علي : الانجلاء الفكرية عند العرب ، ص ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢٩ .

(٣) كوثاني ، وجيه : وثائق المؤتمر العربي الأول ، ١٩١٢ ، دار الصحافة للطباعة والنشر . ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٧ .

(٤) الزهراوي ، عبد الحميد : الازدراك الكبري ، ص ٢٥٤ .

الفرع إلى الثغرة الدينية ، مع معرفتنا باختلاف التّعرّات كلما عصفت على الوطن عاصفة أوروبية «(١).

والمؤتمر العربي الأوّل الذي عقد في باريس في حزيران ١٩١٣ وترأسه عبد الحميد الزهراوي ، كان كما كتب محمد رشيد رضا : « حجة على أنّ في العرب عقلاء يعرفون مصلحة أمّتهم ودولتهم ، وكان مذكراً الأمة العربية في جميع الأقطار بأن لها وجوداً قومياً ، وإنّ لها حقوقاً سياسية وأدبية واقتصادية ، وإنّ لها مهضومة الحقوق عند دولتها «(٢). وكان المؤتمر يستهدف أوّل ما يستهدف الاعتراف بحياة العرب الوطنية ، بغض النظر عن القضايا الدينية . يقول الزهراوي في تصريحه لمنسوب جريدة (الطان) التي سبق ذكرها : « يهمني أن أصرّح لك قبل كل شيء ، بأن هذا المؤتمر ليس له صفة دينية ، وكلّ أعماله تنحصر في الدائرة المحدّدة له عن البحث في شؤوننا الاجتماعية والسياسية . ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً ، وعلى كلّ ، فإنّ فكرة الاتحاد بين المسلمين والمسيحيين قد ولدت وأبدتها حوادث بيروت الأخيرة . وهي التي ولدت فكرة عقد هذا المؤتمر ، ذلك من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن العرب العثمانيين المقيمين في الولايات العربية العثمانية هم الذين يعقلون هذا المؤتمر ، وهو لا يهتمّ في الحاضر ، ولا في المستقبل بشيء ، ما ليس

(١) المصدر السابق : ص ١٨٩ .

(٢) كولاني ، وجه : المؤتمر العربي الأوّل ١٩١٣ ، ص ١٩ ، أما فكرة المؤتمر فقد كان وراءها كل من عبد الفتحي الريسي من بيروت ، وعوني عبد الهادي من نابلس ، ومحمد المحمصاني من يبرود ، وجميل مردم بيك من دمشق ، وتوفيق فائد من بيروت ، وقد اشترك في هذا المؤتمر من خلال دعواته الموجهة إلى الأمة العربية كل من السيد عبد الحميد الزهراوي ، من سوريا ، وإسكندر بيك عمون ، من مصر ، وسليم طي سلام ، وأحمد مختار بيهم ، وخليل زينية ، وأحمد حسن طيارة ، والبير سمرق ، من لبنان ، وتوفيق السويدي وسليمان عنبر ، من العراق ، ومحمد حيدر ، وإبراهيم حيدر ، من لبنان كذلك ، ونجيب دياب ، ونعوم مكرزل ، والياس مقصود من الجالية العربية في أمريكا ، وعباس افتندي بجاتي ، من الجالية العربية في المكسيك ، وشكري فاقم ، وعبد الفتحي عريسي ، ونعبرة المظان ، وعوني عبد الهادي ، وشارل تبالس ، وخير الله خير الله وجميل مردم بيك ومحمد المحمصاني من الجالية العربية في بريس ، وعبد الكريم الخليل من الجالية العربية في القسطنطينية ، راجع المصدر السابق ، ص ١٤ .

لد علاقة بالولايات المشار إليها ، وحسب المؤتمر مالمديه من شؤون هذه الولايات كثير عددهم ، وقد أحبوا أن يوفدوا عنهم أعضاء يمثلونهم في المؤتمر . ومن هؤلاء ممثلو جالية القطر المصري ، وأمريكا ، والأستانة ، وباريس . . . ومن أين أتوا لا يمثلون إلا رأي العرب العثمانيين » .

ولقد جرى الحديث في المؤتمر عن وجود (الترك العثماني) و (العرب العثماني) ووجوب إشراك الفريقين بسياسة البلاد وتنظيم الحكم خارج العاصمة على أساس فكرة « الأمة العربية » قد بدأت تأخذ سبيلها إلى عقول الطبقة المستنيرة من العرب وإلى قلوبهم أيضاً . فعبد الغني العريسي يطالب . بأن يكون للعرب « حق جماعة وحق شعب وحق أمة . . . فنحن عرب قبل كل صفة سياسية ، حافظنا على خصائصنا وميزاتنا ، وذاتنا منذ قرون عديدة ، رغم مما كان يتبنا من حكومة الأستانة من أنواع الإدارات ، كالامتصاص السيامي ، أو التسخير الاستعماري أو الذوبان العنصري . . . آليتنا على أنفسنا أن نحافظ في هذه المملكة على مكانتنا ، على جنسيتنا ، على مساواتنا ، فلا أرض بعد اليوم تستعمر ، ولا أمة تسخر ، فإنما نحن الرعاة لا الرعية . . . وقصارى القول ، إننا نعتبر حكومات الأستانة غير مستوفية الشروط والأركان ، من جهة العدل ، مادام حقنا غير محفوظ ، لأن الحكومات في نظر ، إعلان حقوق الإنسان لا تكون مشروعة إلا إذا احترمت حق الأفراد ، فمن باب أولى حق الجماعات ، وحق الشعوب . . . وإننا نطلب هذا الحق كشركاء في هذه الدولة ، شركاء في القوة الإجرائية والتشريعية ، والإدارات العامة ، في أموال المصارف ، وأموال نافعة ، وأموال الأوقاف ، حرية الاجتماع ، حرية الصحافة . . . » ولا ينسى العريسي أن يحدد طريق الوصول إلى هذه الحقوق باستخدام كافة الوسائل الشرعية ، « وأي يوم تسعى حكومة الأستانة وراء إخفات هذه الأصوات بالقوة والقهر ، فإننا نتخذ طريقة تفشل معها أثرة رجال الحكومة ، فليفكروا قليلاً ، فإن النبي محمد عليه الصلاة والسلام ، لم يخضع العرب بضغظ ولا قوة ، وإنما استطاع استمالتهم بمعقول القرآن ، وتحقيق مبدأ العدل والمساواة والإخاء . . . » (١) . ورغم أهمية

(١) المصدر السابق : ص ٤٢ - ٤٥ .

هذا المؤتمر في ترسيخ فكرة الأمة العربية . فإننا نجد أن المؤتمرين لم يكونوا قد قطعوا الأمل نهائياً من استجابة الحكام الأتراك لمطالبهم العربية ، فكانوا حريصين وهم يعلنون وجود (الأمة العربية) ويتحدثون (باسم الأمة العربية) على نبذ كل حركة من شأنها انفصام العرى بينها وبين الدولة العثمانية ، واستمر هذا الازدواج في الاجتهاد السياسي الذي إلى أن أعلن الشريف حسين الثورة العربية الكبرى على الدولة العثمانية .

٥ — اتجاه القومية العربية

إن فكرة القومية العربية ، وثيقة الصلة بفكرة الأمة العربية . ومن فكرة الوطنية تقدم العقل العربي ، إلى فكرة القومية العربية . وعند البحث في تعريف الوطن أضطر إلى اتخاذ القومية أساساً له . ولقد « انصبّ اهتمام المفكرين العرب في الجمعيات السرية » (١) . وفي المؤتمرات العربية قبل الحرب العالمية الأولى ، انصبّ الاهتمام على معنى الأمة العربية . وبين الحربين ، أخذت فكرة الوطن العربي الكبير تسيطر على سائر الأوطان الإقليمية أو القطرية ، التي كانت سائدة قبل هذه الحرب . فال مؤتمر الأول للطلاب العرب المنعقد في بروكسل في كانون الأول عام ١٩٣٨ يقرر : « إن الوطن العربي هو البلاد التي سكنتها وتسكنها أكرية عربية في آسيا وأفريقيا . وهو بهذا الشكل كل لا يقبل التجزئة ولا التقسيم ، وميراث مقدس لا يمكن التفريط في شبر منه . . . والعرب ، من كانوا عرباً في لغتهم وثقافتهم وولائهم » والمقصود

(١) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في أئمة عام ، ص ١٠٥ ، الدراسة لأديب لصود ، من هذه الجمعيات التي تشكلت في الفترة الواقعة بين ١٠ تموز ١٩٠٨ موعد إعلان الدستور العثماني ، وإيام الحرب العالمية الأولى ، جمعية الأخاء العرب العثماني ، الجمعية القحطانية ، المنتدى الأدبي ، جمعية الجامعة العربية ، الكتلة التجارية العربية ، جمعية العربية الفتاة ، حزب اللامركزية العثماني ، جمعية العهد ، جمعية المدام الأخضر ، الجمعية الإصلاحية البيروية ، جمعية البصرة الإصلاحية ، أخيراً المؤتمر العربي الأول . ولقد كانت كل هذه الجمعيات تشكل مناخاً ملائماً لاستيقاظ وتطوير فكرة القومية العربية ، وضرورة الانفصال عن التركة ، وتحقيق حرية واستقلال العرب . كما كانت هذه الجمعيات موزعة في إطار عربية متعددة .

بالولاء الشعور القومي ، فهم العرب . والعربي هو الفرد المنتمي إلى الأمة المكوّنة من هؤلاء .

ولقد بدأت اليقظة القومية عند العرب مع بداية النهضة الفكرية العامة . ومنذ عام (١٨٧٠) تساءل سليم البستاني ، هل يصطلح العرب ؟ هل يردّ الزمان إليهم الاتحاد ؟ هل يقيم لهم الدهر عزاً ؟ هل يكتلّل تاج النجاح جباههم ؟ هل يطلع في شرقهم بدر العلم ؟ هل تنير شمس التمدّن سهولهم ؟ . . . وأجاب عن ذلك كله بقوله : « إن من تصفّح صفحات التاريخ ، وأمعن النظر في تقلّبات الزمان ، وتمكّن من معرفة أحوال الشعوب والدول ، وبحث في أسباب ارتفاعها ، وهبوطها . . . وتأس ما يأتي على مافات ، يجب قائلاً : إنّه لا بدّ من أن يرجع بنا الزمان إلى الأفق الذي حجبته عنا غيوم السياسة ، ودفعته عنه صواعق القوة والانشقاق .

ولقد « تأسست مجموعة من الجمعيات السريّة العربيّة (١) في الوطن العربي في عهد التسلط الحميدي ، لمقاومة الاستبداد ، حيث بدأت الفكرة القومية تأخذ أبعادها في الظهور . وقد انضمّ الكثير من المفكرين العرب لهذه الجمعيات ، ممّن كان لهم الفضل في إذكاء الروح القومية عند العرب ، ومنهم : فارس ، ويعقوب صروف ، وإبراهيم اليازجي والشيخ طاهر الجزائري ، وجمال الدين القاسمي ، ورفيق العظم ، ومحمد كرد علي ، وفارس الخوري ، وعبد الحميد الزهراوي ، وشكري العسلي ، وعبد الوهاب الانكليزي ، وعبد الرحمن الشهبندر ، وسليم الجزائري . . . وغيرهم (٢) . وإذا كانت الحرية الأدبية في سوريا قد ألقت بلبوراً قومية ، ونشرت أفكاراً قومية في الأرض العربية ، فإن الحركة السلفية في الإسلام المجدّدة مع الأفغاني وعبد ورشيد رضا ، قد وجهت الأنظار إلى دور العرب في الاسلام ، وعظمت العرب حين عظمت الإسلام العربي . فالرجوع إلى السلف الصالح يعني الرجوع إلى الرسول العربي وصحابته ، وإلى مسلمي العصور الأولى

(١) البستاني ، سليم : الجنان ، السنة الأولى ، ج ١ ، آذار ١٨٧٠ ، ص ١٢٩ ، اورد بها طي محافله في كتابه الاتجاهات الفكرية ، ص ١٢٩ .

(٢) محافله ، طي : الاتجاهات الفكرية عند العرب ، ص ١٢٢ .

عندما كان الإسلام في حالته الصّافية ، والخلافة العربية في أوجها ، ورافق هذه الحركة الاهتمام باللغة العربية ، وقد تمتّ جمال الدين الأفغاني أن يستعرب الأتراك ، وأن يقبلوا اللسان العربي ، وتأثّر إذ رآهم يرتكبون خطأ فادحاً « وهو جريهم وراء تزيك العرب واستبدال اللسان العربي ، لسان الدين الطاهر ، والأدب الباهر ، وديوان الفضائل والمفاخر ، باللسان التركي ... ويمضي الأفغاني بقوله في عرض قدّمه للسلطان عبد الحميد داعياً إلى تعريب الدولة العثمانية ، والانتقال بعاصمتها من أوروبا إلى الأرض العربية ، وإلى (بغداد) بالذات لأن القاهرة كانت يومئذ تحت الاحتلال الإنكليزي ، . . . إذا فكرت بتزيك العرب ، وما أسفّها سياسة ، وأسخطه من رأي ، إنها لو تعرّضت لانقضاء من بين الأمتين التّعرة القومية ، وزال داعي التنفّر والانقسام ، وصارت أمة عربية ، بكل ما في اللسان من معنى ، وفي الدين الإسلامي من عدل ، ومن سيرة أفاضل العرب من أخلاق وفي مكارمهم من عادات ، لو أنصف الأتراك أنفسهم ، واستعربوا ، واتخذوا بغداد عاصمة ، فمن كان من دول الأرض أغنى منهم مملكة ؟ أو أعزّ جانباً ، أو أمتع قوة . . . ثم كيف يعقل تزيك العرب ، وقد تبارت الأعاجم في الاستعراب وتسابقت ، وكان اللسان العربي لغير المسلمين ، ولم يزل ، من أعزّ الجامعات وأكبر المخاطر . فالأمة العربية هي (عرب) قبل كلّ دين ومذهب» (١) . وقد أفقّى محمد رشيد رضا في المنار بوجوب تعلّم اللغة العربية على كلّ مسلم « وجميع المجتهدين والقائلين بوجوب الاجتهاد في الدين يجزمون بوجوب معرفة اللغة العربية لأن الاجتهاد يتوقف على ذلك كما هو مصرح به في كتب الأصول» (٢) . ومن الذين دعوا للدولة عربية مستقلة نجيب عازوري ، وأن يكون في هذه الدولة أو الامبراطورية كما سمّاها ، حرية المذاهب ، ومساواة المواطنين كافة أمام السلطان . ولتحقيق ذلك دعا إلى فصل السلطة الزمنية عن السلطة الدينية ، (٣) وعلى صفحات المنار نشر عبد الرحمن الكواكبي كتابه

(١) الأفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، ص ٢٢٤ - ٢٣٧ .

(٢) رضا ، محمد رشيد : المنار ، ج ١٢ ، ص ٩٠٦ - ٩٠٧ ، أوردها فؤاد صروف في كتابه الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٠٨ .

(٣) عازوري ، نجيب : بقعة الامة العربية ، تعريب د . أحمد بوطهم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٦ .

(أمّ القرى) وقال صراحة « بخلافة عربية مركزها الجزيرة العربية » (١) . ونتيجة البحث وجدت في أمّ القرى « أن لجزيرة العرب ولأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية مجموعة خصائص ، فهي مشرق النور الإسلامي وفيها الكعبة المعظمة ، والمسجد النبوي ، وأنها أنسب المواقع لأن تكون مركزاً للسياسة الدينية ، وأنها أسلم الأقاليم من الأخطا الجنسية وأدياراً ، ومذاهب ، وأنها أفضل الأراضي لأن تكون ديار أحرار لبعدها عن الطامعين والمزاحمين » (٢) .

ومن واقع تحليل كتاب الكواكبي ، يتضح أنّ نشأة الفكرة القومية ارتبطت بالمنطق العرقي . وكان ذهن الكواكبي ينصرف بخصوص المعنى العرقي إلى أخلاقيات العرب ، وعاداتهم وحياتهم وأن هذه الأخلاقيات تميزهم بحدّة عن العنصر التركي ، وتكون أساساً قوياً لوحدهم ، وتجمعهم في هوية سياسية واحدة ، ومن الصحيح أنّه ضمن في حججه قدرة العرب على حفظ جنسهم ، أي تقاوة الجنس والدم ، ولكن هذا كان واحداً من عشرات العناصر التي اعتمد عليها الكواكبي في فكره . يقول في كتابه أمّ القرى : « عرب الجزيرة العربية أقدم الأمم مدنيّة بدليل سعة

(١) اليامي ، عبد الكريم : دراسة له وودت في كتاب نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة اشرف على اخراج هذا الكتاب ، هيئة الدراسات العربية في الجامعة الامريكية ، بيروت ١٩٦٥ ص ٦٤٦ ، ويذكر على لسان ساطع الحمري . ان التيارات السياسية في ذلك العهد من النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت في البلاد العربية قوى ثنياً خشياً وبرز وتشتد رغم السيطرة والقمع .

هذه الاداء والتزامات السياسية التي ظهرت قبل اعلان الحكم الدستوري تنموي في خمسة تيارات هي :

أ - السعي لاقامة خلافة عربية تقوم مقام الخلافة العثمانية لأن العرب أصبحوا ينظرون الى الخلافة العثمانية على انها بقتضية وقداهتصمت حقوق العرب .

ب - المطالبة باصلاحات خاصة بالامة العربية .

ج - الاشتراك مع احرار الاتراك للمطالبة باصلاحات عامة تشمل جميع الولايات العثمانية وتغير في الوقت نفسه الولايات العربية .

د - الدعوة الى انفصال البلاد العربية عن السلطة العثمانية لتأسيس دولة عربية مستقلة .

هـ - طلب الحماية من دولة اوروبية ، راجع نفس المصدر ، ص ٦٤٥ .

(٢) صروف ، غزاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١١١ .

لغتهم وسمو حكمتهم وأدياتهم . عرب الجزيرة أقدر المسلمين على تحمل كشف المعيشة في سبيل مقاصدهم ، وأنشطهم على التغرب والسياحات وذلك لبعدهم عن الشرق المذل لأهله . . . عرب الجزيرة أحفظ الأقوام على جنسيتهم وعاداتهم فهم يخاطبون ولا يختلطون « . . . عرب الجزيرة أحرص الأمم على الحرية والاستقلال وإباء الضيم . . . العرب عموماً ، لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف ، ومصونة بالقرآن الكريم من أن تموت » (١). ويقول أيضاً : « أليس مطلق العربي أخف استحقاراً لأخيه من الغربي »؟ (٢).

ولقد ربط الكواكبي بين الأسس النابعة من وجود العرب ، كجماعة لها لغتها وتاريخها وأخلاقيتها المشتركة ، وبين المضمون السياسي التحرري الذي يجب أن تتحلى به الدولة التي ستجمعهم ، أو الحقوق السياسية التي يجب أن تتوفر لهم عموماً ، بينما هو يتحدث عن (الأمة) بنفس المضمون الحديث والسائد في التقاليد الليبرالية . ففي كتابه « طبائع الاستبداد » يتساءل ماهي الأمة ، أي الشعب « هل هي ركام مخلوقات نامية ؟ أم جمعية عبيد لملك متغلب . أم هي جمع بينهم روابط جنسهم ووطن ، وحقوق مشتركة » (٣). ولقد انتقد السياسات التي اتبعتها الأتراك ، بل رأي فيهم قوماً ظلمة يترع حكامهم دائماً إلى التسلط والاستبداد ، لا يطمحون إلى التطور والتجدد المادي والفكري ، وانتهى إلى أن تطلعات العرب نحو التحرير والاستقلال لا تستقيم مع طبائع قوم يحكمونهم بلغة الاستبداد والتخلف ، ويستشهد بشعر المتنبي ليطبق فكرته على علاقة العرب بالأتراك وهو قوله : « إنما الناس بالملوك ، وهل يفلح عرب ملوكهم عجم »؟ (٤) . ومن ناحية أخرى شدد الكواكبي من عدائه للعنصر التركي : « أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولاخليفة ، وتركوا الدين تعبت به الأهواء ولا مرجع وتركوا المسلمين صمماً بكماً عمياً ولا مرشد . . ؟ وقال : إنهم احتقروا العرب فكانوا يطلقون على عرب الحجاز « دينلجي عرب »

(١) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤١٨ .

(٣) نفسه : ص ٤٢٩ .

(٤) نفسه : ص ٢٥٧ .

أي عرب الشحاذين ، وأطلقوا على المصريين (كور فلاح) بمعنى الفلاحين الأجلاف ..
وتعبيرهم بلفظ عرب عن الرقيق وعن كل حيوان أسود ، وترتب على هذا اشتداد
روح البغضاء بينهم وبين العرب ، حتى أن العرب كانوا يقابلونهم بنفس روح
الانتقاد ، وب نفس الأسلوب (١).

ويلاحظ أن الكواكبي لم يناهض العثمانيين ككل . وإنما العنصر المغولي التركي
منهم ، الذي لم يتعرب ، والذي كان دائماً الاستعلاء على العنصر العربي « إني
أحب العثمانيين للطف شمائلهم ، وبقظة الشعائر الدينية ، ولكن النصيحة للدين
تستلزم قول الحق ، وعندني أن حضرات آل عثمان أنفسهم ، إذا تدبروا الأمر لا يجدون
وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قريشي » (٢)
وعندما انعقد المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ بباريس ، عبر بعض الأعضاء عن قوة
العامل العرقي بمعنى الدم والجنس ، يقول عبد الغني العريسي ، أحد أعضاء المؤتمر :
« أيها العصبية الطيبة والملا الصالح ... نعمن بالأمر ، طبنم عنصراً ، هل للعرب حق
جماعة ؟ إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت ،
على رأي علماء الألمان ، وحدة اللغة ، وحدة العنصر ، وعلى رأي علماء الطليان
وحدة التاريخ ، ووحدة العادات ، وعلى مذهب ساسة الفرنسيين ، وحدة المطبخ
السياسي . فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة ، علمنا أن العرب تجمعهم
وحدة لغة ووحدة عنصر ووحدة تاريخ ، ووحدة عادات ، ووحدة مطبخ سياسي .
فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي كل علماء السياسة ذون
استثناء ، حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة ... » (٣).

هكذا وجدت فكرة الأمة العربية (القومية العربية) مناخها المناسب في مطلع
القرن العشرين ، فقد أخذت تحتل المكانة الأولى ، وجاءت ثورة العرب على الترك

(١) المصدر السابق : ص ٢٥٩ .

(٢) نفسه : ص ٢١٥ .

(٣) كوثرائي ، وجيه : وثائق المؤتمر العربي الأول ، ١٩١٣ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

سنة ١٩١٦ معلنّة أنّ العرب ، وأكثريّتهم مسلمون ، قد اختاروا القومية قاعدة لتنظيم حياتهم السياسية . وأصدر الشريف حسين بياناً ، وصف بأنّه بيان عربيّ الروح والمقصد ، إسلاميّ الملامح والتعابير ، ومن مآخذ الشريف حسين على الأتراك كما وردت في هذا البيان ، أنّهم (مزقوا شمل الأمة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة ، فأوقعوا بينها وبين العنصر الذي أرادوا تسويده عليها وإدغامها فيه العداوة والبغضاء ، وخصّصوا العرب ولغتهم بالاضطهاد وحاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية . ، بإبطائها من المدارس ومنعها من الدواوين والمحاكم ولا ينفى أنّ قتل اللغة العربية ، قتل للإسلام نفسه . فالإسلام في الحقيقة دين عربيّ بمعنى أنّ كتابه أنزل باللغة العربية ، وجعل متعبداً بتلاوته وتدييره وفهمه لا بمعنى أنّه خاص بالعرب ، فمن المعلوم من الدين بالضرورة أنّه عام لجميع الأمم كذلك يسجّل الشريف حسين على الاتحاديين ، أنّهم قتلوا كبراء نوابغ رجال النهضة العربية ، وأنهم يريدون أن يفعلوا في الحجاز ما فعلوا في سورية والعراق ، ليتمّ لهم القضاء على الأمة العربية في عقر دارها وموطن منعها وعزّها وفخارها ويضيف : كان لنا دولة عزيزة قوية ، أفضلها دول أسلافنا العربية ، وقد ورثتها هذه الدولة العثمانية ، فكنا نحن العرب أحرص الناس على حياتها ، على كونها هي التي خذلت اللغة العربية ، وانتحلت لنفسها منصب الخلافة ، دون الدول التركية والكردية قبلها ويعتمد في آخر البيان على الحديث الشريف الذي أضافت إليه المناسبة خطورة خاصة : «إذا ذلّت العرب ذلّ الإسلام» ثم اختتم البيان بقوله : وصارت المصلحة الإسلامية والعربية (وهما متلازمان) في مقاومة هذه الفئة الباغية» (١). وبهذا الكلام ، وبثورة الشريف حسين ارتاح العرب من العنصر التركي الاستعماري إلى غير رجعة ، وبدأت مرحلة جديدة من النضال ضد المستعمر الأوروبي .

ولقد دخلت الحركة العربية القومية ، في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ،

(١) صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة عام ، ص ١١٦ .

وفي بداية العشرينات ، مرحلة جديدة من الناحية السياسية والاجتماعية . فقد انتهت الحرب بنجية أمل كبيرة عند القوميين العرب . فلم تتحقق الأماني القومية التي طالبوا بها في أعقاب المؤتمر العربي الأول ، وفي الثورة العربية الكبرى ، بل انقسم الوطن العربي إلى دويلات تحت حكم أجنبي . إما فرنسي أو إنكليزي ، تواكب ذلك مع انهيار الرابطة العربية بالسلطنة العثمانية ، وافتقدت الولايات العربية القوة السياسية التي كان يمكن أن تقاوم بها الظروف الاستعمارية الجديدة . وبسقوط الخلافة عام ١٩٢٤ تعمقت نزعات الانفصال عن الإطار الفكري الإسلامي ، الذي كان يربط العرب بدائرة أوسع هي الإسلام .

ولقد أصبح الاستعمار الأوروبي يسيطر على كل مناطق الوطن العربي وأقطاره . فبريطانيا في مصر والعراق والأردن وفلسطين . وفرنسا في سورية ولبنان والجزائر . وإيطاليا في ليبيا ، وإسبانيا في المغرب العربي ، وحتى الثورات التي شهدتها الوطن العربي ، بعدالحرب مثل الثورة العراقية ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، والثورة السورية ١٩٢٥ - ١٩٢٧ ، والثورة المصرية ١٩١٩ ، والثورة المراكشية ١٩٢٠ ، لم تكن تنطلق في نضالها إلا من منطلقات إقليمية محلية . كما أن الجهود السياسية التي بذلها بعض زعماء العرب لإعادة الثقة واستمرار تيار الحركة العربية ، اتسمت بالعمل القطري . وانكفأت على مشاكلها الداخلية ، ومثلت تراجعاً عن زخم الحركة العربية وأتجاهها الشامل الذي ظهر قبل الحرب .

ولكن حركة اليأس عند رجال الحركة العربية بدأت تزول مع بداية الثلاثينات حتى قويت مرة أخرى في الأربعينات ، وذلك بفعل عدد من التحولات الاجتماعية والظروف السياسية لكل قطر ، وتوافقت بداية الثلاثينات مع بروز قوة التيار العربي في مصر ، حيث ازداد ، والتقى في الأهداف مع الأهداف القومية في المشرق العربي .

ولقد بدأت القضية الفلسطينية على إثر صدور وعد بلفور ، تجمع العرب مرة أخرى . كما سعت الأقطار العربية إلى الحصول على قدر نسي من الاستقلال السياسي ، مما أوجد مناخاً عادت بموجبه القوة مرة أخرى للحركة العربية القومية ، واستعادت حيويتها ، وظهرت مؤتمرات وتنظيمات ميسية غير رسمية كثيرة ، وتعددت

المتديبات والجمعيات الأدبية في أنحاء متعددة في الوطن العربي . وقد حمل لواء الدعوة للقومية العربية في تلك المرحلة من الزمن مفكرون عرب بارزون ، من أمثال ساطع الحصري ، وأمين الريحاني ، وعلي ناصر ، وعبد الرحمن الشهبندر ، وأدمون رباط ، ومحمد كرد علي ، وسامي شوكت ، ومحمد عزة دروزه ... وزكي الأرسوزي « (١)

ولكن السّمة الغالبة للموقف القومي في تلك المرحلة بقيت في مجال الاجتهادات النظرية . إذ لم تنتقل إلى مرحلة التجسيد العملي إلاّ ما بين الأربعينات والستينات في هذا القرن . وذلك على يد حزب البعث العربي الاشتراكي ، وثورة ٢٣ تموز في مصر عام ١٩٥٢ والحركات القومية العربية الأخرى « (٢) . ولقد كان للقضية الفلسطينية ونكبة عام ١٩٤٨ أثر بارز في إذكاء الروح القومية العربية ، وتقوية الانتماء العربي ، بين أفراد الشعب العربي الواحد في أقطاره العربية المتعددة .

خامساً - الحرية السياسية ، ومفاهيم الاستبداد والديمقراطية .

إن الحديث حول هذه المفاهيم في فكرنا العربي الحديث ، يقود إلى الحديث أولاً حول مفهوم سيادة الدولة ، وحرية الفرد . ولقد كانت العلاقة الحقيقية بين الفرد والدولة ، المعضلة التي اختلف فيها كبار المفكرين . منذ زمن طويل ، أيّهما أهمّ من الآخر : الفرد أم الدولة ؟ ولأيّ منهما الأسبقية عند اصطدام المصالح . وهذا أمر لايزال موضع جدل ، ويؤثر في نواح عديدة من حياة الفرد . فمن ناحية ، هناك المبدأ القائل إنّ الدولة شرّ لابدّ منه ، ومهمتها محصورة في أن لاتعمل أكثر من تأمين السلام والنظام ، فاسحةً الفرص أمام الأفراد ليطوروا أنفسهم بحرية بحسب قابلياتهم . وهذا هو جوهر المبدأ الليبرالي . وهناك الرأي المقابل من الناحية الأخرى ، الذي يعتمد بأن الدولة يجب أن تمارس صلاحيات واسعة ، وأن تلحق بمصلحة الفرد بمصلحة المجموع ، وهذا هو جوهر المبدأ الاشتراكي . المهم أن المبدأين يقرّان وجود سلطة الدولة . وهذه السلطة هي فوق كلّ السلطات الأخرى ،

(١) المصدر السابق : ص ٧٢ .

(٢) نفسه : ص ١١٢ - ١١٤ .

لتدبير شؤون الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة . وإنّ هذه السلطة تكون شرعية قطعية غير محدودة ، وربما تستخدم القوة لاستتباب الأمن والنظام . وهذه السلطة تسمى بالسيادة ، لأن أهم ما يشغل الفرد هو الحصول على حياة آمنة ، وحرية تامة يستطيع فيها انجاز أقصى ما يستطيع . وعلى ما يظهر ، هناك تناقض أسامي بين السيادة والحرية (١) . فإذا كانت سلطة الدولة مطلقة ، فكيف تستطيع الحرية تأمين وجودها ؟ وإذا كان الفرد يمتلك حرية تامة ، فما شأن سيادة الدولة ؟ إذا ما وصلت السيادة حدّ التطرف ، أصبحت عند ذلك إرهاباً ، وقضت على الحرية . كذلك شأن الحرية التي لاحد لها ، فإنّها تعود إلى الفوضى وتقضي على السيادة . ولذا نجد أنّ محاولة الدولة لإيجاد توفيق معقول بين هذين الرأيين المتطرفين ، قد أصبح أمراً ليس من السهل تحقيقه طوال فترة من تاريخ السياسة ، ولم يتوصل إلى حل ثابت له حتى الآن .

والمعروف أنّ تغير الأحوال يدعو إلى إيجاد توفيق يتماشى والظروف المتغيرة في الحياة تغييراً مستمراً . وعلى أية حال ، يرينا أيّ تحليل دقيق لأمر طبيعة الحرية الحقيقية ، ويثبت لنا أنّها تعتمد على السيادة بدلاً من مناقضتها لها . وفي الحقيقة لا تنمو الحرية حقاً إلا بوجود السيادة ، وإنّها تصبح كاملة ذات قيمة ، كلما أصبحت السيادة كاملة ، مؤمناً عليها تأميناً منتظماً .

من هذا المنطلق يفسّر المفكرون أنّ مفهوم الحرية مفهوم مرادف للديمقراطية ، أو حكومة الشعب ، ويتحدث الأفراد عادة عن (الحكومة الحرة) حين يقرّون مصيرهم بأنفسهم وكيف يجب أن يحكموا . ومن هذه الناحية تشير الحرية إلى الحقوق السياسية التي يمتلكها الأفراد ، ومعنى هذه مشاركة الأفراد في سلطة الدولة ، التي تمنح لعدد معين من السكان . وإذا كانت هذه الحقوق كثيرة وشاملة ، وإذا كان عدد كبير من الأفراد يمتلك الحقوق أو الحريات السياسية ، تكون الدولة ديمقراطية . وعند اعتبار الأمور الأخرى بدرجة متساوية ، فإن الحكومة التي يسيطر عليها الشعب ،

(١) Quinton, Anthony; Ed. « Political Philosophy » Oxford 1967 pp. 83-111

هي حكومة تؤمن مواطنيها تأميناً أفضل من حكومة يسيطر عليها جزء من الشعب. ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا صحيحاً ، فقد ينعم دكتاتور عادل على شعبه بحرية أكبر من حكومة ديمقراطية تهمل مصالح أقلية واسعة ، وتعتمد الحرية السياسية على موضع السيادة وتنظيم الحكومة في كل دولة .

وتشمل الحرية المدنية الحقوق والامتيازات التي تؤمنها الدولة لحماية رعاياها ، فهي تشير إلى حريات كل فرد يتحوله إياها القانون . وتتضمن تلك الحقوق حماية الأفراد من تدخل الأفراد الآخرين ، أو الحماية من تدخل الحكومة المدنية ، هي الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص دونما تقييد ، والتي تنعم بها الدولة على مواطنيها بقانون وتحميها بمحاكمها . والحقوق السياسية هي تلك الحقوق التي يمتلكها الأشخاص الذين تمنحهم الحكومة الحق في المشاركة القانونية والإدارية في سياسة الدولة . ويتم ممارسة هذه الحقوق بالانتخاب أو الخدمة الفعلية في وظيفة حكومية الدولة ، وهي تتوضع في القانون الأساسي والقوانين الأخرى للدولة ، وتعدّ عادة امتيازات ، وإن ممارستها حتى اختياري للمواطنين وحين تكون الحقوق السياسية متشعبة بدرجة واسعة ، تكون الدولة ديمقراطية ، وحينئذ تصبح الحرية السياسية مرادفة عملياً للديمقراطية ، وتكون الديمقراطية مباشرة حين يمارس الممتلكون الحقوق السياسية ، حقوقهم في المشاركة بالأعمال الحكومية مباشرة ، وإنها تكون غير مباشرة حين ينتخب الأفراد ممثلين ليعملوا في الأعمال الحكومية . فما تؤكده الديمقراطية إذن ، هو تقسيم مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية ، وقسم المجال للجميع لشغل الوظائف الحكومية الرسمية ، وإن القوانين يجب أن تمثل رغبات أغلبية الشعب .

والحقوق المدنية الواجب احترامها والمحافظة عليها من قبل الدولة متعددة ، وإن كان هناك اختلاف بين النظريات السياسية ، في طبيعة هذه الحقوق واستخدامها ، وضرورتها :

— حق الحياة : فجميع الحقوق تعتمد على الحياة ، لأنه إذا لم تؤمن الحياة ، فإنه لا فائدة من الحقوق الأخرى .

— حق الحرية الشخصية : « فالحياة من دون استخدام قوى الإنسان المختلفة هي حياة لا فائدة فيها » .

— حق التملك : « إنَّ تملك الإنسان للأشياء ، يعدّ ضرورياً لبقائه ، كما أنَّ الرغبة في حبّ الاقتناء هي من الصفّات المتغلغلة في الطبيعة . والنظريات السياسية التي تتعلق بالتملك تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وهذا ما يؤدي إلى الاختلاف في مفهوم حق التملك أيضاً ، من نظرية إلى نظرية أخرى » .

— حق التعاقد : فوجود الثقة والإخلاص في المعاملات والاتفاقات القانونية ، هما من الأمور السياسية في المجتمع .

— حق الإعراب عن الرأي والتعبير عنه بحريّة : فالحكومات الحرة يجب أن تمنح حرية الرأي والتعبير لمواطنيها ، كما تحافظ على سمعة مواطنيها من أيّ اعتداء . وهناك بعض الحكومات التي تمنع انتقاد سياسة الحكومة العامة ، وفي أثناء الحرب تكون حرية السلام عادة محدودة ، بالنظر لحالة علاقة بالمحافظة على النظام والأمن .

— حق حرية الاعتقاد : بينما كانت الدول تسمح بنوع خاص من الاعتقاد الديني ، نجد الاتجاه في العصر الحديث يسير في طريق حرية الاعتقاد الديني والتسامح .

— حق تأسيس الجمعيات : فالأفراد في المجتمعات الحديثة يدخلون في علاقات مختلفة ويؤسسون الجمعيات ذات المذاهب المختلفة ، ومن الجمعيات الاجتماعية المهمة : النوادي الاجتماعية ، والجمعيات العلمية والدينية ، واتحادات العمال والفلاحين ، والنقابات الصناعية والتجارية . . . ويؤكد الباحثون أنَّ من أسباب تأسيس هذه الجمعيات هو الدافع الغريزي في الإنسان ، فهي لذلك غالباً ما تتطلب الاستقلال في حقوقها .

— حق تشكيل العائلة : ومع أنَّ الدول تفرض بعض القيود على الزواج والطلاق وتفرض واجبات خاصة على الأزواج والزوجات والآباء والأبناء ، فهي تمنح درجة واسعة من الحرية للعائلة لتنظيم شؤونها ، وعلاقاتها الخاصة ، حتى في ميراث أملاكها .

— حق المساواة أمام القانون : لقد كانت بعض الطبقات في الماضي تتمتع بامتيازات

وقوانين خاصة ، أمّا في العصر الحديث فإنّ الاتجاه يسير نحو تطبيق قانون واحد على جميع الأفراد في الدولة ، والعمل على تمتع كل فرد بالحقوق القانونية المتساوية نفسها ، مضافة إلى امتيازاتهم وحماية حقوقهم المدنية» (١).

ولحماية هذه الحقوق فإنّ من واجب الدولة حمايتها من الأشخاص الآخرين والجمعيات من جهة ، ومن الحكومة من جهة أخرى ، من أجل التوفيق الناجح بين السلطة والحرية ، التي تعتبر المشكلة الكبيرة التي تواجهها الحكومات ، لأنّ على هذا التوفيق يعتمد كلّ من سعادة الفرد ، وبقاء الدولة . (٢)

من هذا المنطلق يمكن أن نبحت كيف تعامل العقل العربي في العصر الحديث في مسألة فهمه للديمقراطية ، ومحاربته للاستبداد ، استناداً إلى مفهوم الحرية الذي كان سائداً في الفترة التي تؤرخ لها عند الغرب ، الذي كان المصدر الحقيقي لنقل هذا المفهوم إلى وطننا العربي . لقد اقترب العقل العربي في بداية الأمر من هذا المفهوم باستحياء وبشيء من التحفظ والحذر ، مراعيًا في ذلك نظم الحكم الفردية التي كانت سائدة في جميع الأقطار العربية في ظل المستعمر العثماني والأوربي . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ألقى العقل العربي بنوراً صالحاً في فهم هذا المفهوم ، فتحدّث عن حقوق الإنسان وواجباته ، وعن مهمة الدولة في حفظ حقوق المواطنين ، وعن ضرورة خضوع السلطة للقوانين ، ونجد هذا في فكر رفاعة الطهطاوي ، ويسميه بالحرية المدنية ، وتعني عند الطهطاوي « حقوق الناس » الحرية المدنية هي حقوق العباد ، أو الأهالي الموجودين في مدينة ، بعضهم إلى بعض » (٣) . وليس أساس هذه الحرية المدنية إلزام السلطة الدينية باتباعها . وفرضها من قبل السلطة الدينية شرط كاف لاحترامها ، بل أساسها أساس إنساني محض ، وله جانبان : اجتماعي وفردى ، وربما كانت أقرب إلى مفهوم التعاقد الاجتماعي . وربما يكون

(١) Stephen, J. F. « Liberty, Equality, Fraternity » Cambridge 1967 pp. 179-220.

(٢) Crick, B. «Freedom as Politics » in « Philosophy, Politics and Society » Vol. 3 pp. 194-214.

(٣) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ، ج ١ ، ص ١٧١ .

الطهطاوي في هذه التعريفات قد استعان بأفكار (روسو) فكان الهيئة الاجتماعية المؤلفة من أهالي المملكة تضامنت وتواطأت على أداء حقوق بعضهم لبعض، وأن كل فرد من أفرادهم ضمن للباقي أن يساعدهم على فعلهم كل شيء لا يخالف شريعة البلاد ، وأن لا يعارضوه ، وأن ينكروا جميعاً على من يعارضه في إجراء حريته ، بشرط أن لا يتعدي حدود الأحكام « (١) . وتعد الحرية في فكر الطهطاوي أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة . فالدولة الحرة ، هي الدولة التي يتمتع كل فرد فيها بالحرية ، ويتصف كل مواطن فيها بأنه حر وبهذا يكن المواطن لوطنه حبا حقيقياً ويربط الطهطاوي بين الحرية والمساواة القانونية ، في خلق الشعور بالاطمئنان ، والمواطنة الحقيقية عند أبناء البلاد : « فمعنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين » . (٢) ويؤكد الطهطاوي على ضرورة فصل السلطات بالدولة ، وتمييز السلطة التشريعية والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ويتحدث كذلك عن وجود قوتين في المجتمع ، القوة المحكومة : أي الشعب والرعية ، وعنده أن هذه القوة لا بد أن تكون (محرزة لكمال الحرية ، متمتعة بالمنافع العمومية ، فيما يحتاج إليه الإنسان ، في معاشه ، ووجود كسبه ، وتحصيل سعادته . والقوة الحاكمة : وهي التي تسمى أيضاً : (بالحكومة وبالملكية) وهي تشمل مصدر الحكم (المركزي) وما يتفرع عنه . وهذه القوة تنقسم إلى السلطات الثلاث التي ألمحنا إليها . وعند الطهطاوي أن هذه القوى الثلاث التي (لا ترجع إلى قوة واحدة ، هي القوة (الملوكية) لا بد وأن تكون مشروطة بالقوانين » . (٣)

هذا بالإضافة إلى دعوة الطهطاوي الشعب إلى تعلم مبادئ العلوم السياسية ، لأنها ضرورية للوطن ، هذه العلوم التي كانت مهمة ، لا بل معدومة في أيامه (فما المانع أن يكون في كل دائرة بلدية ، معلم يقرأ للصبيان بعد تمام تعليم القرآن الشريف والعقائد ومبادئ العربية ، مبادئ الأمور السياسية والإدارية ، ويوقفهم

(١) قرني ، حرة : العدالة والحرية ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) حجازي ، محمود فهمي : أصول الفكر عند الطهطاوي ، ص ٦٤ .

(٣) الطهطاوي ، رفاعة : الأعمال الكاملة ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

على نتائجها ، وهو فهم أسرار المنافع العمومية التي تعود على الجمعية ، وعلى سائر الرعية من حسن الإدارة ، والرعاية في مقابلة مانعته الرعية من الأموال والرجال للحكومة وهل هذا التعليم إلاّ إيقاف أهل الوطن على معرفة حقوقهم وواجباتهم ، بالنسبة لأموالهم وأموالهم ومنافعهم ومآلهم وما عليهم ، محافظة على حقوقهم ودفعاً للمنافع التي عليها ... وكان المانع لتعليم السياسة في الأزمان السابقة ، ماتشبت به رؤساء الحكومات من قولهم إنّ السياسة من أسرار الحكومة الملكية ... وفي هذه الأيام جميع الأحكام الملكية مؤسسة على العدل والأمانة ، وخصوص النية المتقوم منها الحق ، وهو أبيض أبلج لا ينيى إلاّ على الإخلاص في القول والعمل ، وحسن العلاقات بين الراعي والرعية ، مما يغرس المحبة والمودة في قلب الملك ورعاياه ، بسبب اتباعه الأصول ، وسيره على السنن القويم ، حسب أحكام المملكة المشروطة ومن البديهي أن للإنسان حقوقاً وعليه واجبات ، فطلبه لحقوقه وتأديته لواجباته على الوجه الأكمل ، يقتضيان معرفة الحقوق والواجبات ، ومعرفة متوقفة على فهمها ، وفهمها عبارة عن معرفة قوانين الحكومة التي هي السياسة وقد تأسست الممالك لحفظ حقوق الرعايا بالتسوية في الأحكام والحرية وصيانة النفس والمال والعرض ، على موجب أحكام شرعية وأصول مضبوطة مرعية . فالملك يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين . (١) لكن هذه الحرية التي طرحها الطهطاوي في العلاقة المتبادلة بين الشعب والدولة ، يجب أن لا يفهم منها أن باستطاعة الشعب عزل الحاكم أو تقييد سلطته . فحماية هذه الحرية التي طرحها ، يفتش الطهطاوي عنها فيلاقبها إلى حد ١٠ بالاعتماد على كرم الحاكم في إعطاء الحريات ومنعها ، والملك (مسؤول أمام ضميره ، وليس مسؤولاً أمام أحد ، إلاّ أمام ذمته) (٢) . والطهطاوي في النهاية ، من أنصار أن تترك السلطة العليا في الدولة في يد فرد واحد ولا يجتهد أن تكون في يد جماعة ، ويرى في ذلك ضماناً لسرعة البت والحسم في الأمور ، مما يسرع بإنجاز الإصلاحات « إنّ وليّ الأمر هو رئيس أمته ، وصاحب النفوذ

(١) المصدر السابق : متلج الإلجاب ، ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

(٢) نفسه : ص ٢٢٢ - ٢٢٨ .

الأول في دولته إنه خليفة الله في أرضه ، وإنّ حسابَه على ربّه ، فليس عليه في فعله مسؤولية لأحد من رعاياه » (١) .

ولقد كان جمال الدين الأفغاني في طليعة المفكرين الذين نبّهوا إلى ضرورة إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى ، وإلى خضوع السلطة لقانون أساسيّ أو دستور « لانتخا مصر ولا يحيا الشرق بدوله وإماراته ، إلّا إذا أتاح الله لكلّ منهم رجلا قويا عادلا يحكمه بأهله ، على غير التفرّد بالقوة والسلطان لأنّ بالقوة المطلقة الاستبداد ، ولا عدل مع القوة المقيّدة . وحكم مصر بأهلها إنّما أعني به الاشتراك الأهليّ بالحكم الدستوريّ الصحيح . لا يسلم على الغالب الشكل الدستوريّ الصحيح مع ملك ذاق لذة التفرّد بالسلطان ، ويعظم عليه الأمر كلما صادمه مجلس الأمة بإرادته ، أو غلبه على هواه . لذلك قلت : إذا أتاح الله رجلا قويا عادلا لمصر وللشرق يحكمه بأهله ، ذلك الرجل إمّا أن يكون موجوداً أو تأتي به الأمة فتملكه على شرط الأمانة والخضوع لقانونها الأساسي . وتوجّه على هذا القسم وتعلنه له فيبقى التاج على رأسه مابقي هو محافظاً أميناً على صون الدستور ، وانه إذا حثّ بقسمه وخان دستور الأمة ، فإمّا أن يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس ، هذا ما يحسن بالأمة فعله ، إذ هي خشيت من أمرائها وملوكها عدم الإخلاص في قانونها الأساسي . أو عدم قابليتهم لتولّي الشكل الدستوري قلباً وقالباً » (٢) .

ويشترط الأفغاني أن تكون القوة النيابية لأية أمة كانت ، من نفس الأمة « إنّ القوة النيابية لأية قوة ... لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقي إلّا إذا كانت من نفس الأمة . وأي مجلس نيابي يؤمر بتشكيله من الملك أو الأمير ، أو بقوة أجنبية محرّكة لهما ، فاعلموا أنّ حياة تلك القوة النيابية الموهومة موقوفة على إرادة من أحدثها » (٣) . من هذا المنطلق يحمل عبد الرحمن الكواكبي حملته الشعواء على الاستبداد الذي يأخذ جملة من الأبعاد في فكره .

(١) المصدر السابق : ج١ ، ص ١٦١ .

(٢) الخرومي ، محمد : خاطرات جمال الدين ، ص ٥٢ - ٥٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٧ .

فالاستبداد لغةً : هو اقتصار المرء على رأي نفسه فيما تبتغي الاستشارة فيه
والاستبداد الأعظم هو استبداد الحكومات . أمّا استبداد رجال الدين ، وبعض
العائلات ، وبعض الأحناف ، فيوصف بالاستبداد مجازاً ، أو بالإضافة .

والاستبداد السياسي : هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بلا خوف
تبعة « (١) . والمستبدّ عدو الحق ، عدو الحرية وقاتلها . والحق ، أبو البشر والحرية
أهمّهم ، والعوام صبية أيتام لا يعلمون شيئاً ، والعلماء أخوتهم الراشدون ، إن أيقظوهم
هبتوا ، وإن دعوهم لبّوا « (٢) . فالاستبداد أصل لكلّ فساد . . . وهو أشدّ وطأة
من الرّياء ، وأكثر هولاً من الحريق ، وأعظم تخريباً من السيّل ، وأذلّ للنفس
من السؤال . داء إذا نزل بقوم سمعت أرواحهم هائف السماء ينادي ، القضاء القضاء
والأرض تناجي ربّها بكشف البلاء ، كيف لا تقشعر الجلود من الاستبداد ، وعهده
عهد أشقى الناس فيه ، العقلاء والأغنياء ، وأسعدهم بمحيّاه الجهلاء والفقراء ،
بل أسعدهم أولئك الذين يتعجلهم الموت ، فيحسدّهم الأحياء « (٣) . وينفي الكواكبي
آية حسنات يمكن أن تنسب لنظام الحكم الفردي والسلطة الاستبدادية : « قد يدخل
على الناس أن للاستبداد حسنات مفقودة في الإدارة الحرة ، ويسلمون له بها فيقولون
الاستبداد يعلم الطاعة والانقياد . والحق إنّ هذا فيه عن خوف وجبّانة ، لاعن إرادة
واختيار .. ويقولون : هو يربي النفوس على احترام الكبير وتوقيره ، والحق أنّه
من الكراهية والبغض ، لاعن حيل وحب ، ... ويقولون : إن الاستبداد يقلّل
الفسق والفجور ، والحق فيه أنّه من فقر وعجز ، لاعن عفة ودين ... ويقولون :
هو يقلّل الجرائم ، والحق أنّه يخفيها فيقلّل تعدادها لاعددها ... « (٤) .

ويفنّد الكواكبي العوامل التي يستند إليها المستبدّ لقهر الحرية ، فيراها في جهالة
الأمّة ، والجنود المنظمة ... « والاستبداد مخوف بأنواع القوّات التي منها قوة

(١) الكواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٤٠ .

(٣) نفسه : ص ٣٦١ - ٣٧٣ - ٢٨٤ .

(٤) نفسه : ص ٥٦ - ٦٢ .

الإرهاب ، وقوة الجند ، لاسيما إذا كان الجند غريب الجنس ، وقوة المال ، وقوة
الالفة على القسوة، وقوة رجال الدين، وقوة أهل الثروات، وقوة المال، وقوة لأنصار
من الأجانب (١) . ويسلك الكواكبي مسالك طريقة لاكتشاف درجات تمتع الأمم
بقتل من الحرية ، أو إصابتها بداء الاستبداد ، ويستدل على عراقا الأمة في الاستبداد
أو الحرية باستنطاق لغتها ، هل هي كثيرة ألفاظ التعظيم ، غنية في عبارات الخضوع
أم فقيرة في هذا الباب. وهو لا ينسى أن يذكر فيحدث ، مثلاً ، عن صفات السلطان
العثماني وألقابه فيقول : « من صفاته المولى المقدس ، ذي القدرة ، صاحب العظمة والجلال
المتز عن النظر والمثال واهب الحياة ، ظلّ الله ، خليفة رسول الله ، مهبط الإلهامات ،
مصدر الكرامات سلطان السلاطين ، مالك رقاب العالمين ، وليّ نعمة الثقلين ،
ملجأ أهل الخافقين » ... بينما نجد نفس اللغة التركية محرومة من كلمات أو عُرمة
على أهلها استخدام كلمات مثل (حرية) و (جمعية) و (وطن) و (خلافة) و
(خلع) و (مبعوث) إلخ (٢) والكواكبي يكره الاستبداد ويعشق الحرية ،
ويقدر القانون ، ويضحي من أجلها : « لقد أثبت الحكماء المدققون بعد البحث
الطويل العميق ، أن المنشأ الأصلي لكل شقاء بني حواء ، هو أمر واحد لا ثاني له ،
ألا وهو وجود السلطة القانونية منحلّة ولو قليلا ، لفسادها ، أو لغلبة سلطة شخصية
أو أشخاصية عليها ... إنّ التهاون في الدين ناشيء من الاستبداد ، وإن العافية
المفقودة هي الحرية السياسية » (٣) . والكواكبي يرى أن الحرية لا تأتي منحة ، وإنما
تنتزع انتزاعاً ، ويضحي من أجلها في سبيل الحصول عليها .

« إن الحرب من الموت موت ، وطلب الحياة حياة ، وإنّ الخوف من التعب
تعب ، والاقدام على التعب راحة . وإن الحرية هي شجرة الخلد ، وسقيها قطرات
من الدم المسفوح ، والاسارة هي شجرة الزقوم وسقيها من دم المخاليق المخائين » .

(١) المصدر السابق : ص ٩١ .

(٢) نفسه : ص ٩٩ - ٦٢ .

(٣) نفسه : ص ٦٢ .

وفي النهاية ، ماذا ترك الكواكبي للأدب السياسي المعاصر من خلال هذا التصوير الذي يتحدث فيه عن حكم استبدادي رجعي ، يعتمد نفوذه على بقاء المستعمر ، وتحكم الرجعية الداخلية ، التي تملك الثروات ، والفئة الضالة من رجال الدين ، التي تستخدم السماء لخدمة المستبد ، ورجال الدولة ، وجهازها (الارهابي) (وقوة الجند) والمرترقة البوليسية ، واستكانة الناس ، وإفთهم القسوة والركود ؟ .

لقد حاول الفكر العربي التوفيق بين الأفكار والمؤسسات النابعة من الشرق من جهة ، وبين النظريات الجديدة القادمة من الغرب من جهة أخرى ، واستطاع أن يجد لمبادئ الحرية والمساواة والعدالة ، وسيادة القانون والنظام التمثيلي أصولاً وأساساً في التقليد العربي القديم ، وفي مبادئ الاسلام العريقة . فالحليفة مثلاً يجب أن يخضع للقرآن الكريم ، وأن يأخذ بالسنة الراشدة ، ويتبع السلف الصالح ، ويشاور في الأمر ، كما يخضع الحاكم العصري للدستور والقوانين ، وما تقره المجالس النيابية ، يقول : « إن الاستبداد المطلق ممنوع ، منابذ لحكمة الله في تشريع الشرائع ، ومعاند كل المعاندة لصريح الآيات الشريفة والأحاديث ، الآمرة باتباع أحكام الكتاب العزيز والأخذ بالسنة الراشدة ، فانه نبذ للدين وأحكامه ، وسعي خلف الهوى ومذاهبه وذهابٌ لخفض كلمة الله العليا ، وخرق لاجماع السلف الصالح من المؤمنين ، إذ لم يبيحوا في جميع أطوارهم أن يتولى عليهم من يخالف الكتاب والسنة إلى أحكام شهوته وهواه ، يشهد بهلنا صنيعهم في بيعة الأمر ، والعهد إلى الولاية يقولون لمن يبايعونه بايعناك على أن تكون خليفة رسول الله تتبع سنته وتسلك بنا طريقته ، أو في أن تحكم فيما أمر الله وما سنّ رسوله ... » (١) . فالشورى واجبة ، وإن طريقها مناط بما يكون أقرب إلى غايات الصواب ، وأدنى إلى مظان المنافع ومجالحا » (٢) . ولقد علّق محمد عبده ، الحرية السياسية والحياة النيابية والدستورية على التهذيب ، وعموم المعارف والتعليم ... والتهذيب سيكون بواسطة مجلس شورى النواب ،

(١) عبده ، محمد : في مقالة له بعنوان (الشورى والاستبداد) وردت في كتاب حصاد الفكر العربي الحديث ، في قضية الحرية ، ص ١٠٦ .

(٢) عبده ، محمد : الأعمال الكاملة ، ج١ ، ص ٣٥٥ .

وحرية المطبوعات ، وليس العكس ، « والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يحل لهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد ، وكرها الحرية » (١) . لكن محمد عبده لا يميل إلى الثورة في تنفيذ ذلك ، بل يعتمد إلى التدرج في الإصلاح بدلاً من ذلك ، وإلى سلوك التربية البطيء بدلاً من طريق الثورة السريع ، وإلى الثقافة والاستشارة لتكوين الرأي العام الذي يستحق الحياة السياسية ، قبل المطالبة بالدستور ، ومجلس النواب ، والحكومة المقيدة بهما ... وربما اعتبر محمد عبده دعاة الحياة الدستورية النيابية (عقلاء) ، ولكن ، في نظره عقلاء مخطئون . يقول : « من الخطأ ، بل من الجهالة أن تكلف الأمة بالسير على مالا تعرف حقيقة ، أو يطلب منها ما هو بعيد عن مداركها بالكلية ... إننا الحكمة أن نحفظ لها عوائلها المقررة في عقول أفرادها ، ثم يطلب بعض التحسينات فيها ، لا تبعد منها بالمرة ، فإذا اعتادوها طلب منهم ما هو أرقى بالتدرج ، حتى لا يمضي زمن طويل ، إلا وقد انخلعوا من عاداتهم وأفكارهم المنحلة ، إلى ما هو أرقى وأعلى من حيث لا يشعرون . أمّا إذا وضع لهم من الحدود ما لم يصلوا إلى كنهه رأيتهم يتخبطنون في السير ، لخفاء المقصود عنهم ، وضلال الرأي فيما لم يكن يمرّ في خواطرهم » (٢) . ويفتش محمد عبده عن البديل فيراه في مستقبل عادل « إنما ينهض في الشرق مستقبل عادل من أهله ، يتمكن من العدل أن يضع في خمس عشرة سنة ، ما يوضع العقل وحده في خمسة عشر قرناً ... » (٣) .

أمّا عبد الرحمن الكواكبي فيعطي المسألة الديمقراطية أبعادها المتقدمة على فكر محمد عبده ، فيرى أن الإنسان الحاكم ، حتى لو كان عادلاً ، فإنه ميّال بحكم ظروف السلطة ومعطياتها إلى الاستبداد ، فانه مامن حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمواخلة بسبب من أسباب غفلة الأمة أو إغفالها لها ، إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد (٤) . ويحدّد الكواكبي الهدف من الديمقراطية والحرية والعدالة ، وكيف أنها خدمة

(١) المصدر السابق : ص ٥٢

(٢) نفسه : ص ٤٥ .

(٣) نفسه : ص ٨٢ .

(٤) نفسه : ص ٦ .

المجموع وسعاداته ، فسواء أكانت السلطة تنفيذية أو إدارية ، ممثلة في الحكومة ، أم تشريعية متمثلة في رجال الشورى ، وجماعة النواب ، فلا بد وأن يكون المطلب والمراد هو صالح الجميع ، أو المجموع ، أي أكثرية الناس ، وذلك انه « لا بد من تعيين المطلب تعييناً واضحاً موافقاً لرأي الكل ، أو لرأي الأكثرية .. » (١) وهنا يبصر الكواكبي للديمقراطية مضمونها اجتماعياً إلى جانب مضمونها السياسي ، وإلا فماذا تعني عبارته هذه عن الديمقراطية التي تقول : « أن سبب الفتور هو تحول نوع السياسة الإسلامية ، حيث كانت نياية اشتراكية أي (ديمقراطية) تماماً ، فصارت بعد الراشدين ، بسبب تمادي المحاربات الداخلية ، ملكية مقيدة بقواعد الشرع الأساسية ، ثم صارت أشبه بالملوك » (٢) . ونحن لانجد في الحرية السياسية ، لا عند الكواكبي ، ولا عند غيره ، من مفكري تلك المرحلة بشكل عام ، (نزعة فردية) كما هي الحال في أوروبا عندما عرفت الحرية في عصر الكواكبي ، وأخذ مفهومها عندها يجذب أنظار الكثيرين من مفكرينا ، ويهر عقولهم . بل يراها صاحبنا التزاماً للإنسان إزاء قومه ومجتمعه ، بقدر ماهي تحرر لهذا الإنسان ، فيرى (إن الإنسان الحر مالك لنفسه تماماً ، مملوك لقومه تماماً » (٣) .

والكواكبي ، مع أنه يرى بضرورة الفصل بين السلطين الدينية والسياسية « إن إرادة الدين وإرادة الملك لم تتحدا في الإسلام تماماً إلا في عهود الخلفاء الراشدين ويتقدم ليرى انه لا يوجد في الإسلامية - (٤) . نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامة الدين » . (٥) ويقر بضرورة مجلس النواب (السلطة التشريعية ، ووظيفته السيطرة والاحتساب على السلطة التنفيذية التي يسميها الكواكبي (الإدارة العمومية السياسية) ، وهو إذ يحدد تصوره للديمقراطية كنظام سياسي وممضي ليحدد دور

(١) المصدر السابق : ص ٦٤ .

(٢) نفسه : ص ٦٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦٤ .

(٤) الكواكبي يفرق هنا بين الإسلام ، والإسلامية . فالاول هو الدين ، والثانية هي نظام الحكم البشري

يطبقه المسلمون في حياتهم .

(٥) المصدر السابق : ص ٤٨ .

الحكومة ومهمة الإدارة العمومية السياسية والعلاقة بينها وبين المواطنين ، فيرى أن منشأ الحكومة كجهاز حكم إنما قام لخدمة الناس « فأنشد وضع الناس الحكومات لأجل خدمتهم ، والاستبداد قلب الموضوع فجعل الرعية خادمة للرعاة ... واستخدم قوتهم المجتمعة وهي قوة الحكومة ، على مصالحهم ، للمصالحهم » (١) . والكواكبي إذ يقرّ ذلك ، فهو ينظر للمسألة ، لامن حيث قدمها من الغرب ، ولكن لتأصلها في التراث العربي الاسلامي . « فالغرب أعرق الأمم في أصول الشورى » في الشؤون العمومية » (٢) . وراح فريق آخر من زعماء الفكر والعمل يستعمل لغة العصر للتعبير عن مفاهيم العصر الجديدة ، فمصطفى كامل ، يطالب بمجلس نيابي وحكومة دستورية خاضعة لمبادئ التمدن الحديث ، ومستمدة قوتها من الشعب وعاملة برغائبه متمثلة لأوامره يقول : (وعندي أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة هذه البلاد إلى مجلس نيابي يكون له السلطة التشريعية ، فلا يسنّ قانون بغير إرادته ، ولا تحوّر مادة إلا بمشيئته ولا يزعزع نظام بغير أمره ، ولا تعلق كلمة على كلمته ، والاّ فإنّ بقاء السلطة المطلقة في يدي رجل واحد سواء أكان مصرياً أو أجنبياً ، يضرّ بالبلاد كثيراً ويجرّ عليها الوبال) (٣) ويعلق شبلي على صعيد آخر : « فالاجتماع البشري نفسه يقوم بالشوق واتفاق الإرادات فالرابط الذي يربط الاجتماع لا يتمّ نظامه بالاستبداد والقوة ، وان قام بهما أحياناً ، لانهما ليسا من جوهر طبيعته ، بل هما دليل على عدم كماله . وفي الجملة ، فحينما يبدأ الاستبداد والقوة ينتهي الاجتماع الحقيقي بين البشر . والاجتماع البشري لا يقوم حقيقة إلاّ بالشوق الغريزي ، ولا يكمل إلاّ بالتراضي والاتفاق ، فبذلك يتم النظام الاجتماعي ، لابسواه ، إذ تكون القوة المدبرة مستقرة في كل عضو من أعضائه ، بحيث سيشتغل لنفسه ، ولسواه معاً من ذاته وفي آن واحد » (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ٦٠ .

(٢) نفسه : ص ٢٤ .

(٣) كامل : مصطفى : في خطبة القاها في ٢١ / حزيران / ١٩٠٤ ، لوجهها لاديب تصور في كتاب الفكر العربي في سنة عام ، ص ١٣٦ .

(٤) شميل ، شبلي : الجبوبة ، ج ٢ ، ص ٤٢ .

ولقد وضع الفكر العربي في مطلع هذا القرن الحرية في مترلة الحياة ، واهتم بالحریات كلها : الحرية الشخصية ، والحرية المدنية ، والحرية السياسية . يقول لطفي السيد : « لو كنّا نعيش بالخبز والماء لكانت عیشتنا راضية ، وفوق الرّاضية . ولكن غذاءنا الحقيقي الذي به نحيا ، ومن أجله نحب الحياة ليس هو إشباع البطون الجائعة ، بل هو غذاء طبيعي كالخبز والماء . لكنه كان دائما أرفع درجة ، وأصبح اليوم أعزّ مطلباً وأغلى ثمناً ، هو إرضاء العقول والقلوب ، وعقولنا وقلوبنا لا ترضى إلاّ بالحرية ...

« أعجب من الذي يظنّ الحياة شيئاً ، والحرية شيئاً آخر ، ولا يريد أن يقتنع بأن الحرية هي المقوم الأول للحياة ، ولا حياة إلاّ بالحرية إن الحرية معطلة عن الاستعمال ، هي في حكم المفقودة ، وإن الحرية الطبيعية الملازمة للإنسان لا یصبح أن تسمى حرية ، إلا إذا كان ميسراً له استعمالها ... إنّما يكون المرء حراً بمقدار ماله من وسائل استعمال هذه الحرية . وإنّما يكون حياً بمقدار ما جاز له من الاستمتاع بالحرية . فالحرية الناقصة حياة ناقصة ، وفقدان الحرية هو الموت ، لأن الحرية هي معنى الحياة .

ولقد أصبحنا في بلادنا ندرك معنى الحرية بمثلها الأصليّ الذي تأتلف مع شرف الإنسان في هذا الزمان ، فقد أصبحنا نتمتع من كل فكرة ، ومن كل قانون ، ومن كل عمل يمسّ الحرية الشخصية ، أو يعطل استعمال الحرية المدنية ، في غير الحدود المتفق عليها في أعلى البلاد مدنية . وأصبحنا كذلك نرى أن الحكومة المعقولة الوحيدة المطابقة لشرف الأمة هي حكومة الدستور . وكان واضحاً أن لاسبيل إلى ضمان الحريات ، إلاّ بالحكم الشورى الدستوري » (١) .

ولقد حاول العرب بين الحربين ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، أن يقيموا في بعض دولهم المستقلة ، والتي كانت ساعية لاستكمال استقلالها ، أنظمة ديمقراطية

(١) السيد ، احمد لطفي : مقالة في الجريدة في ١٩ كانون ١٩١٢ ، لوردها اديب نصور في دراسته في كتاب الفكر العربي في مائة عام ، ص ١٢٩ .

للحكم مستمدة من (أحكام العقل ، وتجارب الأمم وقواعد السياسة) وكانت مطالبتهم « بالاستقلال التام وبجلاء الأجنبي عن بلادهم ، مقترنة دائماً بالمطالبة بإجراء انتخابات حرة لمجالس نيابية ، وإقامة حكومات مسؤولة أمام ممثلي الشعب » .

ومهما كان الأساس النظري الذي التمسه المفكرون العرب في الحقبة المذكورة ، فإنهم كانوا مجمعين على أن "الحكم الوحيد المشروع والمقبول والمرغوب فيه ، هو حكم الشعب . وما الدساتير التي وضعتها الأقطار العربية ، في فترات متقطعة في تلك الفترة من الزمن وطالبت بها ، وبضرورة تطبيقها إلاّ مثلاً في تعشق الجماهير العربية لمبدأ الديمقراطية ، ومحاربة الاستبداد بكلّ ألوانه وأشكاله ، والتعلق في معطيات الحرية وأبعادها . لأن الحرية تمثل إرادة الحياة الواعية المتحررة المتطلعة إلى الأمام ، المتشوقة إلى مستقبل تعمّ فيه الحضارة بأرقى مرحلة يمكن أن يكون قد توصّل إليها العقل الانساني . النتيجة ، إن بحث ودراسة الفكر السياسي العربي في تلك المرحلة ، قد استندت على مجموعة من الأسس شكلت مصادر هذا الفكر . بحيث لا يمكن أن يدرس بمعزل عن ظروفه ، ومن التأثيرات التي كانت قادمة إليه من الغرب ، إضافة إلى منابع التراث . وقد رأينا كيف أن المفاهيم الكبيرة ، والأفكار الرئيسية التي سادت القرن التاسع عشر في أوروبا (مثل التقدم والحضارة والوطنية ، والقومية ، وفي طليعة ذلك الحرية) قد دخلت نطاق الفكر العربي وأصبحت جزءاً من تراثه ، فكانت المشاركة مع أفكار العصر تزداد مع الأيام في مجتمعنا العربي ولا تزال تتقدم حتى يومنا هذا .

ومن هنا نستطيع القول : إن الفكر العربي في تلك المرحلة قد تحاذبه قطبان رئيسيان : الأول التراث العربي الاسلامي ، والثاني الحضارة الغربية الحديثة . وكان الفكر العربي كلما تقدم به الزمن من القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا ، يشكل ظاهرة أساسية ملحوظة ، وهي الابتعاد عن التقليد ، والاقتراب نحو مفاهيم متقدمة متطورة ، أساسها معطيات الحضارة الانسانية الجديدة القائمة على العلم والمعرفة والوعي الأساس لكلّ حرية . وهذه المعطيات الحضارية المتفوقة كانت الأساس في إدخال المبادئ الانسانية المتطورة ، كالحرية ، والمساواة ، والعدالة ،

والديمقراطية ، والنظم التمثيلية إلى فكرنا العربي . إذ ، استطاع هذا الفكر أن يتعامل معها وأن يقطع أشواطاً ، متقدماً نحو مستقبل أفضل بموجبها . وأن يبتعد شيئاً فشيئاً عن المفاهيم والقيم السياسية البالية ، المتهرئة التي زرعها الخرافات ، والتقليد الأعشى ، والعقل المغلق ، والتي كانت سائدة في وطننا العربي في تلك المرحلة من الزمن ، ولا تزال بقاياها يعجّ فيها وطننا العربي حتى الآن ، وتعمق طريق تطوّر وتقدّم الانسان . ومن خلال هذا التجاذب الذي نوهنا عنه ، برز مبدأ أساسي ومهم ، شكّل المنطلق للعرب نحو التطور والتقدم ، والاستقلال ، والتحرر من نير الاستعمار والتخلف . هذا المبدأ هو (القومية العربية) إذ لم يكن هذا المبدأ قد دخل منطقة الوعي العربي قبل تلك الفترة ، فالاسلام كان مبدأ الحياة في البلاد العربية الداخلة في إطار الدولة العثمانية . وقد استمر هذا المبدأ في وجوده وسلطانه حتى أوائل هذا القرن . وحتى الثورة العربية الكبرى في عام ١٩١٦ كان الناس يتأثرون بكلمة خلافة وإمامة ، أكثر ممّا يتأثرون بكلمة وطن وشعب . ثم أخذ المبدأ القومي يسطر سلطانه شيئاً فشيئاً على العقول وعلى النفوس .

وقد لاقى المفكرون العرب في تراثهم ما يغني هذا المفهوم ، بالإضافة إلى المعطيات الأخرى القادمة من الغرب ، والذي كان يعجّ فيها القرن التاسع عشر ، عصر القوميات في أوروبا . ولقد بدأت الحركة القومية العربية بالمطالبة بمحاربة الاستعمار ، وتكرين الأمة العربية الواحدة ، والدولة الواحدة ، وإلغاء أنظمة الحكم المستبدة ، والمركزية المفرطة ، وإنشاء نظام من اللامركزية والشورى والحكم الدستوري ، وترسيخ مبادئ الديمقراطية فخلقوا جيلاً عربياً واعياً يحب الحرية ويتعلّق بها . إلاّ أنهم كانوا في مجال إعلان هذه المبادئ وتقرير أصولها نظريتين أكثر بكثير ممّا كانوا تطبيقيين ، إذ لم يستطع الفكر العربي في تلك المرحلة أن يبحث أو يمتلك مسألة التطبيق من خلال إيجاد المؤسسات والوسائل والأنظمة والإطار الدستوري ، الذي ينظم تلك المبادئ والأصول ، على غرار ما هو موجود في عالم الغرب . ولذلك ، إذا كنّا نرى أنّ عالم الغرب يعجّ في انتصارات حقيقية في تطبيق الديمقراطية في تلك المرحلة ، وشاهدنا مفكرين بارزين يتوجّون بأفكارهم النيرة تلك الانتصارات ، فإننا نلاحظ قصوراً عربياً مقابلاً في وطننا العربي ، ولقد زاد الأمر سوءاً حين أغفل

العرب في تلك المرحلة أمراً هاماً ، لا يستقيم نظام حز أو ديمقراطي بدون ، هذا الأمر هو نظام التربية ، فهو الأساس في التهيئة والخلق لكل حرية وديمقراطية . لكن ، بشكل عام نستطيع القول إن فكرنا السياسي المستند على مبادئ الحرية والديمقراطية قد استطاع بتفضل المفكرين العرب البارزين في تلك المرحلة أن يشق طريقه مخترقاً كل الصعاب ، من سالة إلى حالة أفضل ، فمهّد بذلك الطريق للأمة العربية ، نحو حياة متقدمة ومستتبّة . متطور ، قد شكل القاعدة الأساسية والمنطلق الحقيقي لفكرنا السياسي المعاصر .



الخاتمة

رحلتي مع مفهوم الحرية في فكرنا العربي الحديث ، كانت رحلة ممتعة رغم مرافقتها من صعوبات قاسية ، وتقطّعات وتركيز وتشتيت ، كانت تلازمي باستمرار ، وأنا أتابع بجدّ وهمّة عالية إنجاز هذا البحث .

والآن ، وقد أنهيت هذا البحث ، أرى وأنا أضع خاتمته ، إنه من المفيد أن أركز بعض النقاط الأساسية والجوهرية التي يشملها في هذه الخاتمة ، والتي يمكن أن تشكل تاجيماً لنتائج المعالجة لتطور مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث .

إن الفترة التي شملها موضوع بحثي هي فترة عصر النهضة العربية ، وبالأخصّ الفترة الواقعة بين منتصف القرن التاسع عشر ، والبدايات الأولى للقرن العشرين . ولا يخفى أن هذه الفترة هامة في تاريخ الفكر العربي . فهي الفترة التي بدأ فيها المجتمع العربي رحلة التطور الحديث . معتمداً مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة شعارات أساسية لهذا التطور ، مستنداً إلى الحركة القومية العربية التحررية التي بدأت تشق طريقها في واقع الوطن العربي خلال تلك الفترة . هذه الأفكار الجديدة التي غزت الوعي العربي ، كانت قد هزت الأفكار والأسس التقليدية وسيطرتها ، حيث وضعت أسس علمنة الفكر النظري العربي ، فكان الاعتراف بعظمة العقل الانساني وباللور الأساسي للإنسان ، في تغيير المجتمع والطبيعة ، الأمر الذي أثّر تأثيراً كبيراً في مجريات العقل العربي وتحولاته من جراء الكلمة المطبوعة ، والصحافة ، والتعليم العلماني ، واستيقاظ الاهتمام بمنجزات العلم والتكنيك العصرين ، ونشأة الوعي القومي . ولا يخفى أن الذي حدّد الكثير من الخصائص لهذه العملية في وطننا العربي هو أنها جرت تحت تأثير أوروبا من جهة ومعطيات التراث العربي الاسلامي من جهة أخرى . ومع أن بداية القرن التاسع عشر ، كانت لا تزال مهيمنة فيها العقيدة الدينية

المتخلفة بشكل مطلق في العالم العربي ، فانه مع النصف الثاني منه جرى الاستيعاب للكثير من النظريات والأفكار التي صاغها الغرب ، والتي تميزت منذ ذلك الحين بأهمية حاسمة بالنسبة للفكر العربي ، أفكار دستورية ، برلمانية ، عدالة ، قومية مساواة ، حرية ، إذ استوعب المفكرون العرب هذه الأفكار والنظريات المميزة للجوانب التقدمية في البلدان المتطورة ، فأعيدت صياغتها من قبل هؤلاء المفكرين بما يتماشى مع الظروف المحلية » (١) .

وفي مقابل (مجاهة الغرب) مع الأخذ عنه ، كان هناك نوع من (مجاهة الماضي) لأنه ليس من المنطق أن يأخذ الوطن العربي من الغرب ، ويبقى ضمن الإطارات السياسية والاجتماعية والفكرية الموروثة في نفس الوقت . ومن هنا فإن مجاهة الماضي ، ظهر «عها على الفور مفهوم آخر ، هو مفهوم (التغيير) . وهذا المفهوم كان مقبولا عند الجميع حكماً ومفكرين ، ومفكرين دينيين وعلمانيين على السواء ، ولكن الذي اختلفوا بشأنه هو تغيير ماذا ، وإلى أي حد ؟ . ولذلك نرى على سبيل المثال أن الطهطاوي « طالب بتغيير لإطار الحياة ككل . وخير الدين التونسي قد اكتفى بالتغيير السياسي . وجمال الدين الأفغاني رأى ضرورة التغيير في الموقف الديني الأخلاقي لا أكثر ، في حين اننا نرى محمد عبده يطالب بالتغيير التدريجي المعتمد على الوعي ، بينما شبلي شميل يطالب بالتغيير الجذري ، والأخذ بالمعطيات العلمية الجديدة ، ورفض الفكر الديني والمذاهب الغيبية والتراثية » (٢) . أما بخصوص مسألة التراث فإن الموقف منها أصبح موقفاً انتقائياً بدلاً من التقليد الذي كان سائداً ، الأمر الذي أوجد اتجاهات متعددة بخصوص هذه المسألة منها :

- ١- رفض التقليد وتأكيد حق الاجتهاد .
- ٢- ضرورة إعادة تغيير العقائد الدينية ، بالرجوع إلى الأصول مباشرة .
- ٣- رفض التراث السياسي .
- ٤- محاولة الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية .

(١) تيلين ، ز ، ل : الفكر الاجتماعي والسياسي ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) قرني ، دة : العدالة والحرية ، ص ٣١٠ .

ولا شك أن طبيعة المنطق الذي حكم علاقات المواقف التي اتخذت من الغرب ،
من التراث وفي ميدان السياسة والاجتماع ، وميدان الفكر ، وغير ذلك ، قد تولد
عنه مسألة الانتقال من اعتبار الجماعة مركز الاهتمام ، إلى تركيز الاهتمام على الفرد .
وربما كان هذا هو الدرس الأكبر ، من الزوايا السياسية ، والاجتماعية ، والفكرية ،
الذي تلقاه العقل العربي بانفتاحه على الغرب ، لأن الحضارة الغربية هي في جوهرها
حضارة فردية ، وهذا ما يظهر على الأخص في تعاليم الثورة الفرنسية ، التي كانت
البنية الفكرية الأساسية لمجتمع القرن التاسع عشر بما في ذلك وطننا العربي .
هذه النظرة الفردية ماهي إلا عبارة عن تعاليم (الليبرالية) التي تأثر بها الفكر العربي ،
وشكلت الطابع العام بالنسبة له . والتي يمكن تلخيص قضاياها الرئيسية كما ظهرت
في الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر بالأمور التالية :

- ١ - الكائن الحقيقي هو الفرد ، وهو يسبق المجتمع بهذا الاعتبار .
- ٢ - غاية الغايات هي السعادة .
- ٣ - هدف الاجتماع الإنساني هو التقدم الاجتماعي ، ومقياس ذلك مدى
نصيب الفرد من الحرية .
- ٤ - ينبغي مقاومة كل طغيان ، سياسياً كان أم دينياً ، لأن استقلال الفرد
مبدأ أول .
- ٥ - ينبغي معارضة سيطرة رجال الدين على الدولة تحت أي شكل .
- ٦ - عائق بلوغ الفرد لحريةته الكاملة ، ليس الحكومة (والدين عند الحرين
الغريين) فقط . بل هو كذلك الفقر والبطالة .
- ٧ - نقضي كرامة الانسان ضمان تعبيره الحر عن ذاته ، وأخصّ مظاهر
هذا التعبير هو حرية التعبير عن الرأي .
- ٨ - كما نقضي بمساواة أساسية مع الآخرين في الحقوق والواجبات ، رجالاً
كان أم امرأة ، وبلا تدخل للجنس أو العقيدة أو المنشأ .

٩ - سلم الصعود في المجتمع ينبغي أن يظل مفتوحاً أمام الجميع ، وأن يكون مرناً متكيفاً .

١٠ - طريق التغيير الاجتماعي ينبغي أن يظل مفتوحاً ، على أن يتم تدريجياً وبالاتقان .

وأول مايلفت الانتباه في تطور تصور الحرية ، هو جهد من شملهم بحثنا في هذه الرسالة ليس هذا الجانب أو ذاك من مفهوم الحرية ، بل هو جهد تحدثنا عنهم في ميدان ادخال المفهوم إلى الثقافة الجديدة التي كانوا على وعد بأنهم بسبيل وضع الأسس لها ، وقد كانوا ، في معظمهم ، على وعي كذلك بأن مفهوم الحرية شيء جديد على العقول ، ولهذا التمسوا الطرق في تقريبه ، وفي التحجّب إليه . وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن هذا المفهوم لم يكن معروفاً في التراث التقليدي ، حيث أن كلمة حرية لم تكن تعني إلا شيئاً واحداً ضدّ حالة العبودية من الوجهة القانونية ، فأنت حر ، وأنت عبد رقيق ، هذا بالإضافة إلى أن الخلفيّة التقليدية تسيطر عليها ، في ميدان تصور مكان الإنسان في الكون ، فكرة أنّه عبد الله . وقد كان من الطبيعي ألاّ توجد فكرة الحرية كما شاهدناها رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي في فرنسا ، كان طبعياً ألاّ توجد في التراث لسبيين :

الأول : « كان تصوّر الكون في الثقافة التقليدية على هيئة دائرة مغلقة محكمة الحلقات ، ترتبط فيها العلل والمعلولات ، وفي هذا الإطار فإن الذات الإلهية هي وحدها العلة غير المعلولة ، وجميع العلل الأخرى غير كاملة ، ومرتبطة به ، فكيف تنسب إلى غير الله أية حرية ؟ أمّا في الثقافة الغربية ، فإن الكون قد انفجر ولم يصبح دائرة مغلقة بل عالماً لامتناهياً يمتد إلى ما لا نهاية ، لا تربطه إرادة خارجية ولا يفرض عليه قانون سببي محكم الحلقات ، وما ينطبق على الكون ينطبق على المجتمع ، وفي مثل هذا الإطار تصبح الحرية خاصة جوهرية للذات الإنسانية .

الثاني : تصور الأمة والفرد . ففي الثقافة التقليدية كان لمفهوم الأمة الأولوية المطلقة ، بل الساحقة ، على مفهوم الفرد . فهي لا تعرف مكاناً لمفهوم الفردية ، بل

الفرد عندها جزء من كلّ . أمّا الحضارة الغربية فلمّا بنيت كلّها على أساس مفهوم الفرد ، فالجانب الأوّل يؤكد على حقوق الأمة ، ولا يهتم بضعة أفراد . أما الجانب الثاني فلمّا يرى في كلّ فرد كيانه جديراً بالاهتمام ، وفي ذاته ، وأنه ليس في مركز التبعية لكيان آخر (١) . لهذين السببين يمكن أن نؤكد أن (مفهوم الحرية) ليس له مكان في الثقافة التقليدية .

من هذا المنطلق كانت المقارنات التي اعتمدتها في دراستي بين الفكر الغربي ، وأبرز ممثليه ضمن المجالات الوجودية والماركسية والكلامية ، مع الفكر العربي ، وأبرز ممثليه حتى اتضحت لنا معالم الفكر العربي في فهم الحرية وأبعادها .

وهنا يمكن أن نسأل أنفسنا السؤال التالي :

ماهي مصادر الفكر العربي المعتمدة من قبل المفكرين في تقديم تصورات عن الحرية ؟ .

إن النظرة الساذجة غير النقدية هي التي ستسارع بالقول أنهم أخذوا أفكارهم عن الحرية عن الحضارة الغربية ، ولا جدال أن للغرب أثراً كبيراً في الإسراع بادخال هذا المفهوم إلى فكرنا العربي الحديث ، ولكن يجب أن لا ننسى أن المصدر الحقيقي لهذا المفهوم لم يكن منابع الغرب ، ولا مصادر إسلامية فقط ، إنما المصدر الحقيقي هو مطالب الواقع الإنساني في أبعاده المختلفة . فحين يظهر واقع إنساني معين ، تظهر الحاجة إلى أفكار جديدة ، ويتقدم من يوفر لديه حسنّ حادّ بهذه الحاجة ، من مفكرين وسياسيين ، ليلبّي مطالب هذه الحاجة ، فمفكرون العرب في تلك المرحلة اعتمدوا على مصادر الإسلام والأخذ عن الغرب من جهة وعلى تأملاتهم الشخصية لواقعهم من جهة أخرى ، فالمصدر الحقّ إذن هو الحاجة إلى بنية فكرية جديدة ، أضحت مقتضيات التطور ، والحاجة الملحة وطبيعة الظروف العربية الفكرية والسياسية والاجتماعية بأمس الحاجة إليها .

(١) المصدر السابق : ص ٣١٥ .

فالمجتمع العربي أصبح بحاجة ماسة إلى النهوض من كبوته التي رافقته فترة طويلة من الزمن ، مفتشاً متسائلاً عن موقعه في هذا العالم المتطور المتقدم ، أين مكانته الحقيقية ، كيف كان وكيف أصبح ؟ . وما هو مستقبله في مجتمع ، لا يحترم إلا الأقوياء ، والمتفوقين حضارياً في مجالات الفكر والاجتماع والسياسة .

إذن ، المسألة تحتاج إلى ثورة تشمل الواقع برمته بغية اقتلعه من جنوره . وهذه الثورة لا يمكن أن تأخذ أبعادها العميقة إلا إذا شملت التراث ، وتعاملت معه ، وتناولت كل المحرمات التي عاثى منها الفكر العربي ومن تجاربها أمداً طويلاً ، والحق يقال ، إن جيل الرواد منذ نهايات القرن الماضي ، إلى بدايات هذا القرن ، قد تصدى للكثير من المشكلات الأساسية ، وفي مقدمتها مشكلة (العلمانية) التي عاجلها رفاة الطهطاوي ، ومشكلة (تحرير المرأة) التي عاجلها قاسم أمين ، ومشكلة (الخلافة) التي عاجلها عبد الرحمن الكواكبي . . . إلى ما هنالك من المشكلات الأخرى التي تشكلت تحدياً أساسياً لتطور فكرنا ، وإخراجه من قوالبه التقليدية التي دبّلت زمناً طويلاً . وبالرغم من كل مالا قاه رواد فكرنا الحديث في مواجهتهم الشجاعة لرائنا ، فقد كانت (موجتهم عنصرأ نشيطاً) من عناصر (فجر النهضة) التي تعرضت لانتكاسة لم يعد ميسوراً ولا مباحاً معها بعد نحو نصف قرن . أن نناقش — مجرد المناقشة — هذه الأصول التي تجاوزها الزمن وطرح بالإضافة إليها عديداً من القضايا اسحدثتها روح العصر . . . فالزمن لا يتوقف إذا توقفتا نحن . . . بل هو يضاعف مسؤوليته التحرك والتزامات التقدم . وربما كانت أولى المهام التي يتعين على ثورتنا الفكرية أن تبشرها في هذا الصدد ، هي أن تترع كافة ما يحيط بكلمة (التراث) من لبس وغموض ، وان تؤسس منهجاً جديداً يتناول هذه القضية على ضوء منجزات العصر ، وأن تحاول الربط بين متغيرات النظر إلى التراث والنظر إلى المجتمع ربطاً جديداً عميقاً ومحكوماً برؤية موضوعية لحركة التاريخ .

على ذلك فإن طرح موضوع (الأصالة والمعاصرة) بمعنى أن الأصالة هي التراث ، وأن المعاصرة هي أوروبا ، يعدّ طرحاً خاطئاً ومبتوراً وضاراً . . . إذ يمكن طرح المشكلة ثورياً على أساس أن الأصالة هي (الواقع بكل ما يشتمل عليه من عناصر ومن

بينها التراث) والمعاصرة هي (استخدام المنهج العلمي في التفكير) ، لقد ظلت أجيال بعد أجيال في الفكر العربي الحديث أسيرة هذا التناقض الشكلي المفتعل بين ذاتنا القومية الأصيلة والحضارة العالمية المعاصرة .

كان السلفيتون من مفكرينا يرون في التراث ملجأً لهم من الرياح الحضارية القادمة من وراء البحار ، وكان المجديون ، يرون فيها قوة دافعة للشراع المطوية الساكنة منذ قرون وقرون . وكان المعتدلون يكتفون بالقول إن قدماً هنا، وقدماً هناك تكفل لنا البقاء فوق أرضنا وان نتنسم الهواء الجديد في وقت واحد. وقد كان الخلط بين الأصالة والتراث — ولا يزال — هو السبب الحقيقي لاتخاذ هذه المواقف الشكلية، قبولاً ورفضاً وحلاً وسطاً ، فلو اعتبرنا (الأصالة) هي الواقع بكل شموله وعناصره لرفضنا من التراث الشيء الكثير مما يعوق حركة الواقع وتقدمه ، وتصبح أصالتنا هي ذلك الرفض الواعي للوجه السلبي في التراث . . . ولو اعتبرنا الأصالة مرة أخرى هي (الواقع) الحي في الماضي والحاضر والمستقبل ، لقبنا مع الآخرين دون عقد أو مركبات نقص ، ما يمكن أن يوجه حاضرننا إلى آفاق أرحب وأعمق ، بل لعلنا نجد لدى الآخرين الذين سبقونا في مضمار التقدم ، ما يفتح عيوننا على جوانب من تراثنا، ما كنا نراها بغير ما اكتشفوه من أدوات البحث العلمي الحديث . حيث تد تختفي المعاصرة كمرادف للاستيراد من أوروبا ، وتختفي الأصالة كمرادف للتراث ، وتصبح أصالتنا ومعاصرتنا رهناً بموقفنا من واقعنا ، تصورنا له ، وحركتنا داخله ، هل نراه واقعاً موضوعياً مستقلاً عن عواطفنا ، وهل نتحرك به في اتجاه المستقبل؟ هذه الرؤيا وخبرها هي التي ستمدنا بما نحتاج إليه من خلقنا وابداعنا ، أي ما ينبغي أن نضيفه إلى جهود السالفين من أجدادنا ، والمعاصرين لأجيالنا في أرجاء العالم الواسع .

ولعل أبرز ما ينبغي على مفكرينا المعاصرين أن يعوه ، هو مفهوم الحضارة نفسه — من حيث هو (حالة) للإنسان ومنجزاته ، ومن حيث هو (قيمة) — حقيقة أو موهومة — فيخضعه إلى تحليل صارم تغيب منه كافة الاعتبارات الذاتية والأحكام التقبيلية. وهذا يلزمنا التدقيق في مفهوم (الموقف الحضاري) نفسه تدقيقاً علمياً رصيناً

نُتحقق معه من قيمة مضمونه ، ومن مدى قابليته للتجسد في السلوك الشخصي لأفراد مجتمع ملزمين بالتوفيق بين قانون التغيير الذي لا يرحم ، وبين تراث لم يكف عن الفاعلية الحقيقية الإيجابية فحسب ، وإنما بات يحتاج إلى فحص وتحديد صارمين ، لم يقدم عليهما مفكرونا المحدثون والمعاصرون حتى الآن .

ولعلّ من أبرز ما ينبغي على مفكرينا أن يعوّه بصدد هذه النقطة ، هو ضرورة الفصل بين الإسلام من حيث هو دين أو عقيدة ، وبين الإسلام من حيث هو (تراث) فلا يضعوا (التراث) في مرتبة (العقيدة) ويعترفوا بأن التراث ليس سوى منجزات زمنية تاريخية تربط صانعيها من السلف . ولا تقيّد أحداً من الخلف من جهة ثانية ، فلم الكلام ، والفقه ، ونتاج التفسير ، وأصول الفقه ، والفلسفة ، والعلوم ، والتصوف ليست إلاّ (منجزات) إنسانية صنعتها أجيال تاريخية معينة في ظروف معينة (ورثتها) لن بعدها . لا لكي يأخذ هؤلاء بها ، ولكن لكي تدخل في بناء (التاريخ النقائي العام) للأمة .

أمّا الخلف ، فليس عليهم إلاّ أن (ينجزوا) هم بدورهم ، منجزاتهم الخاصة . التي تصبح بدورها إراثاً يضاف إلى الإرث السابق وهكذا — أمّا العقيدة نفسها ، أمّا أصلها الأساسي : القرآن ، وما صحّح من الأحاديث النبوية ، فليست من (التراث) لأنّها ليست (منجزات بشرية تورّث ، وإنما هي معطيات إلهية مباشرة آتية تتجه إلى ضمير كل إنسان ، في كل وقت وجيل ، فتثير ما أمكن لها أن تثير ، وتدفع إلى ما يمكن أن (ينجز) و (يورث) . كما ينبغي على مفكرينا أن يحسموا القول ، عملياً ، في مسألة الفعل الإلهي ، والفعل الإنساني ، ودائرة كل منهما . ان تاريخنا العربي قد عرف موقفين : موقف الجبريين المحافظين الذين لا يخرج حلهم عن الحل الجبري في نهاية التحليل ، وهو موقف آمن أصحابه بأن الله مبدأ كلّ فعل ، وحدث على الأرض ، وأنه ليس للإنسان شيء ، أو شيء ذي بال مما يحدث ، وهو أيضاً موقف قد رضيت عنه الأنظمة السياسية المنحرفة في مختلف العصور لأنّه يكرّس وجودها ، ويسمح لها باستغلال الدين ، وتبرير انحرافات ومفاسدها . وموقف الأحرار

من المعتزلة الذين آمنوا بأن الفعل الإنساني هو مبدأ كل حراك ، وعمل ، وبأنه أصل الحقيقة ، وبأن الله قد استخلف الإنسان في الأرض ، وفوضه أمر تسخيرها لمصلحته ونفعه بمسؤولية وحرية في ظل النظام الإلهي . واليوم أيضاً لابدّ للمفكرين المعاصرين أن يختاروا قبل أي فعل بين أحد هذين الموقفين ، ولكن عليهم أن يعلموا منذ البداية دون مواربة أو تردد أو شك ، أن أولّ الموقفين يؤدي بالضرورة إلى العطالة والجمود على الوجود والمحافظة عليه ، وإن ثاني الموقفين هو وحده الموقف الذي يسمح بتغيير الأحوال والأوضاع الفاسدة المتهترئة ، أو المنحرفة باتجاه ما هو أفضل ، أي باتجاه التقدم والحضارة ، ومواكبة العصر .

وإن مفكرينا السلفيين الذين ينشطون داخل حدود العالم العربي ، يخدعون أنفسهم تماماً إذا كانوا يعتقدون حقاً ، أن اشكالياتهم هي الاشكالية الوحيدة التي هم العالم العربي وتقلته ، فثمة توجهات ومحركات عدة تكمن خلف التطلعات العامة والخاصة لأبنائه . ومن المؤكد أن مشكلة (التراث) و (المعاصرة) هي من القضايا التي لا تشغل إلا قطاعاً ضيقاً جداً من المعنيين بقضايا الفكر . أما القطاعات الأوسع فهي متوجهة نحو مشاكل من نوع آخر ، مشاكل أكثر إلحاحاً ومباشرة . . . مشاكل يصعب إقناع هذه القطاعات بأن حلّها غير ممكن إلاّ من خلال بناء مجتمع ديني حقيقي لا يمكن التكهن بتحقيقه ، لا بل من المستحيل تحقيقه في عالم يعجّ بمفاهيم حضارية متطورة ، تجاوزت كل المفاهيم العتيقة التي كانت سائدة في القرون الوسطى . والذي يبدو أن لا مفرّ منه ، هو أنّ على مفكرينا المحافظين والسلفيين منهم أن يعترفوا بأنهم لا يستطيعون الاستمرار في مواقفهم المتعصبة للجملة التاريخ ، وبأن عليهم أن يعدلوا من مطالبهم الجذرية الغوغائية الجامدة ، ويقبلوا بمركب تحتل فيه التطلعات القومية التحررية ، والتطلعات الاجتماعية الحضارية أركاناً صميمية . والذي يبدو أن واقع الحياة الثقافية الفكرية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي يرجح الاعتقاد بأن أكبر قدر من نجاح التفاعلية لن يتحقق إلاّ بالتركيب بين عناصر ثلاثة :

١ - الدين ثقافة ، وحضارة .

٢ - القومية العربية ، انتماء تاريخياً .

٣ - الاشتراكية حلاًّ إنسانياً لقضايا الفوضى ، والظلم والاستغلال على مستوى

المجتمع والثروة. في كل الأحوال يبدو أن ثمة أمرين ينبغي أن يؤكدَ عليهما جميع المفكرين مهما كانت طبيعة تصوراتهم للحلول النهائية لمشاكل العالم العربي « الأمر الأول : التسلح بمنهج من التحليل الواقعي للمشاكل المشخصة ، منهج يسبر أغوار الحياة الفكرية ، والاجتماعية ، والسياسية ، بكل وجوها فيسمح بفهم طبيعة هذه الحياة ، وتوجهاتها وقدراتها على احتمال الحلول المقترحة أو المناسبة . والثاني : الإيمان بقيمة الحرية وبأنها المقدمة الأولى التي لاغنى عنها لأية فعالية تهدف إلى تغيير العالم العربي ، وتوجهه في الطريق الذي يراد له ان يبحث الخطى فيه » (١) . أمّا مفكرو العرب المحدثون والمعاصرون ، فلم يألفوا كثيراً هاتين القيمتين . وعلى الرغم من أن بعضهم قد دافع عن الحرية دفاعاً قوياً - وخاصة في الأوقات التي وجد نفسه فيها مضطهداً ، إلا أن كثيراً منهم يريد لها لنفسه فقط ويأبأها على (المخالفين) ، متابعاً في ذلك من غير شك خطراً يتهدد الجميع على قدم المساواة . ذلك أن الإيمان بالحرية يظل الشرط الأساسي لكل فعل إنساني . والذي يدافع منذ البداية عن الحرية ، يدافع في النهاية عن نفسه . وإن من واجب الذين وضعوا نصب أعينهم خير العالم العربي وتقدمه أن يسبروا الواقع سبراً كاملاً قبل اقتراح أية صيغة لتغيير هذا الواقع . وليس يكفي بطبيعة الحال أن تتوافر لدى هذا الفريق أو ذاك كل الحلول النظرية والتصورات المثالية الجاهزة ، فليس بشيء أسهل على الفكر من بناء النظريات والمنظومات . إن الأمر الأهم هو الوصول إلى أفكار وصيغ للتحقيق ، وتستقطب بحوية فاعلية الأغلبية الجماهيرية على امتداد الوطن العربي . إن الواجب يقضي على مفكرينا أن ينصبّ اهتمامهم على إنساننا العربي ، لاخرجه من قوقعته الذاتية بأنجاه حضارة العصر ، ومواكبته . فإنساننا العربي سيقى القوة الفاعلة الكبرى في التاريخ العربي ، وكل ماعداه فوسيلة ، لأن الإنسان هو الأصل ، وكل ماعداه ففرع . فإذا تصفّحنا التاريخ ، تبين لنا أن كل انتصار وكل اكتشاف ، وكل فتح ، إنما كان فعلاً من أفعال الإنسان ، بما هو إنسان ، والنتيجة المنطقية لكل ذلك أن ماهية الإنسان

(١) جديعان : فهمي : اسس التقدم ، ص ٥٥ .

ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحرية ، فبالعقل يدرك المرء حقيقة ، والمعنى النهائي لوجوده ، وبالحرية يتحكم بقوى القدر أو الطبيعة ، ويعلن استقلاله عن سلطان القوى ، أو الشهوة ، وقدرته على إثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية ، التي تتحكم بكل مالميس ذات عاقلة أو حرة .

بقي أن نتساءل في خاتمة هذا البحث ، عن مغزى التأملات الفكرية لمفهوم الحرية في عصرنا العربي الحديث ، والذي كان له صبغة عملية من الأساس ، قد ارتبطت بالاصلاح في نطاق نشاط جماعي اتجه إلى تأسيس حركات اصلاحية متعددة ، لإلغاء قوانين ، أو نحو عادات ، أو تغيير سلوك ، إنه كان نداء يبتغي حركة تحرير الوطن العربي ، أكان هذا المفهوم أصيلاً أو مستورداً ، قديماً أو معاصراً ، عاماً كان أو خاصاً ، سهلاً كان أو معقداً .

إن عالم العروبة في القرن التاسع عشر قد شاهد حركات سياسية استناداً إلى هذا المفهوم ، كان هدفها تحرير المسلمين من الأوروبيين ، أو العرب من الأتراك . وشاهد أيضاً من خلال التمسك به حركات دستورية تهدف إلى الاعتناق من الاستبداد وحركات أدبية لتحرير الوجدان من القوالب الموروثة ، وحركات لتحرير المرأة من التقاليد الفاسدة ، وحركات تربوية لتحرير العقول من الخرافات . وقد « كانت هذه الحركات تستعير مفاهيمها من مدارس مختلفة : أوروبية وعربية إسلامية ، بدون اهتمام بالتماسك الفكري ، والتناسق المنطقي ، تستعير تحليلات ليبرالية غربية ، وتركيبها بأخرى فقهية وأخرى كلامية اعتزالية وأخرى فلسفية إشراقية . وإن قيمة تلك الحركات كانت تكمن في فاعليتها الإصلاحية لا في عمقها الفكري » (١) .

وأخيراً ، وأنا أنهي هذا البحث أقول : إن خلق الإنسان العربي الواعي سيبقى مطلباً عزيز المنال . فالإنسان العربي لا يكون حراً إلا إذا كان واعياً ، وممارسة الحرية شرط باقترانها بالوعي والمعرفة .

١١٠ العروي ، عبد الله : مفهوم الحرية ، ص ٣٦ .

فعلى ضوء ذلك ، يمكن أن نقدّم المفترحات التالية :

من واجب الإنسان أن يستمر في البحث عن حقيقة ذاته بجرأة وبصيرة وإقدام ، أن يتجنب الاخلاص إلى العاطفة والهوى ، وعليه أن يدرك أن المعرفة هي الخطوة الأولى على طريق اكتشاف حقائق الأشياء ، وأنها سرّ كل حرية وخلص وانتصار .

وعلى إنساننا العربي أن يدرك أن الشعب الذي لم يكتشف حقيقة الإنسان ، بما هو إنسان ليس شعباً بالمعنى الأصيل . فمن المقومات الجوهرية للشعب الحق حتى يكون حراً أن يكون شعباً واحداً ، موحداً ، لاعدّة شعوب ، وأن يكون طبقة واحدة ، لاعدّة طبقات ، وأن يكون كياناً واحداً متماسكاً ، لاجموعة أفراد متنافرة ومتصاربة . كذلك يجب على الإنسان العربي أن يدرك أن اكتشاف حقيقة الإنسان شرط لازم لاكتشاف حقيقة العالم الموضوعية ، فعليه والحالة هذه ، أن يسعى من وراء اكتشاف ذاته إلى اكتشاف العالم أيضاً ، فتجاهل حقيقة العالم ، تجاهل لحقيقة الذات ، فالعربي جزء من هذا العالم القائم بذاته . وان الموقف السلبي من العالم الواحد الذي تنتمي إليه جميع الشعوب ، شاءت أو أبت ، قد يفني بغرض الأمم التي ارتفعت لنفسها العيش على هامش التاريخ الزاخر بالأحداث ، ولكنه لا يفني بغرض الأمم التي اختارت ، أو يجب أن تختار ، أن ترجّ بنفسها في لجة الأحداث الكونية بغية تغيير وجه التاريخ ، فتهدم وتبني وتسجّل اسمها في سجلات التاريخ عندما يحين الوقت لتسطيرها ، عوضاً عن الوقوف على أطلال الماضي ، والإحناء باللائمة على القوى السماوية أو الأرضية التي تألّبت عليها ، في زعمها ظلماً وبهتاناً .

وفوق ذلك كله ، ينبغي أن يدرك العربي أن اكتشاف حقيقة الذات منوط باكتشاف ماهية الإنسان العقلية . فالإنسان كما رأينا عقل وحرية قبل كل شيء ، والعقل والحرية مرتبطان أوثق الارتباط أحدهما بالآخر . فالحرية من خصائص الكائنات العاقلة دون سواها ، تتمتع هذه الكائنات بخاصة الرؤيا المفتوحة على شتى الاحتمالات ، والطاقة على الاختيار الحر بينها . فمتى انعدمت هذه الرؤيا انعدمت الطاقة على الاختيار أيضاً . فإذا كانت الحرية من خصائص الإنسان ، مما هو إنسان ، كان لزاماً على المجتمع

العربي أن ينبذ العبودية بجميع أشكالها : عبودية الطبقات ، وعبودية العشيرة ، وعبودية التقاليد ، والمفاهيم البالية . الكائن الحر هو الكائن الذي لا يتقوّم وجوده بأي ضرب من التبعية ، وهو الكائن الذي تحرر من رق التقليد والاستكانة ، لأن آفة التقليد والاستكانة تقضي آخر الأمر على كل طاقة إبداعية في الإنسان وتشلّ قواه .

وإذا كان العقل من خصائص الإنسان بما هو إنسان ، كان لزاماً على المجتمع العربي أن يفسح المجال إلى أبعد حدّ أمام الطاقات العقلية الخلاقة . فما لم يتح للعقل أن يتنفس هواء الحرية والانعتاق ، اختنق . ومتى اختنق العقل ، اختنق المجتمع ، واختنق الإنسان ، ولم يبق للحياة معنى مفهوم . فالشعوب التي لا تهدي يدهي العقل ، أو تسير على سنته ، لا بدّ أن تكتشف ذات يوم أنها في غفلة عن كل ما يحيق بها ، وأنّ سبل التقدم والانتصار مسدودة في وجهها ، فلا هدي ولا تقدم ولا انتصار . إلاّ لمن يهديه العقل ، ويبيّن له أسباب التقدم والانتصار .

إن إنساننا العربي أحوج ما يكون إليه الآن هو ، العودة إلى ذاته لبحث حقيقة هذه الذات وحقيقة العالم من حوله ، ليعرف موقعه الحقيقي ، ويدرك حقيقة ذاته ، ولا بدّ لمن أدرك ذلك ، أن يُقلع عن التعلّق بما ليس خليقاً بالإنسان كإنسان . عن الوهم عن العدم ، عن الهوى عن اللاعلم ، عن اللاشيء ، عن التبعية ، عن الجهل ، عن الكسل ، عن اللامبالاة ، عن القيم البالية ، عن كل ما يقف عائقاً في طريق تحقيق حريته ، وحرية وطنه . ويجب أن يدرك العربي أنها عمل واعي متواصل أمامه باستمرار . أنها هدف ، ومستقبل .

إن تحقيق الحرية ليس عملاً سهلاً كونها عملاً واعياً مستديماً ، ولكن المهم فيها أن تبقى دائماً موضوع نقاش ، بوصفها نابعة عن ضرورة حيائية . وهي مهما تنوعت كشعار ، وكمفهوم ، وكسلوك ، يبقى البحث في أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة ، وسيلة لتعميق الوعي بمسألة الحرية ، والاحتفاظ بها على رأس جدول الأعمال ، لأنّ الوعي بقضية الحرية هو منبع الحرية .

* * *

لائحة المصادر العربية

- ١ - ابراهيم ، زكريا : مشكلة الحرية ، دار مصر للطباعة ، بدون تاريخ مشكلة الإنسان ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ٢ - أبو ريّة ، محمود : جمال الدين الأفغاني ، سلسلة نوايخ الفكر العربي (٢٩) دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٣ - أرسلان شكيب : السيد رشيد رضا وإخاء أربعين سنة ، مطبعة ابن زيدون دمشق ، ١٩٣٧ .
- ٤ - إسلام ، عزمي : جون لوك ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٤
- ٥ - الطاهر ، عبد الله : الحركة الوطنية التونسية (١٨٣٠ - ١٩٥٦) ط ٢ ، ١٩٧٨ ، دون تحديد الطابع أو الناشر .
- ٦ - أسعد ، ميخائيل ابراهيم : ميادين الحرية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٧ - أفغاني ، جمال الدين : الأعمال الكاملة ، دراسة الدكتور محمد عمارة ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨
- ٨ - الحال ، ابراهيم : الحرية ، دار الجمهورية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٤ .
- ٩ - أمين ، أحمد : زعماء الاصلاح ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ضحى ، الاسلام ، ٣ أجزاء ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ط ١٠ ، بدون تاريخ .
- فجر الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٦٩

- ١٠ - أمين ، قاسم : الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق ، د . محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٦
- ١١ - أنطون ، فرح : ابن رشد وفلسفته ، قلدّم لها ، د . أدونيس ، دار الطليعة بيروت ط ١ ، ١٩٨١ .
- الدين والعلم والمال ، الوحش ، الوحش ، أورشليم الجديدة ، أو فتح العرب نيت المقدس ، قدم لها د . أدونيس دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩
- ١٢- أنطونيوس ، جورج : يقظة العرب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٨
- ١٣- بلديس ، عبد الحميد بن : حياته وآثاره ، ٤ أجزاء ، اعداد وتصنيف عمار طالباني دار اليقظة العربية للتأليف والطباعة والترجمة والتوزيع والنشر ، دار مكتبة الشركة الجزائرية ، ط ١ ١٩٦٨ .
- ١٤- باشميل ، محمد أحمد : الاسلام ونظرية داروين ، شركة الطبع والنشر اللبنانية بيروت . ط ١ ، ١٩٦٤ .
- ١٥ - بلوي ، محمد طه : دراسات سياسية وقومية ، بالاشتراك مع د . طلعت الغنيمي منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٣ .
- ١٦ - بركات سليم : الفكر القومي ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ١٩٧٩
- ١٧- بن ميلاد ، محبوب : الفكر الاسلامي بين الأمس واليوم ، الشركة القومية للنشر والتوزيع ، تونس .
- ١٨ - تيزيني ، طيّب : مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط ، دار دمشق للطباعة والنشر .
- من التراث إلى الثورة ، دار الحيل ، بيروت ، ودار دمشق .
- ١٩- تونسي ، خير الدين : مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، تحقيق ودراسة ، د . معن زيادة ، دار الطليعة ، بيروت ط ١ ، ١٩٧٨ .

- ٢٠- جبران، جبران خليل: المجموعة الكاملة، دار صادر، بيروت.
- ٢١ - جدعان فهمي: أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٩
- ٢٢ - جعفر، نوري: الفكر طبيعته وتطوره، منشورات مكتبة التحرير، بغداد ١٩٧٧
- ٢٣ - جندي، أنور: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٢٤ - حباي، محمد عزيز: من الحريات إلى التحرر، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢.
- ٢٥ - حداد، إبراهيم: الحرية عند العرب، دار الثقافة، بيروت.
- ٢٦ - حسن، محمد عبد الغني: حسن العطار، سلسلة نوايخ الفكر العربي، رقم (٤٠) دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٢٧ - حتّا، عبد الله: الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان، من ١٩٢٠ - ١٩٤٥ المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٣.
- ٢٨ - حنّيني، حسن: التراث والتجديد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت ط ١، ١٩٨١.
- ٢٩ - حوراني، البرت: الفكر العربي في عصر النهضة، من ٧١٩٨ - ١٩٣٩م دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.
- ٣٠ - خالد، خالد محمد: أزمة الحرية في عالمنا، مكتبة وهبية، القاهرة ط ١، ١٩٦٤.
- ٣١ - خشّاب، أحمد: التفكير الاجتماعي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٣٢ - خشّاب مصطفى: النظريات والمذاهب السياسية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط ٢، ١٩٥٨.

- ٣٣ - دبور ، محمد علي : أعلام الاصلاح في الجزائر ، مطبعة البعث ، الجزائر ، ط ١ ، ١٩٧٤ .
- ٣٤ - دسوقي ، عمر : محمود سامي البارودي ، سلسلة نوابغ الفكر العربي ، رقم (٤) دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٠
- ٣٥ - دنيا ، سليمان : الشيخ محمد عبده ، بين الفلاسفة والكلاميين ، جزآن ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٨
- ٣٦ - رابح ، تركي : الشيخ عبد الحميد بن باديس ، فلسفته وجهوده ، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٤٠
- ٣٧ - راوي ، عبد الستار : العقل والحرية ، دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠
- ٣٨ - رزاز ، منيف : الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٥
- ٣٩ - رضا ، رشيد : مختارات في مجلة المنار ، تقديم ودراسة وجيه كوثراني ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠
- ٤٠ - رمضان عبدالعزيز : صراع الطبقات في مصر ، من ١٨٣٧ - ١٩٥٢ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٨
- ٤١ - ريحاني ، أمين : الريحانيات ، جزآن ، دار الكاتب اللبناني ، دار الكاتب المصري ، بيروت ، ١٩٧٨
- ٤٢ - زكريا ، فؤاد : مسينوزا ، سلسلة عالم الفكر ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١
- ٤٣ - زهاوي ، جميل صديقي : دراسات ونصوص ، جمع وإعداد عبد الحميد الرشودي ، تقديم الدكتور يوسف عز الدين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦

٤٤-سزهر اوي، عبد الحميد: الارث الفكري ، جمعه وحققه د . جودت الركابي ،
والدكتور جميل سلطان ، المطبعة الهاشمية، دمشق ، ١٩٦٣

٤٥ - زيادة ، مي : المساواة ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ط ١ ١٩٧٥

٤٦ - زيدان ، جرجي : مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر . دار مكتبة الحياة
بيروت ، بدون تاريخ .

- بناء النهضة العربية ، دار الهلال ، بنون تحديد مكان
وتاريخ الطباعة .

٤٧ - زينة ، حسن : العقل عند المعتزلة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١
١٩٧٨

٤٨-سابا، عيسى ميخائيل: أمين الريحاني، سلسلة نوايغ الفكر العربي ، رقم (٣٩)،
دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨

- صروف ، يعقوب : سلسلة نوايغ الفكر العربي ، رقم
(٣٧) ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .

- يازجي، الشيخ ابراهيم: سلسلة نوايغ الفكر العربي رقم
(١٤) دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ط ٢

- يازجي، الشيخ ناصيف : سلسلة نوايغ الفكر العربي ،
رقم (٦) دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٥

٤٩-سالم، محمد عبد القادر: العالم كعمل . . . الحرية ، الناشر الدكتور مأمون أبو
الذهب، مؤسسة العلاقات الاقتصادية والقانونية ، بدون
تحديد مكان الطباعة ، والتاريخ .

٥٠ - سعيد ، رفعت : ثلاثة لبنانيين في القاهرة ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١
١٩٧٣

٥١ - سكاكيني، وداد: قاسم أمين ، سلسلة نوايغ الفكر العربي، رقم (٢٥) دار
المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٥

- مي زيادة وآثارها، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩

- ٥٢ - سلامة ، فائز : أعلام العرب ، مصدر بمقدمة لشاعر الشام شفيق جبري ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق ، ١٩٣٥
- ٥٣ - شارون، حبيب : أزمة الحرية بين برجسون ، وسارتر، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣
- ٥٤ - شرابي ، هشام : المثقفون العرب والغرب ، دار النهار للنشر ببيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٨
- ٥٥ - شرباصي، أحمد : شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام ، دار الجليل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٨ .
- ٥٦ - شرقاوي، غفت محمد : الفكر الديني في مواجهة العصر ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٩
- ٥٧ - شكري ، غالي : التراث والثورة ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩
- النهضة والسقوط في الفكر المصري ، دار الطليعة ، بيروت ط ١ ، ١٩٧٨
- سلامة موسى ، أزمة الضمير العربي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٦٥
- ٥٨ - شمائل ، شبل : المجموعة ، جزءان ، طبع بمطبعة المقتطف بمصر ، القاهرة ، ١٩١٠
- ٥٩ - شهيندر، عبدالرحمن : القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي ، طبع عام ١٩٣٦ دون تحديد مكان الطباعة .
- ٦٠ - شيال، جمال الدين : رفاة رافع الطهطاوي ، سلسلة نوايغ الفكر العربي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .
- ٦١ - شيخ ، رأفت : تاريخ العرب الحديث ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٧

٦٢ - صالح ، رشدي : رفاة رافع الطهطاوي ، دار القدس ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٨

٦٣ - صلب ، محمد باقر : فلسفتنا ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٢

٦٤ - صديق ، نهال بهجت : فخري البارودي في شعره ونثره ، دار القدس ، بيروت ط ١ ، ١٩٧٤

٦٥ - صروف ، فؤاد : الفكر العربي في مائة سنة ، بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية المنعقد في تشرين الثاني (١٩٦٦) ، في الجامعة الأميركية
نشر الجامعة الأميركية في بيروت ، ١٩٦٧

٦٦ - صعب ، حسن : إسلام الحرية لا إسلام العبودية ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ١ ، ١٩٧٤

- تحديث العقل العربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٢

٦٧ - صعيد ، عبد المتعال : حرية الفكر في الإسلام ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ١٩٦٠

- الحرية الدينية في الإسلام ، دار الفكر العربي ، دار الثقافة العربية للطباعة ، القاهرة ، ط ٢ ، بدون تاريخ .

٦٨ - صليبا ، جميل : الانتاج الفلسفي خلال المائة سنة الأخيرة في العالم العربي . نشرت هذه الدراسة في الجزء الرابع من المجلد السادس والثلاثين ، والجزء الأول من المجلد السابع والثلاثين ، من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .

٦٩ - ضياف ، أحمد بن أبي : إتحاف أهل الزمان ، ٥ أجزاء ، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد ، نشر كتابات الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد ، تونس ، ١٩٠٤

٧٠ - طعمة ، جورج : فلسفة لايبنتز ، مكتبة أطلس ، دمشق ، ط ١٩٦٥

٧١ - طهطاوي ، رفاة رافع : الأعمال الكاملة ، ثلاثة أجزاء ، دراسة

والمحقق د. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

بيروت، ط ١، ١٩٧٤

— أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي، مع

النص الكامل لتخليص الأبريز، دراسة وتحقيق محمود

فهمي حجازي، الدار المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤

٧٢ — طوقان، قدرى حافظ: مقام العقل عند العرب، دار المعارف بمصر،

القاهرة.

٧٣ — طويل، توفيق: فلسفة الأخلاق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦

٧٤ — عازوري، نجيب: يقظة الأمة العربية، تعريب وتقديم د. أحمد بوملحم،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

٧٥ — عبد القادر، محمد زكي: الحرية والكرامة الإنسانية، مؤسسة الخانجي

بالقاهرة، ومكتبة اليقظة بدمشق، ١٩٥٩

٧٦ — عبد الكريم، أحمد عزت: عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦

٧٧ — عبد الملك، أنور: الفكر العربي في معركة النهضة، دار الآداب،

بيروت، ط ١، ١٩٧٤

٧٨ — عبده، حسن الزيات: سعد زغلول من أفضيته، مطبعة الرسالة،

القاهرة، ١٩٤٢

٧٩ — عبده، محمد: الأعمال الكاملة، خمسة أجزاء، حقق وقدم لها، د.

محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،

١٩٧٤

٨٠ — عروى، عبد الله: الايديولوجية العربية المعاصرة، دار الحقيقة،

بيروت، ط ٣، ١٩٧٩

— مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،

المغرب، ١٩٨١

— العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣

— أزمة المثقفين العرب تقليدية ، أم تاريخية ، ترجمة ،
د . ذوقان قرقوط ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ،
ط ١ ، ١٩٧٨

٨١ — عقاد ، عباس محمود : موسوعة عباس محمود العقاد الفلسفية ، خمسة
أجزاء ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٧١
— سلسلة نوايغ الفكر العربي ، ابن رشد ، دار المعارف
بمصر ١٩٧١ ، ط ١ ، ١٩٧٨

٨٢ — علي ، جواد : المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ١٢ جزء ، دار
العلم للملايين ، بيروت ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٧٦
٨٣ — علوش ، ناجي : أديب اسحق ، الكتابات السياسية والاجتماعية ، دار
الطليلة بيروت .

٨٤ — عمارة ، محمد : الاسلام وقضايا العصر ، دار الوحدة ، بيروت ، ط ١
١٩٨٠

— المعتزلة ومشكلة الحرية ، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٢

— المعتزلة والثورة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٧

— العرب والتحديث ، سلسلة ثقافية شهرية ، يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،
عدد أيار ١٩٨٠

— التراث في ضوء العقل ، دار الوحدة ، بيروت ، ط
١ ، ١٩٨٠

— مسلمون ثوار ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، طبعة جديدة كاملة ، ١٩٧٤

— نظرة جديدة إلى التراث ، المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، بيروت ، ١٩٧٤

— الإسلام والمرأة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،

بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٠

— قاسم أمين وتحرير المرأة ، المؤسسة العربية للدراسات

والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠

— الاسلام والعروبة والعلمانية ، دار الوحدة، بيروت ط

١ ، ١٩٨١

٨٥ — عوا، عادل : القيمة الأخلاقية، الشركة العربية للصحافة والطباعة والنشر ١٩٦٥

— الأخلاق ، المطبعة الجديدة، دمشق ، ١٩٧٤ —، ١٩٧٥

٨٦ — عبد النور ، جبور : إخوان الصفا، سلسلة نوايغ الفكر العربي، رقم (٧)

دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٠

٨٧ — عز الدين ، نجلاء : العالم العربي ، نشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلن

للطباعة والنشر ، دار احياء الكتيب العربية ، بدون ذكر

مكان تاريخ الطباعة .

٨٨ — غضبان ، عادل : الشيخ نجيب حداد ، سلسلة نوايغ الفكر العربي رقم (٣)

دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٧

٨٩ — فهمي ، ماهر حسن : الزهاوي ، سلسلة أعلام العرب ، رقم (٣٧) ،

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبنااء والنشر ، القاهرة .

٩٠ — فاخوري حنا : تاريخ الأدب العربي ، المطبعة البوليسية ، بيروت ط ٩

بدون تاريخ .

٩١ — الفارابي ، أبو النصر : آراء أهل المدينة الفاضلة ، قدم لها وشرحها

ابراهيم جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ،

بيروت .

٩٢ - فخري ، ماجد : دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، بيروت ،

١٩٧٧

٩٣ - قاسم ، محمود : عبد الحميد بن باديس ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٨

٩٤ - قرقوط ، ذوقان : تطور الفكرة العربية في مصر ، ١٨٠٥ - ١٩٣٦ ،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢

٩٥ - قرني ، عزة : العدالة والحرية ، سلسلة عالم المعرفة ، تصدر في الكويت

عدد حزيران ، ١٩٨٠ .

٩٦ - كرم ، يوسف : العقل والوجود ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ط ٢ ،

دون تاريخ .

— الطبيعة وما بعد الطبيعة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة
ط ٣ ، بدون تاريخ .

— تاريخ الفلسفة اليونانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة

ط ٥ ، ١٩٦٦

— تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط ، دار المعارف

بمصر القاهرة ، ط ٣ ، بدون تاريخ .

— تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ،

ط ٤ ، ١٩٦٦ .

٩٧ - كواكبي ، عبد الرحمن : الأعمال الكاملة ، مع دراسة حياته وآثاره ،

بقلم الدكتور محمد عمارة ، الهيئة المصرية للطباعة والنشر ،

١٩٧٠

٩٨ - كوثراني ، وجيه : وثائق المؤتمر العربي الأول ، ١٩١٣ ، دار الحدائق ،

بيروت ١٩١٨

١٠٠ - كيال ، سامي : وليّ الدين يكن ، سلسلة نوايغ الفكر العربي ، دار

المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٠

- ١٠١ - لطف ، سامي نصر : الحرية المسؤولة في الفكر الإسلامي ، مكتبة الحرية الحديثة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧
- ١٠٢ - ليلي ، محمد كامل : النظم السياسية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦١
- ١٠٣ - مبارك علي : الأعمال الكاملة ، مجلدان ، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩
- ١٠٤ - متولي ، عبد الحميد : الوجيز في النظريات السياسية ، دار المعارف بمصر ، الاسكندرية ، ط ١ ، ١٩٥٨ - ١٩٥٩
- ١٠٥ - محافظة ، علي : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٥
- ١٠٦ - محمود ، زكي نجيب : الجبر الذاتي ، ترجمة الدكتور إمام عبد الفتاح ، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .
- تجديد الفكر العربي ، دار الشروق ببيروت ، ١٩٧١
- المعقول ، اللامعقول في تراثنا ، دار الشروق ، القاهرة بيروت .
- ١٠٧ - مخزومي ، محمد : خاطرات جمال الدين الأفغاني ، دار الحقيقة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠
- ١٠٨ - مرجبا ، عبد الرحمن : من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٠
- ١٠٩ - مردم بك ، خليل : أعيان القرن الثالث عشر ، قدّم له وعلّق علي حواشيه عدنان مردم بك ، لجنة التراث العربي ، المركز الدولي للتراث العربي ، بيروت ، ١٩٧١
- ١١٠ - مظهر ، اسماعيل : ملقى السبيل في مذهب النشوء والارتقاء .: عني بنشره الياس أنطون الياس ، صاحب المطبعة بمصر .

— أصل الأنواع ، خمس مجلدات ، دار العصر للطباعة والنشر ،
القاهرة ، ١٩٢٨

١١١ — ملحم ، حسن : محاضرات في نظرية الحريات العامة ، ديوان المطبوعات
الجامعية الجزائر .

١١٢ — موسى . سلامة : حرية الفكر وأبطالها في التاريخ ، دار العلم للملايين
بيروت ، ط ٣ ، ١٩٦١

١١٣ — موسى ، سليمان : الحرية العربية ، المرحلة الأولى (١٩٠٨ — ١٩٢٤)
دار النهار بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧

١١٤ — موسى ، منير مشابك : الفكر العربي الحديث دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣

١١٦ — مبلي ، محمد : ابن باديس وعروبة الجزائر ، دار العودة — دار الثقافة
بيروت ، ١٩٧٣

١١٦ — نسيم ، ماهر : الحرية والقانون ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة

١١٧ — واني ، علي عبد الواحد : الحرية في الاسلام ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ، ١٩٦٨

١١٨ — يازجي ، كمال : الشيخ ابراهيم الحوراني في فجر النهضة من (١٨٤٤

— ١٩١٦) مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٠ — ١٩٦١

١١٩ — يحيى ، جلال : الاشتراكية والفكر الاشتراكي ، دار القلم ، القاهرة ،
١٩٦٠

١٢٠ — يسن ، السيد : تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، مركز دراسات
الوحدة بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠

لائحة المصادر الأجنبية المترجمة

- ١٢١ - أفلاطون : الجمهورية ؛ ترجمة د. فؤاد زكريا ، مراجعة د. محمد سليم سالم ، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- ١٢٢ - البيريس ، ر . م : سارتر والوجودية ، نقله عن الفرنسية ، د . سهيل ادريس دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٤
- ١٢٣ - بايه ، ألبير : تاريخ اعلان حقوق الإنسان ، ترجمة د. محمد منذر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٠
- ١٢٤ - برجن ، ايفانز : العقل .، ترجمة موفق الحمداني ، ومريم شرارة ، دار الطليعة بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٦
- ١٢٥ - بوجوا ، برنار : فكر هيغل السياسي ، ترجمة الأب الياس زحلاوي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق .
- ١٢٦ - برلين ، اشعيا : أربع مقالات في الحرية ، ترجمة عبد الكريم محفوظ ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٠
- ١٢٧ - جيمس ، وليم : العقل والدين ، ترجمة د. محمود حبّ الله ، دار إحياء الكتب العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة .
- ١٢٨ - دوكلاس ، القاضي وليم أو : الحرية في ظل القانون ، منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر . بغداد ، نيويورك ، ١٩٦٤
- ١٢٩ - دوكنس ، نيجلوبس : العدالة والحرية ، ترجمة وتعليق محمد بدران . مطبعة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٣ ، ط ٢ ، ١٩٦٦
- ١٣٠ - ديكرات ، ريبه : التأملات ، ترجمة د. عثمان أمين ، مطبعة الأنجلو المصرية القاهرة . ط ٤ ، ١٩٦٩

١٣١ - ديوى ، جون : الحرية والثقافة ، ترجمة أمين مرسي قنديل ، مكتبة
الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥

١٣٢ - راندال ، جون هرمان : تكوين العقل الحديث ، جزءان ، ترجمة د. جورج
طعمة ، مراجعة برهان دجاني ، دار الثقافة ، بيروت .

١٣٣ - رسل ، برتراند : العقل والمادة ، ترجمة أحمد إبراهيم الشريف ،
مراجعة د. زكي نجيب محمود ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ١٩٧٢
- سبل الحرية ، ترجمة الكريم أحمد ، مراجعة علي أدهم ،
مكتبة الأنجلو المصرية ، دار القاهرة للطباعة ، القاهرة .

١٣٤ - روزنتال : العالم الحر أين هو ، توزيع مكتبة الزهراء الحديثة ، دمشق ،
١٣٥ - رويه ، ريمون : فلسفة القيم ، تعريب د. عادل العوّا ، مطبعة جامعة
دمشق ، دمشق .

١٣٦ - سارتر ، جان بول : المادية والثورة ، منشورات عويدات ، ١٩٨٠
- الوجود والعدم ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، منشورات
دار الآداب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٦

١٣٧ - ساين ، جورج : تطور الفكر السياسي خمسة أجزاء ، ترجمة حسن
جلال العروسي ، مراجعة وتقديم محمد فتح الله الخطيب ،
دار المعارف بمصر ، القاهرة ، نيويورك ، ١٩٦٤

١٣٨ - سسينوزا : رسالة في اللاهوت ، ترجمة د. حسن حنفي ، مراجعة :
د. فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،
القاهرة ١٩٧١

١٣٩ - سوقي ، الفريد : الاشتراكية في الحرية ، ترجمة هشام شرابي ، منشورات
وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢

١٤٠ - شاتلين ، فرنسوا : هيغل ، ترجمة جورج صدقي ، مراجعة فؤاد جرجي
بربارة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٦

- ١٤١ - غارودي، روجيه : النظرية المادية في المعرفة ، تعريب ابراهيم قريط ، دار دمشق ، دمشق .
- ١٤٢ - غروتون، برنان : فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٠
- ١٤٣ - فنك ، أوفين : فلسفة نيثشة ، ترجمة إلياس بديوي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٤
- ١٤٤ - رسيون ، أندريه ، وأميل برييه : هيغل ، ترجمة د. أحمد كوي ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٥
- ١٤٥ - ككتيل، ريمون كارفيلد : العلوم السياسية ، جزآن ، ترجمة د. فاضل زكي محمد ، مراجعة أحمد ناجي القيسي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٠
- ١٤٦ - كوينز ، يوسف : القيمة والحرية ، ترجمة د. عادل العوا ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٧٥
- ١٤٧ - كوسولا بوف وماركوف : الحرية والمسؤولية ، تعريب د. فؤاد مرعي ، تدقيق عدنان جاموس ، دار الجماهير العربية، دمشق، ١٩٧٥
- ١٤٨ - كان ، آدموند : الإنسان والديمقراطية ، ترجمة مصطفى حبيب ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة .
- ١٤٩ - -- لند نبرغ ، جورج : هل يتقلدنا العلم ، ترجمة د. أمين أحمد الشريف ، منشورات دار اليقظة العربية ، بيروت ، ١٩٦٣
- ١٥٠ - لاسكي، هارولد.ج : الحرية في الدولة الحديثة ، دار الطليعة ، بيروت ، ط١ ١٩٦٦ .
- ١٥١ - لوكاش ، جورج : ماركسية أم وجودية ، ترجمة جورج طرايشي ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، دمشق .
- ١٥٢ - ليفين ، ز . ل : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في سوريا ومصر ،

- ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، دمشق، ط ١، ١٩٧٨
- ١٥٣ - لالاند، أندريه : العقل والمعايير ، ترجمة د. عادل العوا ، مطبعة الشركة العربية ، ١٩٦٦ ، لم يذكر مكان الطبع .
- ١٥٤ - سماركس، انجلز، لينين : الشيوعية العلمية ، ترجمة الدكتور فؤاد غريب ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ط ١ ، ١٩٧٢
- ١٥٥ - ماركوف، ادوار : الحرية في العالم الحر ، لم يذكر اسم المترجم . ولا مكان الطباعة والنشر .
- ١٥٦ - ماركيز، هربوت : العقل والثورة ، ترجمة فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠
- ١٥٧ - مجموعة من الباحثين : الحرية والتنظيم ، ترجمة تيسير شيخ الأرض . منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٧
- ١٥٨ - مونو ، جورج : المصادقة والضرورة ، ترجمة حافظ الجمالي ، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٧٥
- ١٥٩ - ميل-جونستورات : الحرية ، ترجمة طه السباعي ، الناشر خليل هادق . مؤسس مكتبة ومطبعة الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٢٢
- ١٦٠ - نيري، جوليوسك : الحزبية والاشتراكية ، دار الكلمة للنشر . بيروت ، ١٩٨٠
- ١٦١ - أوفرستريت، هاري دبونارد : العقل المنطلق ، ترجمة عبد الحميد ياسين . دار الثقافة ، بيروت ، نيويورك . ١٩٦٠
- ١٦٢ - هيبوليت . جان : مدخل إلى فلسفة التاريخ عند هيغل . ترجمة أنطون الحمصي وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٩ .
- ١٦٣ - هيغل : علم ظهور العقل ، ترجمة مصطفى صفوان . دار الطليعة، بيروت . ١٩٨١
- مبادئ فلسفة الحق ، ترجمه تيسير شيخ الأرض . منشورات وزارة الثقافة ، دمشق . ١٩٧٤

مصادر متفرقة في موضوع الحرية

- ١٦٤ - أصول الحرية ، تعريب بدر الدين السباعي ، دار الجماهير ، دار ابن الوليد ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .
- ١٦٥ - الكسم ، بديع : الحرية أولاً ، في دراسة نشرت في مجلة المعرفة ، العدد (٦٢) ، نيسان ، ١٩٦٧ .
- ١٦٦ - تيودوري ، قسطنطين : ماذا يفهم الناس من الحرية ، دراسة نشرت في مجلة الآداب ، شباط ، ١٩٦٩ .
- ١٦٧ - حصاد الفكر العربي الحديث في قضية الحرية ، اعداد لجنة من الباحثين ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- ١٦٨ - جاسم ، عزيز السيد : الحرية وأزمة المجتمع العربي ، دراسة نشرت في مجلة الآداب ، أيار ، ١٩٦٩ .
- ١٦٩ - دراسات حول فكرة الحرية ، اشترك فيها ، بشارة غريب ، ميخائيل نعيمة ، كريم عزقول ، غسان تويني ، نقولا زيادة ، جوزف مغيزل ، كمال جنبلاط طبع في بيروت ، ١٩٥٨ .
- ١٧٠ - نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة ، أشرف عليها هيئة الدراسات العربية في الجامعة الأميركية ، بيروت ، ١٩٦٥ .

مصادر باللغة الأجنبية

Cassirer, Ernst; « The Philosophy of the Enlightenment » (Princeton University Press, 1959).

— — « Rousseau, Kant and Goethe » (Harper and Row 1- New York, 1963).

Coates, White and Schapiro; « The Emergence of Liberal Humanism » (Mc Graw - Hill, Inc. - New York, 1966).

Holt, P. M., (Ed.); « The Cambridge History of Islam » in 4 Vols. 1 A, 1 B, 2A, 2 B; (Cambridge University Press, 1978).

Ions, Edmund; (Ed.) « Political and Social Thought in America 1870-1970 » (Weidenfeld and Nicolson, London 1970).

Laslett, Peter; (Ed.) - « Philosophy, Politics and Society » In 4 Vols. (Basil Blackwell - Oxford, 1975).

Peters, Richard; « Hobbes » Penguin Books - London 1967).

Quinton, Anthony ; (Ed.) « Political Philosophy » (Oxford University Press 1967).

O'Rourke, James J. «The Problem of Freedom in Marxist Thought» (D. Reidel Publishing Company - Dordrecht Holland 1974).

Stephen, James Fitzjames; «Liberty, Equality, Fraternity» (1873)» Edited by R. J. White; (Cambridge University Press 1967).

Taylor A. E.; « Elements of Metaphysics (1903)» (University Paperbacks - London 1961).

Togliatti, Palmiro; « Lectures on Fascism » (International Publishers - New York 1976).

Toulmin, Stephen; «Reason in Ethics» (The University Press-Cambridge 1968).

مراجع عامة

Edwards , Paul (Editor in Chief) ; « The Encyclopedia of Philosophy »
Macmillan & Free Press - New York and London; 1967) In eoght Vols.

٢ - الله ، أحمد عطية : القاموس السياسي . دار النهضة . القاهرة ، ط ٣ .

١٩٦٨

٣ - بدوي ، د. أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة
لبنان بيروت ، بدون تاريخ .

٤ - ديوارت ، ول : تاريخ الحضارة ، ترجمة محمد بدران . جامعة الدول
العربية ، ط ٢ ، ١٩٧٢

٥ - روزنتال ، م : الموسوعة الفلسفية ، بالاشتراك مع ب : بودين ، ترجمة
سمير كرم ، دار الطائفة ، بيروت ، ط ٣ - ١٩٨١

٦ - صليبا ، جميل : المعجم الفلسفي ، مجلدان ، دار الكتاب اللبناني ،
بيروت ط ١ ، ١٩٧١ .

٧ - كيالي ، عبد الوهاب : موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر ، ط ١ ، ١٩٧٩ .

٨ - وهبة ، مراد : المعجم الفلسفي ، بالاشتراك مع يوسف كرم ، ، ويوسف
شلاله ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧١

sive Arab revolution as the permanent prerequisite for the realisation of the two-fold objective of the Arab nation: to build up a unified society and establish one state for the Arabs. Hence the thesis that there can be no freedom for the Arabs without achieving Arab unity and that various ills will continue to play havoc in the Arab mind and reality, so long as the Arab nation remains dismembered and Arab lands occupied.

Indeed, propagating a concept, detached from the actual reality of the Arab nation, will remain a philosophical theory and a mere idea. Linking such concept with the actual and material realities of the Arab nation will give it life and will, moreover, enable the researcher to outline the future on a solid basis that gives freedom a national dimension within the framework of an Arab thought, which is both genuine and liberated. It is hoped that this book will constitute a new contribution to the guiding ideas which contemporary Arab thought looks up to in the present critical, decisive and fateful juncture through which the Arab nation is passing on the road to achieve freedom, progress and development and to establish «one» Arab civilisation and society.



public freedoms and its relation to the theories of rights and labour and the problems of the emancipation of women and of wealth and poverty.

Chapter VIII: Deals with political freedom. The author starts by defining what the term means to the Arabs and to other nations. He surveys the opinions of men of thought, in the West, on the subject of the relation between freedom and politics and the extent to which modern Arab thinkers were influenced by these opinions. He draws a comparison between the two political schools which dominated Arab thought at the time: those of liberalism and socialism. He also discusses the relation between freedom and colonialism and the various perspective and outlooks, which Arab thinkers and colonialism and the various perspectives and outlooks, which Arab thinkers

1 — The Islamic unity trend, «al-Jamī'a al-Islamiya », which emerged as a reaction to the military and cultural invasion of the Arab and Islamic worlds by the West.

2 — The Ottoman League trend, which regarded the Ottoman state as a continuation of the Caliphate of Islam.

3 — the nationalist-regional trend, meaning loyalty to the homeland, which dominated the Arab homeland at the time.

4 — The nationalist trend which was developed and became deep-rooted in the Arab homeland with the development of the concept of freedom. This trend went beyond the narrow limits of nationalism and called for a liberation struggle to rid the Arabs of both European and Ottoman colonialism.

The author stresses that the nationalistic trend became dominant in the field of conscious contemporary Arab thought. It dominated the whole range of Arab thought and was regarded as the means, where with to get rid of all forms of colonialism and to direct the activities of the Arab nation to the objective of winning freedom and liberation.

Interest in the concept of freedom served as a link between this concept and the nationalist trend which considers the achievement of the comprehensive

Chapter VI: In this chapter, the author tries to answer the following question: What is the position of Arab thought in relation to the Marxist and the existentialist trends? The discussion begins from a consideration of whether the actions of man are predestined or emanate from man's free will. This brings into the discussion the subject of the relation between man and divine will.

In contemporary Arab thought, this question was discussed in the light of such basic terms as those of freedom and despotism and new dimensions were given to it, the outcome of the discussion depending on the degree of maturity and developed consciousness possessed by the man of thought concerned, especially after the intellectual revival, which the Arabs went through in the nineteenth century, had produced two well-defined basic trends of Arab thought :

The first emanates from Arab thoughts and traditions and the second is derivative from Western culture which became the centre of Enlightenment in the wake of the industrial revolution of Europe.

As a result of the investigation presented in this chapter, the author concludes that Arab thought in the period under discussion has closer affinity to the idealistic and mystical concepts and is generally influenced by existentialist ideas. The author believes that the resultant trends were: the materialistic, the spiritual, the existentialist, the subjective and personal and the secular.

Chapter VII: discusses social freedom. The fact the Arab masses were living under conditions of terrible backwardness and regression accentuates the great role played by the pioneers of Arab thought in the period of intellectual revival in confronting the terrible reality. Freedom, therefore, was the ideal of their writings in which they dealt with public freedoms, their prerequisite elements and dimensions.

In this chapter, the author underlined two trends of Arab thought in the period under discussion: Islamic socialism and European socialism. He also stressed the relation between freedom-meaning justice and equality-on the one hand, and the principle of the unity of God and the process of development and progress, on the other hand. He discusses its operation as one of the

Chapter IV : Deals with the relation between freedom and necessity or determinateness. The author discovers that Arab thinkers did not attract sufficient attention to the subject of necessity and the deterministic outlook. In dealing with it they suffered from formality and superficiality and lacked depth and the scientific method.

Results of their investigation were shallow, floating on the surface. This made the author concentrate on studies conducted in the West in order to determine, fully scientifically and objectively, the relation between freedom and necessity. Two concepts emerged from the investigation:

The first sees freedom as something absolute, an ideal; and this individual concept is central to human thought and is represented by the existentialists and their likes.

The second sees freedom as something relative and subject to the influence of nature and circumstances. This intellectual trend is represented by Marxism, which believes that freedom is « conscious necessity » and that the real value of freedom is determined by achievements in the field of development and human progress.

The author believes that the position of Arab thought in the period under discussion is generally closer to the idea of Descartes and existentialism, except for the scientific concept which was influenced by Darwin and was closer to Marxism.

Chapter V : Discusses the concept of « value » and « truth » in the two main trends of existentialism and Marxism. The author finds out that the existentialist idea of truth can be discovered only through free action because it is free human action that brings out the true nature of truth. As for the concept of value, it is similarly the result of free human action. It is something absolute and in no way conditioned by historical necessity. This makes it the basis of all human development and progress. Marxism, on the other hand, identifies freedom with historical necessity. To the Marxist, freedom is to be aware of the laws of historical development and necessity and to know how to behave in the light of those laws.

The book comprises eight chapters covering the following subjects:

Chapter I . Basically deals with the meaning and fields of freedom as well as with its fundamental philosophical and social bases. It traces the development of the meaning of freedom in Arab thought, traditionally and at present, beginning with the formative stages, preserved in distant memory, on which ancient Pre-Islamic social structure was founded; and then through the period of revival under Islam, including al-Kalam or scholastic theology, headed by almu'tazila (who introduced speculative dogmatism into Islam). Thus the question of freedom constituted the pivot of the movement of the development of the Arab thousand in the past and at present.

This development was carried out by the most famous men of thought and philosophy such as al-Kindi, al-Farabi al-Ghazali and Averroes; by the Wahabi and the Senussid movements and finally by a group of modern Arab men of thought such as al-Tahtawi, Khair-eddin-al-Tunisi, Abdul Hamid ibn Badeen, Shibli Shmayyil, Jamal-eddin al-Afghani, Mohammad Abdo, Abdul Rahman al Kawakibi, Farah Antoun, Adib Ishaq and others. These had a profound impact on the rise of the Islamic reform movements at all levels and continued to be a driving force prolonging the movement of developing contemporary Arab thought.

Chapter II : Contains a comprehensive analysis of freedom of thought generally. Through this analysis the author refines freedom of thought as «the ability of the individual to give expression to his thoughts and opinions on any question and in the manner that suits him». The author draws a careful analytical comparison between two levels of the concept of freedom: the level of foreign men of thought depending on the opinions of their distinguished philosophers and the level of Arab men of thought based on opinions representing the pith and essence of the philosophical theories of the outstanding pioneers of Arab thought.

Chapter III : Discusses the relations between freedom and intellect. The author surveys the concept of intellect and the stages of its development in Arab and Western culture. Through a process of careful induction, the author traces the link that joins intellectual activity in the East and West, namely human reason, which gives man a sublime place in the family of living creatures and enables him to build up a civilised and developed society on the basis of reason and intellect.

ABSTRACT

The aim of the investigation carried out in this book is to analyze one of the gravest questions that engaged Arab thinkers in a period when the Arab nation was moving towards an awakening and a revival, endeavouring to achieve elements which at the same time interact and clash but inevitably produce a resultant, which constitutes something new within the dialectical framework which necessitates certain pre-requisites, unattainable unless conditions characteristic of the period of vassalage and dismemberment are abandoned.

Progress requires abandoning the past; and this is a basic point of the investigation. But preserving a genuine character is a feature of peoples and nations with an ancient past. Moreover, awakening factors were inseparable from the air of freedom which was spreading throughout the Arab homeland, impelled by the urge of the European Renaissance and carrying with it the scientific and technical feature which positively may bar originality and inventiveness and positively may help the process of defeating ignorance and regression.

The concept of freedom became confused and fragmentised in the minds of thinkers and in the trends of development of modern Arab thought. Something had to be done about the study of this development which took place in a critical period, covering the nineteenth and the early twentieth century in order to determine its true position among the chief basic trends that summarise the philosophical and social perspective of the concept of freedom. The book adopts the thesis that all the basic trends which epitomise the main concepts of freedom (those of change under the impact of the West, of rationalistic traditionalism and of the scientific trend which is influenced by progressive ideas, stresses science and rejects traditionalist and mystical thoughts that can not be reconciled with it) - these trends do not meet the actual needs of the Arab nation and are incapable of reconciling the elements of contradiction to which reference has been made.

المفردات

الصفحة

٩	تقديم
١٣	المقدمة
الفصل الاول :									
٢٥	الحرية ، معانيها وإبعادها ، وأسسها النفسية والاجتماعية
الفصل الثاني :									
٧١	الحرية الفكرية
الفصل الثالث :									
٨٧	الحرية والعقل
الفصل الرابع :									
١٢٩	الحرية والضرورة
الفصل الخامس :									
١٦١	الحرية ومفاهيم القيمة والحقيقة
الفصل السادس :									
٢١١	حرية التفكير عند العرب
الفصل السابع :									
٢٧٧	الحرية الاجتماعية
الفصل الثامن :									
٣٦٥	الحرية السياسية
٤٧٥	الخاتمة
٤٨٩	لائحة المصادر والمراجع
٥٠٣	لائحة المصادر الأجنبية المترجمة
٥٠٧	مصادر متفرقة
٥٠٨	مصادر باللغة الأجنبية
٥٠٩	مصادر عامة
٥١٣	ضوء على الكتاب ، باللغة الانكليزية

يبدأ هذا الكتاب
مشكلة الحرية في الوطن
العربي في الفترة ١٩١٤-١٩١٨
منصف القرن التاسع عشر
وطبق القرن العشرين.

فمن تلك الفترة بدأ الوطن
العربي يشق طريقه إلى
علم الحضارة الحديثة وفتح
العلم والفكر في كل ميدان
الثقافة والسياسة والاقتصاد
منذ السبعينيات الحرية التي استلقت
والتي نزلت لتستلعب نهجيات
المركز العربي وتنفذ
خلف كل الفعاليات التي
تسعى في خضم المجتمع
العربي العربي الحضارة